

تاريخ مصر

في عهد الخديو اسماعيل باشا
من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩

المجلد الثاني

لواضعه

إلياس الأيوبي



الناسخ: مكتبة مديوليت - القاهرة

تاريخ مصر

في عهد الخديو اسماعيل باشا
من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩

حقوق الطبع محفوظة المكتبة المندوبية

الطبعة الثانية

١٤١٦هـ - ١٩٩٦م

الناشر

مكتبة محبوك

ميدان طلعت حرب بالقاهرة - ج م ع

تليفون ٥٧٥٦٤٢١

صفحات من تاريخ مصر

⑨

تاريخ مصر

في عهد الخديو اسماعيل باشا
من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩

لواضعه

إلياس الأيوب

المجلد الثاني

مكتبة مدبولي
الشاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فهرست

المجلد الثاني

صفحة

الباب الثالث من الجزء الثالث — رابعة النهار . لإجمال ... ١	١
الفصل الأول — القوة المادية واتساع السلطان بالفتح والاستعمار... ٢	٢
مشمولات :	
ميدانا التوسع أمام السلطان المصرى ... ٢	٢
عمل الأسرتين الثانية عشرة والثامنة عشرة — عمل الأسرتين	
التاسعة عشرة والعشرين بعدهما... ٣	٣
عمل الأسرة السادسة والعشرين — عمل البطاسة — عمل الطولونيين	
والاخشيديين والفاطميين ... ٤	٤
عمل الأيوبيين والسلاطين المماليك — عمل محمد على ... ٥	٥
اسماعيل يختار التوسع في الميدان الجنوبي ... ٧	٧
الملك ناصر والصائغ ... ٩	٩
حرب بين عربان حر وعربان الكباش — ثورة السود في كسلا ... ١٠	١٠
تنازل تركيا لمصر عن سواكن ومصروع وتوابعهما — الإقبال على إصلاح	
الجندية والبحرية ... ٢٠	٢٠
تاريخ وجيز للتجنيد المصرى البحر ... ٢١	٢١
نادرة للأمير محمد سعيد باشا ... ٢٦	٢٦

صفحة	
٢٧	المدارس العسكرية
٢٩	الامريكان في الجيش — تفوق المصريين على الشراكسة والأتراك ...
٣١	تأسيس مدرسة أركان حرب
٣٢	الانفصال بين الجيش وأركان الحرب — النفور بين رجال الهيئتين ...
٣٣	تميز الطواشي
٣٤	إصلاح البحرية
٣٦	احتلال فاشودة
٣٧	مهمة السير بيكر
٣٨	جوردون
٤١	أمين باشا — حمى باشا
٤٢	الزير رحمت باشا
٤٩	سلطان دارفور والزير
٥٠	الزير يقم البلدان التي فتحها إلى حكومة مصر
٥١	فتح دارفور
٥٢	واقعة داره
٥٥	واقعة منواشي
٥٦	الاستيلاء على الفاشر
٥٨	توغل الزير غربا
٦٠	ثورة عامة في دارفور — إخمادها

فهرست المجلد الثاني

صفحة	
٦١	تعيين جوردون حاكماً عاماً على السودان
٦٢	ثورة الصباحي
٦٣	ثورة سليمان بن الزبير
٦٧	قتل سليمان بن الزبير
٦٩	نزاع بين مصر والحبشة — مساعدة مصر انجلترا على ثيودورس
٧٠	حلم اسماعيل الفخيم
٧١	استيلاء مترنجر على كون
٧٢	شراء زيلع وبربرة — بعثة عسكرية استعمارية الى هرر
٧٣	احتلال هرر وقتل ملكها — توتر العلاقات بين الحبشة ومصر
٧٥	حملة أرندروپ سنة ١٨٧٥
٨٠	واقعة قنندت ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥
٨٦	ذبح مترنجر ومن معه
٨٧	حملة راتب باشا
٨٨	الحزبان المتضاربان حول الخديو
٨٩	راتب باشا
٩٢	سفر الحملة — صعوبات مهمتها
٩٤	التحاق الأمير حسن بالحملة في مصقوع
٩٥	اشتداد النفور بين الجيش وأركان الحرب
٩٨	أحمد عرابي

فهرست المجلد الثانى

صفحة	
١٠٠	على الروى
١٠٢	” وملك الأمانى تجملن الفتى ملكا “
١٠٩	واقعة قرع ٧ مارس سنة ١٨٧٦
١١٢	الدكتور محمد على باشا البقل
١١٥	عود الأمير حسن الى مصر... ..
١١٦	مئلان على تصف الشراكة والأثراك بالمصريين
١١٩	انتهاء الحروب مع الحبشة
١٢٢	الفصل الثانى — العناية بالعلوم وتوسيع دائرتها
	مشمولات :
١٢٣	الرحلات العلمية والاستكشافات
١٢٧	مقارنة مقيدة
	الفصل الثالث — أهبة الملك وجلاله ، لاسيما فى المواسم والرسيمات والأعياد
١٣١	والأفراح
	مشمولات :
١٣٥	الأفراح بزواج الأنجال
١٣٨	مرقص الجزيرة
١٤٣	لطيفة للأميرة خديجة هانم
١٤٤	مذكور وأفراح الأنجال

فهرست المجلد الثانى

صفحة	
١٤٨	الباب الرابع - الماسدون على نفاذ الخطه
١٤٨	فصل فذ
	مشمتملات :
١٤٩	نوبار باشا
١٦٦	شريف باشا
١٧٢	على مبارك باشا
١٩٧	مصطفى رياض باشا
٢١٢	الباب الخامس - المقبات التى أعترضت سبل نفاذ الخطه - إجمال
٢١٣	الفصل الأول - الكوارث الطبيعية
	مشمتملات :
٢١٣	حريق الخزاوى
٢١٤	وباء الماشية والخليل
٢١٥	الكوليرا
٢٢٤	نادرة لسعيد
٢٢٦	طغيان النيل وعجزه والغلاء والمجاعات
٢٣٥	الفصل الثانى - الحملات المصرية المرسله لمساعدة لتركيا
	مشمتملات :
٢٣٥	حملة الصمير
٢٣٦	الحمله الى كريت
٢٤١	الحمله الى البلقان

فهرست المجلد الثانى

صفحة	
الجزء الرابع - السحاب فى السماء	٢٤٧
أجمال	٢٤٨
سفر فى تاريخ مصر المالى	٢٥٤
مشمولات :	
الدين الذى أخلفه سعيد - قرض سنة ١٨٦٤	٢٥٤
القرض لنجدة المزارعين	٢٥٥
قرض ٥ يناير سنة ١٨٦٦ - قرض الدائرة السنوية الأولى	٢٥٧
راغب باشا	٢٥٩
ظهور اسماعيل صديق باشا على دست المالية المصرية - صفاته	٢٦٣
بده ختم أذونات مالية - زيادة مائة مليون فرنك على الدين السائر	٢٦٦
ضريبة السدس الاضافية	٢٦٧
قرض سنة ١٨٦٨	٢٦٨
العود الى اصدار أذونات مالية	٢٦٩
مكيدة	٢٧٠
الدخول فى المأزق	٢٧٤
مضاربة	٢٧٧
قرض الدائرة السنوية الثانى	٢٧٨
قلة نجاحه	٢٧٩
إشاعات تفرج	٢٨٠

فهرست المجلد الثانى

قانون المقابلة	٢٨٢
استدانة جديدة مرهقة	٢٨٧
إصدار غريب	٢٨٨
عمليات استدانية جديدة	٢٩٠
حوالات منكرة	٢٩١
إفادات مالية أيضا	٢٩٦
اقتراض ثلاثة ملايين مؤقتا	٢٩٧
القرض الأكبر المشغوم	٣٠٠
مشكلة مع شركة ترعة السويس	٣٠٨
توسيع نطاق الأعمال التجارية	٣٠٩
توقف الأسانة — نقل الأملاك الخديوية الى أسماء الأمراء والأميرات	
من البيت الاسماصلى	٣١١
دين الروزنامة	٣١٣
دخول البنك العقارى الفرنساوى فى المضمار	٣١٦
عود الوزير الى العبث بالمالية — اختلاف بين الباب العالى والجليل	
الأسود	٣١٧
شبه إفلاس تركيا	٣١٨
أنباء السوء	٣٢١
بيع أسهم مصر فى شركة ترعة السويس — إيفاد المجلدا كيف	
ولجته	٣٢٥

فهرست المجلد الثانى

صفحة

الجزء الخامس — الهاوية تحت الأقدام ٣٣٩

الفصل الأول — نحو التوقف عن الدفع ٣٣٠

مشمولات :

تقرير كيف — الحزب الفرنساوى والحزب الانجليزى ٣٣١

أذونات على بياض ٣٣٤

إيقاد الحكومة الفرنسية المسيو أوتريه ٣٣٦

خطبة دزرائيل فى ٢٣ مارس سنة ١٨٧٦ ٣٣٨

سوء وقها ٣٣٩

الالتجاء الى فرنسا وانجلترا ٣٤١

ليلة قلقه ٣٤٢

التوقف عن الدفع ٣٤٤

الفصل الثانى — انقلاب ظهر المجن ٣٤٥

مشمولات :

هياج وتجاوز ٣٤٦

مظاهرة وحقه ٣٤٧

مرسوما ٧ مايو سنة ١٨٧٦ ٣٤٩

مرسوم ١٤ مايو سنة ١٨٧٦ ٣٥١

الاحتجاج على الاضحاك الفرنساوى الخاص بتوحيد الدين المصرى ... ٣٥٣

تهديد من وراء ستار ٣٥٤

٣٥٦	زول الحاكم المختلطة الى ميدان التراع
٣٥٧	استقالة القاضي هاكن
٣٥٨	الفصل الثالث — نكبة اسماعيل صديق باشا
	مشمولات :
٣٥٨	مجيء جوشن وجويرالى القطر المصرى
٣٥٩	عداء جوشن لصديق
٣٦٠	مكانة صديق من الخديو
٣٦١	ثروة صديق وأسبابها
٣٦٣	النزاع بين جوشن وصديق
٣٦٤	صديق يطلع الخديو على الحال المالية
٣٦٥	الاشارة على صديق بالاستقالة
٣٦٧	المجلس المخصوصى الأعلى ضد اسماعيل صديق
٣٦٨	استقالة صديق — محادثة بين الاسماعيلين
٣٧٤	جوشن صديق الى المحاكمة أمام القضاء المختلط
٣٧٥	العلماء عند الخديو
٣٨٢	القبض على صديق
٣٨٤	لتهامه باليانة والتحرىض على الثورة
٣٨٥	موت صديق — كيف كانت آخرة اسماعيل صديق — رواية اصحق بك
٣٨٧	رواية أحد كبار رجال الجالية الغربية

فهرست المجلد الثانى

صفحة	
٣٩٩	آمر صديق على اسماعيل
٤٠١	مصادرة أملاك المفتش
٤٠٢	مزاد
٤٠٨	رأى السيرفيشين في صديق وما جرى له
٤٠٩	الجزء السادس — التنازع على البقاء
٤١٠	الفصل الأول — تمقد حلقات الضيق
	مشمولات :
٤١٠	مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦
٤١٢	تعيينات
٤١٥	سوء تفاهم
٤١٧	عود بؤس أيام سعيد الأخيرة — موقف الموظفين الوطنيين
٤١٨	موقف الموظفين الأجانب
٤٢٠	موقف الفلاحين المصريين
٤٢١	التجاوزات التي كان يصح إبطالها
٤٢٥	تطلبات الأهالى
٤٢٧	الفصل الثانى — الكتابة على الحائط
	مشمولات :
٤٢٧	إرهاق الفلاحين
٤٢٨	تهليل خفى

مقدمة	٤٢٩
تداخل المانيا	٤٣٠
مرسوم ١٥ ديسمبر سنة ١٨٧٧	٤٣٣
مرسوم ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨	٤٣٦
احتجاج محكمة الاستئناف المختلطة — حكم محكمة مصر المختلطة على الأمير	٤٣٧
حسين بصفته وزير المالية	٤٣٨
مرسوم ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ القاضى بتعيين مندوبية للتحقيق	٤٣٩
رفض شريف باشا الحضور أمام مندوبية التحقيق	٤٤٠
وليمة بلطشمر	٤٤١
الفصل الثالث — بين يدى المندوبية	٤٤٢
مشمولات :	
ظهور فضائح القنص	٤٤٣
الضغط على الفلاحين	٤٤٤
تنازل اسماعيل وأولاده عن أملاكهم — مرسوم الخديو الى	٤٤٥
نوبار باشا المؤرخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨	٤٤٦
الفصل الرابع — الوزارة المستعولة	٤٤٧
مشمولات :	
قرض روتشيلد فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٧٨	٤٤٨
نزاع بين الوزارة والخديو	٤٤٩
معاكسة الخديو للوزراء	٤٥٠
كتاب اللورد سلسبرى	٤٥١

فهرست المجلد الثانى

صفحة	
آخر عيد جلوس	٤٦٠
ثورة الضباط	٤٦٧
الخدري يفجدها	٤٦٩
استقالة نويار	٤٧٠
الفصل الخامس — بين الكايتول والصخرة التريثية	٤٧٢
مشمولات :	
وزارة الأمير محمد توفيق	٤٧٤
حركة الأحيان	٤٧٦
احتجاج الوزيرين الفريين على سلوك الخديو	٤٧٧
استقالة وزارة الأمير محمد توفيق باشا — اجتماع بالهيئة القنصلية	٤٧٨
وزارة شريف باشا	٤٨١
فراغ مندوبية التحقيق من عملها	٤٨٢
خطرات أفكار	٤٨٨
الجزء السابع — الغروب	٤٩٥
الفصل الأول — حيرة وارثك	٤٩٦
مشمولات :	
تصميم القناصل على إعادة ريفرس ويلسن ودى بليخير	٤٩٦
موقف تركيا	٤٩٧
موقف بريطانيا العظمى	٤٩٨
موقف فرنسا — موقف إيطاليا	٥٠١

فهرست المجلد الثانى

صفحة

الفصل الثانى — البروق تشق السحاب ٥٠٣

مشمولات :

انجلترا وفرنسا تخاطبان الباب العالى فى خلع اسماعيل ٥٠٤

المحذار الصاعقة ٥٠٦

فكر المقاومة — الرضوخ ٥١٢

الفصل الثالث — قضى الأمر ٥١٣

مشمولات :

فرمان انطلق ٥١٤

تبوء الخديو الجديد ٥١٧

مغادرة اسماعيل القاهرة ٥١٨

السير الى المنى — نبذة فى تاريخ بقية حياة اسماعيل ٥٢٠

وفاة اسماعيل — نقل رفاة الى مصر ٥٢٥

فصل أخير — وصف اسماعيل ٥٢٧

انلحامة ٥٣٤

ملحق — مقتطفات من المراسلات التى دارت بين اسماعيل ونوبار باشا

فى أمر إنشاء المحاكم المختلطة ٥٣٥

مسك الختام ٥٦٥



الباب الثالث

من الجزء الثالث "رابعة النهار"

تحقيق الشطر الثالث من الخطة المرسومة

(أى العمل على النهوض بمصر الى مصاف الدول العظمى)

إجمال

إن لعظمة الدول ثلاثة مظاهر كبرى أجمعت على حقيقتها أفكار البشر :

المظهر الأول : القوة المادية ، واتساع السلطان بالفتوح والاستعمار .

المظهر الثانى : أبهة الملك وجلاله ، لا سيما فى المواسم والأعياد .

المظهر الثالث : العناية بالعلوم ورفع شأنها وشأن القائمين برفع منارها وتوسيع

دائرتها .

(فاستماحيل) ، لكى يدرك غرضه الثالث ، وأعنى به إقامة مصر فى مصاف الدول

العظمى ، لم يفتر لحظة ، منذ أن جلس على العرش الى أن أحاطت به المصاعب

المالية ، عن بذل أقصى جهوده فى سبيل جعل بلاده تُعجلى فى ثياب تلك المظاهر

الثلاثة ، وتُعجلى بحقيقتها . وهو ما سنبينه مفصلا فى الفصول التالية .

الفصل الأول^(١)

القوة المادية واتساع السلطان بالفتح والاستعمار

أيقنت أنى ذو حفاظ ماجد * من نسل أملاك ذوى أنواع

« بهادر بن ربيعة »

أمام مصر، إذا ابتغت نفار الفتوح ومجد السلاح، ميدانان : الميدان الشرقى، من شماله إلى جنوبيه، والميدان الجنوبي، من شرقيه إلى غربيه. فيمكنها تسيير أعلامها نحو بلاد فلسطين واليهودية وفيتية والخليل وسوريا، وتجاوزها زحفا : إما إلى ما وراء جبال طورس من جهة؛ وإما إلى ما وراء الصحراء السورية من جهة أخرى؛ أو يمكنها أن تصعد بتلك الأعلام مجرى النيل من جهة؛ وتسير بها منصوبة في بلاد النوبة تدوخها من غربيها إلى شرقيها؛ أو تجتازها القلزم من جهة أخرى، وتقيمها خافقة في سماء العز فوق ربى اليمن وغيرها من البلاد العربية الجديرة بالاستعمار.

ميدان التوسع أمام
السلطان المصرى

وتاريخ أيامها الماضية العسكرية، كلما اتقدت روح الفتح في صدور فراعنتها أو أمرائها أو خلفائها أو ملوكها وسلاطينها، إنما هو عبارة عن وثيا يحافظها وكاتبها وكراديسها إلى أحد فينك الميدانين أو إلى كليهما معا.

(١) أهم مصادر هذا الفصل : « تاريخ السودان » لنعم بك شقير، و « رسائل جوردن باشا لأخيه »، و « مصر المسلبة والحبيشة المسيحية » لويليم ماك إى داي، و « حملة المصريين ضد الحبشة » لستركا، و « تقرير عن استيلاء الجيشان على الكشافة الجبلية لوجية والميزالوجية المرسلة من أركان حرب الجيش المصرى » لقتل (ل. ك).

عمل الأسرتين
الثانية عشرة
والثامنة عشرة

فبينما الأسرة الثانية عشرة الفرعونية — وهى بلا مكابرة خير أسرة جلست على العرش المصرى القديم — وجهت وجهها على الأخص شطر الميدان الشرقى ، وأقامت مظال سلطانها على فيافى شبه جزيرة سيناء وربوع فلسطين ، قد تناولت مطامع الأسرة الثامنة عشرة المحيطة الميدانيين معا ، وسار فراعنتها ، لا سيما (حاتاسو) — سيمراميس وادى النيل — وطوطمس الثالث — اسكندر الأيام المصرية القديمة ونابوليونها — بجحافلهم المنصورة ، تارة الى ضفاف نهى الفرات والسندس شمالا ، وإلى اليمن السعيدة وبلاد حضرموت جنوبا ، وطورا الى أعماق النوبة ، وما وراء الشلال الرابع . بل أن طوطمس الثالث لم يهب الفيافى الليبية ، وولج بجنوده البوasl الميدان الغربى الخيف ، وأخضع لسلطان أحكامه الحكيمة الأمم الوحشية الفاطنة ما وراء تلك اليد بقدر ما كان يمكن فى تلك الأيام ، اخضاع قبائل تنتقل بجيامها ومظالها فى شاسع أرجاء الصحارى الافريقية لسلطة منظمة .

عمل الأسرتين
التاسعة عشرة
والعشرين بهدهما

واقضى فراعنة الأسرتين التاسعة عشرة والعشرين خطوات أسلافهم الأماجد : لحارب امريس الثانى على ضفاف نهر العاصى (الأورنتيس) وفى ضواحي حلب ؛ وقاتل رامريس الثالث تحت قلاع رف تارة ، وأخرى عند خليج السلوم .

على أن عواهل مصر القدماء كانوا الى التوسع فى الميدان الشرقى أميل منهم الى التوسع فى الميدان الجنوبى : إما لأن البلاد الشرقية كانت معروفة لديهم أكثر من البلاد الجنوبية ، وكانوا يعتقدونها أكثر من هذه ثروة وخيرات ؛ وإما لأنهم — لتوقعهم منها شرا ، لا سيما بعد غزوات شعوبها المختلفة التى قلبت السلطنة المصرية القديمة رأسا على عقب ، وعادت فأغارت على الوادى الخصيب ، وقوضت معالم الامباطورية المصرية الوسطى ، وأقامت على عرش فراعنتها الأماجد الأسرتين الهكسوسيتين

الخامسة عشرة والسادسة عشرة — كانوا يرون الحرب الهجومية خير أنواع الحرب الدفاعية وأجداها فائقة؛ وإما لأن بلاد الجنوب، بعد تزوج أحسن «المخلص» من من الأميرة نفرتارى التوبة الجميلة، وورثة عرش نيساته، وانضمام بلادها الى بلاد التاج المصرى، وتلقب ابنها وولى عهدا «بأميركوس» — وهو اللقب الذى أصبح ولى عهد الفرعونية المصرية يختص دائماً به منذ ذلك الحين، كما اختص بلقب «أمير ولاء» ولى عهد المملكة الانجليزية منذ أن ضم إدورد الأول البريطانى إمارة ويلز الى أملاك عرشه — باتت معتبرة عضواً فى الامبراطورية المصرية، وجزءاً متمازجاً لكانتها؛ ولو أنها أنجبت فيما بعد ملوكاً أصلهم مصرى أغاروا على قطر أجدادهم وجلسوا على عرش حواهلهم .

عمل الأسرة
السادسة والعشرين

لذلك، حينما استتبقت أقلام الأسرة السادسة والعشرين على عرش القطرين، واتفقت روح الفتح فى صدور أكابر فراعنتها، هب نيفثاؤا الى الاكتساح فى الميدان الشرقى، بالرغم من أن رحلة عمارة المصرية الفيليقية حول القارة الافريقية، واشتغالها سواحلها كافة، من القلزم الى رأس المشم بالخير، فالى بوغاز جبل طارق أو «عمد هرقل» — كما كان يدعى ذلك البوغاز فى تلك الأيام — فالى نغريلونا (الفوما) كان من شأنها أن تفتح أمام مطامعها ميداناً يشيع اتساعه الشاسع كل جوع الى الفتح ومجده، والاستعجار ونفخه .

عمل البطالسة

ولما آل العرش المصرى الى البطالسة، فانما كان الميدان الشرقى مطمح أنظارهم وبحال جهودهم؛ وانما كانت كتابهم تسير الى بطاحه لتبارز كتاب ملوك سوريا وغيرها .

والطرونيين
والاخشيديين
والفاطميين

كذلك كان ذلك الميدان عينه، بالرغم من وعورته، يحط رحال فروسية الطولونيين المجيدين أحمد ونهارويه؛ والاخشيديين؛ والفاطميين، الساطحي الشهرة، المعز والعزير

والأيوبيين
والسلاطين المماليك

ومن هذا حذوها من خلفائهما ؛ وصالح الدين الأيوبي ، البطل الأجل والسلطان
الأكمل ؛ وكبار أبطال السلاطين المماليك المصريين ، من قطز وبيبرس البندقداري
وقلاوون والناصر ، الى برقوق وريساى وقايتباى والقورى المنكود الحظ .

على أن الظلام الدامس الذى انسدت مدوله على أقطار الميدان الجنوبي ، منذ
أن أضاعت مصرنا الأسيقة استقلالها على يد ذلك الظالم المجنون ، قبيز الفارسي ،
كان يبرر الى حد ما انصراف هم الجالسين على عرشها عن انتشارها فيه ؛ لا سيما
بعد أن ذاعت عنه الأنباء انحرافية التى روجها كتّاب العرب وضيهم ، واتى جعلت
الخيالات تتصوره أسود من الناس القاطنين فيه ومفعما أهوالا تتضامل أمامها أهوال
”بحر الظلمات“ الشهير .

ولما أرادت العناية الإلهية أن يؤول زمام القطر المصرى الى يد (محمد حلى) ^{محل (محمد حلى)}
القديرة ، وفتحت همه هذا النافذة المتفوق وعزمته آفاق آمال جديدة أمام البلاد ،
فان الجبهود المصرية وجهت شطر الميدان الشرقى أولا ؛ وسارت فيالق الفاتح الحديد
تحت إمرة ولده طوسن فأصرة ولده (ابراهيم) الهام الى البلاد العربية ترغم أنوف
الوهابيين ، وتمخى جباههم أمام الجالس على عرش الأستانة . ولولا أنه تواترت
الاشاعات عن وجود مناجم ذهب فى مجاهل السودان لما فكر (محمد حلى) فى فتح
أصقاعه ، ولما شغل نفسه فى تجهيز الحملات اليها ، بالرغم من نزوح بقايا الأمراء
المماليك الذين قضى عليهم الى اقليم دهقلا ، ورغبته فى اجتثاث جرثومتهم ، ومحى أثرهم .
ومع ذلك ، فانه هو أيضا حينما اتضح له أن حكاية مناجم الذهب ”حديث خرافة
يا أم عمرو“ ، حقل مطلعه عن الميدان الجنوبي بالمرّة وأخذ يشرب بها الى ظروف
تمكنه من تسيير أويته الى الميدان الشرقى المعتاد .

ولا غرو : فرجل مثله ، مغرم بالمجد والشهرة ؛ وغاب في أن تفتحت بسيرته
الركبان والألسنة ؛ متحمس للاسكندر القاتل وهو على ضفاف الهندس : « ألا ، كم
أفامى ، لكي تمدحوني أيها الإغينيون ! » ، وليلطالسة ، المذكورة يحملهم جزيرة فارو
المتقلصة في البحر ، شرق سرايه براس التين ؛ رجل مثله ، كثير الكلام عنهم ، كان
مواظته لم توجب شيئا من القراية والنسب بينهم وبينه ، حتى لقد يروى عنه أنه
سمع مرة بعضهم يحكى قصة عن المكذوب العظيم تأخذ بمجامع الانتباه والانتفات ،
فهتف بخيلاء قائلا : « وأنا أيضا من فيلي^(١) ! » أى من بلد الاسكندر ؛ رجل مثله ،
يفتخر بأنه ولد في ذات السنة التي ولد نابوليون فيها ، ويتلذذ جدًا لدى سماعه الغريين
يشبهونه به ويلقبونه « نابوليون الشرق » ؛ رجل مثله ، زانا — إذا سلمنا مبدأ القائلين
بتعدد الأعمار ، وعود الإنسان بعد موته مرارا عديدة الى الوجود الأرضى حتى يبلغ
درجة الكمال ، فيقتل حيثئذ ، بدون رجعة أرضية ، الى عالم أرق من عالمنا هذا ؛ وهو
مبدأ البوذيين — فميل الى التسليم فعلا بأنه قد يكون (بطليمس صوطر) أو (بطليمس
فيلاذلفس) الهيدن ؛ لأن ملكه كلكهما : أعاد الحياة الى مصر ، واختط لها سبيل
وجود جديد ؛ ولأنه تحمل ، مثل كل منهما ، بجزا رجولية باهرة ، لا بد لها من
جمل اسمه مجبلا كالسهميما على رمز الدهور ؛ رجل مثله ، لم يكن ليرضيه إلا
أن يسير أعلامه حيث سير أولئك الأماجد أعلامهم ؛ وأن يجعل بلاد السود دون
غيرها موطنًا لشهرته ، ويجالا لأعماله ؛ فيحمل الميدان الشرقى الذى كان لابد لفعاله فيه
من الدوى في آذان صوم العالم المتمدنين ، وحمل أقوامه ، مانحى الشهرة ، وضافرى

(١) أنظر : « مصر الحديثة » في كتاب مرسل المتن « مصر » من مجموعة المؤلفات التاريخية المصرية
لأ. زنبير .

أ كليل المجد الأبدية ، وحدهم ، على التحدث بها ، وتعطير صفحات التاريخ المستقبل بشذا تكبيرهم لهاها ، وتعظيمهم البطل الذي تمت على يديه .

فع استمراره على الرغبة في الجنوب ، ليتخذ على الأخص من سوده جنودا للجيش الذي شرع ينشئه على النظام الأوروبي ، لم يمر ميدانه أهمية كبيرة ، وإنما أبقاه في قبضة يده لأنه كان من طبيعته ضئيلا بملك آل اليها ، أن ينقلت منها . ولم يكن اهتمام خليفته (عباس) و(سعيد) بذلك الميدان أكثر من اهتمامه ؛ بل إن (سعيدا) ، على ما رأينا ، فكر وقتا بما بالتخلي عنه بالكلية .

(اسماعيل) يختار التوسع في الميدان الجنوبي

فلما آل الأمر الى (اسماعيل) — وكان قد عرف شيئا عن السودان أيام أن أحمد ، وهو ولي العهد ، وسردار الجيش المصري ، الثورة التي أهاجتها بعض قبائل عربية على حدوده — نظر الى الميدان الجنوبي بغير العين التي كان جميع أسلافه ينظرون اليه بها ، وأدرك في الحال ما لم يدركه جده العظيم والفراغة الكبار ، قبله ، أنه الميدان الحقيقي الذي يحسن بمصر أن تنشر فيه جهودها الفاتحة الممددة ؛ لأنه الميدان الوحيد الذي لا يزاحمها أحد عليه ؛ بل الميدان الوحيد المحتاج الى عمل من الخارج ينجح عنه سدول الجهل والوحشية ، وينشر فوقه أعلام العرفان والعمران .

فأجال نظره في أطرافه الشاسعة المترامية ، وشخص مليا الى بقاعه المتعددة المختلفة ، الكثيرة الخيرات بالرغم من الفوضى السائدة عليها ، المنتظرة الاستعمار ، والطالبة النظام ، لترديد تلك الخيرات مائة ضعف ؛ وتأمل فيما قد تؤول اليه مصر من عز وسؤدد لو أتيح لها أن تنوغل ، بمحدودها الجنوبية ، الى الجنوب تباها ، وتمتد ظل سلطانها بالتدريج من غربي ذلك الميدان الى شرقيه ؛ متقدمة ومصباح المدنية والعمران في يديها ؛ فتقيم سلطنة عظيمة ، تمتد من البحر الأبيض الى خط الاستواء ، ومن

بحر القلزم الى أقصى متاخحات الصحراء؛ سلطنة تتضائل أمام اتساعها الذي لاحد له نفس الممالك العثمانية الشاهانية ، ولا تضارعها فيه إلا دول معدودة على سطح البسيطة^(١) !

فوقع في خلده في الحال وجوب العمل على تحقيق هذه الأمنية الجلى، للفوز بمجد فذ لا يشاركه أحد فيه، ورفع منار مصره، بصفتها عمدة الجنوب أجمع، فوق منار كل دولة شرقية سواها، ومتى تحققت تلك الأمنية تماما، وأصبحت الخديوية المصرية ثابتة الأركان، من شمالى القارة الافريقية الى أواسطها، يمتد سلطانها على واحد وثلاثين درجة من خطوط العرض، وعشر درجات من خطوط الطول، من يدرى ماذا يمكن لها حينئذ أن تعمل من الأعمال فى مسرح العظمة البشرية؛ وماذا يمكن لها أن تنال من التحقيقات فى ميدان آمالها القومية؛ وماذا يكون مآل علاقاتها بتركيا، الزاعمة حق السيادة عليها ؟

وكان حكامار عموم السودان، حينما ارتقى (اسماعيل) عرش جده، موسى باشا حمدى — وهو رجل مشهور؛ قمع عدة ثورات محلية فى كردوفان وتغلى؛ وسنّ قوانين جديدة لجمع الضرائب، فأعطى كل فلاح "مريكا" بيسه، ليدفع ما جعل عليه من الأموال، على ثلاثة أقساط معينة فى السنة، فكلما دفع قسطا قيد له فى "مركيه"، فيده فى يومية الصراف؛ وجعل من الأهالى نظار أقسام ومعاونين، وأمرهم فلبسوا الملابس العثمانية، فحسنت بذلك الحال؛ ومهل تحصيل الأموال، فأصبح اسمه

(١) أنظر ما قاله فى هذا الصدد إدردن دى ليون فى كتاب "مصر الخديوية" ص ٢٤٢؛ وافرأ ما كتبه

"ماريت باشا" موردا فى الكتاب حيث ص ٣٦٠ و ٣٦١؛ وافرأ على الأخص ما تخم به

إدردن دى ليون هذا فصله فى السودان من الكلام الأتى الحق !

معروفا في البلاد، وشخصه محبوبا من البادية فأنعم (اسماعيل) عليه برتبة فريق؛ واستدعاه إليه ليوقفه على حال تلك الديار. فذهب موسى باشا إلى مصر في ١٠ يولييه سنة ١٨٦٣ وأدى واجب الشكر لمولاه على النعمة التي أسبغها عليه؛ ثم أوقفه على حقيقة حال الجنوب؛ وعاد مزقدا منه بتعليقات إلى الخرطوم. فأخذ يزيد عدد جنده هناك حتى بلغ الثلاثين ألفا من نظامية وباشبوزق؛ وسار بالبلاد على أحسن نظام، ممهدا السبيل لتحقيق مرامي مولاه؛ جامعا القلوب على حب أحكامه.

الملك ناصر
والصانع

وكان على جبال تغلي، في أيام موسى باشا، ملك يقال له "ناصر"، اشتهر بالقسوة والوحشية: فكان إذا غضب على شخص وضعه حاريا مكتوبا على حجر محمي حتى يموت. ويحكى أن صائغا من صاغة الأبيض سمع بقسوته - وهو يذيب فضة على النار - فلما سألت قال: «حق هذا السائل أن يصب في أنف الملك ناصر، جزاء قسوته وظلمه». فبلغ الخبر الملك ناصر؛ فعزم على الإيقاع به، وأركن إلى الحيلة. فأرسل إليه أربع جوار، هدية؛ وسأله أن يحضر مع الرسول إلى الجبل ليصوغ بعض الحلى لنسائه؛ ووعده بمكافأة جليلة. فذهب الصانع؛ فأعطاه بعض الفضة والذهب؛ فصاغها له. ثم أعطاه فضة وسأله أن يذيبها على النار؛ ولما سألت قال له: «أتذكر أنك اشتريت مرة في الأبيض أن يصب مثل هذا السائل في أنفي؟» فسكت الصانع وألجم لسانه؛ فأمر ناصر بعض العبيد فقيده؛ ثم أخذ الفضة وصبها في أنفه وهي حمئة؛ فتورم دماغه ومات لساعته. ولكنه ما لبث أن وقع خلاف بين ناصر وبين ابن عم له اسمه آدم دبال؛ ولما كان أهل ناصر قد سمعوه لكثرة ظلمه وقسوته، نصروا ابن عمه عليه؛ ففتر بعائلته إلى موسى باشا في الخرطوم؛ فأرسله إلى (اسماعيل) بمصر.

ووقع في تلك الأثناء ، في بادية كردوفان ، حرب شديدة بين عربان حمرو وقائدهم الشيخ مكي ود المنم ، وبين عربان الكجايش ، وقائدهم الشيخ فضل الله ود سالم ، اشتهرت بحرب "العقال" ؛ لأن كلا الفريقين جمع رجاله وأولاده الى ساحة الحرب ، وعقل الإبل ، وعقل على النصر أو الموت ؛ وهاتلا طويلا ، مستقتلين ؛ فانتصر الحمرو ، وضمنوا نحاس الكجايش وأموالهم .

حرب بين
عربان حمرو
وعربان الكجايش

وفي أواخر أيام موسى باشا ثار الجهادية السود في كسلا ثورة أدت الى سفك دماء كثيرة ، واستغرقت عدة أشهر ؛ وكان السبب فيها سوء ادارة القواد وتأخرهم عن دفع مرتبات الحند . وتفصيل ذلك أنه كان في استحكام كسلا آلاى فيه نحو أربعة آلاف من الجهادية السود ، ومعهم نحو ألف نفر من الباشبوزق الأتراك والشايقية ؛ وكان المدير على البلد ابراهيم أدهم بك . فخطره في مارس سنة ١٨٦٥ أن يرسل غزوة على جبال البارية والبارزة ؛ فأصدر أمره لأورطة من الجهادية وبعض الباشبوزق بالتأهب لها ؛ فرفضوا الأمر وقالوا : « لا نسافر حتى نقبض المتأخر من رواتبنا » . فلما بلغ قولهم قومندان الأورطة ، واسمه خطاب افندى ، غضب وقال : « أصبح للعبيد شأن يعصون به الأمر ؟ فواقه لأسوقهم للغزوة بالسياط » . فازداد السود تصلبا وعنادا ؛ ولما جاء الميعاد المضروب خرجوا من الاستحكام ووقفوا عند الباب المسمى باب سبدرات « طاپورا » ، وجمعوا أسلحتهم أمامهم كوما ، وأرسلوا يجبرون قومندانهم أنهم لا ينتقلون من مكانهم حتى يقبضوا رواتبهم بتامها ؛ وإن كان لم يزل ينوى تنفيذ أمره بالسياط ، كما قال ، فليفعل . فجاءهم خطاب افندى على جواده ، ونادى بهم "سلاح آل" ؛ فهجموا عليه ، وأوسعوه شتما وضربا بالعصى ، ونساقوا من ورائهم يشجعهم ويغررّن لهم . فلجأ خطاب افندى الى الفرار ، وأخبر

ثورة السود
في كسلا

المدير بما كان . فاهتم للأمر ، وخشى امتداد الثورة الى الآلاى كله ؛ وكانت الذخيرة بيد ملازم منهم ؛ فأخرجها من يده ، وسأها الى ضابط من ضباط الباشبوزق الأتراك ، وجمع التجار المغاربة وأهل البلد ، فسلحهم وضمهم الى الباشبوزق ، وفرقهم على أبراج السور .

أما العصاة فأنهم حملوا سلاحهم وساروا في وجوههم نحو سبدرات ؛ وكان قومندانهم قد وجه اليها بعض العسكر الباشبوزق بمدفعين وستين صندوقا ذخيرة محملة على ثلاثين جملا ليتقدموا الغزوة ؛ فأدركهم العصاة في الطريق ، واستولوا على الذخيرة والمدفعين ، بعد أن فتكوا بالعساكر ، وضرىوا قائدهم ، السرسوارى سعيدا أبا ففكة ، فأخذوه وتركوه بين حي وميت ؛ وزلوا في سبدرات .

فبعد المدير ناديا من الضباط والتجار والأعيان للنظر في أمر الأورطة ؛ فأقروا على أن يرسلوا اليهم روايتهم المتناخرة ، ويتداركوا أمرهم بالتي هي أحسن ، حتى تطمئن نفوسهم ؛ ثم ينفذون فيهم رأيهم ؛ ففعلوا . وكان في كسلا اذ ذلك الأستاذ السيد الحسن ابن الأستاذ السيد محمد المرغنى ، مؤسس الطريقة المرغنية في السودان ؛ فتكفل بالأمر فحملت التقود له ؛ فذهب بها الى سبدرات ووزعها على العصاة بالتساوى ؛ فأصاب كلا منهم أربعة ريالات ؛ ثم عنفهم على مسلكتهم ، وطلب اليهم أن يرجعوا الى كسلا فرفضوا ، على أن يكون غير خطاب افتدى قومنداننا عليهم ؛ فعاد الأستاذ الى كسلا وأخبر المدير بما كان ؛ فأرسل اليهم عثمان بك قائمقام العساكر ليقودهم ، ويتزوجهم الجبال ؛ فقابلوه بالطاعة ؛ وساروا معه في الغزوة ؛ فأقاموا فيها ثلاثة أشهر وعاد بهم الى كسلا . وكان المدير قد كتب في أثناء ذلك الى اللواء حسن باشا في الخرطوم يخبره بما حدث ؛ فأرسل حسن باشا الميرالاي عليا أبا ودان بك لاستلام قيادة الآلاى ؛

ثم حضر بنفسه على الأمر للنظر في الأمر . فوصل كسلا قبل رجوع الأورطة بشهر . فلما حضرت عقد مجلسا سرى للنظر في أمرها ، فاتفق الرأي على أن يوزعوا العساكر على عربان الهندوة ، بحجة جمع الضرائب ، ثم يأمروا العربان بالقبض عليهم . فصدر الأمر للأورطة ، فخرجت إلى الميت كلاب بقيادة الميرالاي على أبو ودان بك ، وأمر على بك ضباطها — وكان أكثرهم من المصريين — بالتفرق بين القبائل لجمع الضرائب . فادرك العساكر أن في الأمر دسيسة ، ورفضوا السفر . ولم أظلم لهم الضباط في الكلام هجموا عليهم ، وقتلوا أكثرهم ، وانتشروا في البلدة ، فنهبوا ، وانقلبوا راجعين إلى كسلا .

أما على أبو ودان بك ، فإنه نجح منهم بكل مشقة ، وخف إلى كسلا ، فوصلها قبلهم ، وأخبر اللواء والمدير بما كان . فبعد أن فارقا منزليهما ، داخل الثكنة ، ودخلا ديوان المديرية بمائتيهما ، أخذتا يستعدان لملاقاة العصاة . وكان السر سوارى سعيد أغا قد شفيبت جراحه ، فأمره بالحفاظة على الذخيرة مع عساكره ، وجمع الأسلحة من الأورط الثلاث الباقية في كسلا ووضعها في الثكنة ، بدلا من وضعها في خزانة السلاح ، وأدخل الشايقية الباشوزق داخل السور ، وضماهم إلى المغاربة وغيرهم من سكان المدينة ، وفرقاهم على الأبراج ، وأمرهم بضرب عساكر الأورطة عند وصولها . وفي صباح ٥ يولييه سنة ١٨٦٥ حضرت الأورطة ، سائرة بانتظام عسكري ، فأمر اللواء والمدير بعدم التمرض لما ، ودخلا ديوان المديرية ، فتحصنا فيه . فلما اقترب العصاة من باب الجلائن أطلق عليهم البلوكاشي محمد أغا المردلي عيارا ناريا على خلاف الأمر ، فقتل منهم شاولشا وقال : « هذا ثار ابن عمي الذي قتل يوم الثورة عند سلب الذخيرة » ثم أطلق عيارا ناريا آخر ، فقتل أومباشيا ، فهاج عساكر الأورطة

إذ ذاك، ودخلوا القشلاق؛ وكان فيه الضباط المصريون وستتهم ستة وعشرون، قتلهم عن آخرهم. أما خطاب افندى فبعد أن قتلوه وضعوا عليه يديسا وأحرقوه بالنار. ثم اجتمعت عليهم الأورط الثلاث الباقية؛ وتعصبت للجنسية ضد الأتراك والعرب؛ وكسروا أياها أبواب الغرف التى وضع فيها سلاحهم؛ فأخذوه، وتحصنوا فى الثكنة؛ وفتحوا فيها المزاغل وقطعوا السابلة؛ وانتشر أكثرهم فى البيوت، يهبون ويسلبون. وكان السيد حسن المرضى قد ذهب الى «مبدرات»؛ فأرسل اليه المدير يدعوه؛ فحضر فى اليوم التالى (٦ يولييه) الى «حلة الخلقة» غربى «الاستحكام»؛ وكتب الى المعصاة يسأله الكف عن الحرب؛ وسلم الكتاب الى أحد خلفائه؛ فرفعه على قصبة، ودخل به الاستحكام، وهو ينادى: «جاءكم كلب السيد الحسن!» فتلقاء المعصاة بالقبول، وكفوا عن الحرب. ثم دخل الأستاذ؛ فهرعوا اليه يقبلون يديه — بالقوة المؤثرات الأدبية! — وشكوا اليه أمرهم؛ فوصلهم بالراحة.

ثم ذهب الى اللواء والمدير وعقد مجلسا للنظر فى تسكين الفتنة. فقرأ رأى، المرة الثانية، على استخدام العربان للقبض على السود! — وكان رأيا مخفيا! — فجمعوا جموعا كثيرة من خيالة وقراية من «الهندوة» و«الخلقة» وعرب مبدرات والجادين وبني عامر، ووضعهم فى الخاتمية! ثم ذهب السيد الحسن الى المعصاة، وقال لهم: «قد اتفق رأى على أن نخرجوا من الاستحكام بجميع أمتعتكم، ونذهبوا الى حيث تشاءون!»

فشعر السود أن فى الأمر مكيكة كالتى كيدت لهم فى الميث كتاب؛ فأبوا أن يخرجوا إلا اذا أعطى كل منهم ١٢ طلقة من الذخيرة (الجبانة)، ليحموا بها أنفسهم اذا غدر

بهم . فاتفق رأى الجميع على اجابة طلبهم — وربما رأوا أن في ذلك نجاة لهم من آفتين : آفة السود، وآفة العربان؛ ولكن سعيدا أغا أبا طلبة، المولج في حفظ النخبة، وصاحب النار على العصاة، رفض الرأى بتاتا، وقال : « انى لا أتعرف بسسلطة أحد منكم على، وأحسب نفسى مسؤولا عن الجبخانه عند أفندينا رأسا ! » فأجابه المدير واللواء : « اذا نحن لم نعطيهم القدر القليل الذى طلبوه من الجبخانه، فلا حيلة لنا فى القبض عليهم، بل نخشى أن يهاجموك فيقتلوك أنت ورجالك، ويستولوا على النخبة كلها، فيبق أن تختار أهون الشرين، ونعطيهم ماسألوهم، ثم ننظر رأينا فيهم ! » .

قال سعيد أغا : « أهون الشرين تختارون فى تسليمكم جبخانه الحكومة الى عصاة خونة، تمردوا عليها وقتلوا الجلم الفير من رجالها ؟ فى الدنيا شر أعظم من أن يظهر رجال العسكرية الجبن أمام العبيد أولاد الجوارى، فيسلموا لهم بمطالب ما أنزل الله بها من سلطان، ويعطوهم الجبخانه ليستخدموها فى حربهم ؟ أليس الأجدر بنا أن ندعوهم الى الطاعة ؟ فان أبوا حاربناهم حتى نفوز أو نموت مشرفين . ومع ذلك فاختاروا أتم لأنفسكم ما تشاءون ؟ أما أنا فقد اخترت الموت على التسليم بمطالب هؤلاء الأجلاف ؟ واذا هاجموني فى محلى وعجزت عن صدمهم فانى أركب بريلا من البارود، وأشعل النار فى الجبخانه كلها ؛ فأقتل نفسى، ولا أمكنهم من طلبة واحدة منها » .

وبلغ العصاة هذا القول؛ فتركوا السفر، وانقسموا أربع فرق، حسب أجناسهم : الدتكة، والفور، والنوبة، والمولدين؛ فتولى كل فرقة رئيس منهم، وانتشروا فى البندر يبنويون ويسلبون . ونزلت فرقة الدتكة على منزل رجل اسمه الحاج أحمد ود عجيب — وكان فيه مطمورة غلة — فقتلوا الحاج أحمد وأخاه؛ وتقدموا الى باب

المطمورة لإخراج الغلة . وكان الحاج أحمد بنت تسمى آمنة ؛ فلما رأت أباه وعمها مقتولين هان عليها الموت . فأخذت سيفاً ووقفت في الباب ؛ فصبتهم عن الدخول ، وقتلت خمسة منهم . قتلوا السقف وتقبوه ونزلوا إليها ، فقتلوا وأخذوا الغلة .

وكان المدير قد أرسل يطلب المدد من الخرطوم — وكان الحكمدار العام موسى باشا قد توفي فيها منذ بضعة أشهر ، وقام بشؤون الأحكام مكانه عمر نغري بك — فرفع عمر هذا الخبر إلى (اسماعيل) بمصر ، فاهتم (اسماعيل) بالأمر حق الاهتمام ، وبعث جعفر باشا صادق والياً على السودان . فذهب إليه عن طريق كروسكو ، واتخذ جعفر باشا مظهر وكلاء له ؛ وأرسله بجيش ومدفعين إلى كسلا عن طريق سواكن لاحتداد الثورة ؛ وبعث بالأوامر المشددة إلى نغري بك ليبادر إلى إرسال النجيدات من حاميات البلاد حتى يصل مدد مصر .

وكان أول من وصل كسلا ، مددا ، السرسواري على كاشف الكردى ، ومعه أربعائة رجل من الباشبوزق ؛ وجاءها من القضايف في أواخر يولييه سنة ١٨٦٥ ، ونزل في ديوان المديرية . وبعد أن وصل ببضعة أيام خرج أحد رجاله بجمله ليرطاه ؛ فلقية جماعة من السود المتمردين ، فسلبوه جملة وسلاحه وذخيرته ؛ فعاد إلى على كاشف شاكياً . فغضب على كاشف ، وضرب طبل الحرب ، وتنبأ للقتال . وكان السيد حسن المرغني لا يزال مقياً داخل الاستحكام ؛ فأتى إليه وسكن غضبه ، وتكفل له برد الجبل والسلاح ؛ ثم ذهب إلى المعصاة وتلطف لهم ؛ فردوا الجبل والسلاح ؛ ولكنهم أنكروا أنهم أخذوا شيئاً من الذخيرة . فصمم على كاشف رأيه على استرجاعها . ولما لم يردوها خرج إليهم ليلاً في ضوء القمر ، وأشعل فيهم النار ؛ فقابلوه بالمثل . ولما ثقل عليه الرصاص عاد إلى ديوان المديرية وتحصن فيه . وفي اليوم التالي فتح السود المزاغل

في التكنة والمنازل التي في جواره، وأخذوا يرمون المسألة بالرصاص، ففعلوا السابلة، وحبسوا الناس في منازلهم مدة ستة وعشرين يوما حتى حضر آدم بك من واد مدني، فالحطوط، فبربر، بمدد من الجنود المنظمة، والباشبوزق، فكفوا عن الحرب .

وكان آدم بك من أعظم ضباط الجيش المنظم، وقد تربى في مصر ورافق (إبراهيم) الهام الى سوريا، فاشتهر بالبسالة والندبة وحسن السياسة، وكان (اسماعيل) يعرفه . فلما بلغه أنه ندب الى كسلا كتب اليه بالتركية بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٦٥ ينبؤه بارسال قوة بقيادة وكيل الحكمدارية، ويبلغه ثقته من أن يتمكن هو وفلك الوكيل من انحام الثورة، ويزوده بتعليقات تقضى باستعمال الشدة مع العصاة وتعقبهم وقتلهم أو أسرهم، وختم كتابه بالجملة التالية «وإني أعلم بسالك وحسن سياستك منذ كنت مع المرحوم والدنا في سوريا، فحقق آمالنا بك، وعند انتهاء الثورة احضر الى مصر والسلام» .

فلما وصل آدم بك الى كسلا، أزل جنده خارج السور، تجاه الباب الشرقى، وأخذ بروجيه وبلطجية وذهب رأسا الى التكنة حيث يقم العصاة، فأمر البروجي فضرب «نوبة جمعية ضباط» ولما اجتمع الضباط عليه خاطبهم آدم بك قائلا : «يا أولادى ! ما هذا الترد والمصيان اللذان جاهرتم بهما ؟ ألسنم أولاد أفندينا الذى شرفكم بمخدمته، وأجرى لكم الرزق والخيرات الستين الطوال ؟ أيجسن بكم أن تعصوه وتتقصضوا على حكومته، وهو قد عهد اليكم تأييد سلطته في البلاد ؟ نعم إنكم مظلومون لعدم أخذكم رواتبكم في أوقاتنا، ولكم أن ترفعوا أصواتكم بالشكوى، ولكنكم نخرجكم عن حد الشكوى، ووسعت الخرق . ومع هذا فاني أرجو إصلاح الأمر، وأخذ العقول لكم من ولى النعم . فاننا سألوكم بعد الآن فقولوا : إنا لم نجد ضابطا

عظيما من أبناء جلسنا نرفع اليه شكوانا ليلبثها الى ولى نعمتنا ، فكان منا ما كان .
وأريد منكم الآن أن تخرجوا خارج السور ، فتقيموا بين جبل مكرام وجبل كسلا حتى
يصل اليكم العفو . ولا تفتروا بقوتكم وكثرة جموعكم : فان «يد الميرى طويلة» فيها أنا
قد جئت بجيش من العساكر السود والباشبوزق ، وجاء قبيل جيش آخر ، والمدد آت
في الطريق من كردوفان وسنار وبربر ومصر . فاذا تماديت في العصيان ، فانهم يجتمعون
عليكم ويقتلونكم شر قتلة . فاقبلوا النصيح وسلموا أمركم الى ، وأنا أدبركم بمحكى
ومروءى » .

ومع أن آدم بك كان عربى المجلس ، أبوه محمد ضو البيت شيخ عربان دار حامد
بكردوفان ، إلا أنه كان شديد السمرة جدا ، وعارفا بأخلاق السود ، حتى كان يظن
أنه منهم . فاستأنس ضباط العصاة به واطمأنوا لكلامه ، خصوصا لأنه خاطبهم
كأب ، فامتثلوا أمره ، ونخرجوا من الثكنة يجنودهم الى المكان الذى عينه لهم
خارج السور .

وبعد وصول آدم بك بأربعة أيام حضر الصبارى ششمه عبدالله باشا من الخرطوم
وبربر ومعه ثلاثة ارادى من الباشبوزق ، وعسكر خارج السور . فعقد اللواء حسن باشا
مجلسا في ديوان المديرية مع عبدالله باشا هذا والمدير وآدم بك وسائر الضباط والسناجق ،
للنظر في شأن العصاة . فقرر رأيهم على تجريدهم من السلاح . ووكلا تنفيذ قرارهم
لآدم بك ، فنفذهم ؛ وسابه العصاة سلاحهم عن رضى . ثم عقد الضباط مجلسا آخر ،
للنظر فيما يفعلونه بعد . فكان رأى الأكثرية على قتلهم . فانكر آدم بك هذا الرأى ،
وقال : « إني خلقت لهم بشرفي أنه لا يقع عليهم حكم إلا إذا صلت أفنتنيا عليه ،
وعلى هذا سلموني سلاحهم . فالآن نرفع الأمر الى أفنتنيا ، والذى يأمر به نفعله » .

فأخذوا المجلس برأيه ، ولكنه أقر على شد وثاقهم الى أن يأتي الرد بشأنهم من مصر . فأصروا عساكر الباشبوزق : فركبوا خيولهم ، واحتاطوا بهم من كل جانب ، وأخذوا حبالا من المخازن ، وشرعوا في تقييدهم ، وإدخالهم في الثكنة ، جماعة بعد جماعة . وانهم لذلك ، وإذا ببلوكاشي من الباشبوزق اختطف بنتا من يد شاوئش من الآلاي ليتمكن من تقييده ، فبكت البنت ، فسأله أيوها أن يتركها وشأنها ، فشتمة البلوكاشي ورفسه برجله — آه من تعسف أولئك الباشبوزق ! — فأخرج الأسود سكتنا من كه ، ووطن البلوكاشي فقتله ، وهاج السود كلهم . فأمر عبد الله بإشأ الباشبوزق فأطلقوا الرصاص عليهم ، فقتلوا أكثرهم ، وهم لا يستطيعون عن أنفسهم دفاقا ، وقبضوا على الباقيين قبض اليد ، وزجروهم في السجن .

ثم لم يكن إلا القليل حتى حضر جعفر باشا مظهر وكيل الحكمدارية بمجندة وحقق أسباب الثورة . وكان صاغ يقال له محمد أفندي أوبرخطك قد كشف عن خطه في الرمل ؛ فقبل له انه إذا بقي مع المدير مات شقا ، فانضم الى العصاة ؛ وذلك قبل مجيء آدم بك من الخرطوم بيومين . فأمر جعفر باشا بشقه ، فشنق — وهكذا قضى عليه جهله وتصديقه بكلام المتجمين ! — ثم شق بصد يوزباشي اسمه بشير أغا السوداني ؛ وكان قد اتحد مع العصاة بعد رجوعهم من الميت كآب . أما المتمردون الآخرون الذين ساءوا من القتل في حادثة البلوكاشي فإن جعفر باشا جعلهم ثلاث فئات : بفعل الذين بدأوا بالثورة مع خطاب أفندي ثم عصوا في الميت كآب فئة أولى ؛ والذين عصوا بعد رجوع الفئة الأولى من الميت كآب فئة ثانية ؛ والذين كانوا متغييبين في الجهات خارج البندر أو الذين كانوا فيه ولم يظهروا العصيان فئة ثالثة . فحكم على رجال الفئة الأولى بالإعدام . فأوثقهم وصنوعهم حل خنق حفره لم يفتح جبل مكرام

وضربوهم بالرصاص؛ فسقطوا في الخندق، ثم رموا الخندق . فكان من الدم تل ظاهر . وحكم على رجال الفئة الثانية بالحبس المؤبد مع الأشغال الشاقة . فاستخدمهم أولا في بناء المنازل التي تحربوها . وأما رجال الفئة الثالثة فنظم منهم ثلاثة بلوكات، وأبقاهم في المديرية .

وأما المدير، ابراهيم بك أدهم ، فكان قد توفي قبل وصول جعفر باشا الى كسلا بأيام قليلة ، وكانت وفاته بغتة ، حتى قيل إنه شرب سما ليخلص من الالهانة والمقاب . وتوفي بعده عبد الله باشا الصاري ششمه ؛ ثم عثمان بك الذي خلف خطاب افندى على قومندانية المتمردين ؛ وكان اللواء حسن باشا قد أصيب بإسهال قبل وصول جعفر باشا الى كسلا؛ فتوفي بعد وصوله بأيام قليلة ؛ وهكذا انتهت ثورة الجند السود في كسلا، بعد أن جرت الخراب على أهلها ، وضاع فيها الكثير من النفوس والأموال . ولم تكتمف بهذا، بل جرت وراءها ذيلا، أى حى وبائية نجحت من فساد الهواء لكثرة القتلى . ^(١١) فأت بها خلق كثير .

وعاد جعفر باشا مظهر بعد ذلك الى الخرطوم ، وذهب آدم بك الى مصر طوعا للأمر . فأنعم عليه (اسماعيل) برتبة اللواء والنيشان المجيدى الثانى . ولما كان جعفر باشا صادق قد أصيب بمرض، وقفل عائدا الى مصر، سعى الخديو جعفر باشا مظهر حاكما عاما للسودان مكانه ، مكافأة له على إخلاصه في خدمته (ه مارس سنة ١٨٦٩) . فجمع جعفر باشا العساكر السودانية من التاكة وواد مدنى وكردوفان وغيرها وأرسلهم الى مصر، وأتى بساكر مصرية عوضا عنهم .

(١١) أنظر : "تاريخ السودان" لتوم بك شقير .

وكان (اسماعيل) — منذ نظر الى الميدان الجنوى نظريته الثاقبة التي ذكرناها، ووطن عزيمه على جعله مجال جهوده — قد رأى في الحال : (أولاً) أن إبقاء أعلام الدولة العثمانية خافضة على جانب لا يستهان به من سواحل بحر القلزم قد يكون من أكبر العقبات في سبيل تحقيق مراميه، وقد يجر الى مشاكل مع تلك الدولة في غير الوقت المناسب، ويحسن بمصر اجتنابها بالكلية .

فأقبل يبذل المجهودات المالية لتزياً في التنازل له عن ممتلكاتها هناك ، مؤكداً لها في الوقت عينه أن تنازلها له عنها — وهو التاج المخلص لها — لن يخرجها في الحقيقة عن حوزتها، ويكون أقرب الى «معمورية» تلك الممتلكات حينها، بسبب قربها من مصر، وبعد تركيا عنها، وهي «المعمورية» التي تم الباب العالي فوق كل شيء، كضامته، حتى تمكن في نهاية الأمر من حل الاستانة على إصدار فرمان في شهر مايو سنة ١٨٦٥ تنازل السلطان بموجبه ، له ، عن سواكن ومصوع وتوابهما ، مقابل سبعة آلاف ونعمائة كس ، أى سبعة وثلاثين ألفاً ونعمائة جنيه مصرى ، يدفعها سنوياً الى صندوق ولاية جدة ، لتعمير الطريق الموصل الى مسجد الله الحرام ، والقيام بشؤون بيت الله . ومع أن ذلك الفرمان قضى بأن التنازل لتخديرون ذريته وخلفائه، فان (اسماعيل) لم يأس من جملته وراثياً في المستقبل ^(١) .

تنازل تركيا
لمصر عن سواكن
ومصوع وتوابهما

ورأى (فانيا) أنه، سواء أُنْجِص في نزاع أعلام الدولة العثمانية عن شواطئ القلزم وإحلال أعلامه المصرية محلها بطريقة سامية ، أم لم ينجح ، لا بد له من إصلاح جنديته وجريرته إصلاحاً كلياً يجعلهما كقوتين لمقاومة الطوارئ . ولم تكن ثورة السود في كسلا، التي روينا أخبارها، واضطراب الأحوال في السودان، الاضطراب

الإقبال على
إصلاح الجندية
والبحرية

(١) أنظر هذا الفرمان في «مجموعة القرارات» لتبليط جلال .

البادية مظاهره عيانا في حادثة الملك ناصر، وفي حرب "الغزال" السابق ذكرهما، وفي حوادث أخرى كثيرة سنأتى على بيانها في حينه، إلا ليزيدها يقينا في وجوب إجراء ذلك الإصلاح، وثباتا على السير في سبيله.

وكان التجنيد بمصر، لغاية ما اختمرت فكرته في دماغ (محمد علي)، آفة مجهولة. وانما ندعوه "آفة"، لا لأنه "آفة" في الحقيقة، فانا، وإن كنا ممن يكهون الجند القائم، ويعدونه ضربة على حياة البلاد الاقتصادية — وطالما كان في الواقع ضربة على الزراعة، لا سيما في أيامه الأولى، ولغاية أواخر القرن الماضي — وكما ممن يعتبرونه داعيا الى تيقظ نيرات الأطماع في قلوب رؤساء الأمم، بل في قلوب الأمم عينا، وحاملا لها على إشهار الحروب وشن الغارات على من هودونها بأسا وقوة، كما دلت الحرب الأخيرة عليه، إلا أننا لا نفعل عما في نظام الجندية من مزايا ومنافع مادية وأدبية، لا سيما في البلاد المتعددة الأجناس والملل والتعل. فانه لو لم ينجح عنه في مثل هذه البلاد من الفوائد سوى ايجاد رباط أخوة بين أفراد تلك الأجناس والتعل والملل، لكفى، فكيف وهو مدرسة تمارين رياضية مقوية للجسام، وتمارين معنوية مدربة للارواح، ومغذية لها بالآداب فضائل فردية: كالهمة والنشاط والترتيب، واجتماعية: كتنضحية الأنانية والكرامة واحترام القوانين والولاء للوطن وجهه، وهلم جرا. ولكنا دهونا "آفة"، لأن العقيلة المصرية كانت تمتد كذلك في أول نشأة نظامه، ولا تزال في ذات عصرنا هذا تعتبره كذلك الى حد ما.

وربما اتس لها عذر في السابق، ولو أنه لا منر لها الآن. فان طرق التجنيد ومبته في بادئ أمره كان من شأنها إظهاره في مظهر الشئ الكريه جدا امام أميين الفلاحين. فان (محمد علي) حاول أولا ايجاد جند من السود. فأخذ يبت البعثات

العسكرية في السودان لاقتناصهم والإتيان بهم الى أسوان حيث أقام الكولونيل سيف، المعروف فيما بعد باسم "سليمان باشا الفرنساوى"، في انتظارهم، لينتزع منهم ويعلمهم، ويكون منهم جيشا نظاميا مؤلفا على الطريقة الغربية البونابرتية. ولكنه لم يفلح، لأن معظم أولئك السود كانوا يملكون أولا فأولا : إما بسبب المشاق التي كانوا يتحملونها أثناء الحجى بهم من بلادهم وسوء تأثيرها على صحتهم ؛ وإما بسبب عدم احتياهم طقس مصر، وتغير المناخ طيعهم .

فحاول (محمد على) ، إذا ، تكوين جيش نظامى من مماليكه الخاصة وأتباعه المخلصين له . ولكنه لم يفلح أيضا لداعى حقدهم على معلمهم الفرنساوى وففورهم من التعلم على يديه نفورا ذهب بأحدهم الى محاولة الفتك به . فان سيف كان يوما يعلمهم الرماية بالبندق ؛ فإكان من ذلك الواحد إلا أنه صوب بندقيته نحوه وأطلقها عليه . فمرت الرصاصة بالقرب من جبهته وذهبت بجذمه من قبضته ، وهو واقف لا يبدى حراكا، مع علمه أنه مرمى بندقية ذلك المملوك، وبالرغم من أن صيته كانت في حينه . ولكنه ، بعد أن أظهر للجميع شجاعته وعدم ميلالته بالموت على تلك الكيفية ، وثب على المملوك وأغتصب بندقيته منه بعنف ووقف مكانه في الصف وصوبها الى المرمى وأطلقها ؛ فأصابته في وسطه . فرد حيثئذ البندقية الى الرجل وقال له بانفعال : «هكذا تكون الرماية يا حمار! فتعلم»^(١) .

فطرب الممالك لشجاعة الفرنساوى الجسور ؛ لأن الشجاع يعطيه عمل الشجاعة حتى لو بدا من خصمه ؛ وباتوا أكثر انقيادا له . فتسنى لسيف جعل صف ضباط وضبابط مهرة منهم . أخيرا تحول (محمد على) الى فكرة إنشاء الجيش المرغوب فيه

(١) أنظر : "مصر الحديثة" لمرسيل في كتابه الممنون "مصر" في ضمن مجموعة الاونيفر .

من أبناء مصر أنفسهم ، بالرغم من أن المحيطين به أنكروا على المصريين استعدادهم
السكرى ، ورموهم بالجبن وخور العزائم .

ولكنه ، لعل أنه أن المصريين يكرهون الاعتماد على أهلهم ، والتغرب عن أوطانهم ؛
ويكرهون بالتالى الجندية التى تضطربهم الى ذلك ، أقبل يجمعهم ويجندهم بالقوة
والسيف ؛ وأخذ يخطفهم ، زمرا زمرا ، من قراهم ونواحيهم ؛ ويرسلهم ، أفواجا
أفواجا ، الى الصعيد حيث كان سيف — وقد اعتنق الدين الاسلامى ، لإزالة أكبر
فارق بينه وبين جنوده ، وأصبح "سليمان بك" — يعلمهم ويدربهم . وما زال
(محمد على) مقيما على طريقة تجنيده هذه حتى تكون لديه ذلك الجيش الزاهر ، الذى
مكنه (أولا) من الاستغناء عن جنده غير النظامى ، والدائم التردد من الألبانيين
والمكدونيين والأتراك والدالاتية والباشبوزق الآخرين ؛ ومكنه (ثانيا) من الفوز على
جميع أعدائه ، وإذلال سلطان تركيا نفسه .^(١)

غير أن الفلاحين المصريين فى تلك الأيام حينما رأوا أن المجندين ، أيا كانوا ،
لا يعودون أبدا الى أوطانهم ، ويموتون حتما فى دار الغربة ، سواء أكان فى المورة
أو فى ربيع سوريا والأناضول ، ازدادوا كراهة للجندية ورغبة فى الفرار من وجهها .
وإذ علمتهم الأيام أن بعض العاهات الطبيعية تكون سببا فى عدم تجنيد المصابين بها ،
أقدموا على اقتلاع أعينهم اليمنى أو يترابهاهم أيسرهم اليمنى أو سباباتها كذلك لئلا يضفوا
من التجنيد . ومن لم يبعد منهم شجاعة فى نفسه للإقدام على أحد هذين العملين كان
يفزع من بلده ، ويذهب هائما على وجهه الى أن يقضى الله أمرا كان مفعولا .

(١) راجع : "تاريخ محمد على" لمناحين وهامون وموديه وغيرهم .

فاضطر (محمد علي) : (أولاً) الى تجنيد ذات العور ومقطوعى السبابات أو الأباهم في آلاى خاص بهم؛ و(ثانياً) الى تعقب أثر الفارين وأدراكهم ، ولو اعتصموا بأعماق الكهوف والصحارى أو التجأوا الى عبد الله باشا ، وإلى ولاية عكا — وهذا هو السبب فى أن الحرب نشبت فيما بعد بينهما . لأن عبد الله باشا أبى إرجاع المارين المصريين الى حكومتهم ، بالرغم من إلحاح (محمد علي) الكثير . فلما بلغت روح المكذوبى منه الحلقوم ، بعث يقول له : «إنى سأتى لأخذهم بنفسى ، وسأرجع بهم ويواحد زيادة عليهم» . وإنما قصد بذلك الواحد عبد الله باشا عينه . وفى الحال سير جيشه الى سويا ، وكان من أمر حروبه هناك ، وبره بتهديده ، ما كان !

وبما أن أمر تقديم الأنفار للجنديّة كان متوطاً بمشاغبات البلدان ، وكانوا هم المسؤولين عن السدد المطلوب منهم ، فحدثت ولا حرج عن المظالم والمفارم التى كان التجنيد يسببها فى صوم أنحاء البلاد .^(٢١)

على أن (محمد علي) بعد فراهه من حروبه ، وعقب فرمان سنة ١٨٤١ المحظر عليه زيادة عدد جنوده على ١٨ ألفاً ، صرح معظم مايق من جيوشه ، ولم يعد يلتفت كالسابق الى تعزيز جنديته ، لا سيما أن الكبر كان قد أناخ عليه بكلكله ، وقعد بكثير من همته الشامه .

وكان رأى (عباس) خليفته فى التجنيد غير رأيه ، ليل قلبه الى الأرناؤوط والأكراركة ، ورغبته قيم دون النصر المصرى ، فأقبل يزيد عدد أولئك الأجانب ، ويحلهم من التكتات العسكرية محل الجنود المصريين ، ويسلحهم بالمسدسات

(١١) أنظر : "تاريخ محمد علي" لما تعلقين وطامون وموريه وغيرهم ، وأنظر : "مرسيل" .

(٢٢) انظر الفصل الثامن : (الخدمة العسكرية) فى "مصر المعاصرة" لمرعش .

الأمريكية بدل البنادق، حتى أربى عددهم لديه على ثمانية آلاف . وكان جل قصده أن يتكوّن لديه منهم العدد المعين للجيش المصري برمته . ولكنه، عقب نشوب الحرب بين روسيا والدولة العلية في سنة ١٨٥٤ — وهي المعروفة بحرب القرم — واضطراره الى انجاد تركيا بالمدد المصري المطلوب منها ، اضطر الى تجنيد جنود مصريين . فبالغ في ذلك، حتى قال بعض المؤرخين، ومنهم إدون دى ليون، أن عدد جيشه، ما بين جند نظامى وباشبوزق وضيغم، أربى، في وقت من الأوقات، على مائة ألف . ولكن تلك الجنود لم يكن معنّى بأمر طعامهم؛ ولا كانت الوقايات الصحية متوفرة حولهم؛ وكلا الأمرين زاد في نفور الناس من الجندية^(١) .

فلما آل الأمر الى (سعيد) — وكان مغرما بالعسكرية غرام الملك « الصول » البروسيانى يحمشه المهندم — بالغ أولا في الاعتناء بأمر طعام الجنود وحفظ صحتهم . فحسن ماكلهم ورتوعها ؛ ونظم المستشفيات العسكرية تنظيما أصبحت معه الإقامة فيها طيبة، والمعالجة متقنة، والشفاء ميسورا ؛ ثم حسن الملابس أيضا — ولو أنه لم يكن رديئا في عهد سلفه — وتفان فيه تفننا عجيبا ، متخذنا لتفنته نهرا ما تنوع الأزياء في الجندية الفرنسية . وبعد أن أوجد هذه المحييات ، ألغى أمر الاقتراع ، وجعل التجنيد تاما وواجبا على كل شاب يبلغ السادسة عشرة من عمره بدون استثناء ، على أن تكون الخدمة العسكرية سنة واحدة لا غير . ولكيلا يكون لمشايخ البلاد سبيل الى الجور والتعسف ، نزع منهم مسؤولية التجنيد ، وأوجد جدولا عاما للوالد في عموم أنحاء القطر، لتكون الدعوة الى العسكرية في حينها أمرا

(١) أنظر: "مصر المعاصرة" لمريش، ص ٢٣ و ٢٤؛ وأنظر: "مصر الخديوية" لادون دى ليون

يتم من تلقاء ذاته . فضجت البلاد في بادئ الأمر وتعللت ، لظنها أن هذه إساءة جديدة تصاب بها . ولكنها انتهت الى الطاعة والامتثال ، بل الى الارتياح ، حينما رأت التجنيد يعمل بانتظام ، وبدون مظالم أو محاباة ، ورأت أن (سعيدا) ، إن احتمل بنفسه متفككة ثورة النسوة عليه بسبب قراره ، لم يسمح لأى كان من أعيان البلاد ومراتها بالفرار من نفاذ ذلك القرار في أولاده وذويه . وأظهر من الشدة والصرامة في معاملة المخالفين ما ذهب بالرجبة في المخالفة من صدور الجميع ^(١) .

غير أنه لم يكن في الاستطاعة في بادئ الأمر استخدام جدول المواليذ والاعتماد عليه إلا بمساعدة مشايخ البلدان أنفسهم . فلشعور هؤلاء بأن الفرصة آخذة بالتملص من أيديهم ، انكبوا على اغتنامها والانتفاع منها جهد طاقتهم ، لا سيما أن رؤسائهم الأشد بهم التصاقا متأثرون بشعورهم ذاته ، وراغبون أشد الرغبة في أن يصيبوا نصيب الأسد في اقتسام أسلاب الفلاحين البائسين .

فأدى ذلك ، مع تقلب أهواء (سعيد) القلب المشهور عنه ، لا سيما في أواخر أيامه ، وتشتت قوى ذهنه عن دائرة الاهتمام بأى أمر كان يشرع فيه ، الى هبوط عدد جنديته الى ٧٥٠٠ عسكرى ، وصيرورتها جنديية مظهر أكثر منها جنديية عمل .

ولا أدل على تقلب هوى (سعيد) وتشتت قوى ذهنه من واقعة قضها على ابن أحد الرجال الأكثر التصاقا به لأنه كان مربى (طوسون) ابنه ، قال : « كان (سعيد) ذات يوم بمصر ، فأرسل الى أبى وهو بالاسكندرية يستدعيه اليه مع ابنه الأمير (طوسون) ليكونا بمعيتيه . فقام أبى مع الأمير العبي ، وتوجه الى مصر ، وصعد الى

نادرة لسعيد

(١) أنظر : "مصر المعاصرة" لمرشون ص ٢٤ الى ٢٨

القلعة، وأبلغ سمو الوالى أنه صدع بأمره، وأصبح تحت تصرفه . فلم يجبه (سعيد) بشئ، ولم يستدعه، ولا استدعى (طوسون) . ثم عاد هو نفسه بعد ثلاثة أيام الى الاسكندرية دون أن يرى ابنه أو يأمر أبى بشئ . فاحتار والدى فيما يصنع؛ وبعد أن بقى في القلعة عدة أيام في انتظار عودة سمو الوالى، ورأى أن الانتظار لا يجدى نفعا، رجع هو أيضا الى الاسكندرية بالصبي الأمير، وعاد الى ما كان عليه . ولم يدر أحد ماذا كان سبب استدعائهما الى مصر»^(١) .

فأعاد (اسماعيل) الجندية الى عددها ونظامها في أيام (ابراهيم) الهمام أبيه ورأى أن يقتدى بجده في إنشاء مدارس خاصة بها وصل أنواعها . فأسس في العباسية مدرسة للبيادة أقام فيها خمسمائة طالب؛ ومدرسة لخيالة أقام فيها مائة طالب؛ ومدرسة للدفعية أقام فيها مائة طالب أيضا؛ ومدرسة هندسة عسكرية جعل فيها أربعين طالبا . وعهد بإدارة هذه المدارس الى المساجور سليمان بك، وكان قد تخرج من مدارس باريس ومتر العسكرية . وأنشأ مدرسة لأولاد رجال كل فرقة من فرق جيشه، يتعلمون فيها من سن ست الى سن تسع عشرة ما يحسن أن يتعلمه أمثالهم . ولم يكتف بذلك، بل أسس مدرسة لكل أوطلة من أوطله لتعليم رجالها القراءة والكتابة . وأنشأ في القلعة مدرسة كبيرة للصف ضابط أقام فيها نيفا وخمسمائة متعلم، وذلك زيادة على المدرسة التي أنشأها في القلعة لأولاد حرسها وأتمها ثمانمائة منهم .

(١) روى على حضرة صدق القاضى عبد الحليم بك طارف نجل المرحوم حسين باشا عارف المعروف باللالا بالاسكندرية .

(٢) أهم مرجع نفا يأتى من إصلاح الجندية تحت "مصر المسلبة والحلبة المسيحية" لداى . (الفصل الباهر، والفصل الحادى عشر) .

وما قئى يزيد عدد جنوده ، بالتدريج ، بين مصريين وسود ، حتى استكمل منهم ثمانية عشر آلايا بياده ؛ منها آلايان سودانيان ، فى كل آلاى ثلاثة طواير ، وأربعة طواير بندقين موزعة لى الآلايات ؛ وأربعة آلايات مسلحة بالرمح والقرايين ، فى كل آلاى ستة كراديس ؛ وأربعة آلايات مدفعية ، فى كل آلاى ست بطاريات : بطاريان راكبتان ، وأربع بطاريات بياده ؛ وثلاثة آلايات حاميات مدفعية ؛ وثلاثة طواير محال عسكريين . فبلغت قوة الجيش العامل المتدرب — اذا جمعت — ستين ألفا ؛ وبلغ الاحتياطى ثلاثين ألفا ؛ وغير النظامى ستين ألفا ؛ وسلحت البياده ببنادق ريمجتين ، بعد بنادق شاشبو ، وحفظ منها ما أناف على ٢٠٠ ألف بندقية احتياطيا . أما المدفعية فسلحت بمائة مدفع من مدافع كروپ ، وخمسين مدفعا خفيفا من معامل أرمسترونج ؛ وسلحت الحاميات بمدافع وهرنندرف بوصة ١٠ ، ٨ ، و ٣٠٠ مدفع خفيف . وأنشئت بالقرب من مصر معامل للبارود والحروطوش . فبلغ من كثرة الذخيرة المصنوعة فيها والمستوردة من الخارج أن (اسماعيل) أرسل جانبها منها الى الأستانة ، تبرعا منه ومكرمة .

وجعلت مهمة الجيش فى بادئ الأمر ، زيادة على المحافظة على الأمن العام ، حفظ الحدود من إغارات العربان والحفشان عليها ؛ وهم استعملوه فى الفتوحات والاستكشافات والحروب ، التى سيأتى بيانها .

رأى أيضا أن يقتدى بحمد العظيم فى الاستعانة بضباط غربيين على تدريب جنوده التدريب العسكرى العصرى المطلوب . ولكنه — لئلا تتخذ الدول الأوروبية من ضباطهم الذين قد يتدربون لتلك المهمة وجها لإيجاد نفوذ لمن على البلاد ، أو تنشأ منافسات بينهم اذا فصلت فى الطلب إحداهم على الأخرى — عهد بتلك

الأمريكان
في الجيش

المهمة السامية الى ضباط أمريكيين من الذين اشتهروا في الحرب الأهلية، فوقع اختياره في الأول على ضابط يقال له «مط» كان قد حضر الى القطر لأشغال خاصة به ؛ فانخدع (اسماعيل) فيه وظننه كفاً للمهمة ؛ فكلفه باحضار ضباط بمعرفته ليقوموا معه بها ؛ ولكنه ما لبث أن تحقق قلة جدارته . فصرفه وأحضر الجنرال ستون مكانه .

بجاء هذا بالجنرال لوريج، والكرنيل داي، والميجر لنج، والكرنيل جريفر، والضباط كستن، وريد، وبراوت، والكرنيل پردى وميش، والميجر دنيس وغيرهم، وبزمرة مختارة من أفاضل الرجال ، منهم الميكانيكيون والمهندسون الحربيون والجيولوجيون كنتشل، والجغرافيون : كلوكت ، وفيلد، وغيرهما . وأنكب الجميع على عملهم بهمة شفاء وقلوب مخصصة . وكان نظام الجيش وتدريبه وتعليمه على الطريقة الفرنسية في بادئ الأمر . ولكن بعد انكسار فرنسا في سنة ٧٠ وظهر تفوق التعليم الألماني، أحل هذا محل ذلك ؛ وأخذ الاعتناء بالمدفعية يزيد على الاعتناء بغيرها ؛ فأصبح ضباطها أكفأ من ضباط الليادة والخيالة، ولو أنهم جميعا كانوا بيضا من المصريين والأتراك والشراكسة ، حتى ضباط الأورط السودانية .

تفوق المصريين
على الشراكسة
والأتراك

على أن المصريين الصميمين كانوا أيضا أكفأ من الشراكسة والأتراك ؛ وذلك لأن هؤلاء - وجميعهم من أولاد البكوات والباشوات، الشاغلين مناصب الحكومة الرفيعة، وأصحاب المراتب الفخمة، الغاصة بالجواري والسراري والعبيد - كانوا أولاد بيئة أصلية غير صالحة لجملهم جنودا ذوى طباع عسكرية صحيحة لأن أول خطواتهم في الحياة كانت داخل دور الحريم . ولما يشبون ويصرعون، لم يكونوا

يقسمون ولا يجبرون على الإقدام على أى تمرين عضلى . فما كان عند بعضهم من قوة فى العضلات إنما كان هبة محضة من لدن الطبيعة . وبما أن معظمهم ، بحكم بيتهم ، كانوا شديدي الميل الى الباه ، فان ذات الأقوياء منهم كانوا لا يلبثون بعد حين حتى ينهزلوا ويضعفوا .

نعم إن أهلهم كانوا يرسلونهم منذ تجاوزهم سن الصبوة الى المدارس الاعدادية ليكتسبوا فيها عدة سنوات متتالية ؛ ولكنهم ، بسبب الترف المحيط بهم ، وتدليل أهلهم لهم ، قلما كانوا يمتازون على أقرانهم من أولاد الفلاحين والحضرين المصريين بسوى المعروف الكبير والبلادة العظمى . فكانوا ينقلون والحالة هذه الى المدارس العسكرية عملا مبدأ بتحويل التلامذة للبلداء اليها . فيتخرجون منها بعد ٤ أو ٥ سنوات ضباطا مجرقتهم وخيالاتهم كبيرتان ، على قدر رفعة مولدهم ونبل أحسابهم ؛ ومعلوماتهم قليلة ، وآدابهم لا تتأدى الى الرتبة ولا عن بعد ؛ بخلاف أولاد الفلاحين والحضرين المصريين ؛ فانهم ، لشغل العيش الذى اعتادوه ، واعتاده أجدادهم قبلهم ، كانوا أقوياء البنية ، قنوعى المعيشة ، بعيدين ، بسبب ضيق ذات أيديهم ، عن مسببات الأسقام والضعف ؛ وكانوا يمتازون فى المدارس عادة على أقرانهم أولاد الأغنياء بالدكاء والنباهة والاجتهاد . ولكن ذلك لم يكن يحلهم نفعا ؛ لأن ذات الداخلين منهم المدارس العسكرية مباشرة كانوا ، بسبب مواهبهم هذه عنها ، يكونون فى دور التعليم سنة زيادة على أقرانهم البلداء . ثم يدخلون الجيش بعد تلك السنة الاضافية فى الوظيفة حينها المعطاة الى زملائهم البلداء قبل سنة . نعم ان الحكومة فى السنة الاضافية التى كانوا يكتسبونها فى المدارس أكثر من زملائهم البلداء كانت فى الأثر تمنحهم المرتب المربوط لهؤلاء فى الجيش ، ولكنها قطعت عنهم فيما بعد ، وميزت بذلك الأغنياء على المجتهدين المتتورين .

فأصبح أولئك، لهذا وللميزات البادية الأخرى، يعتقدون أنفسهم من طينة أرقى من طينة زملائهم أولاد المصريين الصميين؛ ولم يكن يريى قويم معوجهم، وهم في وظائفهم :

(أولا) لأنه اذا سهل إصلاح ناقص يعرف أنه ناقص، فن المتمذكية إصلاح ناقص يرى نفسه كاملا .

(ثانيا) لأن آمالهم في الترقى والتقدم لم تكن مبنية على رقيهم في المعارف والمعلومات، وتقديسهم في معارج الكمال والكفاءة، بل على حكايات وقصص، تروى لهم عن أبطال وقائهم المدهشة أنهم مدينون بتقدمهم الى مجرد الحظ والسعد والمقدور . فكانت حياة آمالهم، والحالة هذه، مفسدة في الحقيقة لاجتهادهم وجهودهم .

فكانوا، إذا، يعاملون المساكين الموضوعين تحت إمرتهم معاملة السيد لقنم والعبيد؛ ويعاملون زملائهم المصريين معاملة يشتم منها رائحة الفطرسه والاحتقار، تحت كساء الأدب المتشاخ .

أما الصف ضباط فكانوا كلهم أو جلهم مصريين، ويعاملون جنودهم كما يعامل الأخوان إخوانهم^(١) .

تأسيس مدرسة
أركان حرب

وأشار ستون باشا على (اسماعيل)، فعمله على تأسيس مدرسة أركان حرب، أقام فيها عشرين طالبا .

وكانت هيئة أركان الحرب بعد انسحاب پلانا Piana باشا الفرنسي على غير مسمى . وذلك لأن ميول الباشوات، قواد فرق الجنود الأرفعين، لم تكن تقبل

(١) أنظر : "مصر المسلبة والحشة المسيحية" لدای من ص ٦٣ الى ٦٦

أن يكون لوظائف تلك الهيئة العسكرية السامية من وجود فعل لاعتمادهم بأنه يجب أن يكونوا الكل في الكل، وإراهم أن يقاسمهم أحد سلطاتهم .

فأراد ستون باشا أن يغير هذه الحالة، ويعمل الاتصال بين الجيش وهيئة أركان حربه متينا فعلا . فبدل في ذلك جهده، ولكنه لم يتمكن من بلوغ أربه، بالرغم من أن ثقة الخديو به بلغت بسموه أنه لنقص وجده ذات يوم في مصلحة التفارقات هتد رجالها بوضعهم تحت إدارة الحرية، أى تحت إدارة ستون باشا^(١) .

فلم تستمر قيادة الجيش منفصلة عن رئاسة أركان الحرب فقط، بل إن قسم المهام عينه، تحت رئاسة أفلاطون باشا، بقى منفصلا عنها، وما هو أدهى، بقى منفصلا عن قيادة الجيش ذاتها . فادى الانفصالان الى ضعف في نظام القوة العسكرية المصرية، ظهر جليا بنوع خاص في الحملة على الحبشة .

الاتصال
بين الجيش
وأركان الحرب

وليت الأمر اقتصر على مجرد الانفصال، ولكنه تعداه الى قيام كراهة ونموشعور امتنان في نفوس ضباط الجيش وقواده لضباط هيئة أركان الحرب، وذلك بسبب تلبية هؤلاء الضباط لرؤسائهم الغربيين الذين كان الشراكسة والأتراك يكرهونهم : (أولا) لكونهم أجنب جنسا ودينا؛ (ثانيا) لأنه لم يكن يمكن إجراء الإصلاح الذى جمعه بأولئك الغربيين من أجله إلا اذا علت كلمتهم على كلمة العناصر الشرقية، وفاق نفوذهم على نفوذها .

الفردين رجال
الهيئة

غير أن الجنرال ستون والزمرة التى أحضرها معه تمكنا، بالرغم من ذلك جميعه، من القيام بأعمال خطيرة في المضمار الذى استدعيا للعمل فيه، وفي مضمار الرحلات العلمية والاستكشافات الجغرافية والأبحاث الجيولوجية التى تألق بها سنا ملك (اسماعيل) .

(١) أنظر : "مصر المسلمة والحبشة المسيحية" ص ٧٠ وما يليها .

أما في المضمار العسكري فإن جميع الطوابي القائمة على سواحل البحر الأبيض المتوسط من خليج السلوم الى العجمي ومن العجمي الى أبي قير ورشيد ودمياط ، وطابقي الناضورة والديماس بالاسكندرية ، رمت وحصنت ؛ وأوجدت مطبعة وليتوغرافيا تامتان ، كاملتا الأدوات في وزارة الحربية ؛ ونشطت تعليم الجنود والضباط تنشيطا عجيبا ؛ فبرع المتعلمون على الأخص في الرسم الخطي والتوبوغرافي والخرطي براعة أتت بالجفرال (ستون) الى الاعتراف بان استعداد المصري في هذا الفن وفي الرياضيات على العموم يفوق متوسط الاستعداد الغربي ؛ وأصبح معظم الضباط ، لا سيما ضباط هيئة أركان الحرب ، وضباط النشأة الهندسية ، يتكلمون الانجليزية علاوة على الفرنسية . أما الجنود فعملوا الاشتغال في صنع ملابس وأحذية وخلافها لأنفسهم . ثم عدلت مدة الخدمة العسكرية فجعلت قصيرة ، وتقرر تسريح نصف القوة بعد تمرينها ، والالتيان بغيرها مكانها ، على الطريقة الروسية بعد واقعة بينا سنة ١٨٠٦ ، لكي يكثر عدد المتميزين في البلاد ، ويكونوا تحت طلب الحكومة اذا ما دعت الى حشدهم الطوارئ . لهذا الغرض جعلت هيئات الجيش بحيث تسع ثمانين ألف عسكري يحشدون في ظرف شهرين .

على أنه لم يفهم عن هذا جميعه ولا عن التحسين المستمر الذي بات الخطوة المتبعة ولا عن الطريقة التي سير عليها في ترقية الضباط بالامتحان لإصلاح تام بمعنى الكلمة كله ؛ لأن انفصال هيئة أركان الحرب عن الجيش انفصالا كليا حال دون تمكن الأمريكين من تنظيم ذلك الجيش تنظيلا صحيحا ، ودون اتخاذ كآباء وفرادى من الآلايات طبقا للتبع في الجيوش الغربية . هذا ما كان من أمر إصلاح الهندية .

إصلاح البحرية

أما البحرية، فانها بعد كارثة ناقلين التي فحبت بمارة (محمد علي) لم تعد الى بمجدها القديمة أبدا . وبالرغم من أن الباشا العظيم أعاد على يدى سيريزى بك المهندس البحرى الفرنساوى الشهير جانباً كبيراً منها الى الوجود لشعوره بالاحتياج اليها فى حروبه مع الدولة العثمانية — والكل يعرف أن (ابراهيم) الهام توجه بحرا مع جميع أركان حربه الى يافا ليقابل فيها جيشه الزاحف الى سوريا عن طريق العريش، وأن معظم المدفعية المصرية التى دكت أسوار عكا دكا نقلت على ظهور السفن الحربية وبالرغم من أن (محمد سعيد) تربى تربية بحرية، لتعلق فكر والده العظيم بأعادة بحريته الى أحسن مما كانت عليه أيام بهجتها وعصرها القديمين بمامل اقتناعه بحقيقة قولهمستكل، البطل اللاتينى القديم من أن «البرلن ملك البحر» فان البحرية المصرية إما لأنها كانت بنت الصجلة التى لم تدع مجالا ووقفا كافيا لحفاف الأخشاب المستعملة فى بنائها، فباتت تلك الأخشاب عرضة للتسوس بسهولة، بفعل المياه والرطوبة، وإما لأن معالم عمارات الدول المتمدينة جمعاء تغيرت بمامل البخار، مذ حل فى الملاحة محل القلوع، دون أن تتغير معالمها هى، ما فتئت آخذة فى الانحطاط، وفزاهبة الى البوار وريدا، وريدا، حتى كادت تبيت فى خبر كان، فى أواخر أيام (سعيد) . ولولا أن هذا الوالى أنشأ أسطولا بخاريا نيليا ليكون دوما تحت طلبة إذا ما احتاج الى نقل جنوده البرية عليه من جهة الى أخرى بسرمة فى البقاع التى لا سكة حديدية فيها، لصح القول انه ترك البحرية المصرية خلفه أثرا بعد عين .

فتناول (اسماعيل) باهتمامه الفائق الأسطول انطشى، غير المدزع، الخلف عن جده، وأقبل يصلح مخته ويجتد معآاته ويحسن معاملته حتى جعله سلاحا يستد به وعدة يهاب مفصولها .

ثم شرع ينشئ جوارى أخرى طبقا لمقتضيات الأيام . فممر فرقاطتين — إحداهما "اللطيف" صاحبة حادثة الشحط في قناة السويس قبل افتتاحها ، والتي احترقت فيما بعد وهي في البحر على بعد ٦٠ ميلا من السويس — وكورتنتين وسلووين وأربع مدفعيات ، وعشر برديات ، وثلاثة يختات ، ومائة وخمسة عشر مركبا شاطئيا .

وأوصى ، كما سبق القول ، معامل طولون على بناء ثلاث فرقاطات مدرعة ، مقدمة لا ببناء غيرها ، إذا آتس عن بنائها سكوتا ، ولكنه ما رأى — بعد حادثته مع تركيا ، بسببها ، أن تقوية عمارته قد تدخله في مشاكل كان في غنى عنها ، لنفاذ مشاريعه وبلوغه مراميه ، وقد لا يبعد تعصيدا من دول الغرب في حلها لمصلحته وطبقا لرغائبه — إلا وحول بحريته صكلها من حرية الى تجارية . فضمها الى الباقي من الشركة "العززية" وأنشأ من كليتيها البحرية الحديوية التي أخذت تسيير مراكبها على البحرين الأبيض والأحمر ، وعلى النيل في فصل الشتاء . فأنشأت خدمة أسبوعية بين الاسكندرية والأستانة خصصت بها عشرة من سفنها ، وخدمة خمسة عشر يومية بين السويس وأقصى الممتلكات المصرية في شرق أفريقيا ، على المحيط الهندي ، خصصت بها عشر سفن أخرى ، وخدمة ثلاثة ، خمسة عشر يومية أيضا ، من شهر نوفمبر لغاية شهر مارس على النيل بين القاهرة وأسوان . وبسبب عدم وجود عدد كاف من المصريين الخبيرين في الفنون البحرية استخدم فيها عدد كبير من الأجانب . فكان معظم الرابطين وكل رؤساء الدفة منهم ، كما أن جميع المهندسين كانوا من الانجليز .

فلما جعل (اسماعيل) إصلاح جنديته وبحريته في مأمن من الطوارئ ، وأوجد عنده الاختيار زمرة من الرجال الأفاضل الذين يركن اليهم في المهمات العلمية الشاقة ،

أقبل ينفذ أغراضه التوسعية الرافعة ؛ ودخل بقدم ثابتة في سبيل تحقيق الشطر الثالث من خطته .

احتلال فاشودة

ففي سنة ١٨٦٥ احتلت عساكره المصرية فاشودة ، احتلالا رسميا ، فسدت بذلك طريق النيل الأبيض في وجه أصحاب الزرائب في بحر الغزال وخط الاستواء .

وأصحاب الزرائب تجار — منهم كثيرون أوروبيون — كانوا يذهبون بمصابات مأجورة منهم الى بلاد (السود) ، فيحفرون خنادق يضعون داخلها بضائعهم وأسلحتهم ووجاهم ، ويحيطونها بزرائب من شوك ، ثم يشرعون في جمع السن والريش ، مقايضة بالخنز والحرايب والأساور وغيرها من الأشياء المرغوب فيها في تلك الجهات ، ويخزنون ما يجمعونه في زرائبهم ، ويعتقدون على ذلك الى أن يلقوا فرصة في البلاد ، فيهاجون أهلها بئادهم . فما يسمع السود صوتهما إلا ويفترون كالأعنام ، مملوئين رعبا وخوفا . فيغنم التجار ويسبون ويعودون الى زرائبهم .

وكان التجار الأوروبيون قد باعوا زرائبهم الى وكلائهم العرب منذ سنة ١٨٦٠ فوضع جعفر باشا صادق ، حاكم السودان السابق ذكره ، الضرائب على الزرائب . ثم احتكرها من الحكومة السيد أحمد العقاد ، شريك السيد موسى العقاد — وكلاهما من أشهر أصحابها — بخمسة آلاف جنيه في السنة ، على أن لا يتجر بالريق ولا يغزو بلاد العبيد . ولكنه لم ينف بوعده وتمهده ، وما زال رجاله يتجرون بالريق ، ويفترون العبيد ، حتى أصبحت بلاد خط الاستواء وبحر الغزال فوضى ، وأهلها في ذاية الضيق والشدة . فرأى (اسماعيل) أنه لا يمكن إصلاح الحال ، وإبطال تجارة الرقيق ، معا ، إلا اذا ضم بلاد بحر الغزال وخط الاستواء الى أملاكه السودانية . فعول على ذلك وبادر الى تنفيذه .

«واشتد في سنة ١٨٦٩ السير صموئيل بيكر باشا تلك المهمة ، وكان قد ذهب الى السودان ، في أيام موسى باشا حمدى ، قاصدا اكتشاف منابع النيل الأبيض على نفقته الخاصة ، والقيام بمفرده بالعمل الخطير الذى كانت الجمعية الجغرافية الانجليزية قد أرسلت الرحالتين سبيك وجرانت سنة ١٨٥٨ لإتمامه عن طريق رنجبار ، فاكشف الرجلان بحيرة فكتوريا نائزا في ٢٨ يولييه سنة ١٨٦٢ وسماها على اسم ملكتهما . أما بيكر ، فانه فضل الذهاب عن طريق الخرطوم ليستطرد الاكتشاف من جندوكورو بالبر — حيث كانت وصلت في سنة ١٨٤١ آخر حملة أرسلها (محمد على) للوقوف على منابع النيل — وذلك على رجاء أن يلتقى بالرحالتين المذكورين ، فيكون نجدة لها ، ويشاركهما في غفار الاكتشاف . فخرج من الخرطوم في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٦٢ بمركبين كبيرين ذهبية ، ومعه خمسة وأربعون رجلا مسلحون بالبنادق ، وخمسون من الخدم والبشارة ، وتسعة وعشرون من الجمال والغيل والحير ، ومقدار كبير من الحبوب ، وبضعة صناديق من أساور النحاس والخرز الملون ، الرائجة هناك بلل العملة ، فوصل جندوكورو في ٢ فبراير سنة ١٨٦٣ وحط رحاله ، وأخذ يتأهب للسفر ، وإذا بالرحالتين سبيك وجرانت قد أقبلا في ١٥ منه ، فاخبراه باكتشاف بحيرة فكتوريا ، وأنه لا يزال أمامه بحيرة أخرى ليكتشفها ، أخبرهما الأهليون بها . وأعطياه خريطة سيرهما ، وجميع ما علماه عنها ، ثم استطردا السفر شمالا الى أوروبا ، وسار بيكر جنوبا في البر الشرقى بقصد اكتشاف تلك البحيرة . فأتى طيفا في ١٤ مارس سنة ١٨٦٤ بعد معاناة مشقات كبيرة وأخطار جمة ، لا سيما بسبب تجمد الرقيق المنتشرين في تلك البلاد ، وقد أتاها أولا من الجنوب ، ثم جال فيها بمراكب السود ، فأتى شمالها ، ورأى مصب النيل الآتى من بحيرة فكتوريا ، وخرج النيل الأبيض

مهمة السير بيكر

الذاهب شمالا، وسماها إدوارد نيازرا، على اسم وليّ عهد بريطانيا العظمى في ذلك الحين؛ ثم عاد إلى جندوكورو، وسار منها بنهبته ومركبه حتى وصل الخرطوم في ٣ مايو سنة ١٨٦٥ فأقام فيها إلى ٣٠ يونيو، ونحرج منها في ذلك اليوم إلى بربر، فسواكن، فبلاد الانجيز. فوصلها في أكتوبر سنة ١٨٦٥^(١).

وقد رأينا كيف قام هذا بأموريته؛ وكانت بلاد خط الاستواء لا تزال مأجورة للسيد أحمد العقاد في الخرطوم، فألقى بيكر صهره وابن أخته أبي السعود العقاد للنظر في مصالح تجارته. ولكن الرجلين لم يتفقا معا؛ واضطر بيكر إلى رفع شكواه من أبي السعود إلى المراجع العليا بمصر واتهامه إياه بمعاكسته والعمل في الخفاء على تقوية دعائم النعاسة والاتجار بالرقيق. فأدى ذلك بالحكومة إلى استدعاء أبي السعود إلى القاهرة ومحاكمته^(٢).

وقد رأينا أيضا أن (اسماعيل)، بعد استعفاء بيكر باشا، عين الكرنيل جوردون مكانه، ووعدنا بالتكلم عن أعمال هذا الرجل الطائر الصب في هذا الباب.

«فالكرنيل جوردون ولد في مدينة ولويتش ببلاد الانجيز سنة ١٨٣٣ وانتظم في سلك العسكرية سنة ١٨٥٢ وكان ميالا بالطبع إلى لقاء الأهوال والصبر على المكارة مما اتصل إليه بالإرث عن آبائه وأجداده المعروفين بالبسالة والبأس في الحروب السكوتلاندية؛ وحضر حصار سيستوپول سنة ١٨٥٥ فشهد له بالبرية والإقدام. وفي سنة ١٨٦٠ سافر إلى الصين؛ ودخل الجولش، فواقع مدة وقائع دلت على شجاعته

جوردون

(١) أنظر: «تاريخ السودان» لرحوم نعيم بك شفيق.

(٢) أنظر: «إسماعيلية» بيكر باشا.

وتقام براعته في الفنون العسكرية؛ فنال من امبراطور الصين لقب "سارى عسكر".
وفي سنة ١٨٦٥ عاد الى الجيش الانجليزى، فوق فيهِ الى رتبة كرنيل^(١).

ثم عين في لجنة الطلوة، فتمتدَّ نوبار باشا به في الأستانة، وسأله عما اذا كان يعرف رجلا يريد أن يخلف السير صموئيل بيكر على رأس المهمة السودانية المعهود بها اليه؛ فقدم جوردون نفسه، على أن يجيز له حكومته القبول. فغوبرت الحكومة البريطانية في شأنه؛ فأجازت له الخدمة تحت اللواء المصرى. فحضر الى القاهرة، وما لبثت أخلاقه القويمة المستقيمة والحاجة معا أن اكتسبت له احترام الجميع وإجلالهم، وكراهة البعض. وكان (اسماعيل) يحله جلتا ويقول: «إنى أشعر حيناً أحادثه أنى أمام رجل حق ترغنى رجوليته على احترامه»^(٢).

فسار جوردون من مصر، ومعه أبو السعود البادى ذكره الى الخرطوم؛ فأخذ منها جنودا، في جملتهم ابراهيم افندى فوزى — الذى صار فيما بعد ابراهيم باشا فوزى، المشهور بمحادثات أسره عند الدراويش، وبتاريخه الذى كتبه عن السودان المعاصر— وسار جنوبا؛ وبعد وصوله جندوكورو بشهرين اكتشف ثلاث زرائب لتجار الرقيق على بحر الزراف؛ فهدمها، وأعتق الأرقاء الذين وجدهم فيها. وما لبث أن وجد في أبى السعود ذات الروح الخائنة التى كانت قد اتضحت لبىكر باشا؛ فسجنه وأهانته، ثم أقصاه عن حملته^(٣).

«وفي ١١ سبتمبر سنة ١٨٧٤ جاءه خمسة وعشرون رئيسا من رؤساء السود، وقدموا له الطاعة، وشكروه على مطاردته تجارة الرقيق في بلادهم. وفي الشهر التالى

(١) أنظر: "تاريخ السودان" لرحوم نوم بك شقير.

(٢) أنظر: "خديويون وباشاوات" لموريل بل ص ٢٠.

(٣) أنظر: "رسائل جوردون الى أخيه".

ضبط يوسف بك، مدير فاشودة، زمرة من النخاسين ومعه ١٦٠٠ رقيق و ١٩٠ رأس بقر أتوا بها من بحر الزراف .

ورأى جوردون أن هواء جندوكورو غير صحي؛ فقتل مركز حكومته إلى اللادو؛ وذلك في ٢١ فبراير سنة ١٨٧٤ وامتدت حكومته من ملتق نهر سوبات بالنيل الأبيض إلى بحيرة فكتوريا نيانزا؛ وأهم ما اشتغل به تأسيس قطع عسكرية قوية على النيل لأجل حماية البلاد من تجار الرقيق، وحفظ النظام والأمن . فلم تنس سنة ١٨٧٤ حتى كان قد أسس عشر قطع على النيل الأبيض وجعل فيها ٦٤٠ من المصاكر السودانية و ١٥٠ من المصاكر المصرية و ٦٥٠ من الباشيزوق والدناقلة والجليلين؛ ثم أسس قطعة في مرولى على نيل فكتوريا، ونظم في جيشه عددا كبيرا من الأرقاء الذين حرروهم من الزرائب .

وكان بيكر باشا قد أحضر باحترين، قطعاً، من مصر يقصد بنائهما وتنشيط الملاحة في البحيرات؛ ولكن انقضت مدته ولم يتمكن من بنائهما . فلما تم لجوردون تأسيس النقط العسكرية، حمل قطع الباحترين في البر إلى جنوب شلال الفولا، قرب الدفلاى، وبنائها هناك؛ وسمى الكبيرة منهما "فالمخديوى" والصغيرة "نيانزا"؛ فبقينا بين الدفلاى وبحيرة ألبرت نيانزا إلى قيام الثورة المهدية^(١) .

وعن محب جوردون إلى خط الاستواء أو انضماموا إليه بعد ذهابه الكرنيل لنج— وهو من الضباط الأمريكان في الجيش المصرى؛ وقد قال (اسماعيل) فيه : « إنه عمل مع عسكريين في أيام قلائل لمصلحة مصر أكثر مما فعل المرحوم بيل بيكر بعيش

(١) أنظر : "تاريخ السودان" لنعوم بك شقير .

في أربع سنوات ، وبنفقة بلغت مليوني ريال ونصف مليون^(١) « — والدكتور أمين المعروف بأمين باشا ، وچيسي ، والكرنيل براوت الأمريكاني ، وعبد العزيز بك ابن ليتان باشا الفرنسي .

أما الدكتور أمين ، فاسمه الأصلي إدوارد شليتر ، وقد ولد في ٢٨ مارس سنة ١٨٤٠ أمين باشا في مدينة أوبلين ، من أعمال سيليزيا ، بروسيا^(٢) وتلقى العلوم في فيينا وباريس ، ونال شهادة دكتور في الطب ، ثم دخل خدمة الدولة الطبية في اسكودار ، وبقى إلى أن سمي جوردون حاكما على خط الاستواء ، وكان الدكتور أمين يعرفه من الأستانة ، فذهب إلى انطراطوم ، واستأذنه في السفر إليه ، فأذن له ، وحال وصوله منحه لقب «بك» وصينه حاكما على اللادو .

وأما چيسي ، فكان ضابطا إيطاليا ، شديد المارضة قوى الإرادة ، رافق الجيش الإنجليزي إلى حرب القرم بصفة مترجم ، ثم انضم إلى جوردون في خط الاستواء . واستعان جوردون بأولئك الضباط على درس البلاد وتمهيدها ونمائها إلى الإمبراطورية المصرية . فبعد وصوله إلى جندوكورو ، أرسل الكرنييل لنج إلى بجاريها ملك يونيورو لكشف خبره . فوجد أن جميع المتشردين من تجار الذهب قد اجتمعوا إليه ، ووجدوه على عصيانهم ، فلم ير الوقت ولا الظروف مناسبة لقتاله ، فتركه وشأنه ، وذهب إلى متاسي ، ملك أوغنده ، فأذا به لا يزال على ولائهم . فعاد بالخبير إلى جوردون . فأرسل جوردون أمين بك إلى ذلك الملك للمحافظة على موثته ، وأرسل چيسي إلى بلاد بحرالغزال لكشف خبرها ، ولما عاد أرسله بمركبين إلى بحيرة ألبرت نيازما ، لاستطلاع حالها ،

(١) أنظر : « مصر المسلمة والحلقة المسيحية » لدای ص ٨١ و ٨٠

(٢) كتب قبل مساعدة فرسايل .

وحال القبائل المقيمة على سواحلها ، وذلك في مارس سنة ١٨٧٦ ؛ فطاف جديس البحرية ، وقضى في طوافه تسعة أيام ؛ فوجد طولها ١٤٠ ميلا وعرضها ٥٠ ميلا ؛ ووجد القبائل القاطنة حولها معادية للحكومة .

أما عبد العزيز ليتان بك ، فإنه قتل في ثورة أنارها السود على العساكر وهم ينقلون قطع الباطنيين المسار ذكرهما الى السفلى ؛ فأخذ جوردون بثأره . وترى تفاصيل ذلك مبنية بشرح واف في الكتاب المعلنون "جوردون في السودان" — وهو مجموع رسائل وكتب بعث جوردون بها وهو في تلك الأصقاع السحيقة الى أخته بالانجلترا^(١) .

وبقي جوردون مجسدا في تنظيم البلاد وإصلاح شؤونها بلا مساعدة مصر الى سنة ١٨٧٦ ، فاستمعى ، وعاد الى القاهرة ، ومنها الى بلاد الانجليز ، تاركا براوت ، من أركان حربه ، ويكلا مكانه على خط الاستواء . ثم ذهب الكرنيل براوت ؛ فتاب عنه أمين بك . فبقي الى أيام الثورة المهدية ، ثم انقطعت أخباره .

وكان حاكما على السودان في مدة ولاية جوردون على خط الاستواء اسماعيل باشا أيوب . فخرجت في عهده حوادث جملة ذات بال ، أهمها فتح بحر الغزال وبلاد النمام وسلطنة دارفور وضمها الى أملاك الحكومة المصرية على يد الزبير رحمت باشا .

والزبير هذا ولد في جزيرة واوسى بالسودان ، من قبيلة الجمعاب المقيمة على النيل الكبير بين جبل قرى وجبل الشيخ الطيب في ٨ يولييه سنة ١٨٣١ ؛ ودخل مكتبا في الخرطوم . فتعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن ، وتفقه على مذهب الامام مالك . وبلغ الخامسة والعشرين من عمره تزوج بابنة عم له ، واشتغل بالتجارة ؛ ثم حدث

(١) وهو القى ذكرناه باسم "رسائل جوردون الى أخته" .

بعد سنتين أن ابن عم له يدعى محمد عبد القادر دخل في خدمة علي أبي عموري، من أهالي نجع حمادي، ومن التجار الكبار الذين كانوا يتجرون في جهات بحر الغزال، وسافر معه خلسة؛ فلخّدت الزبير الشفقة عليه لاعتقاده أن بلاد بحر الغزال كثيرة الأخطار بعيدة الشقة؛ فلحقه بقصد إرجاعه؛ فأدركه في رحلة ودشلي على النيل الأبيض، مسيرة يوم من الخرطوم؛ وأخذ يثبط عزمه عن السفر. فأقسم ابن عمه أن لا يعود إلى الخرطوم قبل أن يتم سفرته؛ فشق ذلك على الزبير، وأقسم له بالطلاق أنه إن لم يرجع عن عزمه سافر معه؛ فلم يزل ابن عمه مصرا على السفر. فسافر الزبير معه برا بقسمه، ودخل صحبته في خدمة أبي عموري. فسار بهما الرجل من ودشلي في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٥٦ قاصدا بحر الغزال، والزبير يستعبد بالله من ذلك السفر ويتوقع منه الشر والأخطار. فجاء بأحسن ما كان يتقى، وكان السبب في بلوغه مقاما لم يناله أحد في السودان قبله، ولا ناله بعده سوى (محمد أحمد المهدي) «وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم».

فما زال الرجل سائرا بهما حتى حط رحاله في زريبة على بن طامودي المعروفة باسم عاشور، على اسم شيخ البلد، حيث أقام الزبير مساعدا مخدومه على تجارته بضعة أشهر؛ ولكنه أهل تلك البلاد ما لبثوا أن هاجوا على التجار، طمعا في أموالهم سنة ١٨٥٧؛ فجمعوا جموعهم من كل الجهات، وهاجوا الزرائب، فقتلوا بعض التجار وسلبوا أموالهم، وهاجوا كذلك زريبة أبا عموري. فقام الزبير في رأس رجاله، وأشعل النار في المهاجرين، وهزمهم شر هزيمة، بعد أن قتل منهم خلقا كثيرا.

فلما سمع التجار في تلك الجهات بانتصاره عليهم جاءوه، والتفوا حوله، وأحبه أبو عموري إذ رأى أن سلامته كانت على يديه، وجعل له قسما من أرباحه؛ ولى

هذأت البلاد تركه في محله ويكلا عنه ، وسار الى الخرطوم . فغاب ستة أشهر ، وعاد ببضائع جديدة ؛ فوجد عند وكيله من المحصولات البلدية ما لم يكن يجمعه هو في سنين ؛ فزادت رغبته فيه ، وعرض عليه الشركة بالنصف ، فأبى ؛ وعزم على انشاء محل تجارى لنفسه .

وهذا العزم رجع الى الخرطوم سنة ١٨٥٨ وكان قد جمع من تجارته مع أبى عمورى نحو ألف جنيه ؛ فاشتري بها بضائع وزهيسة واكثرى بعض الأنفار ، على عادة التجار ، وسلحهم بالبنادق ، وسار بهم والبضائع فى الذهبية الى مشرع الريك ، ومنها برا الى بلاد قولو ، وكان عليها ملك يقال له كواكى ، فرحب به وأكرم مثواه . فأخذ يتجرف فى بلاده حتى اجتمع عنده من سنّ الفيل وریش النعام وغيرهما من خيرات البلاد شئ كثير . فأرسلها مع ابن عمه ، محمد أحمد رحمت ، الى الخرطوم ؛ فباعها ، وعاد اليه ببضائع البدل . فسافر بها فى سنة ١٨٥٩ الى بلاد النمام الواقعة الى الجنوب الغربى من بلاد قولو ؛ وكان عليها سلطان يقال له السلطان تكة . فقدم له الزبير هدية فاحرة ، واستأذنه فى الاتجار فى بلاده ؛ فأذن له — وكانت كثيرة الجواميس والفيلة ، ولا قيمة لسن الفيل فيها لكثرتها ؛ ولم يكن النمام يعرفون الحير ولا الجمال ولا الخيل . وكان مع الزبير حمار جميل ؛ فأهداه الى السلطان ؛ فاستغرب هيئته وظنه رجلا مسوخا فلم يقبله . ولكنه احتسب للهدى نيته ، وكافاه عليها بترويه أكبر بنائه المدعوة (رانوه) . فعلا مقامه بتلك المصاهرة فى عيون أهل البلاد ، وزادت تجارته رواجاً وتحسيناً ، واجتمع عنده فى وقت قصير شئ كثير من سنّ الفيل والخرتيت وغيرهما .

وفي شهر مارس سنة ١٨٦٢ استأذن السلطان تكة في العود الى الخرطوم، وسار بسلمه يقصد تلك العاصمة، فمر بصاحبه أبي عموري، فوجده متأهبا للسفر بتجارته هو أيضا الى تلك الجهة. فاتفقا على الذهاب معا، ولكنهما تخلصا من مشقة نقل البضائع بالبر، بنيا مركبين، ووسقا فيهما بضائعهما ورجلها البالغ عددهم ٢١٤ نفرا، وسارا في نهر نبقو، أحد فروع بحر الغزال، الذي لم يسلكه أحد قبلهما. وهما يقصدان مشرع الريك. فما حذا فيه ١٣ يوما بليلها إلا واتسع مجرى النهر حتى صار أشبه ببحيرة واسعة منه نهر، وخفى عليهما المجرى الأصلي، فتأها برجلها خمسة وسبعين يوما، ثم وقع لها ولبن معهما من الحوادث الغريبة والعجبية معا ما هو أشبه بروايات السندباد البحري البغدادى منها بوقائع حقيقية. وأخيرا أتيا مشرع الريك في ١٩ يولييه سنة ١٨٦٣ وأقلعا بالمراكب منها الى الخرطوم فدخلها بمن بقي من رجالها، وعندهم ستة، في ١١ سبتمبر سنة ١٨٦٣^(١)

فلبث الزير فيها بضعة أشهر ريثما باع تجارته واشترى بثمنها تجارة أخرى وأسلحة وذخائر. وفي ٢٩ أبريل سنة ١٨٦٣ برح الخرطوم الى بلاد النمام، فوصلها في ٢٥ يولييه سنة ١٨٦٤، وقدم هدايا نفيسة لللك تكة، فسر بها، وأولم له وليمة فاخرة، ذبح فيها عددا وافرا من الوحوش ومائة كلب من أسمن الكلاب المعتدة لأكله.

فعاد الزير الى دار زوجته رانبوه، وشرع في بيع بضائعه. وكانت العادة في تلك البلاد أن يبيعوا في الأسواق أصحاب الجنديات: كالسارق والزاني، وبذبحونهم كالغنم، ويبيعون لحومهم طعاما. فاقتدى منهم من وجده أهلا لحمل السلاح، حتى اجتمع عنده نحو خمسمائة رجل. فسلحهم بالأسلحة النارية، وعلمهم حملها واستعمالها. فأوجس

(١) أنظر: "تاريخ السودان" للرحوم نعم بك شقير.

الملك تكة شرا، وخاف منه على مملكته، واستشار كهانه، فأقروا على قتله . فعلمت بذلك امرأته وانبوه، ابنة الملك، وأخبرته به سرا، ونصحته بالرحيل من بلاد أيها . فاهتم بالأمر وتزلف الى الملك تكة بالهدايا ، واستأذنه في السفر الى بلاد ملك يقال له دوبه بلغه أن فيها سنّ فيل بكثرة ، فأذن له ظاهرا ، وأوعز في السر الى جيشه أن يكتنوا له في الطريق ويقتلوه هو ورجاله . فما ابتعد قليلا عن بلاده إلا واعترضه جنوده الذين كانوا في الكمين . فاصلاهم نارا حامية لم يطيقوها . فانهزموا ودخل الزير بلاد الملك دوبه ، وكان عدوا الملك التمام . فلما علم بما جرى ، خرج لمقابلته في مسيرة أربع ساعات من عاصمته ، وأنزله في جواره على الرحب والسعة ، وبقي له خصما مربعا متيعا من الخشب ، وأمدّه من الحبوب والمؤونة بما يكفي رجاله مدة طويلة .

فأرسل الملك تكة جيشا جرارا بقيادة عمه مغبوه الى بلاد الملك دوبه ، اهترت له البلاد في أبعد أعماقها ، واستولى الرعب على الملك وقومه ، ففروا هاريين خلسة تحت جناح الظلام .

فلما رأى الزير منهم ذلك ، أخذ ينظر في أمر نجاته ، وإذا يرسل من لدن الملك تكة وردوا عليه وقالوا له : « إن حرمة المصاهرة وسابق المودة تمنعان الملك من عاربتك ، ولكنه يرضب اليك أن تخرج من جميع بلاد الملك دوبه التي أصبحت تحت سلطانه ، وتذهب الى حيث تشاء ولك الأمان » . فأجابهم الى ذلك ونخرج الى بلاد قولو ، وكان ملكها قد غدر بأخيه منصور وقتله ، فلم يشك بأن الزير قادم للأخذ بثأره ، فلم يسمح له بالبقاء وتهنّده ، وكان الفصل شتاء . فطلب الزير اليه أن يمهله الى أن ينقطع المطر ، فأبى . فتأجزه الحرب ، وجرت بينهما علة وقائع

دموية انتهت بقتل الملك وأخذ ابنه أسيرا ، وامتلاك الزير بلادهما ، وجميع البلاد المجاورة لها الى بحر العرب . فالتخذ حاصمة (بابه) التي سميت بعد ذلك « بديم الزير » مركزا له ، وصار فيها ملكا ، لتقاطر اليه الناس من كل الجهات للانتظام في خدمته . وكان أول ما سعى اليه فتح طريق التجارة بين بحر الغزال وكردوفان . فأوفد في مارس سنة ١٨٦٦ رسلا بهدايا الى مشايخ عربان الزريقات الواقعين في طريق التجار . بغضه ثمانون شيخا منهم ، وعاهدوه على فتح الطريق ، وتأمين القوافل والتجار من مسلمين ومسيحيين . فجعل لهم مقابل ذلك جعلاً معلوما يتقاضونه من التجار . فكثر زود الناس وراجت التجارة لقرب تلك الطريق وسهولتها . وفي سنة ١٨٦٩ قدم من الخرطوم رجل من متطفي حجاج العرب يقال له الحاج محمد البلالى يقصد احتلال بحر الغزال ، ومعه سرية مؤلفة من ٢٠٠ من العساكر المنظمة السودانية ، عليهم صباغ اسمه محمد منيب ، و ٤٠٠ من العساكر الباشبوزق ، عليهم سنجق يدعى كوشوك على ، و ٦٠٠ من الخطرية . فطاف بلاد بحر الغزال ، ودخل زرائبها ، وقرأ لأصحابها فرمان الحكومة بتسميته مديرا على بحر الغزال ، فمنهم من أطاع وسلم ، ومنهم من عصى لحارب أوفى .

ثم وجه حملته على الزير . فجمع الزير جيوشه ، ومن لجأ اليه من أصحاب الزرائب المجاورة له . وكن البلالى في خور على الطريق . فلما اقترب من الكين أشعل النار في جهشه ، فقتله وقتل بعض عسكره وأسر الباقي . ولكنه أصيب في ذلك اليوم برصاصة في كراعته الأيمن ، ورجع مجحولا الى مركزه . فبعث بجبر ما كان الى جعفر مظهر باشا ، حاكم السودان إذ ذاك ، وانتشر خبر انتصاره على البلالى في أفاصى السودان ، فزادت شهرته وازداد نفوذه .

فلم يرق انتظام ملكه للسلطان تكة . فأرسل في أوائل سنة ١٨٧٢ عمه (مغبوه) بجيش جرار لمناصبته العدا . فأغار على مملكته ؛ وبعث يقول له إنه لا يسمح بتأسيس ملك في جواره ؛ فلما أن يعود تاجرا كما كان ، وإلا أعاده بالقوة إلى تجارتها . فوقعت الحرب بينهما ودامت سنة كاملة ؛ جرت فيها عدة وقائع شديدة ؛ وفي آخرها قتل السلطان تكة وعمه مغبوه ؛ ودان للزير ثمانية من كبار ملوك النائم كانوا في حروب مستمرة بعضهم ضد بعض ، يصيد فيها بعضهم البعض صبيد الطيور ؛ وجاءته الأقوام من مسافات بعيدة ، مقدمين الطاعة ، وطالين عمالا من قبله ؛ فأجابهم إلى ذلك وكانت الرزيقات ، في أثناء حربه مع النائم ، قد نقصوا العهد وقطعوا الطرق وقتلوا بعض التجار . فلما انقضت الحرب أنفذ إليهم رسلا يسألهم عن سبب ذلك . فأجابوا بالشم والسباب ، وأقسموا أن لا يدعوا مسافرا يمر إليه عن طريق بلادهم إلا قتلوه وسلبوه ماله .

وكان على دارفور إذ ذاك سلطان يقال له ابراهيم . فأرسل الزير إليه كتابا في يونيه سنة ١٨٧٣ أخبره بما أتاه الرزيقات من نكت العهد ، وقطع السابلة ؛ واتمس مساعدته عليهم . فلم يجبه السلطان على كتابه ، ولا انتهى الرزيقات عن التصدي . فساق الزير جيشه إلى بلادهم ليحاربهم . فتجمعوا لقتاله . جفرت بينه وبينهم عدة وقائع من ١٠ يولييه إلى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٣ وكان النصر فيها كلها له ؛ وفي الأخيرة منها انهزم الرزيقات شر انهزام وقتل منهم خلق كثير ؛ وأصبحت بلاد "شكا" كلها في يده . وكان الرزيقات قد استخدموا فقيها من فقهاء التايشة يقال له عبد الله محمد آدم تورشين ، ليقرأ لهم الأسماء في خلوته ، لملها تقبض على سلاح الزير ، فلا تتطلق ناره في ساحة الحرب ؛ وتهدوا له ببقرة من كل مراح .

عبد الله التايشي

كيف يذهب هنا الفكر الى ما يرويه الرومان الكاثوليك عن سقوط السلاح من أيدي جنود نابليون الأول في حرب روسيا سنة ١٨١٢ انتقاما من الله لعدديه على البابا ييوس السابع !

فوقع (عبد الله) أسيرا في يد المتصرف في حلة السروج ، بين شكاه وداره . فأمر الزبير بقتله . فقال له اثنا عشر طالكا كانوا بجمعيته ، مهمتهم تنبيهه الى معوج يروونه في أحكامه : « إن الشرع لا يسمح بقتل أسير الحرب المسلم ، والسياسة تنكر قتل رجل يعتقد الناس صلاحه ، لأن قتله ينفر القبائل من القاتل » . فامتنع الزبير عن قتله ، ولكنه ندم فيما بعد على امتناعه ، لأن عبد الله ذلك عاش ليكون من أعظم البلايا على السودان . فانه أصبح عبد الله التعايشي ، خليفة المهدي المشهور ، وصاحب القفطاع والأحوال التي لا تزال الخيلة ترعد لمجرد ذكرها .

ولما دخل الزبير بلاد الرزقات ، فرأى اثنان من مشايخ هؤلاء العربان ، وولجا الى السلطان ابراهيم في القاشر . فبعث اليه الزبير بكتاب في ٨ سبتمبر سنة ١٨٧٣ يسأله تسليمهما اليه ، ويحذره من استماع أقوالهما لتلايق في حرب مع «الدولة المصرية» ذات السطوة الغالبة ، والمدد غير المتقطع .

سلطان دارفور
والزبير

فما كان من السلطان ابراهيم — وكان قد حقد على الزبير لدخوله بلاد الرزقات التي هي جزء من أملاكه — إلا أنه ، بدلا من أن يحميه على كتابه ، أرسل الى بعض مشايخ الرزقات خطابا مشحونا شتما وسبابا له ، يقول فيه : « لا تظنوا أنني أترك البلاد لهذا الطاغية الجلابي ، وها أنا أعتد الجيوش للزحف عليه وطرده بالخزى والخسران » . فلما اطلع الزبير على خطابيه هذا ، كتب اليه في ١٢ نوفمبر سنة ١٨٧٣ يؤاخذة ، ويعلمه تبعه كل ما يسفك من دماء المسلمين ، فيما لو عمد الى حربه . وبعد أن أفهمه

أنه لا يخافه ولا يهابه، قال : « أما إذا كنتم تودون خروجنا من بلاد شكا ، لأنكم تحسبوننا قسما من بلادكم ، فاصبروا أن ذلك إنما يكون بالتراضى والسلم بينكم وبين سمولى نعمتنا الخديو المعظم ، بأن تضمونا لنا ههنا الحملة على الرزقات التى بلغت نيفا وعشرة آلاف كيس . فإذا انقضى مع سموة على ذلك ، وكتب لنا أمرا لرفع أيدينا ، عدنا الى حيث كنا ، نجمع جيوشنا امتثالا لأمره ؛ وإلا فلا يخطر ببالكم خروجنا من هذه البلاد ! » .

وكتب فى أثناء ذلك الى حكمدار الخرطوم ، اسماعيل أيوب باشا ، يعلمه بحاله وانتصاره على الرزقات ويسأله أن يرسل من يتولى حكومة البلاد التى فتحها فى بصر الفزال ودارفور ، بالنيابة عن خديو مصر ؛ وقال فى الختام : « فإذا ما وصل الحاكم واستلم البلاد ، عدت الى تجارى ، تاركا كل ما أفقت من الأموال فى الفتح هدية لحكومتي السلية ، وانتظرت مكافأتها الأدبية حسبما تقتضيه عدالتها وكرمها » .

الزير يقدم
البلدان التى فتحها
الى حكومة مصر

بلغاه الجواب بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٧٣ بما مؤداه : « عرضنا كتابكم على الجنتاب العالى الخديو ، فشكر ولاءكم ، وامتدح رغبتكم فى وضع البلاد التى فتحتموها بين يديه ليولى عليها من يشاء ، وقد أنعم عليكم بالرتبة الثانية مع لقب "بك" ، وولاكم أمر البلاد ، على أن تدفعوا لخزينة جزية سنوية قدرها خمسة عشر ألف جنيه » .
قبل الزير الجزية ، وتولى أمر البلاد رسميا .

ولكن السلطان ابراهيم لم يطلق على بقائه فى بلاد شكا صبرا . فأصدر أمره الى مقدم الجنوب فى داره ، واسمه أحمد شطه ، ومقدم الشرق ، واسمه سبعت النور ، فاخذوا فى حشد الجيوش وجمع المئة لإخراجه منها . وكان الزير يراقب حركات

المقدمين وسكانهما ، ويبلغها اسماعيل باشا أيوب في الخرطوم فيدفعها الى الخديو في مصر .

فأقر الخديو على اختتام الفرصة التي كانت تترقبها حكومته منذ فتح كردوفان ، وأرسل الى الزير ٢٨٠ من العساكر المنتظمة وثلاثة مدافع نجدة ، وأمر اسماعيل أيوب باشا ، بفهمز جيشا مؤلفا من نحو ثلاثة آلاف وستمائة مقاتل من الجنود السودانية والمصرية والباشيوزق الشايقية والأتراك والمغاربة والمنطوقة ، وأربعة مدافع جبلية وساروخين ، على أن يزحف بها الى دارفور من الشرق ، والزير يزحف اليها من الجنوب ، فيتا الفتح .

ولكن الفتح كله تم على يد الزير ، ولم يكن لجيش الشرق أى عمل فيه . فان أحمد شطه وسعد النور لما اتما استعداداتهما ، زحفا بجيش يزيد على ثلاثين ألف مقاتل قاصدين شكا . بغرت بينهما وبين حاكمها واقعتان كانت العاقبة في كليهما للزير ؛ وقتل المقدومان في الثانية ، وانهمزت جيوشهما . فتقدم الزير الى داره واحتلها ؛ وبقي فيها استحكاما منيعا ؛ وبعث الى السلطان ابراهيم بكتاب في ١٨ فبراير سنة ١٨٧٤ ينهشه بما كان ؛ ويحمله من جديد مسئولية الدم المهرق ، ويشهد الله بينهما ؛ وكتب الى علماء الاسلام في دارفور يسألهم عما دسا سلطانهم الى الهاربة وهلاك حساكر المسلمين من الطرفين .

فلم يجبه أحد ؛ ولكنهم أخذوا في حشد جيش جديد للأخذ بالثأر . فجمع رجل يقال له الشرتاي أحمد نمر - وكان كبير البرقد - شتات جيش المقدوم أحمد شطه ؛ وأتى وحصر الزير في الاستحكام الذي بناه ؛ وأخذ يشاغله حتى تعطل الجيوش التي يعدها السلطان ابراهيم . فصبر الزير عليه حتى علم أن الجيوش آتية نجدة له . فأمر

(راجبا) — أحد قواده — وقد اشتهر فيما بعد أمره شهرة كبيرة، فخرج اليه بفرقة من الجبلش، فقتله هو ومن معه وغم ما عنده من خيول ودروع وغوذ ومواش .
وفي ١٦ أغسطس سنة ١٨٧٤ بعث الزير بكاتب الى السلطان ابراهيم يدعوه للتسليم الى السلطة الانكليزية، حقنا لدماء المسامين، ورغبة في ترك خزائنه وأمواله له، وبقاته مكرما مبعجلا عند الجميع، وإلا فالقتال .

فلما وصل السلطان ابراهيم كتابه، طار صوابه، وجهز جيشا حرميا ينيف على المائة ألف مقاتل، بينهم عدد كبير من الفرسان المدربين، والمشاة المسلمين بالبنادق؛ وعقد لواءه لعمه الأمير حسب الله، وجعله من الرؤساء والمقدمين . فوصلوا داره في ٢٥ أغسطس سنة ١٨٧٤، وحصروا القوات المصرية في الاستحكام من الجهات الأربع، وكتبوا الى الزير كتابا يقولون فيه : « لقد دخلت بلادنا، وقتلت وزيرنا أحمد شطه ثم الشرطى أحمد نمر، فانخرج الآن من بلادنا للشيعك بالسلامة والأمان »؛ وأرسلوا الكاتب مع ثلاثة رسل . فكتب الزير اليهم : « إني دخلت بلادكم عنوة، وليست أنوى الخروج منها إلا بقدر من الله ؛ فاذا كنتم قد جفتم لحرب ، فتقدموا لها، وإلا فودوا من حيث أيتهم ا » .

ورأى الرسل بعض عساكر التمام الذين كانوا في جيش الزير الخاص قد اجتمعوا على جثة آدمى يقتسمونها فيما بينهم، فأخذ بعضهم الرأس والكراع، وبعضهم الفخذين، وبعضهم الصدر، وشرعوا يشوونها على النار، ويأكلونها . فافشعرت أبدانهم، فعادوا وأخبروا بما كان مما رأوا وأجيبوا به .

فاحتدم القور على الحرب، ونزلوا ضمن دائرة مرمى الرصاص، وأخذوا يناوشون الزير القتال كل يوم من قبل طلوع الشمس الى ما بعد نصف الليل . وكان معه

رفعة داره

زهاء ١٢٠٠٠ مقاتل مسلحين بالبنادق فأصلاهم نارا حامية، صبروا عليها سبعة أيام؛ ولكنها أهلكت منهم خلقا كثيرا . وفي اليوم الثامن تقضوا خيامهم ، ونزلوا بعيدا عن مرمى الرصاص ؛ خير أنهم لم يزالوا على حصر الزير ومن معه ومناوشتهم القتال، الليل والنهار، حتى كاد يفرغ الزاد من المحصورين؛ وإذا برئيس يقال له الملك أحمد أتى من معسكر الفود طالبا ابنته — وكانت قد وقعت في أسر الزير في واقعة أحمد شطه — وقدم عشرا وأق ذهباً فدية لها . فأخذ الزير يسأله عن قوة جيش الفود وحركاته ؛ وإذا بالحرس الذين كان قد وضعهم في مأذنة جامع داره لمراقبة حركات العدو يشيرون اليه بالصعود اليهم . فصعد ؛ فرأى الفود في حركة وجلبة . فقتل الى الملك وقال له : « إذا كنت تذهب وتأتيني بالخبر فاني أسلمك بتك بلا مقابل » ؛ وأقسم له قسما غليظا . فرجع الملك الى قومه — وجبه الأبوى تغلب في فؤاده وضميره على كل عاطفة سواه — وقال لهم : « إن الزير طلب عشرين أوقية ذهب فداء ابنتي ، ولم يكن معي سوى عشرا وأق » . فقالوا : « خذ هذه عشرة أخرى ، وبادر وأحضر ابنتك ، لأن الجيش يستعد للهجوم على السور غدا من جميع الجهات » . فأخذ الذهب وسار الى الزير بالخبر ، ليلة الخميس ٣١ أغسطس سنة ١٨٧٤

وكان الفود في تلك الليلة قد شربوا الخمر وأكلوا لحم الضأن والإبل ، وتاموا نوم الراحة . فاتهز الزير هذه الفرصة الثمينة ، وخرج اليهم بمائة ألف رجل بهيئة مريع ، وزحف في جنح الليل حتى صار على قيد مائة متر منهم . فأمر عساكره ، فصبوا عليهم الرصاص كالطر الوابل . فقاموا مذخورين الى سلاحهم ، وصوبوا على المهاجمين نيرانهم . فأصاب الزير رصاصة طائشة في يده اليمنى جرحته جرحا بليغا ، ولكنه لم يعبأ بها ؛ بل بقي يشدد قومه ، ويصب الرصاص على الأعداء حتى اضطروهم الى

تولى الأديبار منهزمين ، وقد امتلأت الأرض من قتلاهم ، وفيهم أربعون رجلا من أولاد السلاطين .

بجمعت الفنائم . فكان فيها نحو ألفي درع ، وألفين وسبعائة خيمة ، وثمانية مدافع قديمة مكتوب على بعضها اسم (سعيد باشا) ، وثنى كثير من الأسلحة والذخائر الحربية ، ومن الحبوب والزراد ما كفى الجيش أربعة أشهر .

غير أن الأمير حسب الله عاد بجمع ثنات جهشه وهاجم الزير في السور في ٨ سبتمبر سنة ١٨٧٤ ، فدام القتال بين الطرفين أربع ساعات متوالية ، حتى كثرت القتل في جيش القور فانهزموا شرهزيمة .

فلما بلغ السلطان ابراهيم خبر انكسار عمه الأمير حسب ، الله استعظم الأمر جدًا واستكبره ، وصاح بقومه صبيحة عامة ؛ بفرد منهم جيشا كثيفا بلغ عدده نحو مائة وخمسين ألفا بينهم ثلاثون ألف فارس وعدة رجال مسلمين بالبنادق وثمانية مدافع ، وعزم على الخروج الى الحرب بنفسه . تخلف على الفاشر ابنه الأكبر (محمد الفضل) وطلب من رجال دولته أن يجعل كل منهم ابنه الأكبر خليفة عنه مع ابنه محمد الفضل ؛ ففعلوا . فزحف بجهشه على داره ، فوصلها في ضحى ١٦ أكتوبر سنة ١٨٧٤ واحتاط السور من الجهات الأربع ، وهاجم من فيه بجميع جيوشه هجمة واحدة . فأمطروه نارا حامية ثبت رجاله عليها حتى الساعة الواحدة بعد الغروب . وفي اليوم التالى أعاد الكرة على السور من قبل طلوع الشمس ؛ فها كانت الساعة الرابعة من النهار حتى رثوا على أعقابهم . فاستراحوا الى ما بعد الظهر ؛ ثم عادوا الى الهجوم بعزم صادق مستقتلين وثبتوا ، والرصاص يحصدهم حصده الزرع ، الى أن فصل الليل بينهم وبين أعدائهم ؛

فرجع الفور، وقد قتل منهم في ذلك اليوم خلق كثير، فبهم البعض من أولاد السلطان إبراهيم وأولاد أخيه وأعمامه وعماته .

وفي الليل أتى الزير كآب من السلطان، مملوء شتما وسبابا وتهديدا، وقد أقسم فيه بالله العظيم إنه لا بد من إعادة الكرة عليه في الصباح، ودخوله الاستحكام عنوة، وتأدية صلاة الجمعة في مسجد داره . وفي الساعة الخامسة من الليل أطلق على السور خمسة وأربعين مدفعا، فلم يجه من فيه، وشرعوا يستعملون للعد . فلما أصبح الصباح وانكشف معسكر الأعداء، وإذا به خال من الجيوش، فخرج الزير بنفر من رجاله يستطلع الخبر، فوجد أن الأعداء قد هربوا بالفعل، ولم يكن هناك خدعة؛ لأن رجال الفور لم يمدوا يستطيعون مهاجمة السور، فهجروا السلطان . فتجههم ليجتمع شتاتهم، ويسير بهم إلى جبل مرة ليمتنع فيه . بجمع الزير ما خلفه في مسكوه، وشرع في الاستعداد للحاق به .

وفي ٢٣ أكتوبر سنة ١٨٧٤ خرج بالجيوش مقتفيا أثره حتى أدركه في اليوم التالي في بلدة منواشي الواقعة على مسيرة يومين إلى الجنوب الشرق من الفاشر، ومعه من العساكر نحو ثلاثين ألفا وثمانية مدافع .

فرتب السلطان عساكره مينة وميسرة وقلبا؛ وكان هو ومن معه من الأبطال المملودين من أقاربه وغيرهم مع المدافع في القلب . وما طلعت شمس الأحد ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٧٤ حتى نشبت الحرب . فأطلق الفور على رجال الزير أحد عشر مدفعا، فما أجابوهم؛ بل ساروا سيرا حربيا منتظا قاصدين القلب . فهجمت عليهم عساكر مينة الفور وميسرتهم، واشتد القتال . ولكنه ما مضى إلا نحس دقائق حتى انجلت الحال عن تفهقرهم إلى الوراء . عند ذلك هاجم السلطان ومن معه

في القلب ؛ فهزموا مقتلة الزير ودخلوا القلعة واشتبك القتال بالسيوف والحراب ؛ وكنت ترى السلطان يحول في وسط المعركة ، ويقاوم كأنه الأسد ؛ غير أنه لم يكن إلا القليل حتى خرقتيلا هو ومن معه من الفرسان والشجعان ، وفيهم الكثير من أولاده وأكابر دولته ؛ وانكشفت الحرب عن النصر المبين للقوة المصرية .

فأخذ الزير جثة السلطان ، وكفنها بالأنسجة الفاترة ، ودفنها في جامع منواشى باحتفال عظيم ، إجلالا لمقامه ، وإقرارا ببأسائه . ثم دفن القتلى من أولاده وأكابر دولته ، وعفا عن جميع الأسرى ، وسمح لهم بالذهاب الى حيث شاءوا . وقد غنم في هذه الواقعة المدافع الثمانية وسبعة وعشرين حمل حمل جبجفانة ما عدا الأسلحة النارية وغيرها .

الاستيلاء
على الفاشر

وبعد أن استراح أربعة أيام في بندر منواشى ، سار بالعساكر الى الفاشر ؛ فدخلها في ٣ نوفمبر سنة ١٨٧٤ ، قبل طلوع الشمس . فوجد عائلة السلطان وأهالى الذين تركهم بالفاشر قد فروا منها ، ولم يبق فيها سوى التجار وبعض العلماء . فأقنهم على أموالهم ودمائهم وأحسن معاملتهم . فلما بلغ الأهالى ذلك ، أخذوا يقدون اليه ليلا ونهارا ، مقدمين الطاعة والامتنان ؛ ولم يكن إلا أيام قليلة حتى دانت له جميع أهالى السلطنة ؛ وطلب منه عبد الله التماشى أرضا في قبيجة ، غربي الكلكة ، فأعطاه إياها ، على أن يكف عما كان به من التجديل ، فرضى .

أما اسماعيل أيوب باشا المهاجم لدارفور من الشرق ، فإنه أبطا في سيره جدا ؛ وعند وصوله الى فوجبة كتب الى الزير ، وهذا إذ ذاك في داره ، يقول : « انى جئتكم بجبة ؟ قششدا ! » . فبعث الزير اليه يقول له : « اذا كنت قد جئتني بجبة ، فلماذا هذا الإبطاء في السير ، والمدح عذق بنا بجيوش لا عداد لها » . فأجاب :

« ما أنا أمرتك بالتقدم الى داره ، ولا أفندينا . فاذا استطعت أن ترفع الحصار وتنبو بجيشك الى هنا ، فافعل ؛ وإلا فدبر أمرك بما تراه صوابا ! » . وبقي في فوجته حتى انقضت الحرب ؛ وبعد دخول الزير الفاشر بعث اليه بالخبر ، فلقبه الرسول في طريقه الى داره ، فانثنى إذ ذاك عنها ، ووجه الجيش الى عاصمة دارفور ، فدخلها في ١١ نوفمبر سنة ١٨٧٤ ، فأكرم الزير لقياءه ، وأطلق له مائة مدفع ترحيبا به .

وكان المخلفون من جيش الفور ، لما تحققوا موت السلطان ابراهيم في منواشي ، قد ولوا عمه حسب الله سلطانا عليهم ؛ وذهبوا الى جبل مرة وتحصنوا فيه . فلما حضر اسماعيل أيوب باشا الى الفاشر سلمه الزير ادارة البلاد ، وجهز جيشا مؤلفا من ١٢٠٠٠ مقاتل ، فيهم ٤٠٠ من العساكر المنظمة ، و ٢٠٠ فارس من عساكر الحكومة ، وزحف على جبل مرة . فلما رأى الأمير حسب الله قوته ، سلم بلا قتال ، وكان معه بعض أولاد الساطان ابراهيم وعمتهم الميرم عرفة ، وغيرهم من أولاد السلاطين ، ونحو ألف ومائتي رجل من كبراء البلاد وأعيانها . بغاء بهم جميعا الى الفاشر بعد أن تغيب عنها في تلك المهمة ستة وتسعين يوما .

وكان الأمير حسب الله قد سأل بعد التسليم أن يساعد على توليه البلاد ، ليحكمها تحت طاعة الحكومة الخديوية ، فيدفع لها مائة ألف جنيه سنوية . فأعجب الزير هذا الرأي ، واعتقد الصواب الذي فيه راحة البلاد والحكومة معا . فعرضه على الحكمدار ، وأسنده بكل قوته ؛ ولكن الحكمدار رفضه بتاتا . فوقع بين الاثنين جدال طويل أفضى الى النزاع ؛ وأرسل الأمير حسب الله والأمير محمد الفضل ابن السلطان ابراهيم وكثيرون غيرهما من أولاد السلاطين الى مصر ، وأمر الزير بالذهاب الى داره والاقامة فيها بمساكره الى أن يصدر اليه أمر آخر بالرجوع الى بحر الغزال .

فذهب ، وإذا بكاتب أتاه وهو فيها ، من عباده التماسي ، يقول فيه : « رأيت في الحلم أنك المهدي المنتظر ، وإن أحد أتباعك ، فاخبرني أن كنت مهدي الزمان لأتبعك ! » . فكتب الزير له : « استقم كما أمرتك . أنا لست بالمهدي ، وإنما أنا جندي من جنود الله أحارب من جلفي وتمرد ! » .

ولم يمض شهر حتى ورد عليه كاتب من اسماعيل أوب باشا يقول : « إن بوشا أخا الأمير حسب الله شق عصا الطاعة ، بجمع بقية أولاد السلاطين في جبل مرة ، وملأ البلاد عيثا وفسادا » ؛ وأمره بالخروج اليه وإخماد ثورته . فصدع بالأمر وسار إلى جبل مرة في ٣ أغسطس سنة ١٨٧٥ ، وشهر على بوش حربا عوانا مدة خمسة عشر يوما ، فترك بوش الجبل واعتصم بالفرار . فنادى الزير ابنه سليمان مع ١٢٠٠ جندي في الجبل ، وتبعه حتى أدركه في صرف الجدار قرب كبكية ، فأوقع به واقعة شديدة ، انتهت بقتله وقتل أخيه سيف الدين وسبعة وعشرين رجلا من كبراء جيشه .

توغل الزير غربا ثم توغل الزير بجننه في بلاد المغرب ؛ فدانت له ديار فامه ، والمساليات ، وقره ، وسلا ، حتى أتى الترجة الفاصلة بين دارفور ووددای . فأقلم فيها أياما للراحة ، بعزم الدخول في دار ووددای وإخضاعها للحكومة الخديوية ؛ وكان عليها إذ ذاك السلطان علي ابن السلطان محمد شريف . فبعث إليه الزير بكتاب يدعو إلى الطاعة ؛ ثم دخل بلاده وتوغل فيها ، حتى صار على مسيرة يومين من عاصمته . فورد عليه كاتب منه يدل على قبوله الدخول في طاعة الحكومة الخديوية ؛ وقد تمهد بدفع مبلغ معلوم ، جزية سنوية ، على أن يبقى سلطانا على بلاده ؛ ووجه إليه أحد وزرائه بهدايا كثيرة للفاوضة معه في هذا الشأن .

ولكن قبل وصول الوزير، ورد على الوزير كتاب من اسماعيل أيوب باشا، بناء على إرادة سنية، يلح عليه بالرجوع إلى دارفور في الحال . فرجع إلى الفاشر متأسفا على ما فاتته من فتح وددای . فأخبره الحكمدار أن سلطان وددای أرسل وزيره أحمد تنقة إلى مصر عن طريق سيوه مثنيا للجناب الخديو؛ فأمر جنابه العالي برجوع الوزير؛ ولكنه أنعم عليه برتبة اللواء الرفيعة مع لقب "باشا" . وشرع اسماعيل أيوب باشا، بعد دخوله الفاشر، في بناء حصن منيع للعساكر على التلة الغربية منه؛ فبنى سوراً مربعاً متيناً من الطوب سمكه ثلاثة أقدام، وطول الضلع الواحدة منه اثنتان قدمين وأقام في أركانه الأربعة أبراجاً، على كل ركن برجاً، جعل فيها المدافع؛ وحفر من وراء السور خندقاً يبلغ عمقه خمسة عشر قدماً، وأحاطه بزرية من شوك؛ وبني من داخل السور ديواناً للحكومة ومزلاً للحاكم وثكنة للعساكر المنظمة؛ وأما العساكر غير المنظمة فأقترها خارج السور؛ وهدم المنازل التي في جواره، فجعل الأرض التي حوله في غاية الاتكشاف إلى مسافة بعيدة، بجاء حصناً منيعاً جداً . ثم وزع منشوراً في كل البلاد، ودعا الناس إلى الفاشر لأخذ الأمان . فطلقت الوفود تأتيه من الجهات الأربع؛ فيؤمنهم ويرجعهم إلى بلادهم . ثم أمر فعمرت سوق كبيرة في الفاشر، وعاد الناس إلى معاينة أشغالهم كالعادة .

وبعد أن تمهدت البلاد، جعلها أربعة أقسام، وهي: مديريات الفاشر، وداره، وكلكل وكبيكية، وإدارة أم شنقة؛ وأقام في كل من مركى داره، وكلكل، حصناً كالذي أقامه في الفاشر؛ ورتب في كل مديرية أورطتين من العساكر المنظمة، وستة ستاجق من الباشبوزق الشايقية والأترارك والمغاربة، وبطارية بستة مدافع .

وأما إدارة أم شقيقة، فرتب فيها بلوكين من العساكر المنظمة وستحقا واحدا من الباشبوزق، لقر بها من الأبيض .

ثم شرع في وضع الضرائب على الأهالي؛ فجعل على كل نفر خمسين قرشا في السنة، ما عدا أهل اليسار، فأنه جعل عليهم ضرائب أعظم على نسبة يسارهم، فقبلوها مرغين؛ لأنهم كانوا قد سموا عيشة الاضطراب والتلق التي وصلوا اليها في آخر سلطة القور، وتلقوا الى السكينة . ولكن لم يطل الأمر حتى انتشر الباشبوزق في أنحاء البلاد، وتهاضوا الضرائب من الأهالي بالعتف والقوة . فاستعظموا ذلك، وفضلوا العودة الى ما كانوا عليه قبلا .

وكان عندهم من أولاد السلاطين، الأمير هارون الرشيد ابن الأمير سيف الدين ابن السلطان محمد الفضل؛ فبايعوه سلطانا عليهم في أوائل سنة ١٨٧٧؛ وثاروا ثورة عامة وحاصروا حاميات الفاشر وداره وكلكل؛ والذي حصر الفاشر الملك سعيد كبير البرقي، والمقدوم آدم، ومقدوم الشمال سابقا، فهاجما مرين، وكادا يستوليان عليها، لولا أن العساكر حاربوا حرب الأسود، فصدموها . ولكنهم لم يقووا على رفع الحصار؛ فأرسل حسن باشا حلي الجويسر، مدير الفاشر، في طلب المدد من الخرطوم فأتاه عبد الرزاق باشا بجيش كبير؛ فتصدى له المعصاة في بروش، بين أم شقيقة والفاشر، فقتل منهم خلقا كثيرا؛ ودخل الفاشر فرجع عنها الحصار؛ وأرسل الجنود الى داره وكلكل؛ فرفضوا الحصار عنهما أيضا .

ثورة عامة
في دارفور

استعدادها

ثم أخذ حسن باشا حركا من الفاشر، وخرج لمطاردة الأمير هارون؛ فأدركه في الطينة على مسيرة يوم ونصف من الفاشر؛ فأوقع فيه واقعة شنيعة؛ ثم لحقه الى يبرمرثال؛ فقتل من عسكره خلقا كثيرا وهزمه الى نيورتا وسط جبل مرة .

وكان اسماعيل أيوب باشا، مذ دخلت سنة ١٨٧٧، قد عاد الى مصر، متغلبا عن حكم السودان، بعد أن أمن السبل وأنشأ المحطات في طرق القوافل، بين الخرطوم ودارفور، وبين بربر وسواكن. ومع ذلك فإنه لم يكن محبوبا في السودان، وقد وصفه بعضهم بقوله: «كان رجلا جبارا، يعنى بالمسكينة، ويحمل الرعية، ويقبل كل هدية!». »

تميين جوردون
حاكما عاما على
السودان

فلم ير الخديو رجلا يوليه بالسودان، على اتساع أطرافه وكثرة مشاكله، أفضل من جوردون. فأرسل يستدعيه تلغرافيا من بلاد الانجليز، فحضر في أوائل فبراير سنة ١٨٧٧، وكانت مديريات السودان لا تزال مستقلة بعضها عن البعض. فطلب جوردون ضمها كلها تحت إدارته، فأجابته (اسماعيل) الى ذلك، وأصدر له فرمانا بتاريخ ١٧ فبراير بالولاية على جميع بلاد السودان المصرية مع دارفور وخط الاستواء وسواحل البحر الأحمر وهرر، ومنحه السلطة العسكرية والمدنية كلها عليها، وأعطاه سلطانا على القتل والعفو، ومنع دخول أحد الى السودان إلا بإذنه، وعهد اليه بمنع تجارة الرقيق، وتحديد التخوم بين السودان والحبشة.

فسار جوردون الى الخرطوم بعزم وطيد لاصلاح البلاد، ونفض مشاكلها، ووضع نظام عام يكفل لها الراحة ويرقيها في معارج المدنية والعمران. ولكنه لم يلبث أن رأى خطورة المركز الذي تولاه، وتصدّر النجاح في المهمة الملقاة على طاقته، فظنرا لعدم تيسر الأيدي اللازمة للعمل، واتساع أطراف السودان، ومشقه السفر في بلاده برا وبحرا، مع قلة الجيوش اللازمة لحمايته، بعد أن ذهب قسم منها لمساعدة الدولة العلية في حروب الروس، ونهكت القسم الآخر حرب الحبشة، وسياق ذكرهما في حينه.

فقد جوردون في السودان أزيد من ستين، وهو ينتقل من مكان الى مكان، آونة بالبر وأخرى بالبحر، متما كل ما أمكنه من الإصلاح، حتى أعياء التعب، وقاومته السياسة، فاضطر الى الاستعفاء. وكان أهم ما اشتغل به في هذه المدة: إخماد ثورة الأمير هارون الرشيد في دارفور، وحركة صباحي في كردوفان، وتمرد سليمان الزير في بحر الفزال، ومنع تجارة الرقيق، والنظر في مد سكة حديد السودان، وإصلاح ذات الين بين الحبشة ومصر.

أما الأمير هارون، فانه كاتب قد عاد الى الحركة في أوائل سنة ١٨٧٩ فثار جوردون الى الفاشر، وما لبث أن رأى أن دارفور لا يصلح حالاً إلا اذا حكمها رجل من أهلها، تحت طاعة الحكومة، على نحو ما أشار به الزير من قبل. فبعث الى مصر في طلب الأرشد من أولاد السلطان ابراهيم، وعزل حسن حلمي باشا عن الفاشر، وسمى مساداليه بك — وهو ضابط ايطالي — مديراً على دارفور، وكان مديراً على داره، وجعل المقدم رحمه قومه — وكان قد أطلقه من سجن سواكن سنة ١٨٧٧ عند مروره بها — معاوناً له، الى أن يمضي ابن السلطان ابراهيم من مصر. ولكن هذا الشاب النعس الحظ لم يصل إلا الى دقاقة، حيث فاجأته منيته. فعهد جوردون الى مساداليه في إخماد حركة هارون. فاستعان الايطالي عليه بسلاطين بك — وكان قد خلفه على مديرية داره — فعمل الاثنان معاً، وانضم اليهما النور بك عجرة مديركل كل. فقصى الثلاثة على الرجل بمهاجمتهم إياه بالتتابع وتم قتله على يدي مديركل كل في مارس سنة ١٨٧٨

وأما الصباحي — وقد كان أحد قواد جيش الزير، وانفصل عنه بعد ذهاب الزير الى مصر لمقابلة الجناب العالي، وعرض حقيقة حال دارفور على سموه، والنظر معه

ثورة الصباحي

ومع رجال حكومته في تنظيم البلاد التي تم فتحها على يديه ، والبلاد التي يمكن إلحاقها بحكومته في المستقبل ؛ فأبقاه (اسماعيل) بمصر في ظل ساحته ، حتى ينظر في أمره ؛ وكانت تلك القضية ؛ لأن الرجل لم يرجع الى السودان بعد ذلك ، وقضى نحبه بمصر في أيامنا هذه — فانه ألف عصابة من أربعةائة رجل ، وأغار على الأنصية في كردوفان ؛ فقتل مأمورها ، وقرى الى جبال النوبة . فعلم به جورودون وهو ذاهب الى دارفور المرة الثانية في مارس سنة ١٨٧٩ ؛ فأرسل من الأبيض نفرا من المساكرة ؛ فطارده وأنوا به أسيرا . فحكم في مجلس عسكري ، وحكم عليه بالاعدام .

ثورة سليمان
ابن الزبير

وأما سليمان الزبير فانه بعد ذهاب أبيه الى مصر خرج بالجيش ، وصدده أربعة آلاف مقاتل ، الى شكاء ؛ وأقام فيها الى أن حضر جورودون الى دارفور ، أول مرة ، وأرسل اليه أمرا لمقابته مع جيشه .

فصدح بالأمر واجتمع عليه في شهر أغسطس سنة ١٨٧٧ ؛ وكان أحد سناجق الجيش — ويقال له السعيد بك حسين — قد وثى بالزبير أبيه الى جورودون ، قائلا : انه أوصى ابنه ، اذا هو لم يرجع سريعا من مصر أن ينهض بشوة على الحكومة . فرأى جورودون أن يفرق جيش سليمان : فأعطى سعيد بك ألف رجل وسماه مديرا على شكاء ؛ وأعطى الباقي للنور بك عتجة ، من سناجق جيش سليمان ، وأرسله الى كيكية ؛ وأمر سليمان ، فرجع الى شكاء بقلعة وذلة . وفي أواسط سبتمبر وافاه جورودون اليها فطيب خاطره ؛ وأنعم عليه بالرتبة الثانية مع لقب "بك" ، وسماه مديرا على بحر الغزال . فسر سليمان بهذا الالتفات ، وذهب الى ديم أبيه القديم . وكان الزبير قبل قيامه منه لحرب دارفور قد خلف ادريس أبتر من تجار الدناقلة ويلا عنه في بحر الغزال براتب معين . فقضى أربع سنوات في إدارة بحر الغزال ، لا يشاركه أحد فيها .

فلما حضر سليمان وجد أن ادريس أترقد أخل بالادارة، واستبد بالعباد، ولم يتم إلا بانتفاعه الشخصي؛ فأعلن سليمان على محاكمته في مجلس قضائي. ففر الرجل الى الخرطوم، ووثى به الى جوردون بأنه يريد الاستقلال في بحر الغزال بحجة أنها بلاد أبيه، وليس للحكومة حق فيها. ويظهر أن جوردون أصنى الى وشايته؛ فأنعم عليه بلقب "بك"، وأعطاه مدفعين، ومائتين من العساكر المنظمة، وسماه مديرا على بحر الغزال. فلما وصل ادريس أتر الى ديم قنده، المعروف أيضا باسمه، كتب الى رؤساء الزرائب يخبرهم بتعيينه مديرا على بحر الغزال، ويأمرهم بالحضور اليه؛ وكتب الى سليمان يدعو للتسليم.

فغضب سليمان من ذلك، وكتب اليه في الجواب يقول: «إك ولائى للحكومة بمعنى الخروج عن طاعتها. إلا أن شرفى لا يسمح لى بالتسليم الى من كان خادى وخادم أبى من قبل؛ ولا يمكنى أن أأتمك على نفسى وأموالى بعد الذى رأيته من خيانتك وإنكارك للجميل؛ لأنك لو كنت أمينا وذا كرا للجميل لحفظت عيشنا وملحنا وتربيتنا لك. فلا تنظر منى التسليم؛ ولو أرسلت الحكومة الى رجلا غيرك ولو هبنا لسامت وذهبت معه الى جوردون، وأطلعته على جلية أمرى، وبيئت له نفاقك والسلام! »

فتيقن ادريس أتر من هذا الجواب أن سليمان لا يسلم اليه إلا بالقوة. فترك جنده في عهدة أخيه عثمان، وطاف في الزرائب يحرضهم على محاربة ابن الزير. وكان عثمان أخو ادريس رجلا فظا غائيا، مكروها من جميع «البحارة»؛ وكان يرسل الشتائم الى سليمان وأتباعه، وتهتمهم بالقتل وأنواع العذاب. فجؤد سليمان رجاله، ورجال الزرائب الذين من حزبه، وهاجمه في ديم قنده؛ فقتله، وقتل أكثر الجهادية والجلابية

الذين معه ، وضم أسلحتهم وذخائرهم ، وعاد بالغنائم والأسرى الى مركزه . فلما بلغ ادريس أثير خبر الواقعة ، انقلب راجعا الى الخرطوم ، وأخبر جوردون بما كان .

بجهاز جوردون سرية من المراكز ، وعقد لوايها لحيسى باشا ، ومعه يوسف باشا الشلالى . فاقبلوا من الخرطوم في يولييه سنة ١٨٧٨ وسارا في النيل الأبيض حتى وصلوا (أورنيك) بطريق (شامبي) في سبتمبر سنة ١٨٧٨ ، فوجد البلاد مغمورة بالمياه بسبب الأمطار . فأقام في (أورنيك) نحو ثلاثة أشهر حتى جفت الأرض ، فسار قاصدا ديم سليان ، ومعه ٣٠٠ من المراكز المنظمة ، و ٧٠٠ من الباشيوزق ، وثلاثة مدافع . وكان على طريقه في نقطة (الدمبو) رجل من مشاهير « البطارة » يقال له علي بك أبو عمورى ، ومعه نحو ألف رجل مسلحين بالبنادق ، فدعاه للانضمام اليه ، فأجابه بعد تردد ، لأنه لم يكن يؤيد محاربة سليان ، ولكن كان له محل تجارى في الخرطوم ، وآخر في مصر ، فأجاب الدعوة ، مضطرا ، لتجارته . واجتمع على جيشي في جور غطاس ، وساروا كلهم حتى نزلوا في (قنطرة) ، في أواسط ديسمبر سنة ١٨٧٨

وكان سليان لما علم بقدوم جيشي قد أخذ في حشد الجيوش حتى اجتمع عنده نحو عشرة آلاف مقاتل فسار بهم الى (قنطرة) ، ونزل بالقرب من معسكر جيشي ، ولما كان صباح ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٧٨ حمل على المعسكر حملة جادة . وكان جيشي تحت أمر جنوده ، فبنى كل منهم متراسا علوه متر ونصف متر ، ليقية من الرصاص . فأهلوا رجال سليان نارا جامية ، فقتلوا برهة ، ثم انقلبوا راجعين الى معسكرهم . فبنوا حصنا منيعا من الأخشاب والتراب ، ونزلوا فيه ، ثم جددوا الهجوم على جيشي في ١٢ يناير سنة ١٨٧٩ وفي ٢٩ منه ، فلم يظفروا بطائل .

وفي ١١ مارس سنة ١٨٧٩ وصل جيسى مدد من الذخائر والعساكر؛ فزحف بجيشه حتى صار قريبا جدًا من معسكر سليمان؛ وأقام تلا من التراب وجعل عليه المدافع والسواريح؛ وشرع يرمي بمقذوفاتها ذلك المعسكر؛ وكانت بيوتها كلها من قش؛ فاشتعلت النار فيها؛ فحضر سليمان وارتد إلى (ديمة) .

وبقي جيسى في (قننة) حتى جاءه مدد آخر من جوردون؛ فزحف بجميع جيشه على ديم سليمان، ووصله في ٤ مايو سنة ١٨٧٩؛ فخرج عليه سليمان من الديم، وحاربه مستقلاً مدة ساعة، ثم انهزم راجعاً إلى الديم؛ فتبعه جيسى على الأثر وأخرجه منه، واستولى على جميع ما فيه من الأمتعة والأموال؛ وسار سليمان شمالاً حتى وصل (غرة)، فحرب الكلكتة، من أعمال دارفور؛ فأقام فيها ..

وكان جوردون، لما حضر المرة الثانية إلى دارفور، وعرج على (شكا) في ٧ أبريل سنة ١٨٧٩، وجد فيها بعض التجار الجعليين يهربون الأسلحة إلى سليمان في بحر الغزال . فالتى المديرية وشتت التجار؛ وأمد جيسى ببعض الذخائر؛ ثم توجه إلى الفاشر للنظر في ثورة هارون . فلم يلبث أن أتاه خبر من جيسى باستيلائه على ديم الزير، وفرار سليمان إلى (غرة) . فخاف جوردون أن ينضم سليمان إلى هارون، فيصعب عليه إزلالها معاً؛ فعاد إلى (الطويشة)، وكتب إلى جيسى — فترك الجيش بقيادة سائق بك في ديم الزير ووافاه إلى (الطويشة) ومعه يوسف باشا الشلالى في ٢٥ يونيو سنة ١٨٧٩ وهو يوم قس (لأسماعيل) — فأمره بمطاردة سليمان إلى (غرة)، وعاد يوسف باشا الشلالى إلى الخرطوم؛ فقاد جيسى العساكر من داره؛ وأخذ معه بعض مشايخ الرزقات والمغاربة أصحاب النار على الزير؛ وسار حتى وصل الكلكتة . فأرسل رسلاً بكاتب إلى سليمان يدعو إلى التسليم .

وكان قد بلغ الزبير خبر خروج ابنه على الحكومة ، بسبب ادريس أبق . فكتب اليه في ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ يأمره بالرجوع في الحال الى الطاعة وطلب العفو ، وإلا كان الله ساخطا عليه ، وهو كذلك ! فلما وصل آتاه الى سليمان — وكان قد خرج من بحر الغزال — استوعبه وصدقته . فلما دعاه جيسى الى التسليم مال اليه . ولكن رابحا خادم أبيه الأمين عارضه ؛ فاقسم الجيش بهما الى حزين : حزب مال الى التسليم ، ورئيسه سليمان ؛ وحزب أعرض عنه ، ورئيسه رابح . فلما كان صباح ١٤ يولييه سنة ١٨٧٩ أتى سليمان الى جيسى مسلما ، ومعه ٧٠٠ رجل فيهم ثمانية من أقاربه . وكان في جيش جيسى كثير من الدناقلة ، الذين يكرهون سليمان والجعليين ؛ فوشوا بالتعيس الى جيسى قائلين ان تسليمه ، هو وأقاربه ، إنما هو خدعة . فصنعت جيسى الوشاية ، واتخذها مسوقا لقتلهم . فناداهم الى خيمته ، ثاني يوم التسليم ، وسقاهم القهوة ، وكان قد أوعز الى بعض الجند ، فاحتاطوا بالخيمة ، ثم خرج منها ، فدخل بعضهم وأوثقوا سليمان وأقاربه ، وجعلهم صفوا واحدا خارج الخيمة ، ووقفوا خلفهم ورموهم بالرصاص ، فانكبوا على وجوههم قتل . وبعد ساعة أتى قناوى بك أبو عمورى ؛ فكفّنهم وحفر لهم حفرة ودفنهم فيها .

قتل سليمان
ابن الزبير

فالخيانة والغدر ليسا من خصائص الشرقيين وشبههم ، دون سواهم ، كما يزعم الغربيون !

وبعد أن فرغ جيسى من أمر سليمان ، عاد الى ديم الزبير ؛ فنظم فيه مديرية وجعل ساتي بك مديرا ، والزبير ودالفعل وكيل له ، ومحمود المحلاوى مفتشا لمنع تجارة الرقيق ؛ وقسم البلاد الى ثمانية أقسام ؛ وجعل في كل قسم منها نفرا من الباشبوزق والبازنجي ؛ وجعل في ديم الزبير أودلة جهادية ؛ وقفل راجعا الى الخرطوم .

ثم نظم ساقى بك أروطة جديدة من أهالى البلاد؛ وجاء موسى بك شوقى قومنداناً للعساكر من الخرطوم، ومعه ستة عشر كاتباً للقيام بأشغال المديرية. وبعد وصولهم بثلاثة أشهر حضر ليتون بك — وهو من البحارة الانجليز — مديراً على بحر الغزال، وقومنداناً للعساكر من قبل جوردون، وعاد موسى بك شوقى الى الخرطوم؛ وبقي ليتون فى بحر الغزال الى أن قام المهدي؛ فاضطر الى التسليم الى أحد أنصاره.

أما جهسى باشا فقد اعترضه السد فى الطريق، وهو راجع الى الخرطوم؛ وفرغ منه الوفود والزاد، حتى أكل رجاله بعضهم بعضاً، وأشرفوا على الهلاك؛ وإذا بباخرة قاصدة خط الاستواء أقبلت عليه، فرجعت بهم الى فاشودة. فسار جهسى منها بمن يق من رجاله، وفهم قناوى بك أبو عمورى، الى الخرطوم؛ وقام منها قاصداً مصر عن طريق سواكن. فوافقه المنية فى السويس فى ٣٠ أبريل سنة ١٨٨١^(١)

أما مد السكة الحديدية فقد تكلمنا عنه فى غير هذا المكان؛ على أن جوردون كان على رأى القائلين بمدها فى طريق سواكن وبربر، لا فى طريق النيل؛ والاكتفاء بمد فروع منها عند الشلالات، لأن النيل بين الشلالات صالح للراحة؛ فلا يفتقر الى سكة حديدية. ولكن (اسماعيل)، لعلمه أن الاكتفاء بمد سكة حديدية بين الخرطوم والبحر الأحمر إنما يحول عن مصر تيار تجارة السودان، أبى إلا أن يمدّها على النيل، ليكلاً ينفصل جزء سلطته الجنوبي عن جريتها الشمالى. فباليت مآلته مكنته من تنفيذ رغبته!

(١) مأخوذ من "تاريخ السودان" لرحم نوم بك شقيق.

وأما تحديد التخوم بين السودان والحبشة فكان قد أصبح من أهم المشاغل والأُمُور . ولكن لا سبيل الى إدراك أهميته إلا بعد الوقوف على مجارى الحوادث التى أدت الى قيام مسألة ذلك التحديد . ولإيقاف قرأنا عليها نقول :

نزاع بين
مصر والحبشة

تقدم أن الدولة العلية تنازلت لمصر عن سواكن ومصبوع في سنة ١٨٦٦ مقابل زيادة في جزيئها السنوية . فإذ أصبحت مصبوع بيد مصر أخذت تسعى في تأييد المواصلات بينها وبين كسلا ؛ وأول ما فتن لها وصل هذين البلدين بخط حديدى يمرّ (سنهت) التى اعتبرها (اسماعيل) داخلة في فتح جتّه لكسلا .

مساعدة مصر
انجلترا على
ثيودورس

فعارضه الملك ثيودورس ، نجاشى الحبشة ، في ذلك ؛ وزعم أن (سنهت) ملك حبشى . ولكن ثيودورس هذا مالّث أن جرّ على نفسه حربا مع الانجليز . فطلب أعداؤه من (اسماعيل) أن يأذن لهم باجتياز بعض الأرض المصرية الواقعة على بحر القلزم . فلم يكتف (اسماعيل) باجابتهم الى ذلك ؛ ولكنه ، لاستيائه من ثيودورس ، وضع الأسطول المصرى كله ، الذى كان في البحر الأحمر ، تحت تصرفهم ؛ وأرسل الى مصبوع وضواحيها زهاء ثلاثة آلاف عسكرى ، كانوا قد عادوا من الحملة الكريكية ، وكلف حاكم مصبوع بمساعدة الانجليز في كل ما يرضون .

فانتهت تلك الحرب بقتل ثيودورس ، سنة ١٨٦٨ ، وصيرورة عرش الحبشة بعده الى يوحنا . وكان هذا في بادئ أمره تلميذا في دير ؛ ولكنه مالّث أن تركه وترأس منسرا ، وأخذ يقطع الطرق . ثم اشتدّ ساعده ، وزاد بطشه ، وعلا نفوذه ، حتى تمكن من تبوء كرسى الحكم في مقاطعة البحرى ، والتغلب على رئيس يقال له الرأس باريو ، كان من أهم رؤوس الجيوش . ولما قدم الانجليز لحرب النجاشى ثيودورس ساعدهم يوحنا ، وكان اسمه في ذلك الحين " الرأس قاسه " ، مساعدة فعالة .

فترك له اللورد نيير أوف ماجدالا — بعد قهره التجاشى وقتله إياه — اخى عشر ملغها وألقى بنديقة ، وميرة كثيرة لتساعد بها على القيام فى عمل شيودورس ، وبعد انسحاب الجيش الانجليزى تخلف عنده بريطانى يقال له چون تشارلز كركهام ؛ وكان قد حارب فى القرم والصين مع برجواين ، وورد ، وجوردون ؛ فعضده فى التغلب على خصم له يدعى جوباسى ، فعلت منزله عنده . وبما أن يوحنا هذا لم يكن من آل بيت الملك ، أبى كثيرون من رؤساء الأحباش الاعتراف به ؛ وأخذوا يناوئونه العداة ؛ وأهمهم رأس قبيلة القالا . فاشتغل فى قتالهم دهرًا .

حمل (اسماعيل)
الفنم

وكانت الجنود المصرية ، مذبذبات بفتح أقاصى السودان ، قد توغلت فى فتوحاتها على ما رأينا ، حتى بلغت خط الاستواء . فوقع فى خلد (اسماعيل) أن يجعل النيل كله مصرية ، لاعتقاده تحقيق ذلك أمرا حيويا لبلاده . فأخذ يعمل على الإحاطة بالحبشة من جميع الجهات ، ليجعلها فى معزل عن الخارج ، ويخفيها بين حلقات ممتلكاته ، فى تدانى هذه بعضها من بعض ، لا سيما بعد أن تم له امتلاك السودان برتبة غربيه وشرقيه وجنوبيه . فسبر الى جوف بلاد الحبشة — لمعرفة أحوالها واستمالة بعض كبار رعاياها — رجلا سويسريا يقال له مترنجر ، كان قنصلا لدولتى انجلترا وفرنسا فى مصووع . فتوغل هذا فيها ، وغاب خبره حينما ؛ ثم عاد حاملا شيئا من محاصيل البلاد ؛ وزين لتقديم التغلب عليها وامتلاكها ، مقتنئا لذلك فرصة قيام الفتنة بين أمراءها وملوكها ، وضرب الخلط أطنابه فى جوانبها ؛ وأقسم له بأغلق الإيمان إنه يملكها ويدفعها بنفر من المسكر المصرى ، وثمن يسير من النفقة .

فأعجب الخديو برأيه ومال اليه ؛ وما زال مترنجر يتردد على الأبواب السنية حتى ولاء (اسماعيل) المحافظة على فرضة مصووع ، مفتاح أرض الحبشة البحرى ، وحاله

رتبة البكوية — وكانت رتبة سامية، ولم تزل كذلك، حتى جعلها الاتجار بالألقاب والنياشين، في عهد عباس الثاني، مبتذلة محقرة. فسار مترنجر الى مقر وظيفته الجديدة — وهو مقره القديم — وأخذ يقرب اليه بعض مشايخ السواحل ويستميلهم بالنقود والهدايا، ويدفع بهم الى دس الدسائس وإيقاظ الفتن، كلما نامت، ما استطاعوا الى ذلك سبيلا.

استيلاء مترنجر
على (كرن)

فلما كانت سنة ١٨٧٢، اغتنم مترنجر فرصة ذهبية يوحنا الى محاربة القالا في الجنوب، واستولى على (كرن) عاصمة البوغوس — واسمها الحبشي (سنيت) — بألف ونعمائة رجل، واستمال رأسا يقال له النائب محمد، كان يكره يوحنا، فاشتري منه مقاطعة (آيت) الواقعة بين الحماسين ومصروع وأدخله تحت ولاء الخديو مقابل مرتب سنوي يدفع له.

ولم يكن يوحنا ينافل عن مساعي مصر ووظائفها، وكان يراها ترى شبا كها حوله، بعين متخوفة، وقلب مضطرب. فلما وجدها، باحتلالها (سنيت) ومشتراها (آيت) تدنو من قلبه، هب منذرها، ووقع في خلده في بادئ الأمر أن يستظل في حماية الدول الغربية، بأن يمثل لها التقدم المصري في صورة غزو إسلامي لبلاد مسيحية، يستدعى أن تقابله المسيحية بصليبية جديدة. فأرسل صديقه جون تشارلز كركهام الى الملكة فكتوريا وباقي عواهل أوروبا في تلك المهمة. ولكنه لم يجد من أحد منهم أذنا صاغية، وعاد رسوله بخفي حنين! لأن أيام الصليبيات انقضت بدون أمل في رجوعها مطلقا.

فزم يوحنا على تولى أمر الدفاع عن نفسه بنفسه. لذلك قلد كركهام، مادام حيا، رياسة مقاطعة من ضمنها (جندا)، الواقعة جنوب (آيت)، وخليج أربي — وكان

المصريون قد استولوا عليه أيضا، لفتح مصر زولا - فرفع كركهام الراية الإنجليزية عليها، ليحميها من تعديات مصر حماية فعالة .

ولكنه حدث في سنة ١٨٧٤ أن الأمير أحمد ، سلطان هرر - وهرر كانت سلطنة إسلامية مستقلة شرق الحبشة ؛ أسسها غزاة العرب بعد قيام الاسلام بقليل ، وحكمها أسرة من أهلها - مات وتولى السلطنة بعده الأمير محمد ؛ وأن هذا السلطان الجليلد استبد بالأهلين استبدادا لم يعد لهم معه طاقة على حكمه . فاستجدوا (باسماعيل) وسألوه أن يرسل من قبله واليا يتولاهم بدل سلطانهم . فأسرع (اسماعيل) الى إجابة سؤالهم ؛ وأخذ يسعى في شراء زيلع وبربرة ، ميناءى هرر ، من الدولة العلية . وما لبث أن نجح في سعيه ؛ وتنازل الباب العالي عنهما في يولييه سنة ١٨٧٥ مقابل زيادة ١٣٣٦٥ جنيا على جزيرة مصر السنوية . فامتد سلطان مصر على ساحل القلزم الغربى عامة ، من خليج السويس الى تجوره ، وتجاوزه الى رأس جردافوى على المحيط الهندى ، متاولا بذلك ذات الأرض السومالية القصية .

شراء زيلع
وبربرة

وانما رعى (اسماعيل) في هذا المشتري الى غرضين : (الأول) إتمام تطويق بلاد الحبشة من كل جانب ، حتى لم يكن ليخطر لأحد على بال ، لئلا منها ما يريد ؛ و (الثاني) تحقيق تحويل مجرى تجارة النيل الأعلى والبلاد الواقعة على البحيرات الى المحيط الهندى ، تحويلا يكون كله في مصلحة مصر .

ولكى تمل المظاهر دلالة واضحة على حقيقة النيات ، أوفد من جهته في السنة حينها بعثة تحت رئاسة مايكلوب باشا ، مدير المخابرات المصرية ، ومعه فديريجو باشا البحرى ، والضباطان وورد ، ولونج ، الى نهر جوبا ، لفتح الطريق بين الهند وخط الاستواء . ورافقهم بسبعائة أسرة سودانية موالية لتقيم على طول طريق الاتصال

بعثة عسكرية
استشارية الى هرر

بين يتابع النهر العظيم ، وسواحل المحيط الكبير ، وجهاز من جهة أخرى في سبتمبر من السنة نفسها حملة مؤلفة من خمسة أوط من المشاة المصريين ، وبلوكين من الباشوزق ، وثلاثمائة رجل ومدفعين جليلين ، وعتة سوارفخ حربية ، وعقد لواها لرؤوف باشا الذي كان حاكما على (جندوكورو) حينما وصلها جوردون أول مرة .

أما بعثة مايكلوب ، فانها نجحت فيما انتدبت لأجله ، نجاحا بشربق تحقيق الآمال المقودة عليه . ولكن مصالح مصر هناك مالبثت أن تضاربت مع مصالح الزنبار ، واصطدمت بالمصالح البريطانية في عدنه ، فهبت انجلترا الى الممانعة والمعارضة ، وانتهى الأمر بينها وبين الحكومة المصرية على أن بريطانيا تعترف بملكية الخديو لجميع البلاد الواقعة لغاية الدرجة العاشرة ، وأن الحكومة المصرية تعتبر جميع الموانئ ، ما عدا زيلع ، حرة ومفتوحة الباب للتجارة .

احتلال هرر
وقتل ملكها

وأما حملة رؤوف باشا ، فانها احتلت مدينة هرر في ١١ أكتوبر سنة ١٨٧٥ ، وقبض قائدها على السلطان محمد وقتله خنقا ، وقتل معه خمسة وعشرين شيغا من الزعماء ، ليأمن كل اضطراب في المستقبل ، ورفع العلم المصري في سماء تلك الأصقاع السحيقة^(١) . وقد استمرت مصر قابضة على زمام الأحكام في تلك البلاد الى أن كانت الثورة المهدية ، ولم يعد في الاستطاعة إبقاء الجنود المصرية فيها ، فأختلها لأهلها في مارس سنة ١٨٨٤ ، فألت الى الأحباش في عهد الملك منليك .

توزر العلاق
بين الحبشة ومصر

فزاد انتقال ملكية زيلع وبربرة الى الخديوية المصرية ، واحتلال الجنود المصرية هرر ، في مضايقة التجاشي يوحنا ومخاوفه ، لأنه أصبح يلمس بيده التهديد الصادر عن مصر ، ويراه يتناول جهات متعلدة حوله

(١) أنظر : "مصر المسلبة والحبشة المسيحية" لداي في الحاشية ص ١٨٣

ولم يكن القوم، في العاصمة المصرية، لاسيما المحيطون بالخدوي، يخفون مقاصدهم؛ بل كانوا يجاهرون بها على رؤوس الأشهاد . فيتبعون سير الفتوحات المصرية في الجنوب والغرب والشرق، ويقولون بأعين تتألق فيها نيران الآمال والمطامع : «إن الأمور سائرة على مايرام، وقد حان وقت الإقدام والعمل . أما وقد اشترينا زيلع واحتلنا هرد، فإن اكتساح الحبشة بات أمرا لازما ولم يعد منه مناص» .

غير أن الأمريكان ما فتؤا يشيرون بالامتناع عن مناوأة الحبشة العداء؛ والحرص من الاشتباك معها في حرب : إما لأنهم لم يكونوا يرون بين الارتياح حلول الهلال الاسلامي، ولو كان بشير التمدن والعمران، محل الصليب المسيحي، ولو استظل تحت جناحيه التآمر والمهجمة؛ وإما لأنهم كانوا يعتقدون أن مصر عاجزة عن فتح الحبشة، ويعتبرون أن اكتساح قوة مصرية لتلك المملكة ضرب من المحال؛ وإما لأنهم كانوا يتوقعون أن تؤدي الحرب بين الدولتين الاسلامية والمسيحية الى تداخل دولة مسيحية غربية، كإنجلترا مثلا، في الأمر، تداخلا تكون عاقبته المخدال مصر.

ولكن الراغبين في تلك الحرب، من رجال الحزب العسكري المحيطين بالخدوي، كانوا يسفهن آراهم هذه، لاسيما الأخير منها، ويقولون بحق : «إن الدول الغربية اليوم إنما هي في جانب التمدن، لا في جانب التدين؛ فلا يهملها اسلام أو مسيحية؛ وإنما يهملها أن يسود العمران المعمور؛ وتنتشر المدنية بنعمها الشق فوق ربوع العالم» .

وكانت الأخبار التي تلاحق يوميا، تارة عن تعمير مراكز وتجهيزها في مراقي القلزم، وطورا عن فتح دارفور ورفع الاعلام المصرية على ضفاف نهري السويط

والنبيل الأزرق ، أوفى سماء خط الاستواء ، وعل سواحل المحيط الهندي ، تزيد في حماسة القلوب والتهاب الأرواح؛ وتحمل على توقع إجراء تطلبه النفوس .

رحلة أرندروب
سنة ١٨٧٥

وإن القوم وكذلك ، وإذا نبأ ذاع في الأندية الخاصة بأن الأميرالاي أرندروب والقائمقام درهلز أقبلا يشتريان جزئا طويلة وزمزميات وأشياء أخرى من التي يحتاج إليها في الحملات البعيدة ؛ وما هما إلا يومان وفشا خبر سفر أرندروب ودرهلز ومعهما القائمقام رشدي ابن مدير أسوان التركي؛ واقتضاء الميجور ديسون الأمريكي أثرهما ليلا .

وكان أرندروب ملازما في المدفعية الدانماركية ، جاء إلى مصر طلبا للصحة والعافية ؛ فتعزف به الجنرال ستون الأمريكي ، وأعجب بأخلاقه وشماله ، فغمله الخديو على استخدامه في جيشه في وظيفة نائب أميرالاي ؛ وما لبث أن رقى إلى رتبة أميرالاي ؛ وعهدت إليه قيادة الحملة التي أعلت . فانضم إليه فيها الكونت زيشي النسواي — وكان قد نوى تعيينه حاكما على أحد الأقاليم المنتظر فتحها — وأراكيل نوبار ابن أنسى نوبار باشا — وكان في السابق محافظ مصبوع — وطالبا فكر في نبيل نغار الفتح ومجده ، ومنى نفسه بأكاليل الانتصار ، أسوة بأبطال الأزمنة اليونانية ، والرومانية القديمة ، فكان من أكبر أنصار الحملة وأنشط العاملين على بعثها ، بل كان هو الذي شكلها بأمانيه وأحلامه .

ولكى يختلط الأمر على النجاشي ، أرسل أرندروب إليه كتابا في ١٩ أكتوبر سنة ١٨٧٥ يهدئ خاطره ، ويسكن مخاوفه ، ويفهمه أن غرض حيلته إنما هو تحديد الصخوم بين الدولتين ، لا التمدد والامتلاك . وكان يوحنا قد استولى على الحماسين ، وأقام فيها قوة للحفاظة عليها ؛ فانسحبت في أوائل أكتوبر حاملا سمعت بجيها أرندروب ؛ ولجأت إلى داخلية البلاد ، تاركة فرقة فقط للراقبة .

ومع أنه لم يصل اردنروب بلد ، بالرغم من أنه كان يشظره ، لكن يزحف الى الأمام ، فقد سار هذا الضابط بجيشه الصغير نحو (اسمره) و(جودوفولاسي) و(عدى حواله)؛ وإذ لم يجد إلا مقاومة ضعيفة من الفرقة الحبشية المتروكة للراقية عند مقاطعة الحماسين ، اتخذ (عدوة) ، إحدى عواصم يوحنا ، وجهة لسيره ، وانطلق يمد نحوها ، غير مبال بالأخطار ، وغير عامل أدنى حساب لقوى خصمه ، بالرغم من أنه كان يجدر به أن يتيقظ ويحتاط .

فإن الأسلحة النارية ، من جهة ، لم تكن تعوز الأحباش ؛ لأنه علاوة على ما ترك لهم منها اللورد تاثير ، وما سبق إدخاله منها بكثرة الى بلادهم ، بواسطة زوجة مترنجر الحبشية ، أيام أن كان زوجها قنصلا لانيجترا وفرنسا في مصبوع ، فأن الحكومة الفرنسية ، في خريف هذه السنة ١٨٧٥ ، أهدت الى التجاشى عدة أسلحة نارية مختلفة ، وأوصلها اليه في (عدوة) المسيو دى سارزك ، القنصل الفرنسي بمصبوع ، الذى اجتاز للقيام بمهمته هذه ، صفوف اردنروب نفسها ، دون أن تستطيع تلك الصفوف ، بسبب صفته الرسمية ، أن توقفه وتستولى على الهدية ؛ مع أنه كان يحق لأردنروب أن يعتبرها صادرة عن نية عداوية ورامية الى تعضيد الحبشان على مصر ، فيصايرها ، أو على الأقل يؤجل وصولها الى المرسله اليه حتى تضع الحرب ضده أوزارها ؛ ومن جهة أخرى ، فإن صحافيين انجليزين ، كانا قد رافقا حملته مذ أوظلت في بلاد الأعداء ، وخداماه يضع خدم أتاها طيبا مبلغ ٣٠٠ ريال ، اختفيا بفته في جهة الأحباش دون أن يعلم بتأكيد : أفصلا ذلك من باب الخيانة ، ولعلهما التجاشى على تصميمات الحملة المصرية ؛ أم وقعا بالرغم منهما في الأسر ؟^(١)

(١) أنظر : "عمر المسيلة والحبهة المسيحية" لداى : الفصل السابع عشر ، والفصل الثامن عشر .

مهما يكن من الأمر، فإن يوحنا علم في ٢١ أكتوبر بزحف المصريين نحو (أسمره) . فاستنصر في الحال عموم المقاتلين من رعاياه في سائر أنحاء مملكته ؛ فقاطروا إليه أفواجا أفواجا .

فسار من (عدوة) في ٣٠ أكتوبر إلى مقابلة عدوه بجيش يعد بمشرات الآلاف ؛ وكان أرنندروپ قد تهدم نحو بلدة يقال لها (تازريجا) حيث انضم إليه ألف سوداني من حامية (سنهيت) وحيث حشد قواه ، فاذا بها تبلغ ألفين وخمسمائة جنسدى مسلحين ببنادق رمنجتن ، وبطاريتين من المدافع الجبلية ، وست بطاريات سوارينج ، وجماعة من الخيالة ؛ فسار بها إلى (دياروا) و(عدى ماجنتا) و(جودوفولاسى) وهاجم قطعة جيش بالقرب من (ماجنتا) ليلًا ، فانهزمت ؛ ولم يخرج من المصريين سوى اثنين . ولما كانت جبال الاسمره وعرة ، وتسير المؤن فيها عسيرا ، اختير للسير بعد ذلك طريق (قياخود) و(جودوفولاسى) . فأقيم القائنقام رائف بك في ممر قياخود بأربع جماعات من البيادة ، ومدفعين جبليين ؛ وضم إليه الضابط درهلز بجماعتين من البيادة ، ومدفعى ساروخ . ولكن هذا الضابط سار بعد ذلك إلى مركز في الأمام يقال له (تزاناجيل) ؛ وأقام في (ساجاينت) على مسيرة يومين جنوب (قياخود) .

أما أرنندروپ فصحص في (جودوفولاسى) ؛ وسير الكونت زينجى بست جماعات من السود ، ومدفعين وساروخين للاستطلاع . فتقدم الكونت في جهة (عدى حواله) على بعد عشر ساعات من (عدوة) ، رائدا مستكشفا . فتأكد من قيام يوحنا بجيشه من عاصمته ، وسيره إلى الحرب . فأخبر بذلك أرنندروپ .

فزحف هذا بكل قوته إلى (عدى حواله) ؛ وبلغها في ٥ نوفمبر ؛ فوجد زينجى مقبيا على بعد ثلاثة أميال إلى الأمام ، في وادى قوئدت ، بجماعتين من السود تحت قيادة

الميجور إجير، بالقرب من نهر قال له المأرب؛ ولكن النقطة التي اختارها لكنيه لم تعجب الضابط دنيون؛ وعدها معرضة لأخطار جسيمة. تخالفه أرندروپ في رأيه؛ ووافق على بقاء زيني فيها؛ ثم استدعى النائب (محمد)، وأرسله في ٦ نوفمبر إلى الملك لفتح باب محاورات معه.

فرأى الرجل أن يتجاوز التعليلات التي أعطيت إليه، فيضدع يوحنا، ويدخل في خدمته، ويمرّق أسرار حركاته وسكاته، ويرافقه إلى قتال المصريين، ثم يقتل عنه في الساعة المناسبة تخلياً بنجم عنه صفقه. فبرز أمامه بلباس عسكري مصري؛ وادعى أنه أمين وامتن، فغضب ونحرج للانضمام إلى بني جلسه تحت راية ملكه لكي يكفر، وهو يقال إلى جانبه، عن اللنب الذي ارتكبه في انضمامه إلى أعدائه. فلم تنطل الحيلة على النجاشي؛ وأمر بالنائب ومن معه، فكبّلوا بالحديد، وزجوا في أعماق السجون.

ولما استبطأ أرندروپ عودتهم، اختطف بين أن يظن فيهم شراً، أو يعتقد وقوعهم في مكروه. فاقبل بين الرؤاد لاستطلاع الأخبار؛ وبعث يستدعي مؤخرته من (جودونولامي).

هنا ويوحنا يكره ويضدعه؛ فيتقدم ثارة؛ ثم يمتننى؛ ثم يظهر بغاة، ولا يلبث أن يعود إلى الاختفاء، لإطاع عدوه في نفسه، حتى انطلت حيلته على المحمسين في الجيش المصري. فأشاروا على أرندروپ أن يتخلى عن خطة الحرس الزائد؛ ويتنزع باليسارة اللازمة؛ ويسير هو إلى ملاقاته الحصم المحجم عن التقدم. فانقاد أرندروپ إلى تحريضاتهم؛ وترك أملى (عدى حواله) المنبعة؛ ونزل إلى (قوندت) مجتهداً في التقدم سراً، ليسبق الملك القادم في وادي مأرب، ويباغته.

وحدث أن فرقة حبشية، من مقدمة النجاشي، كانت قد اقتربت من (قوندت) بنية الاستيلاء عليها فاعتدى أهلها الرعب، وطلبوا حماية الجيش المصري؛ فأسرع المصريون إلى حمايتهم؛ وانقضوا على رجال تلك الفرقة وأخذوا فيهم؛ ففجروا عدة، وقتلوا آخرين. وتناول جنود جماعات السود قتيلًا، فقتلوا به وخصوه، طبقا لعاداتهم المتبعة في حروبهم مع الحبشان؛ فاستشاط أرتندروپ غضبا؛ واتخذ إجراءات صارمة لمنع العود إلى تلك القطاعة.

ولكن المناوشة التي وقعت بين رجاله ورجال متقدمة النجاشي فتحت عينيه إلى خطورة مركزه وضعفه. تخاف على قوة زيجي — الواقفة على أفراد، بعيدا — أن يتمكن العدو من قطعها عنه، والعمل على إفنائها قبل تمكنه من إنقاذها. فأرسل في ١٤ نوفمبر القائمقام رشدي مع نصف جماعة إلى جنوب (عدى حواله) لحماية الطريق الموصلة إلى الهضبة التي تحلّ عنها؛ وأرسل ديسون بقوة مثلها لحماية الجانب الثاني؛ ونزل هو على رأس أربع جماعات بمدفعين جبليين لينضم إلى زيجي في الوادي.

فلما جئ الليل، وصل جيش يوحنا؛ واحتشد على ضفة المأرب اليسرى؛ وسطعت أنوار معسكره على مسافة أميال عديدة، في وسط الظلام الحالك المحيط.

وقضى القائدان ليلتهما في استعداد للهجوم صباحا؛ فأرسل أرتندروپ أمرا مشددا إلى روشتان بك في (عدى حواله) بأن يتقدم عند طلوع النهار بجنس جماعات ومدفعين جبليين وساروخين والأفقال إلى (قوندت)، وأن يسكن هناك؛ وأمر ديسون ورشدي بالرجوع أيضا إلى (عدى حواله) في الفجر؛ وأن يستلم ديسون القيادة العامة هناك، ويقم في انتظار الأوامر؛ وبعد أن ترك جماعة في (قوندت)

لحفظها ، ربما تصلها جنود روشنان بك ، وأقام جماعة أخرى للمحافظة على المزيين
الجبال ، ومنع العدو من مؤثرته ، سار بجناح جماعات من البيادة ، وأربعة مدافع جبلية
وساروخين ، لياغت الملك في معسكره .

ولكن يوحنا لم يكن بالرجل الذي يؤخذ على غرة ، فإن حياته ، وهو لص وقاطع
طريق ، كانت قد ملته دوام اليقظة ، وكانت الطبيعة ، من جهة أخرى ، خصته
بمواعيد حربية نسبية ، جعلته عدوا مهيبا . فكأنه أدرك ما وقع في خلد ارندروپ
من أمر مباغتته . فترك جيشه من مكانه ، واتلى به الى موقع وافق من نفسه هوى ،
لأنه كان يقصد ، هو أيضا ، أن يباغت عدوه .

وفي الواقع ، فإن الجبهتين بعد سير ساعة أو ساعتين تلاهما بقاة على ضفاف
المأرب ، وتهاجما في بادئ الأمر ، بسجة غير نظامية . وكانت المدفعية معتمد
ارندروپ في حشمة بالفوز ، فتمكنت من اتخاذ موقفها ، ولكن طبيعة المكان الذي
اختاره النجاشي للقتال حصرت مدى نيرانها ، وجعلتها عديمة الجدوى . أضف الى
ذلك أن البيادة المصرية ، ولو أنها أطلقت نيران بنادقها في الخلاه المفتوح ، ففتكت
بالأعداء في بادئ المعجم فتكا ذريعا ، إلا أنها لم تعرف كيف تنفع من مواقع
الأماكن . ولا كيف تستخدم ضفة النهر استخداما مجديا نفعا . فزحف الأحباش
على رجال السلاحين ، وسيوفهم مشهرة ، وهم ألف على كل عشرة مصريين ، واقتلبوا
عليهم من كل جانب ، وضغطوا عليهم بين صفوفهم المتتابعة ضغطا شديدا . فما هي إلا
نصف ساعة حتى قتلهم الى آخر واحد منهم ، دون أن يوقف الأيدي المروعة —
للفتك ، والجزر — تضرع أو استرحل من واقف أو جات على ركبته .

رواية فتدت
١٥ نوفمبر
سنة ١٨٧٥

مسكينة تلك القوة ! هذا الموت القاطع كان مقدورا لها ! ومن لم يمت منها بالرصاصة مات بالسيف ؛ ومن لم يمت بالرخ مات بالنبوت ! وخصى الأحباش بعد ذلك الجثث ، ليحمل كل فائر من أولئك الحمجيين ما يستطيع من مخاضى أعدائه ، فيلقها على باب بيته دلالة على انتصاره ، وعلامة على الفخر الذي أحرزه بقتل رجال الأعداء . وهذه هي عادتهم منذ زمان بعيد ، كما كانت عادة هنود أمريكا الحمر أن يعلقوا على أبواب أكواخهم جلود رموس أعدائهم المسلوخة عن جماجمهم بشعرها !

وبينا جمهور قوات النجاشى يقضى هذا القضاء المبرم على أرندروپ ومن معه ، اندفعت فرقة حبشية أخرى لمهاجمة جنود روشتان بك ! لأن هذه ، وقد سمعت ضوضاء القتال وخبثته ، كانت قد أسرعت الى نجمة رفاقها ، وتزلت من الجبل بجبلية وضوضاء ، مختلطة الحابل بالتابل ، جمالا وخيلا ، ورجالا ؛ وانتشرت ، بياده ومدفعية ، وحيوانات أفعال ، من (على حواله) الى (قوتدت) . فداهما الأحباش بغاة .

ولكنهما لم تنذصر ، واستفاد روشتان بك من المنحدر الذى كان وراءه ليجمع شمل قواه بسرعة حوله ؛ واختار لمدفيعته موقعا مشرفا على ميدان القتال بأسره . فدارت المعركة بين الطرفين بمحنة ؛ وتراوحت النتيجة بينهما برهة .

غير أن باقى قوى الملك ما لبثت أن فرغت من مجزرة أرندروپ ، وتحولت هادرة ، كعباءة غدير متدفق ، الى مقاتلة جنود روشتان بك . فطوقتها من كل جهة ، من الجهة والجانين والخلف ؛ واندفعت عليها ، والألوف فيها تزاحم الألوف . فهاهى إلا ساعة حتى داسها دوسا وهرستها هرسا ؛ جاعلة لهاها كوما واحدا لا يعرف أحد فيه ؛ كوم لحم بشرى دام !

على أن تقودها لم يروا هذا المنظر الفظيع ! فروشتان بك أصيب في أول القتال بجرح في رأسه ، فربطه بمنديل واستقر يشجع رجاله ويقاتل قتال الأبطال حتى أصيب برصاصة أخرى ، فلم ينادر مكانه . وبينما هو يلفظ نفسه الأخير بزفير ، أمر جنوده بالجل على العدو برؤوس الحراب وصاتها . فمات وجنده ياتمر بأمره ، ويعمل حملة حثيفة .

وأذا كل بك نوبار جرح جرحا خطيرا في مبدأ التلاحم . فلم يبط الدم السائل منه بفزارة همته ، وما انفك يقاتل كليث ، حتى تيقن أن الآمال كلها ضاعت . فسلك محفة عالية ، وشرب جرعة ، ثم أطلق مسدسه على نفسه ، ونرقتيلا .

ويروى عن ارندروپ ، لما أحاط به الأعداء ، أنه فرغ أولا مسدسه على أقربهم إليه ، ثم امتشى حسامه ، وقاتل قتالا مرورا ، حتى جثث على كوم من حبشان ، قطع صارمه أصمراه ، فسقط معه ثمانمائة رجل ، وسقط ألف مع روشتان بك ، ووقعت المدفعية والأسلحة برمتها في أيدي الأحباش ، وسبعون ألف ريال ، وكل من لم يقتل — وكانوا قليلين — من ضمنهم ثلاثون أسود ، صرخوا مذ أحاط بهم الأعداء "ماريكوتى" أى خلونى ، فنجوا بذلك من الموت واللعن ما .

وإزاء هذه الخسائر المصرية الفادحة لم يفقد الأحباش سوى ٣٥٠ رجلا بين جريح وقبيل !

أما رشدى ودينسون فأنهما ، امتثالا للأوامر الصادرة إليهما ، كانا قد أقاما على قمة الجبل (بسدى حواله) يترقبان . فأنهما في صباح المعركتين حبشى مصادق وأخبرهما بانتشاب القتال ، فأرسلا يستطلعان ، وإذا بمسكى مصرى ، فاز بنفسه من القوتين المسحوقتين ، آت وأخبرهما بما حصل ، فآخذا يستعدان للقتال ، ومحصنا

بسور بنوه بسرعة . فظهر العدو أمامهما بقوة، مرتين أو ثلاث مرات ، في ذلك النهار المشغوم ، دون أن يشتبك معهما في حرب . فما زادهما ذلك إلا حاسمة في استعدادهما وعزمهما . وإنهما لكذلك ، وإذا بعسكري عن مثل بهم وأمكنهم الفرار قد أتى في حال يرى لها ، ثم أعقبه آخرون ، فأخبروا بالكارثة الخفية والمصيبة الجلى ، وألقوا الفزع في قلوب الجنود ، ففرقوا على أنفسهم ، وسقطوا في أيديهم . ولولا عزم القائدين وحزمهما لفرّوا هارين . ولكن دينسون ورشدى قويا عزائمهم وحلّاهم على التترس والتحصن . وما وافى الليل إلا وأتاهم الجند الذى كان وضعه اردنروپ ، المنكود الحظ ، على جبل قوندت ، وكانوا قد رأوا المركبتين والكيفية الدموية التى انتهت اليها ، فأسرعوا للانضمام الى قوة دينسون الوحيدة الباقية .

فلما بزغ الصباح ، علت تهليل الأبحاش بالفوز الذى أوتوه ، فكانت كأنها زفير أسود عاجة ، وشابهت ما انشق عن صدورهم منها ، في هجائهم القتالية ، في اليوم البارح . وكانت زمرة آتية من (قياخور) بمؤن للجيش ، تخاف سائقوا القطعان فيها ، وهرروا ، ولم يبلغ (عدى حواله) سوى نصف القادمين .

ثم تعاقبت الأخبار على دينسون مضطربة ، مزعجة ، فزعم على التقدم بقوة الى شفا الجرف ليتحقق صحتها بنفسه . لذلك أمر جماعتين ومدفعين بالسير الى الأمام . فرفض الجند الطاعة من شدة خوفهم . وإذا بطلب من الملك يوحنا وصل الى دينسون يسأله التسليم بمن معه ، وإذا بالهى حبشى أو ثلاثة آلاف ظهوروا وراء القوة المصرية ، مهتدين مواصلاتها ، ليعزّوا طلب ملكهم . وكان نص هذا الطلب كالآتى :

« إذا سلمتم ، أوصتكم الى حدودكم بأمان ، إلا اذا فضلتكم البقاء في بلادى » .

فاجاب دينسون « أن التسليم غير ممكن ، إلا اذا وافق عليه القائد المصرى الغائب فى (أسا) ، وانى لمبلغه طلب الملك فى الحال ! » . وانما اجاب بذلك ليكسب وقتا . وكان يوحنا قد عهد الى دجاش هاتلو ، حاكم الجاسين ، وجنوده ، فى مهمة القضاء على القوة المصرية المسلحة فى (عدى حواله) ، ولكنه بعد فوزه على أرندروب ، اتضح له من الأوراق التى استولى عليها أن دجاش هاتلو خائن اتفق عليه مع أعدائه ، لمحبه . فأتى ذلك الى امتناع جنود حاكم الجاسين عن القتال واستراحتهم على أسلحتهم أربع وعشرين ساعة .

فاستفادت القوة المصرية المسلحة فى (عدى حواله) من هذه الفرصة غير المنتظرة ، وأخذت تلسحب من مراكزها انسحابا فى منتهى الصعوبة ، فى طرق وعرة شائكة ، وليس مع كل جندى من جنودها سوى بقمطاتين أو ثلاث بقمطات . فمؤت بجودوفولاسى ، والرب يملؤها ، وهى تتوقع هجوم الأعداء عليها فى كل وقت . ولولا أن رشدى ودينسون هتدا بمسئستهما الجنود لفزوا ذعرا .

ومع ذلك فان الأحباش — وكانوا يتعقبونهم من كثب — أسروا سبعة وستين متأخرا منهم ، قبل وصول القوة الى (قرع) و (قياخور) ، ولكن هذه القوة تمكنت فى ١٨ نوفمبر من البلوغ الى ممز قياخور ، بعد تكبد مشقات لا تحصى ، ومتاعب لا توصف . فانضمت هناك الى قوى رائف بك ، واستلم هذا الضابط القيادة العامة . فأشار دينسون عليه بوجوب إخطار الميجور درهلز بإساجانييت ، بضرورة انضمامه اليه وانتظاره فى مكانه ، فأبى . فطلب دينسون منه أن يخطره على الأقل بنكة أرندروب ، ليكون على حذر ويتخذ الاحتياطات اللازمة لنتجاته . فاجابه الى ذلك ، وأصدر أمره الى درهلز بالانسحاب الى مصروع .

وكان درهز قد سمع بما أصاب القائد العام / فارتد إلى مصروع عن طريق
(عدى رسو) و(اركيكو) ؛ وأصبح في مأمن من الطوارئ .

واستمر رائف على الانسحاب ؛ ولكن جيشه تاه في سهل (حاله) وضل الجنود
طريقهم بين التلال ؛ وأنهم لم يجدوا الماء . وأنهم لم يجدوا خور نفوس ، وإذا بصبيحة
راع حلت في الفضاء المحيط . فظنوها صبيحة الأحباش واعتقدوا أن هؤلاء الأعداء
المهيئين أوشكوا أن يتغصوا عليهم . فاعتراهم رعب طائش . فالتقوا بسلاحهم وملا بسهم
والتمسوا الحياة من الفرار .

ولكن الضباط تمكنوا في الليل من جمعهم والسير بهم إلى (عدى رسو) باجتيار جبل
بها ، وبعد قطع مسافة مائة وخمسة عشر ميلا . هناك أطمأن الحند وناموا ؛ ثم ساروا
إلى (نغص) فناموا فيها . وفي صباح اليوم الثاني ساروا إلى مصروع . وكان رشدى
ودنيسون ، بعدما تأكدوا من زوال كل خطر ، قد سبقاهم إليها ، ليخطروا العاصمة
المصرية بما حدث .

أما النجاشي ، فإنه سار في ١٧ نوفمبر إلى (عدى حواله) حيث كانت معسكة القوة
المسلحة ، فأناب تلك البلدة قد احترقت عن آخرها ، دون أن يعلم من أحرقها .
وبينا هو مقيم فيها ، يستمرئ لثة نصره ، أتاه خبر القضاء على مترنجور وقوته ؛ ونبا فشل
الحملة التي زحفت من (التمة) إلى الحدود الحبشية ، فزاد بذلك سروره . أما مترنجور
بك ، فإنه كان يتوقع تميته هو نفسه قائدا للحملة التي وضعت تحت قيادة الأميرالاي
ارندروب ؛ لأنه كان يعتبر ذاته أكفأ الناس للقيام بالمهمة المعهود بها إلى ذلك
الدايمركي : (أولا) لوقوفه أكثر من غيره على أحوال الحبشة ودخالتها ؛ و(ثانيا) لسابقته
خدماته في ذلك الميدان . فلما خابت آماله وعقد لواء الحملة لأرندروب ، أخذ يفكر

في عمل يجعله من تلقاء نفسه ، يعود بالفخر العظيم عليه ، ويعلى منزلته علوا كبيرا في عيني الخليو . بجمع زمرة من الاتباع والموالين له ؛ واستأجر الألداء والخبراء من الحبشان أنفسهم ؛ ونزل في خليج اثلا ؛ ودخل الحبشة أثناء تقدم حملة أرندروب ؛ ورضاه البلوغ الى سهل الملح أو مضيق صنافه . فلزم الألداء ركابه ، خديعة منهم ومكرا ، حتى قادوه الى شواطئ بحيرة يقال لها "داسه" في بلاد قوم يدعون "التلتاز" . فنصب العس هناك خيامه ؛ ولما جئ الليل أوقد أتباعه النيران للاصطلاء والطبخ ، واستعدوا للبيت . وكان سيدهم قد اصطحب معه في حملته هذه المشومة امرأته الحبشية وأولاده وبناته ، وجملة من الخدم والحواشي ، كأنه ذاهب بهم الى عرس أو وليمة أصلت لهم على الرحب والسعة ، لا داخل في بلاد أعداء يعد ملكهم أنه أهين في كرامته ، وامتحن في حقوقه . فأكوا وناموا والطمانينة في قلوبهم ، والأمانى ترقص في أحلامهم .

وإذا جماعة من الأحباش دبوا الى مخيمهم في منتصف الليل ، وأعمالوا السيوف فيهم . فهبوا من نومهم مذعورين ؛ وأرادوا الدفاع عن أنفسهم فلم يمكنهم الخوف من ذلك . فأتحن الحبشان فيهم قتلا وطعنا حتى أفنؤهم أو كادوا ؛ ودخلوا على ترتيب في سراقده ، كأنهم شياطين الجحيم في ذلك الليل البهيم ، فذبحوه مع امرأته وبناته وأولاده ذبح الخرفان ؛ وذبحوا جميع حاشيته وأتباعه ؛ وأخذوا كل ما وجدوه من سلاح ومؤن وذخيرة وخيام ودواب .

ذبح مزينجر
ومن معه

وأما الحملة من (الثمة) فانها تألفت من ست جماعات مصرية ، قامت الى التخوم الحبشية الشمالية الغربية في غضون سير حملة أرندروب الى حدودها الشمالية الشرقية ، لتحويل جانب من قوة النجاشي اليها ، وتمكين أرندروب من القيام بمهمته . ولكن

قوة الأحباش كانت أكبر من أن تجزئها قوة صغيرة كهذه . فصدد يوحنا حملة (المتمة) وهو يدير رعى القتال في (قونديت) .

وكانت العاصمة المصرية ، منذ أن فشلت فيها أخبار الحملات على الحبشة ، بانت شيقة للوقوف على تفاصيل حركاتها ، ومتوقعة أن يكون النصر قريباً ، بذات السهولة التي اقترن بها في الحملات السودانية . وبما أن الألسنة تذيب عادة الأنباء التي تروح اليها القلوب ، فإن الاشاعات عن نصر ساحق أحرزته حملة أرنديوب طفقت تنتشر أولاً في الأوساط الرسمية ، فتثير شعور فرح أو شعور حسد حسبما كانت الأذن السامعة أذن صديق أم أذن حشود ، ثم انتشرت في الأندية والمجتمعات عينا ، وأبهجتها . ولكن الأنباء الصحيحة ما لبثت أن وردت ، قلبت شعور الفرح الى شعور كدر وغم ، وشعور الحسد الى شعور شيانة وتهكم . على أن الدوائر الرسمية أظهرت رغبته في التكم وإخفاء الحقائق ! لأن النكبة كانت من شأنها أن تنفر النفوس الغريبة من الحكومة المصرية ، سياسياً ومالياً . فأيام الشدائد المالية كانت أخذت تطل من الأفاق ؛ وحوادث الصعوبات مع فرنسا ، بشأن الإصلاح القضائي ، كانت قائمة على قدم وساق ، تزداد تعقداً كلما اجتهد في الوصول الى حلها .

وغلبت على تلك الدوائر الفكرة بوجوب المبادرة الى تجهيز حملة أخرى ، تمحيط بجميع مسببات الفوز وتسييرها في الحال للاقتصاص من الأحباش ، والانتقام لمجد مصر المهين ، بحيث تبلغ الغرب في آن واحد أنباء كسرة أرنديوب ، وأنباء فوز الحملة المرسله للثأر لها ، فوزاً ماحقاً ! تستمر الثقة بمصر تامة ، بل تزداد رسوخاً .

فعبئت أربعة آلايات من البيادة ، أى ٩٦٠٠ عسكري ؛ وآلاى من السوارى حملة راتب بأنا ٨٠٠ فارس ؛ ونحسب فرق من الفائزين ؛ وبطاريتا ميدان إحداهما من نحاس

والأخرى من صلب ، وكل منهما مركبة من ست قطع ، وبطارتا جبل ، وبطارية
ساروخ ، يميزها جميعها ٣٣٤ بفلا ، ويقوم بخدمتها ٤٧٤ مدقيا بضباطهم وعددهم
أربعة وعشرون . وأضيف الى هذه القوة آلاى بيادة من السود ، وهيئة أركان حرب
مؤلفة من رئيس وأمير لواء وثلاثة أمراء آلاى وستة قائمى مقام ويوزباشين وثلاثة
ملازمين أول وعشرون ملازم ثان وأربعة عشر عسكريا ، فيبلغ مجموع الحملة ١١١٢٠
عسكريا و ١٠٥٨٠ حصانا و ١٢٠٤ بغال ، وحسب أنه بانضمامه الى بقايا حملة أرنردروب
يتكون منه جيش قدره ١٢٠٠٠ ، ولم تكن بالقوة التى يستبان بها ، على شرط عقد
لوائها الى رجل ذى كفاءة تامة . ولكن الصعوبة كلها كانت فى اختيار ذلك الرجل
وتعيينه ، فالخديو — لعلمه بأن ليس بين كبار ضباطه من أتراك وشراكسة من يصلح
للقيادة العامة ، ولعدم وجود ضباط مصريين فى هيئة العسكرية العليا — كان ميالا
الى عقد لواء الحملة لضباط من كبار ضباط الأمريكان ، المتكونة منهم هيئة أركان
حرب الجيش : كالجفرال ستون أو الجفرال لوريج ، لوثوقه الكلى بهم ، وركونه الى
جدارتهم . وكان يعضده فى ميله هذا ، ويقوى عزمه عليه ، الرجال — وعلى رأسهم
نوبار باشا ، وزير الخارجية فى تلك السنة — الراغبون فى الفرنج ، المقتنعون بوجوب
استخدام معارفهم ومعلوماتهم وكفاءتهم ، العاملون على بثهم فى جميع المصالح لى
ينظموها من جهة ، ويماموا المصريين من جهة أخرى كيف يستغنون عنهم
فى القريب العاجل .

الخرابات
المتضاربان حول
الخديو

غير أنه كان هناك حزب آخر — وعلى رأسه شريف باشا وإسماعيل صديق باشا —
يكره الفرنج ويعتبرهم ويستكر وجودهم فى مصالح البلاد واشترآكهم فى شؤونها ، ويئذل
جهده فى إقصائهم وإبعاد أيديهم عن الأعمال التى استغنوا للقيام بها . ولولا أنه

كان منقسما على ذاته الى قسمين : "التركي" وزعيمه شريف باشا ، و "المصري" وزعيمه اسماعيل صديق باشا ؛ وأن التركي نفسه كان منقسما الى قسمين : "الشركسي" و "التركي" ؛ وكل من القسمين يكره الآخر ويدس له الدسائس ، بينا الشراكسة لا يقبلون الاثراك ، والاثراك يحبون الشراكسة — لما جعل للرجال الراغبين في استخدام الفرنج مركوا ، ولا أبقي لهم مكانا .

ذلك الحزب المعادى للغربيين ما قفى يقبح (لاسماعيل) تعيين أمريكي على رأس الحملة المعدة ؛ ويتخذ من الكارثة التي محقت أرندروب حجة لتسفيه آراء القائلين بعدم استغناء الحال عن الفرنج ؛ ومرغبا لتعيين ضابط شرقي ، هذه الدفعة ، ولو من قبيل الاختبار والتجربة ، ليقود أعلام مصر الاسلامية الى الأخذ بالثأر من الحبشة المسيحية ، للمصريين الذين قتلوا في (قونددت) ؛ حتى تغلب رجاله على جهود خصومهم وميول (اسماعيل) عيناها ؛ وحملوا الحديد على تسليم لواء الحملة الى السردار راتب باشا .

راتب باشا

وراتب هذا شركسي من أنساب شريف باشا ؛ والمعروف عنه أنه أبى النفس ، شجاع ، لا يحتمل التصغير ولا يهاب الموت . ويروى ، لتأييد ذلك عنه ، أن (محمد سعيد باشا) — وقد كان راتب مملوكه ، وهو الذي رباه في كنفه ، وأرسله على نفقته انخاسة الى فرنسا ليتعلم في مدارسها الحربية — غضب عليه ذات يوم ، وهو أميرالاي ، فاستدعاه اليه ؛ وبعد أن أشبعه لوما وتأنيا وزجرا اندفع في تيار غضبه عليه الى حد بعيد فرقع يده — وكانت لضخامتها تمد مخلوقة لصفع القيلة — ولطمه بها على خده ، وطرده من أمامه . نفرج راتب الى حجرة مجاورة ، وتناول مستسا ، وأطلقه على نفسه من جهة فنه بقصد الانتحار لعدم رغبته في الحياة بعد الإهانة التي لحقت به ؛ ولمدم تمكنه من التفكير في الانتقام لنفسه من مولاه وولى نعمته . نفرت

الرصاصه خذّه ، وفذنت من تحت قاعلة أنفه من الشمال ، دون أن تصيب منه مقتلا . فحمل داميا الى بيته ؛ وما تقه من جرحه أو كاد إلا وقرالى الأستانة ، خوفا من بطش (سعيد) به ، مع أن (سعيدا) — وكانت تعجبه جدا أعمال الشجاعة ومظاهرها ، ولم يكن من طبعه يدرى ما هو الحق — كان قد أكبر عمله ، وأعاد رضاه عنه ، في سره ، اليه ؛ ولم يكن متظرا سوى شفائه لاعلاء منزلته والزيادة في تقريبه من نفسه . ولم يعد من عاصمة الاسلام إلا بعد وفاة مولاه . فاتخذ في تقريره من نفسه . وراتب هذا قصير القامة ، أسمر اللون سمرة شديدة ، لأن أمه كانت جارية سوداء ، وهو بسبب كثرة انهماكه في الملاذ الجسدية تحفيل ناشف ، كأنه جسم مصبر ، أو إحدى موميات العصور الخالية .

على أن (اسماعيل) وإن اتقاد الى مؤثرات حزب شريف واسماعيل صديق ، وعين راتب باشا نهائيا قائدا عاما للحملة الحبشية ، لم يكن بالرجل الذى يعنى نفسه عن الأخطار التى قد تقبم بجليشه عن مثل ذلك التعيين ؛ فرأى أن يخفف من وطأتها ، ويزيل من شرها ، بضم الجنرال لورنج الأمريكى وبعض ضباط آخرين من كبار ضباط أركان الحرب زملائه الأجانب الى الحملة : الأول بصفة رئيس أركان حرب للجيش ، والباقيون بصفتهم ضباط تابعين له ، ليجد راتب فى حكيمهم ودرابهم العسكرية ما يتمكن به من القيام ، قياما محمودا ، بالمهمة الممهودة بها اليه .

فارتاح حزب نوبار الى هذا التعيين الأخير ؛ واعتقدوه كافلا لسلامة الحملة ، لثيقنهم من أن راتب باشا سينقاد حتما الى مشورات لورنج وزملائه ونصائحهم ، ويأخذ بها . فلا يرتكب شططا ، ولا يلقي بنفسه فى تهلكة . ولم يتكدر من التعيين عينه حزب

(١) مات راتب باشا متأثرا بمرضه ؛ وقد عمر قرا على ما يقال .

شريف واسماعيل صديق ، لثيقته من أنه لن يكون للورنج وزملائه أقل نفوذ على السردار؛ وأن راتب باشا سيحمل نصائحهم وأرشاداتهم، ويضرب بها عرض الحائط؛ مع بقاء المسؤولية، في حال وقوع نكبة، عليهم شخصيا .

ولكى يظهر (اسماعيل) بجلاء أن غرضه من تسليم القيادة العليا الى شرق، وتسليم رئاسة أركان الحرب الى غربى انما هو أن يعمل المنصران معا، كل على قدر طاقته، وبنسبة مواهبه، على ما فيه خير البلاد، جمع بكارضباط الحملة من المنصرين، ثلاث مرات متوالية عنده، ليلقى عليهم تعليماته الأخيرة؛ وذلك بحضور ابنه الأمير حسين، ناظر حريمته (وهو المغفور له سلطاننا الكامل حسين الأول المبكى عليه كثيرا) ونوبار باشا وشريف باشا وصديق باشا وغيرهم . ففى أول اجتماع أفهمهم أن سلامة الجيش قائمة على اتحاد القيادة العليا وهيئة أركان الحرب اتحادا تاما فى جميع الشؤون . ولاضطرابه الى التغيب فى الاجتماع الثانى، بسبب وفاة أخيه الأمير مصطفى فاضل فى الأستانة يوم ٣ ديسمبر سنة ١٨٧٥، أناب عنه ابنه الكامل فى بذر بذور الاخاء بين المنصرين . وفى ثالث اجتماع سلم بيده لراتب باشا تصميم خطة للحملة وضعه الجنرال ستون؛ وأفهمهم جليا أن الفرض منها انما هو استرجاع مهابة مصر فى أعين السودان وأوروبا؛ وأنه يلزمه، والحالة هذه، محاربة النجاشى، ومواقفته فى ميدان مفتوح، والانتصار عليه، حتى لو اقتضت الحال ذهابه بالجيش الى حاصمته؛ على أن يكون ذلك قبل شهر مايو سنة ١٨٧٦

وطلب نوبار باشا الى الخديو أن يوصى راتباً وباقي قواد الحملة بمراعاة شروط الحرب وأصولها المتفق عليها عند الأمم المتمدينة : فيمتنعون الجيش عن ارتكاب أى عمل وحشى؛ ويحملون الجند على تجنب الاساءة الى غير المحاربين من الجيوش؛

فلا يقطعون زرعاً ولا يتلقون ضرباً ولا يحرقون بيتاً ولا يعملون، بالاختصار، عملاً فظلاً لا تجعلهم المقتضيات الحربية في اضطراب إلى ارتكابه .

فلم يكتف (اسماعيل) بتوصية سرداره بذلك جميعه ؛ بل إنه جعله مسؤولاً ، مسئولية شخصية ، عن كل مخالفة في هذا السبيل . ثم استدعى الجنرال لورينج وجمع يده أمام نوبار باشا إلى يد راتب ، وقال لها : «إني أُرغب اليك أن تعملوا كأخين ؛ وتراعوا الله والبلاد في السواكر المسلمة أعمارهم اليك » . وأوصى راتباً بالاصفاء إلى نصائح لورينج والعمل بها^(١) .

ومن ثم سافرت الحملة إلى السويس ؛ ونرجح الأمير حسين ونوبار باشا وغيرهما من قوى المقامات الرفيعة إلى محطة مصر لتوديع القواد . فأقلمهم القطار إلى ذلك النفر القلبي ، حيث استقلوا "المقهلة" إحدى البواخر الخديوية ؛ فذهبت تمخر بهم جباب البحر وعجاجة — لأن الأيام كانت شتاء — حتى بلغت بهم مصوع في ١٤ ديسمبر سنة ١٨٧٥

ولكن لتكوّن عند القراء فكرة صحيحة من صعوبات تلك الحملة ، يكفي أن نذكر هنا أن الكلام على ظهر "المقهلة" في رحلتها كان يدور بين المسافرين عليها : بالعربية والانجليزية والألمانية والفرنساوية والتركية والتليانية والنروجية وغيرها ؛ كان تلك السفينة برج بابل ثان ؛ وذلك بسبب اختلاف جنسيات الضباط المتألّفة منهم هيئة القيادة وجلسيات تابعهم وخدائهم .

فإلى جانب راتب باشا ، السردار الشرقي ، كنت ترى الجنرال لورينج والكرنيل داي واليوزباشي پورثر وغيرهم من الأمريكان ؛ ونائب الأميرالاي على بك الإيطالي

(١) أنظر : "مصر الحملة والحجّة المسيحية" لداي ص ١٥٩

المعتق الاسلام؛ والفتنت كرنل البارون فون مكليين المهندس النساوى الألمانى؛ والميجور تورن هايسن النساوى أيضا الذى كان مع الامبراطور مكسميليان المنكود الحظ، وكان يحسن التكلم بست لغات؛ والفتنت كرنيل دريك والميجور لمسن والميجور لوشى المهندسين؛ والميجور ولسن الجراح؛ ورشيد باشا وعثمان رفقى باشا وكلاهما شركسى؛ وخورشيد بك أميرالائى السودانى؛ وعثمان بك نجيب وعثمان بك غالب الشركسين أيضا؛ والكونت سمرانى الطليانى؛ ومحمد بك جابر الأميرالائى المصرى البحث؛ وصبرى افندى رئيس المدفعية والقائمقام ابراهيم لطفى، وكان يحسن التكلم بالانجليزية؛ ورفعت افندى رئيس كتاب السردار؛ وآثرين لا زريد أن تنزل بالتاريخ الى حد الاهتمام بذكر أسمائهم، من ملل وأجناس مختلفة.

وبينا الجيش معسكر فى مصقوع يستكمل معقاته، ومعسكر النقل يقام فى (أركيكو) على بعد بضعة أميال الى جنوب مصقوع، اذا بكاتب من الجنرال كركهام، تاريخه ١٨ ديسمبر سنة ١٨٧٥، وصل الى القيادة المصرية فى ٢٢ منه، يفيد رغبة النجاشى فى تسليم مائة أسير وخمسة من المصريين الى محافظ مصقوع — وكان المحافظ شابا فى مقتبل العمر يقال له أحمد بك، ويهابه الكل بالرغم من صغر سنه، ومن أنه كان غرا جاهلا، لا يدرى شيئا لكونه ابن أخت المفتش الخفيف اسماعيل صديق باشا، ناظر المالية المصرية، وكان قد أخلف على تلك الوظيفة أرا كيل بك نوبار التمس الطالع ابن أنى نوبار باشا — ولم يمض يومان حتى وصل أولئك الأسرى، وإذا بسبعة وثلاثين منهم مخصيون! ثم وصل كركهام بعد أيام قليلة، يحمل رسالة من النجاشى الى الملكة فكتوريا. — فإ كان من الحراس المقيمين على مدخل المعسكر المصرى إلا أنهم قبضوا عليه، وزجوه فى حفرة قذرة؛ ثم حكم عليه بالسجن فيها.

فأقام المسكين في قاعها أياها ، ناقما ، متمللا ، شاتما . ثم أطلق سراحه الى مصوع بعد أن أقيمت لإكرامه وليمة فاخرة ، أبى أن يتناول فيها زادا ، أو يشرب سائلا لخوفه من أن يكون قد وضع له ، في شئ من ذلك ، الموت سما .

وما أقام الجيش في مصوع أياها إلا ووردت الى راتب باشا إفادة برقية من الخديو تبثه بأن ثالث أنجاله الأمير حسن ، الملازم الأول في فرقة الموسار الألمانية ، نال اجازه من الامبراطور ولهم الأول ، ليتمكن من الانضمام الى الحملة المصرية ؛ وأنه قادم اليهم عن قريب ، ملتحقا بهيئة أركان الحرب ، ولو أنه لا يتقصد علامتها . وكان الأمير حسن في الثانية والعشرين من عمره ، قصيرا ، سمينا ؛ وبالرغم من ذلك ، فارسا مكلما ، ويحسن التكلم بالتركية والعربية والفرنساوية والانجليزية والألمانية .

فوصل الى مصوع في المحروسة حوالى آخر شهر ديسمبر ، ومعه ياوره يوسف بك ، وطبيب بهدافندى ، قهوبل مقابلة نفحة ، ونزل في سراى المحافظ ؛ وما ارتاح من عناء السفر إلا وأراد الجنرال لورنج ، عملا بكتاب فرنساوى أتاه من الخديو ، مكتوبا بخط يده ، أن يشغله تحت إدارته في الأركان ويلقى الى عهده مهمة خاصة ؛ ولكن راتب باشا عملا بكتاب آخر أتاه ، مكتوبا من الخديو نفسه بالتركية ، أبى إلا إبقاءه بجانبه ، زيادة في المحافظة عليه والاعتناء براحته . وكان الأمير عينه أميل الى الإقامة بجانب راتب باشا منه الى الاشتغال مع الجنرال لورنج ! لأن هذا بصفته رجلا جديا كان ، بمامل طبيعته وعامل اعتباره الحملة أمرا جديا في طياته مسئولية كبرى ، من شأنه استخدام كفاءات الأمير المختلفة في أعمال ذات بال ؛ بينما السردار لم يكن يهجه من وجود الأمير بجانبه إلا أن يجمع حوله أسباب الملامى ، وأنواع الملهذات ، فيفوز بارتياحه اليه ورضاه عنه .

التحق الأمير
حسن بالحملة
في مصوع

لذلك أخذت الأيام، ريثما تستكمل معدات النقل، تمر بمصوع للأمبر والسردار، ولا سيما لأولها: إما في الخروج الى الصيد والقنص، وإما في الانكباب على لعب الشطرنج. ولما كان أمر تجهيز معدات النقل موكولا الى المحافظ أحمد بك - وهو الشاب الفر الذي قلنا عنه، والذي كان الى هبة معدات يوم صيد وقنص للأمبر في الأدغال والجبال المجاورة أميل منه الى الاشتغال بتسهيل مهمات الجيش - فان اليوم طفق يتلو اليوم، والأُسبوع الأسبوع، والعمل نائم، ووسائل النقل تنبأ ببطء بالرغم من أن الحاجة الى الاسراع كانت شديدة، وان الحصى عليه كان لا يفتأ متواصلا من المرجع الأعلى بمصر.

وبما أنه ليس أدعى من الكسل والبطالة الى التهاون في الواجبات وإهمالها، وليس أنجح منها «هيئة» لاناء مكروبات الفساد المادية والأدبية معا، فان النفور الذي ما انفكت حلقاته متماسكة بشدة بين هيئة الجيش العامل، وهيئة أركان الحرب ما لبث أن اتسع، من جهة، بشكل مقلق بين رجال الهيئتين؛ وطفقت القيادة العليا تظهر جهارا من الاستخفاف بارشادات أركان الحرب، وتقيم في سبيل عملهم من العقبات ما كان لا بد معه من الانتهاء الى قارعة؛ ومن جهة أخرى، فان الجنود أنفسهم لما وقفوا على حقيقة العلاقات بين الهيئتين، ولحظوا مظاهر الامتهان لرجال أركان الحرب بادية على جميع معاملات رجال القيادة العليا وضباط الجيش لهم، شرعوا يعتقدون أن أفيد وسيلة يتقربون بها الى إرضاء رؤسائهم عنهم انما هي أن يساطروهم ذلك الامتهان للفربيين، فيجعلوا مراراة أشد وقعا على أنفسهم. فأخذ ذات الديدابانات يحملون تقديم السلام الى الجنرال لورنج وضباطه؛ بينما هم كانوا يتفانونا سلاما وتغظيا للأمبر مرؤوس الجنرال لورنج اسما! ولغيره من الضباط

اشتداد النفور
بين الجيش
وأركان الحرب

الشراكسة والأتراك الأخط مقاماً ووظيفة في الجيش من أولئك الأمريكيين؛ وأخذ البيطريون المنوطة بهم خدمة الخيول لا يلتفتون إلا إلى خيول الأمير وحاشيته؛ ويحملون بالمرّة خدمة خيل رئيس أركان الحرب وضباطه. فأصبح العمل على الجنرال لوريج وزمرته من أشق الأعمال؛ بل أصبحت الحياة ذاتها صرة المذاق عليهم إلى حدّ أخذ يفوق الطاقة، رويداً رويداً، حتى أدّى بالجنرال يوماً، بعد أن سمّ التشكي للمردار من قلة أدب العسكر وقتهم، ووقاحة الديديانات، إلى الانقضاء على أحد هؤلاء وإشباعه لكماً ولطماً ورفساً.

على أن ذلك لم يحدّ قنماً، كما أن إلحاحه المتوالى وإلحاح ضباطه — لولا التحريضات المتتابعة من مصر — ذهب أيضاً، أدراج الرياح. فانه حينما بلغ الجيش مصوّع، أى في أواسط شهر ديسمبر سنة ١٨٧٥، لم يكن قد جمع بعد من الجمال سوى ٣٠٠ جمل؛ وقلة هذا العدد — لنقل مهمات جيش زائد، بعد انضمامه إلى ما تبقى من حملة أرنديروب، على اثني عشر ألفاً — ظاهرة للعيان. أضف إلى ذلك أن ذات الجمال المجموعة لم تكن من المجلس العربي الجليد، بل كانت من المجلس المصوّع الضعيف الذي لا يتمكن من نقل ما ينيف على نصف حمل الجمل المصري؛ ومع ذلك فإن أحمد بك محافظ مصوّع، ماقى يتوانى في زيادة ذلك العدد، حتى مضى شهر، وأصبح التعوّق موجهاً وبالا. فهم حينئذ وجلب إلى المعسكر من الجمال والبغال ما رآه راتب باشا كافياً لتبرير البدء بالزحف، ولو أن أركان الحرب لم يكونوا على رأيه.

فسار الجيش من معسكره في ١١ يناير سنة ١٨٧٦ ولكنه حدث، كما كان متظراً، أن قلة الاعتناء بالجمال وراحتها، وقلة الانتباه إلى مقدار قوّة كل منها، بحيث لا يحمل زيادة على طاقته، أدّت إلى تقطع خيال التحزيم، وسقوط المهمات، وتلف جانب

منها، وإلى تشتت الجمال في الفلوات، وفوق التلال والجبال ؛ فأدى ذلك الى تعب عظيم ومشقة كبرى في جمع شملها وإعادة تجميعها .

وكان قد رسم عثمان باشا رفيق الى جهة يقال لها (بعرزة)، للاستطلاع ؛ وهي محلة تبعد عن مصروع مسيرة يوم للجدد المسافر، ويومين للراكب البطيء . فزحف اليها بمقدمة الجيش ؛ ولكن سوء تفاهم أوقعه أحمد رفعت افندى كاتب السردار، عمدا، بين راتب باشا والجنرال لورينج، أدى الى اضطراب في الأوامر الصادرة وأوجب إبدال عدلى راسو (أو مدرسه) من (بعرزة) ، ونجم عنه ضياع أسبوع على تقدم الجيش الذي لم يصل الى الهضبة المطلة على وادى (قرع) إلا في ضحوة يوم الأحد ٣٠ يناير سنة ١٨٧٦

وفي الغد قدم المسكر الرأس ليج ، حاكم (عدلى حواله) الذي عزلته النجاشي ؛ وأخير القيادة العليا المصرية وهيئة أركان الحرب بحركات الملك يوحنا . ولما كانت التعليمات المعطاة لراتب باشا تقضى بالاشتباك مع النجاشي في معركة مفتوحة، وكسره كسرة تؤذيه تأديبا شديدا، ويدوى صداها في العالم ؛ ثم الرجوع الى مصروع ؛ فاذا تعذر ذلك الاشتباك (ركون يوحنا الى خطة الحيلة والحرص، فالزحف الى (عدوة) طاصمته ومقاتلته فيها ؛ ثم العودة الى مصروع ؛ فاذا تعذر هذا وذاك ، فالإقامة على هضبة (قرع) واحتلال الجيرة وانتظار تعليمات جديدة ؛ فان السردار رأى ؛ بعد مداولة مع الرأس ليج المذكور، أن يختار موقعا موافقا ويتحصن فيه ؛ ويجمع كل قوته اليه، ليكون على استعداد لمقابلة الطوارئ .

فأصدر أمره الى رشيد باشا بالتقدم والانضمام الى بقية الجيش — وكانت قوة رشيد مؤلفة من ٥٤٣٦ من الياقة، وبطارتين فيها ٣٩٤ مدفعا، و ٥٦٦ خيالا،

ولا تزال مقيمة بالقرب من مصبوع — ولكنه أصدر اليه هذا الأمر بدون أن يضع أى وسيلة من وسائل النقل تحت تصرفه، أو يبيح له أسباب الحصول عليها، وبالرغم من أن وسائل نقل الماكولات الى الجيش كانت قليلة، وأن مجيء تلك القوة كان من شأنه زيادة عدد الأنواء الآكلة، ما بين بشر ودواب، على قلة الموجود مما يؤكل .

وفي الحقيقة، فإن أكبر مصائب هذه الحملة المشثومة انما نجم عن قلة الاهتمام بوسائل النقل على العموم، واختلال الادارة القائمة بها، إما لعجز عن كفالة الرجال الذين نيظت بهم، وإما لأن رؤساء هؤلاء الرجال والمكثفين بالتوسط بينهم وبين مصادر تلك الوسائل لم يتمكنوا من القيام بمهمتهم القيام الواجب .

وكان رئيس حركة النقل أحمد عرابي بك، المعد، في الأيام التالية، لاضرام نار الفتنة العسكرية المعروفة في التاريخ باسمه . وقد كان فكر الضباط الأمريكين فيه حسنا جدا، ويقول الكرنيل داي في مؤلفه المعنون "مصر الاسلامية والحبهة المسيحية" انه كان يكون ضابطا من خيرة الضباط في قطر غير القطر المصري^(١) . فاستبدل وأقيم مكانه شاكر الشركسي، وما لبث هذا أيضا أن استبدل وجعل محله الميجر لوشي الأمريكى ووضع كلا سلفيه تحت ادارته، ضد رغبته؛ لأنه كان رجلا عاقلا يفهم أن تغيير روج ضابط بوضعه تحت إمرة من هو أقل منه درجة، لا سيما اذا كان هذا الرئيس الأقل منه درجة أجنبيا، ليس خيرا ما يتخذ من الاجراءات لحل الأمور لتنتهى في مجراها الأمثل .

أحمد عرابي

وفي اليوم الثانى من شهر فبراير نقل المعسكر الى واد غير الأول؛ وشرع في التحصين، لشيوع الأنباء باقتراب التجاشى . ولكن قلة مواد الطعام، وندرة وصول حتى القليل

(١) انظر هذا الكتاب، ص ٢٢٣

منها الى القوة المتقدمة ، اضطرت القيادة العليا الى تقليل عدد الياده بين يديها ، والاستعاضة عنها بزيادة في عدد المدفعية . فصدرت الأوامر الى بطارية مستوردة من معامل كروب ، كانت لا تزال بمصوع ، بالاسراع الى (قرع) ، وكلف دينسن بالاتيان بها . فسار بها توا . ولكنه ، وهو يحتاجها جبل بما ، قابل رشيد باشا الراجع من (قباخور) الى عدى راسو (عدرسه) ، عملا بالأمر الوارد اليه بالرجوع بسبب قلة الطعام . فأخذها منه بالرغم من امتناعه ، وعاد بها الى (عمره) ، وجمعه في ذلك أن السكة وعرة ، وأن البطارية قد تصاب بسطب لو استمرت على سيرها الى (قرع) ، مع أن معظم الوعر كان قد اجتيز ، وأن الرجوع بالبطارية كان يقتضى المرور بها ثانية في الشعاب والمسالك التي أتى بها منها بكل صعوبة ؛ علاوة على أن على ساح افندى ، رئيس فرق المهندسين والحفارين ، كانت قد أنجز عملا ممدوحا في تمهيد الطريق وتسهيلها ، وجعلها صالحة لمرور المدفعية . وأقل تحصين أقيم كان من النوع المعروف "بالبلوك هوس" في اللغة الانجليزية ؛ وهو بناء شبيه بحصن يحيط به خندق ومتاريس ؛ أقامه في مضيق قباخور القائم مقام درهانز والكرنل لوكت ، بأمر من الجنرال لورنج وتحت مسئوليتها ؛ وكان عبارة عن أربعة جدران ، لاسقف يغطيها ، مفتوحا لضرب العدو ، ومبني مع ذلك بحيث لا يرى المقيمون فيه العدو القادم لقتالهم . فكانه بئى ، والحالة هذه ، ليكون مرمى لمقنوفات الأعداء ، لا ممصا منها .

ثم أقيم حصن آخر في (قرع) جعلوه على شاكلة قلعة ، وخندقوا حوله خندقا على أعظم ما يكون من العمق ؛ مع أن البقعة التي اختاروها له لم تكن تنفى شيئا ، ولا كانت واقعة في جهة يمكن الاستفادة منها حربيا ، وهم لو أحسنوا التصرف لبنوه قرب المضيق الذى هناك ، بحيث يحمونه ، ويحفظون الآبار التي حوله في آن واحد .

على الروي

ولما استقر بهم المقام ، عهد برئاسة فرع المهمات الى على الروي افندى ، وقد اشتهر فيما بعد في حوادث الثورة العربية ؛ وكان ضابطا من أحسن الضباط وامتدحه رؤساؤه وزملائه الأمريكيون وامتاز في هذه الحملة دون غيره من ضباط الجيش — ما عدا الكونت سمراني — بأنه كان يرى من الواجب عليه احاطة علم رئيس أركان الحزب بكل ما يجريه ليكون على بينة منه .

على أن تعيينه رئيسا لتلك الفرع لم يكن — كما كان يجب أن يكنى — وضع وسائل النقل تحت تصرفه . فاستمر أمرها فوضى كما كان . وما فتئت البغال والحمير ، وصددها نيف وألف ومائة ، في مجيئها من مصبوع وذهابها اليها ، تحمل فوق طاقتها أحمالا قلما احتيج اليها ؛ كتبن وخيام وأهبال مختلفة . مع أن المطلوب انما كان تحميلها بقمطات وما كل أخرى ، كان الجيش في أشد الافتقار اليها . ومع بهاطة الحمل كان العساكر والصف ضباط الآتون يرفقتها يركبونها أيضا ، فيرهقونها . ناهيك بفتك الذباب المدعو "تسلتاليا" بها فتكا ذريما .

ولما طال المطال بالجيش في حصن وادي (قرع) دون أن يظهر الحبوش الى المناوشة والقتال ، ودون أن ترد أخبار عن حركات النجاشي ، أخذ السردار ورئيس أركان الحرب يفكران في أمر الزحف الى (عدوة) للايقاع به فيها ؛ ولكنهما اختلفا على الطريق التي يسيران منها . فذهب السردار ، انقيادا الى مؤثرات النائب (محمد) ، رجل ثقته — وكان قد نجا من سجن النجاشي — الى تفضيل طريق قودوفولاسي — فونتت على ما سواها ؛ ورأى لوريج ، عملا بنصائح قسيس فرنساوي كاثوليكي يقال له ديشلو من جمعية التبشير بالايمان ، وأحد كهنة الارشالية المازارية في تلك البلاد ، أن الأوفى الزحف بالجنود من الطريق المجتازة للقاطعة الحبشية ، التي استعمرتها

تلك الارسالية، لما قد يحدونه فيها من أسباب الرخاء وأنواع المساعدة . ولكن بما أن لورنج نفسه كان كاثوليكيًا، فأدلاء النائب محمد لم يتبعوا كثيرًا في إقناع راتب بأن غرض خصومهم، الأدلاء الأحباش الكاثوليكين ، من المرور بالجيش في مقاطعة العازارين إنما هو محض انتفاع أهل تلك المقاطعة بالريالات المصرية التي تصرفها الجنود والخزينة في إبتاع ما كولات وخلافها منهم . وأن رئيس أركان الحرب إنما يعضدهم في تفضيله طريقهم على طريق قودوفولامى — قوندت، لكونه كاثوليكيًا مثلهم . فكفى ذلك لى تكثر حول الأدلاء والقس ديقلو الاهانات التي لا مبرر لها، والاضطهادات السمجة . ولكى يقضى أدلاء النائب محمد على جهود مزاحمهم، قضاء مبرما، أذاعوا كذبا نبأ قرب دق النجاشى من حصن (بعرزه) لمهاجمة من فيه . فاصدر السردار أمره الى قائد الجند هناك بمنع خروج الخيالة من الحصن، وبالثبت على الدفاع عنه الى النهاية . ومع إقدامه على اقامة ديدانات فوق الآكام المحيطة، وأمام الخنادق، وبالرفم من علمه علما يقينا أن النجاشى على بعد يومين على الأقل، لم يفكر في تمرين جنوده التمرين اللازم لجعلهم على استعداد لمقاومة الطوارئ؛ ولا أمر بإجراء الاستطلاعات التي كانت الظروف تقتضيها لدرة كل مباغتة والوقوف على حركة العدو. فتج من ذلك أنه خيل لبعض الجنود ذات ليلة أنهم يسمعون ديبيا، ويرون أشباحا! ففظوا أنفسهم مبهتين . فهبوا الى سلاحهم مذعورين، وأطلقوه في القضاء على العدو الموهوم؛ فاصابوا عدة من زملائهم المنتشرين خارج الحصن، وسببوا فزا عاما للهامية كلها .

وبعد أيام قدم الى المعسكر المصرى دجاش يقال له (ولده ميخائيل) مع اخى أخيه وحامه من أعوانه وأتباعه . فاستقبلوا استقبالا شائعا، وقُسمت اليهم القهوة على

صوائى نضية من مظال الأمير حسن . فلخوف ذلك الرئيس الحبشى من أن يكون وضع له سم فها ، أبى أن يشربها إلا بعد أن ذاقها أحد الحقيرين من أتباعه دون أن يصاب بسوء ؛ وأنتم الأمير عليه بلقب "باشا" ورتبة "فريق" ؛ وأنتم كذلك برتب مختلفة وهدايا نفيسة على ولدى أخيه . وأهم ما استقت الأنظار فى هؤلاء القادمين كثرة القمل المالى ملابسهم ، حتى لقد لاحظ أحد الضباط الأمريكين أن مهمة بعض رجال حاشية الدجاش كانت منحصرة فى الشخوص الى قبص هذا الرئيس وردائه ، لا لتقاط تلك الخشرات المقرفة ، وطرحها على الأرض ، كلما لمح ظهورها ، دون أن يثير ذلك اشمزازا فى أحد ؛ كأنه من مستلزمات الحياة اليومية ومظاهرها .

وتلك الأمانى
تجملن الفقى ملكا

وما مضت أيام قلائل على قدوم أولئك الأحباش إلا وطفقت الرسائل تخرج من خيام السردار والأمير ، بواسطتهم ، الى الرؤوس والأمراء الحبوش ، مستميلتهم الى ولاء مصر ، ومبنيهم بالأمانى الكثيرة والأموال الجمة . ولكى يصلهم راتب يذوقون شيئا من حلاوة تحقيقها طفق يفكر فى مكافأتهم مقدما على الأعمال التى كان يطلبها منهم ؛ ووقع فى خلده مرة إعطاء نسمائة ريال ، من المعروفة بريالات مار ياتريزا ، الى أحد رجال (ولده ميخائيل) تشجيعا له ، من جهة ، ومن باب المكافأة ، من جهة أخرى ، على أمانته وإخلاصه فى خدمة المصالح المصرية ؛ وكاد يفعل ذلك ، لولا تدخل ضابط عال فى الأمر ، وتفهيمه السردار أن المبلغ إنما يحق لذلك الحبشى حينما تظهر نتيجة مساعيه .

على أن نتيجة التراسل ، بواسطة رجال (ولده ميخائيل) ، كانت قيام التصور فى خيلة راتب أنه أصبح يحكم الديار الحبشية بأسرها من عقر خيمته ؛ وإبتهاجه بما آلت اليه سياسته الحكيمة ، وأبلغه إياه دهاؤه السياسى .

غير أن استغراق السردار في أحلامه ، وتغذى فؤاده بالأمانى العقيمة ، لم تحولا دون إرساله الضابط أرجنس الأمريكاني الى الاستطلاع والاستكشاف ، محبة النفس ديهلو وأحد أحبابه المخلصين . تتقدم ذلك الضابط الجسور ، بالرغم من خوفه من الخصى ، فيما لو وقع في أيدي الأعداء ، واجتاز صفوف الأحباش ، وما زال سائرا حتى بلغ مكانا لا يبعد عن (عدوه) إلا ثلاثين ميلا . ولما وقف على كل ما كان رئيس أركان الحرب راغبا في الوقوف عليه ، عاد الى المعسكر المصري ، بعد أن اتفاد الى نصيحة دليله الحبشي ، وذبح بضع دجاج وثردهما وريشها في الطريق ، ليحمل التجاشي على اعتقاد وجود مصر فيها ، فيمتنع عن طرقها .

وأتى الواقع مصدقا لقول الحبشي ، فان التجاشي اعتقد أن مصرا عمل له ، وبدلا من تقدمه في الطريق التي عاد أرجنس منها ، صعد منها الى طريق (قوندت - أسمرة) . فسار في ٢١ فبراير من (عدى حواله) الى (ماى جوردا) و(قودوفولاسى) و(ترايين) ، وعسكر فيها ريثما يجتمع عليه بقية جيوشه .

فوجدته هناك طلائع المصريين في ٢٥ فبراير ، وكان فعل الدليل الحبشي قد حوّل أنظار القيادة العامة الى عدم امكان مجيئه إلا من تلك الطريق . واذا بالجزء المهم من جنوده قد نزل في (ماى قوردا) و(قودوفولاسى) و(عدى حاله) و(عدى ماجسا) . ولما كان الغد ، زحف التجاشي الى (عدى برو) ، وأرسل قسما من خياله الى (تسازيما) . فلما بلغت ميمته (عدى ترو) ، اختار من بين بيادته وفرسانه ماتشي مقاتل ، وأرسلهم الى الأمام بمثابة طليعة ، لتسم الأخبار ، واستطلاع الاحوال .

وكانت الأنباء عن تقدمه ، وخطامة جيشه ، وتتوَع حركاته ، قد بلغت المعسكر المصري ، فأخذ القلق مأخذه من القيادة العليا ، وأركان الحرب فيه ، وطفق بعضهم

يبدى المخاوف على سلامة جناح الجيش، ويرثى الانسحاب، ويقول بلزوم إجرائه !
كأنهم إنما أتوا الى ذلك المكان وتحصنوا فيه لمجؤد نزهة عسكرية . ومما زاد الطين
بلة أن الشقاق على اللازم عمله بلغ أشده بين السردار ورئيس أركان حربيه ، وأدى
الى عزيم هذا على التخل عن كل مسئولية ، وترك راتب باشا وشأنه ، يخرج كيفما يريد
من المأزق الذى بات فيه .

ولكن ضميمه لم يطاوعه على البقاء على عزيمه . فكلف الكونت سمرانى بالقيام
الى الاستطلاع فى ٢٦ فبراير، صوب الجهة التى بلغ نزول الملك فيها . فسار سمرانى
حتى بلغ كرابايا، حيث علم أن قيادة الأحباش فى (عدى برو)، وأن معسكر النجاشى
العام فى (أبامتى) . فعاد بنبا ذلك الى جهة الاختصاص . فرأى الكرنيل داي أن
يستوفى التفاصيل ويستوصيها . وحجب استطلاع سمرانى فى استطلاع ثان . فعارض
راتب فيه ، وذهب الى عدم فائدته . ولكن الأمير نفسه وافق عليه ، وحض
لوريج على إجرائه . فخرج أرجنس، وولسن، بألف أو ألف ومائتى فارس، وتوغلا
فى السير توغلا بعيدا، لم يمكنهما من العود فى الميعاد المضروب . فطار القلق طليما
وعلى القوة التى معها فى عموم المعسكر، وصعد الأمير حسن باشا ذاته على أكمة ليستطلع،
فرأى غبارا عن بعد ، فتخيله دخان قتال تصوره قائما بين الكشافة والحباشان ،
فأسر الى راتب بظنونه ، فأمر السردار : فلق نفير النجدة . فبرز طابور ومدفعان ،
ونخرج وأركان حربيه ، ونخرجت هيئة أركان الحرب بأسرها وراءه ، وتبعهم القواد
وياورانهم ، وكان مئات من الرجال فى السهل بدون انتظام : منهم من يبحث على
العدو، ومنهم من يستعد للهرب منه ؟ بدون أن يدري أحد، ما عدا راتب والأمير،
لم هو هنالك، وإلى أين هو ذاهب .

وبينما هم كذلك، خيم المساء عليهم . فجمع السردار زمرة من الرجال المنتشرين في السهل، واستعد لمعركة دفاعية . ولكي يكون على بيته من أمره، صعد على منجرة مرتفعة، وأخذ يميل نظره في جهات الأفق الأربع، وهو في منتهى الحيرة، لا يدري ما العمل . أما باقي الخارجيين، بل ذات الذين بقوا في الحصن، فانهم استمروا في هياج كبير، ودام المرحج والمرج بلا معنى، وبدون غرض معلوم، حتى عادت القوة المستطلعة بعد الغروب بساعة . ولو دام الحشدان الجيش المصري في ذلك الوقت لأفنوه عن آخره، لأنه كان كقطع غم ليس من راع على رأسه .

على أن رضا راتب ياشا بخروج قوة أرجاس الى الاستطلاع إنما كان عقب أن تأكد من وصول عثمان بك باثنين وعشرين جماعة الى (قياخور). وقد تركا عثمان بك هذا، وهو يأخذ من دنيسون بطارية كروب بالقوة ويعود بها الى هذه البلدة . فواته اليها بطاريات كروب الأخرى . ولما بلغ السردار خبر اجتماعها، أمر بالسير بها الى (قرع)، ودم بزحف عثمان بك الى (قياخور) . فوصلت البطاريات (قرع) في ٢٥ فبراير . وشرع عثمان بك في تنفيذ الأمر المعطى اليه .

غير أن العدو شرع يهتد الخبوط ما بين (عدى راسو) و(قياخور)؛ وكان راتب ولوريج معا يظنان في بادئ الأمر أن "البلوك هوس" الذي أقيم بالقرب من هناك كاف للدفاع من المضيق . ولكن لوريج مالبث أن أدرك أن "البلوك هوس" لا قيمة له في الدفاع عن المؤن والذخيرة المسخرة بسهل (حالة) . فما زال راتب حتى حمله على إرسال قوة في ٢٤ فبراير الى وادي (قياخور) لمراقبة الطرق المؤدية من الغرب الى ذلك السهل . ولما وصل هناك عثمان بك في ٢٦ منه بفرقة، وضعت القوة كلها التي اجتمعت هناك تحت إمرته، وكلف بالمحافظة على الوارد من (عدى راسو) .

فطلق بحسن التحسينات التي أقامها هناك رائف بك ، ووضع المدافع بحيث ترمى مدخل الوادي من الغرب ، واستخدم فرسانه في سهل (حالة) لمنع نزول العدو على وسائل النقل الخاصة بالجيش .

أما النجاشي ، فانه مع بقاءه في (أبامتي) أمر جيشه بالارتداد الى (ترامني) ، كأنه يرضى في تغليب أفكار خصومه ، ثم عاد فتقدم في أول مارس لغاية (تزازيجا) ، وشرع يهتد بالهجوم تهديدا جديدا . تخاف راتب أن يصدق الخطر به من كل جانب ، وأراد الانسحاب ليتجو . فعارضه لوريج في ذلك ، وطلب اليه إجراء استطلاع آخر على شكل مظاهرة ، والقيام بمناورة تهديدية لحركات الملك ، يكون الغرض منها حشد الجيش كله في (قرع) .

ولكن راتبا لم ينصع الى طلبه ، وترك يوحنا يقوم بتنفيذ الخطة التي رسمها لنفسه ، بدون مأكسة — الأمر الذي جعل كل الخط من مصقوع الى (قرع) مضطربا منازلا ، وأدى الى عود قيام النزاع بين الجيش وهيئة أركان الحرب . فطلق رشيد باشا وعثمان بك ، على اختلافهما مع بعضهما ، لا يطيعان أمرا يرد لها من الجنرال لوريج ، واشتدت مضايقة المردار لهذا القائد الأمريكي الى حد لم يعد يستطيع معه إرسال أى كتابة أو أمر إلا عن طريق رفعت افندي رئيس كتاب القيادة . ولم يكتف رشيد باشا باحتقار الأوامر الواردة من لوريج ، بل أخذ يوجد كل ما استطاع لإيصاده من المراقيل في سبيل الميجر لوشي رئيس قسم النقل ، غير مبال بالمضايقات التي تعود على الجيش بروته من جراء ذلك .

وكانوا قد سلموا القيادة (بعرزة) الى الميجر فيلد ، لتكون عينه ساهرة على المهمات ، ولكن لوريج ، بعد ما اشتدت الأخطار حولها بسبب حركات النجاشي ، رأى أن يعزز

تقلها يجنود تحافظ عليها أثناء اجتيازها سهل (حالة) . فاصدر أمره لذلك . ولكن
(راتباً) أبى الموافقة لئلا ينقص عدد الجنود الموجودين معه في الحصن .

وبينا القواد المصريون في هذا الاختلاف وهذه المنازعة ، كان التجاشي يتقدم نحو
الجيش المنكود الحظ المسلمة أزمته اليهم ، بغطى الثعالب ، وحزم الأسود ، حتى
أصبح حل بعد بضع ساعات من (قياخور) و (عدى راسو) . ولما علم راتب بذلك
زادت مخاوفه ، فبادر الى عقد مجلس حربى سرى ، أبعد عنه كل الضباط الغربيين ،
للدولة في الأمر ، فلم يقر ذلك المجلس حل رأى . وكان العدو ، الزاحف باستمرار
في تلك الأثناء ، قد أحصى حل بعد ثلاث ساعات من (قياخور) .

والتجاشي ، والريوع حوله كلها عيون وآذان ترى وتسمع ، وتحيطه علما بماجرات
الأمر عند أعدائه ، قد تمكن من الوقوف على تشتت فرق المصريين ، ما بين (عززه)
و (عدى راسو) و (قياخور) و (قرع) ؛ فعزم على الانقضاض بغتة على قوتهم الكبرى
في (قرع) وصحقها ، لتبيت باقى الفرق تحت رحمة : فاما أنها تسلم وإما أنه يبيدها ،
وليس لها من بين يديه مفر . وما صمم على ذلك إلا وشرع في تنفيذه .

فكان من الواجب ، والحالة هذه ، على قائد الجيش المصرى أن يترك في حصن
(قرع) قوة كافية للدفاع عنه ، دفاعا مؤقتا ، ويحذف بمعظم قوته الى (قياخور)
فينضم الى الفرق المقيمة فيها ، ويخرج بجيشه كله لمقابلة الملك ، فيقضئ الله ما يشاء
بينهما .

لذلك أشار الضباط الأمريكيون ؛ ولكن رشيد بك وعثمان باشا رفيق قاوما رأيهم
وعاكسها ، وهما ، لجهلهما الأصول الحربية ، لا يشعران بالضرر الذى يسببانه ،

وما أبى راتب عمله ، أقدم النجاشي عليه ؛ فانه بحث يستدعى اليه كل القوات التي كانت قد انفصلت عنه لمهمات كلفت بالقيام بها ؛ واجتهد في حمل المصريين على الاعتقاد بأن مهاجمته لم ستكون يوم ٦ مارس ، ليفتر بهم ، ويمنعهم عن الاقتدار في حشد جموعهم كلها في صعيد واحد ، بسبب ضيق الوقت ؛ ونجح في خداعه ، لدرجة أن لورنج نفسه ، في الليلة ما بين الخامس والسادس من شهر مارس ، أبى أن يقطع ملابسه ، ونام بها على سرج حصانه ؛ وما بزغ الفجر إلا واحتذى جزمة القتال وأخذ له أهبه . وتقدم الدجاش ، والراس (ولدا ميخائيل) الى السردار بالاذن لها في الخروج الى مقاتلة الملك . فأبى راتب أن يسمح لها : إنما لقلة وثوق منه بهما ، وإنما احتقارامنه لشأنهما الحربى . فانسجبا .

وكان المصريون ، حينما أنشأوا الحصن في (قرع) ، قد أقاموا أمامه بضعة استحكامات غير محكمة ، تحول دون مرعى المدافع ، وتقتصرحتا من مداها . فطالب لورنج (راتبا) صرارا بازالتها ، وذهبت مطالبتة دائما سدى ، لاعتقاد السردار الفائدة كلها في تلك الاستحكامات ، لما فيها من الوقاية للجنود . كذلك كانوا قد وضعوا مخازن المهمات في تلك الاستحكامات ، اتقاء لشر قد يقع بسببها في الحصن حينه ، فيصيب من فيه من جار الضباط والأمير نفسه ، لا سمح الله . فائق لورنج يحض السردار على نقلها الى داخل الحصن لتكون المحافظة عليها أنجع ، والاستفادة منها أضمن ؛ وما فاق السردار يميل ويحمل لغاية اليوم الرابع من مارس ، إذ ظهرت جليا مضار إبقائها ، بحيث لو استولى الأحباش على الاستحكامات الخارجية ، لاضطرت القوة المصرية كلها الى التسليم . فأمر بنقلها ؛ وأصبح في نفاذ ذلك الأمر وقت كان يمكن الاستفادة منه في عمل مفيد من الأعمال التي يحتم دقوساحة القتال القيام بها

ولما أن اقتضت الساعات الأولى من النهار السادس من مارس دون أن تظهر للعدو طلائع (بقرع)، أسرع القواد إلى عقد مجلس حربى جمع إليه كل الضباط الكبار من شرقيين وغربيين ما عدا الميجر درهلز. فكان فيه راتب باشا، والجنرال لوريج، وعثمان رفقي باشا، وعثمان بك، والأميرالاي دريك، ودای. فتداولوا مما فى الأمر وفى الواجب عمله. فذهب الأمر يكون مرة أخرى إلى لزوم الخروج من الحصن (بقرع)؛ وحشد الجيش إلى الأمام، فالانضمام إلى القوات العسكرية فى (قياخور)، فتغطية هذا الحق، والزحف بكل الجيش المصرى، المتجمع على ذلك المنوال، إلى مصادمة الملك والايقاع به. وبذلوا أقصى جهودهم لاقتناع زملائهم الشرقيين بصوابية رأيهم هذا. ولكن السردار والقواد الشرقيين أبوا الموافقة على ذلك، لاسيما أن الوقت أصبح ضيقا، والحركات العسكرية باتت عرضة لمقاطعة الأعداء لإيها، فى أثناء تطورها؛ وفضلوا بقاء كل قوة فى موقعها تدافع عنه بنفسها، ولو أن فى ذلك البقاء المنفرد تعريضا للفرق إلى أن تسحق كل منها بعد الأخرى بالتتابع، بدون أن تتمكن الواحدة من إنجاد الثانية. وانفض المجلس وكل من الفريقين منشبت برأيه، وانقضى اليوم على غير جدوى وبدون استطلاع.

فلما كان صباح النهار التالى، ولم يظهر شئ يدل على رغبة الحبوش فى القتال، اعتقد المصريون أن المعركة أجلت من جديد؛ ولم يتخذوا أهبتهم لها. ولكنه ما وافت الساعة العاشرة إلا وظهر العدو آتيا من ناحية دنجل وامهور، من الجنوب والشمال والغرب معا، وسمعت أصوات طبوله وزموره مألوفة الفضاء.

وقفة (قرع)
٧ مارس
سنة ١٨٧٦

تخرج الجيش المصرى من الحصن، بتسرع، بعد أن أبقى السردار فيه ٢٥٠٠ جندى للدفاع عنه، وماتى ناقة. واجتهد قائد كل جماعة وفرقة فى اختيار الموقف

الموافق له . فاشتبك الحصان معا ، وأحدهما — وهو الحبشى — يحاول الإحداق
 بالثانى من كل جانب ؛ والثانى — وهو المصرى — قلما يدرى كيف يوفق بين
 جهود جماعته . فصعد صبرى أفندى البطارية التى كانت تحت قيادته الى قمة تل
 يسمى جانب الجيش الأيمن ، وأصلح الأحباش المستلقين ذلك التل ، للتدفق من أعلاه
 على المصرين ، نارا حامية . وأسرع داي بأورطة كاملة الى تمضيده . فصرت
 ترى صفوف الأحباش تتساق الأكمة متدافعة كأمواج البحر الزاخر . فما تبلى الى
 مرمى نيران البطارية إلا وتحصدها تلك النيران حصدا ، حتى لقد رأى ساروخ
 واحدا يقبل صفيا بأكمله . وصعد الأميرالاي محمد بك جابر بالايه الى القمة حينها ،
 ولكن من جانبها الآخر . وقاتل هناك قتال الأبطال ، صادا الأمواج الحبشية المرتطمة
 عليها حوله . ولو أرسل راتب باشا قوة كافية لحماية مؤخرة هذا الأكلاي وتلك الأورطة ،
 لنقض على الأحباش قضاء مبرما . ولكنه كان حاصرا كل انتباهه فيما كان يعتقد انها
 مسؤوليته الكبرى ، وأغنى بها المحافظة على سلامة الأمير . لذلك ، حينما رأى صفوف
 الأحباش تتكاثر بالرغم من النيران المصرية التى كانت تحصدها ، ولتتقدم تقدما
 خطرا ، على بطئه ، أشار على الأمير حسن باشا بالتوجه الى الحصن والاعتصام فيه ،
 ريثما تنجلي المعركة عن نتيجة واضحة ، وحتم عليه الانصياع الى اشارته ، متسلحا لإلزامه
 بطاعته ، بأوامر الخديو أبيه الموجبة المحافظة عليه . فما وسع الأمير إلا الاذعان ؛
 فقول رأس جواده وجهة الحصن ، وانطلق يمدونحوه . فما كان من جانب عظيم
 من العسكر إلا وبعه ، لظنهم أن الأوامر تقضى بذلك . واتفق فى الوقت نفسه أن
 الصفوف الحبشية المهاجمة جانبي التل من الورا تمكنت من تسلقها خلف الأكلاي
 والأورطة المدافعين عنه فى طرفيه الآخرين . فبات صبرى أفندى ومحمد بك جابر

بين علقين يفوقانها عددا بما لا يحصى . فدافعا عن مركزيهما دفاع الأبطال ، بل دفاع الليوث الكاسرة . ولكن الكثرة تغلب الشجاعة . فان الأحباش تدفقوا من كل صوب عليهما بصياح وصلصلة سلاح مزعجين ؛ وأطبقوا عليهما أطباقا . فقتل محمد بك جابر ، وبادت أورطة داي بأسرها ؛ ووقع الميجر صبرى افندى في أيدي الأعداء أسيرا .

ولما بات جانب الجيش الأيمن لاشئ يجيه ، نزل الأحباش من الأعلى طيه بصيحات عظيمة ، ونفخ غير منقطع في الأصوار — وكان مصريو ذلك الجناح يقاتلون الأعداء المواجهين لهم . فلما رأوا الأعلى تلقى عليهم بسحب أعداء آتزين ، ذعروا وسقطوا في أيديهم ، وطفقوا يميرون بسرعة ، وراء الذين اتبعوا الأمير ، عساهم يجنون معهم بالاعتصام في الحصن . ولكن القائد العام كان ، لسوء حفظهم ، قد جعل في سيره الى قتال العدو واديا بين ذلك الحصن وبينهم ؛ فلما أرادوا اجتيازه ازدحمت أقدامهم فيه ازدحاما مروعا ، مكن الأحباش المقتفين أثرهم ، بسيوف ورماح تخطر دما ، من التفتك بجوعهم فتكا ذريعا ، حتى غطوا يبحث قتلاهم أرض ذلك الوادي المشثوم وسدوه بها .

على أن النصر لم يتمكن من جمهور الجيش برمتة ؛ فان فرقا منه ما لبثت تقاتل في مكانها ، ملتفة حول غير الهيايين من قوادها ؛ ولم تنبتد إلا بعد أن أردى الموت أولئك القواد ، وكانت أحسنها بلاء فرقة رشيد باشا . فان هذا الضابط ، النافذة في جسمه روح الشراكية الأقدمين ، شراكسة العصور الوسطى البطولية ، لم يترشح من مكانه قيد خطوة ، وما أفك سيفه عاملا في أجسام الأحباش المتفتين حوله حتى اتخذ صاحبه ، من جثثهم المكتئمة ، متراسا تترس به هو ومراسلته ؛ ولولا أن

السهام تناولتهما من بعيد، وألقتهما قتيلين فوق ذلك الكوم، لاستمتر حساماها يريدان الأعداء الى المنتهى . وبما يذكر بالعار لأولئك الأحباش أن فروسية رشيد باشا لم تثر فيهم شعور الإعجاب والاحترام؛ فما سقط الرجل مضرجا بدمائه إلا وانقض عليه أولئك الهمجيون، وجرده من ثيابه، واقتسموها بينهم؛ ثم خصوه وذهبوا للفنك بغيره .

وكان الجيش المصرى الذى خرج مع راتب من الحصن وواقع النجاشى ٥٢٠٠ قتل منهم ألف ، وأسر ألفان ومائتان ، وتمكن من الرجوع الى الحصن ٤٠٠ سليم بسلاحه ، ١٦٠٠ جريح ، وكان ممن أسروا ، خير صبرى افندى قائد المدفعية ، الدكتور بدر افندى ، والدكتور جونسن ، والميجر درهز ، ورفضت افندى رئيس الكلاب . وعين قتلوا ، غير محمد بك جابر ورشيد باشا ، النائب محمد والدكتور محمد على باشا البقل . أما الدكتور بدر افندى والقايم مقام صبرى افندى فانهما تمكنا من العود الى الجيش بمساعدة امرأتين حبشيتين من نساء أسرهما ، أحبتاهما فأخذتاها ، كما هى عادة نساء الجيش على ما يقال . كذلك وقع للدكتور جونسن ، بعد حوادث مؤلمة غريبة لا داعى لإيرادها هنا . وأما الدكتور محمد على باشا البقل فانه كان فى مصروع ؛ ولكنه حلف على ان يترك الجيش للقتال ، رغب الى القيادة العليا ، بالرغم من بلوغه سن الشيخوخة القانية ، أن تستدعيه الى مواقع الطعان ، عساه يحظى بنعمة الاستشهاد . فدعته ؛ فثاقب مناه . ولكن لا سلاح الأعداء ، بل على يد سودانى من الجيش المصرى أسر معه ، وأمر بقتله ، على زعمه من ذات الحبشى أسرهما النافر من بطء سير البقل ، ومن اضطرازه الى إطعامه . وقد حوكم هذا السودانى فيما بعد بمصروع ، ولم يصدق قضائه روايته ؛ بل استغظموا عمله لما كان لمحمد على باشا البقل من المكانة فى النفوس ، وحكوا على ذلك الوغد بالإعدام .

الدكتور
محمد على باشا البقل

وبعد أن استولى الأحباش على ثلاثة عشر مدفعا ، وعلى كل سلاح المقتولين ،
وجميع الذخيرة التي لم تطلق في القتال ، تقدموا نحو الحصن بقصد القضاء على الحامية
التي فيه وتخريبه . فأصابتهم الجنود نارا حامية ، لم يستطيعوا عليها ثباتا . فخذلوا
هجومهم مرتين ولكنهم صدوا بنحسائر جسيمة ؛ فارتدوا على أعقابهم حائقين .
وفي يوم الجمعة ، العاشر من شهر مارس ، أقدموا ، لشدة غيظهم ، على ذبح ألف أسير
مصري من المنكودي الحظ الذين وقعوا بين أيديهم ؛ وشرعوا ، في الأيام التالية ،
يسلبون الباقي ثم يذبحونهم ، حتى أفنوا كلهم ما عدا مائة وثلاثين تمكنوا من
المود الى الحصن .

ومع أن على الروبي افندي ، المتولى لإدارة المستشفيات ، بذل أقصى جهده
في الاهتمام بالجرحى ؛ وأن بدر افندي الطبيب لم يأل جهدا في معالجتهم ، وأبدي
من صنوف الاخلاص وتضحية الذات ما استحق عليه ثناء الجميع ، فان مائتين من
الجرحى ماتوا أيضا ؛ فكان نتيجة المعركة في (قرع) كانت كالآتي : ٣٢٧٣ مقتولا
ومجروحا جرحا قاتلا ، و ١٤١٦ جريحا ، و ٥٣٠ مائتا فقط ، وبما أن القتل المدفونين
في الوادي ويجري السيل — وأتاف صدمهم على ألفين — لم يدفوا دفنا أصويا ، فان
الأمطار ما لبثت أن كشفت التراب عن جثثهم ، فأكلت الضواري رمهم .

غير أنه اذا بكت مصر دمعا سخينا على أولادها الذين ضحى بهم في تلك الأودية
السحيقة جهل قوادهم الأتراك والشراسة ، فان الحبشة ، وإن تغنت بالفوز في (قرع) ،
لم تجدد بنا من البكاء بليل الدمع دما : فان عدد قتلاها لغاية ١٠ مارس بلغ خمسة
آلاف ؛ ناهيك بالجرحى ، والذين قروا ، فلم يبلغوا ديارهم إلا معطوبين .

على أن ذات التفتى بالنصر لم يكن في محله في (قرع) بل ولا في (قوندت) عينها .
 فان الجيش الحبشى الذى فلك بأرتدروب وحملته كان يزيد على سبعين ألف مقاتل
 منهم ١٥ ألفا مسلحون بأسلحة نارية ؛ ولم يقل الجيش الحبشى الذى قاتل في (قرع)
 عن خمسين ألفا . فان تركهم كان يقول : ان التجاشى يستطيع حشد من ١٥ الى
 ٢٠ ألف فارس و ٢٠ ألف بدقل ، ومن ٥٠ الى ١٠٠ ألف بياده . ويذهب
 درهز — وقد مكث في أسر الأقباش خمسة وأربعين يوما ، ووقف على كثير من
 أسرارهم — أن عدد الذين داهموا القوة المصرية الصغيرة في (قرع) كان يربو على
 أربعمائة ألف .

ولا أدل على مقدار الخسائر التى أصابتهم أكثر من انسحابهم بعد تلك المعركة
 بدون أن ينالوا من حامية الحصن مارباً ، مع أنها كانت تحت رحمتهم ؛ ولو صبروا
 على حصرها فقط ، بدون الحمل عليها ومقاتلتها ، لقطعوا عنها الزاد واضطروا الى
 التسليم . ويروى انليرون أن الذى أجبر التجاشى على الانسحاب إنما هو خسارته
 نصف جيشه وأكثر ، بسبب الفاترين عنه بعد المعركة . وكانت خسارته هذه تكون
 أكبر بكثير لو أن عثمان بك قائد القوة المصرية في (قباخود) لم يظهر من الجهل
 والغباء والحق مظهرها الأقصى ؛ ولم يحجم عن الاشتراك في المعركة ، بالرغم من أن
 العدو كان ضمن دائرة صرى مناصبه بل ذات بنادقه . وهو لو اشترك فيها لقل بمقدوفاته
 وروصاصه شمل الأقباش المهاجمين التل القائم عليه الاى جابر بك وأورطة داي
 ومدفعية صبرى افندى ، من الورا ، ولصنفهم صقلاء فكان بذلك أولئك الأبطال
 من الاستمرار على حماية جناح الجيش ، حامية ربما أدت الى فوز . والإدهش من
 إجماع ذلك الضابط ومخالفته لبدء الحربى النابليونى ، الذى يحتم على كل قائد فرقة

أن يسرع نحو النار حالمًا يسمع دويها ، لنجدة رفاقه المشتبكين في قتال مع العدو ، هو تهينته نفسه فيما بعد على عدم اشتراكه في تلك المعركة . وهو لو كان قائداً في أمة غير أمتنا المصرية هذه ، لجيء به ، بسبب ذلك ، أمام مجلس حربى ولحوكم محاكمة صارمة .

وبما ثبت أن التجاشى ، بالرغم من بقائه سيد ميدان معركة (قرع) ، لم يعتبر نفسه فائزاً فوزاً حقيقياً ، هو أنه بادر في ١٢ مارس الى ارسال رسول يعرض الصلح على السردار ، ويتمسه منه . وقفاه بمندوب خاص يدعى ليكو منكروس وركى ، قلم المسكر بصحبة ١٠ أو ١٢ ذات حيثة من ضمنهم پركنس زوج ابنته ، المشهور عنه أنه ابن اللورد پركنس . فاستقبله السردار والأمير استقبالا شاققا ، وقتما له هدايا فاخرة من ضمنها جواد أبيض من كرام الخيل ، وقاما بواجبات ضيافته بكيفية سنية . وما لبثت المخابرات في شأن الصلح أن دارت بين الخديو والتجاشى ، بواسطة السردار وذلك المندوب .

فطلب الخديو رد كل السلاح المأخوذ من المصريين ، في الحرب ، اليهم ، مقدمة لفتح أى مفاوضات تكون . ولكنه عاد فتنازل عن هذا الطلب ، وأذن لراتب بالتفاوض مع مندوب التجاشى . فتفاوض معه أياما ، ثم بعد أن أهدى اليه ٥٠٠ ريال وأوانى فضية ، وأهدى أتباعه ٣٠٠ ريال ومائة صليب ، أعاده الى يوحنا لكي يخبره بما وصلت اليه المفاوضات ، ويأتى من لدنه بتعليقات جديدة .

خود الأمير حسن
الى مصر

وفي ٣ أبريل وردت اشارة برقية الى الأمير حسن تصرح له بالرجوع الى مصر . فترك الحصن في ثانى غد من ورودها ، وبلغ مصقوع ، بفرقة من الخيالة في صباح اليوم السادس من الشهر . فوجد "المحرسة" في انتظاره هناك . فاستقبلها وعاد الى

أحضان أبيه . ولم يمض على وصوله يومان إلا وصدرت الأوامر الى راتب باشا بعقد الصلح بأحسن ما يمكن من الشروط وإجلاء عن البلد .
ولما كان الفصح الحبشي مقربا ، اغتنمها السردار فرصة جيدة ومناسبة لاختلاء حصن (قرع) ، والسير بقوة الى الحصن الذي ابتناه الكرنيل لوكت في ممز (قياخور) .
فما وصله واستقر فيه إلا وأقدم على عملين يذكرهما له التاريخ بمداد الاشمزاز ؛ ويدلان على مقدار تسف النصر التركي الشرکى في تلك الأيام بالمصريين ، بل بذات الضباط منهم ؛ وإليك بيانها :

(١) كان قد اتفق للملازم أول مصرى والجيش معسكرى فى (قرع) ، قبل واقعة ٧ مارس ، أن عثمان بك أمير آلايه الشرکى ضربه ذات يوم بدون سبب ، وبدون ذنب ؛ فرفع الملازم شكواه من ذلك الى السردار راتب باشا وبذنا بياناً مفصلاً . فلم يلتفت السردار اليها ، وضرب بها عرض الحائط . فرأى الملازم أن ضربه ، وهو ملازم ، لا يتفق مع الكرامة المطلوبة له ، وألقى تطالبه نفسه بها ، ولا مع هيئته فى نظر مرءوسيه . فتغلى عن وظيفته ، ورجع الى الصف بصفته جندياً بسيطاً ، وأظهر ، فى حاله هذه الجديدة ، من الطاعة والامتنال وحسن السلوك ، وأبدى من ضروب الشجاعة ما جعله موضع اشارة البنان ، وأعلى منزلته فى أعين المعسكر على العموم . ولكن أمير آلايه الشرکى عد عمله هذا خارجاً عن حدود الأدب المعسكرى ومستوجبا عقاباً صارماً يردع غيره عن الاقتداء به . وشاظره راتب باشا رايه . فما استقر فى حصن ممز (قياخور) إلا وأمر بذلك الرجل الأبنى ، فسبق أمام مجلس حربى ، وسوكم بحكمة أصولية على زعمهم . فحكم المجلس عليه بالموت تحت الرصاص ونفذ الحكم فيه .

ثلاثون على
تسف الشراكة
والأتراك
بالمصريين

(٢) كان قد قام من (مصقوع) الى (قرع) مدد تحت قيادة اسماعيل باشا الشرقي؛ فوصلها حوالى أواسط مارس، أى بعد الواقعة بأيام؛ ولكنه حدث، لما بلغ المدد (قياخور)، أن قائمقاما مصر يا شعر بتوعك في مزاجه، واتمس من اسماعيل باشا التصريح له بالبقاء في هذا الحصن حتى يشفى. فأبى عليه ذلك زاعما أن مرضه ليس مما يستوجب الإمهال! فألح القائمقام، لاسيما أن الرفض الصادر عن رئيسه زاد فعلا في وطأة الداء على جسمه. فأمر اسماعيل باشا طبيب الفرقة بالكشف عليه؛ واستعمل في أسرهِ ألفاظا أدرك الطبيب منها أن الباشا يرتاح الى تقرير لا يكون موافقا لريض. فكشف عليه؛ وقرر أن المرض ليس ذا بال. فما كان من الباشا إلا أنه ذهب بنفسه الى خيمة ذلك القائمقام، وأمر باقتلاعها، وقلعها على رأسه؛ وحتم أن يسير الرجل مع أوزرته مشيا على قدميه. فازداد المرض ثقلا على المسكين، وحال دون تمكنه من الاستمرار على المشى. فتأخر عن أوزرته. فأمر اسماعيل باشا الشرقي بتعريضه من رتبته وتزيله الى الصف نفرا بسيطا! ففعل. ولكن ذلك لم يشف خليله، كأنه كان بينه وبين ذلك القائمقام ثار قدوم. فلما استقر الجيش العائد من (قرع) في (قياخور)، طلب محاكمته أمام مجلس عسكري. لحاكم، وحكم المجلس عليه بالإعدام. فأخذوه وأجلسوه على أرض، موقق الركبتين، مغلول الكوعين، وراء كتفيه. وأطلقوا عليه الرصاص. فخرج جروحا عدة، ولكنه لم يمِت. فكلف بالجولوش بالاجهاز عليه. فقتله صبرا^(١)!

وانتا لدى مطالعتنا هذين الحادئين، ووقوفنا على ما أجمع عليه المؤرخون من غربيين ومصريين، من أن كبار الضباط الشراكسة كانوا شديدي القسوة والجبروت

(١) أنظر: "مصر السلطنة والحبيطة المسجعة" لداي من ١٠٠ ص ١٠١.

على الضباط المصريين، لا سيما الصغار منهم؛ وأنهم كانوا يؤاخذونهم بالعنف والشدة على أصغر الصغائر، لكيلا يفشلوا على زعمهم؛ ويلقونهم في أضيق السجون، عند أقل حادثة، نفهم بجلاء لماذا قام أحمد عرابي بثورته؛ وتدرك بسهولة أنه كان لا بد منها مادامت روح القيادة العليا هي عينها التي تولت زمام حملة سنة ١٨٧٦ المشقومة.

وكان السردار، منذ قيامه من (قرع)، قد كلف أوروطة بالسير أمام الجيش لتمهيد له الطريق وتجهزها فيما بعد (قياخور)؛ وتبني له أسباب الراحة والاطمئنان. فانطلقت تلك الأوروطة، وقامت بمهمتها، حتى بلغت حصن (أباتقان) المقام في وسط المسافة بين (قياخور) و(يتمس). وكان المنظور أن الذين ابتنوه، وقضوا مدة أسابيع يشتغلون في حفر آبار بجواره قد أوجدوا منها العدد الكافي، واحتنوا بحرص تام بحفظ الماء فيها. ولكن قلة الصيانة—وهي النقص الأكبر في أخلاقنا الفردية والقومية على العموم—أدت إلى إهمال شأن تلك الآبار حتى طمرها التراب وضي آثارها. فلما لم تجد الأوروطة المتقدمة أثرا للماء فيها، اجتازتها إلى (يتمس)، بدلا من تنظيف الآبار وتطهيرها لإعادة الماء إليها، أو حفر غيرها نفي بحاجة الجيش القادم.

فنجمت عن ذلك نكبة أخرى أصيب الجيش بها؛ لأنه، إذ لم يجد ماء بعد سير حثيث متعب، فل، وتبعثر، وتشتت أيدي سببا. ولما أنهك الرجال النصب في تلك الفلوات المجهولة، شرعوا يركبون خمسة وستة على البهم الواحد، فأدى ذلك إلى إجهاد حيوانات النقل، لإبهاظا أودى بحياة معظمها؛ ويات الناهب من (قرع) — وما كاد المصريون يخلون حصنها إلا واحتله الأحمش ودمروه — إلى

مصنوع يرى الطريق مغطاة بجثث الرجال والبهائم ، وقد اجتمعت عليها الطيور الكاسرة ، والوحوش الضارية ، متبارية في نهشها ، كأنها دعيت الى وليمة لم تكن في الحسبان !

على تلك الحالة الرديئة ، وصلت بقية الحملة الى مصنع ، حيث أقامت أياما في انتظار ورود الأوامر اليها بالعودة الى مصر . فلما جاء المرسوم بذلك ، نزل السردار بمن معه في إحدى السفن الخديوية ، وأنزلا ما بقي من الممتلكات والأسلحة والمهمات في ثلاث سفن كبيرة أخرى ، وألقوا قاصدين السويس ، وكان النحس أبى إلا مرافقة أولية راتب الى النهاية ؛ فحمل سفينة منها تدعى "دقلة" على الارتظام بصخر في الماء ، ففرقت بما عليها ، ولم ينج منها غير الرجال . ولما وصل السراكر الى السويس ، سيروا على الأثر الى رأس الوادي ، حيث أقاموا أياما ؛ ثم سرحوا . فعادوا الى أوطانهم يحملون أبناء البؤس والشقاء اللذين حلا بهم ، والتبكات التي احتملوها .

انتهاء الحروب
مع الحبشة

هكذا انتهت الحروب مع الحبشة ، بعد أن كلفت الخزينة المصرية نيفاً ومليونين من الجنهيات . ولولا أن سوء طالع البلاد حال دون رغبة الخديو في تسليم قيادتها الى الأكفاء من موظفيه ، بضرب الصفح عن كونهم غربيين أو شرقيين ؛ وأن العنصر الشركسي المتغلب في المراجع العليا على دوائر المشورة أبى إلا مقاطعة الغربيين ، واحتقار كفاءتهم ، اعتدادا منه بكفاءته المدومة ، لما آلت جهود (اسماعيل) الى تلك النتيجة الوخيمة ؛ ولما باتت نكبة الحبشة من أقوى عوامل ضياع الثقة الغربية بمصر ومقدرتها .

لذلك قلنا بحق ان تحديد التخوم بين الأملاك المصرية والحبشية أصبح من أهم المشاغل والأمور ، لأن النجاحي ، بعد الفوز الأدبي الذي أوتي به بأسحاب الجيش

المصري بجنى حنين، أصبح شديد المراس في طلباته، بعيدا عن حدود التسامح والتساهل في التسليم بالمطالب الخديوية. ففضى جوردون مئة ولايته كلها على السودان، مشغلا في تسوية الخلاف، عاملا على إعادة المياه إلى مجاريها بين الدولتين. وكان أول أمر بأمره، عند توليه الحكمدارية، أنه ذهب إلى مصوِّع لعقد وفاق مع النجاشي بشأن الحدود؛ لكنه وجد (ولدا ميخائيل) شاهرا العصيان على يوحنا؛ ووجد أن يوحنا يلقى تبعة عصيانه على تحريضات سرية تأتيه من مصر. فأجل النظر في الأمر إلى فرصة أخرى؛ وذهب إلى دارفور للنظر في إخماد ثورة الأمير هارون الرشيد كما مر. ثم عاد إلى (سنيت)، فوجد (ولدا ميخائيل) لا يزال على عصيانه، فلكى يبرهن للنجاشي على أن مصر لا يد لها في تمزده، طلب إليه أن يتقدم معه على محقه. فلم يحبه يوحنا إلى طلبه. فعاد إلى الخرطوم ومصر؛ ثم رجع بطريق البحر الأحمر إلى هرر فوصلها في أبريل سنة ١٨٧٨؛ فوجد رؤوف باشا مشغولا عن الرعية بشئون تجارته، وقد كثرت ظلمه، فغزله.

وأما الحبشة فلم يتوصل إلى الاتفاق معها.

إلى هنا تقف حركة الفتح والتوسع في أيام (اسماعيل). ويؤخذ منها، بصفة اجمالية، أن السير صموئيل بيكر، فيما بين سنة ١٨٧٠ وسنة ١٨٧٣، احتل وادي النيل الأبيض الأعلى لغاية (جنكوكورو)؛ وأن الزير فتح بلاد بحر الغزال فدارفور؛ وأن جوردون كل عمل بيكر، فأسس قطعا حربية لغاية (مرولى) على نهر السمست؛ واحتل ماسندي عاصمة مملكة يونيورو؛ ووضع حدا للنزاعات التي كانت قائمة منذ دهر، بين قباريما وأختينا وريوقه، سليل أول ملوك اليونيورو، على تقسيم هذه المملكة؛ فأجبر قباريما على الامتثال لأمراته؛ وعين الاثنين الآخرين حاكبين على (ماجونجو).

و(مرولى) ، تحت ولاء الخديو ؛ وأن حملة عسكرية أخرى بلغت بحيرة فكتوريا ، وأقامت على بعد قليل من شلال ريبون العظيم نقطة عسكرية عند الدرجة ٣٠. شمالاً وخط الاستواء ؛ وأن الجنود المصرية احتلت في الوقت عينه بربرة ، وصهدت إليها مهمة التقدم بالتدريج على طول حدود الحبشة الجنوبية الشرقية ، للاحاطة بهذه البلاد ، باخضاع عموم المقاطعات الممتدة ما بين البحر وبتايغ النيل ؛ وأن توسع السيادة المصرية على ساحل أفريقيا الشرقى سار بخطوات متساوية مع سير الفتوح فى داخلية القارة ؛ وأن مصر وضعت قدميها بثبات وعزم على خليج عدن فى سنة ١٨٧٣ ؛ وأن مرينج ، بصفته محافظ مصبوع والحاكم العام للسودان الشرقى ، ما تى يوسع دائرة ولايته حتى مدها رويدا رويدا على ساحل الصومال فيما وراء بربرة ؛ وأن الخديو استخدم ذلك الثغر قاعدة لتسيير حملات متتابعة ضد قبائل الصومال المجاورة ، لاسميا قبائل القالا ، فقهرها على أمرها ؛ وأنه استولى على هرر بدعوة من أهلها ؛ وأنه لما لم يعد فى سبيل تجمع أملاكه بعضها الى بعض سوى الحبشة ، أراد كنسها من سبيله ، فأوقف دفاعها عن نفسها ، وسوء اختيار القواد الذين نيطت بهم محاربتها ، سير جنوده الفاتحة المنصورة .

فكانت نتيجة هذه الفتوحات كلها أنه أضيف خمسون ألف ميل مربع الى مساحة الدولة المصرية ونيف وثلاثة عشر مليونا ونصف مليون الى عدد سكانها .

الفصل الثاني^(١)

العناية بالعلوم وتوسيع دائرتها

أبدو فيخضع من بالسوء يذكرى * كأننى فوق أعناق العدى علم
«أحمد بن شاهين الدمشقي»

غير أن أهم نتائج تلك الفتوح تمكن (إسماعيل) من إرسال عدة بعثات علمية إلى
أواسط أفريقيا ومجاولها ، وأقصى سواحل المحيط الهندي الشرقية ، للقيام باستكشافات
شقي ، في أبواب مختلفة ، أثرت العلوم من ورائها وزادت دائرتها اتساعا ، ورفع
في الوقت عينه شأن دولته رفعا باهرا .

وذلك علاوة على ما سبق لنا ذكره في الفصل الخامس من الباب الأول ، من
مظاهر عنايته الفائقة بالمعارف والتعليم والحركة الفكرية ، وما بذله لأربابها والقائمين
بها من صنوف الأكرام والترغيب مالم يرو عن عامل شرق غيره ، منذ أيام كبار العباسيين
وكبار الفاطميين .

ولما كان تفصيل وقائع تلك البعثات ، على ما فيه من لذة وتشويق للطالعة ،
يستدعي كتابا على حدته ، يحسن بالمجمع العلمي المصري أنث يكلف بوضعه أحد
أعضائه الأفاضل ، ولو على سبيل الاعتراف بما كان (إسماعيل) عليه من أياذ ، زانا

(١) أهم مصادر هذا الفصل : التلخيص المشار إليه بحرف F في كتاب ادون دي ليون المكون "مصر

مضطربين ، لثلا يطول هذا المؤلف بين أيدينا طولا متقددا ، الى الاكتفاء ببذنة وجيزة عنها والاشارة اليها فقط .

على أننا لسنا بذكرين هنا إلا البعثات المرسلة من (اسماعيل) على نفقة حكومته الخاصة ، مفضين النظر عن البعثات التي تشجع على ارسالها المجامع العلمية الغربية ، من نوع الشركة الجغرافية الملكية بلندن وغيرها ، أو قام بها أفراد كالسير صموئيل بيكر ، بمساعدته الفعالة .

ومرجع الفضل في تمكين (اسماعيل) من الإقدام على إرسال تلك البعثات إنما هو لاستخدامه الضباط الأمريكيين ، وأنشأته مدرسة خاصة لتخرج أركان حرب ، واعتنائه اعتناء فائقا بتربية ضباطها ، ثم لاحتياطه برجال ذوى عزم وشجاعة من الغربيين والمصريين على السواء ، وأوا لثة كبرى في إيقاف حياتهم على الرحلات والاستكشافات العلمية .

والبك بيان تلك الرحلات والاستكشافات مأخوذا عن كتاب "مصر الخديو" الرحلات العلمية والاستكشافات
لسترادوين دى ليون الفصل الأمريكانى السابق لنا ذكره مرارا :

(١) رحلة جوردون من جندوكورو الى بحيرة ألبرت نيازرا ، برقة وأطسون وتشيندال وجيسى ، لمعرفة مجرى النيل الأبيض في تلك الجهات ، والوقوف على أحوال البلاد المنتجة على ضفافه ، الحوية والطبيعية والزراعية وغيرها .
(٢) رحلة أطسون وتشيندال ، بأمر من جوردون ، من الخرطوم الى جندوكورو للغرض والمهمة عينها .

(٣) رحلة أطسون وتشيندال أيضا في ديسمبر سنة ١٨٧٤ الى رجاف بالقرب من جندوكورو ، ليرصد انتقال الزهرة ويضعها تقريرا عنه للراصد الفلكية بمصر والغرب .

- (٤) رحلة جيسى ، بأمر من جوردون، الى بحيرة ألبرت نيازنا ، وطوافه فيها للوقوف على اتساعها، وعلى مقدار المنصب من مياها في النيل سنويا، ولمعرفة أحوال القبائل القاطنة على سواحلها وغير ذلك .
- (٥) رحلة لويج، تحت إمرة جوردون، لارتياح مجرى النيل واختباره بين بحيرة فكتوريا نيازنا، ومروى، اختبارا شاملا، واستكشافه بحيرة إبراهيم، المهمة كذلك، على اسم أبي الخديو ووصفه إياها وصفا وافيا .
- (٦) رحلة ليتان وجيسى وپياچا، تحت إمرة جوردون، لتحقيق مجرى النيل، ودرسه درسا دقيقا، ما بين شلالات كجا، وبحيرة ألبرت نيازنا .
- (٧) استكشاف جيسى الفرع الخارج من النيل بالقرب من بحيرة ألبرت نيازنا، والسائر نحو الشمال الغربى .
- (٨) استكشاف پياچا الفرع الخارج من بحيرة إبراهيم، والسائر نحو الشمال .
- (٩) رحلة جوردون بين فويرا، ومروى، لدوس مجرى النيل بينهما .
- (١٠) رحلة لويج ومانيو الى البلاد ما بين النيل الأبيض، بالقرب من جندوكورو وبحر الغزال، لاختبارها ودرس أحوالها وطبائعها، واستطلاع بلاد ما كياكا ونيام نيام (النعام) .
- (١١) رحلة الكرنيل كلستون ومعه خمسة من ضباط أركان الحرب، لاستكشاف وتخطيط الطريق ما بين الدبة ومتول، والذبة واتيل .
- (١٢) مجول الكرنيل كلستون في الجزء الشمالى من إقليم كردوفان، لوضع تقرير واف عنه، وقضاؤه عدّة شهور في تلك المهمة .

(١٣) رحلة الميجر براوت لارتياذ اقليم الكردوفان، عامة؛ والوقوف على دقائقه؛ ووضع خريطة شاملة مفصلة لغاية الدرجة الثانية عشرة من العرض الشمالى؛ وتجواله، ومعه الخمسة الضباط البادى ذكرهم من ضباط أركان الحرب فى تلك الأصقاع، تجوالا قطع فيه نيما وستة آلاف كيلومتر؛ وتحديد سبعة عشر موقعا تحديدا فلجيا .

(١٤) قيام الدكتور بفند، تحت ادارة كلستون وبراوت، باجراء اختبارات نباتية، لمعرفة نباتات وأزهار اقليم الكردوفان، والعود بمجموعة نباتية، من تلك البلاد، كان لها شأن يذكر عند علماء التاريخ الطبيعى .

(١٥) قيام الكرنيل بردى واللفتننت كرنيل ميسون ونحسة من ضباط أركان الحرب المصريين بارتياذ الطريق وسيره، مابين دقنلة والفاشر، عقب استيلاء الجنود المصرية على دارفور .

(١٦) رحلة الكرنيل بردى واللفتننت كرنيل ميسون والميجر براوت وتسعة من ضباط أركان الحرب المصريين الى دارفور، ودار فريت، وحقرة النعاس، واستطلاعهم أحوال تلك البلاد الجوية والطبيعية والزراعية والمعدنية؛ وسيرهم من جبل ميروب شمالا الى السكا جنوبا، وودداى غربا؛ ووضعهم خريطة عامة شاملة لجميع هاتيك لأصقاع، بعد اجتيازهم ٦٥٠٠ كيلومتر؛ وتبينهم ٢٢ مركزا تعيينا فلجيا دقيقا .

(١٧) قيام الدكتور بفند، تحت ادارة الكرنيل بردى، باجراء اختبارات نباتية لمعرفة نباتات اقليم دارفور المفتتح، وأزهاره؛ والعود منه بمجموعة نباتية كان لها شأن المجموعة التى جاء بها الدكتور عينه من كردوفان .

(١٨) رحلة متشل الجيولوجى ، وأميليانو ، وضابط من ضباط أركان الحرب المصريين من قنا الى البحر الأحمر ، بالقرب من القصير ، ووضع خريطة لتلك الجهات وتقرير على منها .

(١٩) رحلة متشل جينه بمن معه الى البلاد الواقعة في شمال زيلع الغربى ، وبالقرب من فرضة تيجورا ، للوقوف على حالها من الوجهة العلمية على العموم ، والجيولوجية على الأخص .

(٢٠) قيام القائم مقام مختار والمساعد القائم مقام فوزى باستطلاع الأرض ما بين زيلع وهرر ، وتخطيطها ، ووضع خريطة لها والبلاد الواقعة في جبهتها من جميع الجهات .

(٢١) بعثة الكرنيل لكيت والكرنيل فيلد والفتنت كرنيل دريك والضابط بليغ افندى والميجرات ديوليو ودينش وديوهولى ، والكبتن لارجنس ، وعدة من ضباط أركان الحرب الآخرين الى جوار مصويع وهضبة الحبشة ، لدرس طبيعة الأرض وطوبوغرافيتها ، ومناخ البلاد ووسائل معيشتها ، ولوضع خريطة مفصلة لها ، وذلك قبيل الحمل عليها عسكريا .

(٢٢) بعثة متشل بعد اكتشافه متجمي ذهب قديمين وأميليانو من مصويع الى هضبة الحبشة لاجراء أبحاث جيولوجية . وهى البعثة المتميزة التى أسرفها الأحباش متشل ورجاله وأذاقوهم العذاب ألوانا وصنوا . وقد بين ذلك الأمريكى الفاضل والمنكريد الحظ مع تفاصيل حوادثها فى الكتاب النحاس الذى وضعه عنها للجفرال ستون ، والذى يدخل قارئه فى كنه أسرار المعيشة الحبشية وأخلاق أولئك الأقوام المدهشين .^(١)

(١) تقرير عن استيلاء الحبشان على البعثة الاكتشافية الجيولوجية والميرة الوجهة المرسلة من أركان حرب الجيش المصرى "لستر متشل ل . هـ" .

(٢٣) رحلة الضابط عبد الرزاق نظمي وبعض زملائه من أركان الحرب المصريين، من بربرة الى جبل دوبرا، للوقوف على حال البلاد الواقعة بينهما، ووضع خريطة تبينها وتشرحها .

(٢٤) رحلة الكرنيل وورد واليوزباشي صدق الى سواحل المحيط الهندي الافريقية الشرقية، لدرس طبيعتها ومعرفة مواقعها، ووضع خريطة تفصيلية لها .

(٢٥) رحلة الميجر ديوهولى، صحبة ضابط من ضباط أركان الحرب، لاستطلاع الطريق بين أسبوط وعين العجوة ووضع خريطة لها تسهل على القوافل السير فيها .

(٢٦) رحلة الضابط محمد هدايت، من ضباط أركان الحرب، تحت ادارة مترجم، لاستطلاع ما بين فرضة تقهورة وبحيرة اعوسا .

(٢٧ و ٢٨ و ٢٩) بعثات غنقطة الى كردفان ودارفور وخط الاستواء، لإجراء اختبارات واستطلاعات بارومترية وترموترية متنوعة .

(٣٠) بعثة برتن الى أرض مدين للوقوف على معانها وظلتها . و برتن رحالة مشهور جال المعمور بأسره تقريبا ، ووضع كتابا ترغّب في مطالعتها ، وصف فيها أسفاره وصفاحيا .

وإن الانسان ليقتف مبهوتا حائرا أمام انبعاثات هذه الهمم الاسماعيلية الفاتحة في ميدان لم يحظر لأحد من أسلاف صاحبها العمل فيه ، مع أن الملة المنصرمة بين ملكتهم وملكة قصيرة ، ويكاد العقل لا يتصورها كافية لنضوج مثل هذا التقدم الرائع ، في العقلية العلمية ، وتقدير العلم حتى قدره لمجرد ذاته .

وفي الحقيقة ، فانتا تعلم أن (محمد علي) ، الرجل العظيم ، على سعة عقله ، وقوة بدايته ، وصفاء ذهنه ، لم يكن يقدر أن يفهم مطلقا ما هي الفائدة من صنع الخرط،

مقارنة مفيدة

حتى انهم يروون عنه أن سليمان باشا الفرنساوى ، بينما كانت الحرب قائمة على قدم وساق فى سوريا ، بعث يطلب من ادارة الأشغال العمومية بمصر ارسال فوكة من المهندسين اليه لكي يضعوا خريطة لتلك البلاد ، لاسيما بعض أجزاء منها كان يشعر باحتياجه الى معرفة طوبوغرافيتها بالدقة ، لأعماله الحربية ؛ فلما كؤنت الفرقه ، ووضعت الأدوات اللازمة لها تحت تصرفها ، التمس من (محمد على) التصريح لها بالسفر . ولكن الباشا حينما علم أنها مسافرة لفرض عمل خريطة فقط ! رفض قائلا : « وما الفائدة من عمل خريطة ، مادامت البلاد فى أيدينا ^(١) » ؛ وإنما نعلم أن انحرط المساحية التى صنعتها الايطالى المدعو (مازى) مع بضعة شبان مصريين متخرجين من القصر العنى لبعض أجزاء مصر السفلى ، حينما مسحت عموم الأقطان المصرية فى سنة ١٨٢٢ تحت ادارة الملم غالى كبير القبط وملاحظته ، قد بعثت كلها ودرثت بالرغم من نفاستها وشدة الحاجة اليها ^(٢) ، وإنما نعلم أيضا أن الرجال الذين أحاطوا بالباشا العظيم فى حياته وساعدوه على نفاذ مشروعاته لم يكونوا ، اذا استثنينا منهم بعض غربيين ، سوى أفراد ذوى همم عالية وعلميين ، لم يكونوا من العلم بحيث يفهمون فائدة هذا العمل النافع للجليل ؛ فان لبنان باشا حينما تعين باشمهندسا للوجه القبلى وأحيط بزمرة من المهندسين المتخرجين من مدرسة هندسة القاهرة ، طالب كلا منهم بعمل خريطة للجهة الكائنة تحت ادارته ليقدر مقدار كفاءته ؛ وطلب من حكومة (محمد على) الآلات اللازمة لذلك ؛ فأجابته عن لسان محمد بك المسترلى ، وكان شيخا يكاد يكون أميا : « ان الطلب المقدم منك طلب صائب ؛ ونقر لك أن ما تريد أن تعمله

(١) انظر : كتاب لبنان دى بلقون المنون " بيان أم الأعمال التى تمت فى القطر المصرى منذ أيام الفراغة الى اليوم " .

(٢) انظر : الكتاب ص ٩٠ .

عمل مفيد؛ ولكن حيث أننا لا نعلم ما هي هذه الخطوط ولا ندري ما إذا كان في وسع المهندسين أن يصنعوها ، فانا نود أن نرى أولاً بعضاً منها من ذات صنعهم ، فإذا أعجبنا أسرعنا إلى إعطائك الآلات والأوراق التي طلبتها^(١) ؛ ونحن نعلم كذلك ان ليمان باشا نفسه في سنة ١٨٤٠ — وكان إذ ذاك بيكا — وضع ، بعد متاعب جمّة ، خريطة عامة لمصر السفلى ورسمها وكلها ، ثم اقترح على الباشا العظيم أن ينشرها لئلا يفتتها ، لا سيما بمصر ، حيث يهتم الكل وعلى الأخص الحكومة معرفة الترع والخسور والأشغال الخاصة بالرى ، فأعرض (محمد على) عنه ، ولم يجبه إلا بنعم ولا بلاء^(٢) ، ونعلم أن ليمان هذا أيضاً وضع بناء على أمر (محمد على) نفسه خريطة لمديرية الفيوم ، راقب صنعها آدم باشا — وكان رئيس ديوان الأشغال العمومية — مراقبة دقيقة . فبرزت خريطة جميلة جداً مقياسها بـb

(١) أنظر : كتاب ليمان دي بقون المين "بيان أهم الأعمال التي تمت في القطر المصري منذ أيام القراصة إلى اليوم" ص ٤٨٩ و ٤٩٠

(٢) أنظر : الكتاب عه ص ٤٩١

(٣) أنظر : الكتاب عه ص ٤٩٢

(٤) أنظر : الكتاب عه .

مئة بفرنسا ، يتعلم في مرصد باريس — بعمل خريطة عامة لمصر على قاعدة نقط
 مثلثة تحدد بملاحظة خطوط الطول والعرض ، (فرجع محمود بك في وضع تلك
 الخريطة الى عموم ما صنع من قبيلها ، لاسيما خريطة الحملة الفرنسية ، وخرط لبنان
 السابق ذكرها ، والرسوم المساحية التي صنعها بيهض باشا لمديريات بنى سويف
 والمنوفية والغربية ، واستفاد من ذلك كله لصنع خريطته التي لما تمت كانت خير
 ما أخرج من نوعها في القطر المصري) ، قد مدّ من أجل الأعمال العاتقة المفيدة في عهد
 (محمد سعيد باشا)^(١) .

فلا يسعنا ، ونحن نعلم ذلك جميعه ، وزى — إزاءه — المجهودات المتوقعة المبذولة
 من (اسماعيل) في زيادة كنوز العلم المجرد ، وعدم احكامه عن أية نفقة وأية مشقة
 تستدعيها تلك الجهود ، إلا أن نعتقد بأن فرنسا ، على الأقل ، انقضت بين ملك (سعيد)
 وملكه ، ونكاد نأبى التصديق بأن مثل ذلك التطور العقلي المدهش ، في الوسط المصري
 بأكمله ، قد أمكن أن يتم بمجود ظهور رجل واحد على مسرح الحياة العمومية .

لذلك كان إعجاب الأوساط المتمسكة في الشرق والغرب بما امتاز به عهد (اسماعيل)
 من حركة فكرية خصيبة ، وبنائة الخديو الفخيم بالعلوم وزيادة كنوزها ، ورغبته
 في توسيع دائرتها ، إعجابا عاما لا تشوبه شائبة . ولذلك استحق (اسماعيل) عن جدارة أن
 يجلسه احترام الانسانية لكل من عنى بالعلوم في مصاف الاكابر من النوع البشري :
 كبريكليس ، وأغسطس قيصر ، وعمانوئيل السعيد البرتغالي ، وليو العاشر ، ولويس
 الرابع عشر ، الذين امتازوا بتنشيط العلماء ، وترغيب ذوى المعرفة والإقدام في الرحلات
 العلمية والاستكشافات العمرانية ! ألا فليق جالسا هناك الى أن تلق الساعة !

(١) أنظر : نجيب لبنان دي يهون المهتم ص ٥٩ :

الفصل الثالث^(١)

أبهة الملك وجلاله

لا سيما في المواسم والرسميات والأعياد والأفراح

رأت مصر على ممتز القرون من مظاهر العظمة ومجاليها ، وأبهة الملك وجلاله ، ونفخة الرسميات وجمالها ، ما لا تحسد معه قطرا في الوجود على ما أحرزه من ذلك ؛ ولكنه لم تتوال تحت قبة سمائها الصافية ، وعلى ضفاف نيلها السعيد ، سلسلة أعوام أخذت نصبها الأوفر من الجلال والمهابة ، والبهجة والأبهة ، والجمال والفضامة ، واللذات ، مثل أعوام ملك (اسماعيل) الستة عشرة . فقد كانت حاملا في نخيلة التاريخ لم يتحقق إلا مرة واحدة في دائرة عصوره ! لا تكلمني عن جلال حفلات الفراعنة الإغدميين ؛ ولا عن أبهة الاحتفال البطليموسى المهيب بالمجئ برفات الاسكندر الأكبر من بابل الى مقره الأبدى في الاسكندرية ؛ لا تذكري «الحياة التي لا يقتدى بها» التي قضها أنطونيوس وكليوباترا ، ما بين كانوب وفارو ، قبل أن يمد البحر والأرض بهما ؛ لا تحذثنى بأيام أحمد بن طولون ونمارويه ، وموكبهما السنى ، وإبتهاجات قران قطر الندى بالخليفة العباسى ، المالك على ضفاف الدجلة في بغداد ؛ لا تخبرنى بزهو الأعياد والرسميات في أيام الفاطميين التي لن تنسى ، ويجلال جلوس أولئك الخلفاء

(١) أم مصادر هذا الفصل : "تذكارات عن أميرة شابة مصرية" قس تشتتر مريتها ، والفصل المنشور من كتاب "مصرانلدورى" لادون دى ليون والفصل السابع من كتاب "باريسى في القاهرة" لكارل دى پرير ، و "حياة البلاط بمصر" لبتلر .

البداخين ، ونظامه مواكبهم في الأعياد والمواسم ؛ لا تظنطن لى بفخفخة رجوع
البنقدارى وقلاوون وفرج والناصر وبرقوق والمؤيد ورسباى وقايتباى الى عاصمتهم
المصرية ، عقب انتصاراتهم فى الشرق ، وشقهم شوارعها بالقبه والطير ؛ ولا تذكر لى
دخول بونايرت القاهرة على رأس جيشه الفائر من تحت قبه باب الفتوح ، بين
عزف الموسيقى ، ودق الطبول ؛ فان هذا جميعه ، على ما فيه من سنا وسطوع ،
وأخذ بمجامع القلوب ، ينكسف تماما أمام الأشعة المنبثقة الى صفحات الأساطير
عن أهبه الأيام وجلالها وأعيادها فى عهد (إسماعيل) .

وانا بعد ما تقدم لنا ذكره عن الأعياد التى أقيمت احتفالا بقدوم السلطان
عبد العزيز ، واللورد باجيت أمير الأسطول البريطانى فى البحر الأبيض ، والامبراطورة
أوجونى ، امبراطورة فرنساويين ، والامبراطور فرديريوسف امبراطور النمسا والمجر ،
والبرنس فرديريك ، ولى عهد الدولة البروسية ؛ وزمرة المواهل والأمراء الذين حضروا
حفلات قسح « ترعة السويس » ؛ — وقد أنفق فيها وحدها ما أنفقته أسرة بريتها
من الأسر السابقة فى أعياد مئات من السنين ؛ بعد ما سبق لنا وصفه من مظاهر
الضيافة التى بذلت فى تلك الأعياد للألوف من الوافدين ، تباعا ، أياما بل أسابيع
متوالية ، وامتازت بأطعمتها اللذيذة ومشروباتها الفاتحة وزهرها النيلية الجميلة ،
والضيافة التى كانت تبذل بسخاء لا يعرف حدا ، وتفغن لا يعبر عنه وصف لكل عالم
وأديب ، ورجل سياسة أو مال ، كان يقدم زائرا على العاهل المصرى البهى المكارم ؛
بعد ما شرحناه من إقامة الأعياد والمراقص الشتائية ، الآخذة بهجتها بمجامع الألباب ،
فى كل سنة من سنى ذلك العهد العديم المثلث ؛ وما يثناه من استقدام الملك الحاتمى
الكف طوائف الممثلين والممثلات ، وعلى رأسها نوايج الفن وملوكه وملكاتهن ، منذ

أنشأ المسارح الفخمة للتمثيل في عاصمتي بلاده ، بسد ما ذكرناه من إقامة حفلات السباق في مصر والاسكندرية على نظام لم تمهده القرون السالفة مطلقا ، وأزرى بحفلات لعب القبق ، في أيام السلاطين المماليك ، وما ذكرناه عن مظفر (اسماعيل) الخلاب في معرض باريس سنة ١٨٦٧ ، وفي زيارته المتعددة للعواصم الأوروبية لا سيما في سنة ١٨٦٩ ، وفي الحفلات التي أقامها في قصره بميركون على البوسفور للسلطان عبد العزيز وكبراء دولة بنى عثمان ، لا زاندا في احتياج الى التوسع في هذا الباب ، ولكنا ، لايفاء الموضوع حقه ، نقول ان أبهة الملك وجلاله تتلأ في أيام (اسماعيل) علاوة على ما ذكرناه من مظاهرهما : (أولا) في الأعياد والرسميات ، (ثانيا) في الأفراح والأعراس ، (ثالثا) في القصور والسرايات وما اشتملت عليه .

أما الأعياد — وهي الاسلامية الكبرى ، والقومية العامة ، كعيد وفاء النيل ، وتذكار يوم الجلوس السنوي — فانك كنت ترى فيها العاصمة قائمة قاعدة ، تحتاز شوارعها المواكب الفخمة والعربات الفاخرة ، والزابات والأشبار ، والطبول والزمور وجماعات أصحاب الزتب والنياشين بملابسهم الذهبية الساطعة ونياشينهم المتلألئة ، وأوسمتهم الفاخرة ؛ يفسدون على سراى طابدين زرافات ، ووحدا ؛ وكنت تسمع الموسيقىات تصدح بأنغامها الشجية في كل حي من الأحياء ، وتدوى المدافع دوا متعاقبا ، وتجري الاستعراضات الجميلة : إما في ساحة طابدين الفسيحة ، ولما بالعباسية ، مكان المولد النبوي ، الممتاز من بين تلك الأعياد بإحياء الليالي السابقة لحلوله ، إحياء بديما ؛ فتنتشر في الفضاء الواسع السراذقات الفخمة المزخانة بأنظر الرياش ، لا سيما سرادق الخديو ومرادقات رجال حكومته ؛ وتنتل الصلوات وتقام الأذكار في الخيام والصلواوين ، وتم القيوضات الخديوية المعوزين والفقراء . فتمد لهم الاسمطة ليلا

فيآكلون ما طاب ولد ؛ وتشعل السواريج والألعاب النارية على أبداع الأشكال وأنم الأنواع .

وأما عيد الجلوس ، فإنه كان يمتاز بمرور عشرة آلاف درويش ، بأشاريم وراياتهم ، أمام شرفة القصر بمابدين بضجة ونجة عجيبتين ، تستمران ساعتين ، وباستعراض نفخ يقام بالعباسية ، وتؤتمه جماهير العالمين من كل بلع عميق . .

ناهيك بما كان يقام في تلك الأعياد من الولائم ، وما يفر من النعائز ، وما يوزع من الصدقات ، وينعم به من النعم ، ويجاد به من المعطايا ؛ فما من مستخدم في القصور مهما كانت حقيرا إلا وتخرج له الهدايا الثمينة المنتوعة ؛ للكبراء ، تمنح القصور والأطيان ، والجواري الحسان ، والجواهر الثمينة ، والحياد المطهمة ؛ وللوسطين تهدي صرر القود ، أو السيوف المرصعة ، والآنية الفانعة ، والرياش الوثير ، والأصاغر ، تعطى الجوايز من الخواتم والساعات ، والملابس واخدرات . فكنت ترى الأقوام ، على اختلاف مراكزهم الاجتماعية ، ينتظرون حلول الأعياد بمطامع مفتوحة وأعين مرفوعة ، مركزها ولي النعم وآل بيته . فتجود أيدي (اسماعيل) وأزواجه وبناته بما يشبع تلك المطامع ويقت تلك العيون^(١) .

وأما الرميات ، وأهمها استقبال القناصل عند تعيينهم ، فإن أخص ما كان يستوقف الأنظار فيها العربات الخديوية الخاصة تجرّها أجاويد الحياد ، تارة ستة ، وطورا ثمانية ، وكلها من لون واحد ، وتحف بها كوكبات الفرسان بسيوف مشهرة ، فتذهب بعمتهدى الدول الى حيث يستقبلهم الماهل المصري وهو في وسط حلقة من وزرائه وأخصائه ، يأخذ سنا ملاسهم بالأبصار ، وتبهر جواهر النياشين المتلاثة على

(١) أنظر : "حياة البلاط بمصر" لبطر ، ص ٢٣٠

صدورهم الأنظار؛ فبعد أن تبادل الخطب المعتادة؛ وتنبأغ الأيدي، كان يصدر الأمر الكريم بالإنعام على الوافد بسيف من السيوف المرصعة الثمينة، وحصان من أجاويد خيل الأسطبلات الخديوية العاصرة .

الأفراح
بزواج الأتجال

وأما الأفراح والأعراس، فلا أوقع في تقريبها الى دائرة الخيلة من وصف الأعياد التي أقيمت احتفالاً بزواج الأمراء الثلاثة: توفيق وحسين وحسن، أبناء (اسماعيل)، من الأميرات أمينة هانم بنت إلهامى باشا بن (عباس الأول)، والأميرة عين الحياة هانم بنت الأمير أحمد باشا بن (ابراهيم الأول)، والأميرة خديجة هانم بنت الأمير محمد على الصغيف بن (محمد على) الباشا العظيم؛ وزواج أختهم الأميرة فاطمة هانم بالأمير طوسون بن (محمد سعيد) — تلك الأعياد، وقد أقيمت ابتداء من ١٥ يناير سنة ١٨٧٣، دامت أربعين يوما كاملة باعتبار عشرة أيام لكل فرح منها؛ ولا يزال ذكرها الى يومنا هذا يهبر تصورات الذين رأوها وعاشوا أيامها اللامنية .

فان شوارع العاصمة المهمة، وعلى الأخص ما كان منها مؤدرا الى القصر العالي مقتر والدلة (اسماعيل)، وإلى سراى الجزيرة، مقتر حفلات (اسماعيل) المفضل، وسراى القبة، مقتر ولى العهد، زينت بالنجف والفوانيس المختلفة الألوان على مسافات بضعة آلاف من الكيلومترات؛ ووضع في نهايتها أقواس نصر مختلفة الأنوار، جعلوا في أعاليها طرقات رصعت بالشموع .

فسطعت ملايين الأضواء، تتلألأ في الليل كأنها نجوم سطعت بغاة فقلبت الظلام نهارا، أو جعلت المتفرجين يتصورون، مدة ستة أسابيع متوالية، أنهم ينتقلون في الليل من منطقة مدار الشمال الى منطقة أحد القطبين صيفا، حيث لا تنيب الشمس عن الأفاق أشهراً متعديدة .

وأقيمت في أهم الميادين ، هنا جوقات موسيقية — وأهمها التي اتخذت موقفها في الطريقة بعالي قوس النصر تجاه القصر العالى — وهناك نخوت آلاتية — وأهمها تحت عهده الخولى ، ببلب الأفرح ورب الطرب الشرقى على العموم . فأخذت تلك تصدح وتغزف ، وأخذت هذه تشنف الأسماع بالحان بديعة وأصوات رخيمة تجمل سامعيا يتخللون أنهم انتقلوا الى جنة الخلد البهية ، وأنهم يسمعون ترانيم الملائكة المختارين حول عرش الرحمن .

ونصبت في كل جانب المسارح المرتجلة ، يمثل عليها غواة الفن وجوقات كراكوز ، فيحضر من شاء تمثيلها مجانا ويمود الى منزله مر تاحا مبتهجا . ومدت الجبال في الساحات العمومية ، لاسيما جهة القصر العالى ، ليلعب عليها « البهلانيون » ألعابهم المدهشة المحيرة الأبواب ، فشبت بصواري عالية جدا ، ملفوفة عليها أقمشة ملونة ، تملوها مرآة فائرة ، وتقفلها متاور ساطعة .

وربت السواريج بتفنن غريب ، في تلك الجهة حينها ، وأخذوا يشعلون كل ليلة جانبها منها ، فتدوى طقاتها في آفاق العاصمة كلها ، وتنتثر نجومها وأهلتها في جميع الأحياء ست ساعات متوالية ، ناشرة فيها أبناء الأفرح القائمة ، وداعية الأهالى على اختلاف طبقاتهم الى الاشتراك فيها .

ففى اليوم الخامس عشر من شهر يناير ، على ما نطق ، بدأ خروج الهدايا المهداة من سمو الأميرة والدة (اسماعيل) وزوجاته الفخيات الى العرائس من القصر العالى ، وشوارهن . وكان شوار الأميرة أمينة هانم ، زوجة ولي العهد ، أول ما خرج من ذلك النوع . فسير به الى قصر القبة ، تحفره صفوف الفرمان ، بزي عربى بديع ، وآلاى بيادة بأسره ، بلباس بيضاء ناصعة كالثلج ، نتقدمه جوقة موسيقية من أمهر

المازفين، وكانت الهدايا موضوعة في اسبنة مكشوفة، فوق عربات مكسوة بالقصب، على مخدات من القطيفة المزركشة بالذهب والماس، يغطيها شاش فاخر، يمسك بأطرافه أربعة عساكر في كل عربة، ويتيمهم ضباط بملابسهم الرسمية، والسيوف مشهرة في أيديهم .

وكانت تلك الهدايا عبارة عن مجوهرات سنية، وقلائد ماس ساطعة، من النوع المعروف عاقبة باسم "البرلنتي"؛ ومناطق من الذهب الخالص؛ وأقنعة مطرزة باللؤلؤ العديم المثل، وزمرد في حجم البيض؛ وملابس بيضاء مطرزة عليها رقم الأميرة باللاتي والمجارة الكريمة؛ وآنية متنوعة من الفضة الصب الخالصة بكية عظيمة . وثمن ذلك جميعه يفوق الحصر والعَد . وكان بين الهدايا المقدمة من (اسماعيل) لأكبر أبنائه سرير من الفضة الصب الخالصة؛ شبيه بالذى أهداه الى الامباطورة أوجوني أثناء اقامتها بمصر، محلى بماء الذهب الابريز، وعواميده الضخمة مرصعة بالماس والياقوت الأحمر النادر والزمرد والفيروز . فاجتاز الموكب المهيب شوارع العاصمة، بين سياج حى من العساكر الشاكي السلاح، وتقدم يتهادى في سيره، مختالا كأنه طرب بلذاته، شاعر بقيمته .

ولم يختلف شوار الأميرات عين الحياة هائم وخديجة هائم وفاطمة هائم، والهدايا المهداة اليهن، عن شوار أمينة هائم، وما أهدى اليها مما تقدم وصفه .

وفي اليوم السادس عشر، أحيى في العباسية السباق الأوحد الذى سبق لنا الكلام عنه في غير هذا المكان، وكان معظم (جوكيه) من السود اللابسين لباسا من الحرير الأحمر، ومد فيه، على حقبة الخديو الخالصة، مقصيف للدعوى فافت أصناف

ماكولاته ومشروباته ، في التنوع واللذة ، كل ما ظهر من نوعها على المقاصف الخديوية الى ذلك الحين .

مرقص الجزيرة

وفي اليوم السابع عشر، أقيم مرقص غلم في سراى الجزيرة، دعى اليه ما بين أربعة آلاف وخمسة آلاف ذات من الأجانب وأعيان البلاد وجوهها . فتورت الطريق كلها من عابدين الى منفذ كوبرى قصر النيل في الجزيرة بفوانيس من الورق الزاهر الألوان، ونشر صند عديد من هذه الفوانيس فيها في جميع طرقات البستان الجميل المحيط بتلك السراى البديعة، وبين أغصان أشجاره، وعلى الأخضر في البهو الواسع الممتد طول دورها الأرضى . فكان منظر تلك الأنوار لاسما بسبب تنسيقها وترتيبها من ألطف ما تقوله العيون وتشرح الصدور .

وامتاز ذلك المرقص بأنهم هياؤا فيه وليمة عظيمة المدعوين بدلا من المقاصف العادية، فبعد أن ماجت مجموعهم الراقصة، القاعة الفسيحة، حيث كنت ترى الأنوار المختلفة الألوان المنبثة عن حلل عقيلات المدعوين تقترن بسطوح أكافهن ونحورهن العارية، ويمتج وقار الاسطمبوليات والملابس السوداء بأبهة ملابس كبار الموظفين الرسمية، الساطعة الأوسمة المتحلية بها صدورهم على قصبها وزهبا الوهاجين، وبجلال ملابس الضباط العسكرية، الالامع ذهبها حول وجوه أصحابها، الملفوحة من الشمس في فيافي السودان ومجاهله، أو في مفاوز اليمن، أو في واد جزيرة كريت وبين مضايق جبالها، بعد أن ماجت، مجموعهم الراقصة، القاعة الفسيحة . بنيا الشيوخ المسامون من علماء وأعيان وموظفين، اللابسون قفازات بيضاء والمتحفون بوقارهم، ينظرون الى قصفهم بأعين تستغرب أن يقبل على الرقص الكهول، وتهزأ بهم هزأ ساكنا، بعد أن ماجت مجموعهم الراقصة القاعة الفسيحة، وقد حركت الحركة شهباتهم الى

الأكل ، جلسوا حول الموائد الفاخرة الممدودة ، حيث أقبل يخدمهم نيف وأربعائة غلام (جارسون) ورئيس طهاة (ميتروتييل) .

وفي التاسع عشر منه ، بدأت أعياد القصر العالى . فنصبت حول الساحة الممتدة أمامه الصواوين والسرادات وعلها أسماء أصحابها وبيان الغرض المعلن كل منها لأجله ، وفرشت بالطنافس المعجمية الفاخرة ؛ وأقبل أرباب اليازجة يقيمون ألعابهم اللطيفة في وسط تلك الساحة الواسعة ؛ ومن ضمنهم بهلوان كان يصعد على حبله بخروف ويمزقه فوقه ، ثم تفرق لحومه على الفقراء . ورتب مقصضان للعموم : أحدهما على النمط الغربى ، وما قى مزدحا بقاصديه ، الراغبين على الأخص فى أنبذته المتينة الجيدة ؛ والآخر على النمط الشرقى ، وما قى هادئا بالمقبلين عليه . وأقيمت صواوين خاصة للطنافس ، وغيرها للتجار وأخرى للعلماء ؛ وسراق لحافظ العاصمة ، علاوة على الصواوين التى أقامها الأعيان على نفقتهم لأنفسهم ، ليعتصروا بمشاهدة الأعياد — وكنت تراهم جالسين فيها يدخلون شبكاتهم — والصواوين العمومية المتخذة قهوات للرقص والفناء .

على أن الرقص والفناء لم يكونا قاصرين على الخارج ، بل ماكان منهما فى داخل القصر وفى سر دور الحريم كان أهم وأشهى منظرا : هناك كنت ترى أشهر الراقصات مزاحمات صافية وعائشة الطويلة وزيههما من ربات الفن السابقات ، على الابداع فيه . هناك كنت تسمع (المظ) التى كانت اذا غنت أخذت يجمع القلوب واستولت على الأسماع برنين صوتها الرخيم ، وتوقع أناشيدها الفتانة . هناك كنت تنظر مشاهير البهلوانية من الانجليز يأتون من صنوف الألماى ما يخلب العقول ويدهش الألباب ؛

وأستاذة الكار من أهل اليازجة والسياء يأتون من الملاييب ما يحير الأبالسة أنفسهم ؛
وذلك لهجة سا كانت تلك الدور وانشرح عيونهم وأفتلتهم .

وفي ظهر الثالث والعشرين من يناير، خرجت العروس الأميرة أمينة هانم، بصحبة
سمو والدة باشا من سراى الخلمية، وتوجهت باحتفال عظيم الى قصر سمو ولى العهد
بالقبة؛ يتقدمها ويحف بها موكب مهيب مؤلف من ثلاثة آلايات من الخيالة :
(الأول) آلاى ذوى الرماح، وراياتهم المرفوفة من رماحهم خضراء وحمر، ورؤوسهم
مغطاة بخوذات الدراجون؛ و(الثاني) آلاى ذوى الدروع، ودروعهم أسطع عليها
الشمس فيتلأأ كل منها كأنه قرصها المنعكس، ويتبدل من خوذاتهم شاش جميل
أصفر وأبيض يلعب الهوا به حول وجوههم السمراء الهيجائية؛ و(الثالث) آلاى
ذوى الزرد، وسلاحهم كسلاح الفز أيام الصليبيين، وخوذاتهم الصغيرة يتدل منها
فناع على وجوههم من الأمام، وأكتافهم من الوراء، وهم فى كسوتهم الفولاذية
جامدون، كأنهم قتلوا من جلمد أو من حديد، قطعة واحدة، كفرنسان شاهين شاه
وصلاح الدين والظاهر بيبرس . وسارت وراءهم العربات، وأهمها عربات التشريفة
يمررها الستة والثمانية من الخيول ذات اللون الواحد؛ أبيض كالنور، أو أنهب
كالنهب، أو أسود كالليل؛ ويقودها حوزيون بملابس حمراء تحفظها شراب القصب
والفضة، بيوارب خيرية تصعد لغاية ركبهم، ويبدأثل شعور مستمارة مرشوشة
بالبودرة على رؤوسهم، كأنهم غلمان أحد اللويسات، الرابع عشر أو الخامس عشر
أو السادس عشر، ملوك فرنسا، أعيذوا الى الوجود؛ ويسير بجانبها مشيا على الأقدام
خدم باللباس عينه، أيديهم على عضاضات أبوابها؛ وعلى رؤوس الجميع، من حوزيين
وخدم، برانيط واسعة من ذوات القرون ا وسار وراء العربات : الأغوات،

لباس فرنجي وبنطلونات ملونة فرايجية ، يمتطون صهوات خيول قلما يدركون كيف يحكمونها ؛ وكانت العين ترى في وسطهم شيئا جليلا وقورا مهيبا ؛ وتسمع الأذن همسا أنه أمين بك آخر الممالك ، وصاحب الوشبة المشهورة . على أنه إنما كان رئيس إدارة بيت دولة والدة .

وصل هذا النمط عينه ، وبالأبهة والجلال ذاتيهما ، خرجت عروسا الأميرين حسين وحسن الى قصرى زوجيهما ؛ وأما الأميرة فاطمة هانم فقد كانت زقتها أهى وأجل . وقد وصف إدون دى ليون كيفية الاحتفال بفرحها في داخل القصر العالى عينه ، كما نقلته اليه عقلته ، فقال :

اجتازت المدعوات بستانا فسيحا منارا ، كأنهم أرادوا أن يقولوا فيه نور النهار ، بملابسين المصاييح المتعددة الألوان ؛ وسرن فوق طرفة رخامية تحف بجانبيها الأشجار والمفروسات الغربية . فباغن مدخل سراى والدة ، حيث كان الأغاوات في انتظارهن ، يوصلوهن الى قاعة واسعة ذات رياش فاخر . فوجدن هناك جوارى الحريم ، ونصفهن مرتديات لباس رجال من أنظر الملابس الشرقية ، وواقفات بصفة حجاب ؛ وبعضهن لابسات لبسا بسيطا ، بطرايش حمراء على رؤوسهن ، وشاهرات في ألبسين سيوفا لامعة ؛ وبعضهن لابسات لبسا عسكريا ساطعا ، وواقفات وقفة عسكرية ، بمظهر عسكري حربى لا بأس به ، كأنهن وصيفات الملكة زبيدة زوجة أمير المؤمنين هارون الرشيد . فأدخلن الضيفات الى حجرة كانت «الموالم» ترقص فيها بالساجات ! بينما كانت موسيقى نسائية تمزف ألحانا شجية . تلك الحجرة كانت تفتح على حجر آخرى ، يتناول النظار أطرافها ، وفيها جوار حديدات يرقصن رقصا غريبا بعضى وسيوف ودرقات في ألبسين .

ثم اجتازت الضيفات عدة بلوكات أو صالات، قدمت لهن فيها جميع أنواع الشرابات، والمشروبات والحلوى المصنوعة على الطريقتين الغربية والشرقية، معروضة على مواثد جمعت كل مالذ وطاب، وترأست أميرات الأسرة المالكة المائدة الخصبية بزجات الخديو وقرينات القناصل، وغيرهن من قرينات كبار التزلة، فيبيناً هن يأكُلن ويشربن، جعلت الموسيقى تصدح صدحا مفرحا.

ثم قدمت الضيفات الى دولة (الوالدة) في قاعة ذات رياض لا نظير له، وواسعة سعة لا تضيق بمئات الجالسين، فكان يسرن وراء الجوارى المسلمات، وتقدم السيدة الفرنجية التشرفاتية كلا منهن باسمها الى دولة (الوالدة)، ثم تجلسها في المحل المعدة لها على أرائك ممدودة في طول الحائط، بقطيها الحريري الثمين.

ولما انتظم العقد بجميع المدعوات، دخلت الراقصات والمغنيات وأطربتهن مئة، ثم قلّمت اليهن الهدايا الفاهرة، من لدن الأميرات وأزواج الباشوات أصحاب المقامات الرفيعة في الحكومة المصرية. فتغنين بمدح الهاديات، بعد استئذان دولة (الوالدة)، والهاديات شكرهن — وهي عادة "الشوبش" المعروفة بيننا حتى يومنا هذا.

بعد ذلك استجلبت العروس: فأمسك كل من أغاوات السيدات المدعوات شمعدانا فيه شموع مختلفة الألوان، وأصطفوا من أقل السلام حتى القاعة المظلمة، حيث كان عقد المدعوات منتظا. وفرش على الأرض منسوج من ذهب لتخطو العروس عليه. وانصرفت الراقصات ليعدن بمعينها. وما هي إلا برهة قصيرة حتى تجلت الأميرة فاطمة هانم تستند على ذراع الأميرة أمتها، في وسط جمهور أميرات البيت الخديوي الكريم. فتقدمت بخطوات بطيئة، وبوقفة بعد كل خطوة، كأنها تقول

للناظرات : هاأنا فاعجبوا بي ! واجتازت ، وعيناها مطرقتان ، صنى الأغاوات على النسيج الحريرى ، بين أغاني المغنيات ؛ والراقصات يتقدمنها .

فالحال وقعت أعين المدعوّات عليها نهضن . وبينما هى تتقدم كلمة من آلهات الأزمنة الماضية لمحوهن ، بمعيتها وجواربها ، صعدت كواعب كالبدور على كراسى وراهن ، وأخذت تثرطلين خيريات ذهبية ، ضربت لتلك المناسبة ، فتعلق برؤوسهن وملابسهن . فامتلاّت القاعة على سعتها بالأميرات والسيدات والجوارى والراقصات والمغنيات ؛ وتألّفت كلها بالديباج الساطع والذهب الوهاج ؛ وبثت فى كل مكان منها زهور البرتقال والورود ؛ وثررت فوق الملابس اللساعة البراقة .

وكانوا قد أقاموا فى صدر تلك القاعة ، فوق منصة مرتفعة ، ثلاثة عروش مكسوة بالحرير الأبيض . فجلست دولة (الوالدة) على عرش اليمين ؛ والأميرة أم العروس على عرش الشمال ؛ وجلست العروس ، وعلى رأسها تاج من المساس ثمنه أربعون ألف جنيه ، على عرش الوسط . وكان لباسها من الحرير الأبيض الفرنسي الأغل ثمنا ، كله مرصع بأنفس أنواع اللؤلؤ والمساس ، وله ذيل طوله خمسة عشر مترا ، رفعته الجوارى وراهها وهنّ راكعات . فتقدّمت المدعوّات وهنّاتها . وبعد أن جلست مهمّت برهة ، عادت الى حجرها ؛ واستمرّ الفرح حتى مطلع الفجر .

لطيفة للأميرة
خديجة هانم

وما يحسنّ ذره بمناسبة تزويج الأمير حسن من الأميرة خديجة (إسماعيل) —
وقد أعجب بملاح الذكاء المرسمة على محياها — لما أدخلها المدرسة التى أنشأها
لأميرات البيت العلوى خصيصا ، وعدّها بتزويجها من أحد أولاده ، اذا هى أظهرت

(١) أنظر : "مصر الحديثى" لادن دى ليون من ص ٣٣٢ الى ٣٣٦

اجتهادا في تعلمها . ثم مضى على ذلك زمن . وعن (اسماعيل) يوما أن يزور تلك المدرسة ، ويتفقد حال الطالبات فيها . فلما وصل الى الأمية خديجة سألتها : « الى أين بلغت من تعلم القرآن ، يا بنيتي ؟ » فأجابت من فورها : الى « واذكر في الكتاب اسماعيل إنه كان صادق الوعدا » .

فسر الخديوي بيجوابها جدا ، وقال : « أجل ، أجل » . ثم برز لها بوعده . ومن أفضل ما يحسن ذكره بمناسبة أفراس الانجال أن طه باشا الشنشى ناظر الخاضعة الخديوية في ذلك الحين — وهو هو حضرة صاحب المعالي أحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف الأهلية الآن — كلف عدة محال تجارية بتقديم مناقصات لتوريد كل ما يلزم من فرش وبياضات ودنتلات ورياش لجهاز كل من الأميرات العرائس . فلما قدمت ، وقع اختيار طه باشا على مناقصة محل پاسكال الفرنساوى — ويعرفه كل من زار مصر القاهرة حتى سنة ١٨٩٢ — لأنها ، على جودة البضاعة المقدمة نماذج منها ، كانت على رخص في الائتمان يرغب فيه .

ولكنه لما عرض ما وقع اختياره عليه على (اسماعيل) سأله الخديوي : « ألم يتقدم في هذه المناقصة محل مصرى وطنى مطلقا ؟ » فأجاب طه باشا : « نعم يا مولاي ؛ فقد تقدم ، ضمن آخرين ، محل مدكور . ولكن الائتمان الذى عرضها مبالغ فيها ولا توافق ، لأنها تزيد خمسة وعشرين فى المائة على الائتمان الذى يطلبها محل پاسكال » . فقال اسماعيل : « أرى مناقصته والنماذج المرفقة بها » . فقدمها طه باشا له . فوجد (اسماعيل) أن الائتمان المكتوبة على تلك النماذج تزيد ، حقيقة ، خمسة وعشرين فى المائة على ما يطلبه محل پاسكال . ولكنه وجد أن نوع البضاعة واحد عند

الاثني عشر . فحضر بمنافسة محل ياسكال عرض الحائط ، وقال لطله باشا : « خذ كل ما نحن في حاجة اليه من محل المذكور ، وادفع له خمسة وعشرين في المائة فوق ما يطلب ! » فبدا في عيني طه باشا استغراب ، بالرغم من أن فيه نطق بعبارة الامثال . فقال اسماعيل له : « يا طه باشا ، اذا كانت المحال التجارية المصرية لا تستفيد من أفراح أولادى ، فمن أفراح من تريد أن تستفيد وتتفع ؟ » فاختتمها محل المذكور ، وهى طائرة ، وزاد على أثمان كل ما قدمه ما أمكته زيادته . فكان ذلك من أسباب الثروة التى أحرزها .

أما القصور والسرايات ، فإن ما بناه منها (اسماعيل) وحده يفوق كل ما بناه أسلافه العلويون معاً ، بل كل ما بناه أى عاقل من العواهل المصريين على مر الأيام ، اذا استثنينا منهم قراعة الدولة الجديدة المحيدة ، دولة احمد وطو طمس ورمسيس . فهو الذى أقام فى الاسكندرية قصور الرمل الشاهقة ، بجهة سيدى جابر ومصطفى باشا ، وهو الذى بنى سرايات عابدين والجزيرة والحيزة والقبة وحلوان الأنيقة الجميلة ، ملاوة على ما جدد بناءه فى سرايات رأس التين وقصر النيل والقلة والزهة وشبرا . وهو الذى بنى للأمرأه أولاده ولأميرات بناته القصور الباذخة التى تزدان بها العاصمة ، وأقام فى كل بندر من البنادر الصعيدية التى كان له فيها أملاك خاصة ، كبندر المنيا ، السرايات الفاخرة ، والقصور الفاخرة ؛ ولو شئت وصفها كلها لاضطررنا الى توسيع نطاق تاريخنا هذا توسيعاً ربما أدى الى الملل . يكفينا القول أن مصر ، منذ عصر (قبة الهواء) وقصر (نمارويه) وبستانه وهو دج (الأمر بأحكام الله) ومناظر (الخلفاء الفاطميين) ، ومنذ عصور (مبانى القلعة) وسراياتها على أيدي الأيوبيين

(١١) روى ل هذه الطيفة نحة ، حضر عصر الافراح الخديوية .

والبحريين والبرجيين، لم تمهد أياما أكثرهما فوق أرضها تشيد السرايات والقصور،
ومجملها بالبساتين النادرة المثال، مثل أيام (اسماعيل) .

غير أن الابهة والبذخ لم يظهرأ في المباني بعشر مقدار ما تجليا في تنسيقها ومجملها
من الداخل، وفي تأميتها بالرياش الفاخر . فالرخام وحده الذي استعمل في تنسيق تلك
السرايات وتزيينها كلف عدة ملايين من الفرنكات ؛ وبلغت نفقة النقوش والرسوم
الداخلية في سرايات الجيزة والجزيرة وطابدين نيفا ومليونين من الجنيهات ؛ واستنفدت
البساتين التي أنشئت حولها ، وكثرت فيها أنواع الأشجار الغريبة الثينة وأجناس
الأزهار والرياحين والورد والجلبليات الصناعية والفساق والبحيرات بأسمائها المتعددة
الأنواع، نيفا وأربعين مليونا من الفرنكات .

وأما الرياش والفرش فخلت عن البذخ والترف فيهما ولا حرج ! فقد بلغت
تكاليف الستارة الواحدة نيفا وألف جنيه ؛ فما بالك بالطنافس النادرة ، والأبسطة
الثمينة ، والأرائك الذهبية ، والمرايات البلورية الصافية ، ببراويزها الغالية ؛ والزهريات
النفيسة ، والكراسي العاجية ، والمقاعد المطعمة بالصدف والمحلاة بالؤلؤ والمرجان ،
والطاوولات الفضية الخالصة ، والتجف الفخم الضخم ذي الخمسة والعشرين ألف دينار ،
والذي كان ، إذا ما لعب النسيم بين بلوره المتدل ، فصدم بعضه بعضا ، رن زينا
لذيذا شبيها برنين تمثال "عمنون" في حرائب طيبة القديمة ، عندما كانت تسطع عليه
أشعة الشمس المشرقة ! وما بالك بالآنية الفانخرة الكثيرة والمتنفة ، الذهبية والفضية ،
والخزفية البديعة الصنع ، والمزقوم عليها كلها بماء الذهب حرف I وهو الحرف الأول
من اسم (اسماعيل) بالفرنجية ؛ والمجوهرات العديدة المثال من ماس ودرر وياقوت ،
وزمرد وزبرجد ، وفيروز ، وخلافها مما كان يقدر ثمنه بنيف وأربعة ملايين

من الجنيات، ما بالك بالتحف والأسلحة المتنوعة قديمها وحديثها، ومنها التاريخية، التي لا يقدر لها ثمن، والفريدة في نوعها، التي لا سبيل إلى الحصول على مثلها، ولو بذل فيها مائة قارون!

وماذا تقول عن عدد سكان تلك القصور، وعمى كانوا يستنفذونه يوميا من المأكول والمشرب؟ يكفيننا، في تحويل قوة المخيلة إلى تصوّره، ذكر أنهم بعد صيرورة العرش إلى (توفيق الأول) عدّوا الذين كان يخرج لهم الغداء من سراي عابدين وحدها، فإذا بهم عشرة آلاف!

وماذا تقول عن عدد الجوارى من بيض وسود وحديثيات، اللواتي كان (اسماعيل) يزوجهن سنويا من ضباطه ورجاله وموظفي حكومته، فلا يكتفى بامهار الواحدة منهنّ المسال الوفير، بل يقطعها الطين الواسع، ويرتب لها على خزائنه الخصوصية المصروف الشهري الوافي، أو المعاش الكافي — على أن كثيرات منهنّ طلقن بعد سقوطه.

ألا قد صدق حقا من قال: «إن ملك (اسماعيل) — وكل مظهره سلسلة أعياد وأفراح غير منقطعة — إنما كان حلما من الأحلام، حققته الأيام، ورواية في أسفار التاريخ قد لا تصدّق صحتها الأحلام!»^(١).

(١) قال اللندبر توفيق الأول، مذكبا عن أبيه، لستر بنر أستاذ ولديه (عياض) و(محمد علي) في تعلم اللغة الإنجليزية: «لن يأتي أحد مثله، على عز الدهور، في أجيال الملك، ونفخته السنية؛ فإن ذلك لا يمكن!» (أنظر: «حياة البلاط بمصر» لبلر، ص ٢٠٣).

الباب الرابع

المساعدون على نفاذ الخطة

فصل فـ^(١)

دعاني أنى والتحليل بينى وبينه * فلما دعاني لم يحسننى بقعد

وزراء اسماعيل :

على أن (اسماعيل)، مهما كان متفوقا على الوسط المحيط به، ومهما كانت رغبته فى الإصلاح قوية وثابتة، بين قوم لا رغبة لهم مطلقا فى الإصلاح، فانه ما كان يقوم بكل الأعمال التى عملها فى بلد، كان يجب أن ينشأ كل شئ فيه، لولا أن الأقدار وضعت بجانبه رجالا خصصوا جميع قوى عقولهم وأجسامهم لمساعدته على نفاذ تلك الأعمال؛ وما انفكوا واقفين بجانبه، حاملين على نفاذها. أولئك الرجال هم : نوبار باشا، وشريف باشا، وعلى مبارك باشا، ومصطفى رياض باشا.

ومن جهة أخرى، فلولا أن (اسماعيل) بلى بصداقته لاسماعيل صديق باشا، أخيه فى الرضاة، فانقاد كثيرا الى مشورته السيئة، وتناضى أكثر أيضا عن تصرفاته

(١) أهم مصادر هذا الفصل : "نوبار باشا" لولنسكى، و"نوبار باشا" بحجة الخلب التى التفت ساعة كشف الستار من التمثال الذى أقيم له فى الحديقة المدعوة باسمه فى الاسكندرية، و"انجلترا فى مصر" لورد ملتر، و"مصر الحديثة" لورد كرومر، و"شريف باشا" لسيودى بوف، و"وصف رياض باشا" فى المختطف، و"تأين رياض باشا" لأحمد زكى باشا، و"الخطوط الترفيعة" لعلى مبارك باشا، و"خديوون وباشامات" لوبريل بل.

الريشة، لما آل أمره الى الاضمحلال والسقوط ! فيجدر بنا، والحالة هذه، أن نأتي هنا على بيان وجيز، نوضح فيه لقراءتنا نبذة من حياة كل من أولئك الرجال، ليكونوا على بينة منها .

فنوبار باشا^(١) — وهو الشخصية الأكبر ظهوراً في تاريخ مصر في ذلك العهد، ورجل الدولة الأورحد الذي جاد به الشرق، منذ توارت الأسرة الكبرولية السنية عن عالم الوجود — أرمني مسيحي ولد بأزمير في سنة ١٨٢٤ أو سنة ١٨٢٥، وما كادت ترفع عنه القسائم، إلا وأرسل الى (سوريز) ليتعلم في مدرستها . ف قضى فيها عدة سنوات، ثم انتقل لتتميم دروسه في مدرسة بروستانتية في سويسرا الفرنسية، ولما كان ذا ذاكرة عجيبة وتصور سريع، فانه استطاع، وهو في السادسة عشرة من عمره، أن يفرغ من تلقن دروسه، والتعمق في معرفة اللغة الفرنسية وآدابها، والادب القديم على العموم، ولكنه لم يتعلم العلوم الطبيعية والرياضيات إلا تلمها سطحيًا وما اقتبس منها فيما بعد، فانما اقتبسه في محادثاته مع أساتذتها أكثر منه في مطالعة الكتب الموضوعية فيها . فانه، وهو في الحياة العملية، كان، كالبرنس (يوتكن) وذير كاترينا الثانية الكبيرة، يوجه الاسئلة الى زائريه في خير ما يعرفونه، ويمجملهم على التوسع في الكلام والابضاح والشرح، فكانت لديه بذلك دائرة معارف لا بأس بها، جعلته ذا اطلاع عام لا يشعر معه أنه غريب عن المحادثة، مهما تنوعت مواضيعها .

ولما غادر المدرسة، وقع في خلده التطوع في الجندية الفرنسية بأن ينضم الى الفرقة الأجنبية . ولكن مساعيه في ذلك قوبلت برفض، واستدعاه بوغوص بك خاله، ووزير (محمد علي الأمين)، الى مصر ليدخله في خدمة مصالحها المدنية . فقدم

(١) أخذنا معظم ما كتبناه عن نوبار باشا من الكتاب المعنون "نوبار باشا أمام التاريخ" لاسكندر هولتسكي .

الشاب نوبار الى ضفاف النيل والآمال ترقص أمام مخيلته رقصا بهيا . فاجبه بوغوص بك حالاً وتحت عينه عليه ، وقال له : « سادخلك في قلم المترجمين ، ولكنى أنصحك أن تنتبه قبل كل شئ الى تعلم اللغة التركية ؛ لأن تعامها شرط لا بد منه لتجاحك في المستقبل » . فاكب نوبار على تعامها بكل قواه ، وما مضت عليه مدة إلا وأصبح يمتلكها ، فهما وكأية وينطق بها — والنطق الصحيح أصعب شئ في كل لغة — كأنه تركى صميم . وليت خاله نصحه أيضا بتعلم العربية ! ولكن الأيام لم تكن لتسمع بقيام فكرة ناجحة كهذه في عقلية الشيخ بوغوص . (فحمد على) ، بالرغم من كل ماعله لإحياء مصر والرقق بها ، بقى كما سبق لنا القول في غير هذا الموضوع تركيا بحتاً . فلم يتنازل مطلقاً للتكلم بالعربية ، ولو أن أقامته الطويلة في البلاد علمته شيئاً منها ؛ ولا عمل على إزالة الاشتراز الذى كان المنصر التركى يشعر به من لغة « الفلاحين » واحتقاره إياها ؛ ولا اهتم البتة بتعليم أولاده العربية تعالماً جدياً أو غير جدى .

فلم يكن يمكن أن يقع في خلد أحد ، والحالة هذه ، في سنة ١٨٤١ أن سيأتى يوم ، ينقم فيه (سعيد باشا) ، ثالث خلفاء الباشا العظيم ، على الأتراك والتركية والشراكسة الى حدّ يقول معه : « انى أودّ أن أعرف ماهى العروق والشرابين التركية والشركسية فى لأفئعها ، فأخلص من آخر نقطة من هذا الدم المفقوت ! » . ويقبل ، نكاية فى التركية والأترك ، على عزى التركية عن العرش الذى كانت قد استولت عليه منذ زوال الدولة الأيوبية ، ويحمل اللغة العربية لغة البلاد الرسمية ؛ فيجى مواتها ، ويعيد إليها بهجتها .

لذلك لم يتعامها نوبار ؛ وبقى طول عمره يجهلها ولا يعرف منها إلا قليلاً من لغة «العوام» ، ولا شك فى أن ذلك ، اذا أضفنا إليه غريبته عن الدين الاسلامى ، كان

سببا في عدم امتزاج روحه بروح الأمة المصرية، على شدة حبه لها، وللعناصر البائسة منها على الأخص؛ وبقاء هذه الأمة غريبة عنه، بالرغم من أنه ربما كان أحسن خدامها؛ وأنه كان بلا شك أقوى الناس على السير بسقيتها الى مرافئ السلام، لاسيما أثناء الأزمات التي هبت عليها في أوائل ملك (محمد توفيق الأول). فانه كان، أكثر من كل قائل، يقول بوجوب صيرورة مصر للصربين؛ ولكن على شرط ألا يعني ذلك اتخاذ الدين حجة للعمل على عكس ما يقتضيه العلم والعمران، وسلاحا في يد الجهل والتعصب ! وامتاز نوبار، وهو في زمرة المترجمين، بمواقفه على عمله، وسلوكه الأمثل وانجابه على الدرس والتعلم، وبأنه شاب لا تستويه الملاذ النسائية والأباطيل .

فحينه (محمد علي) سكرتيرا خاصا لابنه (إبراهيم) . فما انفك نوبار ملازما له في حله وترحاله، أينما أقام وحيثما سافر . وبالرغم من أن الوظيفة لم تكن هينة، وأن الأخطار المحيطة بها كانت جمة — لأن (إبراهيم) كان ذا طباع حادة جدا، وله فرقتان غضب مرعبة — فإن نوبار بما أوتيته من طلاقة اللسان وسلاوته، وسعة الاطلاع وتنوّعه، تمكن من التقرب الى قلب مولاه، تقربا أصبح (إبراهيم) معه لا يرى في ساعات مجمره وليان ثورة غضبه، من تسلية أو تسرية، إلا في محادثة الشاب نوبار له ؛ ولطالما تمكن الحدث الأرمي من إسداء خدمات جلي الى الغير بسبب ميل مولاه اليه، أهمها اتقاده أعمار ضباط البانرة التي عاد (إبراهيم) عليها من الأستانة الى مصر في سنة ١٨٤٨، اذ هاج بطء سيرها، المسبب عن اشتداد الأنواء حولها، غضب الأمير المصري، ففطّق يهتد ضباطها بتفريقهم جميعا، لولا أن نوبار لازمه ملازمة كلية، وأنساء مجلّوة حديثه الضيق الحقيق بنفسه^(١١).

(١١) انظر: "مصر الحديث" لورد كرومر، ج ١ ص ١٩

وتعترف نوبار، وهو في الأستانة مع الأمير (إبراهيم)، بأمره أراميان السرية؛ وما لبث أن تزوج وهو في الرابعة والعشرين من عمره بأبنة عميدها، كيثورك بك، أحد وجوه الأستانة ونفقاتها؛ فأصبح صهرا لإبرام أراميان، المعلقة له رتبة الباشوية الرفيعة، والمزمع أن يكون أقرب الناس من قلب السلطان عبد العزيز وموضع ثقته الكلية؛ وساعدته هذه المصاهرة فيما بعد على قضاء أكثر من لبانة في مساعيه المصرية لدى الحكومة العثمانية .

وكان قرانه موفقا؛ لأنه وجد في زوجته المتعلمة مثله، والمتكلمة عدة لغات مثله، رفيقة حياة بأجل معاني هذه الكلمة؛ وما فتئت قائمة بجانبه، مسلية، معزية، مفكرة إياه بما يقتضيه الفضل والتبل كلما أثارته فيه المصاعب أو الدسائس أو الوشايات انفعالات التضرع أو الغضب، ورغبته في التخل عن الاشتغال بالمصالح العامة .

ولما انتقل الملك الى (عباس الأول)، اتخذه هذا العاهل سكرتيرا له كذلك . فحاز نوبار لديه القبول عنه الذي كان من نصيبه بجانب (إبراهيم) . ومما ساعده على الفوز برضى ذلك الوالي، الكثير الوسوس والظنون، مصادقة المسترمرى قنصل إنجلترا العام له — وقد كان من أخصاء (عباس) ومستشاره في مشاكله وأكبر أنصاره في مساعيه التي رعى بها الى تغيير مجرى الوراثة على العرش المصرى وحصرها في (الهاى باشا) ابنه وفى ذريته من بعده — وقد ساعد نوبار تلك المساعي بما كان له من العلاقات بالأستانة العلية .

ولكن طباعه التي كان فيها من حب الصراحة والأخفة والتعالى أكثر مما يصح أن يكون من هذا جميعه في أخلاق ندماء الملوك المالبث، بالرغم من كل حلاوة شيمائمه ومصر محادته، ان جلبت عليه سخط (عباس) . وذلك انه رأى ذات يوم مانعا من

ضميره عن أداء عمل طالبيه ذلك الولي بأدائه ، فأظهر (عباس) له استيائه بشكل لا يقبل التأويل . فأسرع نوبار وقدم له استقالته من وظيفته ، ولزم في الحال منزله . ولم يكن قد سمع في الشرق لغاية ذلك الحين أن موظفا وقع في خلده الاستعفاء من منصبه ، فاما أنه كان يقال منه بأمر ، أو يقتل وهو فيه . فعّد الرأي العام استقالة نوبار ، والحالة هذه ، ضربا من ضروب الجسارة المتناهية ، وتحمّدا لسخط (عباس) . وخشى نوبار نفسه أن يعده (عباس) كذلك ، فيبطش به . فبحث يستأذنه بالتزوج عن القطر . فأذن له وهو مقلبل ، لأنه استاء في الواقع منه جثا بسبب تجامره على تقديم استقالته ، كما كان المظنون ، ولكنه تكدر منه على مفادرتة خدمته ، لأن (عباسا) كان يرى نفسه في حاجة اليها ، ويودّ لو عاد نوبار اليه مستسما مستغفرا ، وكان ينتظر ذلك منه ، ولو أنه يتعالى عن إظهار رغبته هذه له .

طالما وصل نوبار التصريح بالسفر ، هب وباع الزائد من أمتعته ورياش منزله ، واستأجر مركبا واسعة وشحنها بالنفيس الذي احتفظ به من تلك الامتعة والرياش ، ونزل فيها مع قرينته وآله ، وسافر في النيل قاصدا الاسكندرية .

ولكنه ما كاد يتعد عن شبرا بضعة أميال إلا وقابل مركبه رفاص بخارى فيه (عباس) عينه . فخياه نوبار من فوق ظهر مركبه تحية رعية مخلصه ، واستمر في سيره ، وإذا بقارب بخارى قد انفصل عن الرفاص ودنا من المركب ، ودعا نوبار الى المتول بمحضرة الأمير .

فاعتقد من في المركب وقرينة نوبار ونوبار نفسه أن ساعته الأخيرة دقت ، وأن (عباسا) الملقى به في قاع اليم طلعاما للأسمالك . غير أنه تجدد وذهب رابط الجأش باسم الويهه ، وصعد الى الرفاص وقصد توا الى (عباس) وحياه بكل احترام .

فسر (عباس) لشجاعته الأدبية وأشرح صدره له ؛ فابتسم في وجهه وقال : « انك انما قد صممت نهائيا على ترك خدمتنا ! » فأجاب نوبار : « انى خادم الأمير ما حييت ما دام للأمير رغبة في خدمتى له ! » .

فسرى عن (عباس) بالمزلة وقال : « انى يا نوبار افندى لا أستغنى عن خدمتك ؛ وبما أنى في حاجة الى نعمة أرسله الى فيينا في مهمة تخصنى فاستمر على سفرك ، وأذهب الى فيينا رأسا وانتظر هناك أواخرى ! » .

فشكروا نوبار وعاد الى مركبه وصدع بما أمر به عن طيب خاطر ، فأقام في فيينا مدة اكتسب فيها عطف البرنس دى مترنيخ الذى كان في ذلك العهد عميد السياسة الأوروبية .

وبينا هو في انتظار الأوامر التى وصده بها (عباس) اذ وافاه نبأ قتله ؛ وأتاه استدعاء من خلفه بالعودة الى مصر . فعاد اليها ليشغل لدى الأمير الجديد منصب كاتب أسرار . فلما لبث (سعيد) أن أنعم عليه بلقب "بك" وجعله مدير مصابحة السكك الحديدية .

فوقعت كارثة كفر الزيات ونوبار في هذا المنصب ؛ فذهب فريق من الألسنة التمامة في تلك الأيام الى أن تلك النكبة إنما دبرت باتفاق بين ولى العهد الجديد ومدير السكة الحديد لازالة الأمير أحمد باشا من سبيل العرش الرامية اليه مطامع (اسماعيل) . وذهب فريق آخر الى أن الذى دبر تلك المكيدة بالاتفاق مع نوبار إنما هو (سعيد باشا) نفسه لرغبته في التخلص من أحمد باشا ابن أخيه ومن حليم باشا أخيه .

ولسنا نرى أنفسنا في حاجة الى تكذيب الاشاعتين معا بعد أن كذبهما التاريخ على لسان أشهر الثقات من الرواة ، فضلا على أن (سعيدا) و (اسماعيل) لم يكونا بالرجلين

الذين يقع في خلد هما ارتكاب مثل هذه القطيعة — وقد قال (سعيد) بحزن، لما علم بالنيمة، لادون دى ليون قنصل أمريكا : « هل عبدك كلب لاقرارف مثل هذا الجرم ؟ » مرتدا في ذلك صدى قول وارد في التوراة — فان نوبار كان آخر انسان يطاوعه ضميره على المساعدة في اقرارفها . ناهيك بأنه لم يكن كثير الاختلاط (باسماعيل) ، ولا من ذوى القبول عند (سعيد) ، ولو أنه كان مسيطرا بتفوقه العقلي على هذا الأمير ، ولم يكن يجهل حقيقة شعور (سعيد) نحوه . فانه قد اتفق له يوما وهو ذاهب الى السراى أن خيل عربته جمحت ، فألقت بالحوضى على الأرض وقلبت العربة ، وما نجا نوبار إلا بمشقة ؛ فقال له أحد رجال البلاط حينما انتشر فيه خبر الحادثة : « ما ألطف نعمة الله بنا جميعا بأن حفظك سالم سليما ! » فأجابه نوبار على الفور : « لا تقل بنا جميعا ! فاني أعرف واحدا هنا كان يفضل أن يراى مكان حوذتي ، فيما لو كان مقدرا له أن يموت من جراحه ^(١) » .

وفي الواقع فان نوبار بطباعه الجدية وأخلاقه المتطلبة العمل لم يكن ليعجب أميرا مغرما باللهو وخلق البال والتنكيت (كسميد) ، ومع أنه لم يكن ليشب في إيجاد الكلمة اللطيفة التي تضحك ، والتعبير الدقيق الذي يطرب ، فانه ما كان مثل كوشيلسكى (سيفر باشا) ميالا للتنكيت والمجون في كل لحظة ؛ ولا راعيا في تفتيق فنهته لزار وفصول ورواية حكايات ملحة توقف روح الوالى الى الجذل والسرود كلما ساورته السامة وصارمه الضجر . فبينما (سيفر باشا) أصاب من مقدرته على النكات والأقوال المجونية ثروة طائلة ، لم ينل نوبار خير المحافظة على مركزه وثمن من نفوذه .

(١) أنظر : « مصر الحديثى » لادون دى ليون ص ١٥٦

(٢) أنظر : « نوبار باشا » لهنلنسى ص ٣١

وفي سنة ١٨٦٢ أرسله (سعيد) الى أوروبا لعقد القرض الوحيد الذى أقدم على اقتراضه فى حياته ، ويقرب قدره من ثلاثة ملايين من الجنيهات . ففضل نوبار عقده بواسطة مصرف تجارى فرنساوى على عقده بواسطة مصرف الانجليزى لما فى ذلك من المصلحة لمصر ، ولكن حساده أشاعوا عنه . أنه إنما أقبل على ذلك التفضيل لأن ما قدمه له البيت المالى فرنساوى من جعل لوساطته فاق ما قدمه المحل المالى الانجليزى . ولو أن مندوب (سعيد) فضل المصرف الانجليزى على فرنساوى لعكس عداله الآلية .

ولم يمض على عقد ذلك القرض قليل حتى توارى (سعيد) عن عالم الوجود ، وخلفه (إسماعيل) . فتمسك بنوبار فى بادئ أمره أيما تمسك . وقد رأينا أنه أوفده لحل المضلات من مهماته ، وأن نوبار تمكن من قضائها كلها . فالتخذ أصداءه ذلك ذريعة لاطعن عليه طعنا مرأ . وأهم ما سلقه لأجله فرنساويون منهم بالسنة حداد موقفه فى مسألة ترعة السويس ، ومقاومته مشروع انشائها . وفات ثاليه أن الوزير المصرى إنما كان يجب عليه أن ينظر الى ذلك العمل من وجهة ما فيه من خير طائد الى مصر ، لا من وجهة ما فيه لمصالح الغربيين من الفائدة . وإن فكرة إنشاء التركة إنما جادت بها فى النصف الأول من القرن التاسع عشر قريحة الأب انفتين ، المعلوم عنها ميلها الى إبراز أحلام الى الوجود يصعب تحقيقها ، وإن الرأى القائل بعدم امكان تحقيق تلك الفكرة لم يكن رأى اللورد بلمرستن ، والمهندس الانجليزى ستيفنس وحدهما ، بل كان يشاركهما فيه الكثيرون من أرباب الخبرة والفن — ومنهم المسيو دى متو المهندس فرنساوى الذى باشر البله فى الأعمال ، وكان فى سنة ١٨٦٠ ذاتها يقول : « كل هذا لن يؤدى الى نتيجة ، لأنه يستحيل حفظ منسوب المياه الكافى

في التربة لتتمكن المراكب من السير فيها ، فلسوف تضيق على المساهمين رؤوس أموالهم . ويضطر المسيو دى لسبس في قهره ونجمله من خيئته في مشروعه الى الانتحار ! » وأن هذا المهندس لم يطاوعه ضميره على البقاء في تأدية عمل كان يعتقد خيئته ، فقدم استقالته منه بالرغم من أنه كان مثابا عليه بأجر جزيل ؛ وأن المسيو دى لسبس نفسه كان يقول : « لو كنت مهندسا لما تجاسرت مطلقا على مباشرة حفر التربة ، ولو باشرت ذلك لوقفت في الطريق أمام صعوبات الأول » ؛ وإن (اسماعيل) ، القائل : « لولا رغبتي في المحافظة على شرف امضاء سلفي لالتفت الامتياز الممنوح منه للسيد دى لسبس ولباشرت حفر التربة بنفسى ؛ فإ كان ذلك ليكلف مصرا أكثر مما كلفها ، ولما دنت فوائد التربة عليها وحدها » ، كان يهيم أن يتخلى المسيو دى لسبس عن العمل لتتولى الحكومة المصرية ؛ فكان من أوجب واجبات وزير مصرى أن يساعده على تحقيق أمنئته .

على أن أعضل المضطلات التي كلف (اسماعيل) وزيره الكبير بملها إنما كانت ، كما رأينا ، معضلة وضع حد معقول لتجاوزات الامتيازات الأجنبية بإجراء اصلاح قضائى يضمن توزيع العدالة بين الأهالى والأجانب على السواء . فبذل نوبار ، على ما سبق لنا شرحه ، جهودا عظيمة مدة ثمان سنوات متوالية للبلوغ الى تحقيق تلك الأمنية دون أن تبطل همته العراقيل المتتابعة بلا انقطاع والمتجددة في كل حين ؛ دون أن يستره ملل من اضطرابه مائة مرة بدل المرة الواحدة الى حد من الاعتراضات البيزنطية التي ما فتئ الرجال الماكسون لمشروعه يهاجمونه بها مهاجمة تدعو الى تخييق ذهنه بحجج وبراهين جديدة يكون وقعها على تلك الاعتراضات أقضى من سابقاتها ، حتى تمكن بثباته المدهش من التغلب على نفور الباب العالي ، وعلى سوء إرادة

التمسكين بدرع تلك الامتيازات الجائرة من رجال الحكومات الأجنبية ، وعلى الدسائس القائمة حوله في السراى الخديوية ذاتها ، بفعل الرجعيين الذين لم يكونوا يرون في مجهودات نوبار باشا السياسية والاجتماعية على العموم ، وفي الاصلاح القضائى الجليلد المرغوب فيه على الأخص شططا عن الدين والعادات فحسب ؛ بل بدعة متقوما عليها ومؤدية الى ضياع البلاد ؛ والدين ، لولا أن الماهل كان (اسماعيل) المنتور الشغف بكل رقى ، والمقتنع بوجوب اجراء الاصلاح ، اقتناع وزيره الأكبر ، لحسوا الأرض تحت قدميه ، وقضوا على كل آماله وجهوده . فلا (كانن) في جهاده الطيب لتحرير كاثوليك ايرلندا من النير الذى ألقاه على عواهمم الفتح البروتستانتي ؛ ولا (كوبدن) في سعيه المبرور لحل البرلمان الانجليزى على إلغاء القوانين الخاصة بالغالل لأجل تخفيض أثمان الخبز في المملكة المتحدة ؛ ولا (بسمرك) في عمله على إدراك الوحدة الألمانية وتأسيس الامبراطورية الجرمانية على انقاض الدانمرك والنمسا وفرنسا المطلقة بدم الأكلوف ، أظهروا من الهمة والثبات أكثر مما أبدى نوبار منهما في القيام بحل معضلة إبدال النظام القضائى الامتيازى المضطرب المشوش الأركان في سمرقضاء غيره يتشى أكثر منه بكثير مع روح الحضارة والعمران العصرين .

وإذا انفتحتا الى أن الرأى العام في بلاد (كانن) و(كوبدن) و(بسمرك) كان يعضد هؤلاء الرجال في مساعيهم ، ويشد أزرهم ، ويقويهم ، ويحضرهم على الثبات والعمل ؛ وأن نوبار الشرق لم يكن يعضده في جهاده سوى (اسماعيل) وزمرة قليلة من ذوى الحصافة والنظر الصحيح ؛ وإن الرأى العام كان ضده بمصر وفي الخارج على السواء ، يسفه أسلحه ، ويحط من كرامته ويصفر من قدره ، ما تأخرنا عن الحكم بأن فضل

نوبار يفوق فضل أولئك الرجال بقدر ما يفوق عمله في صعوبته وخشونته وفائدته الأدبية — بالرغم من صغر مقياسه — عملهم المشهور !

وقد وصف هو نفسه في بضع صفحات نشرها في باريس سنة ١٨٨١ ما نجم عن عمله هذا من فوائد ، فقال : « أن المحاكم المختلطة ، ولو أن بلاطى الأستانة ومصر حالا دون أن يتناول اختصاصها كل المنازعات القضائية على العموم ، سواء أكانت قائمة بين الأهالى والأجانب ، أم بين الأهالى والأهالى ، أم بين الأجانب والأجانب ، عملت عملا عاد على مصر بالخير والاحسان . فانها هذبت أخلاق الجاليات الأجنبية تهذبا أدبيا ، والدليل على ذلك أن الحكومة المهاجرة فيما مضى بدتوى كانت تؤدى دائما الى مطالبات من قبل رجال الهيئات الرسمية ، تنتهى بتفريم الحكومة الملايين المقنطرة من الفرنكات ، لم تعد تطالب بشئ من ذلك ، ولم تعد عرضة لأية مهاجرة في هذا الصدد من لدن الهيئات الرسمية .

وكانت الأشغال العامة قبل تأسيس هذه المحاكم ، وكل الأشغال الأخرى الخاصة بالحكومة تعمل بواسطة السخرة ؛ ولم يكن في الاستطاعة الاستعاضة عن طريقة الشغل هذه ، المخزبة للبلاد والمفقدة سكانها كرامتهم ، إلا بالآلات والعلوم الأدبية ، ولكن قلة الضمانات وانعدام الطمأنينة في صدر الحكومة من جهة الأجانب كانا يحولان دون اقدام الحكومة على استدعاء رؤوس الأموال الأوروبية والمهندسين الغربيين . فاما وقد أوجدت المحاكم تلك الضمانات والطمأنينة فان السخرة أخذت تزول شيئا فشيئا أمام علم أوروبا الميكانيكى ورؤوس أموالها .

وبالایجاز فان تلك المحاكم فتحت لمصر عهدا جديدا وأدخلت الى عقلية الشرق فكرا لم يالفه في السابق ، ألا وهو امكان قيام قضاء مستقل ، يطبق قانونا تسسنة

الحكومة وتكون هي عينها أول الخاضعين له ؛ وأدت الى تكوين أول حكومة منظمة رآها الشرق ، لأنها علمته أن الحكم لا يكون طبقا لهُوى الحاكم وصل كيفه ؛ وإن الحكومة ليس لها حقوق خُصب ، بل عليها بمجانِب حقوقها واجبات أيضا لا بد لها من القيام بها . ويمكن للانسان من الوجهة الأدبية أن يقول بكل جسارة : إن تنظيم القضاء المختلط قد أدى الى ثورة حقيقية في العقول ، لأن الأهالي رأوا لأول مرة في حياتهم هيئة منظمة ، لديها من القوة ما يكفي لمقاومة أعمال الحكام الاستبدادية ورأوها تقاومها في الواقع ؛ ثم رأوا الأُمير عينه ، على ما لديه من حول وطول ، مرغما على احترام قراراتها وملزما باطاعة الأملاك التي حكمت عليه تلك الهيئة باعادتها ؛ كما أنهم رأوا الحكومة مجبرة على تنفيذ تلك الأحكام ضد نفسها ودفع المحكوم به عليها لحملها . وهناك منظر آخر تمثل أيضا أمام أعين الأهالي ، ولو أن وقعه على نفوسهم كان أخف من السابق . فالقريج المنتشرون في الريف قبل تأسيس المحاكم المختلطة ورجال القنصليات من جريك وغيرهم ، كانوا يرهقون المصريين عادة ، ويستغلونهم استغلالا فاحشا ، دون أن يجد المصريون من العدالة سوى أبواب موصدة . فذلك الارهاق وهذا الاستغلال بطلا تماما منذ تشكيل المحاكم المذكورة ؛ ليس هذا فقط ، بل إن عددا كبيرا من الأهالي تحصلوا ضد أولئك القريج الأثوياء وتجارهم المتاة وضد رجال القنصليات حينهم على أحكام قاضية بتعويضات جمّة ! وقد أدّى ذلك طبعا بالأهالي الى التفكير بأنه مذ أصبحت الشرائع والمحاكم تعميم من الذين كانوا يستغلونهم في الماضي ، فليس هناك ما يمنعها من حمايتهم من الحكومة أيضا ، وعلى الأخص من تصرفات موظفيها البخارة .

وهذه الفكرة انجبت فيما بعد المحاكم الأهلية . وكانت هي أيضا مخططة في بدء نشأتها؛ والمحاكم الأهلية، بتطبيقها تشريعا مدنيا بحتا، غير التشريع السابق، فتحت لأول مرة في تاريخ مصر أمام أعين المصريين أبواب مضمار المدنية المصرية واسعة، بل وحوّلها قوة الدخول فيه، والتماس كل اصلاح توجبه الظروف والأيام^(١).

غير أن النزاع الذي قام فيما بعد بين (اسماعيل) والقضاء المختلط — وسيأتي بيانه في حينه — أوجب فتور رضى الخديو عن وزيره، دى الزعة المترجمة البحتة؛ واغتم أعداء نوبار فرصة تغير خاطر (اسماعيل) عليه، واجتهدوا في افهامه أن وزيره خان أمانته، وأدخل في نصوص القوانين الجديدة ما اتخذ منه القضاء الجديد سلاحه في الحملة الشعواء المشنونة عليه . فاضطر نوبار الى مغادرة القطر المصري، والاقامة تارة في فرنسا وطورا في سويسرا؛ ولكنه بعد أن وضعت الحرب بين الترك والروس أوزارها عاد الى مصر وامتزج تاريخ حياته بتاريخ حياتها في سقى حكم (اسماعيل) الأخيرين؛ ثم غادر القطر بعد سقوط (اسماعيل)، ولم يعد اليه إلا عقب إخماد الثورة العربية؛ ولو كان حضرها لسارت في غير المجارى التي سيرتها فيما روج عبد الله نديم، المؤثرة على تربية عرابي وزملائه المدنية السلطانية .

فعهد اليه (محمد توفيق) برئاسة الوزارة في ٨ يناير سنة ١٨٨٤ فبقى فيها الى يولييه سنة ١٨٨٨، ثم توارى مدّة عن مسرح السياسة، وانزوى في عالم تذكاراته الماضية . ولكن (عباس الثانى) استدعاه الى رئاسة الوزارة في سنة ١٨٩٤؛ فبكث في منصبه

^(١) أنظر : بعض اعتبارات في نظام القطر المصري لنوبار باشا في كتاب "نوبار باشا" هولتسكى من

سنة وبضعة أشهر، ثم استقال بسبب اعتلال صحته، وتقي عن السياسة بالكلية إلى أن توفاه الله في سنة ١٨٩٩

وكان نوبار ريع القامة، يميل إلى الطول، قوى البنية، أسمر اللون، أسود العينين، كما أن شعر رأسه كان أسود أيضا سوادا حالكاً، قبل أن يشتعل شديداً، وكانت تقاطيع وجهه منتظمة، متناسبة متناسقة، ينيرها ابتسام جذاب، يكسب صاحبه القلوب أنى شاء. وكان كلاميا، منطقياً ماهراً، إذا تحدثت أروى وأشيع، وإذا ناقش أغم وأقنع. وابتاز كلامه في كلتا الحالتين برشاقة التعبير وغزارة المادة يقطلهما نثر من التهمك القاطع، أو الجزل المتدفق من يلبوع حى، طبقاً لما يقتضيه الموقف. مثال ذلك أن الحكومة الإمبراطورية الفرنسية، عقب انفضاض الخلاف على ترعة السويس مع شركتها، منعت نوبار وسام جوقة الشرف من الرتبة الأولى، فأراد الدوق دى مرني — وكان قصير القامة — أن يقلده إياه بيده. فاضطر نوبار، لكن يمكنه من ذلك إلى إحداث قائمه كثيراً حتى كاد يركع! ولكنه فعل ذلك بابتسام قائلاً: «ليس اثنين ظالماً» وهو يشير إلى النيف والمائة مليون من الفرنكات التي دفعتها الحكومة المصرية لتتخلص من تلك الورطة المدنية التي ألغها بها تسرع (سعيد).

والمدهش في محادثته أنه كان ينتقل من الوقور إلى المذب، ومن الجون إلى الجد، بسهولة غريبة، ويزين حديثه بالمجازات الجميلة، والأمثلة المناسبة، والقصص الموافقة، بدون تكلف وبارجال غريب، كأق موردها بجانبه، وما عليه إلا أن يبدل ولو قريحته فيه ليخرج بها منه. مثال ذلك الحكاية الآتية التي أوردتها في حديث له عن الحال السياسية بمصر، وتنازع حكومتها ودانيتها على أموال فلاحيا: «عصفور

كان حاطا على شجرة، وإذا بباز اتقض عليه واختطفه؛ وبينما هو صاعد به اذا بنسر
 رآه، وأراد اغتصاب فريسته منه . فدار بين الطيرين الكاسرين قتال هائل؛
 فوقف الجمهور يتفرج عليه ويتساءل أى الجارحين عساه يفوز على الآخر ولم يفتكر
 أحد في المصفور ولا حزن على تعاسة حظه! وأيضا: «مصر كمظلة ثمينة كبيرة
 يرغب فيها كلبان (فرنسا والمجلترا)؛ فيتنازعان عليها، ولا يحرز أحدهما على اختطافها،
 نخوفه من الآخر . ولكن بينما هما يحملقان الواحد للآخر ويزيجران يتسرب سرب
 من الخلل (الجريك --- واليهود والشرقيون على العموم) الى المظلة وينهبها
 ويسمن منها!»

وكان ذا شمائل خلافة، وشيم ساحرة، لا يحقد ولا يميل الى الانتقام؛ ويقابل
 ذات شائبه مقابلة تشف عن صفاء نية وحسن طوية؛ فيحوّل بذلك مجارى
 العواطف في صدورهم . فيخرجون من عنده وهم الى أن يكونوا أصدقاء له أقرب
 منهم الى البقاء على عداوته .

ومع أنه تعلم منذ حداثة سنه صنعة إخفاء عواطفه وأفكاره — لشدة احتياجه
 اليها في المراكز التي شغلها، على غربته في الجنس والدين، لدى العواهل المتعاقبين
 على مصر، من ذرية الباشا العظيم — فإنه لم يكن من ذوى الخنوع، أو من يتلمسون
 الخطوة عند الملوك من إذلال أنفسهم بين أيديهم، أو من تحقيرها في خدمات يابأها
 الشرف؛ بل ما فتى متعاليا في شعوره، تعاليا يظهر أثره في مشيته واستقامة جسمه .
 وقد لوحظ عليه أنه في مكاتباته الرسمية كان اذا ذكر الخديو دعاه "مليكي صاحب
 الجلال" متعاشيا دائما تسميته "مولاي أو سيدى الخديو صاحب الجلال" كما
 كان يدعوهم باقى وزرائه . لذلك لا يسع الانسان إلا التعجب من كيف أمكن لمن

كانت هذه شبهة أن يستمر في خدمة الملوك، ولا يسهه، من جهة أخرى، إلا تنظيم قدر العواهل الذين خدمهم نوبار من الأسرة العلوية، وإجلال عقليتهم، والإعجاب على الأخص بسبعة صلورهم ؛ فلو كانوا من التعجرف ، على ما ينسبه اليهم بعض الكتاب لما استطاع الأرمي، الأبقى النفس ، البقاء في خدمتهم يوما واحدا ، لا الاستقرار عليها دهرًا .

غير أنه على إباء نفسه هذا، لم يكن من ذوى انجليلاء، ومحى مظاهر الكبرياء، والفضفضة الكاذبة . فلم يجر سائسا أبدا أمام صرته ؛ وكثيرا ما كان يذهب الى الديوان بمرّة أخرى ؛ ولم يوجد مطلقا بينه وبين زائريه حاجبا أو حجابا ؛ ولا اضطر قاصدا الى الانتظار طويلا في « منادره » . بل كان سهل المقابلة، الى حدّ ، كثيرا ما جعل قليل الذوق يتّهمون عليه في أوقات غير مناسبة .

وقد كانت حياة نوبار الشخصية والمترتبة مثلا للكمال والصلاح والبر الى آخر يوم من أيامه . فلع أنه نادم (ابراهيم) الغضوب ، و(عباسا) تيريروس مصر، و(سعيدا) كومتها وهزينا الثامن والثالث معا، و(اسماعيل) لويسا الرابع عشر — لم يروعه أنه خرج مرة واحدة، عن طور الجدة والكمال، أو بدلت منه نقيصة حطت من قدره الأدبي في أعين أولئك القياصرة المصريين . لذلك كانوا يحترمون أنفسهم أمامه . ويأبون أن يشهدوه مظهرا غير كامل من مظاهر حياتهم الفردية . فيصح القول، والحالة هذه، أنه كان حياة وزير (اسماعيل) هذا الفردية تأثر على تطور الأخلاق نحو الشعور بما يجب أن يراعى فيه اللائق .

وكان نوبار مغرما بالمطالعة لا سيما بمطالعة كتب التاريخ، ويحسن التكلم والكتابة بأحدى عشرة لغة مختلفة . وقد ساعده ذلك مع تفتق ذهنه وسعة حيلته وقوة تقديره

للاشخاص والأموال على احرار مركز رفيع في اعتبار العالم السياسي الغربي ، حتى أن رجاله فكروا مرتين في عهد منصب إمارة مستقلة اليه ، إمارة الروملى مرة ، وإمارة أرمينيا مرة أخرى ، ومع ميل نوبار الى القبول لاسيما إمارة أرمينيا وطنه الأصلي كان يشعر بالمرارة فى نفساني حقيق كلما تصور أن ذلك قد يحول بينه وبين العود الى السكنى بمصر . فهل كان هذا الشعور تصديقا لقول القائل : «ان من شرب ماء النيل لا ينسى حلاوته» ؟ أم إقرارا من نوبار بأن مصر أصبحت دون سواها وطنه الحقيقى المحبوب ؟ مهما يكن من الأمر ، وسواء أخذنا من القول ذاته أن مصر ، لما جبل أهلها عليه من دعة ودماثة فى أخلاقهم ، وحب غريب للغير ، وما يوجد فى مناخها وثروتها وجمال سمائها من مرغبات للأجني عنها فى الإقامة فيها دوما ، تصبح وطنه المفضل على سواء ، أم لم نأخذ منه إلا معناه الحرفى ، فان نوبار أبى إلا أن يموت ويدفن على ضفاف النيل .

وقد أقامت له بلدية الاسكندرية تمثالا فى إحدى حدائقها اعترافا منها بما كان له من فضل فى إقامة دعائم العدل وأسس فى البلاد ، وإقرارا بأن العدل أساس الملك حقا وقاعدته فى كل رفق وتهتم ، كما أنه روح كل مدنية حقة .

وقد أكد لنا صاحب العزة وهران نوبار بك ، حفيده ، أن جدّه ترك مذكرات تاريخية تقع فى أربعة مجلدات ، شرح فيها ما حضره شخصيا من الحوادث والوقائع فى عهد الأمراء السبعة من البيت العلوى الذين خدمهم : فبدأ لويسرغ ابنه بوضوح نوبار باشا الى نشرها ، فيخدم الأدب التاريخى خدمة هو فى أشد الاحتياج اليها ، لاسيما أن تلك المذكرات هى الوحيدة من نوعها ، وأن عموم الرجال الذين كانت لهم يد فى حوادث القرن الماضى من أمراء مصر وفوزائها وغيرهم أبوا أن

بجملوا أنفسهم عاء ترك مذكرات شخصية ، كما تستنير بالنور المنبعث عنها في اطلاعتنا على تاريخ أيامهم . وأنه لجدير بنوبار أن يشذ عنهم .

شريف باشا

وأما شريف باشا^(١) — ويلي نوبار في أهميته السياسية ، ويفوقه في نظر الكثيرين من المصريين ، ولو أنهم لا يبتنون تقديرهم له هذا إلا على ما عهدوه فيه من إباء ، وعلو نفس ، وكرم أخلاق ، فهم يصفونه لذلك "بصاحب المهمة العلية ، والنفس الأبية ، والمروءة الوفية ، والشرف الكامل ، أنى المعالي ، وخذن المفانير ، وزينة الرئاسة ، وغودج العفة والاستقامة ، وحليف الخير والمكارم" — فقد كان ابن محمد شريف أفندي الشركسى العثمانى . ولد بمصر القاهرة في شهر نوفمبر سنة ١٨٢٦ إذ كان أبوه قاضى القضاة فيها ، ولكنه فارقها الى الأستانة العلية ، وهو لا يتجاوز بعض الأشهر سنا حينما انقضت مدة السنة المعبنة لوظيفة أبيه — كما كانت العادة في تشييب قضاة الولايات العثمانية — ثم بعد ذلك بوضع ستين تمين أبوه لمنصب قضاة الجحاز ، وفي ذهابه الى الأقطار المشرقة للقيام بما عهد به اليه ، مرة على مصر بمائلته ، وتقابل (محمد على) أميرها العظيم فقابله بالترحاب والتكريم ، وفرح لمشاهدة نجله ، حيث تفزرس فيه العلاء والتجابه ، وسأله أن لا يأخذه معه الى الجحاز ، وهو يقوم بشأنه وتربيته ويحسن مثواه ، ويعوله كما يعول أولاده . فقبل هذه النعمة بالشكر ، لعلمه بأن ولده يكون في مصر كما لو كان معه أو أحسن . فتركه فيها وسافر الى محل مأموريته .

أما ولده فكان في ذلك الوقت في سن قابل للتعليم . فانتظم بأمر ساكن الجنان (محمد على) في سلك تلاميذ مدرسة "الحانقاه" — وهى المدرسة التى أنشئت

(١) أخذنا معظم ما كتبناه عن شريف باشا عن كتاب "شريف باشا" لفرسيوى روفى وكتاب

"خديويون وإشارات" لمورلى بل .

في سنة ١٨٢٦ — لتعليم العلوم العسكرية ؛ وناظرها المرحوم عثمان نور الدين افندي ؛ ومن تلاميذها أنجال الباشا العظيم ، محمد سعيد وحسين وحليم ، وأنجال أنجاله ، وأولاد الأمراء .

وقد كان انتشر في أوروبا خبر تأسيس هذه المدرسة بمصر قبل أن يشروع (محمد علي) في تأسيسها ، إذ قد صادف وجود ناظرها عثمان نور الدين افندي في باريس سنة ١٨٢٥ ، ومقابلته بالمسيو جومار أحد مشاهير الفرنسيين الذين دخلوا مصر أيام الاحتلال الفرنسي ؛ فتكلم معه في شأنها ، وفي شأن تأسيس مدرسة أخرى في باريس لتعليم من ينتخب من تلاميذ مدرسة "الخانقاه" . فلما عاد أخبر (محمد علي) بهذا الرأي ، فاستصوبه ؛ وفتحت في باريس مدرسة الرسالة المصرية ، بشوارع ريجار ، بقسم لوجنيرج ؛ وبعد سنة أرسل اليها أربعة وأربعون تلميذا ، وتعين لهم ناظران وهما المسيو جومار واستفان بك دمرچيان (الذي تولى فيما بعد نظارة الخارجية ، ورياسة مجلس الدواوين في عهد سعيد باشا . وكان انتخاب هذا العدد من مدرسة "الخانقاه" بمعرفة (محمد علي) . ثم سافرت رسالة أخرى وفي مقدماتها سعيد وحليم وحسين (المتوفى في باريس) أولاد العزيز ؛ واسماعيل وأحمد ابنا ابنه ابراهيم ؛ وشريف باشا وعلى مبارك باشا وعلى شريف باشا ومراد حليم باشا ، حديد شريف باشا ، وغيرهم من نجباء مدرسة "الخانقاه" .

فاستغل كل منهم بحسب لياقته وذوقه وميله بالعلوم التي اختارها لنفسه . فكان ميل شريف باشا الى تعلم الفنون الحربية ، والعلوم العسكرية ؛ ثم استعد للخول في مدرسة سانسير ، الشهيرة بتعليم الضباط العسكريين ؛ وأدى الامتحان اللازم ، وانتظم في سلك تلاميذها سنة ١٨٤٣ ؛ فتقدم في علومها ووصل الى أعلى فرقها . ثم انتقل منها

الى مدرسة تطبيق العلوم الحربية فى سنة ١٨٤٥ ؛ فكدت فيها سلتين كاملتين .
ولما كانت أحكام هذه المدرسة تقضى على تلاميذها بالاستخدام سلتين بالجيش
الفرنساوى تحت التمرين ، دخل فى الآلاى الواحد والعشرين ، الذى كان
فى بريليان من مدن فرنسا تحت قيادة الأميرالائى ميراند ، المتوفى فى حرب القرم برتبة
جنرال .

وفى آخر هذه المدة توفى (محمد على) ، وتولى (عباس الأول) . فأمر باسترجاع
تلاميذ الرسالة المصرية بفرنسا سنة ١٨٤٩ فعادوا ، ورجع شريف باشا مكنسبا
من الحكومة الفرنسية رتبة يوزباشى أركان حرب ، لألبسا ملابسها الرسمية ، فألحق
بالجيش المصرى بهذه الرتبة أيضا . ولم يلبث فى الجيش إلا قليلا حتى تعين من جملة
ياوران سليمان باشا الفرنساوى ، سردار الجيش المصرى ، بناء على طلب سليمان باشا
عينه وإلحاحه على (عباس الأول) . ولكن هذا التعيين لم يزد شيئا على رتبته ، مع
تكرار الطلب من رئيسه سليمان باشا ؛ وبقى فى هذه الوظيفة لغاية سنة ١٨٥٢
فتمكنت محبته من قلب رئيسه لحسن قيامه بأعماله ، ونباهته واستقامته وخبرته .
ولكنه لم يتقدم ، ولم ينل رتبة من (عباس) على مهارته ومساعدة رئيسه إياه . فقام
بفكره أن يترك الوظيفة ، وتركها . واستخدمه الأمير حليم فى دائرته ، بوظيفة كاتب
يده فى سنة ١٨٥٣ ؛ وبقى فى هذه الوظيفة سنة واحدة الى أن توفى (عباس) ، وتولى
بعده (سعيد) . فكانت باكورة أعماله ترقية شريف ، رفيقه فى التلمذة قديما والجدير
بالالتفات ، الى رتبة أميرالائى الحرس الخصوصى . فبقى فى هذه الوظيفة سلتين ،
والقلوب راضية عنه ، والإمير ملتفت اليه حق الالتفات . وبعدها أعم عليه برتبة
لواء (باشا) ، وعين لقيادة آلاى بيادة وآلاى الحرس الخصوصى . ثم كمل مسعده

بعد هذه الترقية بسنة واحدة، سنة ١٨٥٦ : فتزوج ابنة سليمان باشا الفرنسيواى
المرداد البادى ذكره . فازداد بقرانه هذا تمسكا بميوله الفرنسيوة الأصلية .

وبقره من (سعيد) زاد قدره لديه ؛ وظهرت فيه علامات الأهلية التامة والجدارة
العظمى والعفة وسداد الرأى . فرقاه الى رتبة فريق ؛ ثم خطر بباله أن يعينه فى وظيفة
ادارية ، فكان ذلك ؛ وعينه ناظرا للأمر الخارجية المصرية ؛ فقام بها حق
القيام الى انقضاء أيام (سعيد) . ومن عهد توظيفه للخارجية ظهر فى الوجود السياسى
ظهورا بينا . ولبت كذلك نحو ثلاثين سنة ، لا تحدث حادثة سياسية إلا وله فيها
الاسم الطيب الشريف . وانقضت مدة (اسماعيل) وأوائل مدة (توفيق) وشريف
فى منزله السياسية، وعلق مكانته، وارتقاه فى الاسم والصيت .

وبعد أن تولى (سعيد) لم يتخرج مركز شريف ، بل زاد فى عهد (اسماعيل)
الذى كان هو أيضا لا يفتأ يذكر أيام تلمذتهما معا فى باريس وساطتها الحلوة . فولاه
نظارة الداخلية مع نظارة الخارجية ؛ فقام بالوظيفتين حق القيام ، بالأمانة وحسن
الادارة والاخلاص ، الى أن سافر (اسماعيل) الى الأستانة فى يولييه سنة ١٨٦٥ ؛
فعهد اليه بالشرف الرفيع الذى لا يعدل شرف ، وهو جعله قائمقام مصر ، لما عهد
فيه من حسن الرياسة والدكاء والكياسة والمهابة والامارة . وهذه هى أقل مرة
تعين فيها نائباً عن خديو مصر، رجل ليس من العائلة الخديوية . فكان ذلك أكبر
دليل على ماكان لشريف من المتزلة العليا فى النفوس .

ثم لما عاد (اسماعيل) الى مصر أبقاه فى الخارجية ، وألقى اليه مقاليد المعارف
العمومية ؛ وعهد بالداخلية الى راعب باشا ؛ وفى سنة ١٨٦٧ اختاره لرياسة المجلس
الخصوصى الذى كان بمنزلة مجلس النظار . ومن هذا التاريخ الى آخر حكم (اسماعيل)

تقلب في الوظائف العالية. فتقلد نظارة الداخلية من سنة ١٨٦٨ الى سنة ١٨٦٩؛
والخارجية في سنة ١٨٧٠ وسنة ١٨٧٤ وسنة ١٨٧٥ وسنة ١٨٧٦ وسنة ١٨٧٩؛
والحقانية أيضا في سنة ١٨٧٤ وسنة ١٨٧٥؛ وأحيلت عليه نظارة التجارة كذلك
في سنة ١٨٧٥؛ وفي سنة ١٨٧٩ كان آخر رئيس نظار (اسماعيل) وأول رئيس نظار
(توفيق)؛ ولكنه اعتزل المناصب في أوائل (توفيق)؛ وما زال بعيدا عنها الى أن
تمزكت الثورة العرابية. فعهدت اليه رئاسة مجلس النظار سنة ١٨٨١؛ فأسس
في مئته هذه مجلس نواب للبلاد. ولما ثبت له أن الثورة انقلبت الى حركة مؤدية
حتما الى جلب ضرر على البلاد، استقال، والكل واضون عنه. وبعد تدمير الاسكندرية
عاد فائق وزارة كانت آخر الوزارات التي ترأسها، وتقلد فيها منصب الخارجية
في ذلك الحين. ولما اشتد أوار المسألة السودانية تحي، وترك المناصب؛ ثم سافر
الى أوروبا حيث أدركته الوفاة سنة ١٨٨٧

فصدر أمر (توفيق) باحضار رفاقه، وتشيع جنازته على نفقة الحكومة، اعترافا
بفضله وخدماته الجليلة، ونعاه نوبار - وكان إذ ذاك رئيس الوزارة - الى عموم
المصالح، بعبارات مؤثرة، دلت على ما كان بين الرجلين من أواصر المحبة والاحترام،
بالرغم من اختلاف مشاربهما.

فان نوبار كان في طباعه وأخلاقه وشمائله يشبه الانجليز. وشريفا كان فرنساويا
بجنا في مظهره وملبسه، لاسيما بعد اقترانه ببنة سليمان باشا، الى حد جعل معاصريه
يسمونهم "شريف باشا الفرنسي". وبينما نوبار ربما كان لا أدريا، فان شريفا
كان مسلما صحيح الاعتقاد، ولو أنه لم يكن يعمل بدقة بكل مقتضيات الحياة
والدين الاسلاميين. وكان شريف عكس نوبار أيضا في المظهر الطبيعي، كما كان

عكسه في العقلية والخلق . فبينما نوبار أسمر اللون ، أسود الشعر والعينين ، فان شريفا كان أشقر اللون والشعر ، عسلي العينين . وبينما كان الأول يحسن إخفاء عواطفه وأفكاره ، كان الثاني لا يستطيع ذلك مطلقا ، لما جبل عليه من الصراحة الكلية في قلبه وكلامه . فكان الى أنه جندى أقرب منه الى أنه رجل سياسة ؛ ولو حاول إخفاء عاطفة لخائنه شبيه الصريحة ، وصحته المفتوحة . وبالرغم من ذلك فانه كان محبوبا من الجميع ، ولا أعداء له ، لوقوف الكل على سلامة ضميره وإخلاص قلبه ؛ بخلاف نوبار ، فان خلقه الشديد كان ينفر منه من الناس بقدر ما كان يدنى اليه منهم . على أن كلا الرجلين كانا متشابهين في الذكاء ، وسرعة الخاطر ، وحلاوة الحديث ، وحسن المعاشرة والمجالسة ، وسعة الضيافة وكرمها ، تشابههما في وقار النفس وكماها ، في الأنفة من التنايا والترفع عنها ، وفي علو الهمة ، وحب المبرات ، وحرية الفكر والضمير . وكان أحدهما يحترم الآخر ؛ فالاحترام متبادل بينهما لهذه الفضائل والكمالات .

غير أنه بينما كان نوبار يرى المطالبة من أكبر اللذات في هذه الحياة الدنيا ، كان شريف يرى أن الصيد والقنص هما أكبر ملاذها . فكان في نديد الغرام بهما ، اذا ، كأنه نمرود ثان . لذلك وصفهما (اسماعيل) بقوله : « لست أرى سفيرا أرسله الى بلاد الانجليز خيرا من شريف : فانه صياد ، مولع بالصيد ، لا يبالي باخطاره ؛ وهذا يستوجب القوم هناك ، ويستميل قلوبهم ؛ كما اني لست أرى سفيرا أرسله الى الأستانة خيرا من نوبار : فانه أمهر الناس في تزويق الحديث وتقيقه ، ولو كان مبالغا فيه ؛ وأحذقهم في حل المحادثات على القهقهة ، وهو ساكن لا يضحك . وليس شيء يستوجب الإثراء أكثر من هذا ! » .

وكلا الرجلين كان يميل الى التلاهي عن الأشغال الجدية بالألعاب الاجتماعية ؛ ولكن نوبار كان يفضل لعبة البزج على كل لعبة خلافاها ؛ وكثيرا ما كنت ، اذا زرتة ، تجده يتعاطاه مع خصيص من أخصائه أو زائر من زائريه الغربيين . وأما شريف فانه لم يكن يفضل على البليارد لعبة في الوجود ؛ وكان غرامه به يكاد يضاهي ولعه بالقصص والصيد ، ويبلغ حدًا يجعله يتصور معه كل كفاة لأى نوع من أنواع الأعمال والأشغال في الرجل المتقن لربه .

وان الناظر الى تداول وزارتي الخارجية والتجارة بين هذين الوزيرين ، الى بقائهما في منصبيهما في الادارة المصرية المدد الطويلة ، مع أن الحكم كان فرديا واستبداديا على ما يقولون ، لا يسمعه إلا مقارنة ذلك بسرعة زوال الوزارات ، وسرعة تغير المظاهر الادارية ، في الدول السائد عليها نظام الدستور . فلا يحد من يصح له أن يقارنه بهما من رجال الدول ، معاصريهما ، سوى دزرائيلي وجلادستون . ومع ذلك فان هذين الانجليزين تواليا على المناصب ، ولم يتعاصرا عليها . فامكن الواحد منهما في أوقات اعتزاله أن يؤلف الروايات أو يحطب في الغابات . وهذا ما لم يسمح به لنوبار وشريف لا سيما لهذا الآخر ، مطلقا ، طوال حكم (اسماعيل) .

وما على مبارك باشا ، أبو التعليم المصري الحقيقي ، فانه بخلاف الوزيرين السابقين ، مصري بحر . وأنا ، لما في حياته من عبرة بلغة ، نرى أن تتوسع في شرحها فنقول : ولد في قرية بربال الجديدة ، من أسرة كانت تعرف فيما بعائلة المشايخ سنة ١٢٣٩ هـ وسنة ١٨٢٤ م . ولما بلغ السادسة من عمره ، اضطر والده ، بعد أن بذل ما ييسده وابع مواشيته وأثاث بيته ، الى الفرار من القوية بسبب أموال انكسرت عليه للديون ؛

(١) مأخوذة عن مذكرات علي مبارك باشا نفسه .

ونزل بقرية يقال لها الحمادين من أعمال الشرقية . ولكنه لم يلبث فيها إلا قليلا ،
لقلة إكرام أهلها له ، وارتحل بعيله الى عرب السباعنة بالشرقية ؛ ولم يكن عندهم
فقهاء . فأنزلوه منزل الإكرام والاحلال ؛ وانتفعوا منه ، وانتفع منهم انتفاعا كبيرا ،
ارتاح له خاطره وارتاحت عنه الشدايد . فالتفت الى تربية ابنه على . فعلمه أولا بنفسه ؛
ثم سلمه لمعلم اسمه الشيخ أحمد أبوخضر ؛ وكان مقيا في قرية صغيرة قريبة من مساكن
أولئك العرب . فأقام عنده نحو سنتين ختم فيهما القرآن بداية . ثم لكثرة ضرب
الشيخ له ، تركه وجعل يقرأ عند والده . وكان والده منشغلا عنه في شغله . قال
الولد الى اللعب والتفريط . فهم أبوه يجبره على الذهاب الى معلمه ؛ فتعاصى ونوى
الهرب . وكان له اخوة من غير والدته . فأشفقوا عليه ، وسألوه عن مرغوبه في القرية .
فاختار أن لا يكون قريبا ؛ بل يكون كاتباً ؛ لما كان يراه للكاتب من حسن الهيئة
والهيبة والقرب من الحكام . فسلمه أبوه الى كاتب قسم بناحية الاخوية كان صديقا
له ؛ وجعل له مرتبا يكفيه . فأقام على عنده مدة ، وخالط عياله ؛ فاذا هو بجمل
الظاهر ولكنه فقير في بيته — كمعظم الكاتب والموظفين بكل أسف ! — فكان
الولد ، في غالب أيامه ، يبيت اذا طاولا من الجوع ؛ وليت ذلك كان كل ما هنالك !
ولكن الرجل — على قلة تعليمه له — كان يخدمه كثيرا ويؤديه أكثر . فحدث ذات
يوم أنهما كانا في قرية المناجاة ؛ فسأله الكاتب أمام ناظر القمم وجماعة حضور عن
الواحد في الواحد ! فقال على « باشين » ! فضربه بمقلاة بن ؛ فشجعه في رأسه ؛ فلامه
الحاضرون . وذهب على الى والده يشكو اليه ؛ فما نال منه إلا الأذى . وكان يومئذ
مولد سيدى أحمد البدوى . فهرب على ، مع الناس ، قاصدا المطرية ، جهة المنزل ،
ليحرق بحالة له هناك . ولكنه مرض بالكوليرا في طريقه بقرية صالحجر . فأخذه

رجل من أهلها ، وعاده أربعين يوما . وكان والده ، في تلك المدة ، وأحد اخوته
يفتشان عليه في البلاد . فاستدل عليه في صالجر . فلما رآه على هرب ، ونزل بمينة
طريف . فأخذه رجل عربي ؛ ولكنه لم يقم عنده إلا قليلا ، وهرب منه أيضا ،
ولحق بأخ له في بنبال . وبعد أيام قدم اليها أخوه الذي كان يفتش عليه ، وما زال
به حتى أخذه بالحيلة الى والدهما . وقد أشكل على أهله أمره ؛ فعرضوا عليه القواء
والكلاب ، فلم يقبل بحجة أن المعلم لا يستفيد منه إلا الضرب ؛ والكاتب إلا الضياع
والأذى ، علاوة على أنه يخدمه . فعرض عليه والده أن يلحقه بصاحب له من كتبة
المساحين ؛ فرضى بذلك . فلما عاشره ، زاد رغبة في عشرته ، لما كان يناله في صحبته
من الثود التي كان يأخذها من الأهالي . فأقام عنده ثلاثة أشهر ؛ ولكنه ، لصغر
سنه وعدم معرفته بما ينفع وما يضر ، كان يفشى سره ، ويخبر عن أخذه من الناس ؛
فطرده . فبقى في بيت أبيه يقرأ عليه ، ويصحبه في قبض الأموال الأميرية التي
على العرب — وكان منوطا بذلك — ويأشر الكتابة وبعض المحاسبات . ثم بعد نحو سنة
واحدة جملة أبوه مساعدا عند كاتب في مأمورية أبي كبير ، بماهية قدرها خمسون قرشا
يبيض له الدفاتر . فأقام عنده نحو ثلاثة أشهر ، وقد خلقت ثيابه ، وساء حاله ، ولم
يقبض شيئا من الماهية إلا الأكل في بيته . ثم عينه يوما لقبض حاصل أبي كبير .
فقبضه ، وأمسك عنده منه قدر ماهيته ، وكتب له علما بالواصل ، ووضع في كيس
النقدية . فلما وقف على ذلك ، اغتاظ منه ، وأسرها في نفسه ، وأغرى مأمور
أبي كبير عليه ، واتفق معه على الحافة بالجهادية ، بدل شخص كان مطلوبا للعسكرة .
فنادياه على حين غفلته ، وأمره المأمور بالذهاب الى السجن ، لكتابة المستجوبين ،
وأصحبه رجلا من أغوات المأمورية . فلما دخل السجن ، أحضروا باشا من الحديد ،

ووضعه في رقبته ، وتركوه مسجوناً . فلبث في السجن ، وهو على ما لا مزيد عليه من الخوف ، بضعة وعشرين يوماً في أوساخ المسجونين وقاذوراتهم ؛ يشحب آتاء الليل وأطراف النهار . فرق له السجناء لصغر سنه ؛ ويمكنه من مخافة أبيه في أمره . فذهب أبوه الى العزيز - وكان بناحية (منية القمح) - وقدم له قصة ابنه في عرض حال فكتب بإخلاء سبيله ؛ وأخذ الوالد الأمر بيده ؛ ولكن قبل حضوره اليه ، أتى الى السجناء صاحب له من خدمة مأمور زراعة القطن بنواحي أبي كبير ، وأخبره ان المأمور محتاج الى كاتب يكون معه بماهية . فلبث السجناء على عتلى ، ووصفه له بالتجاجة وحسن الخط ! فقال الخادم اليه وطلب منه أن يكتب خطه في ورقة ليأراها المأمور . فكتب عتلى عريضة واعتنى فيها ؛ وناولها له مع غازی ذهب قيمته عشرون قرشاً ، ليسلك له الطريق عند مخدومه ؛ ووعد به أكثر من ذلك أيضاً . فأخذها ؛ وبعد قليل حضر بأمر الافراج عنه ، وأخذ معه حتى قرب من المأمور ، وكان يدعى عنبر افندی . فنظر اليه ، فاذا هو أسود حبشى ، لكنه سمح ، جليل ، مهيب ؛ ورأى مشايخ البلاد والحكام وقوفاً بين يديه ، وهو يلقي عليهم التوبيخات . فتأخر حتى انصرفوا . فدخل عليه وقبل يده . فكلّمه بكلام رقيق عرّبى فصيح ، وقال له : « أتريد أن تكون معي كاتباً ، ولك عندي جراحة كل يوم ، وخمسة وسبعون قرشاً ماهية ، كل شهر ؟ » فقال نعم ؛ ثم انصرف من أمامه ، وجلس مع الخدماء . وكان يعرف من المشايخ الذين كانوا بين يديه جماعة من مشاهير البلاد ؛ أصحاب الثروة والخدم والحشم والعبيد . فاستغرب ما رآه من وقوفهم بين يديه وامتثالهم أوامره . وكان لم ير مثل ذلك قبل ، ولم يسمع به ! بل كان يعتقد أن الحكام لا يكونون إلا من الأتراك ، على حسب ما جرت به العادة في تلك الأزمان . وبقي متعجباً ، متحيراً في السبب الذي

جعل السادة يقفون أمام العيد، ويقبلون أيديهم؛ وحرص كل الحرص على الوقوف على هذا السبب . فكان ذلك من دواعي ملازمته لعنبرافندى .

وفى ثانى يوم حضر والد على - بأمر العزيز . فسلم على - عليه وأدخله على المأمور وعرفه إياه ؛ فبش فى وجهه ، وأجلسه وأكرمه . وكان والد على - جميل الهيئة ، أبيض اللون ، فصيحاً ، متادباً . فكلّم المأمور فى شأن ابنه . فقال له المأمور : « انى قد اخترته ليكون مئى ، وجعلت له مرتباً . فان أحببت ، فذاك » . فشكره ، ورضى أن يكون ابنه معه ، وانصرف من مجلسه مسروراً

فلما كان الليل وسهر على - مع أبيه ، جعل كلامه معه فى المأمور ! فقال : « هذا المأمور ليس من الأتراك ، لأنه أسود » . فأجابه : « يمكن أن يكون عبداً عتيقاً » . قال : « هل يكون العبد حاكماً ؟ مع أن أكبر البلاد لا يكونون حكاماً ، فضلاً عن العيد ؟ » فأجابه أبوه بأجوبة لم تقتمه . وبعد يومين سافر عنه وتركه عند المأمور . ففعل على - يقول فى نفسه : « ان الكتابة والمساهية كانتا السبب فى معنى ووضع الحديد فى رقبتي . وقد وجدت هذا المأمور خلصنى من ذلك . فلو فعل هو مئى مثل ما فعل الكاتب فمن يخلصنى ؟ » .

وأخذ يود أن يكون بحالة لا ذل فيها ، ولا تخشى غوائلها . واصططح بفراش لعنبرافندى ، ما لبث أن علم منه أن سيده يشتري ست من الستات الكبار ، مرغيات انخراطاً ؛ أدخلته مدرسة القصر العينى لما فتح العزيز المدارس ، وأدخل فيها الولدان . وأخبره ذلك الفراش أن التلاميذ فى القصر العينى يتعلمون الخط والحساب واللغة التركية وغير ذلك ؛ وإن الحكام انما يؤخذون من المدارس !

بقال حينئذ في صدر عليّ أن يدخل المدارس ، وسأل الفراش : « هل يدخلها أحد من الفلاحين ؟ » فأفاده : « أنه يدخلها صاحب الواسطة » . فشغل ذلك باله زيادة . وما زال بالفراش يستفهم منه عن طريق القصر ، وكيفية الإقامة فيه . فأخبره عن ذلك كله ، وأثنى على حسن إقامة التلاميذ به وما كوفهم وملبوسهم وأكرامهم ؛ فازداد عليّ شوقا . وكان يكتب عنده كل ما يخبره به من بيان الطريق وقدر المسافة ، وأسماء البلاد التي في الطريق ؛ وقامت بنفسه فكرة التخلص ، والتوصل الى المدارس . فطلب الاذن في زيارة أهله ؛ فأذن له بخمسة عشر يوما ؛ فسافر . وبينما هو يبيت في قرية بني عياط ، تقابل مع جملة أطفال تحت قيادة رجل خياط ، مع كل واحد دواة وأقلام . فجلس معهم تحت شجرة ، وتحادثوا . فظهر له أنهم تلامذة من مكتب منية المز . ورأوا ، هم ، خطه ؛ فوجدوه أحسن من خط الباشاويش . فجعل عليّ يستفهم منهم عن مكتبهم وصفته ؛ وجعل الخياط يحسن له أوصافه ، ويغريه على دخوله ، مفهما لياه أن نجباء المكاتب ينتقلون الى المدارس بلا واسطة . فرأى عليّ أن ذلك غاية مرغوبة ؛ فلم يتأخر عن الذهاب معهم والدخول الى مكتبهم . ولكن ناظره — وكان من معارف أبيه — أراد أن يمنعه من الانتظام في عقد التلامذة ؛ فلم يفلح ؛ وبقى عليّ في المكتب خمسة عشرة يوما . ثم أتى أبوه ، بتدبير من الناظر ، وانتظر خروجه للفسحة والأكل في وقت الظهر ، واحتطفه الى البلد ، وحسبه في البيت نحو عشرة أيام ، ما برحت أمه في خلاها تبكي منه وعليه ، وتستعطفه للرجوع عما يوجب فراقهم ، وتحلفه أن يرجع عن تلك النية ؛ فوضعا بالرجوع عن ذلك ، إرضاء لناظرها .

فأطلقوه . وكان لهم غنيات ، أخذ يراها . وأبعدوه عن حرفة الكتابة . فبقى كذلك مدة ، حتى اطمأن خاطرهم ، وظنوا أن فكرته ذهبت عنه ؛ مع أنها لم تفارقه

وانما كان ينفذها الى أن انتهز فرصة في ليلة من الليالي ؛ فصبر الى أن ناموا جميعا ،
وأخذ دواته وأدواته ، وخرج من عندهم خائفا يترقب ؛ وتوجه تلقاء منية العز .
وكان ذلك آخر عهده بسكاه بين أبويه ؛ وكانت ليلة مقمرة . فشى حتى أصبح .
فدخل منية العز مخفى ؛ ولم يره الناظر إلا وهو مع الأطفال في داخل المكتب .
والترم أن لا يخرج منه ليلا ولا نهارا خافة اختطافه . ثم حضر والده وعمل طرق
التحليل عليه ، هو والناظر ، فلم ينجح في ذلك ؛ حتى جاء ناظر مكتب الانفاقه ،
عصمت افندى ، لفرز نجباء التلامذة الى القصر العيني ؛ فكان ملّا ممن اختير لذلك .
ولكن والده حضر واشتكى لعصمت افندى . فقال له : « هذا ابنك أمامك ، وهو
خير . » فغيروه ؛ فاختار المدارس . فعند ذلك بكى والده كثيرا ؛ وأغرى عليه
جماعة من المعلمين وغيرهم ليستميلوه ؛ فلم يصغ ل كلامهم ؛ وكان ماقترا الله . فدخل
مدرسة القصر العيني في سنة ١٢٥١ ، وهو يومئذ في سنّ المراهقة ، فوجد المدارس
على خلاف ما كان يظن . بل بسبب تهجد أمرها ، كانت واجبات الوظائف
مجهولة فيها ؛ والتربية والتعليمات غير معتنى بها . بل كان جل اعتنائهم بتعليم المشي
العسكري ؛ فكان ذلك في وقت الصبح والظهر وبعد الأكل وفي أماكن النوم . وكان
جميع رؤساء التلامذة ومعلميهم يؤذونهم بالضرب وأنواع السب والإهانة من غير حساب
ولا حرج ، مع كثرة الأضرار ، والإمراض عن الاعتناء بشؤونهم من ماكولات
وخلافها . وكانت مفروشاتهم حصر الحلفا ، وأحرمة الصوف الفليظ من شغل
بولاق . ومن كراهة على للطبيخ المرتب لهم ، جعل يأتمم الجبن والزيتون . وكان
برعى افندى أستاذ فرقته يراهيه بالنسبة لذيره .

وكان مع الشاب قليل من النقود جعلها أمانة تحت يد أستاذه . فلما رأى هذه الحالة ، ضاق ذرعا ، ووطن أنه جنى على نفسه في دخوله المدارس التي بهذه المثابة . ثم تغير الهواء المعتاد ، وكثرة ما قام به من الأفكار ، اعتريته الأمراض ، وطفح الجرب على جسمه . فادخلوه المستشفى . فتراكمت عليه الأمراض ، حتى يئسوا من حياته . ولكن الله سلم .

وفي أثناء ذلك حضر والده . فلم يمكنه من الدخول . فجعل لبعض التارجية نحسين محبوا من الذهب ، على أن يخرج ابنه من "الاستبالية" سراً ، ليخلصه مما هو فيه . فلم يشعر على إلا والتارجي قد كسر شباك الحديد من المهل الذي هو فيه ، وأخبره بمغروب والده ، وأنه واقف ينتظره خارج المدرسة . وأراد أن يتله من الشباك ، ويوصله إليه ليأخذ جعله . فالت نفس على لاجابته والذهاب مع والده ، وترك المدارس وأهلها ، لما رآه من الشدائد وعدم التعليم ، وما لحقه من الجوع في "الاستبالية" ، حتى كان يحس العظم الذي كان يليقه الآكلون .

لكنه فكر في عاقبة الهروب . فانهم كانوا يطلبون من يهرب من التلامذة ، ويقبضون على أهله ، ويقيدونهم ويهينونهم . فلمنتع عن الخروج معه . فاجتهد في التحيل عليه ، وتسهيل الأمر لديه . فأبى ، وقال : « أصبر على قضاء الله ، وأنا الجاني على نفسي ! فبلغ والدي السلام ، وسله أن يدعو لي ، وأن يبلغ والدتي عني السلام ! » .

ثم إن والده توسط حتى دخل عنده ، ورأى كل منهما الآخر . فقبل كل الآخر ، وبكيا ، ثم ودعه ومضى لسبيله ، وكلة زفوات . ثم شفى الشاب ، ونرج إلى المدرسة ، واشتغل بدرومه ، ولم يمرض بعد ذلك .

وفي أواخر سنة ١٢٥٢ نقلوهم الى مدرسة أبي زعبل؛ وجعلوا القصر العيني لمدرسة الطب خاصة، كما هو الآن. فكانت ادارة المدارس في أبي زعبل كما كانت في القصر العيني. إلا أنه اعتنى بالتعليم شيئاً، بسبب جعل نظرها لابراهيم رافت بك.

وكان أثقل الفنون على الشاب على وأصعبها الهندسة والحساب والنحو. فكان يراها كالطلامس؛ ويرى كلام المعلمين فيها ككلام السحرة. وبقي كذلك مدة، الى أن جمع ابراهيم رافت بك متأخرى التلامذة في آخر السنة الثالثة من انتقائهم الى مدرسة أبي زعبل؛ وجعلهم فرقة مستقلة — فكان على منهم، بل آحرم — وجعل نفسه هو المعلم لهذه الفرقة.

ففي أول درس ألقاه عليهم، أنصح عن الغرض المقصود من الهندسة، بمعنى واضح، وألفاظ وجيزة؛ وبين أهمية الحدود والتعريفات الموضوعة في أوائل الفنون؛ وأن هذه الحروف التي اصطلمحوا عليها انما تستعمل في أسماء الأشكال وأجزائها، كاستعمال الأسماء للأشخاص. فكما أن الانسان له أن يختار لابنه ما شاء من الأسماء كذلك المعبوعن الأشكال له أن يختار لها ما شاء من الحروف. فافتتح، من حسن بيانه، قفل قلب الشاب؛ ووعى ما يقول.

وكانت طريقة ذلك الأستاذ الحكيم هي باب الفتوح عليه؛ ولم يبق من أول درس إلا على فائدة. وهكذا كانت جميع دروسه، بخلاف غيره من المعلمين، معدومي الطريقة وملتزمى الحالة الواحدة. نغم عليه في أول سنة جميع الهندسة والحساب، وصار أول فرقته؛ وبقي في النحو على الحالة الأولى، لعدم تغير المعلم، ولا طريقة التعليم السيئة.

وكان رأفت بك يضرب به المثل ، ويجعل نجاحه على يديه برهانا على سوء تعلم المعلمين ؛ وأن سوء التعليم هو السبب في تأثر التلامذة .

وفي تلك السنة ، وهي سنة ١٢٥٥ ، فرزوا منهم تلامذة المدرسة المهندسخانة ببولاق . فاختاروا عليا فيمن اختاروه . فأقام بها خمس سنين ، وتلقن جميع دروسها ، وكان فيها دائما أول فرقة وقلفتها . فتلقي بها الجزء الأول من الجبر ، والجبر العالى ، وعلم الميكانيكا ، وعلم الديناميكا ، وتركيب الآلات على أستاذ يقال له طائل افندى ؛ وحساب التفاضل ، وعلم الفلك على محمود باشا الفلكي ؛ وعلم الإيدرويك على دقله افندى ؛ وعلم الطوبوغرافيا ، والتروزيه على ابراهيم رمضان افندى ؛ وعلم الكيمياء والطبيعة ، والمعادن ، والجيولوجيا ، وحساب الآلات على أحمد فايد بك ؛ والهندسة الوصفية ، وقطع الأحجار ، وقطع الأخشاب ، والظل والنظر ، بمضه على ابراهيم رمضان افندى وبمضه على سلامة باشا ؛ وتلقى عليه أيضا خاصة الكسموغرافيا .

ولعدم وجود كتب مطبوعة في هذه الفنون وغيرها ، إذ ذاك ، كان التلامذة يكتبون الدروس عن المعلمين في كرايس ، كل على قدر اجتهاده في استيفاء ما يلقيه المعلمون . وكان المعلمون يومئذ يبدلون غاية مجهودهم في التعلم . فكان يسندر أن يستوفى تلميذ في كراسه جميع ما يلقي اليه ، خصوصا الأشكال والرسوم . ولذلك كان الأمر انا تقادم أو خرجت التلامذة من المدارس يصبر عليهم استحضار ما تعلموه . فكان يصيب منهم كثيره .

وفي آخر مدة المهندسخانة كانوا يطعمون بمطبعة الحجر بعض كتب ؛ فاستعان بها التلامذة وحصل منها نفع . ثم تكاثر طبع الكتب شيئا فشيئا ، لا سيما في عهد

(إسماعيل) وما بعده . فصارت تطيع الفنون بأشكالها ورسومها ؛ فسهل بذلك تناولها واستحضار ما فيها .

ثم في سنة ١٢٦٠ عزم العزيز على إرسال أئجلاله الى فرنسا ليتعلموا بها ، وصدر أمره بانتخاب جماعة من نجباء المدارس المتقدمين ليكونوا معهم . وحضر سليمان باشا الفرنسي الى المهندسخانة : فانتخب عدة من تلامذتها ، فكان على فيهم .

وكان ناظرها يومئذ لمير بك . فأراد أن يقيه في المهندسخانة ، ليكون معلما بها . ولكن عليا عرض على سليمان باشا أنه يريد السفر مع المسافرين . وجعل الناظر يحتال عليه وأحال عليه الخوجات ليضطوه عن السفر ، وقالوا له : « إن بقيت هاهنا تأخذ الرتبة حالا ، وترتب لك الماهية . وإن سافرت تبقى تلميذا ، وتفوتك تلك المزية » .

ورأى على أن سفره مع الأئجلال مما يزيده شرفا ورفعة واكتسابا للمعارف ؛ فصمم على السفر ، مع أنه يعلم أن أهله فقراء ، ويعود عليهم النفع من الماهية ، وهم ينتظرون لذلك ؛ لكنه رأى الكثير الآجل خيرا من القليل العاجل .

فسافر الى تلك البلاد مع من تقدم لنا ذكر أسمائهم آنفا من الأمراء وأولاد الأعيان ؛ وجعل مرتبه كل شهر ٢٥٠ قرشا كرفته . فجعل نصفها لأهله ، يصرف لهم من مصر كل شهر — وكانت هذه سنته معهم منذ دخل المدارس — فأقاموا جميعا في باريس سنتين في بيت واحد مختص بهم ؛ ورتب لهم المعلمون لجميع الدروس والضباط ، والناظر من الجهادية الفرنسيات : لأن رسالتهم كانت عسكرية ، وكانوا يتعلمون التعليمات العسكرية كل يوم .

وكانت معلومات أفراد الرسالة مختلفة . فبعضهم له إلمام بالتعليقات العسكرية فقط ، مثل الذين أخذوا من الطوبجية والسوارى والياداة ؛ والبعض لهم إلمام بالعلوم الرياضية ولا يعرفون اللغة الفرنسية ، كالمأخوذ من المهندسخانة ؛ والبعض له معرفة باللغة الفرنسية ، وكان بعض هؤلاء معلمين فيها بمدارس مصر .

فاقتضى رأى الناظر أن يجعل المتقدمين فى الرياضة ، واللغة الفرنسية ، فرقة واحدة ؛ وأمر المعلمين أن يلقوا الدروس للجميع باللغة الفرنسية ، لا فرق بين من يفهم تلك اللغة ومن لا يفهمها . ففعلوا ؛ وأحالوا غير العارفين بها على العارفين ، ليتعلموا منهم بعد إعطاء الدروس — وكان على من لا يعرفونها — فأخذ العارفون بها يشرحون على غير العارفين بالتعليم ، لينفردوا بالتقدم . فكث غير العارفين ، مدة ، لا يفهمون شيئا من الدروس ، حتى خافوا التأخير ، وتكررت منهم الشكاوى لتغيير تلك الطريقة ، وتعليمهم بكلام يفهمونه .

فلم يصغ لشكاوهم ؛ فتوقفوا عن حضور الدروس أياما . فحبسهم ، وكتبوا فى حقهم للعزير ؛ فصدر أمره بالتنبيه عليهم بالامتنال ؛ ومن يخالف يرسل الى مصر محمدا .

تخافوا عاقبة ذلك ؛ وبذل على جهده ، وأعمل فكره فى طريقة يحصل له منها النتيجة ومعرفة اللغة الفرنسية . فسأل عن كتب الأطفال . فنبأوه عن كتاب ؛ فاشتراه ، واشتغل بحفظه ، وشرع من ساعد الجهد فى الحفظ والمطالعة ؛ ولزم السهاد ، وحرّم الرقاد ، لا ينام من الليل إلا قليلا ، حتى أصبح ذلك ديدنه . فحفظ الكتاب بمعناه عن ظهر قلبه ، ثم حفظ جزءا عظيما من كتاب التاريخ بمعناه أيضا . وحفظ أسماء الأشكال الهندسية والاصطلاحات — كل ذلك فى الثلاثة الأشهر الأولى .

وكانت العادة ان الامتحانات في رأس كل ثلاثة شهور ؛ ومع ذلك كان يلتفت للدروس التي تعطى "الخوجات" . فأنتم الحفظ معه ثمرة كبيرة ، وصار أول الرسالة كلها ، بالتبادل مع حماد بك ، وعلى ابراهيم باشا .

ولما حضر الى مدينة باريس الأمير (ابراهيم) ، سر عسكر الديار المصرية ، حضر امتحانهم ، هو ، وسر عسكر الديار الفرنسية ، مع ابن الملك لويس فيليب ، وأعيان فرنسا ، وجملة من مشاهير النساء الكبار . فأنتم الجميع عليهم الشاء الجليل ؛ وفوقت المكافآت عليهم الثلاثة . فتناول الأمير (ابراهيم) الشاب عليا مكافأة بيده — وهي المكافأة الثانية — وكانت نسخة من كتاب جغرافيا المطبرون الفرنسيون ، بأطلسها . ودعوا للأشكال معه .

وبعد سنتين ، تعين الثلاثة الأول من الفرقة ، وهم صاحب الترجمة ، وحماد بك ، وعلى ابراهيم باشا الى مدرسة الطوبجية والهندسة الحربية ، بناحية متس ، وأعطوا رتبة الملازم الثاني .

فأقاموا بها سنتين أيضا . وتعلموا فيها فن الاستحكامات الخفيفة ، والاستحكامات الثقيلة ، والعارات المائية ، والهوائية ، عسكرية ومدنية ، والأفلام ، وفن الحرب ، وما يلحق به ، مع اعادة طامة لكل ما سبق تعليمهم إياه ، بتلخيص من المعلمين ، في عبارات وجيزة جامعة . ثم تفوقوا الى الآلايات . فكان على في الآلاي الثالث من المهندسين الحربيين . وأقام فيه أقل من سنة .

وكان الأمير (ابراهيم) المهام يود إقامتهم في العسكرية ، حتى يستوفوا فوائدها ، ثم يسبحوا في الديار الأوروبية ، ليشاهدوا الاعمال ، ويطبقوا العلم على العمل ، مع كشف حقائق أحوال تلك البلاد وأوضاعها وعاداتها .

ولكنه توفي ؛ وتولى (عباس) في سنة ١٨٦٦ ؛ فأمر بعودة الرسالة الى مصر . وكان على عليّ دين لبعض الافرنج ، نحو الستائة فرنك ؛ وكانت الأوامر المقترنة أن لا يسافر أحد إلا بعد وفاء دينه ؛ وأن من يأتي الى مصر مدينا يوضع في اللبان . فوقع في أمر خطير ، وبقي متحيرا ؛ وطلب من رفقة أن يسلفوه . فقالوا : « ما عندنا ما نسلفك إياه » ، وعلى يعلم تيسر بعضهم واقتدارهم . ففقد في محل إقامته يفكر فيما يصنع ، وإذا بصاحب له من الافرنج دخل عليه يدعوه للأكل عنده ، حيث إنه مسافر . فوجد حاله غير ما يعهد . فسأله . فأخبره . فقال : « لا تحزن . قل ياسيد يا بدوي ، يا من تجيب الأسير ، خلصني مما أنا فيه ! » . فقال له : « ليس الوقت وقت هزل ! » . فقال : « هذا أمر هين لا يهملك ! » . ثم ذهب ؛ فغاب قليلا ، ورجع اليه بكيس رماه أمامه ؛ فاذا فيه قدر الدين مرتين ، وقال له : « بعد استقرارك بمصر ، وتيسر أمرك ترسل الى وفاءه ! » . ولم يأخذ منه شيئا بوصول المبلغ . وقال : « أنا أكتفي بالقول منك » ، وقد كان . فان عليا أرسل اليه المال على يد قنصل فرنسا بعد مدة .

ولما جاء الى مصر ، مكث هو ورفاقه جملة أيام لا يدرون ما يفعل بهم . ثم عين صاحب الترجمة خوجة بمدرسة طره ؛ ولم يكن عنده في فرقته ، بعد فرز تلامذة المدارس ، وتشكيل مدرسة المفروزة ، سوى تلميذ واحد متقدم في السن . ومع ذلك اشتغل بما نيظ به باخلاص .

وفي تلك المدة ، تأهل بكريمة معلمه في الرسم ، بمدرسة أبي زعل — وكان أبوها قد مات ، وصارت الى حالة فقر . فتزوج بها لما كان لوالدها عليه من حق التربية والمعروف .

ثم اصططحبه سليمان باشا في مأمورية استكشاف البحيرة والسواحل . فلما كانوا بدمياط ، انفصل عليّ عنه في جهة من المأمورية ؛ وبعد أن أذاها ، ذهب الى برنبال — وكان أهله قد عادوا اليها — فوجد أن أباه سافر الى مصر لزيارته ؛ ولم يجد في المنزل إلا والدته وبعض إخوته .

وكان دخوله عليهم ليلا . فطرق الباب فقيل : « من أنت ؟ » فقال : « ابنكم علي مبارك ! » وكانت مدة مفارقتها لأمه ١٤ سنة ، لم تره فيها ، ولا سمعت صوته . فقامت مذهوشة الى ما وراء الباب وجعلت تنظر وتحد النظر — وكان ابنها بقيافة العسكرية الفرنسية لابس سيفاً وكسوة تشريف — وكررت السؤال حتى علمت صدقه . ففتحت الباب ومانقته ، ووقعت مشياً عليها . ثم أفاقت ، وجعلت تبكي وتضحك وتزغرد . وجاء أهل البيت والأقارب والجيران ، وامتأل المنزل ناساً ؛ وبقوا كذلك الى الصبح . فاقام عندهم يومين .

ثم عاد الى دمياط ، وأورد نتيجة استكشافه على سليمان باشا ؛ فوقعت عنده موقع الاستحسان ؛ وأخبره أنه استحصل على أسر من (عباس) بالحقاقه بمعية جاليس بك . فقبل عليّ يده ؛ وسافر الى الاسكندرية من مصر بعياله وأخ وأخت له صغيرين أخذهما معه ليريهما . فلما وصل تركهم في المركب ، وذهب الى جاليس بك ؛ وبينما فتنجان القهوة بيده ، اذا بكتوب وارد ، بالإشارة من (عباس) ، يطلبه حالا في وابور متبئ للقيام . فدخله مالا مزيد عليه من الخوف ، لما كان يعلم مما كان يقع لمن يلوذ بالمائلة الخديوية من الايذاء ، وكان له اجتاعات بالأمر (اسماعيل) وغيره منهم . فهزّن عليه سليمان باشا — وكان قد سبقه الى الاسكندرية — وسكن قلبه على عياله بأن وعده بارساخم الى مصر . فسافر بدون أن يراهم ، وهو بين راغب وراهب .

ولما مثل بين يدي (عباس) قال له : « ان أحمد رأفت باشا - أخا (اسماعيل) ،
ورفيق صاحب الترجمة في التلمذة - قد أتني عليك . فقد جعلتك في معيتي . وقد
أمرت بامتحان مهندسى الأرياف ومعلمى المدارس ؛ لأن الكثير منهم ليسوا على
شئ ، وجعلتك من أرباب الامتحان . فلا تتكلم إلا بالصدق ، ولو على نفسك . فلتن
كذبت في شئ ، سلبت نعمتك ، وأعدتكَ فلاحاً ! » .

ثم حلفه ، هو وغيره ، على ذلك . فحلف . فأنعم عليه برتبة صاغقولاغاسى ، وأعطاه
نيشان الرتبة ؛ وكان عبارة عن نصف هلال من الفضة ونجمة من الذهب ، فيها ثلاثة
أحجار من الماس . فاشتغل بما نيظ به على وجه أتم . ثم عهدت اليه أعمال أخرى ،
أهمها هندسة مائية . فقام بها خير قيام . فالحق بموجيل بك - وكان مشغولاً
في تجميع القناطر الخيرية - فساعدته خير مساعدة .

ثم أحال (عباس) عليه النظر في ترتيب المدارس الملكية ، والصدخانة ، ووضعه لمدير
بك ولم يستحسنه هو . فعمل صاحب الترجمة ، لجميع المدارس ، ترتيباً جعل أساسه
احتياجات القطر لا غير . فأعجب (عباس) به . وبعد أن أقره مجلس معقود من جميع
رؤساء الدواوين ، أحال نظارة المدارس على بطلنا ؛ وأعطاه رتبة أميرالاي ونيشانها
مكافأة له . وصارت له عنده منزلة رفيعة .

وكان ، في مدة نظارته ، يباشر تأليف كتب المدارس بنفسه مع بعض المعلمين ؛
وجعل بها مطبعة حروف ومطبعة حجر ، مع التفاته الى ما كل التلمذة ومشربهم
وملبسهم وتعليمهم وغير ذلك بنفسه . فامتنت عن التلمذة مضار عمومية ومفاسد
كثيرة ؛ واقطع الشتم والسفه ؛ وكاد يمتنع الضرب والسجن . ولم يكف بذلك .

بل رتب على نفسه دروسا كان يلقيها على التلامذة ، كالطبيعة والعارة . وألف ،
في العارة ، كتابا بقي متبعا في التعليم مدة .

ولما تولى (سعيد) ، تعيين صاحب الترجمة للسفر مع العساكر لمحاربة الروس
في سنة ١٢٧٠ ، تخرج جميع التلامذة ، كبيرهم وصغيرهم ، ووقفوا بساحل النيل
أمام السفينة التي نزل فيها للسفر الى الاسكندرية ، وجعلوا يبكون ويشجبون ، حتى
أبكوه .

ثم سافر جمعية أحمد المناكلي باشا ، ولبت غائبا سنتين ونصفا ، قاضى فيها مشاق
الأسفار ، وما يلحق المجاهدين من الارجاف والاضطرابات ، والحربان من المألوفات ،
ورأى بلادا وعوائد كان يحفلها ، واكتسب فيها معرفة اللغة التركية — لأنه أقام
بالأستانة العلية أربعة أشهر اشتغل فيها بتعلم تلك اللغة — وأقام عشرة شهور
في بلاد القريم ، وثمانية شهور في مدينة كوشخانه ببلاد الأناضول — وهي مدينة
عاصرة على رأس جبل ، مشهورة بمعدن الفضة الذي فيها — وكان منوطا به تسهيل
سوق العساكر في مدينة ترازون الى مدينة أرضروم . فقامى شدائد مهمة ، وأهوالا
مدطمة ، بسبب البرد ، والثلج الكثير ، ووعورة المسالك . ولكنه قام بمهمته خير
قيام ، وشهد له بذلك قاضى البلد وأمرائها وأعيانها .

وكان قد تزوج قبل سفره هذا ، وبعد موت زوجته الأولى ، بقرية لأحمد
طو بسقال باشا وكانت ذات مال وعقار ، ونيمة غرة ، لا تحسن التصرف ، ولا تميز
الدرهم من الدينار ، وكانت أمها تزوجت برجل يعرف براغب افندى ، وماتت عنده .
فتزوج بامرأة أخرى تسطرت على البلت كل التسيطر .

فلما دخل بها على مبارك بك، خافت المرأة أن يطمع في أمواتها، فأسامت معاملة وتوسطت بجعلي الجلشنى أفندى الى والدة (عباس) . فرمى فيه عند حسن المناسرة باشا، وأغرى به أغوات السراى، وأتعبه تعباً عاثلاً ومالياً لا مزيد عليه، لم يفرغ منه إلا بتركه تلك الزوجة، والجوارى النابات لها، مع أنه إنما اشترأهن بماله .

فلما عاد من ذلك السفر الطويل، رفت من وظيفته، ومسكن في بيت حقير بالأجرة مع أخ له كان تركه في المدارس عند السفر، مع ابن أخ آخر ليتربى فيها . فطروا منها بعد سفره . ولم يطف عليهما أحد ممن كان يساعدهم في مدة نظارته، ولم يشفق عليهما إلا سليمان باشا الفرنسي . فانه أدخلهما في مكتب كان أنشأه بمصر العتيقة .

فكانت حالة صاحب الترجمة، بعد سبع سنين مضت من عوده من بلاد أوروبا، سكاله عند عوده منها، وذهب ماراه من الأموال والمتاصب والوظائف، وجميع ما كسبت يده، كأنه حلم .

فوعب عن خدمة الحكومة، وعزم على الرجوع الى بلده، والإقامة بالريف، والاشتغال بالزراع، والتعيش من جانبه .

وبينا هو يتجهز للسفر الى البلد، صدر الأمر بأن جميع الضباط المرفوقين بمحضرون بالقلة للفرز . لحضروا . وكان المنوط بالفرز أدهم باشا، وكان يعرف طياً .

فأدخله ضمن المختارين للخدمة . فتمطل عن السفر، وبعد قليل تعين معاوناً بديوان الجهادية، وأحيل عليه النظر في القضايا المتأخرة، المتعلقة بالورش والجبانات

وغيرها . ثم ألحق بمستودعى الداخلية ، وكان يحال عليه بعض القضايا . ثم دعى الى وكالة مجلس التجار . فأقام فيه شهرين . وكان سلفه فيه أرمينيا . فأغضبه تعيين على في هذه الوظيفة ورعى في على عند (سعيد) بما رعى ، حتى جعل (سعيدا) يفضض على على ويعدمه عن تلك الوظيفة .

فأقام في بيته نحو ثلاثة أشهر ، ثم تعين مفتش هندسة نصف الوجه القبلى . فأقام فيه نحو شهرين ، دعاه بعدها (سعيد باشا) لعمل رسم لاستحكامات أبى حماد .

ولما تم الرسم ، ذهب اليه ليعرضه عليه ، فلم يتمكن من مقابلته ، لا في طرا ولا في قصر النيل ، ولا بعد أن عاد من الاسكندرية ، بالرغم من أنه لزم معيته ، مدة ثلاثة أشهر وهو بلا ماهية ولا شغل ، مع كثرة التنقلات من بلد الى آخر ، حتى كان ذات يوم في الجليزة ، فوقع نظر الأمير عليه ، فناداه وكلمه ، وسأله عما صنع في الرسم . فقأتمه له . فنظر فيه قليلا ، ثم قال : « أبقه حتى نجد وقتا لإمعان النظر فيه ! » ثم لم يلتفت اليه بعد ذلك .

ولكنه ربط لملى ماهية ، وأبقاه في معيته زمنا بلا شغل ، الى أن كانت المعية يوما بمربوط ، فطلب على الى أدهم باشا تعيينه معلما للضباط ، وصف الضباط الذين كان قد صدر له الأمر بترتيب معلمين لتعليمهم القراءة والكتابة والحساب . فعينه . فكان يكتب لهم حروف الهجاء بيده . ولعند ثبات تلامذته في مكان واحد ، كان يذهب اليهم في خيامهم ، وتارة يكون التعليم بتخطيط الحروف على الأرض ، وتارة بالرفع على بلاط المحلات . واستعمل لهم ، في تعليم مهمات القواعد الهندسية اللازمة للعساكر ، الحبل والعصا ، لا غير .

وكان في أوقات الفراغ يشغل الزمن بالمطالعة، ويكتب تعليقات يستحسنها في ورقات جمعها بعد ذلك، فصارت كتابا مفيدا في فنون شتى مما يحتاج اليه المهندسون .

ثم لما رام (سميد باشا) التوجه الى بلاد أوروبا ، أمر برفق غالب من كان في مدينته ، فكان على من جملة المرفوتين .

وكان قبل ذلك تزوج ، واشترى بيتا بدارب الجلاميز ، وشرع في بنائه وتعميره . فكثر عليه المصروف ولحقه الدين ، حتى ضاق ذرعه ، وتشوش طبعه .

وكان يومئذ قد صدر الأمر ببيع بعض أشياء من ممتلكات الحكومة ، زائدة عن الحاجة من عقارات وغيرها . وكان المأمور بذلك اسماعيل باشا الفريق . فاستصحب عليها معه الى محلات المبيع .

فلما حضر المزادات ، ورأى الأشياء تباع بأبخس الأثمان ، على نفاستها ، وظلوا ثمنها الأصلي ، وانها ، علاوة على ذلك ، لا تباع بالنقد الحال ، بل تؤجل الأثمان ، بالآجال البعيدة ، وبعضها بأوراق المساهيات ، ونحو ذلك من أنواع التسهيل على المشتري ، مالت نفسه للشراء والدخول في التجارة ، ففعل .

وظامل التجار ، وعرفهم وعرفوه ، وكثر منه الشراء والبيع . فرجع واستعان بذلك على المصروف وأداء بعض الحقوق . فازدادت عنده دواعى التجارة ، وصارت هذه مطلع نظره . وقصر عليها فكرته ، خصوصا بسبب ما تقرّر عنده من اضطراب الأحوال وتقلبات الأمور التي كادت أن تنهب منه ثمرات المعارف والأسفار .

فقام بخاطره أن يعقد شركة مع بعض المهندسين المتقاعدين ، مثله ، على أن يبنوا بيوتا للبيع والتجارة . فلم يوافق أحد .

فلما هم بذلك ، طروق (سعيدا) طارق المنون ؛ وخلفه (اسماعيل) . فذكر
عليا رفيقه في التلمذة ، وبعد العودة الى الديار ؛ فألحقه بمعيته زمنا ، ثم عينه لنظارة
القناطر الخيرية التي كانت موضع اهتمامه الفائق . فأصلح ما كان قد اختل من
أمرها .

ولما حضر رباح المنوفية ، أحيل عليه عمل قناطره ومبانيه ؛ فأجراها على ما هي
عليه الآن .

وفي سنة ١٢٨٢ اختاره (اسماعيل) للنيابة عن الحكومة المصرية في المجلس الذي
تشكل لتفدير الأراضي التي كانت حق شركة ترمة السويس ، على مقتضى القرار المحكوم
به من قبل الامبراطور نابوليون . فأتم المسألة على أحسن حال ؛ وأحسن اليه بعد
إتمامه برتبة التمايز ؛ وأعطى النيشان الهيدى من الدرجة الثالثة ؛ وبعث اليه من قبل
الدولة الفرنسية بنيهشان (أوفيسييه دى لالجيون دونور) .

وفي شهر جمادى الآخرة من سنة ١٢٨٤ أحيلت اليه وكالة ديوان المدارس تحت
رياسة شريف باشاء مع بقاء نظارة القناطر الخيرية . وبعد قليل انتدبه (اسماعيل)
للسفر الى باريس في مسألة تخص المالية . فكانت مدة غيابه ذهابا وإيابا واقامة
خمسة وأربعين يوما ، استفاد فيها فوائد علمية جمّة . وبعد قليل من عودته ، أحسن
اليه في سنة ١٢٨٥ برتبة ميرميان ؛ وأحيلت الى عهده إدارة السكك الحديدية
المصرية ، وإدارة ديوان المدارس ، وإدارة ديوان الأشغال العمومية ؛ وفي شهر
شوال من تلك السنة انضم الى ذلك نظارة عموم الأوقاف مع بقائه على نظارة القناطر
الخيرية ، والتحاقه برجال المعية .

فشمر عن ساعد جلته في مباشرة تلك المصالح ، ولسبب اتساع ديوان السكة الحديدية ، وكثرة أشغاله ، كان يذهب اليه من بعد الظهر الى الغروب ، للنظر فيما يتعلق به ، وجعل من الصبح الى الظهر لباقي المصالح .

وكان قد تحصل على الاذن بنقل المدارس من العباسية الى القاهرة ، الى سراى الأمير مصطفى فاضل ، بدرب الجميز ، وفقا بالتلامذة وأهلهم ، لما كان يلحقهم في الذهاب الى العباسية من المشاق والمصرف الزائد . فأجرى في السراى تصليحات لازمة المصالح ، وجعل السلالمك للديوان ، ووضع كل مدرسة في جهة ، وجعل بها أيضا ديوان الأوقاف وديوان الأشغال . فسهل عليه القيام بها .

وكانت كثرة أشغاله لا تسفله عن الالتفات الى ما يتعلق بأحوال التلامذة والمعلمين . فكان كل يوم يدخل عليهم بكرة وشيا ، عند غدوه من البيت ورواحه ، وأعمل فكره فيما يحصل به نشر المعارف وحسن التربية ، وفقر اللائحة التي ذكرناها في حينه ، وأنشأ المدارس المركزية والمدارس الابتدائية المثل ، المتقدم بيانها ، وأجرى الاصلاحات اللازمة في المكاتب القديمة ، فغير بعض مبانيها وأوضاعها الأصلية ، ورتب لها النظار والمعلمين وأدوات التعليم ونحو ذلك ، وجعل المصاريف اللازمة للدارس والمكاتب جارية على وجه يستوجب انتظامها ، مع خفة المصرف على الديوان .

ثم لأجل تيسير التعليم على المعلمين والمتعلمين ، وصون ما تعلموه من الذهاب ، جعل بالمدارس مطبعة حروف ومطبعة حجر لطبع كل ما يلزم من الكتب وأمشق انلخط والرسم وغير ذلك .

واعتنى بأمر تخرج المعلمين الأكفاء . فأنشأ مدرسة دار العلوم ، ورتب كيفية تدريب نجباء التلامذة الذين أتموا دروس المدارس العالية على التعليم ، وأنشأ دار الكتب

الجامعة، ومجالات الطبيعة وغيرها من آلات العلوم الرياضية اللازمة للدارس .
تتمكن التلامذة ، بما يتأهلوا والتميز عليها ، من اجتلاء المعقول في صورة المحسوس .

والتمت لجميع الأوقاف من التكايا والمساجد وغيرها ، لاسيما ما كان منها بالأقاليم ،
بالاصلاح والتجديد . حفظها وصانها . وأبطل عادة التعمير على طرف الديوان ،
وجعله يعطى بالمقاولة للقاولين ، بعد النظر فيه من مأموري الأثمان ، وباشمهندس
الديوان ، وعمل الرسم اللازم ، وتقدير النفقة الواجبة ؛ ثم قسم أراضى الوقف الواسعة
الخربة ، كالتى كانت في جهة السيدة زينب وخلافها ، على الراغبين ينون فيها منازل
وحوانيت بحكر سنوى يقرر عليهم ، ويدفعون مقدار عشرين سنة مقدما بصفة تبرع .
فكان ذلك سببا لعارة أحياء كثيرة تجلب ريعا للوقف ، استعين به على التنظيم الجارى
في المدن لتوسعة الشوارع والحارات وتقومها .

وما يحد بالالتفات اليه أن عموم التحسينات والمارات والانشاعات العمرانية
التى أجريت في القطر في عهد (إسماعيل) إنما أجريت وعلى مبارك باشا ناظر على ديوان
الأشغال العمومية . فكان ، والحالة هذه ، مشغولا بالمصالح الأميرية وتنفيذ الأغراض
الخدوية ليلا ونهارا ، حتى لم يرق وقتا يلتفت فيه لأحواله الخاصة به ، ولا يدخل
بيته إلا ليلا ، بل وكان يفكر في الليل فيما يفعل بالنهار ، لاسيما بعد أن تمت أعمال
ترعة السويس ، وصمم الخديو على عمل مهرجان يدعو اليه ملوك أوروبا وسلاطينها .
فكان مع النظر في أحوال الدواوين المسماة إدارتها الى عهده ، مشغول الفكر ،
دائم السفر في مصالح أولئك المدعوين ، الى أن انقضى جميع ذلك على أحسن حال .
فانهالت عليه التياشين والأوسمة تترى ، من كل دولة على السواء .

وقد بقيت تلك المصالح تحت يده الى رمضان سنة ١٢٨٨ هـ ثم انفصل عن ديوان السكة؛ ثم عن المدارس والأشغال بعد أيام قلائل؛ ثم عن الأوقاف بعد مضي قليل من شوال من تلك السنة، بدسيسة من اسماعيل صديق باشا، لخلاف وقع بينهما على إدارة السكة الحديد.

ولكنه لم يبق في بيته إلا نحو شهرين. ثم جعل ناظرا على ديوان المكاتب الأهلية، وأمر بتنظيمه. وفي سنة ١٢٨٩ هـ أحيل عليه نظر الأوقاف ثانياً؛ وبعد قليل أحيل عليه نظر ديوان الأشغال؛ ولم يمض إلا يسير حتى تحولت نظارة هذه الدواوين إلى الأمير حسين كامل. فبقى على باشا بمعيته بصفة مستشار. وفي سنة ١٢٩٠ هـ انفصل ديوان الأشغال بنفسه، تحت رئاسة الأمير المذكور، وجعل على باشا ويكله. وفي شعبان من السنة عينها جعل عضواً في المجلس المخصوص؛ ولكنه انفصل عنه بعد قليل بسبب وشايات صديق وأضرابه.

فأقام في بيته، وماهيته جارية، إلى أن جعل في سنة ١٢٩١ هـ رئيساً لأشغال الهندسة بديوان الأشغال، بعد أن ألحق هذا الديوان بديوان الجهادية تحت نظارة الأمير حسين كامل. وفي سنة ١٢٩٢ هـ جعل مستشاراً للأمير توفيق، في ديوان الأشغال عينه، بعد إلحاقه بوزارة الداخلية، فاستشار في الديوان عينه، مستقلاً، للأمير إبراهيم بن أحمد.

ولما تالفت الوزارة النوبارية الأولى عين فيها على باشا على ديوان الأوقاف والمعارف، فصرف وسعه في توسيع دائرة التعليم: فشرع في بناء مدارس جديدة، كمدرسى طنطا والمنصورة؛ وفي تكثير عدد المكاتب، وترتيب المدرسين، وما يلزم للتعليم من أدوات وكتب.

واعفى كذلك بأمر الأوقاف ، اعتناء حكما ، وبقى في المنصب الى أن سقطت الوزارة البوارية .

فلما شكل رياض باشا وزارته الأولى جعل ديوان الأشغال العمومية ديوانا مستقلا وعهد به الى حل مبارك باشا . وقسم أعماله ثلاثة أقسام : التحريرات والمحاسبة ، وعمل التصحيحات لما يلزم تعديده من الأعمال ، ويتبعه فرقة مهندسين لعمل الرسومات ، والموازين وأعمال القاهرة ومدن القطر . وذلك غير الملحقات مثل قلم الزراعة ، وقلم المصلح ، ومصلحة الانجرارية ، وقلم القضاء .

وقسم مصلحة الهندسة خمسة أقسام ، لكل قسم مفتش ، وجعل جميع أعمال الهندسة تحت إدارة وكيل الديوان ، وقسم الأعمال على عدة سنين ، وأجرها بجهة فائقة ، وشرع في بناء سلكانة القاهرة ، واستتالية القصر العيني ومدرسة الطب . واتفق مع شركة مياه القاهرة على توصيل المياه الى حلوان . ونظمت الحمامات التي بها ، وجعل لها طبيب ومأمور . وزيد في القاهرة عدد فوائيس الغاز انخ ، مما لا داعي لذكره هنا ، لأنه عمل في غير عهد (اسماعيل) .

وبقى حل مبارك باشا ناظرا على الأوقاف في وزارة شريف باشا سنة ١٨٨٣ ، ولكنه تخطى عن المنصب في وزارة نوبار الثانية . وعاد فعين ناظرا للعارف في وزارة رياض باشا الثانية في يولييه سنة ١٨٨٨ . ففتحت في مدته المدارس الأهلية الحاضرة في المدن والأقاليم انخ .

وفي سنة ١٣١١ وسنة ١٨٩٣ — وكان قد تخطى عن منصبه بعد سقوط الوزارة — سافر الى بلده ، لتفقد حال زراعته واصلاحها ، وكانت قد بارت لانشغاله عنها

في المصالح العامة ، فأدركه هناك مرض في المثانة كان سبباً في عودته الى مصر
فموج فلم ينجح الدواء .

وأدركه الأجل بمصر في منزله بالحلمية في ١٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣ ، فأمرت الحكومة
بالاحتفال بجهازته أعظم احتفال ، وأقفلت عموم المدارس حداداً على أبيها . ثم
جمع تلميذو دار العلوم فيما بينهم ورسبوا له صورة بالزيت على القماش ، وصنعوها
في مدرستهم باحتفال عظيم ، وفطحت لجنة في العاصمة اكتباباً عمومياً لاقامة أثر
تاريخي له . وقد أطلقت وزارة الأشغال اسمه على أحد الشوارع الفسيحة في القاهرة
بجهة الحلمية الجديدة .

أما صفاته وأخلاقه ، فقد تبيتها ، أيها القارئ اللبيب ، من خلال سطور ترجمته .

وأما رياض باشا^(١) — وقد قال المقتطف عنه إنه ابن ناظر الضربخانة المصرية ؛
وذهب آخرون الى أنه يهودى أزميرى من أسرة معروفة يقال لها أسرة الوزان —
فقد ولد في سنة ١٣٥٠ هجرية ودخل في خدمة الحكومة المصرية بوظيفة مبيض
في مجلس العموم بديوان المسالية في ١١ صفر سنة ١٣٦٤ ، بمাহية قدرها ١٤٥ قرشا
صحيفا . ولاحت عليه غائل التجابة وملح الاستعداد ؛ فارتفعت ماهيته بعد ستة
شهور الى ١٩٣ قرشا صحيفا و١٣ بارة . وكانت هذه الزيادة في نظير تكليفه بعمل
آخر وهو قيد الخلاصات .

(١) مأخوذ من المقتطف الصادر في شهر أغسطس ١٩١١ والمخطبة التأيينية التي ألقاها صاحب السعادة
أحمد زكي باشا في السنة حينما في احتفال الأربعين ، ومن "خديريون وباشارات" لهوريل بل ،
ومن المقارنة بين رياض وديار في " انجلترا بمصر " لورد ملتر ، ومن الفصل الثالث والأربعين
من " مصر الحديثة " لورد كرومر .

ثم أُلنى ذلك المجلس في ١٠ ربيع الأول سنة ١٢٦٥ ؛ ولكن رياض توصل بعد شهرين ونصف للدخول في المعية السنية للتبويض والقيد بمأهيته عينا . وفي سنة ١٢٦٦ انتظم في سلك عساكر الموسيقى برتبة ملازم . فقام بهذه الخدمة الجليلة خير قيام ، جعله أهلا لتيل رتبة اليوزباشى بعد شهرين اثنين . ثم ارتقى الى رتبة الصاغقولاغاسى ؛ ثم الى رتبة البكاشى في بحر سقطين . كل ذلك في خدمة الموسيقى العسكرية .

فلما كانت سنة ١٢٦٨ ، انتظم في سلك رجال المعية السلية برتبة القائمقام ، بصفة ياور بمعية (عباس الأول) . وهناك ارتقى في ٥ صفر سنة ١٢٦٩ الى رتبة الميرالاي ، ووظيفة مهردار لوالى مصر المشار اليه .

ثم وجد (عباس) فيه من دلائل الخزم ما يخوله ادارة الأهالى . فأُسند اليه مديرية الجيزة وأطفيح ، وليس له من العمر إلا عشرون سنة قرية — وقد حمل هذا بعض حساده وأعدائه على نسبة تقدمه السريع وحظوته في عيني (عباس) الى تدنيه لأمر يلحق العار بمركبيها .

وبعد سنتين ، انتقل مأمورا لادارة الفيوم ومديرية بنى سويف ؛ ثم مديرا لقنا بمأهية قدرها خمسون جنيا في الشهر ؛ وعاد بعد ذلك الى العاصمة ، حيث أسندت اليه وكالة المرور والسكة ، بمصلحة السكة الحديد . ثم تحرك منها سنة ١٢٧٤ بصفة مأمور لادارة نصف أول روضة البحرين — وهى اليوم عبارة عن مديرتى المنوفية والغربية — والنصف الأول المذكور كان في اصطلاح ذلك الوقت عبارة عما نسميه الآن بمديرية المنوفية .

ثم جعل ويكلا لهذه المديرية ؛ وبلغت ماهيته خمسة وسبعين جنيا . فبقى في هذه الوظيفة لغاية ٤ جمادى الثانية سنة ١٢٧٧ ؛ وحينئذ قلب له الدهر ظهر الخن . فقد صدرت في ذلك اليوم ارادة سنية فصلته عن الخدمة ، ورمته بالإهمال .

ولكن مدة القضب لم تطل عليه ؛ فقد حظى بالرضى ثانية بعد أشهر قليلة ؛ وعينه (سعيد) "لخدمة الكتابة" في معيته ، بإذن تاريخه أول ذى القعدة سنة ١٢٧٧ وفى سنة ١٢٧٩ أنعم عليه برتبة الميريدان ، وجعل ماهيته مائة جنيه مصرى في الشهر . وكان لا يزال دون الثلاثين .

فلما كانت سنة ١٢٨١ ، صدر الأمر العالى بتعيينه عضوا في مجلس الأحكام — وكان ياتل ما نسميه الآن بمحكمة النقض والإبرام — ثم أحيلت الى عهده نظارة "أمور خاصة خديوى" ؛ وانتقل الى وظيفة مهردار ؛ حتى كان ١١ شوال سنة ١٢٨٤ ، ففضب عليه (اسماعيل) ، وأصدر لآلية ارادة سنية مختصرة باللغة التركية ، هذه ترجمتها : « بحسب الإيجاب قد صار رفت رياض مهردارا سابقا من معينا . فلأجل ايجاب اجراء ذلك بالمالية لزم الإشعار » .

غير أن (اسماعيل) نفسه ما لبث إلا وأعاد نعمته اليه ، وأسند له في معيته وظيفه كانت تسمى "خزينة دار" سنة ١٢٨٦ ولكن ماهيته نزلت الى ستين جنيا .

وفي سنة ١٢٨٧ نال رتبة "الروم اعلی بکريکي" وزادت ماهيته الى خمسة وسبعين جنيا — وهو مرتب الرتبة المذكورة — وأرسله (اسماعيل) ، في مهمة سياسية تتعلق بالإصلاح القضائى ، الى مقر السلطنة العثمانية في الأستانة .

فلما عاد منها ، صدر الأمر العالى بتعيينه مستشارا لرياسة المجلس المخصوص — وهو الذى خلفه مجلس النظار في النظام الحديث للحكومة المصرية — وصار مرتبه

مائة وخمسة وعشرين جنبا ، ومن هذه الوظيفة ارتقى الى وظيفة مدير المدارس والأوقاف سنة ١٢٩٠ هـ وانضمت اليه وظيفة مستشار الداخلية ، ورئاسة المجلس الحسبي أيضا في السنة التالية ، ثم صار ناظرا للخارجية ، فالزراعة ، فالحقانية (وأضيفت من ذلك العهد على ماهيته مصاريف الضيافات والجمعيات ، وقدرها مائة وخمسة وعشرون جنبا في الشهر ، فبلغ مجموع ما يتناوله مائتين وخمسين جنبا في الشهر) ، فالمدارس ، فالتجارة ، والزراعة . وكانت هذه الدواوين تابعة للعية مباشرة : فان ادارة الحكومة في مصر كانت في ذلك العهد منوطه بالخدوي رأسا ، وانما يعاونه جماعة من أرباب المناصب العالية يضمهم هو على رهوس الدواوين ، ومرجع كل واحد منهم اليه مباشرة ، وبصفة فردية ، أى بغير اجتماع وبلا تضامن . وعند حلول الخطوب ، كان الخديو يستشير هيئة تتألف من أولئك الرؤساء ، ورؤساء بعض المصالح الكبيرة ، ومن بعض أعضاء آخرين ، يكونون بمثابة وزراء بلا مساند ، وتدعى تلك الهيئة "المجلس الخصوصى" .

وقد كان أعضاء هذا المجلس في سنة ١٨٧٦ الرجال الآتية أسماؤهم :

اسماعيل صديق ناظر المسالية ، مصطفى رياض ناظر الحقانية والخارجية ، اسماعيل أيوب ناظر التجارة والزراعة ، محمد ثابت رئيس مجلس الأحكام ، عبد الله عزت رئيس شورى التواب وسردار عسكرية ، أحمد رشيد رئيس مجلس حسبي مصر ، عمر لطفى محافظ مصر ، حسن راسم محافظ الاسكندرية ، محمد توفيق (ولى العهد) ناظر الداخلية ، حسين كامل (السلطان) ناظر الجهادية والبحرية ، على ابراهيم ناظر الأشغال ، منصور يحيى يكن ناظر المعارف والأوقاف ، على مبارك مستشار الأشغال ، وجاهين كنج ، وعبد اللطيف ، وجعفر صادق ، والسيد أبو بكر راتب أعضاء بلا مسند .

ولما تألفت الوزارة النوبارية المستولة سنة ١٨٧٨ ، عهد بوزارة الداخلية اليه ؛ ثم أراد (اسماعيل) في أوائل سنة ١٨٧٩ أن ينقله الى الخارجية ، ولكن الحكومتين الفرنسية والانجليزية قاومتاه ، وأبى رياض عينه موافقته على النقل . وكان قد اشتهر بثبات عزمه وبشجاعته الأدبية في منصب نائب رئيس لجنة التحقيق المعينة في سنة ١٨٧٨ لتنظر في أمر المالية المصرية .

ولما سقطت الوزارة النوبارية سافر رياض باشا الى أوروبا ، وأقام فيها حتى تولى الخديو (محمد توفيق) . فاستدعاه وطلب منه تشكيل وزارة جديدة عقب استقالة الوزارة الشريفة (٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩) . فكانت تلك أول مرة تقلد فيها رياض رئاسة الوزارة ؛ ولبت على دستها الى أن جرفته الثورة العربية .

وتقلد وزارة الداخلية في الوزارة الشريفة الثانية ؛ ولكنه لم يبق فيها إلا شهرين ؛ لأنه كان يرى وجوب معاقبة العصاة ، معاقبة شديدة ، بلاشفقة ولا رحمة ؛ ولم يطاوع على رأيه .

وبقي معتزلاً أشغال الحكومة الى أن فوض اليه الخديو (توفيق) تأليف الوزارة سنة ١٨٨٨ ؛ فلبى الطلب وتقلد ، علاوة على رئاسة مجلس النظار ، زمام وزارة الداخلية . ولكن تمسكه الشديد برأيه اضطره الى الاستعفاء بعد مرور سنتين . فاضطرل الأعمال ثانية في مايو سنة ١٨٩١

ثم استدعاه (عباس الثاني) لتأليف وزارة بعد صرف وزارة لخري باشا . فالتفتها وبق على رياستها وفي منصة الداخلية الى أن كانت حادثة الحدود الشهيرة — وهي التي انتقد فيها (عباس) نظام الجيش المصري انتقاداً رأى كتمشرباشا ، السردار

إذ ذاك، نفسه مضطرا معه الى الاستعفاء من منصبه . فأبى اللورد كرومر أن يوافقه على رأيه ؛ وألزم الخديو ، بواسطة رياض ، بنشر نداء على الجيش وسرداره في "الوقائع الرسمية" اعتبر بمثابة اعتذار عن الانتقاد الذي كان بدأ منه .

فاستقال رياض ، وما فقي ملازما العزلة السياسية ، حتى كانت حفلة وضع الحجر الأول للمدرسة محمد على الصناعية سنة ١٩٠٦ بالاسكندرية . فألقى رياض فيها خطبة — بصفتها رئيس شرف جمعية العروة الوثقى — امتدح فيها اللورد كرومر في حضرة الخديو (عباس الثاني) .

فتفر الخديو منه ؛ وحملت الجرائد المحلية على الوزير الشيخ حملة شعواء .

ولكن متزلة رياض من النفوس لم تقطع ؛ واضطر الخديو نفسه الى الإشارة على عاقدى المؤتمر الاسلامى المصرى سنة ١٩١١ بانقلاب رياض باشا رئيسا له . فأدار اجتماعاته وجلساته بحكمة وروية ؛ ولكن المتاعب التى سببها له أودت بصحته — وقد كانت ضعيفة — فمات فى ١٨ يونيه سنة ١٩١١ وهو فى التاسعة والسبعين ، هلاليا ، والسابعة والسبعين ، شمسيا ، من عمره .

وقد كان قصير القامة ، نحيف الجسم ، تمل ملامحه وطبعته فى كلامه على أنه من أصل تركى ، لا من أصل مصرى ، ولو أنه تلقى مبادئ العربية والتركية فى بيت والده ، ثم فى مدرسة المفروزة . وكان مظهره مظهر يهودى شرقى ؛ معنى الكتفين ، ويكاد ابتسامه يكون اضطرابا .

وقد وصف رياض باشا كثيرون من الذين جعلوه موضوع كتاباتهم لاسيما موبلى بل فى مؤلفته المدعو "خديو يون وباشاوات لرجل يعرفهم معرفة جيدة" ؛ ولجأ نرى

أن خير وصف للرجل هو ما جاد به قلم اللورد ألفريد ملنر في المقارنة التي أقامها بين نوبار وبينه، في كتابه المعنون "الجملة بمصر"، قال :

"أني لن أتوسع في المبادئ الساطعة البادية على طباع وطابع هذين الندين الأبديين : فإنها ما فتئت منذ عشرين عاما موضوع وصف الكتاب الذين تكلموا عن السياسة المصرية . ولكنني لن أسمع أيضا لنفسى بالسكون الى الاعتقاد بأن لدى القراء من الاسام بالشؤون المصرية الحديثة ، وبما يختص بالشخصين الأ كبر أهمية في تاريخها المعاصر، ما يكفيهم ليعرفوا أن نوبار أرمني ، وأما رياض ، سواء أكان أم لم يكن من أصل يهودي ، فسلم وأعرق الأتراك في تركية خلقه وتربيته وميوله . أن الأول حر الفكر ومتكيفه بمقتضيات العصر؛ وأما الثاني لمحافظ من أشد المحافظين على التقاليد القديمة . أن نوبار رجل ذو تربية غربية عالية، ومتملك ناصية اللغة الفرنسية تمام التملك؛ وأما رياض فشرقي محض، وقد تعلم الفرنسية في سن يتعذر معها عليه إمكان تكلمه بها بسهولة . أن بعضهم قد يشك في شجاعة نوبار ، وأما شجاعة رياض فلا يشك أحد فيها . أن نوبار نتدقق عنه الأفكار المصرية على تنوعها وسموها؛ وأما رياض نفزين الأفكار عنده محصور ، ومن نوع بات حزننا متأخرا . أن نوبار ميل الى التعميم ولكنه قد يتعب، ويضل اذا مزل الى دقائق الحكم ، وأما رياض فمتفوق في معرفة الدقائق ، ويدري على رموس أصابعه ظواهر الادارة المصرية وخفاياها . أن نوبار تكتي؛ تارة خفيف الروح وطورا لساذا؛ وأما رياض فلم يفتق ذهنه مرة واحدة لنكتة أو لطيفة؛ ولو أنه لا ينقصه في لغته العربية شيء من الفصاحة الشرقية، المنفوخة الأوداج ، التي تأخذ بجوامع قلوب مواطنيه . أن نوبار ، متى جرت الى مضمار العمل الخيري والبر الانساني ،

لا ينظر الى النقود ولا يبالى بها ، وأما رياض فمقتصد حازم صابم ، لا يتأثر مطلقا بأى مؤثر عاطفى أو شعور إنسانى : لا لأنه معدوم الشفقة بعامة الناس ، ولكن لأن الشفقة لديه تشبه ما كان يشعر به منها خير أصحاب الاقطاعات فى الأزمنة الوسطى نحو تابعيهم .

فالتباين بين الاثنين يفوق ، إذا ، ما اعتيد منه بين الأشخاص المختلفين ؛ وانك تراه باديا فى مظهر الرجلين الطبيعى ، بدوه فى أخلاقهما وزوجيهما ؛ فتوبار جميل الطلعة والبنة ، حلو الشائل ، صلى اللسان ؛ وأما رياض فصغير ومخربق ، غضوب ، كسار ، وصوته ، لذى أقل تهيج ، يميل الى الصرير ؛ وهو ، فيما عدا بئنه ، حيث يكون لطفه كاملا ، يتطوف فى الغلظة الى حد السجاجة ، ليس فقط فى معاملته لمرءسيه ، بل فى معاملته لمساوييه فى الرتبة والمكانة ، ولو أنه شديد الميل الى المطالبة الكل باحترام شخصه احتراما لا يرى ذاته مستعنا لمقابلة الغير بمثله .

ولكن اذا كان هذان الرجلان متباينين تمام المتباينة من جهة طبيعتهما ، فان وجوه الشبه فى مجرى حياتهما كثيرة وضربية . كل منهما يكره الآخر ؛ ولكن التاريخ العادل يعترف ويذكر بأن كلا منهما ، فى سبيله ، خدم بلاده خدمات جليلة : فكلاهما احتمل مناعب جمّة فى أيام (إسماعيل) ، بسبب وقوفه موقفا غير متفق مع رغائب ولى النم ؛ وكلاهما اجتهد ، ولو سدى ، فى إيقاف تيار الاستدانة الزاهب بالبلاد الى الهاوية . ولئن اقتصر نوبار بما شاده للمعالة من قواعد ، فان رياضاً يفتخر بما أبداه من شجاعة أدبية فى وقوفه فى وجه (إسماعيل) ، وتضديه لرجال لجنة التحقيق ، فى النزاع الذى دخلوا فيه ، لا تقاذا المالية المصرية . وقد بدأ من كليهما ،

بعد الاحتلال الانجليزي ، وجوه تشابه تستوقف النظر : فكل منهما صدق على جهود إنجلترا الإصلاحية ، واشترك مع الانجليز الى حد ما في أعمالهم ، ولكن كلا منهما امتنع أيضا لما كانت توجهه الرقابة البريطانية من قيود على الأهواء الاستبدادية ، و انتهى الى رفض مساعدتها . ولقد كان أشهر من نار على علم أن رياضاً ، قبل توتره ، كان يشكو مر الشكوى من عدم تداخل الانجليز في الأمور تداخلا كافيا ليكفل تقويم معوجها ، وأنه لم يحض على استلامه زمام الحكم مدة مديدة إلا وطفق يتذمر من أنهم يتدخلون أكثر مما يطاق .

هذا فيما يختص بأوجه الشبه . وأما أوجه عدم التشابه فلا بد من الاعتراف بأن رياضاً قد لا يلتبس له المذنب الذي يلتبس لنوبار على دخوله في عراك مع الرقابة البريطانية . فان أحوال مصر ، حينما استلم نوبار دفة الإدارة ، كانت في فوضى نظام قلما يستطيع الانسان وصفها ، واستمر الانجليز مدة يزيدونها تعقيدا بكيفية تضجر الرجل وتعامله . ولقد اصطلمت ادارته ، دوما ، وفي كل شيء ، بامساك وزارة المالية ، واضطر الى تحمل مسئولية كل ما كان كريبا في سياسة كان هو أول التالفين عليها من صميم فؤاده . نعم ان الحالة في سنوات وزارته الأخيرة كانت قد تحسنت تحسنا بينا ، ولكن التقدم — ولو أنه كان لا بد من الشعور بالاجراءات الصارمة اضطرارا ، التي كان من شأنها ضمانه حلوته واستمراره — لم يكن قد ظهر بعد بكيفية عامة تروح اليها النفوس . وأما رياض فانه استلم أزمة الأحكام في أحسن الأوقات وأطيبها تفاؤلا ، لافي زمن أزمة وإحس ، بل في ساعة تجدد وإحياء . واستمر الجوق صافيا زاهيا طوال مدة ادارته : فكان من سعادة حفله أنه رأى الجيش المصري ،

المحرجتا في الماضي ، يفوز على الدراويش ؛ وعبد الدين العموي يخفف ؛ ومصر
تحرر تحريرا تاما وإلى الأبد من السخرة والعونة ؛ والضرائب العقارية تنخفض إلى أكثر
من ثلاثين في المائة ، في أشد الأقاليم فقرا ؛ وزيادة الإيرادات على المصروفات تنمو
سنة فسنة ، بالرغم من ذلك التخفيض ؛ ورأى كل هذا ينسب إليه ؛ ويرتفع عبر
الثناء حول شخصه عليه .

فلو كان ذا طبع غير طبعه ، لكان جمع قلوب المصريين على حبه ، أكثر من كل
وزير سواه ؛ ولا استطاع البقاء على دفة الحكم بين تصفيق الجميع ، وهو ممتنع بحرية
عمل تكاد تكون تامة . ولكنه ما أقام على منصة الأحكام سنتين إلا وقد نفرت
منه قلوب كل ذى حيية في القطر . ومع أن ادارته نجحت نجاحا غير منقطع ، فانه
أصبح مكروها من الجمهور أكثر مما كره نواب في حياته ؛ وذلك لأن رياضا كان
ذا كفاة غريبة في إثارة عدا الناس له حالما يتربع في دست الوزارة . وإنه لشي
عجيب في الحقيقة أن يكون هذا الرجل على مثل هذه القلة في جدارته لاستلام
زمام الحكم : فهو ما دام بعيدا عن كرسى الادارة وملازما الحياة الفردية الخاصة يرى
عدد مرديه يزداد يوميا في البلد ؛ وذلك لأنه بصفته مسلما تقيا ، يجمع على حبه كل
ذوى النفوذ الديني في القطر ؛ وبصفته مزارعا وفلاحا عريقا في شؤون الفلاحة ،
وواقفا تمام الوقوف على حياة الشعب واحتياجاته وأفكاره يعرف كيف يهتم بمصالح
مشايخ البلاد ، وكيف يكتسب حبه . ولكنه حالما يتربع في الدست يصبح
كالقنفذ ، كله شوك ؛ وعصبيا إلى حد عدم استطاعة الصبر على ما في الادارة من
موجب للضجر والملل ؛ فلا يلبث أن يندفع مع تيار تحرك وتقلب ، كبحرك وتقلب

المصائب يجرى ؛ فيخرج شعوره لكل حيف ، ويصبح يرى في النصابح ، حتى متى قُتلت له بفاية التأدب والاحترام ، ضروبا من الالهات والانتقاص^(١) .

على أننا نرى أن نضع ، إزاء ما جاء في آخر وصف اللورد ملر هذا لرياض ، ما قاله عنه صاحبها المقتطف ، بعد أن ذاق الرجل كأس المنون ؛ قال :

« وقد تيسر لنا أن ندرس أخلاقه وصفاته وطباعه عن قرب ؛ وأن نحص ما يقوله أنصاره في مدح أعماله ، وخصومه في ذمها ؛ ونعلم مقدار ما في أقوال الفريقين من الصواب والخطأ .

فلا ريب عندنا أن الفقيه كان رجلا رفيع الآداب ، صادق الوطنية ، شديد الغيرة على مصر ، والرغبة في إبلاغ أهلها أعلى غاية في كل أمر جيد . ولا ريب أنه كان حسن المقاصد ، يحب الخير للناس ، ويحب خيار الناس ، ويفر من شرارهم نفورا ظاهرا لا يخفيه عنهم . وكان لشدة غيظه على قومه يحسب نفسه مسئولا عن كل مصري : فيدافع عنه دفاع الأب عن ابنه ، ويؤججه أيضا ، ويعنفه بكلام مؤلم اذا رأى منه ما لا يعجبه ؛ فلذلك كان بعض الذين يؤججهم من كبار الموظفين يخطئون الباعث الحقيقي له على ذلك ، فيستأثرون منه ؛ وربما حقنوا عليه ورموه بالكبر وحب الاستبداد ؛ وباتوا من خصومه والمتكلمين في حقه .

ثم إنه كان ، اذا رأى السيئة ، يطلب ازلتها أو اصلاحها بأقرب الطرق التي يدهل عليها ذكائه الفطري والادارة التي ألفها واعتادها في زمانه . فاذا وجد أمامه حوائل وعوائق نظامية ، عيل صبره عليها ، وأراد التخلص منها ، بما اتصف به من شدة

(١) أنظر : " انجلترا في القطر المصري " للورد ملر من ص ١٥٥ الى ١٥٩

الزعيم وقوة الإرادة . وهذا ما أوقع الخلاف بينه وبين رجال القانون في الحفانية والمحاكم ، وجعل كثيرين من هؤلاء يرمونه بحسب الاستبداد بالأمور وكرهته للنظامات الدستورية . وهذا ما أوقع الخلاف بينه وبين بعض الأوروبيين الموظفين في الحكومة وخارجها ، وجعلهم يرون رأى رجال القانون في أفعاله^(١) .

ونخلص اللورد كرومر رأيه في رياض باشا في خطبته الوداعية سنة ١٩٠٧ ، حيث قال بعد ذكره نوبار باشا :

« وأذكر أيضا اسم رجل آخر من أرباب السياسة ، وأنا مسرور بمشاهدته الآن بيننا ، ألا إنه صديق القديم المؤتمن صاحب الدولة رياض باشا . اتنا أيها السادة في زمان لا يحتاج فيه الشاب المصرى الذى يتظاهر بمظهر المصلحين الى شجاعة تذكر ، ولكن ما هو كائن الآن لم يكن كذلك طول الزمان . كان (لإسماعيل) باشا ، رحمه الله ، طرق عنيفة في معاملة الذين لا يطأطئون الرءوس أمامه ، ولا يعنون لهيبته ، ومع ذلك وقف رياض باشا منذ ثلاثين سنة واعترض بكل جرأة على سوء الإدارة ، وأقام الحجج على فساد الأحكام ، الذى كان متغلبا على مصر فى تلك الأيام ، وعلق بالجرس بنقى المر ، فأعجبت بشجاعته هذه حينئذ . وكثيرا ما وقع بينى وبين صديق ورصيفى القديم خلاف بعد ذلك ، ولكنى لم أكف قط عن النظر اليه بعين المحبة التى تستحقها صفاته العظيمة^(٢) » .

قال صاحب المقتطف : « وحقيق بلورد كرومر أن يقول هذا القول عن رياض باشا ، لأن رياض باشا كان يثق به ثقة لا يخامرها ريب . قال اللورد كرومر

(١) أنظر : "المقتطف" الصادر فى أغسطس سنة ١٩١١ ص ١١٢

(٢) أنظر : "المقتطف" ع ١٠٧

في كتابه "مصر الحديثة" ان شركة انجليزية تألفت لتشتري سكك الحديد من الحكومة المصرية في وزارة رياض باشا الأولى . ولما عرض الأمر على النظار ، التفتوا الى لورد كرومر - وكان مراقبا من قبل انجلترا - ليروا ما هو رأيه فيه . فقال لهم : « انت الأمر في يدكم أتم . فاذا كنتم ترفضون البيع ، فانا أوافقكم على الرفض ؛ واذا كنتم تقبلون به ، فانا أبذل جهدي حتى لا تقبضوا في الثمن » . فقرر قرارهم على رفض البيع . وبعد أيام طلب منه أن يفض خلافا بين الحكومة المصرية والخواجات بحرفلة الذين أشأوا صرفا الاسكندرية ؛ وكان لا بد من أن يوقع رياض باشا شروط الحل التي وضعها لورد كرومر فأخذها ومضى بها اليه وهو لا يصتق أنه يستطيع أن يوقعها في ذلك اليوم إذ لا بد من النظر فيها . أما رياض باشا ، فقال له : « هل أنت موافق على هذه الشروط ومقتنع بدالتها ؟ » فقال : « نعم » . فأخذها منه ، ووقعها من غير أن يقرأها لشدة ثقته به .^(١)

ولما ألف لورد كرومر كتابه "مصر الحديثة" تكلم على رياض باشا باسمباب فقال : ان حياته السياسية يمكن أن تقسم الى أربع مدد مختلفة : (الأولى) كاظم وأحد أعضاء لجنة التحقيق في عهد (اسماعيل باشا) ؛ و (الثانية) كرئيس للنظار في عهد (توفيق باشا) ، مدة المراقبة الانجليزية الفرنسية ؛ و (الثالثة) كرئيس للنظار في عهد (توفيق باشا) أيضا ، زمن الاحتلال ؛ و (الرابعة) كرئيس للنظار في عهد (عباس الثاني) . ففي المدة الأولى ، ظهر بأعظم مظهر للعالم : فقد سحق ما حل بوطنه من الخراب الذي جره عليه حكم (اسماعيل باشا) ؛ ووقف نصيرا للاصلاح وقفة من لا يهاب أحدا في سبيل الاصلاح ، أيام كان المصري لا يمتري أن يجاهر برأيه ما لم يعرض

(١) أنظر : "المقتطف" الصادر في أغسطس سنة ١٩١١ من ١٠٨ و ١٠٧

حياته الخطر وماله للضياع . ومهما كان الخطأ الذى يمكن أن يكون رياض باشا قد ارتكبه فى قلبه فى الوظائف بعد ذلك ، فلا يبرح من الأذهان أنه أظهر حيفاً شجاعة عظيمة حقيقية ونظراً بعيداً فى المواقف .

وفى أوائل المئة الثانية ، أى مئة المراقبة الثنائية ، ظهر أيضاً كما ظهر فى المئة الأولى ، ورأى فائدة الذين كانوا يشتغلون معه من الأوروبيين ، لأنهم وقفوا بينه وبين أبواب الديون الذين كانوا كالدتاب الجافسة . وكان يعلم من نفسه أنه غير قادر على تخلص المطالة المالية من التشويش الذى كان فيها من غير مساعدة الأوروبيين . وفى أواخر تلك المئة عرضت مشكلة لم يقو على حلها . ولم يكن قد انتبه الى أهميتها ، وهى الثورة العربية . بغرفه سيلها الجارف .

وفى المئة الثالثة ، خلف نوبار باشا رئيساً للنظار . وفى أوائل هذه المئة جرت الأمور مجرى حسناً ، وهو يمتاز على نوبار باشا بحسن الإدارة ، وبمعرفة الأمور الزراعية وأحوال المزارعين . والموظفون المصريون يهابونه هيبة شديدة ، ويسهل على المسلمين الخضوع للسلم المتمسك بدينه . لكنه كان شديد التمسك برأيه ، فحصر عليه أن يدير دفة السياسة فى زمن الاحتلال واضطروا الى الاستغناء .

ولم يتكلم لورد كرومر عن المئة الرابعة لأن كتابه لا يتناولها ، ثم ودة لويكتر فى مصر الوطنيون المتصرفون بأسمى المناقب مثل رياض باشا .

تقول : ومن يقرأ أقوال لورد كرومر يفكر حالاً فى مثلين عربيين وهما : "انما يبعد السوق من ربح" ، و "كل يغنى على ليله" .

وقد افتتح زى باشا ، سكرتير مجلس النظار في ذلك الحين ، خطبته التأبينية لرياض باشا في الحفلة التي أحيها ولدا الفقيد لمروار بعين يوما على وفاته وختمها بالكلام الآتي :

«رجل كرياض — والرجال قليل — في بلد كصر، عهده بالحرية قريب؛
رجل كرياض، يفانح به النيل — ويحق له الفخر — في هذا المصر الجديد؛
رجل كرياض، نبغ في عهد (اسماعيل) ، وامتاز في ذلك الدور بالشكيمة والأثر
الجيد؛

رجل كرياض، خدم هذا الجليل الى أن دخل القبر، وهو قدوة الشبان والشباب،
رجل مثل رياض، وأرجو أن يكون رياض مثالا لكل رجل؛
لا يكفيننا أن نرى قومه وأهله يقيمون له حفلة نثلوها الأخرى، وتعزها الثالثة.
بل ينبغي لهذه الأمة المناهضة أن يتضافر أفرادها على تخليد ذكراه ، ليكون موته له
ولها حياة » .

على أن الأمة لم تنهض، ولا تضافر أفرادها على تخليد ذكراه .
وأما اسماعيل صديق باشا، فإن القارئ سيتعزف به معرفة تامة في الجزء التالي .

الباب الخامس

العقبات التي اعترضت سبل نفاذ الخطة

إجمال

ومما زاد في أهمية تمكن (اسماعيل) من تنفيذ معظم الخطة التي رسمها لنفسه أنه لم يجد السبل إلى ذلك سهلاً . فعلاوة على الصعوبات السابق لنا بيانها ، التي قامت تحول دونه ودون بلوغه مراميه — وكان لابد في طبيعة الأحوال البشرية من قيامها : فكان من الممكن إذا توقعها ، واتخاذ العدة مقدماً للتغلب عليها — فقد اعترضت سبله عقبات لم تكن في الحسبان ، فاجأه الدهر بها ، فبلا مروءته وفضله ، واضطره إلى تحويل همه الشاء ، دهرًا ، للتغلب عليها وإزالتها ، ثم للامانة أضرارها .

تلك العقبات على نوعين : عقبات طبيعية ، وعقبات أوجبتها تبعية مصر للدولة العثمانية .

أما العقبات الطبيعية ، فكوارث أناخت بكلكلها الثقيل على البلاد ، بالتتابع والتوالي .

وأما التي أوجبتها تبعية مصر للدولة العثمانية ، فالحملات العسكرية المرسله اضطراباً آتية إلى بلاد العرب ، وآتية إلى كريت ، وأخرى إلى شبه جزيرة البلقان ، لتقاتل هناك ، لا في مصلحة مصر ، ولكن في مصلحة تلك الدولة العثمانية .

وإننا لمينون ذلك في الفصلين التاليين .

الفصل الأول

الكوارث الطبيعية

حار بنى يا نائباً الليالى * عن يمينى ؛ وتارة عن شمالى

١ - حريق الحجازى

حريق الحجازى

في احدى ليالى صيف سنة ١٨٦٣ شبت نار عنيفة بالحجازى — والحجازى ، كما هو معروف ، مجموعة مخازن تشتمل على أهم المستودعات لأنفس البضائع وأثمنها ، لا سيما المنسوجات والأبسطة والطنافس بمصر القاهرة — وبالرغم من الحمة والنشاط المبذولين من رجال الحفظ العام ؛ بالرغم من التطوع ، باخلاص ، المتقدم من أهالى البحيرة وسكان الجهات الأخرى الذين هبوا للمساعدة على إطفاء النيران ، فان هذه لم تقم إلا قبيل الفجر ، بعد تعب شديد وجهد جهيد ؛ وذلك لعدم وجود رجال مطافئ متخصصين كما هى الحال الآن ، ولأن مياه النيل لم تكن قد جلبت بعد الى القاهرة . فبلغت الخسائر جملة ملايين من الفرنكات — وكان للمليون الفرنكات فى ذلك العهد قيمة تعادل نيفا عشرة أمثاله الآن .

فقد (اسماعيل) يد المساعدة من صندوقه الخاص الى أكثر المنكوبين بؤساً ؛ ثم استدعى التجار الذين أضربهم ذلك الحريق وأقرضهم عدة ملايين بدون فوائد ؛

(١) أهم مصادر هذا الفصل : "مصر القديمة والحديثة" لاردسلكى ، و "مصر تحت حكم اسماعيل" لسانى ، و "الكافى" ليمانيل بك شادوم ، و "الكولرا فى مصر" لكولوتشى بك ، و "مخاض جلسات مجلس ادارة الائتندس سايتير للقطر المصرى" لكولوتشى بك أيضا ، و "التريفقات الالهامة" لختار باشا المصرى ، و "رسائل الهيدى جوردون دى مصر" لرونه .

وأهلهم عشر سنوات لرحها . فنجى بذلك من الخراب والافلاس التجار الغربيين أنفسهم الذين كانوا أهم دائي التجار الوطنيين المحروقة بضائعهم . وقلد الكل منة استحق عليها ، بجدارة ، الثناء والشكر العامين ^(١) .



٢ - وباء الماشية والخيل

وباء الماشية
والخيل

وكان قد انتشر في النمسا وإيطاليا في السنة عينها وباء اجتاح المواشي بكيفية مروعة فانتقلت عدواه الى مصر بعوامل التبادلات التجارية . وبالرغم من كل الاحتياطات التي أمر (إسماعيل) باتخاذها بكل دقة واعتناء لمقاومة تلك العدوى ومنع تفشيها ، انتشر الداء الوييل ، كأنه الطاعون الأسود الفظيع ، الذي أهلك الانسان والحيوان والطير في أيام السلطان حسن ، صاحب المسجد الأنغم في القاهرة ، وعم جميع البلاد شرقا وغربا ، ولم يترك بلدا إلا وحل فيه ، ولا قرية إلا ودخلها . واستمرضتكم بمواشي القطار ، ويستند شدة بالغة ، نيفا وستة ، حتى بلغ مدد ضحاياه عدة مئات من الألوف ، وكاد يفتي جميع البقر . فقل اللبن والسمن ، ثم انقطعا ، وبلغت الحاجة اليهما أقصاها ؛ وأكل الناس الدهن والزيت .

فنبل (إسماعيل) جهده لوضع حد لتلك المصيبة ، وتخفيف ويلات نتائجها . فبعث واستحضر من البلاد المجاورة ، لاسيما من الأناضول ، كبيات عظيمة من السمن ، وقرقه على الفقراء مجانا : فكانوا ، وهم في ضجيج وجلبة يصمان الأذان ، يتراحون على "الوكائل" وخازن التوزيع التي خصصت لتفريقه بالأخطاط بالرغم من أنه لم يكن مما تباح اليه نفوس معتادي السمن المصري ؛ وأن جانباً منه كان ^(١) أنظر : "مصر القديمة والحديثة" لأودسلكي ص ٩ ، و"معرضت حكم إسماعيل" لسانخ ص ١٨

ردىء الرائحة، نتها، ولا يزال كثيرون من الطاعين في السن يذكرون أماننا كراهة رائحته باعتبار أنه مستخرج من لبن الماعز . واستمرت الحال هكذا أياما عديدة^(١). واستحضر كذلك من البلاد الأجنبية مددا كثيرا من المواشى، وباعها للفلاحين بأوفق الأثمان لهم . واذ لم يكف العدد المحبوب لسد العجز المسبب عن الوباء، جلب جانباً كبيراً من الآلات البخارية، لتنوب قواها العاملة عن قوة الثيران وحيوانات الفلاحة الأخرى التي ذهب الوباء بأعمارها . ولو كان هناك سكة حديدية تصل ما بين مصر والسودان، لأمكن الحجب بالمواشى من هذا القطار بسهولة، ولما وقعت وطأة ذلك الطاعون البقري على البلاد المصرية بالشدة التي عهدت، وكلفت (اسماعيل) نيفا وثلاثة ملايين من الجنيهات^(٢) !

ثم مضت الأيام واقتضت حملة الحبشة الأخيرة . فتلاداً وباء أصاب الخيل وحيوانات النقل كالجمل والحمر والبغال، ربما انتقل إليها من الحبشة عينها أو أصابها عن طريق العدوى من زميلاتها التي اشتركت في تلك الحملة المشغومة ولم تمت فيها، ولكنها أصيبت بذلك الداء بسبب المشقات المروعة التي احتملتها، وعادت وهو كامن فيها إلى القطر^(٣).



٣ - الكوليرا

الكوليرا

وبينا كان نوبار، بعد أن عهدت إليه وزارة الأشغال العمومية والزراعة المنشأة حديثاً في أوائل سنة ١٨٦٥، يهتم اهتماماً فائقاً بتصليح السكك الحديدية وإعادة

(١) أنظر: "الكاف" لمخايل بك شاربليم ص ١٤٠ ج ٤

(٢) أنظر: "مصر" لمالوق ص ١٤١ رقم ١٥ في بيان المنصرف .

(٣) أنظر: "مصر المسلة والحبشة المسيحية" لداي ص ٤٨١

النظام إلى أعمالها ، وفي إتمام جزء ثمة الماء العذب (الاسماعيلية) ، الواقع بين مصر والوادي ، تسكيناً لإلحاحات المسيودى لسبب على الحكومة المصرية بمعلمها طبقاً لما حكم به الامبراطور نابليون الثالث ؛ وكان (اسماعيل) يمتد بكل ما في وسعه ، ويعمل في الوقت عينه على انماء ثروته الخصوصية مذ أصبحت ، بمفعول تحديد مرتبه السنوي ، منفصلة عن الخزينة المصرية — فيبذل مفتشاً مزروعاته ، لا سيما اسماعيل صديق ومحمد عكوش^(١) ، من المجهود وتفتق الذهب والتفنن في حمل الفلاحين على بيع أطيانهم ما جعل خمس أطيان القطر الجيدة ملكاً له ، اذا بنياً وجفت له القلوب طيره البرق الى أنحاء العالم بأسره ووقع من مصر ، على الأخص ، موقع السوء الذي لتطيره الأرواح . ألا وهو نبأ ظهور الكوليرا في مكة المكرمة .

وانما تطيرت الأرواح لأن الكوليرا ، الوباء الفظيع المهلك ، كان قد زار مصر في الماضي زيارات متعديّة : زارها في يولييه سنة ١٨٣١ ، وفي يونيه سنة ١٨٤٨ ، وفي يولييه سنة ١٨٥٠ وفي يونيه سنة ١٨٥٥ ، وترك فيها عقب كل زيارة من الآثار الخفيفة والدمار ما كان جديراً بأن يجعل الخيلات ترتعد ، والقلوب تمخولد كره .

ففي سنة ١٨٣١ — ولم يكن يعرف قبلها ، وقد دار فيها الممور كله ، وقتك به فنكا ذريعا ، وإفترس ضمن ضحاياها كازمير بيربيه ، كبير وزراء لويس فيليب ، ملك فرنسا وبين ، ووصف أوجين سى في "اليهودى الثاثة" ، روايته الكبرى ، مقدار اتساع بطش ذلك الداء الرهيب وصفا مرعبا — فان (محمد على) — وقد أفلقتسه

(١) والى حضرة صديق الفاضل محمود عكوش بك سكرتير لجنة حفظ الآثار العربية بوزارة الأوقاف وسلالة صالح أنا أوقوش زعيم الألبانيين الذين قضوا على اسمائيك في جزيرة القلعة الشهيرة سنة ١٨١١ ، راني أضمن هذه المناسبة لأقدم له جزيل شكرى على البيانات والرسومات والمستندات التي أمدني بها وكانت من خير ما ساعدني على تحرى أمور شتى وتدوينها .

شدة وطأة الوباء، وأخافته بالأخص على تجهيزاته وتعبئاته الحربية — إقبل يبحث في طرق لمقاومته وإبادته .

فأشار عليه المسيو ميمو، قنصل فرنسا العام، بإنشاء إدارة صحية تنظر في ذلك، وتقوم بشؤونه . فكلّف (محمد علي) بالمهمة جمهورا من الأطباء الأجانب . فقاموا بها، وكوّنوا الادارة المطلوبة في سنة ١٨٣١ عينها ودعواها "الانتدانس سانتيير"، فألحقت بالادارة المحلية، وجعلت تحت رياستها، وعهد الى هذه الإدارة تنفيذ قراراتها .

وكان رئيس "الانتدانس" يعرض على الأمير أسماء الأطباء والعلماء المطلوب تعيينهم فيها، فقصدر الإرادة السلية بتعيينهم، ويناط بكل منهم عمل يرفع تقاريره عنه الى رئيسه، مباشرة، وهذا يخبر بما يرى من كان أعلى منه، وهكذا بالتدرج الرسمي، حتى تبلغ المكاتبات الرئيس الأسمى .

وأقبل القناصل يعرضون تلك الهيئة الصحية، بفعل كل منهم مندوبا لديها، يحضر اجتماعات مجلسها، نائبا عن جلسيته، ويتداول مع أعضاء ذلك المجلس في الاجراءات الواجب اتخاذها . على أن القرارات كانت بأغلبية الأصوات .

وامتازت الحكومة الفرنسية، رغبة منها في المحافظة على سلامة سواحلها التي على البحر الأبيض المتوسط من أن نتطرق اليها الأوبئة، بإيجاد أطباء خصوصيين من لدنها الى الأسكلة الشرقية، لاسيما بمصر، ليراقبوا فيها الأحوال الصحية ويخاطبوا وزير التجارة الفرنسية رأسا بكل ما يروونه ذا أهمية من الطوارئ . فلم يعد يسوغ لأى مركب، مهما كانت جلسيتها، أن ترد نفرا فرنساويا إلا اذا كان لديها إذن صهي من الطبيب الفرنسي المقيم في الثغر الشرقى الذي بارحته .

هؤلاء الأطباء الفرنسيون كانوا بمصر ، يحضرون جلسات مجلس ادارة
"الانتدانس" ومداولاته ، ولم يحق التصويت فيها .

فلم يمتص على انشاء تلك الادارة الصحية عهد قصير حتى ظهرت نتائج جهودها
فأنشئت "الغازاريات" (وهي التي يقال لها بالاطليانية "لازارى" (Lazzaretti)
فقلها الأهليون الى "مازاريطا") في الاسكندرية ودمياط والعريش والسويس .
وأكبرها كلها غازارية الاسكندرية : فانها ، ملاوة على استكمالها جميع ما يلزم للغرض
الذى أنشئت من أجله ، كانت تسع من ألف ومائتين الى ألف ومئمة شخص ؛
ونيطت ادارة كل منها بطبيب ومساعدين ؛ وأفرد في كل غازارية محل للبضائع
الواردة من البلاد الموبوءة ، لتطهيرها فيه قبل التصريح لها بدخول القطر .

وعينت مدد مختلفة لحجز السفن القادمة من الأقطار المشبوهة ، في عرض البحر ،
تحت المراقبة ، حتى يثبت خلوها من إصابات وعدوى . فجعلت خمسة أيام للسفن
السليمة ، مع عدم إجبارها على تنزيل ركبائها وبضائعها في الغازارية ، وأما المراكب
غير السليمة ففقر حجزها عشرة أيام ، مع إجبارها على تنزيل ركبائها وبضائعها ، إلا
ما كان غير صالح منها للتنزيل ، لأجل تطهير الكل .

وعملت الحكومات التي تلت حكومة (محمد علي) على تحسين الأحوال الصحية
في القطر : فأصدت ، بإشارة "الانتدانس" وتنفيذا لقراراتها ، أهم الأسباب التي
كانت الأوبئة تنشأ عنها : فأبطلت الجبانات التي كانت داخل القرى والمدن ،
بجانب المساكن ، بل داخل المساكن عينها ، أحيانا ؛ ونقلت الى مسافات بعيدة
عنها ؛ وروقت أمور الدفن مراقبة دقيقة ، مما لعلم تعميق الخود والقبور تعميقا
كافيا ، وعدم قفلها قفلا محكما ؛ ومنع انشاء المحلات المقلقة والضارة بالصحة بالقرب

من المساكن، ورددت البركة التي كانت موجودة بكثرة في المدن والقرى، وسويت بالأرض تلال أقدار كان الانسان يحدها لدى كل خطوة في القطر، ونقلت بعيدا عن المأهول، وحتم الاعتناء بأمور النظافة اعتناء تاما، في المدن والريف، على قدر المستطاع، وورقت نقاوة المأكولات، وأقيم أطباء مجانيون في الأحياء المختلفة، وأنشئت مستشفيات في المدن الكبرى، وجعل القلاح الجندى إجباريا، وخصص الأطباء لإجرائه مجانا^(١).

على أن هذا جميعه لم يتم إلا بالتدريج، ولم يمر معظمه إلا في عهد (اسماعيل) وبفضل همته . فكان أكثر الوفيات الصحية المألوفة الآن لدينا لا يزال، والحالة هذه، مجهولا في سنة ١٨٦٥، وكانت الأوبشة، اذا ما خفشت، فتكت بالأعمار فتكا ذريعا، وصعب على القائمين بالشؤون الصحية تلافى أمرها واستئصال شأفتها .

غير أن الصحة العمومية في القطر كانت، حتى آخر ما يروى من تلك السنة سنة ١٨٦٥، جيدة جدا . ونسبة الوفيات في ٣٦ مايو عينه كانت ١/٣٦ في الألف، وزيادة المواليد على الوفيات ٣٦/٣ في الألف، وبلغت هذه الزيادة في عشر سنوات ٤٣٩٦٦٤^(٢)

ومن جهة أخرى فان مقاتلة الطاعون البقري كانت قد أفضت الى القضاء على ذلك الوباء، لدرجة أنهم أبطلوا في ٢٤ مايو الكشف على المواشي الواردة الى القطر . لذا قيل من أن أهل مصر والاسكندرية كانوا يشربون مياهها خضراء تنوب فيها أكرام مواد حيوانية ميتة كذب بحت، وكذب كذلك ما زعمته جريدة افرنجية

(١) أنظر : "الكوليرا بالقطر المصري" لكولوتشي بك ص ٨

(٢) أنظر : الكتاب ص ٩

بالاسكندرية من أن جثث التماسيح الميتة كانت تغطى شواطئ النيل التي كانت تحرسها في السابق — كأن التماسيح كان أبدا شأنها حراسة ضفاف النيل !

فما طار ، إذا ، نبأ ظهور الكوليرا بمكة إلا وأصدر (اسماعيل) أمره : فأرسلت الادارة الصحية مندوبين اليها ، للوقوف على حقيقة الحال هناك ، وموافاة رجال الحكومة المصرية بالأخبار .

ولكن المرض كان قد تلاشى من المدينة الحرام بمغادرة الجميع لها . فتعقب المندوبان الجماع وما اقتصروا عن ملاحظتهم لحظة . ولكن نقاوة هواء البحر كانت سببا في أنه لم تظهر على ظهور البواخر اصابات مطلقا . فأدى ذلك الى عدم مجز الجماع في محجر السويس ، والتصريح لهم بالنهاب الى الاسكندرية ، ليسافروا منها الى بلادهم . فجهزت الادارة قطارات خاصة سريعة ، نقلتهم الى الاسكندرية ، بدون أن يختلطوا بالأهالي ، وأترلتهم في محجر المكس تحت المراقبة .

ولكنه حدث ، لسوء الحظ ، أن بعض الشياطين في مصلحة سكة الحديد ، من قاطنى حى كوم الشقافة بالاسكندرية ، اختلطوا بهم لقضاء حاجتهم . فـ كان يوم ١١ يونيه سنة ١٨٦٥ — وهو يوم مشعوم ، لأنه في مثله من سنة ١٨٨٢ وقعت بالاسكندرية عينها المذبحة التي أكسبت الثورة العربية المدنية صبغة الحركة الدينية التعصبية ، فأدت الى تناخل الدول الغربية ، لا سيما إنجلترا ، في الشؤون الادارية المصرية ، تداخلا لم يعد في الامكان ازالته بالتي هي أحسن ؛ وأفقدت العالم الغربى القليل الذى كان لديه من ثقة في مقدرتنا على الصمود ، في ارادة شئون بلادنا ، من مؤثرات القرون الدينية علينا ، تأثيرا يخرجنا عن المضمار الذى تجرى المدنية الحديثة شوطها فيه — ما كان يوم ١١ يونيه سنة ١٨٦٥ إلا وظهرت الاصابة الوبائية الأولى

بناحية كوم الشقافه؛ وتلتها في الحى عينه أربع إصابات في ١٢ يونيه؛ واثنتا عشرة إصابة في ١٣ يونيه؛ وأربع وثلاثون إصابة في ١٤ يونيه؛ وثمان وثلاثون إصابة في ١٥ يونيه.

فهلعت قلوب الاسكندرلين، واستولى عليهم الرعب. فزاد ذلك الطين بلة؛ وبعد أن كان عدد الاصابات قد انحط في ١٦ يونيه الى ٣٤، عاد فوثب مرة واحدة، وظهرت ثلاث وحمسون إصابة في ١٧ يونيه، منتشرة في عموم أنحاء المدينة؛ وبدأت على الأخص في بيوتها وشوارعها وأحيائها القذرة.

وكان الدكتور كولوتشى بك رئيس "الانتدانس-ساينير" قد أخطر هذه الادارة بظهور الوباء، منذ يوم ١٣ يونيه. فهبت واتخذت الاحتياطات اللازمة، وعرضت نفاذها على الحكومة المحلية؛ فقامت به خير قيام؛ وأخطر كولوتشى بك القناصل بالقرارات المتخذة، وطلب منهم المساعدة. فأبدوها بكل ارتياح ونشاط. فنظفت المدينة بسرعة، ورشت الشوارع بغزارة، بل غسلت عدة مرات في اليوم؛ وأطلقت كل المأكولات التي اعتبرت غير صحية؛ وشددت المراقبة على المواد الغذائية عموماً؛ وأنشئت ستة مكاتب اسعاف اشغل العمال فيها ليلاً ونهاراً، بالمناوبة، وبدون انقطاع. ولم يأل أطباء الحكومة والأطباء الأجانب المتطوعون معهم ورجال "الانتدانس" جهداً في القيام بواجباتهم، حتى استحق جميعهم ثناء الصحافة والعموم عليهم.

غير أنه تمرد في بادئ الأمر إقناذ المصابين من الموت — لأن الاصابات كانت صاعقية — ولا أمكن حصر الوباء، بالرغم من كل الاحتياطات التي اتخذت، ولو أن

مدد المصابين في البيوت والشوارع والأحياء التي استعملت فيها الوسائل الصحية ،
بحكمة واستقرار ، كان قليلا بالنسبة لغيرها .

بعد أن كان الكوليرا ، لغاية ١٧ يونيو ، قاصرا على الاسكندرية ، لا يفارقها ، سرى
في ذلك اليوم ، فاصيب به في أبى قير بحرى ، وفي طنطا امرأة ، قدما الى البلدين
من الاسكندرية ، وظهرت أعراضه في مصر على ستة أشخاص : منهم خمسة
قادمون من السويس ، وواحد من الاسكندرية .

ثم تفشى بسرعة غريبة بمصر السفلى والوسطى ، وانتقل أخيرا الى بعض أنحاء
الصعيد ، ولوحظ أنه أصاب ، على الأخص ، البلدان والبيوت الواطئة . فبينما أفقد
من قريتين متجاورتين مئيتين على أرض تستوى مع المحمودية عشر سكانهما ، فانه
لم يصب إلا واحدا فقط من أهالى بلدة أبى طاحون الستائة . وكان أحصى أيامه
يوم ٣ يولييه بالاسكندرية ، وبلغت الوفيات فيه ٢٢٨ ؛ ويوم ٥ يولييه بمصر ،
وبلغت الوفيات فيه ٤٦٨ ؛ ويوم ٢٩ يولييه برشيد ، وبلغت الوفيات فيه ٢٧٩ ؛
ويوم ٥ يولييه بدمياط ، وبلغت الوفيات فيه ١٧٢ ؛ ويوم ٧ يولييه بالمنصورة ، وبلغت
الوفيات فيه ٣٥ ؛ ويوم ٢٤ يولييه بطنطا ، وبلغت الوفيات فيه ٩٦ ؛ ويوم ٢٧ يولييه
بازقازيق ، وبلغت الوفيات فيه ١٠٥

وأما متوسط الوفيات يوميا به فقد كان $5\frac{1}{2}$ في الألف بالاسكندرية ، و $6\frac{1}{2}$ في
في الألف بمصر ، و $5\frac{1}{2}$ في الألف برشيد ، و $4\frac{1}{2}$ في الألف بدمياط ، ولكن
متوسطها في مدة اشتداده كان من ٦٥ الى ٧٠ وفاة يوميا . ومدة الزيادة هذه استمرت
من ١٧ الى ١٨ يوما في الاسكندرية وغيرها . ثم وقف المرض على الفتك بعدد
محدود ، أى من ٣٥ الى ٤٠ / من المصابين ، ما بين عشرة أيام وأحد عشر يوما ؛

وأخذ بعد ذلك يخف وطأة، من عشرين الى خمسة وعشرين يوماً، فلم يعد يموت من المصابين سوى من ١٥ الى ٢٠ في المائة؛ وكثيراً ما كان المصاب يشفى من تلقاء نفسه، وذلك في عموم القطر تقريباً .

على أن جهود الادارة الصحية لم تفت لحظتها عما كانت عليه في أول يوم، بل زادت على ما كانت مع ازدياد المرض؛ وفرضت على مراكب البريد ذاتها حجراً صحياً مدته خمسة أيام، بما فيها يوم السفر؛ وأخضعت كل من فيها لزيارة طبية يومية . هذا اذا كانت سليمة؛ وأما اذا كانت مراكب حدثت عليها اصابات في مدة السفر فالجحر كان ثمانية أيام عقب يوم الوصول؛ واذا حدثت على ظهرها اصابة جديدة في هذه المدة ضربت عليها ثمانية أيام أخرى . كذلك لم يكن يسمح لأى مركب، بخارجية كانت أم شرعية، أن تدانى الموانئ والثغور إلا بعد قضاء مدة الحجر المفروضة، وأما البضائع التي كان لابد من انزالها وتصريفها في الحال، لثلاثتلف، فكانوا يتزولونها في ما عونات ويطهرونها تطهيراً شاملاً، ثم يسمحون لها بالدخول الى القطر .

ومع ذلك فان فريقاً من الرأى العام وجد أن الادارة لم تهتم بكل واجبتها؛ فحمل عليها في بعض الجرائد حملات منكرة، أدت الى زيادة الطلع والخوف اللذين كانا قد عما العاميين المصريين وبعض مدن الريف الكبرى، منذ أن انقشر خبر الالامابات الأولى؛ وأوجبت نزوح الكثيرين من أهل البلاد الى الخارج، حتى لقد قدر أن صدد الذين هجروا القطر ما بين ١٢ يونيه و ١٥ يوليه بلغ نيفا ونحسة وثلاثين ألفاً؛ أى أنه قد سافر كل من استطاع الى السفر سبيلاً .

وكان (اسماعيل) قد عزم على السفر الى أوروبا في ذلك العام، قبل أن تظهر أخبار مطلقاً عن الوباء . فلما ظهرت، تشدد كل التشدد في انفاذ الوسائل الصحية

وتعيمها، ليلا يقضى عليه تنفيذ حزمه بترك الحالة الصحية في القطر مضطربة، سائدا عليها الخوف . ولكنه لما وثق من أن أواخره نفذت كلها، وأنه لم يعد على مسئوليته غبار، فوَض الى شريف باشا قائممقامية القطر في مدة غيابه، والى نوبار باشا أمر الاهتمام الكلى بمقاومة الوباء والقضاء عليه؛ وأُفْع في صباح اليوم الرابع عشر من شهر يونيه من الاسكندرية على ظهر يخته "المحروسة"؛ وبعد أن قضى مدة يتجول بين جزر البحر الأبيض المتوسط، ويتتره في عرضيه، مستنشقا نسيمه العليل، نزل بمرسيليا، وتوجه منها الى فيشى للتطبيب ببيائها .

فاتخذت الألسنة النامة سفره في تلك الظروف ذريعة للطن عليه؛ واتهمته في بعض الجرائد الفرنسية في القطر المصري وخارجيه بأنه انما سافر لشدة خوفه من العدوى، وشدة حرصه على حياته الثمينة مع أن تلك الألسنة كانت تعلم حق العلم أنه لم يكن بالهلبان، ولا اشتهر عنه الخوف من الخطر؛ ولو أنه لم يلجأ في اثبات شجاعته الى ما عمله (محمد سعيد باشا) سلفه، لقيم الدليل عليها .

فانه يروى عن ذلك الوالى، الغريب الأطوار، أنه أمر ذات يوم بتكديس بارود نادرة (لسميد) جاف على جانبي طريق ضيقة، مسافة طويلة؛ ثم أوقد شبكه، وأزم حاشيته وشاشي شجاعته بأشغال شبكتهم أيضا؛ وسار بهم، متزها على تلك الطريق، وهو يدخن وهم يدخنون؛ وقد أُنْذِر بالعقاب الشديد كل من وجد شبكه مطلقاً عند البلوغ الى نهاية الطريق . وما زال ينقل خطواته عليها ببطء كل حتى بلغ آخرها . وكانت شرارة واحدة، تطير عن أحد الشبكات وتسقط على ذلك البارود المتكدس، كافية لتنسف تلك الطريق بمن عليها نسفاً^(١) .

(١) سائلر: "مصر الحديثة" للورد كرومر، ص ٢٨ ج ١ .

على أن لا (سميد) ولا (اسماعيل) كانا في حاجة الى إقامة الأدلة على شجاعتها .
فان المثل السائر يقول "هذا الشبل من ذاك الأسد" وأيضا "ابن الوز عوام" ؛
فكيف يكون ابن (محمد علي) وابن (ابراهيم) ، بطل أبطال الشرق الحديث ، جبانين ؟
وأما السوقو العامة فانهم شرعوا يرون في تعاقب المصائب ، الطبيعية على مصر ،
بعد زيارة السلطان عبد العزيز لها ، دليلا على ما كانوا يعلنونه من توقعهم لإيها ؛
ارتكانا على أراجيف المرجفين من ضرابي الرمل ، وقرائي المقدور على صفحات
التجوم وصفحات الورق ؛ فكثرت ، والحالة هذه ، المخاوف ؛ وهلمت الأفتدة ؛
وأصبح المعتقدون في آرائهم السخيفة هذه ، كلما مس البلاد ضرا أو اشتدت عليها
شدة ، يقولون لمن شاء أنت يسمهم : «أرايتم كيف يتحقق كلامنا ويصدق
حسنا ؟» ^(١)

وبعد أن أقام الوباء ستين يوما ، أخذ ابتداء من ١٣ أغسطس يتناقص شيئا
فشيئا حتى إذا كانت أوائل سبتمبر تلاشى وزال ، كعادته في المرات الأخرى التي
حل فيها على القطر ضيفا قليلا . فكان جملة من مات به من المسامين ٥٦٧٦ شخصا ؛
ومن الأقباط ٢٦٣ ؛ ومن الفرنج ١٦٥ ؛ وذلك غير ٦١٠٤ أشخاص توفوا إبان فتكه
بأسباب أخرى . فيكون مجموع وفيات القطر في أثناء إقامته ١٢٤٣٩ شخصا .

ولم يفرق أستاذ الكيمياء بمدرسة الطب ، طول مدة الوباء ، يجرى اختبارات طقسية
يومية ، ليقف على مقدار تأثير درجة الحرارة الجوية على كثرة انتشاره أو قلته . فثبت
لديه أن القیظ الشديد يساعد على زيادة فتك مكروبه فقد لوحظ أن أشد الأيام هولا
كانا يومی ٣ و ٥ يولييه ، وقد بلغت درجة الحرارة فيهما أعلاها ، وازدادت صفوة

(١) أنظر : "الكاف" ج ٤ ص ١٤٠

الهواء ، بما هب عليه من ريح سموم ، الى حد غير معهود — وأما برودة الطقس وانخفاض درجة الحرارة فما يوجب انحطاط همة ذلك المكروب ويساعد على زواله .

وأكبر دليل على قيام الادارة الصحية والحكومة المحلية بواجباتهما ، القيام الحق ، هو كثرة ورود السائحين والزائرين الغربيين الى القطر في هذا العام ، طم سنة ١٨٦٥ ، فقد بلغ عددهم ٥٠٣١٧ سائحا ، ولم يكن يبلغ نصف ذلك في السنوات السابقة . فلو أن الانتقادات والخافوف كانت في محلها ، لأحجم جمهور هؤلاء عن المنجى الى بلادنا .



٤ — طغيان النيل وعجزه وما نجم عن ذلك من غلاء ومجاعات

طغيان النيل وعجزه
والغلاء والمجاعات

وكان هذه البلايا لم تكن كافية لإحراج الصدور واستنفاد الأموال : فانفيضات النيل في كل سنى ملك (اسماعيل) تقريبا ، نرجحت عن طور المألوف ، وأخذت ، تارة تريد على المطلوب زيادة فاحشة ، وطورا ، تقل عنه قلة محزنة .

ففى سنة ١٨٦٣ مثلا ، بلغ ارتفاع النيل خمسة وعشرين ذراعا وثمانية قراريط . نهتد القطر برمته بدمار عاجل محقق . ولولا أن (اسماعيل) — كما أوتى علم الغيب — كان قد سبق واتخذ الحيطة لذلك ، منذ تبوءه العرش ، بما أصدره من الأوامر المشددة على المديرين بالاسراع فى إنهاء الأشغال اللازمة لحفظ الجسور ، حفظا فعالا بحيث تكون على أتم ما يرام وقت الفيضان — وكثيرا ما كانت تهمل تلك الأشغال فى السابق ، فتصاب الزراعة والقرى بمضار جسيمة حتى فى السنوات ذات الفيضان العادى — لحلت بالبلاد والعباد مصيبة تضاعل أمام جسامتها كل مصيبة

(١) أنظر : "الكوليا فى القطر المصرى" لكرولوتشى بك .

طبيعية أخرى . ولكن الاجراءات التي كان قد أمر بعملها قاومت ضغط النيل الى أن بلغت زيادته الارتفاع العادي وفاقته قليلا . غير أن الزيادة استمرت مطردة اطرادا غربيا . فرأى (اسماعيل) وجوب إجراء أشغال تقوية أخرى في الجسور . وحضر عملها بنفسه ، فلما يهمل أحد شغلا نيظ به . لحفظت البلاد بذلك من الفرق ^(١) .

ولكى يثبت الأمير الاطمئنان في قلوب رعيته ، لم يحجم عن التعاطب بنفسه لافتتاح خط سكة حديد طلخا — وهو خط يحاذي جانب عظيم منه النيل — غير أنه حدث ، بعد وصوله الى طلخا بقليل ، أن الحاجز الأكبر انهار ، وتدفقت مياه النهر منه بغزارة ، وهتدت الجيرة كلها . فأمر (اسماعيل) حالا باتخاذ الاحتياطات ، وإجراء التصلیحات والترميمات اللازمة . فلم تمض ثلاثة أيام إلا والحاجز قد أعيد الى حالة من المثانة خير من الأولى .

ثم اتفق بعد يومين أن جسرا آخر عند كفر الزيات انهار أيضا : فتوقت مياه النيل البلد وجملة نواح مجاورة ؛ وجرفت خط السكة الحديدية أو كادت . ولكن بفضل عناية الأمير لم يمت أحد من الناس ولم تهلك ماشية مطلقا . وذلك لأن (اسماعيل) كلف الجند ورجال حاشيته ، بما فيهم أصحاب الرتب والألقاب ، بالعمل على رفق الحرق وسد الشفرة ، وقدم للحتاجين كل أنواع الاسعافات التي استدعتها حالتهم من خيام وما كولات وملابس ^(٢) .

وكانت نتيجة ذلك الفيضان الجارف القضاء على جانب عظيم من المغل : فارتفعت أسعار الحنطة والذرة ارتفاعا فاحشا ، طار بسببه غلاء شديد ، أوجب ارتفاع عموم

(١) أنظر : "مصر القديمة والحديثة" لأردسلكي ص ٢٤ وما إليها .

(٢) أنظر : "مصر القديمة والحديثة" لأردسلكي .

أسماء حاجات المعيشة ارتفاعا غيفا . ثم اقتطع وارد القمح بالمره ، واشتد الطلب : فلم يحسد الفقراء له أثرا لا في سواحل بولاق ولا في مصر القديمة ، ولا في جميع رقع الغلال الأخرى . فضجوا وعجوا ، وكثر طواف النساء في الأسواق يحملن المقاطف ، لعلهن يجدن من يبعهن قنعا أو دقيقا .

فلما علم (اسماعيل) بما عليه الناس من الضر ، هاله الأمر وأزعجه ، ورسم بحلب القمح والدقيق من البلاد الخارجية ، فأبى بشئ كثير منها ، وفوق على الوكلاء وجهات الرقع ، ورتب للبيع وقعان في الصباح والمساء ، ونودى في الناس بذلك . ففرحوا وتزاحوا على أبواب محال صرفه تراحم الجبايع . واستمروا على هذه الحال شهرين ويضعة أيام ، حتى تواردت الغلال من الأقاليم القبلية ، وملأت مخازن التجار وأشوان الدولة ، وعم الوارد منها الأقاليم البحرية^(١) .

عل أن النيل عاد الى الطغيان سنة ١٨٦٦ : فبلغ ارتفاعه نيفا ونمسة وعشرين ذواعا وأربعة عشر قيراطا . فعادت ولايات ستنة ١٨٦٣ ، وزادت شدة . وكان ذلك هو العام الذى فاز (اسماعيل) فيه بمصر إرث العرش المصرى فى الابن البكرى فالابن البكرى من ذريته ، فأبى أن يشوب كدوعام أفراحه . لذلك بذل قصارى جهده فى منع كل غرق ونحراب عن البلاد وساكنتها ، وما قئ ، كالمره الأولى ، متتلا فى جهات القطر ، لا سيما فى الصعيد ، مراقبا بنفسه شؤون المحافظة على الجسور ، حتى تمكن من دره شر جسيم .

وأما فى سنة ١٨٦٨ فقد شخ النيل فى فيضانه ، ولم يبلغ أقصى ارتفاع مياهه سوى تسعة عشر ذراعا وثلاثة عشر قيراطا . فنجم عن ذلك أن ثمن أراضى الوجه القبلى

(١) أنظر : "الكافي" ج ٤ ص ١٤٠

بين شرقاً ، وأنه وقع غلاء شديد في البلاد ، دل عليه ارتفاع أسعار القنود : فان الجنيه الانجليزي - وقد كان في سنة ١٨٦٦ يساوي ١٧٦ قرشاً من العملة الماريجة ؛ وفي سنة ١٨٦٧ ، ١٨٥ قرشاً ، أصبح في سنة ١٨٦٨ يساوي ١٩٢ قرشاً ؛ والجنيه المصري - وقد كان في الستين السابقتين يساوي ١٨٤ و ١٨٩ قرشاً ، أصبح يساوي ١٩٧ ، وأما البتو (القطعة ذات العشرين فرنكاً) فأصبح يساوي ١٥٢ قرشاً ، بعد أن كان في الستين عنيهما يساوي ١٤٢ و ١٤٧ ؛ كذلك أصبح الجنيه المجهدي يساوي ١٧٢ قرشاً ، بعد أن كان يساوي في سنة ١٨٦٧ ١٦٦ قرشاً ، وفي سنة ١٨٦٦ ١٦١ قرشاً^(١) . وبينما الناس ينتظرون أن يمؤس عليهم الفيضان التالي المضار التي لحقت بهم من جراء قلة الفيضان السابق ، اذا بمياه النيل قد ارتفعت في سنة ١٨٦٩ ارتفاعاً فاحشاً ، وبلغ طوله نيفاً وستة وعشرين ذراعاً وقيراطاً . ففرقت السواحل ؛ وتلف كل الزرع الذي عليها ؛ وانهارت الجسور ؛ وهتد القطر جميعه بالغرق . وكان (اسماعيل) قد اتفق مع المسيو فرديان دي لسيس على أن يكون فتح ترعة السويس للالاحه والتجارة المائيتين في نوفمبر من ذلك العام ؛ فرأى أن أقل تهاون يبدو من حكومته في أمر مقاومة مهاجمة ذلك الفيضان المريع يؤدي حتماً الى إفساد مجرى الخفلات الفخمة العتيدة ؛ ورأى أنه يحذر بهمة إذا أن تهب لمقاتلة همة المياه ، والتغلب عليها . فأصدر الأوامر المشددة الى جميع المديرين وأموري المراكز بعدم مفارقة الجسور ، لا نهاراً ولا ليلاً ، والعمل باستمرار على تهويتها وتطهيرها ، وسرعة تصليح ما ينهار منها ، وملافة المضار الناجمة عن الانهيار . واغتم فرصة سياحته على النيل مع الامبراطورة أوجيني ، في أوائل أكتوبر ، لمراقبة تنفيذ أوامره بنفسه ،

(١) أنظر : "الترجمات الاغامية" لمحمد غنار باشا المصري ص ٦٤٣

حتى تسمى له اقناذ البلاد من تلك المصيبة المدهمة ، ولو أنه لم يستطع تخليصها من براثن الغلاء ، الذى تلا حتما ذلك الفيضان الطاغى ، ورفع سعر النقود فأصبح البجنية المصرى يساوى ٢٠٣ قروش ، والانجليزى ١٩٩ قرشا ، والبتو ١٥٨ قرشا ، والمجيدى ١٧٩ قرشا ، والمجر ٩٥ قرشا بعد أن كان يساوى ٩١ قرشا و ٨٩ قرشا فى السنتين السابقتين ^(١) .

على أن كثرة توافد الزائرين فى هذا العام — وقد بلغ عددهم ٧٧٧٦٧ — وكثرة ما أنفقوه أو أنفق عليهم جعلتا ذلك الغلاء فى مصلحة منى المواد الأولى وموذيها وفى مصلحة التجار والصناع على العموم . فمؤذنتاهم خسائره وزيدته . ولكن الفقراء — وهم ، بكل أسف ، الأغلبية — لم يستفيدوا إلا قليلا من الملايين المقتطعة التى صرفت فى هذه السنة واحتفالاتها . فلم يخفف يؤسهم ، ولا فاقتهم لطفها . وهم الذين كانت تقع عين الأجنبي عليهم فى الغالب ، فيحكم بانتشار البؤس وينسبه الى مظالم الحكام ومفارمهم ، أو الى تعسف الحكومة بالرعايا ، مع أن الحكومة ، فى هذه السنة عينها ، وضعت تعريفه عمومية للنقود منعاً لتلاعب ذوى المطامع بها . ومع أن فيضان سنة ١٨٧٠ كان أقل علوا من سابقه ، إلا أنه كان طاعيا أيضا — فان ارتفاع مياهه بلغ نيفا وأربعة وعشرين ذراعا وسبعة عشر قيراطا . فالتف كل الذرة المزروعة على السواحل النيلية ، وأنذر ، لا سيما فى جهات الصعيد ، أطيان الفقراء من مزارعيها بالطغيان طيما وتخريبها . فلما كان من (اسماعيل) إلا أنه أمر بكسر جسور النيل أمام أطيانه الخاصة لتحويل مياهها اليها وصرفها عن أطيان أولئك الباقسين ، ولم يبال ، فى نهيل متفتتهم ، بالضرر الذى أصابه .

(١) أنظر : "التوفقات الاعلامية" البادى ذكرها ص ٦٤٣

وبما زاد الطين بلة في فيضان تلك السنة أن الأمطار انهمرت انهمازا غير معهود في عموم بلاد مصر السفلى ومصر الوسطى، فهدمت ما هدمت، وجرفت ما جرفت، واستمر نزولها بمصر القاهرة وحدها نيفا وتسعة أيام متواليات، واستمرت، في ذات يوم منها، تهمل تسع ساعات وست دقائق بلا انقطاع .

على أن كثرة ورود السائحين في هذا العام أيضا، بناء على المحييات والمرغبات التي بذلها لهم (اسماعيل) ، سواء أكانت باقائمه المراقص والملاهي التثيلية بالقاهرة والاسكندرية، أم بالتسهيلات الكثيرة التي أوجدها لتمكينهم من زيارة عجائب القطر، حتى بلغ عددهم نيفا و٦٤٣٢٨ وكثرة ما بذلوه من مال عن يد محفية، عوضنا البلاد، الى حد ما، من المضار المتتابة التي أصابتها . ثم عاد النيل فزاد زيادة مخيفة أيضا في سنة ١٨٧٢، وبلغ ارتفاع مياهه نيفا وأربعة وعشرين ذراعا فزاد في رؤس صغار الفلاحين والفقراء من الناس . ولكن عدد الزائرين الأجانب وبلغ — ٦٧٧٧٢ — جاء غنفا لشي من ذلك المصائب . كأن الله ابتلى عباده من جهة، ولطف بهم من جهة أخرى^(١) .

غير أن السيل بلغ الزبي، حقيقة، في سنة ١٨٧٤ : فان الفيضان ما فتى في ذلك العام يرتفع، يرتفع، يرتفع، حتى بلغ نيفا وستة وعشرين ذراعا واثني عشر قيراطا . فتدفقت المياه من كل صوب، وتبطلحت، وأدركت ذات الأماكن المرتفعة، وأصاب القطر كله بمضار جمّة، نشأ عنها عسر شديد، وغلاء فاحش، اضطرت الخديوي الى الصول عن السفر الى الخارج، والاقامة في الاسكندرية لمراقبة خدمة الجسور وصيانتها وترميمها، من جهة، ولمنع نزوح الأموال المصرية الى خارج القطر،

(١) أنظر : "التوقيعات الإلهامية" ص ٦٤٥ محمد مختار باشا المصري .

من جهة أخرى، ببقاء ثروة البلاد فيها . ومما زاد، تلك السنة، في البؤس العام هو أن وزارة المالية قوّرت استيفاء العوائد على سائر الأملاك بمصر والتغور والبنادر وإلخفالك، باعتبار السنة الهلالية، بدلا من السنة الشمسية القبطية^(١) .

واستمر النيل على الطغيان في العامين التاليين، ولو أن شدته فيها لم تضارع شدته في عام ١٨٧٤ ؛ ففي سنة ١٨٧٥ أناف ارتفاع مياهه على أربعة وعشرين ذراعا وأربعة قراريط ؛ وفي سنة ١٨٧٦ على أربعة وعشرين ذراعا وخمسة عشر قراطا . فزاد الطين بلة ، وحلقات البؤس تعقدا . أضف الى ذلك تعسف وزير المالية في تحصيل الأموال مقدما ، بدون مبالاة بالمضائر المهلكة ، اللاحقة بالفلاحين من وراء إتلاف تلك الفيضانات الثلاثة الطاغية المتوالية جانبا عظيما من مزرعاتهم ومحصولاتهم .

وبينا النفوس، المبتهجة بنكبة اسماعيل صديقي ، والمتربة بعدها فرجا ، تنتظر بفارغ صبر أن يمّوض الله خيرا ما أصابت به تلك الفيضانات البلاد من ضرر ، ويمن على القطر بنيل محسن ، اذا بفيضان سنة ١٨٧٧ أشمخ ما رآه عهد (اسماعيل) قاطبة ، لعدم بلوغ مياهه سوى سبعة عشر ذراعا وثلاثة قراريط ؛ وإذا به لا يكفى لرى جانب يسير من الأطنان . فضج المزارعون والأهالي ، وانخلعت قلوبهم وقلب كل ذى مصلحة في القطر معها ؛ وتوقع الجميع جماعة لا نظير لها في العام التالى . ولم تخب الأقدار السيئة توقعهم . فان نتيجة شح المياه ، بعد طغيانها ثلاث سنوات متوالات ، طغيانا مدحرا ، وإتلافها جانبا عظيما من المزروعات ، كانت في الواقع جماعة شديدة ، انتشرت في صميم الربوع المصرية وأكلت لحوم البؤساء من الفلاحين وأرباب الحرف ، لا بل

(١) أنظر : " الترفيعات الإلهامية " ص ٦٤٦

ذات عظامهم، لا سيما في الصعيد. وكان ذلك لم يكن كافيا لإهلاك الحرث والنسل، علاوة على الزرع والضرع، فأتى الذين خلفوا اسماعيل صديقي على دفعة المالية من الغريبين قاموا يسلكون مسالكه للأسباب التي سئفنا فيها بعد، وابتعدوا من فلاحي القطر الأموال مقدما. فطارت صرخة الألم في البلاد قاطبة، ودوت في مسامع الغريبين أنفسهم، وهم في عقر دورهم ببلادهم.

فتكرر إرسال مفتشين من الانجليز لاستطلاع حقيقة الحال، فوجدوا أن نيفا وعشرة آلاف شخص هلكت من الجوع في مديريات جرجا وقتا واسنا، وأن الباقيين على قيد الحياة، يتغذون بأعشاب برية، وحتالة قصب السكر، وما ماثلها من التافه، وأخبرا أن أكبر أسباب البلية إنما هو ابتزاز الأموال من الفلاحين، مقدما، وفي أوقات غير ملائمة ولا مناسبة، واستعمال القسوة في جبايتها إلى حد تجريدكم من مخزوناتهم الطغامية وجوبهم ونفودهم وكل وسيلة تميش أخرى. ناهيك بفتك طاعون الجرب بمواشيهم وجمالهم.

فهيئت حكومة (اسماعيل) وأرسلت إلى أولئك البؤساء كمية من الخبز يفتاتون بها. ولكن الفناء ما أنفك يعمل عمله، لا سيما في الأطفال والشيوخ، حتى لم يصد يقي منهم في بعض القرى والنواحي إلا القليلون.

فهل من المدهش، بعد توالي هذه النكبات والكوارث الطبيعية على القطر في مدة (اسماعيل)، أن يظهر الريف، لا سيما في الوجه القبلي، في مظهر البؤس الذي وصفته اللبدي ذف جورودون في رسائلها، والذي أدى إلى تجميع كآبة على وجوه الفلاحين،

(١) أنظر: التقرير المرفوع من السير الكسندريد إلى وزير المالية المصرية في سنة ١٨٧٨ و أنظر:

كالتى رأها بعضهم مخيمة عليها منذ سنة ١٨٦٦ ؟ هل من المدهش، والناس في الشرق ما فتوا مياالين الى الاستبشار بملوكهم، أو التطير منهم، حسب يرونه، في أيامهم، من بواعث حل الرضاء والهناء، أو من موجبات الخراب والشقاء ؟ هل من المدهش أن الكثيرين، من الذين عاشوا في تلك الأيام، لم يستطيعوا ذكرها إلا بشر، وبإظهار تقمتمهم عليها، وهم — لا بتعادمهم عن الأشعة المنبعثة عن ولى النعم — لم يتمكنوا من التأثير بنعم هذه الأشعة، وإنما تأثروا فقط بتلك الكوارث الطبيعية المتعاقبة المتتابعة ؟ أوليس من المدهش بالعكس ان (اسماعيل) ، بالرغم من كل موجبات الأكدار هذه، استطاع أن يضع في سنى ملكه البهجة والسطوع اللذين وصفناهما في فصل سابق، وأن يجعل تلك السنين عبارة عن سلسلة أفراح ومواسم ارتفاع عام لا انقطاع لها ؟ وأن لا يتكبد، على الأخص، عن العمل على تنفيذ الخطة السامية التى وضعها لنفسه، على كثرة ما تستدعيه من نفقات، وبالرغم أيضا من العقبات التى أوجبتها، على غير انتظار، تبعية مصر للدولة العثمانية ؟

أما وقد تكلمنا عن الكوارث الطبيعية، فلتكلم الآن عن هذه العقبات ولو بإيجاز.

(١) أنظر: "كتاب مصر" للسيورنيه ص ١٦٢ طبعة باريس سنة ١٨٧٧

الفصل الثاني^(١)

الحملة المصرية المرسله مساعدة لتركيا

وأثبتت عمرا بعض ما في حوائجي * وجرّضه من مرة ما أنجز

١ - حملة العسير

حملة العسير

ما ارتقى (اسماعيل) العرش إلا وناداه مناد من الأستانة أن « أرسل قوة الى بلاد العرب لمساعدة القوات العثمانية المقاتلة هناك على إخماد الثورة المنتشرة فيها ! » .
وبلاد العرب، منذ أن امتدّ ظل سلطة الدولة العثمانية عليها في أيام سليمان القانوني الفخيم حتى الحرب العالمية الأخيرة ، ماقتلت تنور على حكم بنى عثمان ، بين حين وحين ، وتكلفهم غناء شديدا في اعادتها الى مظال السكينة والخضوع .

فأرسل (اسماعيل) ست أوط كاملة العدد والعدة الى درجة غير معهودة ولا متوقعة من مصر في ذلك الوقت ؛ وجعل أجور رجالها وضباطها ضعف ما كانت عليه ؛ واعتنى بصرفها لهم في أوقاتها المعينة ؛ وتشدّد في عدم التقدير طييم في المآكل ، مع الالتفات الى جودتها ، وفي وجوب الانقياء التام الى الوقايات الصحية^(٢) .

فكفى مجرّد ظهور تلك الجنود بيهبتها المنظمة ، وعتبها المائلة بالعسير ، لحمل الثاثرين على الانابة الى الرشد والخضوع الى الدولة .

(١) أمم مصادر هذا الفصل : "مصر في عهد اسماعيل" لماك كوك ، و "منتخبات الجواثب" لأحمد فارس الشدياق .

(٢) أنظر : "مصر في عهد اسماعيل" لماك كوك ص ٣٥ ، و "منتخبات الجواثب" لأحمد فارس الشدياق ج ٥ ص ٧٨

فأرسل السلطان عبد العزيز، في شعبان سنة ١٢٨٢، خطا هيايونيا الى (اسماعيل) يشكره فيه، هذا نصه كما عثرنا عليه في مستحبات الجوائب ج ٥ ص ٧٨ : « ان الإقدام والمساعي المصروفة منكم، لبقاء توجهننا اليكم، واستمرار حسن ظننا القديم فيكم، انما هو لمحبتكم واستقامتكم الذاتية التي أتم متصفون بها، ومحبولون عليها، وذلك هو المستحسن لدينا دائما. وهذه المرة قد أكد اعتمادنا عليكم ووثوقنا بكم بزيادة ما وقع منكم من الهمة والغيرة بخصوص اندفاع مسألة عشيرة العسير المهمة، من دون حرب. جعلنا جناب الحق، في سائر الأحوال، مظهرا لتوفيقاته الآلية آمين» .



٢ - الحملة الى كريت

الحملة الى كريت

وفي سنة ١٨٦٦ شبت ثورة عامة في كريت — وكريت أيضا ما فتلّت، منذ أن أخضعها جنود محمد الرابع في سنة ١٦٦٠، قائمة على الدولة العثمانية، ثور المرة بعد الأخرى، لتخلص من يرها الأجنبي الثقيل — فلما أحييت الباب العالي الوسائل، تذكر أن جنود (محمد علي)، في الحلقة الثالثة من القرن، كانت قد تمكنت، دون الجنود العثمانية، من اخضاع ثوار تلك الجزيرة، مقابل تقليد أمير مصر زمام ولايتها. فأرسل يطلب من (اسماعيل) الاقتداء بحجده العظيم، وإنجاد الدولة بفرقة من جنوده البواسل .

وكان (اسماعيل) قد أقبل يخابر السلطان في أمر تغيير مجرى الوزارة المصرية، فمز عليه أن يرفض الاجابة، خوفا من تغيير الخواطر بالأستانة عليه، مع أن القرماتات لم تكن لتلزمه على المساعدة، في مثل تلك الأحوال، ولا كان لمصر مصلحة في تضيحية أولادها، وبذل أموالها في سبيل الدفاع عن تركيا بدون فائدة .

بفهمز، اذا، نيفا ونحسة آلاف جندي تسمى العدد تمهيزا عظيما ؛ وعقد لواهم لشاهين باشا — وكان من رجال الحرب المشهود لهم — وأرسلهم لانيجاد الجنود العثمانية التي كان الثوار قد ضيقوا عليها المسالك والمنافذ ، لا سيما بعد أن خابت مساعي مصطفى باشا الكرنلي المرسل اليهم في أول أمرهم من لدن الدولة ليجاملهم ، حقنا للدماء . ومصطفى باشا هذا هو الذي عهد اليه (محمد علي) العظيم في سنة ١٨٢٢ أمر بإطفاء الثورة في تلك الجزيرة حينها ؛ ثم عاد بعد إحدى عشرة سنة وانتدبه مرة أخرى للفرض عينه ، وجعل صاكر مصر كلها هناك تحت امرته . فأعاد السكنينة الى نصابها ، وبنى واليا على الجزيرة من قبل الماهل المصري لفاية سنة ١٨٤١ وهى السنة التي عادت الدولة العلية فيها الى تولى أمر كريت بنفسها ، عقب الفرمانات المشهورة .

فما نزل الجنود المصريون الى سواحل الجزيرة الثائرة إلا وجعلوا ثوارها يشعرون بشدة وطأتهم عليهم ، ويدركون الفرق ما بين أولاد النيل البواسل ، حينما تكون كتابهم ومخافهم منظمة ، تامة المهمات ، وبين شراذم الباشبوزق المجموعة بدون نظام من كل فج عميق . فساقوا طوائف الثائرين أمامهم ، وتوغلوا في داخلية الجزيرة ، حتى تمكنوا من فصل بعض فرق الأعداء عن محيطهم المهم ، وأوقعوا بهذا الجيش عينه ، بالقرب من أرقاذى ، وضربوه ضربة تزلزلت لها أركان كريت بأسرها ، وخيل معها للأ أن الثورة قد قضى عليها .

فأرسل (اسماعيل) الى جنوده البواسل تهاشئه الخالصة محزنة بقلم عبدالله بك فكرى (الذى أقم عليه فيما بعد بركة الميرمران ، وعرف باسم "عبد الله باشا فكرى" ، صاحب كتاب "الغرائب الفكرية") — وكان حينذاك ناظر قلمى التحريرات والمرفحالات . وانا لا نرى بأسا من إيرادها هنا ، للدلالة على ما كان لغزو المصريين من رنة طرب

واعجاب في القطر؛ وعلى الفرق بين انشاء المراسلات في مصر، وانشائها في الأستانة :
«الى من باثروا وقعة أرقاذى من الضباط الجهادية ، وأفراد العساكر المصرية ،
سلام من الله وتسلم ، ورضوان كريم ، يهدى لأئولكم وأحرهم ويسدى لأموركم وأمركم .
لا زلتم محفوفين من الله بنصره ، محفوظين بأمره ، غاليين على عدوكم بقهره ، متقلين
في نعمته وبره ، ولا انفكت عزائمكم في كرب الحروب عزائم ، وصوارمكم في قطوب
الخطوب بواسم ، وأعلامكم للنجح وتمكين سلام ، وأيامكم للفتح المبين مواسم ، ورياح
الفجر والندار على عدوكم سمام ، ونسيات النصر والفخر في رواحكم وغدوكم نواسم !
وبعد فما زلت أتشوق من أخبار شجاعكم ما يسر الخواطر ، وأتشوق من آثار براعتكم
ما يقر النواظر ، واقفا بعزمكم وحزمكم في المضائق ، مبتهجا بما أبدىتموه من حسن السوابق ،
حتى ورد «خاوير الشرقية» من طرف حضرة الباشا ناظر الجهادية بيوميات الوقائع
العسكرية ، مشتملة على وقعة أرقاذى وتفصيلاتها ، وما كان من رسوخ أقدامكم
وثباتها ، واقدامكم في جهاتها ، واقتحامكم مضائق حصونها واستحكاماتها ، وتسخير
مستعصماتها ، وتدمير أشقياء العصاة وكائنها ، حتى زالت صياصيبها ، وذلت نواصيبها ،
ودنا لكم قاصيبها ، ودان عاصيبها . فهكذا تكون رجال الجهاد ، وإبطال الجندال والجلاذ ،
وهكذا تفتح الحصون ، ويبرز من النصر المصون ، وفي ذلك فليتنافس المتنافسون . فقد
أسفر لكم ، بحمد الله ، وجه التهاني ، وأمر فيكم ، بعون الله ، غرس الأمانى ، وأيدتم
مانبت للعساكر المصرية ، من حسن الشهرة في الأمور العسكرية . فحصل لي من الأئسن
والسرور بهذه البشارة ، ما لا تقدر الأئسن أن تصف مقداره ، ولا يتسع له مجال
الإشارة ؛ وتأيد فيكم حسن أنظاري وظهرت ثمرات أفكارى ، وتحققت أنكم بعد
الآن ، بعون الله الكريم ، لا تزالون عن هذا الطريق القويم ، ولا تزالون في تأييد ممالككم

من المجد القديم . وقد شاع حديث نصرته بين الأهل والديار ، وسارت الزبكان بحاسن هذه الأخبار ، كما نقلته صحائف الوقائع الى جميع الأقطار . فانشرت صدور أهلكم واخوانكم ، وفرحت بكم جميع أهل بلدانكم ، وابتهجت نفور أوطانكم ، واقتضرت بأحاديث شجعانكم ، وارتاحت أرواح الشهداء من أفرانكم . والمأمول في ألطاف الله العلية ، وبركات السلطنة السلية ، ثم في حبيبتكم المليية ، وغيثكم الوطنية ، أن يزول حال الاختلال عن قريب ، وينتهي أمر القتال والحرب ويطلع الجميع ، ويسهل كل صعب منيع ، وتعودوا لوطننا العزيز ، ظافرين بالنصر والتعزيز . وقد قرب حصول الأمل ، ونجاح العمل ، ومضى الأكثر وبقى الأقل ؛ والحرب للرجل العسكري ، والبطل الجري ؛ سوق عظيم ، وموسم كريم ، تشتري فيه غزالي الماعلى ، بأعلى العوالى ، وتنال فيه منازل الأكارم ، في ظلال السيوف الصوارم ، ويدرك الفخر الصادق ، بمرامى المدافع والبنادق . وقد علمتم أن الشجاعة تبلغ الآمال ، ولا تقصر الآجال ؛ كما أن الجبن يورث العار ، ولا يؤخر الأعمار ؛ وأنما هي آجال محدودة ، وأنفاس معدودة ، ولا تقبل التغيير ، ولا التقديم ولا التأخير . والشجاعة صبر ساعة ، ثم ينكشف الغبار ، وتفسر الأخبار ويتناقل حديث الشجعان ، ويخلد في تواريح الزمان . فدوموا على إبداء الاجتهاد ، وقوموا بأداء حقوق الجهاد ؛ واثبتوا على الشجاعة والإقدام ، وثبات القلوب والإقدام ؛ وأنجزوا ، بمونة الله ، تمام هذا المرام ، وكما جودتم براعة المطلع فأحسنوا براعة الختام ! » .

غير أن الدهر لم يحقق هذه الأمانى ، ولا تم ما التبت بتصور وقوعه الغيالات والأحلام . فان الثوار ، كأن كل واحد منهم أنتيؤس^(١) القديم ، ما كادت تطرحهم

(١) " أنتيؤس " في ميثولوجية اليونان كان تيتانا جبارا ابن الأرض اذا ما صابه أحد وألقاه أرضا استمد من الأرض أمه قوة جديدة فقتله " هركلس " بأن رقه عن الأرض ، وضغط عليه بين ذراعيه القويتين ، ضغطا مستمرا .

الشجاعة المصرية أرضا إلا ونهبوا مستمدّين من روح وطنيتهم قوة جديدة وبأسا أجدد، وعادوا الى القتال والجلاء، عودا أشدّ مما كان .

وبما أنهم إنما كانوا يقاتلون ابتغاء الحرية الثمينة ، ورجبة في تخليص بلادهم من نير أجنبي لم يكن ثقيلًا لحسب، بل كان ظالمًا ، ومدمرًا مغربًا ، وأما المصريون فإنما كانوا يقاتلون للفخر والشرف ليس إلا ؛ وبما أنه لا بد لمن قاتل في سبيل الحرية والوطن أن يتصر في نهاية أمره على المقاتل لمحض الفخار أو لتوطيد دعائم الظلم ، فإن الكريئين ما لبثوا أن اغتصبوا الفوز من أيدي جنودنا ، وقهروهم ، ودحروهم ، وما فتئوا يرحلونهم عن المعتقل تلو المعتقل ، والموقع تلو الموقع حتى أجلّوهم الى الساحل ، وهندوهم بطرحهم بحرا .

ولم يكن (اسماعيل) ، في صميم قلبه ، راضيا عن موت بنيه المصريين ، في تلك الجزيرة ، إكراما لعيون الأتراك ، لا سيما وأنه كان يكره — وهو الساعى الى الاستقلال عن تركيا ، والعامل على تحقيق ذلك المسعى ، بما في وسعه من اليهود — أن يكون آلة للبطش بقوم يسعون معيه ، ويعملون عمله . ولما كان من جهة أخرى قد قضى لباتته من الأستانة ، وقال فرمان تغيير مجارى الوراثة ، وفرمان منحه لقب خديو السلطانى ، فانه أصدر أوامره الى شاهين باشا بالعود بالحيلة المصرية الى ديارها ، ولم يبال بمطالب على باشا ، الراضب في بقاء أولئك الجنود في الجزيرة ، ريثما يرسل اليهم مددا عثمانيا يمكنهم ويتمكن معهم من إعادة الكرة على الثوار وإخماد أنفاسهم . ولا غنى بالعداء الذى أثاره رفضه تلك المطالب في صدر مبلّيا .

على أن ثورة كريت دامت بضع سنوات . وشعر (اسماعيل) فيها بعد ، لا سيما عقب اغتيال فرنسا في حرب السبعين أمام ألمانيا ، بوجوب المود الى مجاملة

تركية : فأرجع جزءا من تلك الحملة الى كريت لإرضاء لعالي باشا عينه ، ليحمله على تجنب معاكسة مشروع الإصلاح القضائي ، وعلى التساهل في منحه الامتيازات الملكية الجديدة التي أقبل يطلبها .

وقد قرأت في كتاب الانجليز والفرنساوين بمصر لاسيو اشيل بيوفيس ، طبعة باريس سنة ١٩١٠ ، أن محمود سامي البارودي باشا — وكان (اسماعيل) قد تزوجه من إحدى فادات قصوره الألفظ جمالا — خنق في سنة ١٨٧٢ زوجته ورجلا من أرباب الموسيقى لأن هذا الآلاي كان مغرما بالزوجة ، فاستولت حى الغيرة على البارودي فخنق الزوجة وخنق معها معها ؛ فأثار بذلك غضب (اسماعيل) عليه وأراد نفي المحرم الى السودان ، أى الى القطر الذى لم يكن أحد يعود منه ؛ ولكن أصدقاء البارودي توسطوا له ؛ فاكتمى (اسماعيل) بارساله الى كريت ، حيث كانت الكتائب المصرية تقاوم الثوار ، وأوصى بأن لا ينفى من الأموريات الخطورة ؛ ولكن محمودا ، بالرغم من ذلك ، عاد سليما من تلك الحملة . ثم تمكن من استعادة رضى مولاه ، والترحيل باحدى غايات البيت اليعنى الرفيع العاد . فهل كانت كريت ، في فكر (اسماعيل) ، منذ لم يعد في الامكان التدخل عن مساعدة السلطان طمعا ، قد أصبحت "فازوغل" ثانية ؟



٣ — الحملة الى البلقان

الحلة الى البلقان

ما فتئت شعوب البلقان ، منذ أن ظهرت روسيا على تركيا ، بعد بطرس الأكبر ، متحركة ، ناثرة على الحكم العثماني : (أولا) لاختلاف الدين ، و(ثانيا) لاختلاف العقيدة بينها وبين حاكمها ؛ و(ثالثا) رغبة منها في الاستقلال . وما فتئت روسيا تساعد كل حركة وثورة فيها ، تارة في السربيدسائس خفية ، وطورا جهارا وبجرب حوان .

فلما كانت سنة ١٨٧٥ ، دفعت بالصرب والجبل الأسود الى مقاتلة دولة بني عثمان لأسباب لا محل لذكرها هنا ، وكانت الدولة العثمانية قد رأت من انصياح مصر لمساعدتها في العسير وكرت مسوغا لمطالبتها بأولادها ، يقوموا في ميادين القتال مقام بعض أولاد تركيا أنفسهم ؛ ويضحوا بأموالهم وأعمارهم في سبيل خدمتها . فبعثت الى (اسماعيل) تطلب منه المساعدة والإيجاد .

ولكن (اسماعيل) كان منشغلا في تجهيز الحملة الى الحبشة للأخذ بشار أرتدروب ورجاله ، وغسل عار الكسرة التي أصيب بها . فاتخذ من ذلك مسوغا ومبررا للاعتذار عن إجابة طلب الباب العالي — ولم يكن يميل في صميمه الى إجابته ، لا سيما وأنه لم يعد له لبانة لديه ، وكان قد سحب جنوده من كريت عقب ان هدأت الثورة فيها . على أن أعداءه والراغبين في تكثير ماء الصداقة بينه وبين تركيا أخذوا يذيعون أنه إنما يدير حملته على الحبشة ، ليتذرع بها الى التنصل من تلبية طلب السلطان .

ولكن روسيا ما قتلت أن خاضت بنفسها غمار الحرب مع تركيا ، بعد إخلاص الصرب والجبل الأسود الى المسالمة والسكينة ؛ وتدفقت جنودها الى الحدود ، وتعتلت في سنة ١٨٧٧ ، وكانت ثورتان تركيتان متابعتان قد ثلثا عرش (عبد العزيز) فعرش (مراد الخامس) ابن أخيه ، وخليفته ، وأجلستا مكانهما (عبد الحميد الثاني ابن عبد الحميد) .

فبعث هذا من فوره الى (اسماعيل) يطلب منه ارسال القوة المصرية التي تقتضيها نصوص فرمانات الى محاربة العدو الورائي ، بجانب الجنود العثمانية . ولكن تلك الأيام كانت بدء الاطاحير المالية على القطر . فاعتذر الخديو عن تلبية الطلب بعجزه عن القيام بمصاريف تعبئة الحملة ، وإقامتها بميادين القتال ، ودخولها الفعل في المعمران .

فأبى الباب العالي قبول صفه، وتمتدّد في طلبه .

فعرض (اسماعيل) ارسال الجنود، على أن تتولى الدولة العثمانية أمر الاتفاق عليم في التعبئة والسفر والإقامة . فرفض الباب العالي ذلك أيضا، وأمر الخديو أمرا صريحا بتعبئة فيلق مؤلف من اثنى عشر ألف جندي، تسمى المعقات وآلات الحرب، وارساله حالا، على نفقة الخزانة المصرية، الى ميدان القتال. وهكذا، إن لم يصدع بالأمر، بدون أقل تأخير، بارسال مدرّعات عثمانية، تحت قيادة هوبرت باشا، الى المياه المصرية، لإجباره على الطاعة^(١).

فاضطر (اسماعيل) الى استدعاء مجلس النواب، واستئذانه بربط ضريبة جديدة على كل فدان، قدرها عشرة قروش شخصية، تدعى "ضريبة الحرب"، وتتفق على تعبئة الحملة وتسفيرها، وإقامتها في مواطن الطعام . ولما وافق المجلس على ذلك، أعدت القوة المطلوبة، ووضعت تحت قيادة الأمير حسن باشا، وأرسلت الى قارنا على السفن الخديوية، يحرسها اسطول عثمانى؛ بعد أن دفعت مرتبات سنة برمتها كانت متأخرة للمهندسين الغربيين المتولين زمام تلك السفن، لملهم على الإقلاع عن اعتصاب بلأوا اليه لنيل دفعها، وهددوا به بتعطيل سير الحملة الى مرقها^(٢).

ولسنا نرى لوصف تلك الحملة خيرا من ايراد ما كتبه عنها مراسلا جريدتي "الجورنال دى ديباه" و "الريبليك فرنسيه" (جريدة المرافعات وجريدة الجمهورية الفرنسية)، المرافقان لجيوش تركيا في تلك الحرب .

قال المراسل الأول، مراسل "الجورنال دى ديباه": «ان العساكر المصرية تامة الملبس والهندام والتجهيز. طرا ينشهم حمراء وستهم زرقاء كلون السماء، وبنطلوناتهم

(١) أنظر: "مصر في عهد اسماعيل" لماك كون ص ٢١٣

(٢) أنظر: الكتاب عيه والصحيفة عينا .

كذلك ؛ إلا أنها ملفوفة من الأسفل داخل "تراك" بيضاء ؛ وكلهم مسلحون ببنادق رمتجت ، ولا شك في أن ضباطهم أرقى في معلوماتهم من الضباط الأتراك ؛ وأما جنودهم فلا سبيل الى قياسهم بجنود الترك . فالطابع الفلاحى ، بأفقه الأتقى عند قتله والمفطوس عند قاعدته ، سائد على مجموعهم ؛ ومعظمهم ذوو قاعات مرتفعة ؛ ومع ذلك ، فهم لطاف المعشر ، ضاحكو السن ، وسماء الأطفال على وجوههم ومشيتهم . وهم في الواقع أحداث في مقتبل اليقاعة ؛ لم تنته بعد شواربهم وطاهم ؛ ولا ينتظر من ضالة صدورهم أن يكونوا أبطال هيجاء يستطيعون احتمال مصاعب الحروب .

وقال مراسل "الربليك فرنسي" : «وكان قد وصل الى قارنا ، منذ بضعة شهور ، على مرأكب حربية فائقة ، بضعة آلاف عسكري صغار ، خفيفي الأرواح ، وجوههم كلون الشوكولاتة ؛ ولباسهم أزرق سماوى . وكانوا من لطف البة ، وحلاوة الشمايل ، وظرف الهندام ، بحيث أن المرء كان يشتهي أن لا يقع مطر لثلا يذبيهم كسكر . وكان يستلفت الأنظار فيهم أن بنادقهم كانت صغيرة وظرفية ، ومدافعهم صغيرة وظرفية ، والمناذيل التي يتفون فيها صغيرة وظرفية ؛ وأنهم كانوا تحت إمرة أمير بديع الظرف ، يحيط به أركان حرب كلهم ظرفاء ، حتى إنه كان يفيض للناظر اليهم أنهم خارجون من علب لعب ، مصنوعة في الغابة السوداء . فيتصور بسهولة أن مثل تلك الجنود الحلوة الشمايل لم تكن معدة لتشاطر العثمانيين مشقات الحروب ، ولا لحوض غمارها ؛ لأن مظهرها لم يكن يصح أن يمسها لها ؛ إلا إذا مع أن تكون سيدات قيقات ، كياسات ، بجولة الحراثة الحقول ! » .

(١) انظر : كتاب " الروس والأتراك " حرب الشرق المطبوع بباريس سنة ١٨٧٧ مطبعة مانسو

ولكن الحند المصري ، بخلاف ما كان يتوقعه ذاك المراسلان ، خاض غمرات الحروب وشاطر العثمانيين سعيها وطمعها ، لا سيما في وقعة (بوب كوى) .

فقد كان قصد القيادة العثمانية ، من قذفها بجناح الجيش التركي الأيسر الى مهاجمة الروس في تلك الوقعة ، جعل رجوع هؤلاء من الطريق ، المماضية من (بوب كوى) الى (بيلا) عن سبيل (أوپاكا) و (كرپتسى أورنجيك) و (ستان كوى) ، متعذرا ، بل عمالا ؛ ومنعمهم بذلك من الحقوق بالفيلق الروسى الثانى .

ولما كان لأمير حسن حائرا "محظوظية" السلطان الكبرى ، علاوة على كونه ابن أمير مصر ، ومن ضباط الجيش الألماني ، فان محمد علي باشا ، قائد عموم القوات العثمانية ، لم يتردد لحظة في تسليمه قيادة ذلك الجناح . على أنه كان يأمل أن يتقل الأمير الشاب ، الغير زائد عمره على ثلاثة وعشرين عاما ، عن الإمرة الفعلية ، للقاءد الحصك ، الجنرال صالح باشا .

وكان غرض صالح باشا هذا دحر الروس من (بوب كوى) ، بينما تقوم فرقة الجنرال ثابت باشا ، المعسكرة على الأعلى ، (بين بكيرين بنى كوى) (وقره حسن كوى) ، بتهديد خط الرحمة عليهم من (بيلا) ، وقذفهم على طريق (تروفا) .

ففي الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم السادس من سبتمبر هاجم صالح باشا (بوب كوى) بصنف ، وسلط بطارياته على القرية ، فتناوت مقدوفاتها صفوف القيادة الروسية ، وفتكت بها فتكا ذريما . وزحفت القيادة التركية في الوقت عينه ، تحت حى المدفعية ، بنظام حسن الى (بوب كوى) من اليمين ومن الشمال ؛ فاضطر العدو أن يتقهقر الى وراء القرية ، وأخذ ينسحب من (بوب كوى) ، كما انسحب

من (قره حسن) . ولولا أن الأمير حسن أوقف القتال في ذلك الوقت ، لأسباب لا نعرفها ، لخل بالروس مصاب جلل .

وفي اليوم التالي ٧ سبتمبر، شرع الروس ينسحبون من (بوب كوى) وضواحيها ويتجهقرون الى (بيلا) . وإذا كان لدى صالح باشا كل ما يلزم لينقض على مؤخرتهم ، ويصيدهم بأذى يليق ، أقبل يجهز الهجوم . فأمر الأرط بالاستعداد للزحف ، والمدفعية بالاستعداد للضرب . ولكن الأمير حسن ما فتئ مترقدا ، يأبى مفارقة مواقع سارنا صوفلار ، لاعتباره إياها في منتهى الجودة ، وأسفر ترقده في نهاية الأمر عن منه كل إجراء وهجم . فتسكن الروس من الانسحاب ، بسلام وطمأنينة ، الى (بيلا) ، بأسلحتهم ومهماتهم . ولكن الجند التركي طفق يثمل ، وأخذت السخيمة تغل في صدره ، كلما حملته بذاته الفطرية على أن يتسائل لماذا يمنعه قواده من الانقضاض على العدو المنهزم^(١) .

على أن التاريخ لا يدري ، لغاية هذا اليوم ، ماهى الأسباب التى حملت الأمير حسن على سلوك المنهج الذى سلكه ؛ لاسيما أن الجنود المصرية ، وهو على رأسها ، أبلت فيما بعد بلاء حسنا في سلسلتها وغيرها ، وما فتئت تقاتل ببسالة الى أن وضعت الحرب أوزارها ، فعادت الى أوطانها^(٢) .

وقد كلفت هذه الحملات المصرية الثلاث المرسلة الى الخارج بناء على دعوة الباب العالي نيما وثلاثة ملايين من الجنيحات على الخزينة المصرية ، في وقت كانت البلاد في أشد الاحتياج الى تلك النقود .

(١) أنظر : كتاب "الروس والأتراك" حرب الشرق الملبوع ياريس سنة ١٨٧٧ بمطبعة مانوس ،

ج ١ ص ٦٨ ، وما يلحقا .

(٢) ربما كان ، فيما نقرأه في كتاب "حياة البلاط بمصر" لجنر ، ص ٢٠٨ و ٢٠٩ ، شبه إمامة

القام من بعض تلك الأسباب .

الجزء الرابع

السحاب في السماء

الجزء الرابع

السحاب في السماء

إذا تم أمر بدا قصصه • توقع زوالا إذا قيل: ثم!

إجمال

ان تنفيذ الخطة التي رسمها (اسماعيل) لنفسه، يوم ارتقى عرش جدّه وأبيه،
بالكيفية التي شرحناها في الجزء السابق، استلزم مصاريف جمة للتمكن من إزالة
جميع العقبات — أي كان نوعها وسببها — من الطريق المطروقة منه .

لمسألة ترعة السويس وأشغالها كلفت الخزينة المصرية والشعب المصري، أولا
وأثرا، نيفا وسبعة عشر مليونا من الجنيهات بما في ذلك نفقات الاحتفال بالفتح .
والترع ١١ ففورة كلفت ثلاثة عشر مليونا تقريبا .
والسكك الحديدية الممدودة، بما فيها سكة حديد السودان، كلفت ما يقرب من
ثلاثة عشر مليونا ونصف .

وميناء الاسكندرية كلفت ما يقرب من ثلاثة ملايين .
وأحواض السويس كلفت ما يزيد على مليون ونصف .
والتلغرافات والقنارات معا كلفت فوق المليون .
والشركة الزراعية المنشأة لترويح الزراعة المصرية وما مثلها كلفت مليونين .

(١) أهم مصادر هذا الإجمال: "مصر" لمالوف من ١٤٠١ و ١٤١١ و ١٤٢٢ و ١٤٣١

وجلب المياه الى الاسكندرية وتوزعها عليها كلف نحو نصف مليون .
 والمباني والتحسينات والانشاءات الأخرى ، من أحياء ومسارح وغيرها ، بمصر
 والاسكندرية ؛ وتزوير البلدين والسويس بالغاز — كل ذلك كلف ثلاثة ملايين .
 والكبارى المنشأة كلفت مليونين وأكثر .
 ووابورات السكر والورق وخلافها وتأسيس العزيرة كلف نيفا وستة ملايين .
 والسفن الخديوية ومراكب بخارية أخرى كلفت مليوناً ونصفاً تقريباً .
 ومشترى البوستة والمكتبة الفاضلية كلف نحو مائة ألف جنيه .
 وطاعونا المواشى والخليل ، والفلاوات المتتابعة ، حملت الخزينة المصرية خسارة
 قدرها أربعة ملايين تقريباً .
 وديون القرى استغرقت نيفا ومليوناً .
 وصرف على تحسين الجيش ومشترى مدافع وبنادق له مليونان .
 وأنفق على حملتى الحبشة وحملات السودان مليونان وأكثر .
 وأنفق على الحملات المرسلة الى الخارج لمساعدة تركيا ما يقرب من ثلاثة ملايين .
 وأنفق على المدارس ما يزيد على ثلاثة ملايين ونصف .
 وبلغ ما خسرت الخزينة بسبب قطع الجواز لإتخاذ أطيان الفلاحين من الفرق
 مليوناً .
 وزادت الخسارة الناجمة عن شركة البواخر النيلية على مائة ألف جنيه .
 ودفع ، للحصول على فرمان تغيير مجارى الوراثة ، حسب تقدير المؤرخ الألمانى ،
 فون ها استفان ثلاثة ملايين .

وقدر بعضهم مبالغ رجال الأستانة والسلطان ، وما صرف في ولايم وهدايا لهم ،
للحصول على باقى الفرمانات وامتيازات الاستقلال الداخلى التام المذكورة فى سياق
حديثنا السابق ، ما يقرب من سبعة وثلاثين مليوناً . فإذا استعظمنا المبلغ ، وأقصناه ،
فلن يكون ما صرف فى هذا السبيل أقل من ثلاثين مليوناً .
لمجموع ذلك مائة وثلاثة عشر مليوناً وسبعائة ألف جنيه .



وربما أفاد هنا أن نضع أمام أعين قرائنا ، إزاء هذا المبلغ الجسيم ، المقارنة الآتية
بن حالة القطر العمومية حينما ارتقى (اسماعيل) عرشه ، وبينها حينما تخلى عنه :

سنة ١٨٧٩	سنة ١٨٦٣	
لندن	لندن	
٥٤٢٥٠٠٠	٤٠٥٢٠٠٠	عدد الأطنان المزروعة فى القطر...
جنيه	جنيه	قيمة الواردات...
٥٤١٠٠٠٠	١٩٩١٠٠٠	» الصادرات
١٣٨١٠٠٠٠	٤٥٤٠٠٠٠	» الإيرادات
٨٥٦٢٠٠٠	٤٩٣٧٠٠٠	المدارس
عدد	عدد	أميال السكك الحديدية...
٤٨١٧	١٨٥٠	» الأسلاك الطغرافية
١١٨٥	٢٧٥	» الترع
٥٨٢٠	٦٣٠	البحارى
٥٢٠٠٠	٤٤٠٠٠	المنارات
٤٠٨	١٠	السكان
١٨	١	
٥٥١٨٠٠٠	٤٨٣٢٠٠٠	

وفذلك علاوة على ما لم يكن له وجود بالمتة فأنشئ مما ورد ذكره آنفا .



وإذا أضفنا الى المنصرف مبلغ ١١٥٨٥٠٠٠ جنيه الذى دفع جزية الى حكومة الأستانة من الخزينة المصرية فى سنة (اسماعيل) الست عشرة كان جميع المنصرف من (اسماعيل) على الشؤون المصرية البحتة ، وفى مصالح مصر المحضة ، مبلغا يزيد على مائة وخمسة وعشرين مليوناً من الجنيهات .

وبما أن عموم إيرادات القطر المصرى ، فى تلك السنوات الست عشرة ، انما بلغت مائة وستة عشر مليوناً ، باعتبار سبعة ملايين ومائتين وخمسين ألف جنيه سنوياً على المتوسط ، وهو متوسط مبالغ فيه ، فاذا استزلنا منها عموم المنصرف على الادارة المصرية وفى شؤون الحكم فى تلك المدة عينها — وهو أربعة وستون مليوناً وستمائة ألف جنيه ، باعتبار ثلاثة ملايين وثمانمائة ألف جنيه سنوياً ، لا أربعة ملايين ، كما قرر السير كيف الآتى ذكره فيما بعد — فان الصافي الباقي من تلك الإيرادات لا يكون إلا مبلغ اثنين وخمسين مليوناً من الجنيهات وهو قيمة ما دفع للأستانة فقط — أى أن هذا الباقي يقل ثلاثة وسبعين مليوناً عما صرفه (اسماعيل) !

ولكنه كان لابد من صرف ذلك المبلغ ، بل وأكثر منه أيضاً — لو أمكن الحصول عليه لتحقيق الخطة التى رسمها الأمير المصرى لنفسه ، لا سيما وان جوف الأستانة لم يكن لبشيع .

فاضطروا ، والحالة هذه ، الى الاستدانة والاقتراض .

ولما كانت مصر من أغنى بلاد الأرض ، وكان المشهور عن الأمراء الشرقيين ، عموماً ، عدم التدقيق فى المحاسبة ، وعن (اسماعيل) ، على الأخص ، سعة سماعة

الكف ، وعظم كرم النفس ، فان المالين الغربيين ، لا سيما اليهود ، أظهروا من الاستعداد لإجابة جميع طلباته أغرب ما يتصوره الانسان . بل بالقوا ، في بادئ أمرهم ، في إغرائه على الاستدانة منهم الى حد من المرغبات والمحبات يكاد لا يقبله التصور : فتلا الاقتراض منهم الاقتراض ، و(اسماعيل) في تلهبه الفائق لتحقيق أمياته السامية لا يفكر في أن يعمل للأعباء المالية ولكيفية تراكمها على ساعديه حسابا ، ولا يرى من نفسه ميلا مطلقا الى تقدير عواقبها ، بفعل تربيته ومنهته ومركزه . فاستمر يجرى في سيره السريع ، وحياته غير شاخصتين إلا الى المرمى الفعيم الذي كان سيره يذنيه منه ، ولا يهجم من أمره إلا أن يرى الذهب ، الذي هو في حاجة اليه للوصول الى ذلك المرمى ، طوع بئانه دوما .

على انه ليس أدل على معرفة مقدار المنافع والفوائد التي أصابها من جراء ذلك وسطاء الاقتراض ، من أن نذكر ما حكاه فرديناند دى لابس عن نفسه حينما أراد فتح الاكتتاب بشركة ترعة السويس . قال : « كنت مختارا في أخرى . فقال لي بعض الأصدقاء : اذهب الى روتشلد وهو يربحك . فعملت بنصحهم ، وذهبت الى ذلك المسالى . فقال لي : أجل ، اذا شئت فصحت سلك الاكتتابات في مكبي . فسألته وماذا تطلب مني ؟ قال : يا سلام ! أرى انك لست رجل شغل . ماذا أطلب منك ؟ المعروف المتفق عليه ، أى خمسة في المائة . قلت خمسة في المائة على ثمانية ملايين ، هذا ينتج أربعمائة ألف جنيه . كلا . كلا يا سيدى . انى أفضل أن أوفر محلا بستين جنيتها واثنا عشر شغلي بنفسى .^(١) »

(١) أنظر : "مصر" لمالوف ص ١٣٨ حاشية ٥٥٢

وليت الوسطاء بين (اسماعيل) ومقرضيه اقتصروا على الخمسة في المائة! بل ليتهم اقتصروا على ضعفها!

وكان الدهر قد وضع بجانبه ، منذ طفولته ، انسانا نيا وشب وترعرع معه ؛ فكان أدرى الناس بأمال روجه المظيمة ، وتجربتها من الاهتمام بالمساقيات إلا لتحقيق النفسانيات . فرأى أن يثرى — وأيا إثراء — من موارد الثروة التي يستطيع أن يضع عينها تحت تصرف مولاه — ولو تعسر عليه السمن إلا من يؤس مواطنيه — فأقبل يتلمس تلك الثروة من كل باب ؛ وشرع يملأ خزائنه بها ، بينما هو يدفع المال ، المتسنى له استخلاصه ، بكل تقن ، من الجيوب ، الى أيدي مولاه .

فأذى هذا وفاله الى تراكم صحاب في سماء (اسماعيل) ، ماثلت الأيام تزيد تليدا ، كلما زادت في فؤاد الخديو حرارة الرغبة في تحقيق مساعيه . وهذا هو ما منشرحه مفصلا في الصفحات الآتية .

سفر في تاريخ مصر المالي^(١)

الدين الذي أخلفه
(سعيد)

مات (سعيد) وعلى القطر دين سائر، ودين مقترض، يزيد مجموعهما على أحد عشر مليوناً من الجنيهات، وعليه فوق ذلك قيد الامتياز الفاحش الممنوح لشركة ترعة السويس^(٢).

فما لبثت أن أوجبت زيارة السلطان عبد العزيز للبلاد المصرية، والكوارث الطبيعية التي تلتها، وحملة السير، وإقدام (اسماعيل) على بث روح الحياة في أعمال القطر قاطبة، وعلى إزالة ما في امتياز شركة السويس من جائز نفقات ومصروفات جعلت الخزينة المصرية تشكو العوز والضيق، بالرغم من الخيرات الكثيرة المتدفقة إلى البلاد من وراء ارتفاع أسعار القطن وزيادة صادراته.

فكلف (اسماعيل) نوبار باشا بالسعى إلى عقد قرض جديد في الأسواق الأوروبية، أثناء وجوده في باريس، للعمل على الفوز بالمطالب المصرية من شركة القناة.

قرض سنة ١٨٦٤

فأقبل نوبار، في شهر يونيه سنة ١٨٦٤، على مخبرة المحال المالية في شاف ذلك القرض، واستقر في أخذ ورد معها، مدة ثلاثة أشهر، حتى تمكن من إبرام

(١) أهم مصادر هذا السفر: "تاريخ مصر المالي" ما بين سنة ١٨٥٤ و ١٨٧٧ لمجهول اسمه ج. ص.

ليهنس الرجوع إليه بكتابه. وهو يوجد بمكتبة بلدية الاسكندرية ومكتبة سليمان ساه بك، وفي دار الكتب المصرية بمصر، و"المالية المصرية" لمكهول. في الكوتيتوردي دفيوا كنوبرسة ١٨٨٢

(٢) أنظر "مصر" لمارتوق ص ٧٠ و ٧١؛ وأنظر: "مصر كما هي" لمارك كون ص ٩٢،

و"مالية مصر" لريجواي ص ٤ والملاحية نمرة ٣٢ في كتاب "مصر" لمارتوق.

عقد الاتفاق في ٢٤ سبتمبر من السنة عينها . فتعهد بموجبه المتعاقدون بأن يدفعوا الى الحكومة المصرية خمسة ملايين جنيهه انجليزي ، على أربع دفعات متساوية ، تستحق في نوفمبر سنة ١٨٦٤ ، ويناير وفبراير وأبريل سنة ١٨٦٥ ؛ وأن تستد لهم الحكومة المصرية ذلك المبلغ بفوائده ، على خمسة عشر قسطا سنويا ، قدر كل قسط منها مائة وعشرون ألفا ومائتان وأربعة وتسعون جنيها ؛ وأن تكون إيرادات مديريات الدقهلية والشرقية والبحيرة ضمانا لذلك ، وتحول رأسا الى الدائنين .

والذي استلقت الأنظار في تحريره هذا العقد بادرة ذكرت فيه أشارت من طرف خفي الى رغبة البلوغ الى الاستقلال المتقدمة في قلب (اسماعيل) : فبينما اشترط في المادة الرابعة منه وجوب حصول المقرض على رضى السلطان ، كما كان ذلك مشروطا في عقد القرض الذى أبرمه (سميد باشا) في سنة ١٨٦٢ ، فقد أتفق ، من جهة أخرى ، على أن يكون المرجع والحكم فيما قد يحدث من منازعات أو خلافات بسببه الى (اسماعيل) ، بدلا من أن يكون للصدر الأعظم ، كنص قرض سنة ١٨٦٢

القرض
لجنة المزارعين

ثم تلا هذا القرض القرض الذى عقده (اسماعيل) لجنة المزارعين المصريين في الأزمة التى أصيبت بها على أثر نزول أسعار القطن نزولا فاحشا عقب وضع الحرب الأمريكية الأهلية أوزارها ؛ وبلغ نيفا وخمسة وثلاثين مليونا من الفرنكات ؛ وقد سبق لنا بيانه في غير هذا المكان .

غير أن ما أتفق في سنة ١٨٦٥ على مقاومة الكوليرا ، والثلاثة الملايين التى دفعت في سنة ١٨٦٩ للحصول على فرمان تغيير مجارى الوراثة ؛ والعشرة الملايين من الفرنكات التى استردتها تفتيش الوادى من شركة ترعة السويس ؛ وما أتفق أخيرا في تجهيز الحملة

الى كريت وتسفيرها وإقامتها، من جهة؛ وما اعتمده (إسماعيل) من الاتفاق عن سعة والاكتار من دواعى الترف ومظاهر العز والعظمة حول عرشه؛ وتوسيعه قصوره وحدائقه؛ وإنشاؤه منظرة الجليزة بالقرب من الأهرام؛ واقتناؤه فى دار السعادة عنها سراى الأمير كون البديعة، وإسرافه على إعدادها وتجهيزها، إعدادا وتجهيزا فائقين، من جهة أخرى — كل ذلك جعل الخزينة المصرية، وخرينة الأمير الخصوصية، فى حاجة الى نقود، بالرغم من زيادة الإيرادات ومن سلفة الخمسة الملايين الأخيرة. وكان (إسماعيل) يتوقع ذلك الاحتياج قبل حصوله.

لذلك رأى، وهو فى فيشى، أن يتدبر للطوارئ قبل حدوثها، شأن المتبهر فى المواعب. فاستدعى اليه نوبار باشا وكلفه بالسعى الى عقد قرضين جديدين يكونان شخصيين، وتكون ضمانتهما السكك الحديدية — وكانت ملكا خاصا للأمير — وأملاك (إسماعيل) الشخصية الأخرى، أى دائرته السنية.

بفقد نوبار حتى تمكن فى ١٧ أكتوبر سنة ١٨٦٥ من عقد القرض الأول مع محل "أبنهايم نيقيه" قيمته ثلاثة ملايين من الجنيهات الانجليزية، وضمانه سداده السكك الحديدية.

وكانت تعليمات (إسماعيل) تقضى بأن يكون معتل الفوائد ثمانية أو تسعة فى المائة سنويا. ولكنهم وجدوا، عند فحص حساب التقسيط، أن معتلها يبلغ أربعة عشر فى المائة تقريبا.

فاستاء (إسماعيل)، وامتنع من نوبار، وضاعت ثقته فى كفاءة هذا الوزير للأموال المالية.

قرض ٥ يناير
سنة ١٨٦٦

ولكن الفريقين المتعاقدين ، بعد أخذ وردة عتيقين ، وبعد أن تشبث كل منهما برأيه : هنا أن العقد باطل وملغى ، وذلك أنه صحيح وواجب التنفيذ ، اتفاقاً ، في نهاية الأمر ، على الفائه وإبداله بعقد آخر ، عرف بعقد ٥ يناير سنة ١٨٦٦ ، أقترض (اسماعيل) بمقتضاه ملايين الجنيهات الثلاثة السابق الاتفاق عليها ، باستدات السكك الحديدية ، تضمنها المالية المصرية ، وبمعدل ستة في المائة سنوياً ، على أن يستد ذلك جميعه على ستة أقساط سنوية متساوية ، ابتداء من أول يناير سنة ١٨٦٩ فأصدرت تلك السندات ، وابتاعها محل "أوينهايم وشركائه" بمبلغ مليونين وسثمائة وأربعين ألف جنيه المجلد : على أن يدفع نصف المبلغ نقداً ، وبقدم ، بالنصف الآخر ، أدوات مسكك حديدية ، يكون له عليها عمولة معدلة خمسة في المائة .

قرض الدائرة
السنة الأولى

أما القرض الثاني — قرض الدائرة السنية — فبعد تراحم بنك الأنجلو ومحل أوينهايم وشركائه على عقده ، فاتفقهما على عقده معا ، فانسحاب محل أوينهايم في آخر لحظة ، بل في دقيقة التوقيع عنها ، بناء على إشارة برقية وردت من باريس الى النائب عنه في العباسية بمصر ، حيث كان الاجتماع معقوداً في كشك أنشاء الأمير حديثاً ، وبعد قبول الأنجلو القيام به وحده ، على أن يكون ثلاثة ملايين وثلاثمائة وسبعة وثمانين ألفاً وثلاثمائة جنيه أوقافاً مالية ، بفائدة سبعة في المائة ، ولا يقرض نقداً في الواقع سوى ثلاثة ملايين فقط ، وتكون مدة التقسيط خمسة عشر عاماً ، وضمانة السداد تحويل إرادات أملاك (اسماعيل) الخالصة الى الدائنين ، وتوقيع رهنية على ثلاثمائة وخمسة وستين ألف فدان الحق كشف بيلانها بعقد القرض حينه ، وبعد طرحه في السوق لتخليطه ، والفشل في ذلك ، لعدم تغطية سوى سبعة ملايين من الفرنكات من الخمسة والسبعين مليوناً المطلوبة ، ورجوع الأنجلو على الدائرة السنية

لإجبارها على استرداد السندات غير المكتتب بها - بعد ذلك جميعه ، قرأ رأى
 لى نهاية الأمر بين حافظ باشا ناظر الدائرة السنية عن الأمير ، ومالى يقال له المسيو
 تشرنسكى ، على أن هذا المالى ، مقابل قيام (اسماعيل) بإيداع ما قيمته مليون
 ونعمائة ألف جنيه انجليزية من تلك السندات فى البنك العقارى فى باريس ، يضع
 تحت تصرف الدائرة السنية اثنين وعشرين مليوناً ونعمائة ألف فرنك . منها اثنا عشر
 مليوناً ونعمائة ألف فرنك فى نوفمبر ، وعشرة ملايين فى ديسمبر سنة ١٨٦٦ ،
 مقابل عمولة قدرها واحد ونصف فى المائة ، تستقطع عند صرف كل من القسطين ،
 وفى نظير فوائد قدرها عشرة فى المائة سنوياً . على أن يستد رأس المال والفوائد
 فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٦٧ ، وإلا بيعت ضمانات السداد .

ولكنه ما أتت سنة ١٨٦٨ إلا وكأن الحصول على فرمان ٨ يونيه من السنة
 السابقة المانع (اسماعيل) لقب "خدو" ، وإقامة قسم المعرض المصرى فى معرض
 باريس العام ، وزيارة (اسماعيل) للعاصمتين الفرنسية والإنجليزية ، وما أحاط تلك
 الزيارة به من مظاهر الترف والبهخ ليكمل مركز مصر سنيا ، ودرجتها رفيعة
 فى الأنظار ، وما أنفق بعد ذلك فى الأستانة ، لإظهار ولائه للسلطان ، ولا . بمصدر
 فرمان سبتمبر سنة ١٨٦٧ ، الموضع ماغض فى فرمان ٨ يونيه السابق ، من الامتيازات
 الممنوحة ، قد أدى الى ضيق فى المالية ، ارضع معه معتدل الخصم الى ١٦ فى المائة ،
 وبات من المهم النظر فى افواجه .

فقر رأى على اقتراض قرض جديد ، ووافق (اسماعيل) على ذلك .
 وما ذاع سر الرغبة فيه إلا وبرز محل أوهنايم وشركائه على مسرح المعاملات ،
 وتقدم ليكون واسطة فى استصداره .

غير أن ذكر الفصل البارد، الذي ارتكبه أثناء المحادثات في قرض السنة السابقة، كان لا يزال ينفل قلب (اسماعيل) عليه . فما وسع ذلك المحل إلا مراقبة تطورات المحادثات الجديدة ، عن كثب ، لاغتنام أول سانحة تميز تداعله ، وخلا الجو لتشرنسكي - وكان نجاحه في إتمام قرض سنة ١٨٦٦ قد جعله مقربا الى قلب الخديو الأول - فكلفه راغب باشا ، كبير الوزراء ووزير المالية في تلك السنة ، بالسمي الى إتمامه .

وكان راغب باشا هذا من الأمري اليونان المسيحيين الذين أتى بهم (ابراهيم) الهام أرقاء الى مصر ، فلما اعتنقوا الدين الاسلامي ، أعتقوا وأحسنت تربيتهم . (وهو والده ادريس راغب بك أستاذ الماسونية المصرية الأكبر^(١)) . وكان في سنة ١٨٦٨ شيخا جليل القدر ، ضيق الفكر ، ليس عنده من الخفاقة المالية إلا ما يفتق له ذهنه من الحيل في سبيل تأجيل دفع المستحقات من أجل الى أجل ، ودفعها بعد ذلك ، نقطة نقطة . فلم يكن اذا بالمالي الذي يميز الغث من السمين في الارتبكات المالية ، ولا بالرجل الذي يصح الاعتماد عليه في الشدائد .

وكانت الأقدار قد ساقته اليه ، لسوء حفظه ، رجلا أتراسيا أتى مصر قبل بضع سنوات ، فعين رئيسا لقلم قضايا وزارة الأشغال العمومية ، في عهد إسناده الى نوبار باشا ، لشدة الاحتياج فيها الى رجل خبير بالتشريع والقوانين ، يمكن الوقوف ، بواسطة خبرته ، في سبيل مطامع الأجانب الذين يتعاقدون مع الحكومة ، وغرضهم الحقيقي ليس إتمام عمل ، ولكن التذرع بأية وسيلة لجلل الحكومة مسئولة عن عدم إتمامه ، وإلزامها ، ثم ، بتعويضات يشرون منها بسهولة .

(١) كتب في سنة ١٩١٨

وكان ذلك الالزامى على تمام درايته بالقوانين ، تام الاستقامة ، نزيه النفس ،
 ذا ذاتية خاصة به ، تميز ذكاه عن كل ذكاء آخر ؛ حسن المعاشرة ، صذب المحادثة
 محبا للكلاب ، مغرما بالصيد والقتص ، ذا دراية لا بأس بها بالطلب البيطرى ؛
 لا يخنف عن التنجيم أحيانا — وتصبح معه صناعته — لطيف التنكيك والمزاح ،
 فصيح اللهجة ، حائزا ، بالاختصار ، كل ما كان من شأنه جملة محبوبا عند الخديو
 ومقربا اليه . وكان ، على قلة بضاعته فى الأمور المالية ، قد انتقل من وزارة
 الأشغال العمومية الى وزارة المالية .

فعهد الوزير اليه أمر الاهتمام باتمام القرض الجديد ووضع شروطه مع
 المسيو تشرنسكى .

ولكن ذلك الالزامى رأى انه يستطيع تقديم خدمة الى الخديو أجل من الخدمة
 التى كلف بها ؛ وأخذ على نفسه إتمام مخبرات خاصة ينشر لنتيجتها صدر (اسماعيل)
 انشراحا كبيرا .

فشرعت الألسنة تتداول ذكره ، وبدأت التخمينات تتضارب فيما عسى أن يكون
 العامل المالى الجديد العتيد ظهوره : فبعضهم يذهب الى أن المخبرات دائرة مع
 ”المصرف الشرقى“ ؛ وآخرون الى أنها دائرة مع رجل يقال له (لاشيفاردير) ، بالنيابة
 عن بيت ”كارترية“ الشهير ؛ وغيرهم يذهب مذهبا آخر ؛ والكل ، على اختلاف
 مراكزهم ، من الوزراء الى آخر سمسارى البورصة ، يتطلع الى إنهاء تلك المخبرات
 ونجاحها بسرعة كلية .

وذلك لأن الضيق المالى كانت قد استحكمت حلقاته ؛ وباتت النقود قليلة
 فى السراى الخديوية عينها ؛ وأمسى الحريم المصون نفسه فى حاجة اليها — (واسماعيل)

مع ذلك ، مكب بكل ما أوتي من نشاط على إشباع رغبة التشييد والتعمير التي عادت نفسه ممثلة بها أثر زيارته لباريس ولندره ؛ مشدداً في طلب الأموال من خزانة المالية ، لتصليح الأزبكية وتكييفها تكييفاً جديداً ، وإنشاء مضمار سباق الخيل ، وإتمام حي الاسماعيلية ، وفتح شوارع العاصمة الجديدة ، وإبتناء قصور في العباسية ، والقبة ، وعابدين ، والجزيرة ، ونجاة جزيرة الروضة ، وفي مصطفى باشا ، وترينيا بالرياش الفاخر ، وهلم جزاً — فبذل المتخابرون جهدهم حتى وصلوا الى اتفاق أقروه . وللحال ذاعت في الأسواق والأوساط المالية أنباء عقد القرض المرغوب فيه ، بين الوزير راعب باشا عن الخديو ، وبين (لاشيفاردبير) عن محل كارتريه وشركائه (٣ فبراير سنة ١٨٦٨) .

فترزت أسعار النخس من ١٦ في المائة الى ١٢ في المائة ؛ وبات تخصيصها المطرد منتظرا من الجميع ، لما أشيع عن اشتغال ذلك القرض على مزايا قل توقع نظيرها أو ما يضاهيها في عالم الاقتراض .

فتناقلت الألسنة أن المبلغ المقدم سيكون ٦٤٥٠٠٠٠٠ من الفرنكات ، لتوحيد عموم الديون المصرية (بما فيها دين السكة الحديدية وما خلا أذونات القرض) ؛ وأنه سيقسط على ٤١ سنة باعتبار القسط السنوي ٨٧٥ في المائة من الدين الاسمي ؛ أي أن المبلغ الذي يجب على الحكومة المصرية دفعه كل ستة أشهر لا يزيد أبداً على ٣٧٥٠٠٠٠ فرنكا ؛ وأنه يدفع في أول يناير ، وأول يولييه من كل سنة ؛ وأن العربون الذي يقدّم فوراً سيكون شرين مليوناً من الفرنكات . وأما ضمانات السداد ، فعموم الإيرادات التي مازالت حرة ، والتي ستصبح حرة في المستقبل بعد سداد الدين الذي هي ضمانته . وأنه اشترط أن تنشئ الحكومة سجلاً عاماً للديون

المصرية ، وتضع له نظاما خاصا به ، ويتمهد بأن لا تقتصر في المستقبل إلا على قدر الزيادة في ميزانيتها السنوية .

غير أن المزاي التادرة ذاتها ، المتفق عليها لمصلحة المقترض في ذلك العقد كان من شأن المبالغة الظاهرة فيها لقاء الريب والشك حول إمكان توقيعه حقيقة : لذلك أخذ الخبيرون في الأمور المالية يتسارون بأنه لا بد من وجود مخدوع بين الطرفين المتخابرين ؛ وأنه يصعب أن يكون ذلك المخدوع المحل المسالى .

وما لبثت الأيام أن أظهرت أن همسهم كان على حقيقة : فانه لما كلف الخلدو الموظف الأتراسى بدرس أوراق التوكيل التى قدمها (لاشيفاردير) في أول المخابرات الى وزارة المالية ، والتثبت من حقيقتها ، لمعرفة ما اذا كان عمل كارتريه وشركائه قد خول ويكمله المذكور حتى التوقيع على العقد بالنيابة عنه أم لا ؛ وأقبل ذلك الموظف على البحث عنها في ملف أوراق المفاوضات ، وجد — وكل يكانه يلتفتض وجلا — ان تلك الأوراق قد أخفيت ؛ وانه لم يبق لها من أثر . فادرك في الحال أنه قد هنئ به ونصب عليه وعلى موكله معا ، وكاد يفقد رشده .

وشاع نبا ذلك في الدوائر المالية ، فأثار فيها عاطفة بخيرية وقلق معا . ولما اطلع (اسماعيل) على الأمر ، استشاط غضبا وصب جام سخطه على رأس وزير مالىته التمس ، راغب باشا ، وعلى رأس ذلك الأتراسى المتدخل فيما لم يمكن من اختصاصاته ، وعزلها من خدمته .

فرض كلامها مرضا كاد يودى بحياتهما . واضطر الأتراسى ، بعد ما نهض من سرير أسقامه ، الى مغادرة الديار .

فلما خلت وزارة المالية من شاغليها ، رأى الخديو أن يقلد منصبها رجلا قريبا من قلبه ، كان سبق له امتحانه في وظائف أخرى ، ذات مسئولية خطيرة ، فوجده راجحا ، وآنس منه ذكاء نادرا ، وثقتنا غريبا ، وإخلاصا متناها في خدمته . فاستلذه اليه وعينه وزيرا لماليته .

ظهور اسماعيل
صديق باشا علي
دست المالية
المصرية

وكان اسم ذلك الرجل اسماعيل صديق ، ويعرف "بالمفتش" لسابق تقلده وظيفة التفتيش في الصعيد على أعمال دائرة الخديو الخاصة أولا ، فعلى أعمال الحكومة المصرية .

وكان ابن والدين من فلاحي الوجه القبلي ، عقليته عقلية فلاحينا المصريين ، وأخلاقه أخلاقهم .

ولما كان أخا الخديو في الرضاة ، اختص (اسماعيل) بخدمته لذاته ، منذ ان كان لا يزال أميراً ، وما قى يقدمه في أعمال دائرته ، ويرفع من درجته فيها بقدر ما كان يبدو له منه من الدراية والكفاءة ، الى أن أبلغه اسمها . ثم نقله الى خدمة حكومته ، وما زال يرقه فيها — واسماعيل صديق يعمل على ما فيه مصلحة مولاه ورضاء قبل كل شيء ، وفوق كل شيء — الى أن بات أكبر المقترين من قلبه ، وآمن المؤمنين عنده .

صفاته

وكان اسماعيل صديق هذا رجلا ماهرا في الواقع ، ثاقب الرأي ، أصيلة ، متفتق الذهن ، يدري ، كما لا يدري أحد غيره ، كيف تستخرج التقود من مدافنها ، وكيف يتوصل الى تحقيق الرغائب ونيل الأغراض . لا يوقفه في سبيل إحراز رضا مولاه هاجس ، ولا يهيمه أن يرتكب دنية ، بل ولا إثمًا ، انا كانت تلك الدنية وذلك الاثم يعززان مركزه ، ويظهرانه في مظهر الرجل المخلص . . . وكان ، علاوة على ذلك ،

هماما، نشيطا، يجب الشغل، ويلج أبوابه برغبة أكيدة؛ كما أنه كان كبير المطامع، شبقا نساء وأموالا ولذائذ .

١٨ استلم دفة وزارة المالية إلا وظهر حالا الفرق بينه وبين سلفه؛ وحل تشهيل الأعمال محل المطل فيها؛ وألبت بسرعة في الأمور محل التخطيط والتردد؛ ودفعت الأذونات المالية في أوقات استحقاقاتها، بدون إعطاء، لادرالك الوزير الجديدي ما في عمل ذلك من المصلحة لمركز الحكومة .

وبما أن اسماعيل صديق لم يكن، في بادئ أمره، خيرا بالأمور المالية — وإن صحت تسميته ماليا ولادة — فانه اتخذ أخصاء من ذوى الدراية فيها، وتلقى طيبم دروسا عملية جعلته في مئة يسيرة كفوًا لمقاومة أحقق عمال السلفيات ومتداوليها، ومتاضلتهم . فلم يعد يوقفه وسواس، مهما كان نوعه، عن السوق مباشرة الى ما يقصد من الأغراض؛ وبرع في ضروب المخاطلة براعة حملت بعضهم على الإلباسه بحق قول الفائل : ” انما أعطيت الكلمة للإنسان لكي يخفى فكره “ .

وظهر ذلك جليا للالين الغربيين الذين استمروا حلاوة التوسط بين الخديو والأسواق المالية الأوروبية .

فما خلا الجلو من لاشيفارديير ومحل كارتريه إلا وتقادم المسيو تشرنسكى لإنهاء مسألة القرض الذى فشل . فدارت المخابرات بينه وبين الوزير الجليدي؛ وفي الليلة ما بين ١٩ و ٢٠ أبريل انعقد في سراى اللجنة اجتماع حضره الخديو نفسه، وشريف باشا كبير وزرائه، واسماعيل باشا المفتش، وحافظ باشا ناظر الدائرة السنية، من جهة؛ والمسيو تشرنسكى والمسسيو باسترى، من جهة أخرى . وبعد تباحث جدى دام

طويلا ، انتهى بهم الأمر ، حوالى الساعة الثالثة صباحا ، الى اتفاق تام ، كانت نتيجة ان لسان البرق كلف بحمل بشائر انعقاد السلفة الى محافظ الاسكندرية ومديرى الأقاليم ، وإلى الوسطاء المجهدين في باريس للاستقراض أو الخصم .

وبناء على اشارة الخديو ، وقع المسيو تشرنسكى على العقد . فوضعه وزير المالية في جيبه ، ووعد باعادته اليه في الصباح ، محتوما منه ، لتقدم ساعات الليل واحتياج الكل الى راحة . وانفصل المتعاقدون وصدورهم منشرفة .

فلما كان الصباح اكتشف الوزير عيا في شكل العقد ، وحمل مولاه على نقض ما أبرم .

فكان ذلك أول تأثيرات المفتش السيئة في الشؤون العمومية . وهى تأثيرات توالى فيما بعد حتى أدت في نهاية الأمر الى انحراف القلوب عن الخديو ، بالرغم من استمرار نياته حسنة ، وإلى خراب البلاد ، بالرغم من كثرة الأسباب الموجبة عمارها .

فما علم محل أو بنهايم بفشل مسعى المسيو تشرنسكى إلا وتقدم خاطبا وذ المالية المصرية ، وعرض لإقراض ثلاثة ملايين من الجنيهات ، نصفها يدفع فورا ، والنصف الآخر عند الاختيار .

ولكن الشروط التى عرضوها كان فيها من التقييد لحرية الخديو وسلطته ما حمله على رفضها . فتعول عن ذلك المحل مؤقتا ، ورأى أن يشرك معه في الأمر ، مجلس النواب المنعقد اذ ذاك .

فبناء على طلب اسماعيل باشا صديق ، وعلى أمر الخديو ، اقترح رئيس ذلك المجلس المدول عن الاقتراض الخارجى الى الاقتراض الأهل ، وحمل المجلس على قبول اقتراحه .

فقرر أن يكون القرض ثلاثة ملايين من الجنيهات الانجليزية ؛ وأن تسرى عليه فوائد ، لكنيتين فيه ، بواقع عشرة في المائة سنويا ؛ وأن يستد ذلك القرض في بحر ثماني سنوات ، بسحب يانصيبية يبدأ بها بعد مضي ثلاث سنين على الاصدار . ولكن الوزير أهمل أن يقدم ضمانا للسداد . فلم يقبل على الاكتاب إلا بزيادة . ف رأى أن يشرك غير الأهالي مع الأهالي فيه ؛ وأن يجعل القرض داخليا بدلا منه أهليا فقط . ولكنه أهمل أيضا تقديم الضمانات : فكان نصيب القرض الداخلي نصيب القرض الأهلي .

على ان وزير المالية لم ينتظر انجلاء نتيجته ؛ بل أقدم تحت طي الخفاء ، على خصم أذونات مالية ، بما بلغ قدره مليونين من الجنيهات ، ثلاثة أرباعها عند محل أو بنمايم وبعض مصارف مصر والاسكندرية .

بده خصم
أذونات مالية

وفي الوقت حينه دبر مشترى مياه الاسكندرية بأذونات مالية أيضا ؛ ودفع بها ، كذلك ، الباقي — وقدره ثلاثون مليون فرنك — من أصل المبلغ المحكوم به لشركة ترسة السويس .

فكانت نتيجة ذلك جميعه زيادة ما يقرب من مائة مليون فرنك على الدين السائر ؛ وملاء الخزينة ، مؤقتا ، بما بلغ تمكنت بها الحكومة من سد الطلبات الملحة الوقتية . وتمكن الخديو من الذهاب الى رحلته الصيفية التي أشار الأطباء عليه بها للعلاج من الداء الذي ألم بخصرته ، وجوبه ملأى ذعبا ، يصرف منه على تحقيق رغبته .

زيادة مائة مليون
فرنك على الدين
السائر

على أن الجريدة الرسمية لم تعلن خبر سفره إلا بعد ثلاثة أيام ، في صدها الذي نشرت فيه ملخص المباحث التي دارت في مجلس النواب على الحال المالية ، وميزانية

الحكومة عن العام القبطى سنة ١٥٨٥ أى من سبتمبر سنة ١٨٦٨ الى سبتمبر سنة ١٨٦٩

ولما كان يتضح من تلك الميزانية أن هناك زيادة للحكومة فى الإيرادات على النفقات تقدر بأكثر من ثلث مجموع تلك الإيرادات فإن مجلس النواب أقدم على المناقشة والتماس الأيضاحات عن ضيق المالية المزعوم واضطرابها الى الافتراض . فكلّف يأنظر المالية وناظر الداخلية بتقديم تلك الايضاحات الى لجنة يعينها المجلس خاصة لهذا الغرض . وقدّماها فى الواقع .

فرفعت اللجنة بها تقريرا الى المجلس ، اتضح منه أن مصدر الضيق إنما هو الدين السائر البالغ قدره عشرة ملايين من الجنيهات الانجليزية تقريبا ، ومصدر الإحراج اضطراب الحكومة الى سداده فى الحال .

ضريبة السدس
الاضافىة

فاتفق المجلس مع وزير المالية على إبدال القرض الداخلى ، الذى فشل ، بضريبة سدس ، تضاف من باب الاستثناء الى مجموع الأموال المروطة وتحصل مدّة أربع سنوات متوالات ابتداء من سنة ١٥٨٤ القبطية .

ولما كانت قيمة هذا السدس الاجمالية لا تزيد على مليونى جنيه انجليزي ، اقترح الوزير إصدار قرض قدره ستة ملايين من الجنيهات الانجليزية ، يخصص فقط لسداد الدين السائر ، بحيث لا يعود لذلك الدين من أثر فى الوجود .

فصتق المجلس على ذلك ، وشرع الوزير ، حالا ، بإبرار محل أو بنهايم فى تولى أمر إصداره ، على أن يكون سداده على خمسة عشر قسطا سنويا ، وتكون ضمائمه إيرادات الجمارك ورسوم الهواويس ، والمتحصلات من المصائد ومكوس الملح والمملحات الخ .

ومجموع مبالغها كلها مليون جنيه انجليزي سنويا — وتمهدت الحكومة بأن تدفع للتماقدين كل ستة أشهر قسطا قدره ٨٤٨٥٩٥ جنيها انجليزيا ، فوائد واستهلاكاً وجوازاً انصبوب . وحظرت على نفسها عقد أى قرض جديد قبل مرور خمس سنوات .

على أن الوزير لم يقف عند هذا الحد . ولكنه في ٤ يونيه ، أمضى مع محل أوپنبايم ملحقاً تعديلياً للاتفاق الأول ، ثم أمضى ، في ٨ يونيه ، ملحقاً غيره رفع بمقتضاه مبلغ القرض الى سبعة ملايين من الجنيهات الانجليزية ومدّ أجل السداد ، لمحل واحد وعشرين عاماً ، وزيد مقدار القسط السنوى لمحل ٢٠٤٢٠٠٨٧٠٠ جنيها انجليزيا ، وأضيف الى الضمانات السابقة عوائد الأملاك والمواشى والسرج .

وأخيراً قرر القرار النهائي في ٧ يولييه على أن يكون مبلغ القرض ثمانية ملايين من الجنيهات الانجليزية ، ومبلغ القسط السنوى ٩٥٣٢٩٧ جنيها مصريا ، ومدّة التقسيط الاستهلاكى ثلاثين سنة ، وأبدلت ضمانات عوائد الأملاك بضمانات رسوم القبانة والملاحة النيلية . واتفق على أنه اذا أخذ محل أوپنبايم وشركائه على عهده دفع مبلغ الثمانية الملايين ، فانه يكون حراً في ترتيب إصدار الأوراق المالية الجديدة ، إزاء الجمهور .

فكان الوزير أراد ، من رفع مبلغ القرض من ستة ملايين الى ثمانية ملايين ، أن يضع تحت تصرف الخديو المطلق مبلغ الفرق — أى مليونين من الجنيهات — لينفقه في دار السعادة ، على تقديم مشروعاته في سبيل تحقيقها ، وعلى إزالة العقبات التي قد تصادفها في طريقها .

وبما أن العملية كانت ، في الحقيقة ، في منتهى النفع للكتبتين — لأن المائة فيها لم تكن ، في الواقع ، مائة ؛ بل واحدا وستين وربعا فقط — فنجح تصدير القرض

فرض سنة ١٨٦٨

نجاحا بينا في ١٦ و ١٧ و ١٨ يولييه سنة ١٨٦٨ ؛ وبلغ عدد المكتتب به أحد عشر مليوناً وثمانمائة وتسعين ألف جنيه انجليزي .

ولكنه ، بعد تصفية كل حساب ، لم يدخل منه في خزينة الحكومة سوى سبعة ملايين ومائة وخمسة وتسعين ألفاً وثلاثمائة وأربعة وثمانين جنيهاً انجليزيا . وذلك رفع معدل الفوائد من سبعة في المائة الى $\frac{13}{4}$ في المائة ؛ وزاد على سابقة الديون المصرية ثمانية ملايين أخرى .

العود الى إصدار
أذونات مالية

ولو أن الوزير اكتفى بما فعل لكان الشريسيما على حسامته ! ولكنه عاد الى إصدار أذونات مالية جديدة ، حتى قبل الفراغ من تسليم سندات القرض الجديد . وكان الخديو في تلك الأثناء مقياً في الأستانة العلية ، يعالج نجاح مشروعه القضائي ، ويجهز في توسيع دائرة استقلال البلاد الداخل .

على أن مساعيه في هذين السبيلين كلفته أموالاً جسيمة ، ابتلعتها العاصمة العثمانية : فبلغ القلق في الأوساط المالية أشده ؛ وباتت القلوب تشتهي بحرقه أن يقصر مدة إقامته في تلك المدينة الشرهة .

وكانى به قد شعر باشتياق رعاياه الى عودته : فاقطع نفسه من وسط أسباب الغواية العديدة الخافه به ؛ ورجع الى القطار المصري في اليوم الثاني والعشرين من شهر سبتمبر سنة ١٨٦٨

فاحتفلت الاسكندرية والعاصمة احتفالهما المعتاد بعودته ؛ وأطلق في كل منهما مائة مدفع ومدفع ؛ وأهدته والدته الجليلة ثلاث حوريات شركسيات ؛ أرادت أن ينافس جمالهن المماوى جمال صبية يونانية اشتراها (اسماعيل) عينه بيكوس بثن

خرافى؛ وكان من شأن حسنها الفائق وتأثيره العميق في قلبه إثارة ثورة غيرة بين نسائه الأخرى، طول مدة السفر البحرى من الأسطانة الى الاسكندرية؛ واضطر الخديو، لاجتناب تكرار مثلها في سراى رأس التين، أن يرسل تلك اليونانية رأسا الى القاهرة. وكانت أسعار السوق مستمرة في تحسينها الذى أعقب عقد القرض الجديد .

مكية

ولكن البوليس، لكى ينال محظوظية عند الخديو، ويظهر لسموه تيقظه وسهره على حياته، أخذ على عاتقه إثارة القلق . فأقدم في شهر أكتوبر من السنة عينها على اكتشاف مكيدة زعم أن حليم باشا دبرها لاغتيال ابن أخيه . فنصب شراكه وبث زبائنه . وفى الثانى والعشرين من الشهر المذكور أعلن للأجانب مسعاه، وتمكنه من القبض على المتآمرين على حياة ملك البلاد .

فاضطر (اسماعيل) الى إبعاد عمه عن القطر، واتخذ في ذلك احتياطات، صبغتها النقائات في العقد السياسية صبغة غير حقيقية، أدت الى انسداد قتام على سوق الأوراق المالية المصرية .

فبالرغم من الاحتفالات التى أقيمت بمناسبة عودة الأمير الى القطر، ودامت أياما، وكلفت البلاد نفقا وستة آلاف جنيه في كل ساعة؛ وبالرغم من الاحتفالات البهية والمراقص التى تلتها، بسبب حضور اللورد نايسير أوف مجدلا، قاهر النجاشى تيودوروس، ليقصد سمو الخديو وسام نجم الهند الأكبر؛ وتصادف وجود والى الهند، اللورد مايو، في ذلك الوقت بمصر؛ وبالرغم من نجاح القرض؛ انتهى عام سنة ١٨٦٨ بالحق المالى مكفهر بمصر، لاسيما عقب نشوء الخلاف بين اليونان والدولة العلية بسبب الثورة الكريتية المستمرة .

ذلك الخلاف ما فتنه يتطور ويستند، حتى بلغ منتهاه في أوائل سنة ١٨٦٩، إذ باتت الحرب بين الدولتين قاب قوسين أو أدنى؛ وأخذت الجالية اليونانية الغنية والقوية بمصر تشعر باضطراب وارتجاج في حياتها المدنية، لدى تصوورها اضطراب مصر إلى ولوج باب تلك الحرب، فيما لو شئت؛ وتأدية ذلك إلى نزاع عنيف بين وطنيتها الشديدة الاستمرار، ومصالحها المادية — من تجارية واستغلالية كثيرة — المتدخلة في القطر المصري .

فاغتصمت أسنة السوء اكفهارا لحوال الموقت لتذيق في الملاء على لسان بعض جرائد أوربية أنباء إقدام الحكومة على عقد قرض جديد، عقب مصاريف الصيف الجسيمة في الأستانة العلية .

فراى (اسماعيل) أن يهدئ روع بلاده المضطرب بدون سبب . فافتتح سنة ١٨٦٩ بسلسلة أعياد واحتفالات باهرة، بينها كان جميع مستخدمى الحكومة، الذين لهم معرفة باللغة الفرنسية، يشتغلون في هل مؤلفات "أفنباخ" — مثل "العين المثقلة" و"هيلانة الجميلة" و"ثلاثاء المرفع" وغيرها — إلى العربية ليتمتع برؤية تشخيصها ساكنات دور الحريم ومن لم يكونوا يفقهون سوى العربية من اللغات . وتوحدت تلك الأعياد كلها بالمرقص العظيم الذى أقيم، احتفالا بعود يوم الجلوس المائوس، في سراى الجزيرة وبستانها؛ وكلف الكوبرى الموقت، الذى أنشئ على النيل لخدمة العبور في تلك الليلة فقط، ثمانية آلاف جنيه . فبالك بالتكاليف الأخرى !

ثم أمر باجتماع مجلس النواب؛ وافتتحه في ٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ بخطبة جميلة، شرح فيها أولا حالة الحكومة المالية : فترجم جميع الديون التى عليها، وقال انها بعد أن

كانت ٢٢ مليوناً من الجنيهات عند موت (محمد سعيد باشا) ، أصبحت في تلك السنة ١٧ مليوناً فقط ، بما فيها مبلغ القرض الأخير .

ثم توسع في تعداد الأعمال العمومية المفيدة ، التي تمت على يدي حكومته ، منذ ارتقائه العرش ، ليرد الأقرض الموقودة : فذكر السكك الحديدية المنشأة حديثاً ، وأحواض تصليح السفن ، والأرصعة ، والجسور والترع والمسنوات (هواويس) ، والمدارس على أنواعها ، الخ . وأفاض أخيراً في بيان الإصلاحات العديدة المدخلة على تنظيم القوى البرية والبحرية وتسليحها بالأسلحة الحديثة .

وختم خطبته الجليلة بشكر العناية الإلهية التي ألهمته ، في شؤون إدارته الداخلية ، تنفيذ أجزاء خطة السير الخمسة التي وضعها نصب عينيه عند ارتقائه سدة الأحكام تنفيذاً تاماً في جميع دقائقها ، وهي : (١) إلغاء السخرة ؛ (٢) توسيع نطاق التجارة والزراعة ؛ (٣) نشر التعليم العام ؛ (٤) تعيين مرتب خاص لنفقاته الشخصية ؛ (٥) الإصلاح القضائي ، الذي أكد للجلس أن جميع الدول الكبرى قد صدقت على مبادئه .

ولم يكن في جميع ما ورد في تلك الخطبة ، من شيء مخالف للواقع ، إلا ما جاد به منهج اسماعيل صدقي باشا : فإن الدين المخلف من (سعيد) لم يكن ٢٢ مليوناً من الجنيهات ولا ما يقرب من هذا المبلغ الجسم بالكلية ، بل كان مائتين وتسعة وسبعين مليوناً من الفرنكات فقط ، أى ما يقرب من الأحد عشر مليوناً ونصف من الجنيهات . ومبلغ الدين المصرى ، في تلك السنة ، لم يصعب سبعة عشرة مليوناً كما ورد في الخطبة ولكن ثلاثين مليوناً من الجنيهات الإنجليزية .

على أن تأخير الخطبة على السوق المصرية كان حسنا للغاية . فعادت الثقة عن تزعزعها الى ثباتها . وخلصت أفكار (اسماعيل) من كل شغل مؤقت إلا شغل الاحتفال (أولا) بمقدم البرنس أوغ ويز والأميرة زوجته ؛ و (ثانيا) بفتح ترعة السويس في أواخر ذلك العام .

ولكن ذينك الاحتفالين أعقبا ضيقا ماليا شديدا بسبب ما أنفق عليهما من أموال طائلة ، نعم إن قرض سنة ١٨٦٨ كان يساوى في لندن بفضل الضمانات الخصوصية التي أسند اليها ٧٧ ، أى وحدتين فوق سعر إصداره ؛ ولكن أذونات أى إفادات المالية آلت الى نزول مستمر . وخضع المستحق منها بعد مرور شهر الى بعد مرور أربعة وعشرين شهرا كان بمعدل $\frac{1}{4}$ ١٣ و ١٤ في المائة .

ومع ذلك فإن إقبال الأسواق الأوروبية على مشتراها كان كبيرا بسبب ما حملت بهجة أعياد ترعة السويس من ثقة الى القلوب .

ف رأى الوزير اسماعيل صديق أن يقتنمها فرصة للحصول على جانب من النقود التي كان في احتياج إليها لدفع جانب من المستحقات التي أوجبتها احتفالات فتح الترعة . فقدم الى سوق باريس إفادات مالية بمبلغ مليونين وأربعمائة ألف جنيه الإنجليزي بخضع بمعدل ١٢ ٪ ، واستحقاقات متسلسلة من ١٢ شهرا الى ٢٠ شهرا .

ولكن تسرعه في التقديم أيقظ مخاوف المشترين . فلم يكتفوا بطلب ١٤ ٪ ، بل حتموا أن يكون الدفع في باويس ، وأن تتعهد الحكومة بعدم إصدار إفادات جديدة لمدة حُدودها . وبما أن الوزير لم يكن ليرضى مطلقا أن يتقيد بمثل هذا القيد ، أهمل مخبراته ، ورجع عن عرضه .

غير أن المطالبة بسداد الديون ، التي أوجبتها الاحتفالات العظمى المنقضية ، ازدادت اشتدادا عليه . فاضطر ، لكيلا يبحر مركبه ، إلى ربط ضريبة جديدة مقدارها خمسة عشر قرشا صافا على كل فدان يزرع ، ما عدا أطيان الدوائر الخديوية — فانها لم تكن تدفع ضرائب مطلقا — فاجتمع لديه من ذلك خمسمائة ألف جنيه انجلىزى — أى أقل من نصف المبلغ المطلوب — فأصدر ، للحصول على الباقي ، إفادات مالية جديدة ، خصمها ٢٢ ٪ ، بيد أن ذلك لم يجد نفعاً . فالتجأ إلى وسيلة حال ضيقه دون إدراك فهمه عدم مشروعيتها .

العثور في المازق

وذلك أنه كان ، في بحر صيف سنة ١٨٦٩ ، باع ، قحدا ، نيفا وخمسمائة ألف اردب بذرة قطن ، على أن يسلمها بعد خمسة أو ستة أشهر ، أى بعد بيع المحصول الذى كان لا يزال قائما على ساقه في الأرض .

فدربس المشترون ريثما تنقضى أشهر المهلة . ولكن ، ما أكبر ما كان اندعاشهم حينما تحققوا استمرار شون الحكومة خالية خاوية ، بالرغم من بيع أقطانها ، وحلول مواعيد التسليم ! وذلك لإقدام الوزير على بيع كل ما وصل اليه من بذور القطن ، أولا فأولا ، ونقدا نقدا ، بدلا من تخزينه لتغطية تعهداته .

على أن بيع الشئ عينه ، مرتين ، كان من شأنه وضع ذلك الوزير الخرب الذمة تحت رحمة مدائنه . ولا شك في أنهم لو أرادوا مقاضاته لوجدوا إليها سبيلا واسعا ، وتمضيدها حقا من صاحب الأمر الأسمى . ولكنهم ، لحسن حظ اسماعيل صديق المؤقت ، وسوء حظ الحكومة المصرية ، كانوا أبعد الناس عن الإقدام على قتل الدجاجة ذات البيض الذهبي . وعليه ، فانهم اكتفوا بأن باعوا إلى الحكومة بسعر ٧٨ قرشا صحيحا ما كانوا قد اشتروه منها بسعر ٧١ قرشا ، ورضوا بأن تدفع لهم القيمة إفادات

مالية ، تسرى عليها فوائد بواقع ١٢ ٪ سنويا ؛ أى أنهم رجحوا ، في ذلك ، فائدة تمثل بمائة عشر في المائة سنويا .

غير أن هذا جميعه لم يكن إلا تمهيدا على التخلص من ضيق مؤقـت : ولم يكن ليرضى وزير المالية . لذلك أخذ يفكر في كيفية تمكنه من جمع مبالغ وافية ، تعدد بملايين الجنيهات . ورأى ، بعد طول التردد ، أن خير وسيلة لنيل المبتغى إنما هي إجبار الأرض المصرية على تقديم قرض قدره خمسة عشر مليون جنيه ، يوزع على مساحتها المزروعة ، ما عدا أطيان الدواثر الخديوية (السنية) ، باعتبار خمسة جنيهات عن كل فدان . ولما استقر هذا الرأي في تصميمه ، طفق ينتظر ، بفروغ صبر ، التمام مجلس النواب السنوى ليحمله على تقريره .

فالتام ذلك المجلس كالعادة ، في أول فبراير سنة ١٨٧٠ ، وكان الكل شيقا للوقوف على ما عساه يقال ويتم في جلساته : لانب الكل كانوا يتوقعون أن توضع خطبة الخديو حالة القطر الداخلية والخارجية ، إيضاها تماما ؛ ويؤمنون أن يحددوا فيها ، على الأقل ، تأكيدا صريحا بتسوية الخلاف الذى نجم مع الأستانة عن حفلات ترمة السويس ؛ وبيانا لما تراه الحكومة في أمر مبلغ الضرائب ، وتسوية الدين السائر . ولكن الخطبة الخديوية لم تذكر من ذلك شيئا ؛ واكتفت بشكر العناية الإلهية على ما أولت من نعم ، وطلب معونة الله فيما ينوب من مشروعات خيرية . ثم أحالت النواب الراغبين في الوقوف على أعمال الإدارة ، على الوزارات المختصة . ووقفت عند ذلك الحد .

فكان وقعها في الأوساط المالية الأجنبية سيئا : لأن تلك الأوساط علقت على عدم تكلمها عن الحالة المالية ألف تعليق ومختصر .

فرأى المفتش أن يزيل التطير الذى أوجده تلك التعاليق والتخزصات فى القوم .
فأذاع قرب وصول صرّ من الأستانة قدره أربعمئة ألف جنيه انجليزى ، من أصل
ثمن المدرعات والبنادق ذات الإبر المسماة الى الباب العالى .

ولكن الاشاعة لم تجد تصديقا . وطار فى البلد القول : « ما هذا ؟ ذهب السلطان
يسير الى القاهرة ؟ ان من يصدق هذا ، يصدق أيضا أن ماء النيل يجرى من مصبيه
الى منابهة ! » .

على أن الوزير أراد ، فى الوقت عينه ، أن يضمن لنفسه مبلغا يكون وصوله الى
خزينته أكد من وصول تلك الأربعمئة ألف جنيه !

لذلك بذل ما فى وسعه لجعل مجلس النواب يعتمد القرض الاجبارى الذى ارتآه ،
ويطلب إجراءه مقابل اثنى عشر اذنا سنويا ، يقوم تقديم كل واحد منها مقام دفع
الضريبة السنوية !

ولكن بالرغم من تصديق المجلس على طلبه ، لم يمكن الوزير تنفيذ ذلك القرض
الاختصاصى ، لعدم استطاعة الأهالى تقديمه ؛ وبعد تحصيل بضعة آلاف جنيه فقط ،
اضطر الى المدول عنه .

غير أن الخزينة كانت فارغة ، والطلبات ملحة ؛ ودفع قطعية قرض سنة ١٨٦٤
مستحقا فى أول أبريل التالى ، والاضطرار الى النقود هائلا . فما العمل ؟

فتأمرس الوزير ، أولا ، فى بيع عدة إفادات مالية تمهد بسداد قيمتها بعد
ثلاثة أشهر ، بفوائد قدرها ١٤ ٪ ، علاوة على نصف فى المائة ، على سبيل
العمولة .

ولكن هذا لم يمدد بل زاد الطين بلة . لأن مهلة الثلاثة أشهر ، فقط ، جعلت الناس يتسائلون : « هل هذا يكون ، من الآن فصاعدا ، أقصى حد لثقة المالكين وأصحاب المصارف بالحكومة المصرية ؟ » .

وزاد اضطراب السوق وقلق الدائنين ، وبات الوقت حرجا جدا للوزير !

ولكن الرجل كان جسورا ، مقداما . فرأى أن يدع جانباً كرامة المنصب السامي المضاربة الذي هو فيه ، ويتدنى الى اتهاج أكثر الوسائل تلبسا بالمخاطرة ، من المضاربة حينها .

فإن المال ذاته اللازم للمضاربة المنوية كان يعوزه . فسعى حتى تحصل عليه ، بعمل عملاء موثوق برصاتهم وحذقهم ، باع بواسطتهم كميات عظيمة من الافادات المالية المتسلسلة الاستحقاق ، من اثني عشر شهرا الى ثلاثين شهرا ، على أن يكون دفع ثمنها قديما ، مقابل خصم $13\frac{1}{2}\%$ ، ويكون تسليمها بعد ثلاثين يوما .

ولما بات المال المجموع هكنا في قبضة يده ، كلف بعض المصارف بمشترى كل ما يعرض من افادات للبيع داخل ستة أشهر ، معينا بنفسه الافادات التي يعرف أنها أخف من غيرها ثقلا ، وأكثر ، بالتالي ، قابلية للتحويل .

فكانت النتيجة مذهشة ! وتهاافت الناس على بيع ما كان لنسبهم من تلك الافادات ! فسقط معتدل الخصم من 14% الى 9% . ولما شئت الافادات ذات الاستحقاق القريب ، اضطروا أصحاب رعبوس الأموال الى مشترى الافادات البعيدة الاستحقاق ، لتجد لنفسها استثمارة . فتمكن الوزير ، بذلك ، من تسليم المشتريين منه ما شاءوا من كمية الافادات المباعة اليهم . واستمرت العملية رابحة ناجحة ، حتى نفر الناس من الطلب هبوط الأسعار المتجاوز كل حد .

ولكن اللعبة كانت قد تمت ، والدين السائر ، الذى كان بالأمس موجبا قلعا لا يطاق ، أجلت المطالبة به الى ثمانية عشر شهرا ، على أقل متوسط .

فلو أمكن تثبيت الأمور على هذا المجرى ، وتقييد المستقبل ، بحيث لا يعود يتقل على الحاضر ، كان ذلك منتهى الحنق والمأول .

لذلك أخذت المخبرات بين المالية المصرية ، والشركة المصرية العمومية التى أنشأها الخديو فى باريس تروح ونجى ، والآمال بالحصول على تقود منها نمحا تارة ، وتموت أخرى ، حتى قلب اليأس على الأمل ، وبات لا يربى من تلك الشركة خير .

فحاولت الأنظار عنها الى محل أو بنهايم وشركائه . وكادت المخبرات معه تنفض الى النتيجة المرغوبة ، لولا أن شخصاً يقال له هكتور بك ، كان ويكلا بمصر لمحل يشوفشهم وجردشمدت وشركائهما ، وتمكن من نفس (اسماعيل) بحسن أساليبه ، حال دون توقيع العقد ، وحول الطلب الى محل محتميه .

ولما كان فرمان نوفمبر سنة ١٨٦٩ يحظر فى بعض منطوقه عقد أقراض جديدة على خديو مصر ، اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون القرض الحديد باسم الخديو الشخصى ، وأن ترهن أملاك الدائرة السنية ، ضمانا لسداده .

وبناء على هذا الاتفاق ، قدم محل يشوفشهم وجولدشمدت للخديو مبلغا اسميا قدره سبعة ملايين ومائة وإثنان وأربعون ألفا وثمانمائة وستون جنيا انجليزيا ، وقال مقابل ذلك امتيازاً لتأسيس مصرف (بنك) يدعى "البنك الفرنساوى المصرى" كان الخديو نفسه أكبر مساهميه ، واكتتب برع أسهمه ، أى بما بلغت قيمته

قرض الدائرة
السنية الثانى

ستة ملايين ومائتين وخمسين ألف فرنك . وقام مؤسسه ببعض شؤون تصدير القرض الجديد .

على أنه بالرغم من تصديره بواقع $78\frac{1}{2}$ - ويقول بعضهم بواقع ٧٠ فقط - وبالرغم من أنه ، بعد استبعاد المتعات والعمولات ، نزل صافي التصدير إلى ٦٧ ، فإنه لم يغط سوى ثلثيه ، فقط ؛ ولم يكتب أحد في الثلث الباقي . فاجبت الحال خفض أسعاره ، فيما بعد ؛ وكانت نتيجة الصافية أنه ، بالرغم من كونه قرضاً بفوائد قدرها ٧٪ ، وواجبا تسديده بكمال قيمة تصديره الاسمي ، إلا أنه لم ينتج للقرض سوى خمسة ملايين من الجنيهات ، فقط ؛ ورتب عبثاً على إيرادات الدائرة السنوية السنوية قدره ستائة وثمانية وستون ألفاً وتسعمائة وستون جنيهاً إنجليزياً ، أي ما يقرب من ١٣,٣٨ ٪ من أصل رأس المال المدفوع .

على أن المرجع في عدم نجاحه بالرغم من الاحتياطات التي اتخذت لذلك : كتكليف "الكينيتوار دمسكيت" أي "بنك الخصر" بمهمة إصدار معظمه ؛ وإقدام توكيل هذا البنك بالاسكندرية على طلب زمرة قواصة من الحكومة لأقامتهم عند الحواجز التي أنشأها أمام محله ، لحفظ النظام بين جمهور المكتتبين : إشعاراً بتوقعه ازدياد أقدامهم هناك ؛ وكسجى وزير المالية نفسه على رأس فئة من أصدقاء الحكومة ، ليكتب ، فيكون مثله قدوة للغير ويحيي خور تلك الحواجز ، ولو لحظلة ؛ بالرغم من أن القرض الذي أذيع أن القرض معقود لأجله كان من أجل الأغراض : ألا وهو إنشاء معامل للسكر ، وسكك حديدية زراعية لاستغلال المائة والخمسين ألف فدان المقدمة رهناً على سداد المال المرغوب في اقتراضه - إن المرجع في عدم نجاحه ربما كان إلى قيام بعض الصحف للتنديد به ؛ وإلقاء عدم مشروعيته ؛

ومطالبتها الباب العالي والمتعاقدين في قرض سنة ١٨٦٨ الى التداخل لمنعه ، وإلى تداخل الباب العالي ، في الواقع ، وإصداره أمره الى القنصل العام العثماني في لندن بالاحتجاج عليه وما كسبه !

وبينا الكل بمصر، من الأمير الى أصحاب المصارف وأصحاب رموس الأموال وجميع المشتغلين في الأمور المالية، مرتاحو الفكر، مظمثو البال، يقضون أيامهم في أتم هناء ، وبيننا خصم افادات المالية ، في أوائل شهر يولييه لا يتجاوز ثمانية ونصفا في المائة ، متى كان الاستحقاق قريبا ، ولا يتجاوز عشرة في المائة ، في الاستحقاقات البعيدة، المتراوحة بين ٢٤ شهرا و٣٠ شهرا ، وسعر قرض سنة ١٨٦٨ الذي كان الاقبال عليه أكثر منه على غيره، يتراوح بين ٨٣ و٨٤ ، اذا بأنباء الحرب بين روسيا وفرنسا دوت في الآفاق، وألقت الفزع في الأسواق المالية كلها .

ففي بضعة أيام سقط سعر القرض المرغوب فيه الى ٦٤ أى بنقص عشرين بنطا ، وارتفع معدل خصم الافادات المالية القريبة الاستحقاق الى ٣٠ و٣٥ في المائة ، ومعدل خصم الافادات المستحقة بعد سنة فقط الى ٢٠ و٢٢ في المائة ، ومعدل خصم الافادات المستحقة بعد ١٨ شهرا لغاية ٣٠ شهرا الى ١٦ و ٢٠ في المائة .

فهم الضيق ، واشتدت الأزمة .

فرأى اسماعيل صديقي باشا أن خير ما يداوى به الحال الحرجة ويحيى به الآمال ، ويبقى الوثوق بالمالية المصرية محفوظا ، هو اذاعة أنباء تفريج حديد حلقات الضيق المؤقت .

إشادات تفريج

فشرع يشيع ، تارة ، أن الحكومة عازمة على بيع سككها الحديدية الى شركة انجليزية يمتلكها المستر فولر المهندس بمبلغ قدره عشرون مليونا من الجنيهات ، وطورا

أن المالية على وشك اجراء عملية بيدة الأطراف تستبدل بمقتضاها الافادات القرية الاستحقاق بالافادات التي لا تستحق إلا سنة ١٨٧٣؛ قصيب من وراء ذلك البديل رجحا قدره اثنا عشر مليون جنيه. وأشاعات أخرى من هذا القبيل كان لها، حقيقة، وقع حسن؛ وأثت الى ارتفاع سعر قرض سنة ١٨٦٨ الى ٧٤

هكذا تمكن من حفظ كفة التوازن، بينا وقائع الحرب لتوالى بسرعة صاعقية، تجعل عقد الصلح بين الدولتين المتحاربتين قريبا، تمكن احدهما من الأخرى تمكنا لم يرو التاريخ مثله .

ولكن يشعر الخديو العالم المالي كله بأن مركز مصر المالي أقوى من أن يتأثر تأثيرا سيئا بالتأوجات البورسية التي أحدثتها وما فتئت تحدثها تلك الحرب الشواء، فقد قبل نهاية عام ١٨٧٠، مع محل جرينفيلد وشركائه الهندسى بلندن، العقد الذي كلف بمقتضاه ذلك المحل ببناء ميناء الاسكندرية .

وبينا الأشغال في انشائها سائرة، عقد الصلح بين ألمانيا وفرنسا؛ وبات من المتظر صعود أسعار الأوراق المالية .

ولكن التحسين لم يكن على نسبة المتوقع؛ ولم يطرأ في الحقيقة إلا على قرض سنة ١٨٦٨؛ وأما الافادات فبقى معتل الخضم فيها، طوال فصل الصيف، متراوفا حول ١٤ في المائة . وهذا لم يكن ليسل على أن مركز مصر المالي في الأسواق الأوروبية مركزا متينة .

فالحال باتت اذا حرجية، لا سيما أنه حتى خريف سنة ١٨٧١ كان جانب عظيم من قرض يشوقهم لا يزال مكشوبا؛ بين أن جانبنا عظيما من الافادات المالية وأذونات

الدائرة السنية كان يقترب من مواعيد استحقاقه ؛ وأن عدم الدفع لدى الاستحقاق كان من شأنه القضاء على الثقة في كليهما، إلا إذا جددت تلك الافادات والأذونات . على أن تجديدهما لم يكن بالشئ السهل ، ولا إجراؤه ممكنا إلا بخسائر باهظة . وأما الدفع من الإيرادات العادية فكان متعذرا بالكلية ، حتى لو لم يكن الوزير قد تصرف ، مقدما ، في ضرائب ذلك العام .

ولكن مهارة اسماعيل صديق المالية وتفنته لم يكونا لينكسرا أو ينجورا أمام مثل هذه العقبات البسيطة . بجمع شتات فكره ، لحظة ؛ ورأى أن الوقت آن لتطبيق فكرة استخلاص نفود كثيرة من الأرض المصرية ؛ وهي الفكرة التي جالت في خاطره في أوائل العام الماضي ، وحل مجلس النواب على اعتمادها ومطالبة تنفيذها . ولكن ، حيث أنها لم تنجح في شكل سابقة إجبارية ، وجب وضعها في شكل جديد يضمن لها النجاح .

فأخذ ، إذا ، يعمل فكرته ويجهدها ، حتى جعلها تجود بمشروع لم يسبقه أحد إليه ؛ لا في العالم الغربي مهد التفنن المالي ، ولا في العالم الشرق مهد التفنن في المظالم . ذلك المشروع هو "قانون المقابلة" .

المقابلة

وما أدراك ما "المقابلة" ؟

"المقابلة" دفع الضرائب المربوطة على الأرض المصرية عن ست سنوات مقدما ، مقابل إعفاء هذه الأرض ، فيما بعد ، من نصف تلك الضرائب الى الأبد ! فلما اختتم المشروع في فكره ، جمع المجلس الخاص ، وأقنعه بوجوب إجراء ذلك القانون ، بعد تفهم المصريين ما هو الغرض المقصود منه ، وتحييده اليهم .

فاتفق رأى المجلس الخاص على رفع تقرير الى الخديوي يبيط اللثام عن دواعي وضع ذلك القانون ؛ وعلى نشر نبذة باللغة العربية ، وتوزيعها في كل جهات القطر ، لتوضيح المقصود من تلك "المقابلة" .

أما التقرير فهناك أهم ما جاء فيه :

« ان المجلس الخاص يرى ان حالة مصر المالية لا تلوجب القلق مطلقا ؛ ولكنها تستلزم عناية سنوكم من جهة مراعاة رخاء البلاد في المستقبل . ومن المعلوم ان الأسباب التي أدت بالجزيرة العامة الى شبه الضيق المالي هي : (أولاً) العجز المخلف عن سعيد باشا ؛ (ثانياً) الاشتراك في إنشاء القتال ، والمصاريف الباهظة التي جر إليها ذلك الاشتراك ؛ (ثالثاً) الأموال الجزيلة المصروفة في سبيل مقاومة طاعون المواشي ، وملافاة مضارره ؛ (رابعاً) الأشغال التي أجريت لترقية شؤون الزراعة والتجارة ؛ (خامساً) وأخيراً الأزمة القطنية المسببة عن انتهاء الحرب الأمريكية . فالبلاد لغاية الآن ، بفضل الرخاء المنتشر فيها وفلاحها ، تمكنت من القيام بمقتضيات العبء الثقيل الملقى على عاتق الجزيرة ؛ ولكن القطنة تشير ، مع ذلك ، بالبحث عن دواء ناجح للمستقبل .

غير أن الوصول الى اكتشاف الدواء يستلزم معرفة الداء . فأي هو الداء ؟

الداء في سعر الفوائد المرتفع التي تدفعها حكومة سنوكم ؛ والتي تبلغ ، وحدها ، أكثر من نصف الإيرادات العمومية . فهل لا يستطيع الأهالي تمويل دفع هذه الفوائد اليهم باقداهم على مشترى رأس مال الدين ؟ فانه ، على قول وزير المالية ، يوازي ستة أضعاف مجموع الضرائب العقارية التي نتقاضاها حكومتكم سنوياً من الأرض .

فليدفع الأهالي، اذا، ضرائب مضاعفة، مئة ست سنوات، والدين كله يسدد، وفي مقابل ذلك تعفيهم الحكومة، الى الأبد، من دفع المبالغ المقدمة منهم لسداده، على هذه الطريقة؛ أى أنها تعفيهم أبدا، من نصف الضرائب المربوطة على أرضهم؛ ويجرى ذكر هذا الاعفاء على جميع ملكيتهم .

وعلاوة على ذلك فانه سيصدر قانون يضمن لهم : (أولا) أن الضرائب المنقصة على هذا النقط لن تملى في المستقبل مطلقا ، مهما كانت الظروف ؛ و (ثانيا) أنه حتى تحت تأثير قوة القاهرة ، كشرق أو غرق أو أشغال منقصة عامة ، لن يجوز مطالبهم ، ولو بسلفة مؤقتة ، إلا بعد التصديق على ذلك من مجلس النظار ومجلس النواب .

وأما النبذة العربية التي وزعت في كل قرى مصر ومدنها ، فان أهم ما جاء فيها تفهم الأهالي ان هذا المجهود العظيم المطلوب منهم انما هو الوسيلة الوحيدة لانقاذ الوطن من مخالب المراكبين الغربيين ، الذين أدنى تقاضيهما ربا فاحشا من الحكومة المصرية الى ضيقها المالى المؤقت ، واضطرابها الى ربط الضرائب والمغارم الثقيلة ، حول أحناق الأهالي !

فصنق الخديو على تقرير مجلسه الخاص ، واعتمده ، وبعد أخذ رأى مجلس النواب أمر بوضع قانون "المقابلة" وتنفيذه . وطلق اسماعيل صديق نفسه يطوف الوجه البحرى كله مقنعا الاهالى بمجودته وفائدته ، محرضا إياهم وحاشا لنفاذه بكل ما فى وسعهم ؛ بينما كان شاهين باشا وزير الحربية يطوف الوجه القبلى للعرض عينه . أما قانون "المقابلة" فخمس وأربعون مائة ، لا بأس من ذكر بعضها لأهميتها .

فالمادة التاسعة والعشرون تقضى بأنه لا يسوغ لوزير المالية، بعد الحصول على جميع المبالغ المطلوبة، إصدار إقادات مالية جديدة، ولا عقد أى قرض مطلقا .

والمادة الثالثة والثلاثون تقضى بإنشاء مجلس إدارة مالية يناط به وضع ميزانية عامة سنوية، مبنيه على الميزانيات الخصوصية المرفوعة اليه من كل إدارة من ادارات الحكومة ومصالحها، تعرض على مجلس النواب، ولا تصبح تنفيذية إلا بعد تصديق سمو الخديو عليها .

والمادة السابعة والثلاثون تقضى بتعيين لجنة يناط بها تحصيل الدفع واستلام الأذونات والوصولات المقدمة إشعارا بالدفع .

والمادة الأربعون وما يليها من المواد تنص على أن المبالغ المحصلة تودع في خزانة خاصة تحت حفظ صيارف خصيصين ؛ وتخصص فقط لاستهلاك الدين لا سيما الاقادات المالية التي يجب أن تكون أول ما يستهلك .

هذه اللجنة تحرر كل خمسة عشر يوما كشفا بالاقادات المالية وأوراق الاقراض الداخلة تحتها في هذه المدة ؛ ويقوم وزير الداخلية بحرق تلك الاقادات والأوراق المالية بحضور أعضاء المجلس الخاص . ثم يحاط العموم علما بمجموع المبالغ المتلفة هكذا .

والمادة الخامسة والأربعون تقضى بأنه اذا أحوزت النقود الخزانة الخاصة ، فلم يتمكن من مواجهة سداد اقادات مستحقة ، فلوزير المالية أن يفتح اعتمادا قصير المدى يسدد حالما ترد النقود الى تلك الخزانة، حيث انه لا يجوز له ، عملا بنص المادة التاسعة والعشرين، إصدار اقادات مالية جديدة .

هكذا كان كل شيء مرتباً، مقنناً، منظماً، على ما ورد في الأمر العالى الذى صدر به ذلك القانون ، لتحسين حال الحكومة المالية، وزيادة الرخاء والفلاح العالمين ، وضمانة لسير البلاد فى معارج التقدم والرقى ” .

وكان صدور الأمر العالى الى وزير الداخلية بتنفيذ قانون ” المقابلة ” فى أواسط شهر أغسطس سنة ١٨٧١ ، فما أتى آخر ديسمبر من السنة حينها إلا وقدر أن ما ورد بموجبه الى الخزينة الخاصة بلغ خمسة ملايين من الجنيهات الانجليزية .

هذا كان بدءا ينشر بخير نجاح . ولولا أنه علم أن معظم موظفى ذلك المبلغ الضخم انما هم كبار المزارعين والباشوات — لتحزروا ولم تسلم اليهم بسرعة جميع أملاكهم الحديدية ، وهؤلاء ارضاء الخديو مولاهم — لأمكن بناء التفاؤل بنجاح المشروع نجاحا تاما على أسس متينة لا تتزعزع . ولكن الصعوبة كانت كلها فى تحصيل الضرائب المضاعفة من صغار الملاك والمزارعين ، وفى مقدرة هؤلاء على دفعها .

مهما يكن من الأمر فان ذلك المبلغ كان كافيا لشترى نصف الدين السائر تقريبا ، وسداد استحقاقاته لغاية أبريل سنة ١٨٧٢ .

فتم الفرح دوائر الحكومة والقصور الخديوية والوزيرية . وأمكن القيام بالحفلات والأعياد الشائنة المعتادة فى سنة ١٨٧١ ، بأبهة وبهجة وبذخ فاقت مظاهره مظاهر كل ما رؤى من نوعها فى السنوات الماضية . واقتخرت الأوبرا الخديوية والمسارح الأخرى والمهودوم بمحور وغادات ، كأنها النجوم المتلألئة ، شعت شعاعا غير معهود أخذ يجامع الأبصار والقلوب والجيوب . بجزى الذهب من المالية وعابدين ، كأن نهر البكتول — نهر ليديا النحى الذى أثرى منه فارون ملكها — هو الجارى بالقرب منهما — لا نهر النيل — ولو أن النيل فى يد حكم حكيم خير من ألف بكتول .

فنجيم عن ذلك أن وزير المالية، بالرغم من أنه تمهد تمهدا صريحا نشرته "الوقائع الرسمية" الصادرة في ١٣ أكتوبر من ذلك العام بأن لا يصدر إفاذات مالية جديدة، تنزع بحرفية نص المادة التاسعة والعشرين من قانون "المقابلة" القاضية بأن إصدار الإفادات المالية يحظر عليه بعد الحصول على جميع المبالغ المطلوبة، لكي يترد أولا، في بحر شهر أكتوبر ذلك عينه، إصدارين بلغ مجموعهما مليونين ونصفا من الجنيهات، بحجة أنه لم يرد بعد إلى الخزينة إلا قليل من الأموال المطلوبة؛ ثم في يناير ومارس ويونيه من سنة ١٨٧٢ إصدارات أخرى بلغ مقدار واحد منها فقط خمسة ملايين من الجنيهات، بحجة أنه لم ترد بعد إلى الخزينة جميع الأموال المطلوبة !

استدانة جديدة
مرهقة

فاستدان، بذلك، ٣٠ ماين سنة ١٨٧١ وأول يولية سنة ١٨٧٢، أي في ظرف تسعة أشهر فقط اثني عشر مليونا من الجنيهات الإنجليزية !!!

وليت الاستدانة كانت بإفاذات مالية من نوع سابقاتها، فقد كانت الشريكون أهون : لأن المشترط في الإفادات المالية السابقة كانت أن تدفع قيمتها بمصر أو الإسكندرية. فتي حل الاستحقاق، وتعدر وجود نقود في الحال، كان الصراف يعطى نمرا ترتيبية للطالين المزدحمين على بابه، فيتمكن، بفضل تباطئه المفتعل في الصرف، من كسب ثلاثة أيام أو أربعة أو خمسة، وتارة ستة، وربما بلأ الوزير، أنا وجد نفسه مضوقا بالمرّة، إلى طلب تمديد، قلما كان المطلوب منه التمديد يرفضه .

وأما الإفادات الجديدة، فقد اضطرت داخل رءوس الأموال الأوروبية في ماجريات الأمور المصرية إلى تغيير شكلها، والتزم الوزير، بعد أن أبدى مقاومة لم تجده نفعاً، بقبول دائئيه الجديدين، وتحويل تمهدياته من إفاذات إلى محض

حوالات قابلة الدفع في لندن وباريس، بالرغم مما في ذلك من خسارة للخزينة، ومضايقة للحكومة، التي علمت كل طريقة تحايل، وأصبحت مضطرة الى الدفع في يوم حلول استحقاقه، وإلا صودرت قضائيا: وهو ما أصبح من شأنه أن يسبب خسائر جمة للاقتصاد من ضيق مؤقت، علاوة على استدعائه عمولات ومصاريف باهظة.

وليت الخزينة وجدت في تخفيض خصم هذه الحوالات ملطفاً ومغففاً لبهاظة جميع الأعباء الناجمة عنها! ولكن الأمر كان بالعكس، وبلغ معدل الخصم فيها ١٤ في المائة سنوياً!

لما أضر وجود رجل مثل اسماعيل صدقي على دفعة خزينة حكومة! وما أسوأه على سمعة مولاه الواقعي به! — وإن التمس لولى عذراً في قول الشاعر: «وعين الرضا عن كل عيب كليل» من حقيقة ناصعة!

وماذا كان الإصدار الذي قلنا أنه بلغ وحده خمسة ملايين من الجنيهات؟

امداد غريب

كان عملية اشترك فيها محل أو بنهايم والبنك السلطاني العثماني والبنكان: الفرنسي والمصري (فرنكو أجهسين) والانجليزى المصرى (انجلو أجهشن)، موضوعها إبدال إفادات قصيرة المدى بإفادات استحقاقاتها متسلسلة من سبتمبر سنة ١٨٧٣ الى مارس سنة ١٨٧٦، وبلغت قيمتها بما فيها الفوائد بواقع ١٣ في المائة والعمولة بواقع واحد في المائة ستة ملايين وخمسين ألفاً من الجنيهات الانجليزية.

ولكن ما الذى حدا بمحل أو بنهايم وشركائه المعروف بالرصانة والطمع مما الى تحمل مبلغ جسيم كهذا، بدون تخمين ضمانات ترتاح اليها المسئولية؟

الأمل!

قد كان المتوقع، بمجرد الوقوف على حركة مصروفات الحكومة المصرية، أن هذه الحكومة لن تبلغ شهر يولييه سنة ١٨٧٣ بكل جهد جهيد إلا وترى نفسها مضطرة الى توحيد دينها السائر مرة أخرى .

فكان بهم جدًا، والحالة هذه، محل أو ينام أن يضمن لنفسه عملية ذلك التوحيد، بأن يقيم نفسه مقدمًا في مركز يمكنه من وضع السكين على العنق في الوقت المناسب .
لذلك قبل تحمل مسئولية الملايين الخمسة من الجنيهات التي أتمتها تلك العملية .
على أنه لم يكن، في الحقيقة، يخطر بخله فكرة كبيرة حتى فيما لو خاب، لأن باب إدخال قيمة الاقادات، التي قد يكون لا يزال حاملًا لها، ساعة عقد القرض المستقبل، في هذا القرض صيته، كان مفتوحًا أمامه، علاوة على أنه كان في وسعه، فيما لو لم توافقه شروط ذلك القرض المتيد، إما بيع تلك الاقادات وإما المطالبة بقيمتها لدى استحقاقها .

ولم يكن يقع في خلد أحد، حينذاك، أن الثقة قد تعوز يوما ما الحكومة المصرية، وأن الأرض قد تنصف بقواصلها بسبب ثقل الديون المترتبة عليها . بل إن منظور ما كانوا يدعونه، منذ ذلك الحين، "بالقرض العظيم" كان يحمل جميع حملة الأهمم والاقادات، بدون فرق، على الثقة والاطمئنان . وكان الكل يتهاون على اقتناء كل نصدير، بحيث ان الدائرة السلية ذاتها، بعد أن بقيت متتحة برهة، نزلت الى المعمعان، ووضعت امضاءها على أذونات بلغت ما يتوفى على أربعة ملايين من الجنيهات، فيما بين نوفمبر سنة ١٨٧١ وديسمبر سنة ١٨٧٣، وبحيث ان معتل الخلع هبط من ١٤ في المائة الى ٩ ١/٢ في المائة .

فنجم عن ذلك جميعه ان القنود أفضمت الخزائن والجيوب وأن الخلدو تمكن
فى الأسبوع الثالث من شهر يونيه سنة ١٨٧٢ من السفر الى الأستانة سفرته
السنوية، وحينه قرية وقلبه محط آمال يثق بتحقيقها .

وكانت أنباء عملياته المالية مع محل أوفنهايم قد سبقته الى تلك العاصمة الجشعة .
فلعلمها يحيته اليها ملوؤ الجعبة، استعدت لاستقباله استقبالا حافلا . وما وطئت قدماه
أرضها إلا وأظهر له السلطان من الحفاوة فوق كل متظر ، ورحب به محمود باشا
الصدر الأعظم ترحيبا بالغا .

ولسا كان (اسماعيل) قد صمم على إجراء عملياته المالية العظمى التى كان المأ
يدعوها مقدما "القرض الكبير" ، واتى حببها اليه وزير ماليته ووضعها فى شكل
العملية الوحيدة التى يمكن انقاذ البلاد بها ، أقبل من فوره يبذل الوسائل الذهبية التى
تقضى فى دار السعادة كل الأوطار ، لينال فرمان الذى يمنحه الحق فى عقد ذلك
القرض ، ليس فقط ، بل وينيله توسيع حدود الاستقلال وأبهة مظاهر الملك
الحقيقى : فنجم عن ذلك ماقد يأبى التاريخ تصديقه ، لولا أن أكبر الثقات المعاصرين
شهدوا بوقوعه . وهو ماسبق لنا بيانه فى حينه .

على أنه حينما عاد الى عاصمة بلاده ، بعد فوزه بجميع مطالبه ، وجد أنه لم يكن يمر
شهر ، بل أسبوع ، بل تكاد نقول يوم على وزارة ماليته بدون إقدامها على عمل
جديد . وبلغت قيمة ما جادت به قريحة اسماعيل صديق فى شهر نوفمبر وحده ، بين
عمليات مالية كبيرة وصغيرة ، نيفا ومليونين ونصفا من الجنيهات ، بمثل خصم سنوى
من ١٣ الى ١٣ ١/٤ فى المائة .

عمليات استدانة
جديدة

على أن الذي استلقت إليه الأنظار ، في تلك العمليات ، لم يكن جسامتها ، على بهاظتها ؛ ولكن ظهور أوراق مالية جديدة فيها كانت غريبة الغرائب ، وأبعد ما ينتظر من الوقائع .

حوالات منكرة وما أدراك ما كانت تلك الأوراق المالية الجديدة ؟

كانت حوالات على لندره بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ جنيه ، يستحق دفعها بعد مضي سنة ، بضمانة وامضاء رئيس لجنة "المقابلة" ! أى أن الوزير حوّل عملا ، وضع لاستهلاك عموم الديون المصرية ، الى معمل إصدار ديون جديدة !

فأوجب الأمر ، في بادئته ، تردّدا في السوق . ولكن ذلك التردّد لم يمكث إلا لحظة واقضى ، لأن الجلد لم يكن له من أساس في الأخلاق . فاستطاع الوزير ، في أيام ديسمبر الخمسة عشر الأولى ، تصريف أوراق من تلك الأوراق الجديدة الغريبة بما بلغت قيمته مليوناً ومائتي ألف جنيه !

ولما رأى الرشح موافقة ، أقدم على عمليات أخرى ، لحساب وزارته وحساب الدائرة السنوية ، بلغت قيمتها المجموعة لغاية آخر ديسمبر نيفا وأربعة ملايين ونصفاً من الجنيئات .

فلما كثرت الأموال على هذا المنوال ، أقدم الخديوي على تزويج أولاده الأمراء الثلاثة : محمد توفيق (ولى المهد) وحسين وحسن وابنته الأميرة فاطمة هانم ، وأقام لهم مهرجانا لم تر مصر نظيره أبداً .

وكان الأمير حسن قد عاد من أوروبا من عهد قريب : فان أباه أرسله أولاً الى أكسفورد حيث قضى مئة في قسم كليتها المعروف "بكرابست تشرتش" (كنيسة

المسيح)؛ وحاز منها في يونيه سنة ١٨٧٢ شهادة فخارية تعرف في تلك البلاد بشهادة D. C. K.؛ واشتهر، في مدة إقامته هناك، بالولائم الفاخرة التي كان يولمها لزملائه وأصدقائه، وببجعة الملاهي التي كان يدعوهم إليها وكثرتها؛ ثم سار من أكسفورد إلى برلين؛ ودخل هناك، بصفة ملازم ثان، في فرقة الموسار البروسانية؛ ثم غادرها بعد سنة، وعاد إلى مصر مؤقتا ليتزوج، وقد أنعم عليه برتبة القائمقامية الاكرامية.

وبينا احتفالات هذه الأعراس، وباقي الملاهي الشتوية، سائرة في مجراها، كان الوزير اسماعيل صديقي باشا مستمرا على المخربسقية الخزينة المسلمة إلى عهده في المياه المضطربة التي ذكرناها، حتى بلغ دين الدائرة السنية السائر أربعة ملايين من الجنيهات؛ وبلغت ديون الحكومة السائرة ستة وعشرين مليونا، باستحقاقات يتوالى معظمها من مارس سنة ١٨٧٣ إلى آخر مارس سنة ١٨٧٤؛ ومن ضمنها حوالات بامضاء رئيس لجنة "المقابلة" وضمانته تبلغ قيمتها ثمانية ملايين ونصفا.

وكان الوزير يعلق آماله في سداد هذا الدين الهائل، الذي كانت فوائده بواقع ١٤ في المائة تقريبا، تبطل أكثر من نصف الإيرادات العقارية، حل القرض العظيم العتيد!

ولكن أتى كان له أن يبرر ضروره، بعد انتهاكه حرمة التعهدات التي تعهد بها قانون "المقابلة"، وتعهد بها هو نفسه في عدد "الوقائع الرسمية" الصادر في ١ أكتوبر سنة ١٨٧١؟

مهما كان جبينه من غماس فانه لم يستطع حمل نفسه على عمل ذلك بشخصه. وعليه فانه بعد أن أشار على مولاه بعقد مجلس النواب، لنيل التصديق منه على

ما جرى ، رجا منه أن ينيط بشريف باشا ، وزير الداخلية ، أمر عرض الحال كما هي على تلك الهيئة النيابية .

فأمر المجلس بالالتزام ؛ وفي جلساته المتوالية في شهرى مارس وأبريل من سنة ١٨٧٣ قام شريف باشا بالمهمة الثقيلة التي ألقى عبئها عليه ، إرضاء لمولاه ، بالرغم من امتعاض نفسه .

فتلا على المجلس تقريراً وافياً من وضع اسماعيل صديق باشا ، ذكر فيه «أن الأقراض المختلفة التي أقدمت الحكومة المصرية عليها لم تكن شيئاً يذكرك بجانب الأعمال المفيدة العظيمة التي أخرجتها في البلاد ، كإقامة الجارى والحسور والخزانات ، ومد خطوط السكك الحديدية والتلغرافات وغيرها . ولئن بلغ الدين السائر خمسة وعشرين مليوناً ونصفاً من الجنيهات ، فما شئ أسهل من تبرير الدواعى التي أوجبت به : فان إنشاء ترعة السويس ، ومثل الأسهم المأخوذة من الحكومة في شركتها ، والتعويض الذي دفع لهذه الشركة بناء على تحكيم الامبراطور نابليون الثالث ، ومشتري التربة الحلوة من الشركة عينها وتبميمها ، ومشتري تفتيش الوادى منها أيضاً — كل ذلك كلف الحكومة مبلغ ستة عشر مليوناً وثمانمائة ألف من الجنيهات ؛ ونصفية الشركتين الزراعية والعزيرية كلف ثلاثة ملايين ونصفاً ؛ وما صرفته الحكومة لمعالجة أضرار طاعون المواشى بلغ ، كذلك ، ثلاثة ملايين ؛ وما ستدته عن المزارعين بما هو معروف باسم أذونات القرى بلغ ثلاثة ملايين أيضاً ؛ وما تنازلت عنه من الضرائب للصايين بشرقي سنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٦٧ بلغ مليوناً ومائتى ألف جنيه . فالمجموع خمسة وعشرون مليوناً ونصف أى مبلغ الدين السائر ! وهو دين يستهلكه مع فوائده ما يرد أولاً فأولاً الى الخزينة من جراء تنفيذ قانون "المقابلة" !!!

على أن هناك أمرا جديرا بالاعتبار وهو أن قيمة مجموع الصادرات زادت على قيمة مجموع الواردات ، منذ ارتقاء سمو الخديو عرش أبيه وجده ، بما ينوف على سبعين مليوناً من الجنيهات . فإذا علم أنه لم يدفع من هذا المبلغ الجسيم الذى دخل جيوب الأهالى سوى عشرين مليوناً فقط لأوروبا لاستهلاك مبالغ الاقراض ، كان مبلغ النقود الباقية فى البلاد ، مما ورد اليها من الخارج فقط ، خمسين مليوناً من الجنيهات . وبما يؤسف له ان البلاد لا تستفيد شيئاً مطلقاً من هذا المبلغ الهائل ، لعدم استغلاله . فيجدر ، والحالة هذه ، بالمجلس الموقر أن يتخذ الاحتياطات اللازمة للملافة هذا الضرر .

وما ذا كان اسماعيل صديق يقصد يأتى من هذه الجملة الأخيرة التى ختم تقريره بها ؟ أنيل التصديق ، ضمناً ، على القرض العظيم العتيد ؟ أم أراد منها أن ترن فى آذان الحائزين المزعومين لتلك الملايين الخمسين ، بمثابة إنذار يزعج أعصابهم ، ويذيب عزائمهم عن مقابلة ما سيستنبطه من الطرق لاستخراج ذلك المال من مدافنه ، بضروب واحتيالات من عندهم ، لمنعه عنه ، وحمايته منه ؟

مهما يكن من الأمر ، فإن شريف باشا ، بعد فراقه من تلاوة ذلك التقرير ، تلى على المجلس أيضاً ميزانية السنة المالية الجديدة ، التى أولها ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٣ وآخرها ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٤ ؛ فعين المجلس لجنة لفحصها . فقحصتها فى أربعة أيام ، ورفعت عنها الخديو تقريراً موجزاً ، لا يتجاوز خمسة سطور . فوقعها الخديو ، وارضى المجلس فى الحال ، بعد أن بلغ عدد جلساته ستاً فقط .

على أنه إن لم يكن هناك من شئ يستغرب له فى أمر اعتماد لجنة مجلس النواب الميزانية الجديدة فى مدة وجيزة ، كالتى ذكرناها ؛ لأن مواعدها كانت تقريرياً مواد السنة

السابقة بعينها، ما عدا بعض تعديلات طفيفة، فإن الأمر لم يكن كذلك في عدم انتباه اللجنة والمجلس معا إلى أن عجز الإيرادات العقارية في الميزانية الجديدة عن التي سبقتها بلغ ستمائة وخمسة وعشرين ألف جنيه. وبما أنه كان ناجما عن إعفاء الأقطان، التي دفعت ضعف الضرائب المطلوبة، من نصف الضرائب المربوطة عادة عليها، تنفيذا لقانون "المقابلة"، فإنه كان يعني أن المسال الذي ورد إلى الخزينة، ليكون "مقابلة" لذلك الإعفاء، بلغ سبعة ملايين من الجنيهات.

فكان الواجب، إذا، أن يتسائل المجلس ويستقصي عما فعله الوزير بذلك المبلغ الهائل، وفيه صرفه؟ إذ أن الدين السائر الذي كان قبل إصدار قانون "المقابلة" نيفا وأحد عشر مليون جنيه، أصبح بعد إصدار ذلك القانون وتنفيذه خمسة وعشرين مليون جنيه ونصف مليون، وأن عشرة ملايين جنيه تقريبا، من هذه الملايين الخمسة والعشرين ونصف، كانت حوالات تمهدت بدفعها لجنة "المقابلة"، أي لجنة الضريبة التي انما قرّرت لسداد عموم ديون القطر المصري من المال المتحصل بموجبها! ولكن المجلس لم يسأل، ولم يستقص: كأن الأمر لم يهمه مطلقا. وكأنه لم يكن، هناك، للدفاع عن مصالح البلاد! فكان سكوته عن تصرفات وزير المالية الغربية إما اعترافا منه بأنه لم يكن يفقه شيئا، حتى ولا المبادئ في الأمور المالية؛ وإما أنه ينفطى، تحت رداء مسئوليته النيابية، مسئولية ذلك الوزير الوظيفية.

على أن كلا الأمرين ثبتا لدى اسماعيل صديق باشا. فرأى أن الحق أمامه خلا خلوًا تاما لانتهاء مسألة القرض العظيم المنتظر، الذي بات الوسيلة الوحيدة للخروج من المازق البالغ منتهى الحرج، والمسبب عن اضطرابه إلى دفع فوائد قدرها ١٤٪. على مبلغ الدين السائر، فوق دفع فوائد الديون الثابتة!

على أنه كان لديه وسيلة أخرى للخروج من ذلك المأزق ، وهى : إشهار إفلاس الحكومة المصرية . وربما كان هذا ، فى تلك الظروف ، أقل ضررا على البلاد من الإقدام على ما كان قد ثبت الإقدام عليه فى تصميم الوزير . ولكن اسماعيل صديق لم يكن ليجد ، فى مثل ذلك الإشهار ، الفوائد الشخصية التى كان يبنى نفسه بها فى عقد القرض .

فلكى يبر عمله ، أوعز الى مشايهه أن يهولوا بعظيم الفائدة التى تعود على المالية المصرية من وراء تحويل الدين السائر الى دين ثابت ، لما يوجب هذا التحويل من وفر واقتصاد فى سعر الفوائد المتقاضاة ، ولما وثق بأن كيفية نظره الى الأمور وقعت فى النفوس ، أقبل يخلق وسطا يكثر فيه حب استطلاع كنه القرض العتيذ ، والميل الى الاشتراك فيه .

فشرع الناس يتساءلون كم صسى يكون مبلغ هذا القرض . فبعضهم يؤكد أنه لن يقل عن ٤ مليوناً من الجنيهات ؛ وآخرون يزعمون أنه قد يزيد على ذلك ؛ بينما غيرهم يذهبون الى ان المصلحة قد لا تقضى باستلاف أكثر من خمسة وعشرين مليوناً — أى المبلغ المطلوب لتحويل الدين السائر الى دين ثابت — ويقول فريق آخر إنه قد يكون ذلك ، ولكن على شرط أن لا يزيد مبلغ الدين السائر فاذا زاد ، زاد أيضا مبلغ القرض . وبينما هذه الأحاديث تجعل النفوس قائمة قاعده ، كانت المخابرات بشأن ذلك القرض جارية مجراها على قدم وساق مع المحلات التجارية ؛ وكان محل أنبيهم وشركائهم فى مقتنئها ، طبعاً ، إذ آن له أوان جنى مازرع .

على أن اسماعيل صديق باشا ، ليشمكن من انتظار يوم الوصول الى الغاية ، وهو فى سعة من المال ، عاد الى إصدار افادته المالية . فصرقت الدائرة السبئية منها

افادات مالية
أيضاً

في ظرف سنة ما قيمته ٦٣٠ ألفا بخضم معتله ١٣٪. وتلتها "المقابلة"؛ فصرفت ،
هي أيضا ، ولكن في ظرف شهر فقط ، حوالا ت بلغ قدرها مليوناً ومئتا وخمسين
ألفاً من الجنيهات ، بفائدة معدنها ١٢٪!!

وبذا تمكن الوزير ، في أوائل أبريل ، من لصق إعلان في بورصة الاسكندرية ،
مؤداه استعداده لخضم كل إفادة مالية ، وحوالة ، وأى ورقة أخرى بواقع ٨٪ ،
على شرط أن تكون من المشتري دفعها بالقطر المصري . فكان من شأن ذلك
تحسين معدل أسعار الخضم بسرعة ، وتخفيفها ، بعد أن كانت قد ارتفعت من ٧/٩
إلى ١١٪ .

وبينا الأمور جارية على هذا المنوال ، وردت من مصر الى البورصة حينما اشارة
تلفرافية في ١٩ أبريل منبهة بمقد القرض ، وبلغ مبلغه ٢٥ مليوناً من النقد : منها
١٥ مليوناً مدفوعة حالا ، والباقي عند الاختيار ، بفوائد قدرها ٩٪ ، وعمولة
قدرها ١٪ .

فصدق ذلك النبأ تصديقا أعمى ، أدى إلى إقبال هائل على عمل عمليات على
قاعدة ١/٢ و ٩ و ١٠٪ . ولكن الثقة بدأت تترزع في اليوم التالي ، لعدم ورود
تأكيد لخبر الأتمس . وما لبث الملاء أن علموا أن المخبرات - ان لم يصح القول عنها
إنها خابت كلية - قد أجلت ، على الأقل ، إلى أجل غير مسمى .

ثم انقضى شهر ابريل . وفي ١٧ مايو انتشر في البورصة خبر مؤداه أن وكيل الخديو
بالأستانة أجرى عملية مالية مبلغها ثلاثة ملايين من الجنيهات . فتطيرت الأوساط
المالية ، وثبت لديها أن البت في مسألة القرض الكبير أصبح بعيدا .

أقراض ثلاثة
ملايين مؤقتا

ولكنها لو علمت أن هذا المبلغ لم يقترض لمواجهة الاستحقاقات المقبلة البالغ قدرها من أقل يونيه إلى آخر ديسمبر نيفا و ٢٤ مليوناً من الجنيهات، ولكن لوضعه تحت تصرف الخديو في رحلته العتيدة إلى الأستانة، لما تعلّبت ذلك التعليق، ولأدركت أن القرض لا بد منه .

وفي الواقع فإن الخديو لم يكن يستطيع الذهاب إلى الأستانة في غرض والمثول بين يدي السلطان، وواقضه خال من نقود . فخصم وزيره، إذا، جانباً من حوالات لجنة "المقابلة" عند بعض صيارفة "غلطة"، وسلم مولاه معظم المتحصل من ذلك الخضم . ثم صرف حوالات "مقابلة" أخرى بما قيمته مليوناً جنيهه . وأعطاه له أيضا .

وأما القرض — فسوى الآخذين مهمة إصداره على أنفسهم، والوسطاء الذين كانوا يأملون إصابة فوائد كبيرة من وراء توسطهم في عقده، وعلى رأسهم اسماعيل صديق باشا — فإنه لم يكن في وسع أحد الرضى عنه أو تجميعه .

وذلك لأنه — والخديو في الأستانة يسمى إلى نيل آخر فرماناته — اتفق بين وزير المالية والراغبين في تصديره على أن يكون مبلغه الاسمي اثنين وثلاثين مليوناً من الجنيهات الإنجليزية، وأن يسدّد هذا المبلغ كله، حقيقة، في ظرف ثلاثين سنة، بعد دفع فوائد سنوية عليه قدرها ٧٪ .

وتعهد مصدره، أي محل أوبنهايم وشركائه، بأن يأخذوا على عهدتهم الشخصية تقديم نصفه الاسمي، أي ١٦ مليوناً بسعر ٧٥، على ما قد يساوى من الثمن في ١٥ أكتوبر سنة ١٨٧٥؛ أي أنهم قبلوا دفع ١٢ مليوناً في الواقع؛ وتعهدوا بأن نضوا مقدّماً من هذا المبلغ بلندن ٥٠٠ ألف جنيه في أقل يولييه سنة ١٨٧٣؛

و ٥٠٠ ألف جنيه في أول أغسطس الثاني، ومليوناً في أول سبتمبر؛ وأن يستدوا العشرة الملايين الباقية بلندن أيضاً في ١٥ أكتوبر، على شرط أن يكون لهم الحق في دفع تسعة ملايين منها "أوراقاً مالية" أى "إفادات مالية" و "حوالات مقابلة" من جميع الاستحقاقات، بخمسم معذله ٧٪، بدلاً من الدفع نقداً - فكانهم اشترطوا، والحالة هذه، وقبلت الحكومة شرطهم، أن يشتروا مبلغ الخمسة الملايين التي قدموها في العام السابق، ويقتطعوا أيضاً من أوراق مالية قيمتها في نزول مستمر، بما يوازى ذلك المبلغ، تقريباً - وتعهدوا بأن يصدروا في الوقت عينه، لحساب الحكومة المصرية، اكتتاباً بالنصف الثاني، أى بالملايين الستة عشر الباقية من قيمة القرض الاسمية. فإذا ما تجاوزها الاكتتاب العام، فالزيادة تكون للحكومة المصرية، مقابل عمولة للصدين قدرها ٣٪ من أصل تلك الزيادة الاسمية، تخضع أولاً؛ ثم يكون الباقي موضوع خيار بسعر ٧٥ أيضاً.

واتفق على أن يعطى للصدين، علاوة على كل امتيازاتهم، مبلغ ٦٠ ألف جنيه للصارييف؛ وريع في المائة على عمليات القطع (كوپون) والسندات المستهلكة! وأن تتعهد الحكومة المصرية بأن تمتنع عن تصدير أى قرض عام آخر لنفاية ١٥ يولية سنة ١٨٧٥؛ على أن يكون لها الحق في اصدار عشرة ملايين من الجنيهات، تحت أسماء مختلفة، ما بين ١٥ يولية سنة ١٨٧٥ و ١٥ يولية سنة ١٨٧٨ بشرط أن يصرف هذا المبلغ على أعمال تكون فائتها عامة.

وأمام فوائد ومزايا للصدين، كالتى ذكرناها، كان من المؤكد أن يجد محل أوفهاهم وشركائه مزاجين مديدين. وفي الواقع، فإن عملاً فرسائوا آخر تقدم إلى الحكومة المصرية بشروط أحسن من الشروط المعروضة عليها، وإلى الوزير

ووسطائه، برشاو أجمع من التي منوا بها . وطن، لحظة، حتى في نفس الليلة السابقة ليوم عقد القرض، أن المحل الفرنسي المذكور يحل محل أولئك اليهود، وبتترع منهم امتياز الاختصاص بتصدير القرض .

ولكن النائب عن محل أوپنهايم وشركائه أبدى . في تلك الليلة . من التهديدات والتهويلات ماحال دون نجاح مزاحميه . ولاعترازه بما أكسبته من خبرة العمليات المالية السابق لمحل عقدتها مع الحكومة المصرية ، بلغت به الفكرة مبلغا حمله على أن لايبالي بأن يقول للوزير بتمال وتشايع « ان ما للآل من ثقة بمالكك انما هو تحت رحمتنا . فان عدلت عن الاتفاق معنا، هدمنا تلك الثقة، وحلنا دون أن يهب أحد إلى مساعدتكم بسليتم، واحد! » .

ولما كان يعلم من هو في الحقيقة ذلك الوزير، تركه . بعد أن قال له ذلك، لينام بصحبته الخوف الذي أوجده في قلبه ، وانصرف ، وهو متأكد به من أن اسماعيل صديق باشا سيدهوه في ألفد ليوقع العقد .

وقد كان !

فانعقد الاتفاق على ذلك القرض المشنوم ، في ساعة سوداء، وبالشروط والبنود التي ذكرناها، مقابل تقرير الضمانات الآتية : (أولا) كل إيرادات القطر المصري العامة ، (ثانيا) إيرادات سكك الحديد في الوجه البحري ، وقدرها ٧٥٠ ألف جنيه ، (ثالثا) إيرادات الضرائب الشخصية وضريبة المقررة ، ومبلغه مليون جنيه ، (رابعا) إيرادات المكس على الملح، ومبلغه ٢٠٠ ألف جنيه ، (خامسا) مليون جنيه من المقابلة ، (سادسا) كل الإيرادات المؤمنة لسداد الاقراض الأخرى ، حاشا تصبح حرة أي في الواقع كل مورد من موارد الحكومة التي يصح تأمينها بلا استثناء .

القرض الأكبر
المشنوم

ولما كان مجموع ايراد هذه الموارد السنوى مليونين وتسعمائة وخمسين ألفا من الجنيهات؛ وكان المبلغ الواجب استهلاكه سنويا من أصل الدين، بما فيه الفوائد، مليونين وخمسمائة وخمسة وستين ألفا وتسعمائة وواحد وسبعين جنبا، كان الاتساع بين الزلين خير ضامن لسهولة السداد ومثانة الثقة به .

على أن باطن الضمانات المقدمة كان غير ظاهرها .

فالضرائب الشخصية، مثلا، وإن ذكرت في ميزانية سنة ١٨٧١-١٨٧٢، فانما ذكرت وطبعا التأشير الآتي: «هذه الضرائب الشخصية قد ألغيت بعد عرض هذه الميزانية!» . وفي الواقع فانها لم تذكر في ميزانية سنة ١٨٧٢-١٨٧٣

والضرائب غير المقررة لم يكن لها أثر بالمرة، حتى ولا في الميزانية المصححة المنشورة في ٣ أكتوبر سنة ١٨٧٣، والمكس على الملح، فانه كان من ضمن الضمانات المختص بها قرض سنة ١٨٦٨، عملا بالبند الأول من عقده . والمليون الناتج عن «المقابلة» لم يكن الاتحاد عليه ممكنا إلا لغاية سبتمبر سنة ١٨٧٧؛ وذلك عملا بالمادة الثانية من قانون «المقابلة» عينها، المعين لتقام إجراءات مهلة ست سنوات . وأما القرض فنهاية استهلاكه سنة ١٩٠٣

ولا شك في أن اليهود الذين أخذوا على أنفسهم تصدير القرض بالضمانات التي ذكرناها كانوا أدرى الناس بحقيقة قيمتها الصحيحة . فاذا أقبلوا، بالرغم من ذلك، على تصديره، فلاشك كانوا متعمدين السرقة تعمدوا أكيدا؛ ولم يكن ليمهمهم، ماداموا يستردون من الحكومة المصرية الملايين الخمسة التي أقروضوها إياها في العام الماضي، بأرباح هائلة، ويصرفون أيضا بما يوازيه، وبسعر جيد أوراقا مالية مصرية

لا يستطيعون مطلقا تصريفها في أى سوق بذلك السعر، لم يكن لديهم أن يحرق دم الشعب المصرى ، ولا أن تعرض أموال المكتنين المزمعين في القرض الى بعض الضياع .

أما وزير المالية ، فلم يكن هو أيضا ليجهل طبعاً أن الضمانة الوحيدة الأكيدة التى يصبح أن يرتكن اليها أصحاب أموال "القرض الكبير" العتيدون، إنما هى إرادات السكة الحديدية لا غير، لأن ضمانات الإيرادات عنها، المؤمنة لسداد الأقرض السابقة الأخرى ، حينما تصبح حرة ، كانت وهمة أكثر منها صحيحة ، وذلك لأن تلك الأقرض لم تكن لتستد إلا في سنة ١٨٩٢ وسنة ١٨٩٨ ، ما عدا قرض سنة ١٨٦٢ الذى كان يتم سداؤه في سنة ١٨٧٩

فإقدام اسماعيل صديق باشا على عقد اتفاق ذلك القرض المشنوم لم يكن ليبرر إلا بأن هذا الوزير أصاب من عملياته فائدة شخصية جسيمة ؛ وأنه ربما أقدم على عملياته وهو موطن نفسه ، منذ ذلك الحين ، على أن يخرج مؤقتاً من الورطة التى هو فيها ؛ فيتمكن بذلك من سرقات جديدة ما استطاع اليها سبيلاً ؛ ثم يشهر إفلاس الخزينة المصرية، حينما لا يعود يجد في السداد باباً لانتفاعه .

والأفانه كان يعلم حق العلم أنه إذا اتخذت ميزانية سنة ١٨٧٢ - ١٨٧٣ قاعدة للزيادات التالية، فإن الزيادة التى تقررت تعليقاتها على الجزية السنوية المربوطة سابقاً والمبلغ الذى يصبح دفعه واجبا سنويا في استهلاك القرض الجديد ؛ وبجزء النصف في إيرادات الضرائب العقارية، بسبب تنفيذ قانون "المقابلة" ؛ كل ذلك إذا أضيف الى المصروفات السنوية المقررة في تلك الميزانية أوجب عجزاً سنوياً قدره أربعة ملايين ونصف وربع مليون من الخسائر - وهو عجز يتعذر استقرار الحكومة على احتماله !

وكان يعلم، من جهة أخرى، حق العلم، أن الدين السائر—وقد قدره هو نفسه بخمسة وعشرين مليوناً من الجنيهات في شهر مارس المنصرم—كان قد ازداد، في بحر الثمانين يوماً التالية، بما صرف من حوالات "المقابلة"، أى بما بلغت قيمته سبعة ملايين ومائة وخمسين ألف جنيه : فأصبح ذلك الدين السائر اثنين وثلاثين مليوناً على الأقل ! — وهو مبلغ لم يكن في الاستطاعة تغطيته بما يحصل من صافي القرض حتى لو حصل هذا الصافي كله : لأنه يستحيل أن يزيد على أربعة وعشرين مليوناً من الجنيهات، في أحسن الاقتراضات . فكيف، ولم يكن يصبح لعاقل توقع تحصيل ذلك الصافي كله، لا سيما بعد التصريح لحل أوبنهايم وشركائه بدفع تسعة ملايين، ورقاً مالياً، بدلاً من دفعها نقداً ؟ !

فالمعقول، إذاً، هو أن الوزير إنما رأى في ذلك القرض الباهظ وسيلة للخروج من ضيق مؤقت، بملء خزينته الشخصية، دون مبالاة بالعواقب؛ وذلك لاعتماده، منذ تلك الساعة، على أن تكون العاقبة النهائية الافلاس !

في هذه الظروف، وتأثير الرغبة في السرقة عند المتعاقدين، أصدر محل أوبنهايم وشركائه "القرض الكبير"، موزعاً على مليون وسبعمائة ألف سهم، قيمة كل منها عشرون جنيهاً إنجليزياً، بفائدة سبعة في المائة . وفتحوا قوائم الاكتساب فيه يومى ٢٩ و ٣٠ يوليـة سنة ١٨٧٣ بباريس ولندن والإسكندرية وأمستردام وبروكسل وأنقرس وجنيفا والأستانة و٦٤ مدينة من المدن الفرنسية التي كان للشركة العمومية "نوكلات فيها" بعد أن أعلنوا عنه، مدة، في كل جرائد المعمور؛ وبعد أن نشر في ٢٢ يوليـة من السنة حينها، في "الوقائع الرسمية"، نص فرمان الأخير الصادر من السلطان، ومصدق عليه من الدول، اطمئناناً لمخاطر، ولكيلا يحول،

دون نجاح الاكتاب خوف على المصالح المالية من نشوء خلاف بين مصر وتركيا
تخلّف سنة ١٨٦٩ !

ولكن ، إما بسبب الاضطراب المالى الناشئ عن الخوف الفجائى الذى أسقط
الأسعار إسقاطا فاحشا فى أميركا قبل ذلك بأشهر ، وإما بسبب أن سعر التصدير كان
فى البدء حاليا أكثر مما يصح ($8\frac{1}{2}$) ، فان هذا القرض ، الذى اشترأت اليه الأعناق ،
وانتظرته المضاربة ، أكثر من سنتين ، خاب خيبة تامة ، بالرغم من كل الاحتياطات
التي اتخذت لإنجاحه !

فلم يخط منه إلا القليل من الزائد على ما كان يلزم لتغطية مسئولية مصدريه أو بنهائهم
وشركائه ، ولم يصل منه ، نقدا ، الى الخزينة المصرية ، فى نهاية الأمر ، وبعد تقلبات
أسعار لا داعى لذكرها هنا ، سوى صاف يقرب من أحد عشر مليوناً من الجنيهات ،
فى نظير دين أركب على عتق تلك الخزينة قدره اثنان وثلاثون مليون جنيه ، وسعر
فائدته ٨ فى المائة سنويا !!!

وهو ما لم يرو ولم يسمع عن مثيله فى تواريخ قروض العالم كافة ، بل ولا فى تواريخ
الربا والمرابين قاطبة ، بل لم يذكر فى تواريخ العالم كلها أن شعبا وحكومته سرقا ،
سرقة وقلعة ، كهذه السرقة !!!

وطيه ، فان هذه السنة ، سنة ١٨٧٣ ، التى حصل (اسماعيل) فيها على فرمان
٨ يونيو ، فأصبح بمقتضاه ، فيما عدا الجزية السنوية المفروضة عليه ، ملكا حقا ،
مستقلا تمام الاستقلال ببلاده ، وحقق ، بالتالى ، كل أمانى أيامه الماضية ، هذه
السنة ، التى كان يجب ، والحالة هذه ، أن تكون بدء ارتقاء سعده ، وتاريخ بلوغه أوج

(١) أنظر : "تاريخ مصرف عهد اسماعيل" لما يكون من ١٥٦

مجده، وفاتحة سيرة الى عز أقعس ، بلا قيد يعرقل أعماله ، ولا عتبة تسد السبيل في وجهه ؛ هذه السنة حينها أمست ، بفضل القرض المشعوم الذي عقده وزيره اسماعيل صديق باشا ، بواسطة أو ينهايم وشركائه الماليين اليهود ، به اشتداد الصعوبات المالية حول مشاريعه ومصرفاته ، وتاريخ بلوفه الى مازق ملكه الحرج ، وفاتحة تنازعه على البقاء ، تنازعا دخل فيه غشمشما مستسلا ؛ ولكنه أدى به في نهاية أمره ، وبفضل قيام الدول الأوروبية معضدة للرايين وحلة الأسهم ، وازدراثا بالحقوق المكتسبة من القرارات المصتق عليها منها ، هي تقسما الى السقوط والمنفى ، عقب حوادث لم يكن التاريخ ليصتقها ، لولا أنه مضطر الى اعتمادها لكونها واقعية .

فالمتوخ غير المتحيز ، الكاتب تحت تأثير ما توجه اليه الحقائق ، لا يسهه إلا أن يأسف أسفا شديدا على ما كان من غض نظر (اسماعيل) عن تصرفات وزير ماليته ، لشدة وثوقه به ، واعتقاده أنه انما يعمل لخدمته وخدمة مجده ، بينما الرجل لم يكن يعمل إلا لمصلحته الشخصية ! لأنه لولا ذلك ، لتمكن هذا الخديو الهام ، البعيد النظر والكبير المطامع ، من انشاء دولة مصرية مجيدة ، لها القديح الملل والكلمة العليا ، فيما يتعلق بشؤون المدينة الحديثة ومقتضياتها ، في القارة الأفريقية بأسرها .



لإزاء الخيبة التي صادفها تصدير ذلك القرض ، فانه لم يكن في الاستطاعة عمل شئ ما سوى استهلاك الافادات المالية ، وحوالات المقابلة ، والأوراق المصرية الأخرى التي من هذا القبيل ، ذات الاستحقاقات القرية جدًا .

وأما الافادات المالية وحوالات المقابلة والأوراق المصرية التي لم تدفع احتسابا من ثمن أسهم ذلك القرض المشعوم ، فتركت وبنتها ، وأجل النظر فيها الى يوم

استحقاقها ليقضى الله فيها أمرا كان مفعولا . فإما أنها تدفع ، يومئذ ، اذا تيسر المال للمها ، وإما أنها تجدد بفوائد أخرى محرقة .

أى أن الحكومة المصرية بعد استدانتها ذلك الدين الحديد القطيع ، لم تستفد منه سوى تأجيل استحقاقات همومها ، بضعة أشهر فقط ، ولم تربدا من العود الى درجة صخرة "ميزيف"^(١) الهائلة ، المكتوب عليها "الديون المصرية" ، المقضى عليها بدرجتها الى ما شاء الله !

فكانت أولى نتائج ذلك أن معدل الصرف صعد بالاسكندرية صعودا مزيجيا ، ولولا تحالف بعض المصارف للملافة الضرر ، لأقلب إلى كارثة مخيفة . وبلغ من قلة ثقة المالكين انهم بدأوا ينفرون من تجديد أذونات الدين السائر ، حتى فى مقابل فوائد قدرها ٢٥٪ .

فأراد الوزير أن يسترجع تلك الثقة ، ولكنه لم ير لذلك وسيلة خيرا من الكذب : فأصدر فى ٣ أكتوبر برشرة تصحيحية لميزانية سنة ١٨٧٤ و ١٨٧٥ ، أظهر فيها أن الإيرادات تزيد مليوناً على المصروفات ، ثم نشر فى "الوقائع المصرية" كشفاً بالدين السائر ، يتضح منه أن المتبقى قبضه من أصل القرض يكفى لسداد كل هذا الدين ، ما عدا ٨٩ ألف جنيه منه ! وهو مبلغ لا يؤبه به .

غير أنه رأى ، حالا ، أن الكذب لم يعد يجدى نفعا ، وأنه لا بد له من إيجاد وسائل أخرى . فأقبل يتخارفى بيع السكر ، ففى بيع بذرة القطن ، ففى الاتفاق على

(١) "ميزيف" مؤسس مدينة كورنثس بشبه جزيرة المورة ، وملكها أشهر ربه وسيله وقطعه الطريق على عابريها ، قله تيزنس ملك أثينا جزاء ضروره وحكم عليه فى جهنم بدرجة صخرة كبيرة "ستديرة" من أسفل جبل الى قمة . فكانت قواء ، كلها بلغت الصخرة الذروة ، فخرجوا ، تنسقط الصخرة الى الأسفل فيعود الى درجتها . وهكذا الى الأبد !

اعلان الاختيار؛ ففي الحصول على مليونين من الجنيهات لمواجهة استحقاقات ديسمبر؛ وبالاختصار في كل ما من شأنه حمل النقود على التداول، وإعادة الثقة الى الحكومة .

ولكن الخلية كانت ملازمة لمساويه . فلم يلبث الملاء أن علم أن بيع السكر لم ينجح اتمامه في ساحة توقيعه حينها ، دون أن يعلم ما السبب .

ولئن نجح بيع بذرة القطن ، فانه كان نجاحا شرا من خيبة . لأن الوزير التزم ، بموجب عقد الاتفاق ، أن يبيع مليوناً و ٢٠٠ ألف لاردب بسعر ٥٥ قرشا ، يدفع ثلث ثمنها في ٢٥ نوفمبر، والثلث الثاني في ٥ ديسمبر، والثلث الثالث في ١٥ ديسمبر؛ على أن يعود الى مشتراها بسعر ٦١/٢ في ١٥ يناير و ١٥ فبراير و ١٥ مارس التالية بأذونات على الدائرة تستحق بعد ثلاثة أشهر بفوائد ١٢ ٪ . أى أن عملياته هذه كلفتها دفع فوائد قدرها ٣٣ ٪ ! ونجم عنها أن خصم أذونات الدائرة السنية صعد حالا الى ٣٠ ٪ .

فكانت النتيجة النهائية لكل ذلك ان اسماعيل صديق باشا ، لكي يتمكن من دفع استحقاقات النصف الثاني من شهر ديسمبر ، اضطر الى تحرير حوالات ، يدفع أصلها مع فوائده (يواقع ٢٠ ٪) بعد شهرين وثلاثة أشهر، مقابل سندات تدفع قيمتها بلندن بعد خمسة عشر يوما ، بحسارة قدرها ١١/٤ ٪ قيمة فرق صرافة ، وعمولة قدرها ١ ٪ !

وهذا كان منتهى استسلام حكومة الى الاختناق في برائن الربا ! فاتتهت سنة ١٨٧٣ . وتلك المخالب قد تعمق انفراسها في عنق مصر تعمقا مزعجا !

مشكلة مع شركة
ترعة السويس

وبينا هذه الحالة السيئة نُخضع بصعوبات جديدة للمستقبل ، شجر في أوائل سنة ١٨٧٤ ، بين شركة ترعة السويس والدول البحرية ، بخصوص الرسوم المطلوبة على محمول السفن ، نزاع كاد يفضي الى تحميل الخزينة المصرية عبء نفقات لم تكن في الحسبان .

فان الشركة ، اتباعا لحرفية الامتياز الممنوح لها ، كانت لغاية صيف سنة ١٨٧٢ قد تقاضت عشرة فرنكات على كل شخص ، وعشرة فرنكات على كل طن ، من السفن التي اجتازت ترعتها . على انها تقاضت ذلك الرسم ، فيما يختص بوزن الحمولة ، على قاعدة المتبع لدى كل دولة في تقرير حمولة سفنها .

فما لبث أن اتضح لها أن المبالغ المتحصلة على هذه القاعدة لا تكفي لتوزيع أرباح . فاعلنت العموم بأنها ابتداء من أول يولييه سنة ١٨٧٢ ستحصل الرسم المفروض على محمول السفن ، على قاعدة محوها الحقيقي ، لا على قاعدة محوها المسجل . فابت شركة " المساجرى البحرية " الاذمان الى ذلك الطلب . فقاضتها شركة ترعة السويس أمام المحاكم الفرنسية ، وفازت عليها .

فطلب التجار وأصحاب المراكب البريطانيون الى وزارة الخارجية البريطانية التدخل في الأمر . فآدى ذلك الى مخاطر سياسية ، فالى تعيين مندوبية دولية مؤلفة من مندوبين اثنتى عشرة دولة بحرية اجتمعت في الأمستام في أكتوبر سنة ١٨٧٣ ، لدرس المسألة .

فبعد تداول آراء وأفكار ونتائج ، مدة ثلاثة أشهر ، أصدرت المندوبية تقريرا أنكرت فيه على الشركة مطلوبها ، ولكنها ، احتبارا للضحايا التي تكبدها المساهمون ،

أشارت بزيادة أربعة فرنكات على الرسم المقتر على كل طن مسجل على غير الطريقة الانجليزية ؛ وزيادة ثلاثة فرنكات على الرسم المقتر على صافي كل طن مسجل طبقا لتلك الطريقة .

وصائق الباب العالي على هذه القاعدة ، بصفته صاحب الشأن السياسي على القتال ، وكلفت الشركة بتنفيذ قرار المندوبية ، ابتداء من ٢٨ أبريل سنة ١٨٧٤ فاحتج المسيودي لسبس على ذلك ، وهتد بفلق القتال . فأندره الخديو ، بناء على أمر ورد اليه من الأستانة ، بأنه إذا نفذ تهديده فالحكومة المصرية تأمر جنودها باحتلال التربة ، وتدير شؤونها بنفسها .

فامتثل دى لسبس ، إذ ذاك ، وحصلت الرسوم لغاية فبراير سنة ١٨٧٦ على القاعدة التي قررتها المندوبية إلا فيما يختص بسفن جميع الدول الحربية وجنودهم ، فانها استمرت تدفع الرسم الأول .

وكاننا بالخديو ، لغاية هذا الحين ، لم يكن واقفا على حال ماليته الحقيقية ؛ ويظنها ، بناء على تفهيمات وزيرها ، متينة القواعد ، مفعمة الخزائن .

ودلينا على ذلك انشغاله بتوسيع نطاق الأعمال التجارية في بلاده ، وفي توسيع دائرة فتوحاته .

توسيع نطاق
الأعمال التجارية

أما توسيع نطاق الأعمال التجارية فقد رأينا ، في غير هذا المكان ، أن سموه ماقم يواليه منذ ارتقائه عرشه . ولا غرابة ، فإن ميوله التجارية لم تكن سرا لأحد ؛ وإقدامه على الاتجار بمحصولات أملاكه ، حتى بعد ارتقائه سدة الامارة ، بلغ حدا حمل من كان يزاحمهم في الميدان على العطن عليه بمראה في صفة جرائم : كأن الاتجار

محظور على أمير . وبلغ من هيامه في ذلك أنه قال يوما في باريس عند اطلاعه على حركة العمل في بورصتها (إذا صححت الرواية) : «لولم أكن خديو مصر، لتمنيت أن أكون سمسارا هنا !» .

ففي أوائل ربيع هذا العلم ١٨٧٤ بعث يطلب من وزارة الخارجية الإنجليزية أن ترسل إليه موظفين من ذوى الدراية والخبرة لتنظيم وزارة التجارة التى عزم على إيجادها، ولوضع خطة لمدة اصلاحات وانشاءات يرى البلاد فى أشد الاحتياج إليها : من ذلك تقرر احصائيات كاملة لحركة التجارة المصرية، واجراء تعداد شامل لسكان القطر المصرى، وانشاء غرف تجارية ومراقبة سيرها وأعمالها، ووضع قوانين للسياسة والصيانة والباعة المتجولين، وتشجيع العمل الاستغلالى والفنون الاستغلاية وتوسيع نطاقها بإيجاد مدارس للصنائع والفنون، وتقرر الموازين والمكاييل وتنظيمها، وتجهيز ما يلزم من معاهدات تجارية، وتعريفات للجمارك والمكوس، ومراقبة جميع الأحواض والمخازن الجمركية المصرية، ووضع نظام للصايد فى النيل والبحيرات، ومراقبة أعمال ترعة السويس، ودرس مالى البلاد الأخرى من تشريعات تجارية .

وطلب أن يكون المندوبان مستعدين، إذا لزم الحال، للسفر الى الخارج فى مهمات تجارية . فلبت وزارة الخارجية طلبه، وأرسلت موظفين من كبار موظفى وزارة التجارة البريطانية، اسماعيل نيل وأكتن، أخذوا على عاتقهما القيام بالمهمات العديدة التى عهدت الى كفاتهما .

وأما توسيع دائرة فتوحاته فقد تكلمنا عنها بتفصيل فى غير هذا المكان .

وبينا هو منهمك فى ذلك جميعه كان اسماعيل صدقى، السيزيف الجديده، يكده، من جهته، كذا عنيفا فى درجته مخففة ماله .

ولكن الأنباء التي وردت من دار السعادة ، في تلك الأثناء ، زادت في مشقة - توقف الأمانة - مهمته . فان الحوالات التركية المستحقة الدفع في ١٣ يناير سنة ١٨٧٤ بلندرة لم تدفع واحتج عليها . ومع أن المالية المصرية كانت منفصلة تمام الانفصال عن المالية التركية ، وليس هناك تضامن بين الاثنين ، فان الملا لم يسعه ، لدى ذلك التوقف ، إلا تهجير مقارنة وارتباط بينهما وتوقيع حذو المصرية حذو التركية .

فنجم عن ذلك رعب بلخاى فى الأسواق المصرية كاد يكون قاتلا .

ولما كانت الأملاك الخديوية قد أصبحت ، بجهودات اسماعيل صديق باشا ، مشتبكة تمام الاشتباك بصعوبات الخزينة المصرية ، ومهتدة بما يهتد هذه ، رأى الوزير أن يعزز مركزه لدى مولاه بإبداء نصيحة مفيدة له . فأشار عليه بأن لا يبقى على اسمه من ممتلكاته سوى معاملته العسكرية المرهونة ضمانا لسداد قرض سنة ١٨٧٠ ، وما يقرب من مائة ألف فدان ، وأن ينقل باقى أملاكه ، بكيفية شرعية الى أسماء الأميرات والأمراء من أسرته الخاصة .

نقل الأملاك
الخديوية الى
أسماء الأمراء
والاميرات من
بيت الاسماعيل

فاستحسن (اسماعيل) الرأى ، بعد أن وثق من الخطر الذى بات يهدد ثروته ، وأنشأ دائرة جديدة دعاها " دائرة الأمراء " وكلف قاضى القضاة ، ومفتى الديار ، ورجال الشرع ، ومستخدى الحاكم بالاشتغال فى هل تكليف أملاكه الباقية الى أسماء الأميرات زوجاته ، والأمراء أولاده . فقضى رجال الشرع فى ذلك العمل نيفا وشهرين ، وأبرزوا الجميع الجريدة متصفة بجميع الأوصاف الشرعية المطلوبة ، وموقعا عليها بالأختام التى من شأنها حمايتها من كل طعن .

وأقبل (اسماعيل) يفكر فى الوقت عينه فى أمر تأسيس شركة فنية استغلاية ، يكون غرضها حفر ترعة تسير من مصر الوسطى ، فتتعد نحو الشمال ، بحاذية

السلسلة العربية، فتجتاز القاهرة بين تجايف جبل المقطم الوسطى؛ فتمكن من رى
الجزء الشرقى من قبة الدلتا ومن انشاء جملة شلالات مياه متعاقبة ذات قوة هائلة،
يستطاع استخدامها لتحريك آلات مصانع كبرى .

ولكن المالين أبوا، بالأسف، أن يمدوه بالأموال اللازمة لانجاز ذلك المشروع
البديع . ولا ندري لماذا لا يقدم على تنفيذه الآن، فتولد من تلك الندافات قوة
كهربائية عنيفة تنفى مصر، فى استنارتها بالنور الكهربائى، وفى تشغيل معاملها،
من الفحم الحجري والكبروسين .

وكانت نتيجة الاضطراب الهائل الذى أحدثه فى السوق المصرية توقف تركيا عن
الدفع، ونتيجة ازدياد الصعوبات والشدائد حول المالية المصرية، ان اسماعيل
صديق باشا شرع يفكر، للخروج من مأزقه الحرج، فى الإقدام على بيع أطميان الأوقاف
الطيرية كلها التى فى القطر المصرى؛ وعرض المشروع على انجليدو، وحببه اليه .

ولكن (اسماعيل) أبى اعتاده وزجر وزيره عنه . فقول الوزير وجهه شطر عمليات
بيع؛ ويمكن : (أولا) من تصريف حوالات بمبلغ مليون من الجنيهات يستحق دفعها
بعد ستة أشهر، بفوائد قدرها ٢١ فى المائة؛ و(ثانيا) من بيع مليون إردب قمح،
بسعر جنيهه انجليزى الإردب، ونعمائة ألف إردب فول بسعر ٨٢ قرشا صباغا
الإردب، تسليم سبتمبر وأكتوبر، على أن يكون دفع ثلثي ثمنها فى مارس، والثلث
الباقى فى أبريل .

ولكن الأحوال، بالرغم من ذلك جميعه، استمرت سائرة من سيئ الى أسوأ . فبلغ
خسص حوالات المقابلة، فى أواخر شهر مارس، من ٢٣ الى ٣٦ ٪؛ وبلغ سعر

الفوائد المطلوبة على كل عملية من عمليات التحويل أو العكس بالبورصة ، ٤٨٪ .
وما فاق سبر القرض يتدهور حتى نزل الى ٦١٪ .

فبلغت الأنفوس التراق وأخذ كل المشتغلين في الأمور المالية ينتظرون بأنفس
جزمة حلول انحراب العام .

ولكن اسماعيل صديق باشا ، وقد أصبح مركزه أخرج من مراكر الجميع ، وفقى ،
لكثرة ما أتعب فكره ، وفقه الى تدبير جاء للكل بمثابة الفرج الذى لم يعد أحد ينتظره
ويمكنه من الاستحمام بالذهب استحمامه الأخير .

فقد كان يوجد ضمن مصالح الحكومة مصلحة بقيت بعد ذلك دهرًا ، كانت
تعرف باسم "مصلحة الرزامة" ، وأحسن تعريف لها أنها كانت عبارة عن صندوق
أمانات ، له حق التصرف في رموس الأموال المودعة فيه ، تصرفا أبدى ، على شرط
قيامه بدفع معاشات متفق عليها للمستحقين .

فجمع وزير المالية المجلس الخاص ، كما كان جمعه لمسألة المقابلة ، وبعد أن عرض
فكرة مشروعه عليه ، وحمله على استحسانها ، استكتبه تقريراً لتدوينه فيه : «أن
عددا كبيرا من الأهالى يحتفظون بأموال جسيمة لا يستثمرونها لعدم معرفتهم كيفية
استثمارها ، ولأن القرآن الشريف يحظر الأقراض بفوائد . فوزير المالية ، بعد كثرة
التفكير والتأمل ، وفقى الى إيجاد وسيلة لاستثمار تلك الأموال بما يعود على البلاد
بأكبر رخاء ، وعلى المشروعات التجارية بأكبر سعة ، وعلى الفنون والصناعات الاستغالية
بأعظم فائدة ، تلك الوسيلة هي أن تصدر الرزامة سندات إيراد مؤبد بما لا تتجاوز
قيمتها خمسة ملايين من الجنيهات الانجليزية .

ولا يرى المجلس أن يتعدى هذا المبلغ ؛ لا لأن المال غير موجود في البلاد ، ولكن لأن مشاغل الحكومة كثيرة ؛ ومهما بلغت رغبتها في العمل على الخير العام ، فلا قبل لها على تحمل أعباء قد تنوء بها .

وبناء على ذلك ، فإن المجلس الخاص يقترح إصدار سندات رسمية بالقيمة المذكورة ، تكون المائة فيها مائة ، ويكون ثمن بعضها جنبيين ونصفا ، وثمان البعض الآخر خمسة جننيات ، وتسرى عليها فوائد بواقع ٩ ٪ سنويا تدفع شهريا للكنتين في عموم المراكز . وأن تبقى سجلات الاككتاب مفتوحة مدة خمسة أشهر ، وتدفع قيمة السندات حين الاككتاب بها .

فاعتمد الخديو ذلك التقرير ، وأمر بتنفيذه في الحال ؛ وهو معتقد أنه ينفع وطياه وحكومته معا .

فامضت أيام قلائل على نصح سجلات الاكتاب إلا ووردت الأنباء من داخلية البلاد بأن الدفع فاق مليونين وخمسمائة ألف جنيه ، وإن اكتاب أهالى مدينة طنطا وحدها بلغ نصف مليون جنيه ؛ ومع استمرار الضغط والتأثير على عقول الريفيين والمدنيين ، وعلى بطون أرجلهم ، ما فاق قدر المبالغ المؤداة يرتفع ؛ حتى بلغ ثلاثة ملايين وأربعمائة وعشرين ألفا من الجننيات !

فلم يكن بد ، والحالة هذه ، من أن تنثر أسعار السوق بهذه النتيجة الباهرة . ففى طرفة عين تحسن معتل خصم حوالات " المقابلة " وأذونات الدائرة ٥ ٪ . وصعدت أسهم القرض الأخير ٣ ٪ .

وبفضل تلك العملية أصبح في الامكان التطلع بهدوء سريرة وارتياح قلب الى دخول الصيف . وما زاد الطمأينة رسوخا هو أن الخديو صمم على عدم مغادرة القطر

في تلك السنة ، للذهاب الى أوروبا أو الأستانة وعزم على تفضية فصل الصيف على ساحل البحر الأبيض في مصيفه بالمرل ؛ وأن هذا العزم حدا بجميع ذوات القطر الى الاقتداء به ؛ لأنه مع بقاء سموه على ضفاف النيل لم يكن يحسن بكل من كان ذا وجهة السفر الى الخارج ؛ فان (اسماعيل) كان يعرف سراة عاصمته واحدا واحدا ؛ ولم يكن يرى بعين مرتاحة مغادرة أحدهم القطر ، مع بقاءه هو فيه . فاقتصدت بذلك مبالغ جسيمة ، كانت تصرف سنويا في المصايف الأجنبية ؛ وعاد اقتصادها على المداورات النقدية بغير عزم .

ووقرت في النفوس مقدرة المالية المصرية على الخروج من المآزق الحرجة . وشرع الوزير يؤيد هذا الاحتقاد في قلوب المرتابين ؛ بإمالة اللثام عما لا يزال لدى الحكومة من الوسائل والموارد ، كخصص التأسيس في شركة القنال ، وأسهمها — وكلها لا تزال خالية من كل رهن — والخيرات العميمة الموجودة في البلاد ، والتي في استطاعة إدارة جسيمة انحراجها منها ؛ وشرع يردد الكلمة المروى صسدورها عن أحد أكابر المالين في ولاية في باريس ، وهي : "ما دام النيل يجري ، فصر لن تنفك تسدد ديونها" .

فوقرت الثقة ، شيئا فشيئا ، في النفوس ، وامتثلت أوروبا ذاتها بها . فاقبلت لتعامل ، من جديد ، مع وزير المالية بمشترى إفاداته وحوالاته ؛ وأقدمت رقابة قوية على رفع شأن القرض الأخير . فصعدت أسعاره حتى بلغت في ٢٦ سبتمبر ٧٧ ١/٢ ، وصعدت أسعار الدين السائر أيضا .

ولما كان هذا الأمر غريبا ، بدأت السوق تعتقد أن عاملا جديدا دخل في المضمار ؛ وأنه لا بد من أن يكون وراء "الانجلو أجيشن بانك" — الذي طفق يحتكر الأعمال

المالية ، وكان لمديره بمصر مركز سام في السراى — قوة مالية من الدرجة الأولى
تسند إجراءاته ؛ لا سيما منذ أقدم ذلك البنك على تسليف الوزير ثلاثة ملايين جنيه ،
مقابل سندات تدفع قيمتها بفوائدها ، بواقع ١٤ ٪ . بعد مضى سنة .

ولم يكن اعتقاد السوق في غير محله . فان تلك القوة انما كانت مشخصة في بنك
فرنسا العقارى . وكان من شأن اقباله على مساعدة المالية المصرية تثبيت قلوب
الخالقين ، وتبديد مخاوف الوجلين .

دخول البنك
الى القرض
في المضار

فأخذت الأواصر بمشترى حوالات المالية وأذوناتا ترد الى الاسكندرية من
لندن ، وعلى الاخص من باريس ؛ وأخذت كل سفينة ترد من الأستانة وسوريا
أو من أوروبا تأتى الى القطر بكية لا يستهان بها من النقود ، حتى نزل معلل الفوائد
الى ٩ ٪ .

فما وسع الوزير إزاء ذلك جميعه إلا إلباء استغرابه واستعجابه اللذين ؛ وبعد
ما كان يتصيد المشترين والنقود ، أصبح المشترى يهرولون اليه ، والمال يتدفق
نحوه . وأذاغت الجرائد اليومية إذ ذاك أنه رأى نفسه مضطرا ، ذات مرة ، الى
رفض اقتراح ابدال عدة أذونات تستحق بعد ثلاث سنوات بفائدة قدرها ١٢ ٪ ،
بمئة ملايين من الجنيهات .

وأصبحت مصر مرمى أنظار المطامع المتنفذة في الدوائر المالية في الامستانة
وباريس ؛ وبلغ من تلك الدوائر أنها أرسلت مندوبين من قبلها الى الخديو لتخاطبه
في عقد قروض جديدة . ولكن الخديو أبى الدخول في عملية مالية من ذلك النوع
لاعتقاده أن البلاد غير محتاجة اليها ؛ والوزير حينه أصم أذنيه لوقع كل اقتراح ، مدّعا
أنه لا يستطيع البت في أى طلب من الطلبات المقدمة اليه ، حتى يتضح له مبلغ

ما حصل من اكتتابات الروزنامة. فبقيت مدة مئات من آلاف الجنيهات في أيدي أصحابها الممولين بدون استثمار .

غير أنها لم تبقى طويلا؛ وما لبث الوزير أن عاد الى عبثه بالمالية المصرية .

عود الوزير الى
العبث بالمالية

ففي أوائل فبراير سنة ١٨٧٥ اتفق على عملية قدر قيمتها مليونان ونصف من الجنيهات ، على أذونات تستحق الدفع بعد ثلاثة أشهر، بفوائد ١٢ ٪ في السنة ؛ ثم بعد أيام قليلة ناع في الملائن اتفاقه على عملية أخرى قيمتها خمسة ملايين جنيه بفائدة قدرها ١٢ ٪ ، تدفع ما بين أول أبريل وأول أغسطس، بدل حوالات تستحق ما بين أول فبراير سنة ١٨٧٦ وأول يناير سنة ١٨٧٧ ؛ ويجب دفع قيمتها في لندن . وتلاهذه العملية عملية أخرى قيمتها ثلاثة ملايين ، صبرت حوالات دائرة سنوية بضمانة المالية .

فما تم هاتان العمليتان إلا وارتجح الرأي العام بأوروبا، لا سيما بلندن، ارتجاجا أليما ؛ ولكن موقف سوق باريس وعطفها على الأوراق المالية المصرية أزال ذلك الارتجاج : فعادت الحال الى ما كانت عليه من ثقة ثابتة وقود غزيرة ؛ وعاد الاطمئنان الى القلوب .

الخلاف بين
الباب العالي
والجبل الأسود

غير أن نشوء الخلاف بين الباب العالي والجبل الأسود، وقضية قلمبار التي أزعجت الأسواق برهة، ونزول الأوراق المالية التركية المستمرة، ومشكلة الهرسك — هذه جميعها ما لبثت أن عكرت صفاء الجوق؛ وزادته تسكيرا الحالة المالية في تركيا، بالرغم من الجهود التي بذلتها بعض الجرائد، لتبرهن على عدم وجود تضامن ولا ارتباط بين ماليي مصر وتركيا، ولا وجه للقارنة بينهما .

وبينا تشتد قلة النقود بالاسكندرية ، أخذت أنباء أوروبا تردادا سوادا :
فالأزمة ازدادت حرجا في الهرسك ؛ والضيق المالى وارتفاع الخصب بلغا أشدهما
في فرنكفورت وبرلين ؛ وطلبات النقود توالى بكثرة غير معتادة فى أسواق لندن ؛
والعلائق السياسية توترت بين لندن وبيكين .
فقلقت الأفكار ، وسقطت القلوب .

شبه افلاس تركيا وإذا بأشارة برقية وردت فى مساء ٧ أكتوبر الى البورصة ، تنبئ بأن الباب العالى ،
ابتداء من أول يناير سنة ١٨٧٦ ، سيدفع فوائد ديونه : النصف نقدا ، والنصف
الثانى سندات تحمل فوائد قدرها ٥ ٪ .

فأبى الناس ، فى الأول ، تصديق ذلك النبا ، لاستبعادهم اهتمام رجال الأستانة
بما توجبته تمهلاتهم ثلاثة أشهر مقدما . ولكن الخبر ما فتئ أن أكد ، وأعلن رسميا .
فضجت السوق دهشة ، ففضها ، فرعبا . وانهارت الأسعار انهارا مرعبا .

فأسرع الوزير الى ادعائها : فأمر أن تدفع استحقاقات أول نوفمبر التالى ، مقدما ؛
وأن تخصم استحقاقات ٩ نوفمبر بسعر ٤ ٪ ؛ ووضع تحت تصرف بنكين سماهما
لعموم مبالغ جسيمة ، لتسهيل التصفية التى كان الكل يخاف عواقبها ؛ وشغل ،
فى الوقت عينه ، تحصيل الضرائب ؛ وبعث ، أولا فأولا ، كل ما حصل منها الى
محافظة الاسكندرية .

غير أن أنباء الفد كانت نكبة على الأوراق المالية الشرقية : فالورق التركى المعروف
بنفسه فى المائة هبط الى ١/٢٤ ؛ واتبع الورق المصرى حركة الهبوط ، فوقفت حركة
الأعمال ، وجمد دولابها ! وبات الجميع يتوقعون فى التصفية المقبلة الخراب التام .

وإذا بجراند لندن هبت تقيع المخاوف ، وتلج القلوب ، بنشر مقالات متتابعة
لرجلين من كبار الخبيرين بالأحوال الشرقية : المستر فولر والسير صموئيل بيكر .

أما المستر فولر فمهندس الحكومة المصرية الاستشاري ، وكان الخديو قد كلفه ،
ضمن أعمال أخرى هامة ، مد خط حديدى بين البحر الأحمر والنيل الأعلى ، فإكان
ليسع أحدا لإتضديق أقواله في كل ما يختص بالفن والأشغال التى تمت بمصر ؛
كتوسيع مرفأى الاسكندرية والسويس ، وزيادة سكك الحديد ، وحفر عدة
ترع للرى ، وتبليط شوارع الاسكندرية ، وتصليع شوارع مصر ، وإنشاء الكثير منها
والأحياء العديدة ، والتنوير بالفاز ، وتحسين نظام الطرق العمومية في عدة مدن
داخلية ، وإنشاء معامل السكر فى الصعيد الخ الخ .

فالمستر فولر أكد في مقالاته أن كل الأموال التى حصلت الحكومة المصرية عليها ،
بطريقة الاقتراض ، صرفتها فيما عاد بالمنفعة الكبرى على البلاد ، وعلى إنماء خيراتها
وتكثيرها .

وأما السير صموئيل بيكر — ونحن نعلم من هو ، وما كان لمؤلفاته عن رحلاته
وأعماله من دوى كبير في عالم الجغرافيا والتحرير — فقد قال بصراحة ، في مقالاته ،
إن السبب في الأزمة المتتمة السوق المصرية إنما هو جهل ثلاثة أرباع حملة الأسهم
ماهية العلاقات بين مصر وتركيا ، جهلا تاما ، وأكد أنه ليس بين طريقى البلدين
الادارية والمالية شبه مطلقا . وختم أقواله بإطراء الخديو ثناء مستحقا ، فبعد روجه
الاجتماعية اللطيفة ، وتنور ذهنه الفائق ، وهمته الشماء ، ونشاطه الذى لا يعرف الكلل
ولا المال ؛ وسعة معلوماته ، ورقى أفكاره وسيرها في مجارى العقليات الحرة السامية ،

ورغبته الأكيدة في وضع القطر المصري في مصاف دول أوروبا الأكثر تمدنا ، واهتمامه في حفظ سمعته نقية ، لا تشوب طهارتها شائبة الخ الخ .

وانضم الى هذين الكاتبين كاتب ثالث يقال له المسترشو تعلق ، هو أيضا ، من تلقاء نفسه ، بإزالة الريب والشكوك المحيطة بحال السوق المصرية .

فوقعت كتاباتهم موقع الاستحسان عند "الستوك اكستينج" (بورصة) بلندن ، وساعدت حركة التحسين التي بدأت بإشائها في ٢٥ أكتوبر ، واستقرت آخذة مجراها : حتى مرت تصفية القرض الأخير بسهولة ، خلافا لما كان يخشى .

وإثباتا لحقيقة أقوال أولئك الكتاب ، وثاقيدهم بأن المالية المصرية قوية لا تترزع ، أصدر عمل "دوفني وشركائه" — وكان بنكا من بنوك الاسكندرية الأكثر أهمية — تقريرا جاء فيه : « ان مبلغ عموم أقراض الحكومة والدائرة معا يبلغ ، لغاية أول يناير سنة ١٨٧٧ ، ستين مليونا ونعممائة وواحد وثلاثين ألفا وثلاثمائة وستين جنيا توجب دفعا سنويا ، للفوائد والاستهلاكات ، قدره ستة ملايين ومائة وثلاثة وثمانون ألفا ومائة وأربعة وثلاثون جنيا ؛ وان مبلغ الدين السائر بات ينحصر في العمليتين الأخيرتين اللتين تمتا بواسطة "الانجلو اچيش" أى في ستة عشر مليونا ، توجب دفعا سنويا ، للاستهلاك والفوائد ، قدره مليونان ونصف من الجنيهات . أى أن جميع ما يوجبه الدين المصري بأكله من الدفع ، للاستهلاك والفوائد ، مبلغ ٦٦٨٣١٣٤ جنيا .

وبما أن مجموع إيرادات القطر يبلغ نيفا عشرة ملايين ، جنيا فإذا خصم الخ الخ المذكور أعلاه منه ، بقي لدى الحكومة مبلغ ٣٤٠٠٠٠٠ جنيا لمصاريف الإدارة . وهو مبلغ كاف تمام الكفاية » .

هذا التقرير المبني على أرقام صحيحة قول من الرأي العام مقابلة جميلة ، وكان له الشأن الملموح في إعادة الثقة بالحكومة المصرية الى حملة أسهمها .

ولكن أنباء السوء ماقتلت تتوالى ولتعاقب : فلا لندن ولا باريس كانتا خاليتين من المشاكل السياسية والمالية ؛ وأخبار الأسمانة كانت تزداد خطورة يوما فيوما ؛ وآخر ماورد منها مقابلة بين السلطان والجنرال اجناتيف الروسي ، علقت الجرائد والمصادقات العمومية عليها تعليقات ذات شأن ؛ والاشارات البرقية أخذت تنحصر بأهوال عما قد يقع على الحدود الفاصلة بين النمسا وتركيا ؛ وأتت خطبة ، ألقاها المستر دزرائيل ، كبير وزراء الانجليز ، واشتملت على خوف وهلع من جراء ماقد تجر اليه نكبة تركيا المالية من مصائب ، ضغنا على إبالة . وذلك بينا الأيام تدنى استحقاق أقول ديسمبر ، أى استحقاق دفع مئة ملايين من الخنفيات ، إدناه سريعا ؛ والشعور عام بأنه ليس لدى المالية مايمكنها من دفعها ؛ بل وحديث البعض أن الوزير — وقد أصيبه الحيل — سيجر ويل واضتره يأس لايقاوم : فبات ينتظر وقوع الحوادث بما تشاء أن تجرى ، دون أن يكون لديه رغبة أو نية في درء عواقبها أو تحويل مجاريها ، قائل لمن أراد تنبيهه الى أى عمل : "المكتوب مكتوب ! " .

فهل من الغرابة اذا بات الموقف في منتهى الحرج ؟ واذا تناقلت الألسن أن أحد أصدقاء اسماعيل صديق باشا ذهب ليزوره ، لكى يقف منه على حقيقة أحوال المالية ، فرجع من عنده ، والهول كاد يجعل شعر رأسه أبيض ؟ فإن الوزير ، حينما رأى نفسه مشتدا عليه في عقرداره ، اعترف لثرائه بأن الخزينة لم يعد فيها من النقود إلا مايكفى لسداد احتياجات بضعة أيام فقط . وأما بعد فيفعل الله ما يشاء !

فذهب الزائر من عند اسماعيل صديق باشا الى قصر الخديو ، ووجه اليه ، باحترام ، بعض أسئلة من التي كان قد وجهها الى وزير المالية ، فأبدي (اسماعيل) جهله الحالة المالية بالتام لتركه إياها تحت تصرف وزيره الأمين ، وقال انه لا يشك مطلقا في أن الخزينة ستقوم بدفع ما عليها حينما يطلب منها دفعه ، لأن صديقا لم يقل له أبدا ما يشتم منه انها في ضيق . فنقل محادثته اليه ، في الحال ، آخر ما أجاب به اسماعيل صديق على أسئلته ، وأكد له أن الخزينة تصبح خالية خاوية بعد خمسة عشر يوما . فأجاب (اسماعيل) : «أجل ! ان يكن الأمر كما تقول ، فانا سنفعل كما فعل السلطان ! » .

وليته فعل ، حينما آن الوقت أوليت فعل ذلك كان في الاستطاعة ! فان المرايين الذين استغلوا مجهوداته المبذولة في سبيل تقدم بلاده الأدبي والمادى ، وجعلها شقة من أوروبا ، ليخربوه ويغزبوا بلاده ، انما كانوا لاقوا ، في خسارة جانب من أرباحهم الجائرة ، لا من رموس أموالهم المقروضة ، جزءا من الجزء الذي كانوا يستحقونه ، والذي كان يجب قانونا أن ينالهم ! لأنهم انما تفاوضوا ، حل زعمهم ، ربا فاحشا ، بسبب وجود خطر على نفوذهم المسلفة . فما كان أجدر بهم ، إذا ، أن يتحملوا حواقب تلك المخاطرة !

ولكن خاذت (اسماعيل) أخذ يبرهن له أن موقف تركيا إزاء أوروبا فريد في بابه ، وأن المقتضيات السياسية الموجبة مراعاة المالية العثمانية ، بنوع خاص ، لا وجود لها بالنسبة لمصر ؛ وأن الأفضل ، والحالة هذه ، دفع الدين ولو باحتال تضحيات .
جدة : أولى من خلق أسباب لمدخلات أجنبية في شؤون الحكومة ، قد تغير الأيام والحوادث شكلها ، وتصبغها بنير صبغتها الأصلية ؛ وأنه يرى أن الأنسب ، إزاء

الصعوبات الكثيرة، أن يتقدم الخديو بنفسه الى طلب مراقبة أوروبية على مالهته، لإثبات استقامة حكومته الثامنة ومحاسن نياتها، وصدق مجهوداتها في خير الشعب، وشدة اجتهادها الاجتهاد كله للقيام بتعهداتها المالية، قبل أن تقدم أوروبا حل إيجاب تلك المراقبة عليه؛ لأنه إن يفعل ذلك، فقد يحد في المستقبل درءا لكل شبهة بل لأردا الطوارئ، فيما لو أبى التحس إلا وقوع ما ليس في الحسبان !

فراقت النصيحة في عين (اسماعيل) . ولم يمض أسبوع على إبدائها إلا وشاع الخبر في لندن في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٧٥ أن خديو مصر بحث يطلب من الحكومة البريطانية إرسال بعض كبار موظفي مالهتها لمراقبة الأقاليم المالية المصرية .

وفي الوقت عينه أصدر الخديو أمره الى وزير مالهته ببذل ما يمكن لضمان سداد استحقاق أول ديسمبر، والدفع المطلوبة على الدين السائر لمدة أربع سنوات، حل قدر ما يستطيع .

فأقبل الوزير، بواسطة الانجلو اچنشن، وتمت رعاية البنك العقاري الفرنسي الخفية، يتقارب في أمر إصدار سندات مالية قيمتها ستة عشر مليوناً من الجنيهات لمدة أربع سنوات، تسرى عليها فوائد بواقع ١٥ ٪ ؛ وتكون أسهم شركة السويس التي بيد الحكومة المصرية ضماناً لسدادها؛ على أن تحول تلك السندات، فيما بعد، الى قرض، حاملاً يفرغ من سداد فرض سنة ١٨٦٤

ولكن المغايرت طالت، والوقت أزف، والوزير لم يكن يستطيع الانتظار. فرغب في أن يستفيد حالا من الـ ١٧٦٠٠٠ سهم التي بيده، وشرع يتقارب سرا في بيعها بواسطة بنك فرنساوى بالاسكندرية .

فلم تفصل إنجلترا بالمخابرات المعقودة؛ وأبلغ سمّو الخديو، بناء على تعليمات وردت إليه من دولته، أن الحكومة البريطانية وطنت عزيمتها على المزاينة على كل من يدفع في الحاضر أو في المستقبل من أى كان، لمشتري تلك الأسهم .

فأدى ذلك الى تراحم بين عمال النفوذ الفرنسي وعمال النفوذ الإنجليزي بمصر وأوروبا؛ وأخذت المخابرات هنا وهناك تُكيف تارة بشكل تأمين تلك الأسهم على سلفة، وطورا بشكل بيعها؛ والقنصل الفرنسي بمصر يجهّز ويجهّز ليضمن لمالي أمته، أو لحكومته، إما هذا الأمر وإما ذلك؛ والإنجليز أجبشون يسعى في تخفيف مجهوداته، (رغبته في أن يكون هو المفضل؛ والقنصل الإنجليزي يجاهد جهادا عنيفا لتحويل انظار الحكومة المصرية نحو عاصمة بلاده، حتى أدى السعى في النهاية الى تخلى الحكومة الفرنسية والدوق دى كاز وزير خارجيتها، بالرغم من صداقته الشخصية للخديو، عن رغبة الشراء، والى تثبيت المسترد ذرائيل، كبير وزراء إنجلترا، به تشبثا كليا .

ولما كان البرلمان مفضوضا ممرحا، وكان غير متيسر لذلك السياسى الحصول على تصديق منه لمشتري تلك الأسهم، توجه ذرائيل من وقته الى بيت روثشايلد الإنجليزي وعرض رغبته عليه؛ وسأله عما كان يريد أن يقرضه المبلغ المطلوب، ريثما ينعقد البرلمان، على أن تكون ضمانته الوحيدة، لغاية ذلك الحين، كلمة شرف وزير بريطانيا العظمى الأول . فكان جواب روثشايلد أنه قام، وأخرج من خزنته المبلغ المطلوب، ووضع من وقته تحت تصرف قاصده .

فأبرقت أسرة ذرائيل طربا، وأبرق في الحال الى قنصل إنجلترا بمصر: «أن أخبر الخديو أن الحكومة الإنجليزية تقبل شراء أسهمه في ترعة السويس بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات!» — وهى تساوى الآن مائتى مليون تقريبا .

بيع أميم مصر
في شركة زمة
السويس

فرع القنصل الخبرالى (اسماعيل) . ولما كان في المبلغ المعروض ربح للحكومة المصرية قدره ٤٥٠٠٠٠ جنيه ، وكانت كوبونات — قطعيات — تلك الأسهم ، لغاية سنة ١٨٩٤ ، قد فصلت عنها ، فيما دفع لدى لسبس ، فلم يكن تمت خسارة أى ايراد وقضى للحكومة المصرية ، قبل (اسماعيل) البيع ، وصدق عليه . فلما انتشرت انبأؤه وذاعت ، كان لها وقع شديد في كل جهات المعمور ، ماليا وسياسيا .

أما سياسيا ، فلأن الكل رأوا في إقدام إنجلترا على مشتري تلك الأسهم عملا خطيرا ، قد تقم عنه نتائج تؤدى إلى انقلابات ليست في الحسبان ، ان لم تكن قاضية قضاه مبرما على مستقبل تركيا ومصر معا ، فعل علاقات مصر بتركيا على الأقل . وعليه فان الدوائر الرسمية في فيينا وبرلين وبتروجراد وباريس علقّت على المشتري تعليقات اشعرت بالاضطراب العميق الذى اعتراها .

وأما ماليا ، فلأن دفع استحقاقات أوّل ديسمبر أصبح ممكنا ، بل مضمونا ، وباتت شجون القلق ، والمخاوف المتتابة الصبور بخالب حادة ، مقضيا عليها ، واضمى من المؤكد بعد ذلك أن مساعدة إنجلترا المالية لمصر لن تقف عند ذلك الحد .

إغاد إنجلترا
كيف وبلته

وفى الواقع فان حكومتها أجابت طلب (اسماعيل) ، واختارت المستراسطفان كيف ، ليشغل مركز مستشار مالى له .

والمستراسطفان كيف كان من الامة الشخصية بحيث لم يكن يمكن أن تقف مهمته عند حدّ التقاط الاستعلامات اللازمة لتحرير تقرير شامل عن الحال فقط ، بل كان لابد من أنها تتجاوز إلى الإشراف على أعمال الحكومة المالية ، وتسييرها في طريق قويم .

وظهرت نتائج ما كان لنبا شراء الأهم من وقع في التمل الذي لعب برهه بقول المضارين ، لا سيما المطلعين منهم على لهجة الجرائد الانجليزية . فانه خيّل اليهم لحظة أن الأوراق المصرية أصبحت تساوى الأوراق الانجليزية حينها ، وإلا فانها أصبحت تساوى على الأقل مساواة تامة الأوراق الهندية في قيمتها ومئاتها . كما أن تلك النتائج ظهرت أيضا في حركة الصعود التي ذهبت بأسعار قرض سنة ١٨٧٣ من ٥٤ إلى ٧٢ في ظرف خمسة عشر يوما .

ومما زاد في ثقة السوق أن أموال الضرائب أخذت ترد بفرزاة إلى محافظة الاسكندرية ، لحض عمال الحكومة المزارعين على دفعها حضا فعلا .

فأصبح مركز وزارة المالية قويا ثابتا، وعاد الطلب يبحث عن افادتها، ويقضى أطولها استحقاقا، كأنه يخشى أن لا يعود يجد منها .

في وسط هذا التمل العام، أى في ١٦ ديسمبر سنة ١٨٧٥ ، وصل الى الاسكندرية المستركيف، ومعه الكولونيل ستوكز ، وزمرة متتخبة من موظفي وزارتي المالية والخارجية الانجليزييتين ، وسافر جمعهم الى العاصمة في الحال .

فاستقبلوا فيها استقبالا شائقا ، وأتزلوا على الرحب والسعة في ضيافة وليّ النعم . فلما وقف الجمهور على ماهية وظائف الأعضاء المؤلف منهم هذا الوفد، والمتفنين حول رئيسهم ، المستركيف ، أخذ يتأكد من أن المهمة التي اتوا من أجلها ليست مالية فحسب ، بل مالية وسياسية معا . وأقبل حملة الأسهم يمتنون أنفسهم بأعذب الأمانى . ولكنهم ماعتنوا أن رأوا أن الحقائق غير الآمال ، حينما دنت تصفية أول يناير سنة ١٨٧٦ فإن النقود أخذت تتوارى وتقل ، وارتفع الخس من ٣ إلى ٤ ٪ ،

وتزل القرض ثلاثة بنوط؛ وبدأت السوق تشعر بأث مؤثرات مختلفة تضارب حول العرش المصري، بين أن دى لسبس، حالما علم بيع أسهم الحكومة المصرية في ترعة السويس، هروا إلى مصر، في أمل شراء حصص التأسيس المعطاة لهذه الحكومة حينها، وعددها خمس عشرة في المائة من مجموع الحصص كلها .

ولكن الحكومة طلبت، لتبنيها، مبلغ أربعين مليوناً من الفرنكات . وحيث لم يسع دى لسبس دفعه، فإن البيع لم يتم، وبقيت الحصص بين يدي مصر . وصل ذلك انتهت سنة ١٨٧٥ !

على أنه بالرغم من المصاعب المالية والسياسية، المشتتة حول عرش (اسماعيل) اشتدادا بلغ حداً أحرمه استمراء كل لذة، بل حال دون دخوله دور حريمه نيفاً وستة أشهر، على ما أكد هو نفسه للسترادون دى ليون، قنصل أمريكا العام؛ وبالرغم من دوى المدافع المصرية في جنوب القطر، وجنوبه الشرق، دوى أزعج هذا القطر عينه، وأوجب زيادة في اشتداد المصاعب المالية والسياسية، فإن هذه السنة التي تم فيها (لاسماعيل) تأسيس المحاكم المختلطة الاصلحية، أى تقرير سلطته التشريعية المدنية على عموم التازلين في بلاده، تقريراً نهائياً، كانت العام الذي بلغ هو فيه سؤدده الحقيقي؛ وحق له، لولا تلك المصاعب المالية الواخرة ونزاً أليماً، أن يستوى بهناء على عرشه ويقول : «لقد أصبح المستقبل لى حقاً !» .

الجزء الخامس

المأوية تحت الأقدام

الفصل الأول^(١)

نحو التوقف عن الدفع

إذا رايح إذا ما أعصفت قصفت * عيدان نبع ولا بعبان بالرم

ولكن الأيام الغشومة أبت إلا أن يكون بلوغ (اسماعيل) أوج عزه وذروة مجده سرايا فقط ! وأبت - أنظر الى تهكم الاقدار وعشها بالموضوعات البشرية ! - أبت إلا أن يكون الاصلاح القضائى ذاته ، الذى اعتبره هو نفسه ، والذى كان فى الحقيقة تاج مساعيه كلها ، الآلة الهادمة لذلك المز ، والعجلة المدهورة لذلك المجد ، من الذروة الى الحضيض ! فما أكبرها عبرة ! وما أشد وقعها على النفوس !

ولو لم يكن هناك دليل على أن (اسماعيل) كان يفضل المصلحة العامة على مصلحته الشخصية ، وعلى أنه كان يعتبر قيام مجد ملكه الحقيقى على ما يعمل من مصلحة لبلاده ، لاعلى ما يحتاج به من ملاذ ، ولا على ما يحتفظ به لنفسه من استبداد بالسلطة والنفوذ ، سوى سعيه الى اصلاح شؤون العدالة فى القطر ورغبته فى توحيد المحاكم ، ومنحه لها حق القضاء حتى بينه وبين العموم من رعاياه ، ورعايا الدول الأجنبية ، فيما قد يفهم بينه وبينهم من تنازعات ، لكفى !

(١) أهم مصادر هذا الفصل : الفصلان التاسع والعاشر من "تاريخ مصر الجاهل" لمجهول البادى ذكره ،

والفصل التاسع عشر من كتاب "مصر الخديوى" لادون دى ليون ، و"المالية المصرية"

لمهل ، والفصل السادس من كتاب "مصر كاهن" لملاك كرن .

ولا غرابة اذا أجمع كل المؤرخين والمعاصرين على اعتبار تأسيس تلك المحاكم أكبر إصلاح أجراه (اسماعيل) في مدة ملكه ، وغير ما دل به على حقيقة نياته الصالحة نحو أمته وبلاده .

بيد أنه ، بينما كان هذا الإصلاح الخطير يتأصل في الديار ، ويسدأ بنشر ظله الوارف عليها ، كان المستر كيف والموظفون الذين معه يوالون العمل الذي أتوا من أجله ، ويفربلون حسابات وزارة المالية والدوائر الخديوية ، للوقوف ، بقدر الاستطاعة ، على ديونها وإيراداتها ، والخديو يصدر الأوامر تباعا ، ويتخذ الاحتياطات كلها ليوجد لهم جميع التسهيلات التي بها يتمكنون من الوقوف على حقائق الأمور .

فكانت نتيجة مجهوداتهم تقريرا مفصلا وضعه المستر كيف بعد وصوله بشهرين ، ورفعها الى الوزارة البريطانية ، دون أن ينشره بمصر ، أو يعلن أهم محتوياته ، على الأقل ، مع أن الرأي العام المهتم بالشؤون المصرية كان ينتظره ، ويقرب اعلانه بفروغ صبر ، تهدئة لقواطر واطمئنانا للقلوب ، اذا أظهر أن الحالة موجبة ذلك ، أو انذارا لاتخاذ الوسائل الواقية الممكنة ، اذا أظهر أن الهاوية أصبحت مفتوحة تحت الأقدام .

وانما كانت مشغولية الرأي العام وقلق أفكاره ناجمين عن أنه منذ حضور المستر كيف هذا انقسمت المعية الخديوية الرسمية وغير الرسمية الى دائرتين متعاكستين ، لكل منهما زعيم أو مدره ، وماليون ، ومؤثرات صغيرة وكبيرة ، لا بل وعيون مبسوثة حول الأمير ، ونظام احتياطات يرمى الى تملك أذنه وقلبه ، دون النائرة الأخرى .

الحزب الفرنسي
والحزب الانجليزي

هاتان الدائرتان كاتبان دائرتي الحزب الفرنسي والحزب الانجليزي ، والنتيجة الوحيدة الواضحة لمجهوداتهما كانت تعذر الوصول الى إتمام أى مشروع ، بسبب

العراقيل التي أخذ يقيما كل حزب في طريق خصمه، وعدم تمكنهما من الاتفاق على العمل معاً، لأنه، بينما كانت مرأى الحزب الفرنساوى مالية اقتصادية فقط، كانت مرأى الحزب الانجليزى سياسية قبل كل شئ.

فاخفض شهر يناير سنة ١٨٧٦، والحالة هذه، بدون التوفيق الى اتخاذ أية وسيلة لدرء الطوارئ الخفيفة، المتوقع قدموها مع استحقاقات الدفع الموشك حلولها. وزاد المخاوف هلما استمرار إقامة المستر كيف في القطر، واستمرار مباحثه، ودروسه، دون ظهور أية نتيجة لها بعد، وانتشار أبعد الأخبار غرابة في الأوساط المالية المحلية عن المجهودات المبذولة من كلا الحزبين البادى ذكرهما، لحل الخلد على قبول هذا الاقتراح أو ذاك العرض، المقلعين تارة من هذا الحزب، وطورا من ذاك.

أما المشروع الذى كان ينسب السعى في تحقيقه الى الحزب الفرنساوى، والذي كان في الواقع مرعى مساعى هذا الحزب وعلى رأسه الانجلو اچيشن بنك، فكان توحيد الدين السائر.

وأما ما كان ينسب السعى نحو تحقيقه الى الحزب الانجليزى، وما كانت الأوساط المالية الغربية وغيرها بمصر تمتد في نجاحها لرغبتها فيه، فكان أن تأخذ الحكومة الانجليزية على عاتقها جميع الديون المصرية، المضمونة منها وغير المضمونة، وتولى هى سدادها، على شرط التنازل لها عن السكك الحديدية وميناء الاسكندرية وأكسويس، وأشياء غيرها من هذا القليل ومن هذه الأهمية.

وبينا هذه الاضاعات تذاع وتضطارب، اذا بلبا طارفي ١٧ فبراير أن الانجلو عقد مع اسماعيل صدقي باشا عقدا ماليا قدّم له بموجبه، ومن أصل المطلوب

تلتئمت الدين السائر، مبلغ ثلاثة ملايين جنيه : منها مليونان نقداً، والمليون الباقي عند الاختيار .

فدل ذلك على تفوق الحزب الفرنسي على خصمه .

ولم تمض على ذلك أيام إلا وطار نبأ آخر بسفر مسيو باستري ، مالى هذا الحزب ، الى باريس ؛ وفي جيبه مشروع مصتق عليه من الخديو لكي يرضه هناك على القنابة التي كان هو مندوبها بمصر ، أى على فريق المالىين الذى كان البنك العقارى الفرنسي وروحمهم .

وبما أن العالم المالى المصرى لم يكن مهتماً إلا الى نجاح المشروع المنسوب الى الحزب الانجليزى ولا كان يهتم إلا قليلاً بنجاح الحزب الفرنسي ، فانه قابل التباين يروء وظنون ثائرة ؛ ولم يتبع إلا بفتور ، المحاورات التي باشرها المسيو باستري بعد وصوله الى باريس مع نقابته .

أما المشروع الذى ذهب ليعرضه عليها فكان عبارة عن إنشاء بنك أهل ، رأس ماله من أربعة الى خمسة ملايين جنيه ، يناط به جمع كل إيرادات القطر المصرى في خزائنه ، فيستبعد ما يلزم منها لخدمة الدين ، ويسلم الباقي الى الحكومة ، أو يبقيه تحت تصرفها ، ويناط به أيضاً أمر سداد الدين السائر ، بواسطة إصدار أذونات لثلاثين سنة ، تكون ضمانتها سدادها إيرادات سكك حديد الصعيد والدخوليات وميناء الاسكندرية ، وما يخص حصص التأسيس في شركة ترعة السويس الباقية في حيازة الحكومة .

ولكى يضمن أن يكون عمل ذلك البنك نظامياً مرتباً ، وتقام الثقة به على أسس متينة ، فان الدول الثلاث ذات المصالح الكبرى في القطر ، وأعني بهن فرنسا

وانجلترا وإيطاليا ، تبين ثلاثة مندوبين غربيين يختارهم الخديو ، فيراقبون الأعمال ، ويسهرون على أن لا تحول الإيرادات الخاصة بخدمة الدين عن الغرض الذي جعلت لأجله .

وبينا المسيو باسترى يتبع مجرى مخبراته في باريس ، كان المستر كيف قد فرغ من العمل الذي انتدب لأجله ، وبعد أن رفع التقرير الذي قلنا عنه ، أطلع الى برتدي ، وقد تلاشت ، عند مؤنر السفينة التي أقتسه ، جميع الأحلام والأمانى التي أثارها مقدمه في القلوب والمقول ، وتفنت هذه القلوب والمقول بها ، طوال مدة إقامته . فازداد القلق والاضطراب وكثر الأرق في الأوساط المالية ، كلما أدنى تعمر أيام فبراير شهر مارس ذا الاستحقاقات الخفيفة ، وتناول المعية الخديوية ذاتها .

أذونات على بياض

فأخذ الوزير اسماعيل صديق باشا ، وقد كثر حوله ضرب الأنعام للاسساس ، يتفنن ، ويمتد ، ويبدل وسعه ، ويستنبط الحيلة بعد الحيلة لاجراج النقود من كل خزنة يظن أو يبلغه أنها نائمة فيها ، ومن أيدي المالكين الزائفة الفطنة فيهم على الطمع ، حتى اهتدى في نهاية أمره الى طريقة إصدار أذونات على بياض : وهى أذونات من نوع خاص تستخرج من سجلات ذات قطع متسلسل خاص ، وذات حساب خاص بوزارة المالية ، وشرع ، مثلاً ، مقابل مائة ألف جنيه تدفع اليه نقداً ، على أن يستدها بعد شهر أو شهرين أو ثلاثة أشهر بقوائد ٢٠٪ أو أكثر سنوياً ، يعطى أذونات بقيمة مائتى ألف جنيه وثلاثمائة ألف جنيه وأربعمائة ألف جنيه ، ضماناً للسداد .

ولما كانت القوائد الجسيمة الموعود بها ، على هذه الطريقة ، من شأنها إثارة مطامع الجشعين ، أقبل كثيرون على هذا الفخ الجديد وسقطوا فيه ، ولات حين مندم !

فتمكن الوزير، بهذه الوسائل، من دفع استحقاق أول مارس في حينه؛ ولم تكن على الدفع شية سوى أنه لم يكن كله ذهباً؛ واضطر حاملو الأسهم إلى استلام من ١٠ إلى ١٢ ٪، من الواجب لهم، رials مجرية فضية عليها صورة الامبراطورة ماريا تريزا.

ويمكن كذلك من دفع استحقاقات ١٠ مارس و ٢٠ مارس بواسطة تجديدات قبلت بعض المصارف أن تجريها له مقابل إعطائه لها، ضماناً للسداد، أذونات على بياض قيمة كل منها ضعفا قيمة السند الجديد بل ثلاثة أضعافه أحيانا.

وتحاذى الوزير في أمر إصدار تلك الأذونات على بياض والتعامل بها إلى حد رأى نوبار باشا معه أن اسماعيل صديق باشا حامل على حفر فوهة بركان، في الحقيقة، تحت قواعد الحكومة المصرية. فسافر إلى أوروبا في ٢١ مارس بدون إخطار أو إشعار أحد.

ولما كان الملأ الأجنبي ينظر إليه ويستهربه بطل المقاومة البادية حول العرش ضد الاجرامات المصبوغة بصبغة اليأس وقلة الذمة، التي كان يجريها زميله اسماعيل صديق باشا، وكان يعتقد فيه، وحده، الكفاءة والحكمة اللازمتين للخروج من تلك الأزمة الحادة، بدون إلقاء الشرف المصري في مهاو محيقة — وليس من داع هنا للبحث في ما إذا كانت نظرية الملأ الأجنبي وآرائه فيه صائبة أم مخطئة — فإن سفره الفجائي أبلغ الاضطراب والقلق أقصاهما؛ وعده الناس إنذاراً بأن السقطة باتت قريبة لا مفر منها، لاسيما أن الأنباء عن تأسيس البنك الأهلي، الذي كان المسيو باستري يتخاف من أمره، انقطعت بالمرة.

ولكن الحكومة المصرية رأت أن ترفع ثقة النفوس قليلا، وتقوى آمال القلوب؛ فأشاعت أنها اتفقت مع الحزب الفرنساوى على استبدال ذلك البنك الأهلى بصندوق استهلاك تدفع الخزينة اليه سنويا المبالغ اللازمة لدفع فوائد الدين المصرى واستهلاكه .
والمقصود بالدين المصرى أقراض سنة ١٨٦٣ وسنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٦ وسنة ١٨٦٧ وسنة ١٨٦٨ وسنة ١٨٧٣ ، والدين السائر ، والقسط السنوى المطلوب للحكومة البريطانية بصيغة فوائد على الـ ١٧٦٠٠٠ سهم من أسهم القنال التى اشترتها، والجزية الواجب دفعها سنويا الى الأستانة .

ولزيادة الضمانة يحظر على ذلك الصندوق الدخول فى أية عملية تجارية أو استغلاية، وتسلم ادارته الى ثلاثة مندوبين أوروبيين الخ ، (كما أشيع عن نظام البنك الأهلى المزعوم)، ويوضع تحت ضمانته المحاكم المختلطة، المنشأة حديثا، ويصدر فى أول يناير من كل سنة بيانا لمآثراته ، طبقا لجداول يضمها وزير المالية بالاتفاق مع المندوبين وهلم جرا .

ودارت المفاربات فعلا بين الماليين الفرنسيين والحكومة المصرية على انشاء ذلك الصندوق .

ولما رأى الدوك ديكاو وزير الخارجية الفرنسية أن مدارك أعضاء وفد الصحاير الفرنسيين المالية ، وثبات أخلاقهم ، ليست مما يوجب الثقة والطمأنينة ، أوفد حالا الى مصر المسيو أوتريه ، أحد عماله الأكثر ذكاه وحذافة، لكن يعضدهم بنصائحه وما له من الهيبة فى النفوس، وينورهم بما له من الخبرة الشخصية فى الأمور المصرية — وهى خبرة اكتسبها بمقتضى السنين الطوال التى أقامها بالاسكندرية، بصفته منفصلا تاما للحكومة الفرنسية .

الوفد الحكومة
الفرنساوية المسيو
أوتريه

فقابل المملأ الغربي، بمصر، حيثه بارتياح تام، لوثوقه من أنه، لسابقة احتكاكه
بكثرة بالحكومة المصرية، ولسابق وقوع حادث بينه وبينها أثناء توظيفه، لم يكن
من شأن عبرته أن تنسى، ليس بالرجل الذي يستطيع اسماعيل صديق باشا الضحك
على ذقنه والتلاعب به .

ذلك الارتياح تطور حتى صار ثقة تامة : لأن المسيو أوتره ما أقام بالقرب من
الخليو بركة إلا ووثق من صدق شعوره وحسن نياته ، ومن أنه لن يستطيع على
مجرد فكرة الافلاس صبرا ، وأنه سينذل ، إزاء وسعه للقيام بتعهداته الى النهاية .

وبلغت به الثقة التي أخذ يجهتد في إدخالها الى القلوب أنه أنبا، يوما، بأن قرض
سنة ١٨٧٣ لا يده من أن يصعد عن قريب الى ٨٠، ولا خرابة في ذلك : فإن
سياسة الحكومة الفرنسية بمصر كانت مبنية على عمل ما في الامكان لمساعدة مصر
على الخروج بشرف من الأزمة الخائفة الملتبسة بحالها في صدر نزولها : لأنه كان
يهمها جدا أن لا تعصب بضرر المصالح المالية الجسيمة التي كانت للفرنساوين
في القطر، لا سيما للبنك المقارى الفرنساوى الذى كان تحت مراقبتها .

ولكن ، بينما كانت خطة الحكومة الفرنسية ترجى الى إحياء الثقة في القلوب
والى إيجاد أدوية فعالة تخفف وطأة البلاء ، ان لم تشفه تمام الشفاء ، كانت مظاهر
خطة الحكومة الانجليزية تجعل على الاعتقاد بأنها إنما تريد بالخليو سوما ، وإنما تقصد
جره الى التهلكة ، لكن يتسنى لها فيما بعد ، وفي الوقت المناسب ، أن تمد اليه يدا
منقذة لن يعود يستطيع سوى التمسك بها ، فيصبح هو ومصر تحت رحمتها .

وبما كان يدل على أن هذه هي خطتها ، على ما فيها من حوامل على الاشتمات
والكراهة ، هو أنه كلما وفق الراغبون في مداواة الأدواء المصرية الى استنباط طريقة

أو تدير من شأنهما تخفيف الوطأة عن الصدور، كان يمثل تلك الحكومة يهون حالا الى معاكستهما باقتراح مشروع عكسهما تجود به قرائح الخواجات ايلوت وجرينغلد، أو يبنى على نصائح المستر كيف، أو المستر ريفرس ولسن، بعده، أو أيضا على نصائح الكرنيل ستنتن، القنصل البريطاني العام نفسه، فيؤذى الاقتراح الى تأجيل الطريقة أو التدير.

ومع أن الحكومة البريطانية كانت أول الطالين بوضع الادارة المصرية تحت مراقبة مالية أوروبية، فانها، حينما طلب اليها أن تعين مندوبا من قبلها للاشتراك مع المندوبين الفرنسيين والاطالئ والقيام بشؤون تلك المراقبة، ترددت، ثم اختلفت المائق بعد المائق، وأخيرا تمهقوت ورفضت. وبلغ من اهراق المالين البريطانيين، في الوقت عينه، في الإقدام على الخط من سمرالأوراق المالية المصرية في بورصة لندن أنه لم يعد في الاستطاعة نسبه الى مجرد المضاربة، وإن أحاديث الناس أخذت تنسبه الى إعزاز سرى صادر من الحكومة الانجليزية حينما الى أولئك المالين.

ومما زاد الطين بلة، وألّس أعمال هذه الحكومة ثوبا ضيقا من الريب والشكوك، هو أن المستر دزرائيل، رئيس الوزارة البريطانية، اليهودى الأصل، المرفوع اليه تقرير المستر كيف، بدلا من الاسراع الى نشره، تهدئة لخواطر، وإجابة للزئائب البادية من كل حذب وصوب، رأى أن يعلن في خطبة ألقاها في ٢٣ مارس من هذه السنة على مجلس العموم « أن الخديو سأل — بناء على أن حالة المالية المصرية سيئه، وإن البيانات التي قدمها للمستري كيف انما كانت من نوع ما يسر الى الصديق، لا من نوع ما تستحب افادته — أن لا ينشر التقرير الذي وضعه المستر كيف ».

خطبة دزرائيل
في ٢٣ مارس
سنة ١٨٧٦

فكان لقوله هذا أسوأ وقع في النفوس ، وأوجب فرقة غضب وغيظ في الأوساط المالية أدت الى هبوط سعر قرض سنة ١٨٧٣ من ٦٣ الى ٥١ !

نعم ان المستر نورثكوت ، وزير المالية البريطانية ، حاول في جلسى ٢٧ و ٢٩ مارس تخفيف وطأة ذلك الوقع السيئ المسبب عن كلام رئيسه ؛ ولكنه لم يفلح إلا قليلا ؛ لأن الضربة كانت قد أصابت مقتلًا ! لذلك لما أعلن في ٣١ منه وصول اشارة تلغرافية من الخديو الى وزارة الخارجية تظهر رغبة الملك المصري في أن ينشر تقرير المستركيف ، لم يكن لاعلانه هذا أقل تأثير ؛ ولم يبق التحسين الناشئ عنه في أسعار الأوراق المصرية سوى بضعة أيام^(١) مع أن التقرير كان ، في مجموعه ، موجبا للارتياح والاطمئنان !

نعم انه اعترف ، صراحة ، بأن مبالغ جسيمة صرفت في وجوه عديمة الفائدة أو في أعمال مفيدة نفذت على غير المرام أو بسرعة ضاعة — على أن مصر تشترك فيما هو خاص بهذا النوع من الأعمال مع كل البلاد الحديثة ، كالولايات المتحدة وكندا — وان مبالغ أخرى جسيمة فقدت في حملات عسكرية لا طائل تحتها ، أو اتهمها أفاقون ماليون وسياسيون ، أو موظفون تمكن بعضهم ، بعد خدمة بضع سنوات ، من الانسحاب بثروة طائلة ، بالرغم من أن مرتباتهم لم تزد على أربعين جنيها شهريا . نعم انه أعلن بأن كل ما يمكن أن يكون ضمانا لسداد الديون قد أصبح مرهونا ، وإن لم يعد في وسع الحكومة اقتداء الدين السائر ؛ ولكنه أكد في الوقت عينه أن مصر ، بالرغم من ذلك جميعه ، اذا ساعدتها قوة خارجية كافية على الاقتصاد

(١) انظر : "تاريخ مصر المالي" لمجهول اسمه ج . س . من ص ٢٢٢ الى ٢٢٥

في مصروفاتها، وأعدت إليها نفقة الغير بها، تستطيع سداد جميع ما عليها من الديون، وانطروح من الأئمة التي هي فيها بشرف وسلامة معا .

على أنه يجب لذلك : (أولاً) أن توحيد ديون الحكومة والدائرة السلبية معا ومقدارها ١٨٦٢ ٧٩٧٤٦٨١٢ جنيه؛ (ثانياً) أن تستبعد من هذا القدر أقراض سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٦٧ القصيرة المدى ، وتستند من متحصلات "المقابلة" ، (ثالثاً) أن الباقي، مضافاً إليه مبلغ مليوني جنيه، قيمة هذا الاتفاق الجديد، ومليون جنيه، قيمة تكاليف حرب الحبشة، يحدد ويحول ديناً واحداً بفائدة ٧ ٪ سنوياً، ويستند في سنة ١٩٢٦

وكان المسيو پاتريه قد عاد ، في الأشاء ، الى مصر يخفي حنين ؛ وأخذ يجرى المفاوضات ، ولكن في وجهة أخرى .

غير أنه ما لبث ، برهة ، إلا واضطر الى إيقافها بقية . وذلك لأن الساعة باتت خطيرة وحمل بمحادث جلي : فإن آثار ماطلات اسماعيل صديق باشا بلغت النضوج وأصبح الزمان لا يستطيع سوى قطعها .

هذا الوزير ، بفضل مركزه ، وقربه من قلب أخيه في الرضاة السامي ، كان قد تمكن ، لغاية ذلك الحين ، من التمسك من كل ارتباط مقيد بضوابط محددة ؛ ووجد طريقة لتأخير توقيع أرفضه ، كلما كانت تبقى الساعة الموجبة ذلك التوقيع . ورضيه استغلال سهولة تصديق عمال البنك العقاري : القرائسوى في وعوده المزوقة ، ليثبت عندهم الاعتقاد بأنه لن يتفق مع غيرهم مطلقاً على إنشاء البنك الأهلي أو صندوق الاستهلاك ، أو مشروع تجريد الدين السائر ؛ ويتذرع بهذه الوسيلة الى وضع معظم هذا الدين السائر على عاتق ذلك البنك ، بأمل جعله دائنة الوحيد ، دون غيره .

ولكن أولئك العمال أدركوا في نهاية الأمر أن تلك الوعود انما هي في الحقيقة
شراك ينصبها ذلك الوزير لهم . فأخطروهم بصراحة أنهم يرفضون تقديم أية سلفة
جديدة قد يطلبها منهم إن لم يعلن ، أولا ، اعتياده اقتراحاته الأخرى اعتيادا نهائيا ،
ويوقعها .

تلك كانت الحال في ٢٨ مارس ، أي خمسة أيام بعد أن اضطربت الأسواق المالية
لخطبة المستر دزرائيل اضطرابها المائل ، وثلاثة أيام ، قبل استحقاق أول أبريل .
فالساعة كانت ، إذا ، خطيرة كما قلنا : لأنه ما من أحد إلا وكان يعلم أن الوزير ،
لمرور فصل تحصيل الضرائب ، وضياع الثقة في القطر وفي أوروبا على السواء ، لم يستطع
جمع التقود اللازمة لتغطية المطلوب في ذلك الاستحقاق . فإلى أين يكون ، والحالة
هذه ، المصير ؟

على أن اسماعيل صديقي باشا ، لما وجد الأبواب كلها موصدة ، لم يرتدأ من
اطلاع مولاه على الضائقة التي باتت ماليته فيها . فأدرك الخديو أن تدخله في الأمر
أصبح محتما ، وأن النجاة لن تأتي إلا من عمل يعمل هو .

الاتجاه الى
فرنسا وانجلترا

ففي الحال ، لكي يحفظ سمعة بلده وشرفه ، أقدم على مغامرة الحكومتين الفرنسية
والانجليزية ، وطلب اليهما بتوسل ، على ما في التوسل من مضايضة على نفسه الأبية ،
أن تذكرنا وثاقات الصداقة القديمة التي تربطهما به ، وتملأ يد المساعدة الى حكومته
وإليه ، لكيلا يحيق به عار الاحتجاج على السندات المفضاة بامضاءه .

أما الحكومة الانجليزية ، فأجابت برفض مرة ، في مبناء وممناء . ولا غرابة :
فإن نيات المستر دزرائيل اليهودي الأصل ، السيئة بعصر وخديوها ، لم تعد سرا لأحد ،

وأما الحكومة الفرنسية ، فهاجتها رسالة (اسماعيل) المسجلة اليها في صباح ٣١ مارس . فطرح المسيو ديكاكز مضمونها على بساط مداولة مجلس الوزراء المتمم لهذا الغرض . ولما كانت مصالح البنك المقارى الفرنسية ، ومصالح تاجره ، البنك الزراعى ، مرتبطة ارتباطا كلياً بالمصالح المصرية ، فانه كان من البديهي أن لا تتخلى الحكومة الفرنسية عن مساعدة المالية المصرية ، لئلا يصاب بمصيبتها ثائق محل مالى بفرنسا كلها ، وتتم عن تلك الاصابة عواقب فى منتهى الخطورة لمركز فرنسا المالى .

فاتقنع الوزراء الفرنسيون بما أبداه لهم زميلهم الدوق دى كاز والمسيو ليون سائى من البيانات الموجبة للتدخل ، وبعد أن انفقوا مع المسيو جيتا ، زعيم أكبر الأحزاب البرلانية ، لكن يتقوا كل سؤال فى هذا الشأن بمن لأحد التواب طرحة عليهم ، فيخرجهم ويؤيد فى حرج مركزهم ، أرسلوا فى مساء ذلك اليوم عينه الى لندن البالغ اللازمة لدفع استحقاق الغد .

وبينا تلك المداولة الوزارية تدور فى باريس ، كان قلق النفوس بالاسكتندرية ، لاسيما فى البنوك ذات الشأن الكبير فى استحقاق أول أبريل ، قد بلغ أشده ، وأخذت الهواجس تعذب القلوب صذابا إليها ، لأن افتقار الحكومة الكلى الى تقود كان معروفا لدى الجميع ، وبالتالي ، تعذر الدفع عليها بما لديها من الوسائل . فان لم يأت الفرج من الخارج ، أفلا تقع الصاعقة ؟

فلا غرابة ، والحالة هذه ، فى أن الكرى هجر جفون رجال البنوك كلهم فى الليلة ماين ٣١ مارس وأول أبريل سنة ١٨٧٦ ، وأن عيونهم اكتحلت بسواد الاضطراب الناشب فى أقطعتهم .

ليلة ظلمة

فاخذوا يسأرون شجونهم، باجتماعات هنا وهناك، يتداولون فيها فيما يجب عمله، ويرقبون، بفارغ الصبر، ورود الأنباء من الخارج، وقيمون حول تواكيل التلغراف من يكلفونهم بأن يأتوهم بالاشارات البرقية ساعة ورودها، أنه أن يكون ضمنها الاشارة المنقذة ! ويحتازون ساعات الليل وهم حاملون عبأ يزداد شعورهم بثقله، كلما تقدمت تلك الساعات نحو النهار، واشتد الأمل بقرب الفرج !

فلما كان الفجر — وقد أخذ الياس يخفق الحناجر، وبلغت غالب الاضطراب صميم الأقدرة — وردت الاشارة الطيبة المنتظرة . وما هي إلا لحظة وطبرت في جميع أرجاء المدينة ! فأوجبت ارتياحا عظيما وشكرانا لرجال البنك العقاري الفرنسي الذي يشوبه شئ من التهمك .

على أن الطمانينة الناقصة ما زالت مبتعدة عن القلوب، لعل الناس أن الأزمة انما اضرجت مؤقتا، وأن استحقاقات ١٠ أبريل و ٢٠ أبريل وأول مايو، وهلم جرا تنفقوا أمراستحقاق أول أبريل، وأنه مادام الدين السائر متحركا في الفضاء المصري، كنتم ذي ذنب لا ضوابط له، وما دام وزير المالية حرا في تصرفاته، لا قيد عليه، فلا بد من بقاء الحال مضطربة، وانحوف من المستقبل حيا .

على أن المسيو باستريه كان قد عاد الى مخايراته، وطارت الأنباء بأنه أوشك أن ينجح فيها !

ولكن وزير المالية ولقيف المحيطين بالحدود اجتمعوا في الأثناء اجتماعا سريا، وشرعوا يتباحثون في اللازم عمله : « أبصرون على سقوط موارد الثروة المصرية العمومية، الواحد تلو الآخر، وعلى الاستقرار على مص تدني تلك الثروة، بالرغم من جفافهما، للتمكن من سداد الفوائد الهاضلة، الجائرة، المطالب بها جمهور المرائين،

أصحاب الديون المصرية، الذين لو حوسبوا حساباً دقيقاً لظهر أنهم استردوا، فوائد، ما أقرضوا أصلاً، وزادوا عليه كثيراً؟ أيصبرون على ذهاب ثروة الخلدو وثروة أسرته الكريمة، برهن بعد رهن، وتحويل إيراد تلو تحويل إيراد إلى أيدي أولئك المرايين أنفسهم، الذين إنما غشوا في الأول، إذ أطمعوا في الاقتراض منهم، وفرضوا في الآخر، إذ طلبوا أنه لم يعد هناك باب لتحقيق المكاسب الفظيعة التي حققوها في بادئ عملهم؟ وما الفائدة من ذلك الصبر، إذا كان لابد في النهاية من التوقف عن الدفع؟ فلم لا يكون التوقف منذ الآن — ولا يزال بعض الشيء في الأيدي — بدلاً من التوقف بعد غد، إذ تكون بصرقة قد نحرت، ولات حين مندم؟» .

وعلى ذلك أقروا التوقف عن الدفع، منذ ١٥ أبريل . ولكن كيف يبلغ التوقف إلى من يهمهم الأمر؟ وكيف يكون شكله؟

فاتفقوا، بعد بحث خفيف، على أن التوقف يتخذ في الأول شكل مد أجل فقط؛ أي أن دفع استحقاقات أبريل ومايو يؤجل إلى بعد ثلاثة أشهر. وقر الرأي على أن يخطر العموم بذلك، بموجب إعلان تصدره محافظة الاسكندرية .

التوقف عن الدفع فعلى هذا الإعلان، فعلاً، يوم ٨ أبريل صباحاً في بورصة الاسكندرية؛ ومع أن الجميع كانوا يتوقعون مضمونه، إلا أن وقعه في النفوس كان شديداً . على أن بورصتي الاسكندرية ولندن بقيتا متماسكتين : إما لأن الإعلان دقخهما، فلم تفقها معناه في الأول؛ وإما لأنهما رأتا اضطرابهما إلى التجلد واجباً للتبصر .

ولكن التردد لم يستمر طويلاً؛ وما لبثت الأسعار أن انهارت انهياراً مخيفاً : فمن

١١ أبريل إلى ١٥ منه هبط قرض سنة ١٨٧٣ إلى ٤٢ !

الفصل الثاني^(١)

انقلاب ظهر المحجن

وقد يرجى بلرح السيف بره * ولا بره لما جرح اللسان

على أن الطريقة الاستغرافية التي قُور بموجبها التوقف عن الدفع ، في الاجتماع السرى الذى قلنا عنه ، بعيد تقديم الحكومة الفرنسية المساعدة التي جادت بها ، بناء على طلب الخديو ، بأيام قلائل ، والكيفية الموشكة أن تكون استثنائية ، التي أبلغ بموجبها ذلك التوقف الى علم العموم ، أثارنا تميزا عنيقا في صدور الجالية الأوروبية بالاسكندرية ، زاده أيضا ، زيادة هائلة ، موقف عمال الحكومة وموظفيها . فانهم : إما لكونهم اعتادوا الفطرسه وانجلياء والنظر الى الناس من حل ، فلم يمدوا يستطيعون أن يصفوا معاملاتهم معهم بغير تلك الصبغة الكريمة ، وإما لأنهم لم يدركوا حقيقة الحال الجديدة ، ولم يفقهوا أن مركز حكومة غنية قوية ، في القلوب ، غير مركز حكومة ضعيفة مفلسة ، استمروا ملتحمين مظهرهم العادى من عدم الاهتمام المتفطرس بانتهيار الثروات الشخصية ، وتخرب بيوت أصحابها ، ومن عدم الثقل في إقدامهم على الاتجار والبيع والشراء ، والاستفادة من الثقة العمومية ، وقوة الاقتراض والأقراض الناجمة عنها ، وتجاوز الحدود في جميع ذلك التجاوز المعتاد ، كأن الماضى لا يزال

(١) أهم مصادر هذا الفصل : الجزء الأخير من الفصل التاسع من " تاريخ مصر المالى " لمجهول
والفصل السادس منه ، والفصل الثانى من " مصر الحديثة " لفرود كورمر ، و " مصر في عهد
اسماعيل " لمالك كون .

حاضرا ، وكأنهم لا يشعرون مطلقا انهم انما يتكلمون باسم ادارة ، دخلت في دور الافلاس .

هياج و تجاوز هياج هياج الأفكار والأرواح على ألف نوع ، واقترن بعنة مظاهر تجويز فيها حدّ الاحترام الواجب لشخص ملك البلاد . من ذلك أن ناظر دائرته الخاصة عرض في سوق مينا البصل بيع أقطان يسلمها مقابل دفع نقدي . فهاجت السوق وهاجت ، وانهال عليه الملاّ بهاليل الازدراء والاشتم والاهانة المنتوعة ، ولولا قليل لضربوه وأخرجوه من الحلقة .

وانعدت في المدينة عنة اجتماعات ، تليت فيها خطب في منتهى الطعن والشدّة . وذهب الخطيب ، في إحداها ، إلى وجوب خلع الخديو ، وعلقت إعلانات كبيرة في الأحياء الآهلة بالسكان ، وفي معظم جهات البلد ، حرض الرأى العام فيها على المطالبة بقلب نظام الحكومة ، رأسا على عقب ، واستلام تداخل أجنبي زمام الأمور في القطر^(١) !

إلى ذلك الحدة البارد وصلت حقة زمرة من المرايين وجههور من الدائنين ، الذين طالبا كانوا يتوقعون مكسبا من الخديو ، لم يروا للثناء عليه حداً ، فكالوا له المديح جزافا ، وأنواعا مختلفة في جرائد بلادهم ومتدائها ، وأقوال الخطباء فيها ، ورفضه إلى ما فوق السج الممالك ! واندلثوا الآن عليه ، حالم شعروا باقطاع مورد المكاسب والانتفاع !

فليتنظ بذلك كبراء الأرض ، وليعلموا أن بحور الثناء الذي يحرقه حولهم القوم المستغلون مراكزهم وروبتهم قد يتلاشى بسرعة ، وقد لا يبقى له من أثر سوى أنجر الذي

(١) أنظر : "تاريخ مصر الحديث" ليهول ص ٢٣٢

أحرق به ، والذي قد يستعمله القوم أنفسهم ليحرقوا به سمعة من كان محبوبهم بالأمس ، والقليل الباقي من مصالحه ، حاشا ينتهى استغلالهم الطويل إياه بحمل الدهر على قلب ظهر الحين له !

مظاهرة وثقة

على أن المظاهرة التي أساءت إلى قلب الخديو ، وجرحته جرماً أبلغ من كل كلم سواء فصحت في قلبه أية مظاهرة أخرى ، إنما هي المظاهرة التي حدثت في بورصة الاسكندرية عنها . فان إدارة هذه البورصة ، بتأثير الإعجاب الماضى الحاف من كل جهة بشخص (اسماعيل) ، كانت ، منذ عهد قريب ، قد أقامت صورته في صدر قاعة جلساتها ، بحفلة حافلة ، دوى صداها في جميع أنحاء القطر ، مدة .

ففي ثورة النفوس التي نحن بصدها ، اقترح بعضهم نزع تلك الصورة من هناك ، وطردها من المحل كله ، كغير جذيرة وغير مستحقة أن تكون فيه ؛ ولم يمكن إلا بكل تعب واحتياط حمايتها من المعاملة المهينة المهددها بها مخطط أولئك المرائين والدائنين الجشعين^(١) !

ولم تكن قد مضت سنة ، بعد ، على إحراق أولئك الأقوام بخورشاتهم المفروض أمامها ! فما أقرب الصخرة التريثية من الكاينوتول في ماجريات الحياة الاجتماعية البشرية !

وبينا كانت هذه المظاهرات السمجة تنهب آذان الهواء ، بضجتها وجليلتها ، وضوضائها الوثقة ، وتثير انفعال الغضب والسخط في قلوب الأهلئ المخلصين الولاء لخديوم ، بل تجمع حوله ، بتأثير الرابطة الوطنية والرابطة الدينية ، ذات النافرين عنه ، لسوء ما أصابهم من حكومته ، اجتمع في البنك السلطاني الشافى كبار حملة الديون ،

(١) أنظر : " تاريخ مصر المال " لمجهول ص ٢٢٢

الذين وقع عليهم أعظم الضرر في أمر توقف وزير المالية المصرية عن دفع المستحق لهم ، وطفقوا يتداولون فيما يجب عمله .

فقز رأيهم على أن يبعثوا وفدا الى الخديو ، ليستفهموا من سموه عما وصلت اليه المخابرات الدائرة بفرض الوصول الى اعادة مجارى الدفع ؛ وليطلبوا ، فيما لو خابت تلك المخابرات ، إشراكهم مع حكومته في البحث عن الطرق التي قد توجب الحال اجرامها في المستقبل ، محافظة على مصالح الجميع .

ولكن الخديو ، في تأثره الشديد مما كان قد حدث بالاسكندرية ، واطهارا لعدم رضا ، أبى مقابلة رجال ذلك الوفد ، بالرغم من أنه لم يكن يرفض أبدا مقابلة أحد ؛ وبالرغم من أن أولئك الرجال كانوا يمثلون في الحقيقة مصالح تقدر بملايين الجنهيات ، وأحاطهم على وزير مالىته .

فقابلهم اسماعيل صديق باشا بمنتهى اللطف والبشاشة ؛ وأجاب على أسئلتهم ، مؤكدا أن الحكومة تنوى القيام بكل تعهداتها ، بدون الالتجاء الى تحويل قهوى ؛ وأن المخابرات ، التي أوقفت عند حلول استحقاق ابريل ، استؤقت من جديد مع زمرة المالين القدماء حينهم ، ومع مالين آخرين ؛ وأنه سيوقع عن قريب اتفاق يمكن من دفع المطلوبات كلها الى حملة الأسهم . فاذا خابت — لاسمى الله — تلك المخابرات ، فانه يكون لحملة الأسهم الحق في انتداب من يشامون لحضور المباحثات في الاجراءات الواجب اتخاذها .

فارتاح رجال الوفد الى أقوال الوزير ؛ وعادوا اليه من غدهم ليحزروا لهم كتابا بها . فابى . ثم لم تمض أيام قليلة إلا وأشيع عزله من منصبه . ولكن الاشاعة كانت في غير محلها .

على ان المسيو يستريه ، بالرغم من كل ماحدث ، كان لا يزال مجدا في مغابراته ؛
لا سيما انه ، بعد انسحاب الحزب الانجليزى المعرقل لجميع المشروعات المعروضة من
الحزب الفرنساوى ، أصبح سيد الميدان دون غيره . وعزا بعضهم انسحاب الحزب
الانجليزى الى كونه أدرك أن الحالة باتت ميؤوسا منها !

فأدت نتيجة مغابراته الى ولادة مشروع عرضه البنك العقارى الفرنساوى على
الخليديو ، واتمس موافقته عليه . فأجل الخليديو إجابته ٤٨ ساعة ، لم تضيق الهيئة
الرسمية الفرنسية منها دقيقة ، بل شغلها كلها بالتأخير على (اسماعيل) ، تأثيرا قويا ،
لتعمله على قبوله .

مرسوما ٧ مايو
سنة ١٨٧٦

فاعتمده (اسماعيل) في نهاية الأمر ؛ وأصدر مرسومين ، نشرتهما "الوقائع الرسمية"
في عدد ٧ مايو سنة ١٨٧٦ ، عين أولها شروط الاتفاق وضماناته ، وبين الثاني طريقة
إجرائه .

أما مضمون المرسوم الأول ، فهو : أن عموم ديون الحكومة والدائرة السلية توحد
وتجمل دينا واحدا عاما ذا فوائد سعرها ٧/٠ ، ويستد في ٦٥ عاما بسحوب في كل
سنة أشهر ؛ وسندات هذا الدين العام تعطى هكنا : (أولا) بقدر القيمة الحقيقية ،
فيا يختص بأقراض سنة ٦٢ وسنة ٦٨ وسنة ٧٠ وسنة ٧٣ ؛ (ثانيا) باعتبار ١٠٠ جنيه
لكل ٩٥ جنيا فيا يختص بأقراض سنة ٦٤ وسنة ٦٥ وسنة ٦٧ ؛ (ثالثا) باعتبار
١٠٠ جنيه لكل ٨٠ جنيا من الدين السائر . وأن مجموع الدين العام الموحد هكنا
يكون ٩١٠٠٠٠٠٠ جنيه اسميا ، تتمتع أول يوليه سنة ١٨٧٦ ؛ ويحتاج لسنوية
قدرها ٦٤٤٣٦٠٠ جنيه ، منها ٦٨٤٤١١ جنيه لحساب البائرة ، و٥٧٥٩١٨٩ جنيه
لساب الحكومة .

وإن إرادات مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط ؛ ودخوليات مصر
والإسكندرية ؛ وجمارك الإسكندرية والسويس ورشيد ودمياط وبور سعيد
والعريش ؛ والسكك الحديدية ؛ ومصلحة التبغ (الدخان) ؛ ومصلحة الملح ؛ ومصائد
الطيرية ؛ والمسنوات (الخواويس) ؛ ورسوم الملاحة في النيل وكوبرى قصر النيل ؛
وقدرها كلها ٥٧٩٠٨٤٥ جنيها تخصص لخدمة ذلك الدين الموحد العام .

وأن دفع ما يجب على الدائرة السلية دفنه ، وقدره ٦٨٤٤١١ جنيها يكون مع
تحصيل المطلوب لها أولا فأولا ؛ وأن ضم هذا المبلغ الى المبلغ السابق يكون مبلغا
اجاليا قدره ٦٤٧٥٢٥٦ جنيها لخدمة لن تتقاضى سوى ٦٤٤٣٦٠٠ جنيه .

وذكر ذلك المرسوم أن عثة عمال مالية أخذت على نفسها القيام بنفاذ المشروع ؛
وأن الخديو يعين مندوبين خصوصيين لمراقبة نقادة ؛ وأنه سينشأ لخدمة الدين
الموحد صندوق خاص يفصل المرسوم الثانى نظاماته وقوانينه .

وأما مضمون المرسوم الثانى هذا، فهو : إن إدارة الصندوق الخاص تتأط بمندوبين
أجانب يعينهم الخديو ، بناء على تقديمهم من دولهم ؛ ويكونون موظفين مصريين .
وإن الأموال التى خصصت بسداد الدين الموحد تؤرد إلى هذا الصندوق الخاص ،
كما يؤرد اليه القسط السنوى المطلوب من الدائرة السلية ، ومبلغ الفوائد المطلوبة
للمحكومة الانجليزية عن أسهم السويس . فإذا لم يكف الموجود لدفع ستة أشهر ما ،
فإن وزير المالية يتدبر فى سد العجز قبل حلول الميعاد بخمسة عشر يوما .

وإن كل نزاع يقيم بين مديرى هذا الصندوق ووزير المالية يرفع أمر النظر فيه
وفصله الى المحاكم الجديدة (المحاكم المختلطة) .

وان المندوبين يعينون لمدة خمس سنوات؛ ويجوز إعادة انتخابهم؛ وأنهم يقيمون بمصر؛ وأنه يحظر على هذا الصندوق الدخول في أى عمل، بنكي أو تجارى أو صناعى فنى، كائنا ما كان؛ وأنه لا يسوغ للحكومة، بدون موافقة المندوبين، إدخال أى تعديل في الضرائب المخصصة لخدمة الدين الموحد، أو في المعاهدات التجارية المنظمة لرسوم الجمارك، من شأنه أن يقلل من مقدار الإيرادات.

وان الحكومة تتمتع، هي والدائرة معا، بأن لا تصدر أدوات جديدة، ولا تعقد قروضا جديدة إلا بموافقة المندوبين المذكورين؛ ولكنها، لكيلا تعرقل أعمال الإدارة اليومية، يمكنها أن تفتح لنفسها حسابا جاريا، عند أحد البنوك، لغاية ٥ مليون من الفرنكات، على شرط سداها من أصل الإيرادات؛ في نهاية كل سنة.

مرسوم ١٤ مايو
سنة ١٨٧٦

ثم أصدر (اسماعيل) مرسوما ثالثا، في ١٤ مايو عينه، عتلى بموجبه تشكيل إدارة وزارة المالية، بأن أدخل عليها مجلسا أعلى للخرينة، مقسما الى ثلاثة أقسام: القسم الأول مختص بمراقبة خزائن الحكومة المركزية وحساباتها؛ والقسم الثانى مختص بمراقبة الإيرادات والمصروفات، والنظر في أمر الموظفين والمستخدمين، الناهت عليهم أنهم أجروا دفعا، لا شئ يبرره؛ والقسم الثالث مختص بتحقيق الحسابات وتصفياتها والتصديق عليها أو انتقادها اذا كان هناك محل للانتقاد.

ذلك المجلس الأعلى بيدى رأيه في كل الميزانيات النظرية التى يضعها وزير المالية، قبل نهاية كل سنة بثلاثة شهور.

ويكون من عشرة أعضاء: خمسة منهم أجناب، وخمسة وطنيون؛ ومن رئيس يعينه الخديو.

ويكون قسمه الأول من ثلاثة أعضاء ، أجانب كلهم ، وقسمه الثاني من خمسة أعضاء ، منهم أجنبيان ، وقسمه الثالث من ثلاثة أعضاء ، كلهم وطنيون .

وتعين أعضاء هذا المجلس وعزلهم وإيقافهم أو إعادتهم على المماش — جميع ذلك يكون حقا من حقوق الخديو ، بعد أخذ رأى مجلسه الخاص . على أن المجلس الأعلى يكون مطلق التصرف في أمر وضع النظمات اللازمة لخدمته الداخلية ، وتنظيم أقالمه ، وتوزيع الأعمال على موظفيه ومستخدميه .

وبما أنه لم يرض أحد ، سوى الفرنسيين ، إلى هذا التدبير الجديد ، فإن سمر فرض سنة ١٨٧٣ — وكان قد ارتفع إلى ٤٧ ، على أثر انتشار خبر نجاح المفاوضات التي كانت المسيو بستريه مكا عليها — هبط في ٢٠ مايو إلى ٤٠ بميل إلى زيادة في الهبوط ، لا سيما بعد اطلاع الجمهور على نصوص المرسوم الأخير الفرنسي — وكانت من وضع المسيو شالويا رئيس مجلس المالية المصرية الأعلى ، والعضو في مشيخة مملكة إيطاليا — وهى نصوص ظن الملا^(١) أن المقصود منها المزاح والهزار في أمر حيوى ، لفراية تمايورها .

ولكن التدبير المتفق عليه سير به بالزم من ذلك . وعين كل من المسيو دى بيلبير والمرفون كريم ، والمسيو بارافلى مندوبين في صندوق الدين ، بناء على اقتراح الحكومات الفرنسية والنمساوية والإيطالية .

وأما الحكومة البريطانية ، فإنها ، ابتاطا لخطة السابقة إعلانها ، من عدم رغبتها في التدخل في أمور مصر الداخلية ، أبت تعيين مندوب من قبلها ، مع أن سندات

(١) أنظر "تاريخ مصر المال" لمجهول ص ٢٥٨ و ٢٥٩

معظم الدين المضمون كانت في أيدى بريطانية . وعليه فإن رجال المال بلندن أعلنوا عدم رضاهم من المشروع الفرنسي ، وعدم ارتياحهم اليه بالمرّة . وعبرت لجنة البورصة فيها عن ذلك الشعور العام ، بإعلانها نيتها على رفض أسعار الدين المصري الموحد بالكيفية التي ذكرناها ، في جدول الأعمال البورصة .

فبذل المليون الفرنسيون وسعهم لمقاومة تلك النية ، والتغلب على هذه العراقيل . ولكنهم لم ينجحوا ، واضطروا الى التنازل عن مشروعهم ، وبخبرة المالىين البريطانيين في أمر وضع مشروع آخر ، يكون أقرب الى الانصاف ، وأجمع للأراء ، وأضمن للصالح المتضاربة .

فبات مشروعهم ، اذا ، في خبر كان . وشعور الناس بأن ثلاثة مراسيم خديوية باتت حبرا على ورق ، وأن ادارة وأقلاما أسست بشكل رسمي ، واشتغلت بشكل رسمي ، عادت الى العدم ، بتأثير المعارضة الانجليزية ، ذهب بجانب عظيم من المهابة التي كانت للليك في القلوب .

الاحتياج
على الاتفاق
الفرنساوى الخاص
بتوحيد الدين
المصرى

وكان المستر فرانك فوولنج وجوشن ، بصفتها مصدرى ثلاثة من الأفاضل المضمونة ، قد قدما الى وزارة الخارجية البريطانية احتجاجا شديدا ، حينما بلغت لندن أنباء الاتفاق على توحيد الدين المصري .

وكذلك فعل مجلس ادارة حامل الأسهم الأجنبية . وأكد اللورد دى ، وزير الخارجية ، لكل منهما أنه أصدر تعليمات الى قنصل بريطانيا العظمى العام بمصر ، لكي يشه أزر كل مجهود يبذلونه بما يستطيع من الوسائل غير الرسمية .^(١)

(١) انظر : "مصر في عهد اسماعيل" لماك كون ص ١٨٨

فلما سقط المشروع الفرنسي ، عقدت لندن ، في أوائل شهر يولييه ، جمعية
عمومية لحامل الأسهم ، وكلف فيها المستر ج . ي . جوشن ، العضو في البرلمان
البريطاني ، لماله من الخبرة في الأمور المصرية ، ولاهية مركزه الشخصي ، بالذهاب
الى مصر ، صحبة فرنساوى ، يقال له المسيو جوير ، بصفتها وكيل أصحاب الشأن
البريطانيين والفرنساويين ، ليتفاوضا مع الخديو ، ويصتهدا في الاتفاق سوية على
تدبير يكون أصلح من التدبير المقدم من جانب رجال البنك العقارى الفرنساوى .
وكان المستر جوشن قد أبدى لبعض أصدقائه رغبته في قبول تلك المهمة .

تهديد من وراء
ستار

فلكي يمهّد اللورد دربي الطريق أمام المندوب البريطانى ، اجتهد في تفهيم الخديو
بواسطة الكرنل ستانتون ، القنصل البريطانى العام ، بأن « المستر جوشن كان عضوا
في الوزارة السابقة ، ولا يزال رجلا ذا مركز سام وشهرة بعيدة في بلاده » . وأكد
الكرنل ستانتون للخديو أن الرجل « سيقم الميزان باستقامة بين سموه وبين الذين هوات
ثابا وعاميا عنهم ؛ وأنه ، اذا ظهر أن الاتفاق أمر يتعذر الوصول اليه مع مندوب
غير متحيز كالمستر جوشن ، فانه يصبح من المحال الاستمرار على حال مجلبة الخراب
للبلاد ودائها^(١) » .

وبمناسبة هذا التهديد والتخويف المبهتين ، يحذر بنا إيراد قول للمستر ماك كون ،
المؤرخ الانجليزى في هذا الشأن .

قال : « وانه لمن الغريب جدًا أن تكون الحال المصرية المالية الحالية الخارجية
الوحيدة التى أوجبت تدخل وزارة خارجية بريطانيا العظمى . فانه في نفس هذه
السنة التى شئت فيها أزر وإرسالية المستر جوشن والمسيو جوير ، الشدّ كله الذى

(١) انظر : "مصر في عهد إسماعيل" لماك كون ص ١٨٩

كان يمكن لها ابدائه بكيفية ملائمة ، كان يوجد لا أقل من سبع عشرة دولة مفلسة في جدول نقابة حامل الأسهم الخارجية الأسود . وبلغت الديون المطلوبة منها ٤٠٠ مليون جنيه . ومع ذلك فلم يرو ، مطلقا ، أن الحكومة البريطانية أبدت على احداهم احتجاجا ، ولو برسالة قنصلية ، في مصلحة المقرضين . ولكن الشيلوكات^(١) الذين جزوا مصر لم يكونوا دائنين من نوع بقية الدائنين : فانهم كانوا في باريس ولندن على السواء ، أصحاب قوة وبأس في البرلمان والصحافة ؛ وعليه فان كل وسائل الدوائر الرسمية في البلدين استخدمت لتمكنهم من الحصول على أكثر من الست عشرة أوقية المطلوبة لهم من لحم الفلاحين المصريين البائسين^(٢) ! » .

على أن المألأ المالى المصرى لم يحد من نفسه صبرا ولكنه من انتظار تطوّر الحوادث وجمي الأيام بالأدوية المواقفة لمداواة المرض المالى الناشب مغالبه في خزينة الحكومة . بل حالم سمع أن الخديو أبى مقابلة وفد الجمعية التى انمقدت في البنك السلطاني العثماني؛ وأن الوزير اسماعيل صديق باشا أبى أن يثبث ، كتابة ، وعوده الشفعية لذلك الوفد ؛ وحالم ظهرت في الوجود المراسيم الخديوية الثلاثة البادى ذكرها ، لم يسكت حتى يرى مائفا تكون نتيجتها ، وكيف يقابلها الرأى العام المالى بأودوباء ؛ بل أقبل ، من ساعته ، وأرسل الى الحكومة والخديو ، على أيدي محضرى المحاكم المختلطة الجديدة ، احتجاجات رسمية على السندات المستحقة عليهما ، التى لم تدفع قيمها .

(١) أنظر : " شيلوك " ، في رواية " تاجر البندية " لشكسبير ، اسم اليهودى الذى اتفق مع التاجر افلونيو — وكان يكرهه كراهة شديدة — على إقراضه مبلغا من المال على أن يحق له ، في حال عدم سداده ، قطع أذن من لحمه في أى جهة يريد بها من جسمه .

(٢) أنظر : " مصر في عهد اسماعيل " لمالك تون ص ١٨٩

وأعقب الاحتجاجات بطلب مجوزات يوقعها على ممتلكتهما ، وفقى ذلك كله بقضايا تجارية ، رفعها عليهما ، باستناده على المادة العاشرة من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة .

فأصدرت هذه المحاكم أحكاما ألزمت بها الحكومة والنواب الخديوية بدفع المستحق عليها ، وجعلت أحكامها شاملة بالفاقد المؤقت ، حيث نصت القوانين الجديدة بوجوبه .

نزول المحاكم
المختلطة إلى ميدان
النزاع

فأكبرت الحكومة وأكبر الخديو مآخذها — لعدم سابقة حدوثه ، ولا استبعادها توقعه ووقوعه مطلقا — وقاحة وحق في الدائنين والمحاكم معا ، وأصدرت الحكومة أوامرها على عمال التنفيذ بالامتناع عن تنفيذ تلك الأحكام امتناعا كلياً .

فقام ، على أثر ذلك ، نزاع عنيف بين حياة القضاء المختلط والحكومة ، وأعلن معظم القضاة الأجانب عزيمتهم على ترك مناصبهم ومغادرة الديار المصرية إذا لم تتم السلطة التنفيذية بتنفيذ الأحكام القانونية التي يصدرونها . وتطوف أحدهم — وكان هولندياً يدعى المسيوهاكن من قضاة محكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة — وأعلن إقفال المحكمة وتوقفها عن القضاء بين الناس ، حتى تمنح الحكومة إلى أحكام المحاكم ، وتقوم بتنفيذها ، وهي صاغرة ، وحتى تعطى الضمانات الكافية على عدم عودها في المستقبل إلى عرقلة أعمال القضاء ووضع العقبات في سبيل سيره .

وتداخل فتاقل النول العموميون بمصر في التزاحم تداخلاً سياسياً ، وتحيزوا للمحاكم على الحكومة ، وإنذروا هذه بالويل والثبور ، إذا استمرت متنادية في عنادها وأصرارها عليه .^(١)

(١) أنظر : " مصر تحت حكم اسماعيل " لـ لـ لكوفت ، ص ١٩٠

فلما رأى الخديو أن موقفه بات خطيرا، وتيقن أنه بادخاله في القوانين الجديدة، نص المادة العاشرة المذكورة — سواء أكان ذلك لأن نوبار باشا خدعه وحول نظره عن نتائجه، أم لأنه أراد من ثقاء نفسه — بات لا يستطيع إلا الامتنال لما أصبح قانونا مصبفا عليه من الدول؛ أولائه غلب صوابه على هواه، كما كان المنتظر من رجل حنكته الأيام مثله، فانه رفع التحفيز الذي كان وضعه على أيدي رجال التنفيذ الإداريين؛ وأذن لهم بالامتنال لمنطوقات الأحكام الصادرة والتي تستصدر، أيا كان نصها، وبهما كان موضوعها .

ولكنه، لاعتباره ما وقع من بعض القضاة الأجانب، لاسميا من المسيو هاكن مهيئا لشخصه، وحاطا من كرامته، اشترط، نظير رفعه العقوبات من سبيل أحكام القضاء ضده وضد حكومته، أن تقدم له الترضية اللازمة .

فاجتمعت جمعية محكمة الاستئناف المختلطة العمومية؛ وقررت أن يقدم المسيو هاكن استقالة القضاة ما كن
استقالة القضاة
ما كن

لفعل . وبذلك حادت المياه الى مجاريها : أى أن دائنى الحكومة والدوائر الخديوية أصبحوا يمدون ، من أحكام القضاء المختلط ، قوة قانونية يتمكون بموجبها من الحصول على حقوقهم . فاستخدموها، واستعملوها لدرجة توقيع حيز على مقولات سراى الرمل الخديوية والإنذار ببعضها !

الفصل الثالث

نكبة اسماعيل صدّيق باشا

فان تصبك من الأيام جائحة * لم نبك منك على دنيا ولا دين
« ابن الزير »

وبينا هذه الاضطرابات الغربية آخذة مجراها، المندحشة له أرض الفراعنة، لعدم وقوع مثله على سطحها، منذ أن ربح في أذهان ساكنيها وقلوبهم ان "ولىّ النعم" لا يقاوم؛ وأنه يملك ذات الأعمار والأعراض، لا الأموال والأطيان فقط؛ وبينما الحكومة تتوقع اشتداد الضيق حول عتقها في المستقبل، بسبب التدخل الدولى بينها وبين دائئها، وتلوم نفسها لوما شديدا على أنها هى التى فتحت الباب لذلك التدخل بإقدامها على استدعاء التفتيش الأوروبى على إيراداتها وحساباتها، الاستدعاء الذى أدى الى مأمورية المستر كيف، كان المستر جوشن وزميله المسيو جوير يشستان رحالهما الى القطر المصرى، ويتروّدان تعليقات من ناديهما؛ حتى اذا كان منتصف أكتوبر، وصلا الى مصر، ونزلا ضيفين رسميين على الخديو. ونقول "رسميين" لأن كلا منهما كان معضدا من وزارة خارجية دولته.

مجيء جوشن
وجوير الى
القطر المصرى

(١) أمم مصادر هذا الفصل: مكتب لكتاب اكتفى من اسمه بذكر أحره الأول وهى ب. ل. د. دى. من؛

وهنوان المكتب: "تراجم مصرية: اسماعيل صدّيق باشا وموت المفتش" و"تاريخ مصر فى عهد

اسماعيل" لـالك كون.

فوضع الخديو، تحت تصرفهما، كل التسهيلات اللازمة لكي يتمكنّا من الوصول إلى الغرض الذي أتيا من أجله ؛ وأمر عموم موظفي حكومته بأن لا يضمنوا عليهما بمعلوم أو بيان يرغبان فيه . فامتثلوا، على مضض منهم .

وكان أكره الموظفين المصريين للأمورية المسندوين الانجليزى والفرنساوى ، وأعظمهم تقيظا منها ، وأظلمهم موافقة وصبرا عليها ، وزير المالية اسماعيل صديق باشا . والفارضى يفهم لمنا .

وكان المسترجوشن ، لسابقة اختلاطه بالأمور المالية المصرية ، يعلم ذلك حق العلم . فصمم على أن يبادئه العداء ، ويقاطعه مقاطعة تستلزم إبعاده حتما عن منصبه السامى .

عداء جوشن
لصديق

فزار، حال وصوله ، عموم أعضاء الوزارة المصرية ، ما عدا "المفكش" ؛ مع أنه الوزير الذى كان نوع الأشغال التى أتى من أجلها يجبره على الاختلاط به أكثر منه بباقي زملائه .

ولم يدع بعد ذلك مناسبة ، مهما كانت بعيدة ، تمر بدون أن يعلن ويذيع أن إقالة اسماعيل صديق لازمة لنجاح مشروعه ومهمته ، ولاتخاذ الخديو من الورطة التى أصبح فيها ؛ حتى بات مجهوده فى هذه الوجهة حديث عموم الدوائر فى القاهرة ؛ وحتى رجع فى أذهان أكثر المقربين من الذات الخديوية ، لا بل فى أذهان أولادها انفسهم ، الأمراء : محمد توفيق وحسين وحسن ، أن بقاء اسماعيل صديق فى منصب الوزارة ضار بمصالح الخديو والبلاد المصرية معا ؛ وحتى أصبح الجميع يمتنون ويرومون إبعاده عنها .

ولا غرابة . فأن الرجل كان قد بلغ من العز، والثفوذ، والمكانة، من قلب مولاه، والسطوة على عموم المصالح والادارات، ما لم يرو له نظير أو مثيل في التاريخ المصرى بأسره .

فاسماعيل باشا المفتش — وكان يقال له "الحديد الصغير" — كان، في الحقيقة، الصدر الأعظم المصرى ، وكان، وحده، دون زملائه كلهم ، يعمل باستقلال تام فى الرأى والتنفيذ ، وبدون مشاورة مليكه ، الواثق به كل الوثوق . ومع أن إدارة الأقاليم كانت من شؤون وزير الداخلية، وأن وزير الداخلية كان، فى مئة كبيرة من عهده، ولى العهد نفسه، الأمير محمد توفيق باشا، فإن اسماعيل صدّيق كان المعين، فى الحقيقة، لكل مدير ووكيل مديرية، ومحافظ ووكيل محافظة، ومعظم المأمورين ونظار الأقسام، فى القطر كله ، فكان الكل محاسبيه يفعمون جيوبه بالمال الذى يعصرونه من جسم الفلاح ليستبقوا لأنفسهم رضاه عنهم .

مكانة صدّيق
من الحديد

وبلغ من اغراق الرجل فى الاستئثار بالسلطة، دون أصحابها الشرعيين، أن كل محاسبيه هؤلاء صاروا إلى الاعتقاد بأن الحديد نفسه لا يستطيع أن يمسمهم بضر مادام اسماعيل صدّيق باشا يظللهم بحمايته القديرة .

من ذلك ما يروى عن أحد رؤساء ميناء رشيد : فانه لما كان مدينا بتعيينه للفنشى أبى الامتنال لأمر خديوى قاض بعزله من وظيفته لسوء سلوكه، ورفض التخلّى عن منصبه ، حتى وافاه ماك كلوب باشا عينه ، مدير مصلحة الموانئ والفنارات بنفر من حرس البحرية ، وأمر مخطوم بنفائهم الحديد ، وطرده من مركبه طردا بالقوة^(١) .

(١) أنظر: "معركاهى" لماك كون ص ٩٥ الحاشية .

على أن هذا وقع عن طريق الشواذ . وإلا فإن الخديو كان يريد ، عادة ، ما كان أخوه في الرضاة ، اسماعيل صديق باشا ، يريده ؛ لا سيما في الأمور المالية .

ولما كان هذا الوزير أقرب إلى الرطاب ، وأكثرهم اختلاطا واحتكاكا ، ودون الملك لم تقلبا ، كان الخوف منه في الصدور يفوق الخوف المنبعث عن شخص الخديو إليها .

فكان من المهم ، إذا ، لجميع ذلك ، أن يكون اسماعيل صديق باشا موضع حسد الكثيرين وغيبتهم ، وموضوع كراهة الجميع .

ولما كان من المؤكد ، المعروف لدى كل انسان ، أن المرجح ، في أن القروض التي عقدت في عهده كانت كلها خرابا في خراب مخزينة المصرية ، إنما هو للرشاوى الجمة القدر التي كان مصدر تلك القروض يفرغونها في جيوب وزير المالية ؛ وأن السبب الأكبر في تراكم الدين على مصر إنما هو رغبة هذا الوزير في إقامة سراب ذهب أمام عيني مولاه — كما فعل قبله المسيودي كانون وزير لويس السادس عشر الفرنسي ، لإحراز رضا الملكة ماري أنطوانيت ، وأصرها بطاقتها وأميراتها — لكي يتمكن ، هو نفسه ، مع وجود ذلك السراب ساطعا أبدا أمام نظر (اسماعيل) ، من إشباع طمعه الأشعي في الأموال ، وإظهار ملاذ الحياة حوله ، وتمتعه بها ، كان من البهي أن نشور عليه وتقل مراحل السخيمة العامة .

ولما كانت الثروة التي جمعها — بالطرق غير المشروعة ، والفضيحة ، والمثيرة لتلك السخيمة — فاقت في مقدارها واختلاف مظاهرها ما كان منها لدى أى أمير مصرى ؛ وبلغ من وقاحة كيفية الانفاق منها عن سعة متناهية أن ملابس نساء المفتش وحلين

والرغد المحيط بهن ، وكثرة حشمن وخلمهن ، ونظامه دورهن ومواكبن ، وكل ما كان يحيط بحياتهن من مظاهر الأبهة والجلال ، أصبح مما تحسدهن عليه حسدا حقيقيا ذات أميرات البيت الخديوى وتغرن منهن عليه غيرة صحيحة ! — فان ثمن احدى مراوح زوجة ذلك الوزير المحبوبة بلغ ٣٧٥ ألف فرنك ؛ وثمن شمسية من شماسها بلغ ستمائة ألف من الفرنكات^(١) — ؛ وكان من البديهي كذلك أن يحمّد أمراء البيت المسالك وأميراته على اسماعيل صديق باشا ، وينفضونه ، ويرغبون في إزالته ، ويعملون عليها ، إن لم يكن لسبب آخر ، فلمدم صبرهم على أن تبسم الدنيا كل ذلك الابتسام لمن كان مثله ابن فلاح وصعلوك الأصل ، طالبا مدّ أجداده ، بل أبوه ذاته ، تحت الكراباج ، وازرقت أرجلهم ، ودفقت دما من تعاقب السياط عليها !

فلما رأى تحالف هذه الأحقاد والأحساد النفور المستحكم بين المسترجوشين والمفتش تأكد من أنها فرصة في منتهى المناسبة لذلك قوائم نفوذ الوزير المكروه ، وتقويض أركان كرميه . فالتف المتحالفون ، على غير قصد ، حول المسترجوشين ، وأقبل جمعهم يذكي في قلبه العزم على مناوأة المفتش عدواة فعالة ، ويوطد رغبته في العمل على عزله .

ولم يكن المفتش ، من جهة ، ينفى كراهته للتدوب البريطاني واحتقاره له ، لاعتباره إياه رجلا من الوقاحة بمكان ، حيث أنه يتجاسر على تقريع اختلال موازين المسالية المصرية ، مع أنه هو عينه أحد كبار المراءيين الذين كانوا السبب الأكبر في ذلك الاختلال ؛ كما أنه لم يكن ينفى أن مقترحات ذلك الرجل والمشروعات التي كانت

(١) أنظر : الكتب المعنونة "تراجم مصرية : اسماعيل صديق باشا وموت المفتش" طبعة سنة ١٨٧٩

تجود بها قريحتي لم يكن من الحكمة ولا من السياسة الحسنة الموافقة عليها أو قبولها ؛ لأن المقصود منها لم يكن حملة ، هو ، على الاستقالة والتخل عن دفة المالية المصرية ، بل وضع مصر تحت مراقبة الدائنين ، وأنها لو أخرجت الى حيز النفاذ ، لقصت على السلطة الخديوية وعلى استقلال البلد قضاء مبرما .

فاشتد ، اذا ، النزاع بين الاثنين ؛ وأخذ كل منهما يحاول التغلب على خصمه في استقالة الخديو الى مراميه ، واجتذابه الى نظرياته .

ولما كانت منزلة المفتش من نفس الخديو أمرا مشهورا عند الخاص والعام ، فإن الملأ اعتقد احتقادا أكيدا ، لغاية الأسبوع الأول من نوفمبر ، أن الفوز في النزاع القائم سيكون للفنش حتما ، لا سيما بعد أن رفض الخديو مرارا التخل عنه ، بالرغم من أن الأصدقاء الأشد إخلاصا له ، والرأى العام المهتد ، وأقرب الناس الى سموه ، بل أولاده أنفسهم ، طلبوا منه إبعاده .

ولكن جوشن لم يكن بالرجل الذي يحل كيف تكون طرق التغلب على خصمه .

النزاع بين
جوشن وصديقي

ولما كان لا بد من تقديم ضمانات تطمئن لها ريب الدائنين وهو اجسهم ، اقترح أولا تعديل الحال المالية التي أوجها ذكريتو توحيد الدين المصرى وتجهيده ، بعض التعديل ، يجعل اليد العليا للمصر الغربى في مراقبة المالية المصرية . ثم عمل بحيث ان الألسنة في أوائل الأسبوع الثانى من نوفمبر أخذت تشيع بهصر ، ولا سيما في الدوائر القنصلية ، أن هياجا طفق بيدوفى المديرىات ضد المشروع كله ، بل ضد ذات الخديو ، وشرعت تلك الألسنة تبنى كلاما يؤخذ منه أن مصدر ذلك الهياج اسماعيل صديقي .

وكانت الاشاعتان قد ذاعتا كثيرا في القاهرة ، لما قصد المستر ماكون الكاتب الانجليزى سراى صديق باشا ، في ظهر يوم الثلاثاء ٧ نوفمبر لتناول طعام الغداء عنده ، فدار الحديث بينهما على النزاع القائم بينه وبين المسترجوشن .

ولما كان المفتش لا يتكلم غير العربية ، فان التفاهم بين محدثه وبينه كان بواسطة دهان بك ، عاميه الخاص^(١) . فلم يخل اسماعيل على جوشن بشئ من الاحتقار الذى ما فقى يتظاهر به نحوه . ولكنه لم يتفوه بكلمة واحدة ضد الخديو مولاه .

فلما كان المساء قابله الكاتب عينه ، مرة أخرى في مابدين ، على الشرفة الشمالية ، المطلة على الميدان الواسع الداخلى ، وسمعه هو وستة آخرون يمازح الخديو المزاح المعتاد الخالص من كل تكلف — شأنهما في ذلك من سنوات عديدة .

ولكن الخديو بعد انصراف مدحويه ، اختل بالمفتش ، ودارت بينهما محادثة طويلة ، لم يقف أحد على موضوعها . غير أن المظنون هو أن (اسماعيل) طلب من وزيره أن يوقفه بالتدقيق على جميع تصرفاته في الوزارة ، وعلى دقائق الأعمال التى أدت بالمالية المصرية الى الضيق الحالى ، مع أنه هو الوزير الذى لم يفتأ يشع أمام عينيه الذهب أبدا ، ويضع دائما تحت تصرفه أى مبلغ حن له طلبه ، مهما بلغت قيمته .

فاضطر المفتش الى إظهار الحقائق كلها ، وتوضيحها جليا ، وإيقاف مولاه على حاله المالية على كل أصرار ادارته .

(١) هو والد الأستاذ " دهان " الهام بالاسكندرية لدى الحاكم المخططة . وقد قتله مسارا ريش بالاسكندرية كان يقال له " مرزان " لأسباب لا تزال مجهولة .

الإشارة على
مدق بالاستقالة

ولما كان (اسماعيل) سريع العزم ، قريب البت في الأمور ، أشار على وزيره ، حيث ان الأحوال هي كما قال والأمور كما وصف ، باللين والموافقة ، والإقلاع عن مقاومة المندوبين الدوليين ومعاكستهما ، والتسعى ، مؤقتا ، ريثما تمر العاصفة .

فأبى المفتش محتجا بأن اللين والموافقة ليسا من مصلحة مولاة . وأنه لو كانت المسألة شخصية وتختصر في استقالته ، هو ، من منصبه الوزاري ، فانه لن يتأخر لحظة عن تفضحية مركزه ، بل حياته ذاتها ، في سبيل إرضاء سيده ؛ ولكن المسألة ليست شخصية ، وإنما يرى بها الى الإضرار بالسلطة الخديوية وتقييدها .

فلما كان صباح اليوم التالي ، أصر (اسماعيل) مجلسه الخاص ، ومنه المفتش ، بالاجتماع للداولة في الأمر .

وبما أن حموم أعضائه كانوا يكرهون المفتش ، ويمتنون زوال نعمته ، فان الآراء بدت ، كلها ، موافقة على مقترحات المسترجوشن والمسيو جوير ، ومخالفة لرأى وزير المالية .

فلم يحول ذلك الإجماع المفتش عن رأيه ، بل زاده تمسكا به ودفاعا عنه ، وفتحنا في إبداء الأدلة على أن ضياع سلطة الخديو واستقلال البلاد ناجم ، حتما ، عن نفاذ تلك المقترحات ، لا سيما ما كان منها متعلقا بالتعديلات المشير جوشن بإدخالها على الإدارة المصرية ، ألا وهي تعيين مراقبين عموميين أفرنجيين : أحدهما لمراقبة الإيراد ، والثاني لمراقبة المصروف ؛ ووضع السكك الحديدية ، وميناء الاسكندرية تحت إدارة مجلس مؤلف من المجليزيين وفرنساوى ومصريين ؛ وأثبتت بحجج دامغة وبراهين قاطعة أن هذه التعديلات مرتبطة ارتباطا كليا بالاقترحات المالية الخاصة بتوحيد الديون المصرية ، وأنها لا ترمى ، مطلقا ، الى مجرد استقالته ؛ وأنه بما أن قبولها لا يمكن

إلا مع تنازل الخديو عن سلطته، وتسليمه إدارة حياة البلاد، أى موارد ثروتها، الى قبضة أجنبي، فالأوفى رفض مشروع المسترجوشن والمسيو جوير برمنه، والتنكب عن هذين الرجلين مطلقا في التبريرات المقتضى اتخاذها . وتطرق من ذلك الى الطعن على مشروعية مهمة ذينك المندوبين ، وتوسيع تماخل المقرضين الأجنبي في شؤون الادارة الداخلية المصرية ، وتطاوغم على المقام الخديوى المقدس ، بحجة أن الحكومة المصرية مديتهم . وختم كلامه بأنه يرى أن إشهار مصر إفلاسها ، مهما تكن العواقب ، مع تمسك الخديو بحقوقه وسلطته ، أقل ضررا من تسليمها بمقترحات مندوبي الدائنين وبالتعديلات التى يطالبان بإدخالها .

ولا شك في أن كلامه كان على جانب عظيم من الصواب ، ولم يكن من عيب فيه سوى أنه صادر من اسماعيل صديق باشا ، الرجل الذى كان أكبر جان في أمر صيرورة مصر الى ذلك الموقف الحرج : موقف الدولة التى ترى نفسها ، لضعفها ، مضطرة : إما الى التسليم بأن يعيث باستقلالها وببعض حقوقها الملكية ، وإما الى تعريض نفسها للضياع كلية .

على أننا لا ندرى هل كان رفض مقترحات جوشن وجوير يؤدى الى إقبال الدول الغربية على حماية مصالح مدائى مصر من رعاياهم ، بقوة السيوف والمدافع أم لا ؟ لا سيما وقد رأينا من الحكومة الانجليزية إعراضا ثابتا عن رغبة التداخل رسميا بين أولئك الدائنين والحكومة المصرية .

ولكننا نظن أن الرفض قد كان يؤدى الى تحرك الدوائر الرسمية الأوروبية للإقدام على عمل سياسى ضد الحكومة المصرية ، تخرج حواقبه عن حد التقدير . وهو ما خافه

رجل المجلس الأعلى المجتمعين للداولة في الأمر ، ملاوة على كراهتهم للفنش ، ودرغيتهم في التخلص منه بأية وسيلة كانت .

لذلك صمم جميعهم على وجوب قبول مقترحات المندوبين الانجليزى والفرنساوى واعتبار قبولها أخف الضررين المهتدة مصر بهما .

ولكى يتقبلوا على وزير المالية ، تظاهروا بأنهم يعتقدون أن مقاومته مبدية على كراهته الشخصية للستر جوشن ، لعلمه بأنه انما يرى الى عزله .

المجلس الخصوصى
الأعلى منذ
اسماعيل صدق

وكان أشد أعضاء المجلس تظاهرا بهذا الاعتقاد الأمراء الثلاثة : محمد توفيق وحسين وحسن .

فنظر الفنش اليهم نظرة المستهزئ بجذاعة سنهم ، العالم ما لا يعلمون ، وقال : « إنكم لا تزالون أولادا ، فلا تستطيعون إدراك كنه الأمور ، ولذا فانكم تأخذونها بطواهرها » .

فاستشاط الأمير حسين غضبا لهذا الكلام — وكان عصبيا ، سريع الانفعال — فهجم على الفنش ، وصفعه على وجهه صفعة شديدة لوت سلك نظارته الذهبية ، وقال : « أولادا ! وهل بلغت بك القمة الى حد مخاطبتنا بمثل هذا الكلام ؟ » .
فاصلح الفنش سلك النظارة بهدوء ، وأجاب : « إني انما أتكم للصلحة العامة ! ولو كانت المسألة شخصية ، كما تقولون ، ونحصر في هل أبقى وزيرا أم لا ، أكان قناصل الدول كلهم يتدخلون لتعريض طلبات المندوبين ؟ انهم لأحرص على كرامة دولهم من أن يترضوا بها في أمر داخلي محض . فالمسألة ليست مسألة عزل وزير ، بل إلغاء وزارة المالية ، بصفتها وزارة مصرية^(١) محضة » .

(١) أنظر : الكتيب المعنون " تراجم مصرية " ص ١٢

فارتفع المجلس، والأمير محمد توفيق يقول : «ما أوقع هذا الرجل ! ما أوقع هذا الرجل !» .

وكان (اسماعيل) ينتظر، على أحرم الجمر، نتيجة مداولة مجلسه الخاص . فلما رُفعت إليه أقرها واعتمدها، وأعلن بذلك المفتش لوقته .

فبعث اسماعيل صديقه باستقالته اليه، ضمن خطاب أوضح فيه الأسباب التي حملته على تقديمها .

فأبى الخديو قبولها، وأجل مطالعة كتابه رجلاً يترقب إرادته في المساء .

فلما كان المساء، انتشر في المدينة الخبر أن الاستقالة قبلت، وأن الأمير حسين باشا وزير الحربية عين وزيراً للسالية، وأن الأمير حسن باشا خلفه على الحربية .

ثم أشيع أن المفتش استدعى إلى المراسى بمبايدين، وأنه في محادثة طويلة مع سمو الخديو .

محادثة بين
الاسماعيلين

والذي علم، فيما بعد، عن هذه المحادثة هو أن (اسماعيل) استقبل وزيره القديم بشاشة، ولطف فوق المعتاد، وأنه أمر أن يتركاً وحدهما، وأن لا يدخل عليهما أحد . فلما نفذت أوامره، أقبل على أخيه في الرضاعة، وقال : «اجلس بجانبى هنا، قريباً منى، وانظر إلى، وكلبنى، قلباً لقلب : ما أنت عامل الآن؟» .

وكان المفتش لا يزال تحت تأثير انقياد سلطته الوزارية الفعّال . فترسّ سؤال (اسماعيل) على أذنيه، وظهر كأنه لم يدخل اليهما . فكره الخديو، مرة أخرى، وقال : «أسألك، يا اسماعيل صديقي، ما أنت عامل الآن ؟» .

وكان المفتش أفاق من منامه . فهذب سلك نظارته الذي لوته في الصباح صغرة الأمير حسين، وقال، وفي صوته شيء من التهكم : «ما أنا عامل يا مولاي؟ لست محتاجاً

الى الاستفسار! فاني ، كما يقضى على واجب العبد الخاضع لارادة سيده ، مساسم زمام وزارتي الى خلفي البرنس حسين ، شجلكم ، متمنيا له كل توفيق .

قال (اسماعيل) : «أراك زعلانا مني ، يا صديق ، فأنت غلطان . فان الذي عمله هو الشيء الوحيد الذي كان يمكنني عمله في هذه الظروف ، ريثما تنفجر حلقات الضيق » .

قال صديقي : « ليسمع لي مولاي أن أخالفه في فكره ، وأن أرى رأيا غير رأي سموه » .

قال (اسماعيل) : « يدهشني ذلك منك . أولم تفهم ما هو قصدي من تأييني الوزارة الجديدة المالية المحضنة ؟ » .

— « كلا ، وإذا سمع لي مولاي أن أكلبه بالصراحة ... » .

— « تكلم ! تكلم . أنا أطلب منك ذلك ، لا بصفتك وزيرا ، بل بصفتك صديقا لي » .

— « أنا ، إن شاء الله ، أرى أن سموك أخطأ في أنه حملني على الاستقالة . ثم أخطأ في تعيين أحد الأبطال مكانى . أما الخطأ في حملي على الاستقالة فلأنه لم يرو التاريخ حتى هذا اليوم ، على قلة علمي به ، أن مليكا حمى وزيره ليقصد نفسه . وأما الخطأ في تعيين أحد الأبطال مكانى فلأن قلة مسؤولية الأمير الشاب لن تخفى عن أحد . ولأنه لن يقوم شيء بينه وبين سموك يحول يخط الناس عنك ، كما كان قائما بين سموك وبينى » .

— « هذا كلام صحيح ، يا صديقي ، وأنت تعلم أني لم أفرق عنك بطيب خاطر ، وإنى رفضت تضحياتك حينما طلبها مني قنصلا إنجلترا وفرنسا العامان ، ورفضتها

بالرغم من الحاح جوشن وجوير على بها ، ولم أضطر اليها إلا بعد أن تخلى عنك المجلس الخصوصى » .

— « ليس المجلس الخصوصى فقط ، ولكن أولاد سموكم . لست ناقما عليهم ، لأنهم يجهلون ما ندر به سموكم وأنا . وإذا دروا ، فانهم لا يستطيعون أن يفهموا أن هناك تضامنا لا يمكن هدمه أو تقسيمه . قد قلت لسموك يامولاي ، وأعيد الآن ، أنه لو كان هلاكى ، وحده ، يكفى لا نقاذكم ، فلا أدرى اذا كان يكون لدى أقل رغبة فى أن أحمى منك القليل الباقى من عمرى ؛ ولكن الحال ليست كذلك . وأعتقد أن الخلاص لن يأتى للبلاد ولنا إلا بقاءنا متحصدين : فكأنى لا أستطيع أن أنجو بدون سموكم ، فان مولاي لا يستطيع أن يخرج من المأزق بدونى » .

هنا سكت المفتش ، كأنه يريد أن يزن مقدار التأثير الذى كان لكلامه على مجرى أفكار مولاه ؛ ولكن الخديو لم يبد أقل تغير ، ولم يسمع لهرق فيه أن ينبض ؛ وقال للمفتش مظهرا إعصاء تاما : « كل حديثك » .

فقال المفتش : « انى أقبل يامولاي أن أحمّل ثقل المسؤولية كلها وحدى ؛ وأن أقول فى كل مكان انى خالفت أوامرک ، بدلا من تنفيذها حرفيا — وهذا كان الواقع فى معظم الأحيان — فهل يصدقنى أحد ؟ أقبل أن أسألك خاتمى توقع به على كل الأوراق التى تريد ، إثباتا لأن الذنب فى الخلل الحاضر إنما هو كله ذنبى ؛ فهل يصدق أحد ؟ والكل يعلم أن الخديو للدولة دون غيره ، وأنا كلنا آلات صماء بين يديه ؟ ثم انى مشير عثمانى — ومولاي يعلم انى كثير عثمانى ، لا أحاكم إلا فى الأستانة ؛ وهى تتنازل عن حقى هذا ، فالباب العالى لن يتنازل عنه . فىرى سموكم منذ الآن

ماذا تكون نتيجة محاكتي هناك، ومقدار ما ينجم عنها من فضيحة، لا سيما في الظروف الحاضرة، والدولة التي خلفت، هناك، دولة عبد العزيز، شقيقة الى تسوى سمعة سلفتها .

وانما ذكر المفتش أنه مشير عثمانى لكي يقضى على عزم الخديو في مهده، فيما لو كانت ذلك العزم قد بدأ يتوجه نحو اسامته . وأشار الى ما قد تنتجه أية محاكمة أو تحقيقات احتمالية من غوفات، اربابا لمولاه، ورغبة منه في حمله على الرجوع الى آرائه .

وأدرك (اسماعيل) غرضي وزيره معا . وعلم أن الرجل يلعب معه لعبا دقيقا . فقال : « صحيح أنت مشير عثمانى ! » وضحك دقيقة . ثم قال : « قد كنت نسيت ذلك . هذا لقب فيه من الأمان ما في أى مؤمن آخر . ولا يسعى إلا الموافقة منذ الآن على كل ما ترى وجوب إجرائه ، فيما لو قضت الحال . حل أننا لم نبلغ بعد الى هذا الحد، والله الحمد ! وترأى مقتنعا بأن فيما قلته جانباً عظيماً من الحق ، وليس فيه ما يبرحني مطلقاً . وانما الصعوبة، كل الصعوبة، في خروجنا من المأزق بكيفية مرضينا معا . فابحث يا صديقي، اجهد نفسك، فتق ذهنك، حك قريحتك . وإذا وفقت الى ايحاء طريقة غير التي اتبعتها أنا ، وكانت جيدة ، فتق بأنى لا أطلب إلا استعمالها ، وانى أعتبرها خدمة جليلة منك ، أضيفها الى خدماتك الخطيرة السابقة » .

فتهدد المفتش الصمداء ، ورفع نظارته، لكي يسمح بطرف منديله دمعة بدأت تتلاذلا في جنب عينه ، ثم أخذ يد (اسماعيل)، وقبلها ، وقال : « قد استعدت الآن، والله الحمد، سيدي وملاذى » .

وتذكر ، حينذاك ، الإشاعتين اللتين كانتا تتداولهما الألسن في العاصمة ، وخطر له في الحال أن يستخدم السلاح الذي أراد خصومه أن يحاربوه به ، ليعلمهم به في محرم ، طعنة قاتلة .

فقال (لإسماعيل) : « ان الوسيلة يا مولاي جاهزة لدى ، ولست أشك في أنها ناجحة ! » .

فنهش الخديو وبش ، لأنه كان يؤذ حقيقة الإفلات من أيدي مندوبي دائتيه ، بكيفية لا تهم شرفه ولا سلطته ، وسأله : « ماهي ؟ » .

فأجاب المفتش : « بما أن مطالبتنا المرائين الذين مصوا دماءنا بتخفيض مبلغ المطلوب لم الى معتدل المبالغ الحقيقية التي أقرضونا إياها ، وتخفيض سعر القوائد التي يتقاضونها من الى السعر القانوني المقبول ، لمطالبة لا فائدة منها ، وبما أن التجاونا الى الأمانة لتساعدنا على نيل مطالبنا لن يحدى نفعا (لأن السلطان في مازق أخرج من المازق الذي نحن فيه) ، فانه لم يعد يبق لنا ، لفض مشاكلنا كلها ، إلا الرجوع الى القرآن الكريم ، والاستعانة على تنفيذ نصوصه ، بالرأى المصرى العام ! » .

فقال الخديو : « وكيف ذلك ؟ » .

قال المفتش : « مولاي يعلم أن القرآن ينهى عن الربا ، وينذر المتعاملين به بمقاب شديد . فإ علينا ، والحالة هذه ، إلا نقيم الأمة المصرية أن معظم الأموال التي تدفعها الى خزينة الميرى ، لكى تقيم الحكومة بواسطتها قواعد إدارتها ، وتجبرى الأشغال العمومية التي تقتضيها المصلحة العامة ، وتوطد دعائم الأمن العام في البلاد ، يذهب الى أيدي الفرنجة بصفته ربا الأموال التي قدموها لنا من تلقاء أنفسهم . »

وان ذلك هو السبب في أن الحكومة مضطرة الى إرهاب الأمة بالضرائب الصديدة الثقيلة التي تحصلها منها .

فأبرقت أسرة (اسماعيل) وقال : « أجل . ولكن كيف نفهم الأمة ذلك ؟ » .

فقال المفتش : « نكلف علماءنا وقضاةنا ومفتينا بهذا العمل . وأنا أضمن أنهم لن يضيوا لنا غرضاً ، وأنهم يخدموننا خير خدمة . ومضى هبت الأمة بأسرها للطالبة بالتسك بنواهي القرآن الكريم ، فانا مستخذ مطالبها سلاحاً نزهب به أوروبا الرسمية وقضى به على جشع دائلنا . واني ، اذا سمع مولاي ، آخذ على نفسي لمريض رجال الدين الاسلامي على مباشرة هذا العمل منذ اليوم » .

فأذن له الخديو بذلك وشكره على فكرته ، ثم صرفه ، وهو يتقى له التجاح ويريه المستقبل عائداً الى الانقسام له — وانما كان ذلك تظاهراً منه فقط ، لأنه صمم منذ ذلك الحين على إزال العقاب به .

ولمكئنه كان قد بلغه أن المفتش ، منذ أن اشتد توتر العداوات حوله ، شرع في العمل على التجنس بمنسبة أجنبية ، اقتداء بنوبار باشا المتجنس بالجنسية البروسانية ، منذ زمن ، وشريف باشا المتجنس بالجنسية الفرنسية . فلما حوّل المفتش انتباهه الى كونه مشيراً عثمانياً ، خطر في باله أن يحقق صحة ما بلغه من علمها .

فأرسل واستدعى أحد أخصاء اسماعيل صديق باشا — وكان هو نفسه المبلغ — وسأله عما اذا كانت مساعي المفتش التجنسية قد تمت . فأجاب الرجل أنها لم تتم بعد ، ولكنها سائرة على قدم وساق في القنصلية الفرنسية ، وأنها أوشكت تنتهي .

فبعث (اسماعيل) الى هذه القنصلية وغيرها يستفهم عن حقيقة الأمر . فأجابته كلها أنها لا تعلم من ذلك شيئا ، ولا حادثها اسماعيل صديق في ذلك مطلقا .
ولما كان اليوم الثاني ، وشاع في المدينة خبر اختلاء الخديو بوزير ماليته مدة طويلة من الزمان ، وأن الوزير خرج عقب تلك المقابلة من عابدين ، وعلامات الابتهاج والاعتزاز بالقوز بادية على وجهه ، وبلغت تلك الاشاعة آذان المسترجوشين ، اعتقد أن المفتش تمكن من استقالة المليك الى آرائه ، والعود إلى ايلوس في صدر "محفوظيته" ثانيا .

فرأى أنه لا سبيل له الى التغلب على ذلك الداهية إلا بجره أمام الحاكم الجليلية بصفة لص ومقاضاته مقاضاة جدية .

جر جوشن صديق
الى المحاكمة أمام
القضاء المختلط

فبعث اليه من أنباه أن المندوبين الدوليين تحققا ، بعد التثقيب في حسابات المسالية ومصرفاتها ، من وجود عجز فيا هو مخصص لها يبلغ مقداره أربعين مليوناً من الفرنكات لم يجد له مبررا . ولانها ، بناء على ذلك ، سيعطانه عن قريب ، بطريق وكالتهما عن حملة الأسهم ، للحضور أمام محكمة مصر المختلطة ، لكي يحقق معه هناك تحقيقا دقيقا عن سبب ذلك العجز وكيفيته .

فلما بلغ هذا النبا الى اسماعيل صديق باشا ، أظهر له من الارتياح والابتهاج ما أدهش نفس مبلّغه ، وتحول ذلك الاندهاش الى أخذ بعيد الوقع ، حينما قال المفتش له : « اذهب وقل لجوشن انه لن يستطيع عمل عمل يسطفي ويسرى بقدر هذا . وسيترى المحكمة عند تحقيقها ما هو سبب ذلك العجز وما هي حقيقته » .

ولما نرج المبلغ من عنده ، أسرع اسماعيل صديق ، وأبلغ النبا الى الخديو : لأنه كان لا يزال موجسا منه خيفة ، ويرى الاحتياط واجبا .

فأدرك (اسماعيل) الغرض الذي رعى صدّيق إليه ؛ واضطرب ، لأنه يتقن أن الرجل غير مبق على صداقته ووده ؛ وأنه إنما يهتده تلميحاً ، بكل وسيلة يراها صالحة ، بأنه غير خاش بأسه ، من جهة ، لتدربه برتبة المشيرية العثمانية التي هو حائزها ؛ وأنه ، من جهة أخرى ، لن يحجم ، ساعة اللزوم ، عن نسبة كل خلل المالية المصرية الى أوامره السامية وطلباته .

وكان عنده في خزينته أربعة عشر مليوناً من الفرنكات ؛ فأخذها ، من وقته ، وأرسلها باسم المفتش الى المتدوين النوليين ؛ ورجا منهما أن يرجئا اعلان صدّيق حتى يقابله ، هو نفسه ، مرة أخرى — ولم يخف (اسماعيل) الفضيحة مرة في حياته ، خوفاً منها في ذلك اليوم .

وبينا هو في حجراته ، يحرق الأخرم ، عقب إرساله تلك الملايين الأربعة عشر الى المسترجوشين ، ويتنظر الرد ، أنباء أجد رجال التشرّفات أن بالباب وفدا مؤلفا من شيخ الاسلام ، وقاضى القضاة ، ومفتى الديار ، ونخبة من كبار العلماء يريد مقابته . فتهد (اسماعيل) الصعداء ، وقال : « ألا هل تمكن صدّيق من إتمام وعده بكل هذه السرعة ؟ » ، وأمر بادخالهم .

فأدخلوا . فقابلهم باكرام زائد واحتفى بهم ، وسألم عما أوجب حضورهم في تلك الساعة . فقال مدبرهم : ان الذي جاء بهم إنما هو مقابلة وقعت بينهم وبين وزير المالية اسماعيل صدّيق .

فابتسم الخديو ، وقال : « ان اسماعيل صدّيق رجل في منتهى الذكاء وتوقد الذهن وصدق التقوى ؛ ولكنه ، في الآن نفسه ، كبير الحساسة وشديد على الأجانب جداً . »

وانما أراد من قوله هذا أن يحمل كلامه على محلين: أحدهما في مصلحة المفتش؛ فيكون دليلا على رضاه عنه؛ وثانيهما في عكس مصلحته؛ فيدل على غضبه عليه. وذلك لكي يتمكن رجال الوفد من التمسك بالمحمل الموافق للفرض الذي اتوا من أجله. خير أن أولئك العلماء لم يدركوا مرامي كلامه، لعدم تعودهم بحادثة رجال السياسة في الأرض. وبينما كان ميل (اسماعيل) يذهب الى أن يدركوا أنه يكون مسرورا من انقيادهم الى إيماء المفتش، تمسكت أفكارهم بالشطر الأخير من قول الملك، وقال مدرهمهم: «نعم يا أفندينا؛ انه لرجل خطر للغاية. فقد أانا بالأمس زاعما أن أفندينا والبلاذ في ضيق شديد بسبب الافرنج، وتقاضيه من حكومة سموكم ربا فاحشا؛ وأن هذا هو السبب في كثرة المظالم والمغارم الموضوعة على رقاب العباد — وحاش لله أن تكون مظالم ومغارم في عهد سموكم — وأنه يحذر بنا، والحالة هذه، اهاجة الرأي العام المصري على الدائنين من الافرنج، وحمل الأهالي على إيفاء الوفود الى سموكم ليسألوكم، بلالحاح، الامتناع عن دفع الربا الى أولئك الدائنين، واجبارهم على أن لا يأخذوا من الخزانة المصرية سوى النقود التي أقرضوها حقيقة، والتي قد استردها لغاية الآن وزيادة!». «

فظن (اسماعيل)، لأول وهلة، أن المفتش نجح في مهمته؛ وأخذ المرور ينتشر على عياله. فذنا من أويكة واستلقى عليها. ثم أدنى العلماء منه، وسأله مبتسما: «وأتم، ماذا أجبت؟»

قال مدرهمهم: «أجبنا، يا أفندينا، كما يجب أن يجيب العبيد المخلصون الولاء لسموكم وسدتمك السنية. قلنا له: «اننا نعلم حق العلم أن الافرنج أصدقاء سموكم المخلصون، وأن مركزهم في البلاد لا تقوم له قائمة يوم يروق لسموكم طردهم منها؛ وأن الأموال

أموال سموكم ؛ وانا جميعنا بـلنا ونشائنا وأولادنا جيد لسموكم ؛ والعبد وما ملكت يده لمولاه ؛ وأدركنا أن الرجل ، بعد أن تخلت نعمة سموكم عنه ، أصبح من الخائنين ؛ وأنه يرضب في تحريك فتنة في البلاد ، وقد قال الله سبحانه وتعالى : (والفتنة أشد من القتل) » .

فتيقن الخديو أن بين ما أدركه القوم وبين ما كان يريد هو أن يدركوه ، بعد ما بين السماء والأرض . ولما كان قدراً كمعظم الرجال العظماء المقامين من مدير الأكوان لغرض خاص يريده ، اعتقد أن ما وقع كان لابد من وقوعه ؛ وأن ما كتب للمفتش أصبح لابد من نفاذه ؛ لأنه لعب آخر ورقة في لعبه وخسرها .

فاطفاً نور الالباس المشع من عينيه وثره ؛ وكسا وجهه جدّاً واهتماماً ؛ وقال : « أجل ، أجل ! ان ما أدركتم قد يكون الواقع ؛ ولكن الكلام حجة واهية ؛ ويفيد حكومتى أنت يكون بين يديها دليل كتابى على مسعى المفتش . فليفضل أحدكم وليكتب ما قاله لى لسانكم ؛ وليفضل الباكون بتوقيعه ! » .

فأسرع رجال الوفد واستلوا لأمر الخديو ، وحرروا الكتابة المطلوبة منهم ؛ ثم قدموها الى (اسماعيل) فأخذها منهم وصرفهم .

ولكنه عاد ووقع في خلده ، بعد أن خرجوا من الباب ، أن يستلصصهم ، ثانية ، ويقول لهم « ان المفتش صادق فيما كلمهم عنه ؛ وانه هو ، الخديو ، يوافق عليه » .

غير أن الأمير محمد توفيق ، ولّى عهده ، دخل عليه اذ ذاك وقال بافهام : « رأيت يامولاي مساعى اسماعيل صديق ، وكيف أنه حاول إيقاف فتنة في البلد ضد الفرنج ؟ ولولا أنى تدخلت في الأمر ، وأنهم العلماء ما هى أغراضه الخفية ، لصعدوا زعمه بأنه لسان سموكم ورسولكم اليهم ! » .

فهز (إسماعيل) كتفيه ، وأوقف نظره برهة ، وكله تهكم وبخيرية ، على ولّى عهده .
ولو كان للحركات لسان لفهم ذلك الهز وتلك النظرة ولّى عهد العرش المصرى مقدار
الخطأ الذى ارتكبه أمام عيني أبيه بتدخله بين المفتش والعلماء .

على أن تيقن (إسماعيل) أن الأمير محمد توفيق الذى كان يعتبره أقل أولاده ذكاء
ونباهة ، هو هو السبب فى أن إسماعيل صديق ، الداهية ، الذى قلما كان له مثيل
بين رجال الذكاء والتفنن بمصر ، خسر أثر ورقة وضعها الأعداء بين يديه ، قوى
فيه الاعتقاد بأن المفتش لا مقتوله من نفاذ المقدور فيه .

فأمر ولّى عهده باستدعاء أخويه الأميرين حسينا وحسنا والعود معهم .
فلما حضروا ، أطلعهم على الورقة التى كتبها العلماء ، وأوقفهم على رغبته فى إلقاء
القبض على إسماعيل باشا ، ومحاكمته أمام المجلس الخصوصى .
وكان الأمراء ، كما قلنا ، يكرهون الرجل كراهة كلية ، لجميع الأسباب التى ذكرناها ؛
وعلى الأخص لأنهم كانوا يعتبرونه العدو الأكبر لحسن سمعة المليك والدم ، والسبب
الأعظم فى الإحزن المتوالية عليه .

فأشار الأمير حسين على والده باتخاذ الاحتياطات اللازمة لذلك ، ليكلا يثير القبض
على المفتش فتنة فى البلد ، لكثرة محاسيب الرجل فى المصالح وبين الأهالى ، ولأنه
بلغه أن بعض أولئك المحاسيب جهزوا مركبا لنقله الى الأستانة ، لدى أول تهديد .
وقال الأمير محمد توفيق : « يجدر بسموكم ، والحالة هذه ، إصدار أمركم الى
مصطفى فهمى باشا ، محافظ العاصمة ، بأعداد ألفى عسكرى وإرسالهم ليجيطوا بسراى
المفتش بالإسماعيلية ! » .

فقال الأمير حسين بنهم : « ألقى عسكرى ! لم لا تقول الجيش كله ؟ » .
فقال حسن : « يكفي للفرض ضابط وبضعة حساكرا » .

ولكن (اسماعيل) لم يوافق على آرائهم ، وقال : « انى لا أحتاج الى جنود مطلقا ، وسأقوم بالأمر بنفسى . على انى أريد منكم : (أولا) أن تأمروا بحفاظ العاصمة تجهيز مركب بخارية غذا فى النيل عند مرسى سراى الجزيرة ؛ (ثانيا) أن تخطروا أعضاء المجلس الخاص بالاجتماع غذا الساعة الحادية عشرة صباحا ؛ وتكلفوا العلماء الذين حرروا هذه الكتابة بالحضور لأداء شهادتهم أمامه » .

فانحنى الأمراء ونرجوا ؛ ولكن ولّى العهد تردد لحظة ، على الباب ، كأنه أوتى فكرا مباحثا أراد إبداءه . فلحظ (اسماعيل) ذلك ، وسأله اذا كان يريد أن يقول شيئا .

فأجاب ولّى العهد : « نعم يامولاي ؛ فقد ظاب عن فكر سمؤم أن غذا الجمعة ؛ وأن العلماء ما بين الساعة الحادية عشرة والساعة الواحدة يكونون مشغولين فى أمر الصلاة الجامعة ولا يستطيعون الحضور لتأدية الشهادة ! » .

فضم (اسماعيل) شفثيه ، لحظة ؛ ثم نظر لابنه النظرة عينها التى أوقفها عليه ، حينما علم أنه هو الذى كان السبب فى خيبة مسعى وزير المالية ؛ وقال له : « أجل ! دعهم ، إذا ، فى شؤون صلاحهم ، لا سيما أنه لا فائدة من حضورهم ، مع وجود توقيعاتهم على هذه الكتابة ! » . فانحنى ولّى العهد وانصرف .

وفى الفد أرسل الخديو الى اسماعيل صديق باشا واستداه لمقابله فى سراى عابدين ، الساعة التاسعة .

وكان المفتش قد قضى الليل كله مضطربا ، متفعلا ، يعتقد ، تارة ، أنه ناجح في مساعده ، ساحق أعداءه : قنسكره أفكار الفوز ؛ ويعتقد ، تارة أخرى ، أن لجه أفل ، وسعده ولى ؛ وأنه قد يصمق ، بفتة ، من حيث لا يدري : فيسقط في يده ، وتخور قواه . وكثيرا ما أوفد في السر إلى سراى عابدين ، مستخبرا عما يفعله الخديو ، خائفا عودة المجلس المخصوص إلى الاعتقاد .

فلما أثبت الدعوة الخديوية ، بلغت العواطف التي كانت تساوره أشدها : فابتهج ، أولا ، كأنه اتما يدعى إلى النصر ؛ ثم انقبض وارتعد ، كأنه يدعى إلى الهلاك . ثم تذكر أن اليوم يوم جمعة ، وأنه ، اذا صحت تذكارات صباه ، ليوم فضيل ، فهدأت أعصابه وسار إلى عابدين ، وهو إلى العثم بالتخير أقرب منه إلى الاضطراب بالمواصف .

فقابلته (اسماعيل) خير مقابلة ، وأجلسه ، برهة ، إلى جانبه ؛ ثم قال له : « انى فكرت الليل كله في مركزنا ، فانهيت إلى الموافقة تماما على آرائك . فمساك نصحت في المهمة التي انتدبت نفسك إليها » .

فأجابه المفتش ، وقد زالت عن قلبه مخاوفه كلها : « الآن ، وقد تأكدت أن قلب مولاي عاد إلى ، فاني لن أدع ممكلا إلا وأقدم عليه لأبعد عن مولاي أى مزيج » . وأخذ (اسماعيل) وقبلها مرارا بحمادة .

فترك الخديويده له منة ، ثم صحبا ، ومرت بها على جبينه وقال : « لكنى أشعر بوجع في رأسي على أثر هذا السهاد . فهل تريد أن نخرج لنتزه معا كالمعتاد ؟ » . فطار قلب المفتش فرحا وهو يجيب بالقبول ؛ ومرت أمام عينيّه ، مرة البرق ، الوقع الذي يكون في قلوب الناس حينما يزونه ، من جديد ، على يسار الخديو ، في حربة (اسماعيل)

الخصومية ، يجتاز معه شوارع العاصمة كالسابق ، وهما يتاهمان . ورأى الفيز
والحقن اللذين يختفان قلب المستر جوشن حينما ينظرهما معا ، أو يسلقه نبأ ذلك .
فأعترته هزة عزم ونصر سرت في جميع عروقه ، وأبرقت في عيونه السوداوين .
فلمحها (اسماعيل) ، وابتسم لها ابتساما خفيا .

فلما صاروا الى داخل العربة المكشوفة ، قال (اسماعيل) : « لا ندرى الى أين نذهب .
هل تريد أن تطرح ريشة في مهب الريح ، فتذهب بنا الى حيث تشاء الأقدار ؟ » .
فقال المفتش : « لنطرحها ، لنطرحها يا مولاي ، فان الأقدار لا تريد بنا إلا خيرا
ان شاء الله ! » .

ففكر الخديو لحظة ، ثم قال للخوذي : « سربنا الى الجزيرة ! » والتفت الى المفتش
وقال : « قد يرسل نسيم النيل العليل الوجد الذي أشعر به في رأسي ، وأعظم ، بالثرة ،
فرصة وجودي في سراي الجزيرة لألاحظ اتمام بعض الأشغال الجارية فيها ، هم اننا
نمر في الوقت عينه على سرايك بالاسماعيلية ، فقد نرى ابنك ، فأسأله عن فايق هاتم ،
أميرنا الصغيرة ، وأوصيه بها خيرا . فأنت تعلم أنها عزيزة علينا جدنا ، أميرتنا الصغيرة ! » .
فاحتار صديق كيف يشكر (اسماعيل) على كل ذلك اللطف والتعطف ، وزاد
سروره لدى فكه أن آل منزله سيرونه مع الخديو متزها ، فيعلمون أن « محظوظة »
مولاه حادت اليه ، وأنه رجع الى ما كان عليه من العز والسود .

وأما فايق هاتم ، الأميرة الصغيرة ، التي ذكرها (اسماعيل) فلها كانت عادة في منتهى
الجمال ، ربها والدة (اسماعيل) نفسها كأنها ابتها مع زينب هاتم بنت الخديو ، وزوجتها
ابن المفتش ، إتمام لولاء هذا الوزير ، واستراة للشايطه وتفننه في خدمة ابنها .

فلما مررت العربية بهما أمام سراى المفتش، وجدا ابن صديق على الباب، يستعد هو أيضا للخروج . فادناه (اسماعيل) منه، وعطف عليه كآب . ثم استأنفا السير؛ ولم تمض بضعة دقائق إلا ومررت بهما المركبة على كوبرى قصر النيل البديع، وانطلقت نحو السراى الخديوية التى كانت بالجزيرة، ووقفت أمام أهم أبوابها . فنزل (اسماعيل) أولا . فراه ضابط الحرس القائم هناك؛ فصرخ يحنده أن يقدّموا التحية العسكرية، فقدموها؛ فأومأ اليه الخديو بالاقتراب؛ فدنا الضابط منه؛ فأمره أن يلقي القبض، القبض على صديق . حالا، على المفتش؛ وكان هذا نازلا من العربية .

فلما سمع اسماعيل صديق الأمر، ضحك أولا، لاعتقاده أنه مزاح؛ ولكن الخديو دخل السراى بدون أن يوجه اليه أية كلمة؛ ولكن الجند بسطوا أيديهم عليه وأمسكوه من عنقه، وجروه بنصف، من رجة السراى الفسيحة الى مدخلها الواسع؛ فرفق حجرة الى حجرة حتى قاعة صغيرة فى مؤخرة البناء، أقفلوها عليه، وأقاموا عند مدخلها حارسا، كأنهم ينفذون أوامر أعطيت لهم مقدما، بالرغم من ندائه لمولاه وتكراره قول : «مولاي ! مولاي ! إنهم يقبضون على، وأنا ضيفك !» .

فأدرك أنه سقطا فى شرك، وأن ساعة هلاكه دقت .

أما (اسماعيل)، فانه عاد الى عابدين، واستدعى اليه أولاده، وسألهم عما اذا كان المجلس المخصوص قد التأم . فأجاب حسين : « ان الساعة الحادية عشرة لم تأت بعد؛ وأن الأعضاء أخطروا جميعا واستدعوا للحضور» .

فنظر (اسماعيل) الى ساعته وقال : « حقا ، حقا ! ان الأمر قد انتهى بأسرع مما كنت أتوقع ! » .

وبعد أن أخبر أولاده بما تم ، أمر ابنه حسنا بالتوجه الى سراى الجزيرة لمراقبة
السجين .

ولم تثن نصف ساعة إلا وانتشرت في عموم أنحاء العاصمة الأنباء بأن المفتش
أمسك متلبسا بجرعة التآمر على سمو الخديو تأمرًا خطيرا ؛ وأنه ألقي القبض عليه ،
ووضع تحت المراقبة .

وبلفت تلك الاشاعة آذان الكاتب الانجليزى المستر مالك كون السابق ذكره .
فأدهشته دهشة عميقة ، لما شاهده قبل يومين ، فقط ، من حسن العلاقات
الودادية بين الخديو ووزيره .

فأسرع الى عابدين ، ليتأكد من حقيقتها ، وتشرف بمقابلة (اسماعيل) . فأنبأه
الخديو أن المفتش أرسل اليه بالأمس صباحا كتابا لم يفضه إلا في المساء ؛ وأنه لما
فضه ، وجدته عبارة عن استقالة من منصبه ، يقدمها له ؛ ولكنها محزنة بالفاظ
لم يحسر وزير قبله ، أبدا ، على إبداء مثلها للملك . وقال : « انى لا أشك في أنه
كان سكرانا حينما حررها ؛ ولا أستغرب ذلك منه ، لأنه لا ينفك يقبض نحرنا
طول النهار ! » .

فقال الكاتب : « أتشم يا مولاي ، شيئا كبيرا ، أن هذا لن يؤدى الى موته ؛
لأنه اذا مات في هذه الظروف ، فإن موته لن يؤدى في أوروبا إلا تأويلا واحدا ،
وسمؤكم أدرى به منى ! » .

فأجاب (اسماعيل) بانفعال : « وماذا يعنى أن يمى أو يموت ؟ الذى أعلمه هو
أنه سيستمر ، غالبا ، على الاعراق في السكر ، حتى يوافيه الحمام . ولست بمنع عنه
أية تمريط لها ! » .

اتهامه بالخيانة
والنحرى على
الثورة

اتهامه بالخيانة
والنحرى على
الثورة

اتهامه بالخيانة
والنحرى على
الثورة

اتهامه بالخيانة
والنحرى على
الثورة

اتهامه بالخيانة
والنحرى على
الثورة

(۱) انظر، "مصر في عهد اسماعيل" لما كون ص ۱۹۴ و ۱۹۵

ولما كان الغد، أرسل الخديو بما وقع من المفتش وما قرره المجلس الخصوصي نبأ برديا الى الأستانة . فبلغها بعد أسبوع . فأبرقت في الحال تأمر بارسال الوزير المتهم اليها، ليحاكم فيها، حيث أنه حائز لرتبة المشيرية الثمانية الرفيعة .

تتمهل (اسماعيل) في الاجابة أسبوعين وأكثر، ريثما أتمه النبأ الرسمي من دنقلا، يفيد بأن اسماعيل صديق باشا مات هناك من كثرة انهماكه في السكر . فأبلغه الى الأستانة . فاضطرت الى قبوله كما هو، وأهملت كل غفارة تالية في شأنه ، على حسب عادتها .

ولما كان الافتداء بالأستانة في غير وسع التاريخ، وكان الوقوف على الحقائق أمرا من واجباته ، لكي يروى خبرها لقراءه ، فانه ، منذ أن رأى المفتش يجر الى الحجرة الصغيرة ، في مؤخرة بناء سراى الجزيرة ، أخذ يصيح بسمعه لما يقال ، ولو همسا ، وينقب على ما يلدن ، ولو سرا ، حتى تمكن من معرفة نهاية المأساة التي ذهبت بحياة اسماعيل صديق ، بعد انهيار بنيان عزه ، ووقف على مخاصيلها المختلفة ، المتحدة في الجوهري ، بالرغم من اختلافها في المرض .

فما قصه اصحق بك ، أحد موظفي الدائرة السنية بالمنيا في سنة ١٨٨٩ — وكان ، حينما سقط المفتش في الهاوية ، ضابطا بمصر معروفا بقوته العنصرية — هو ما يأتي ، والمهنة في صدق روايته عليه :

«بعد إلقاء القبض على المفتش بساعة، استدعيت الى الحجرة التي كان ذلك الوزير محبوسا فيها . فوجدت هناك الأمير حسن باشا واقفا عند الباب ، والمفتش مجردا من ملابسه في أحد أركانها . فأومأ الأمير الى بيده ؛ فدنوت منه ، وسابت السلام

كيف كانت آخرة
اسماعيل صديق
باشا

رواية اصحق بك

العسكري ، فهمس في أذني أمرا قاضيا باستعدادي لنقل المفتش ، في الليل ، الى البانخة التي أعدت للسفر به الى دنقلا ، إلا اذا مات قبل ذلك . فأدركت من قوله "إلا اذا مات" أن موته مرغوب فيه . لاسيما أنه بعد أن قال ذلك ، سلم المفتش الى عهدي ، وتوجه الى مكان آخر . فسرت حينئذ الى المفتش ، وألقيته على ظهره ، وكمت فيه بيدي اليسرى لكيلا يسمع له صراخ ، وأقبلت أبحث خصيتيه بيدي اليمنى . فقاومني مقاومة عنيفة ، بالرغم من أنه كان نحيف البنية . ولما اشتد عليه الألم ، وأخذت روحه لتتقطع في صدره ، بلفت مقاومته أشد ، وخيل لي أنه أرق قوة تضارع قوتي . فتمكن من القبض على إبهام يدي اليسرى بين أسنانه ، والعض عليه عضه قطعت لوقتته . ولكن تلك كانت حركته الأخيرة . فاني بالرغم من شدة الوجع الذي شعرت به في يدي ، شددت عليه شدة أضمدت معها أنفاسه . فسقط نحى جامدا ، ودقت رأسه بالأرض . ولما جن الليل لفت جثته في قماش ، وضمت اليها متعلات جمة ، ونقلت الى ظهر البانخة الراسية عند قدمي السراي . فسارت بها نحو الجنوب ، حتى اذا جاوزت حزمة الروضة ، طرحت تلك البنية في النيل . فوارتها الأثقال في أعماقه » .

وكان اصحى بك ، اثباتا لصحة كلامه ، بي يدا مقطوعا إبهامها ، ويرز أوراها تؤيد ترتيب معاش له ، بعد ذلك ، ما قئ . ندوله لغاية أوائل صيف سنة ١٨٧٩ ، لما ارتقى (محمد توفيق) عرش أبيه ، وقطعه عنه . فحز ذلك لسانه من عقاله ، على زعمه ، وأصبح يستطيع رواية قصة قتله المفتش العظيم الذي كان مجود اسمه يرعب القلوب ^(١) .

(١) أنظر : "مصر في عهد اسماعيل" لما ذكره ١٩٩ و ١٩٩

هذا ما رواه اسحق بك . وربما كانت روايته صحيحة فيما يختص بعمله ، هو نفسه ، ارتكنا على ما أساء فهمه من كلام الأمير حسن . ولكنا نستبعد صدق روايته فيما يتعلق بالمعاش الذي عين له ؛ اللهم إلا إذا كان جزاء لعمل غير إقدامه على قتل المفتش . فان الملوك قد يكافئون ، أحيانا ، أجراما ترتكب إرضاء لهم ، ولكنهم انما يكافئونها بمبلغ يعطونه مرتكبها ، أو بمنصب يرفعونهم اليه . ولم نقرأ أبدا في التاريخ أنهم منحوا من أجرم ليرضيهم مكافأة مستمرة ، ما فتئا قائمة تنم عليهم ، وتثير حولهم وتشر رائحة الجناية المرتكبة . هذا إذا صح التسليم بأن الخديو رضى عن الجرم الذي ارتكبه اسحق بك من تلقاء نفسه ، أو اعتبره خدمة أذاها ذلك الضابط له ؛ وهو ما لا يستطيع أحد التسليم به بسهولة وخفة ، أو بدون أن يدعم تسليمه به بمستندات تاريخية قوية .

رواية أحد كبار
رجال الجالية
العربية

وقد اطلعنا لأحد كبار الجالية العربية بمصر في تلك الأيام على رواية للواقعة كلها ، لا نرى بأسا من إيرادها هنا ، من باب الفكاهة ، لما في أسلوبها من أخذ للنفوس .
قال :

«حلف وصل الخديو واسماعيل صديق باشا في العربية الى باب سراى الجزيرة ، نزل الأول مسرعا ، ونزل المفتش بعده . فدخل (اسماعيل) بالمرصة حينما الى السراى ، واجتاز الرحبة ، ودخل غرفة أمامه ، وأسلل على بابها الستار .

فأراد المفتش اثباعه . ولكن ٢٤ شاويشاً تحت قيادة اسحق بك الباور وقفوا دونه وسدوا عليه الطريق . وتقدم اسحق بك منه ، وقال له بمشونة إنه أسيرهم .

فصاح المفتش : «مولاي ! مولاي ! يقبضون على ، وأنا ضيفك ، يا أفندينا !» .

فلم يجب نداءه أحد . فقال المفتش : « أكلن ، إنا ، شراكا ؟ » ولم يبد مقاومة مطلقا ؛ بل سقط في يده ، واستكان الى تصرف الشاوشية فيه .

فقدوه الى طرف الججرة التي هو فيها ، وأقاموا حوله يحرسونه .

فسأل ضابطهم ، والخوف قد انتشر في عينيه : « ما أتم فاعلون بي ؟ ما هي الأوامر ؟ » فأجابه الضابط : « الأوامر هي أن نقيم عليك حراسا في هذه الججرة ، وأن نعطيك كل ما تحتاج اليه » .

قال اسماعيل : « أشكرك . فأعطني إذا ورقا وجبرا » .

— « هذا لا . وأنت تفهم أنه خارج عما قد تحتاج اليه . وماذا تريد أن تفعل بالورق والجبر ؟ » .

— « أريد أن أكتب كلمتين توصلهما الى أفندينا » .

— « أفندينا لم يمد هنا . اسمع . ها وقع مركبته يتعمد » .

فأصاخ المفتش سمعه . فتحقق أن المركبة التي أتت به مع مولاه راجعة بالخليدو وحده . ففض على أنامله حتى أصابها .

فقال له الضابط : « ألا تريد شيئا آخر ؟ » فأجاب : « كلا ! » .

وإذا بأغوين دخلا بصبيية عليها أكل وشرب . فحول الضابط انتباه المفتش اليها ، فإيا لو كان جائعا ، أو كان يفتلج في صدره ظمأ .

ولكن المفتش قال له : « كلا يا اصحق بك ؟ كلا . فإنا أعرف طعام الخلدو ، وأعرف أنه جيد للغاية ! فإذا أكل منه امرؤ ، لا يعود قادرا على أكل غيره . ولست أراي قد بلغت ذلك الحد ! »

وكان الخديو قد عاد ، في الإثناء ، الى عابدين ؛ وبعد أن سأل من ولديه حسين وحسن وعن انعقاد المجلس الخصوصي ، اطلع على سجل أسماء الزائرين ، وقال : « انى أقابل ، اليوم ، كل من شاء مقابلتي . فلنبدأ بالقناصل ؛ لأننى أريد أن أطلعهم بنفسى على الأمر .

فأذن للقناصل . فدخلوا عليه . فروى لهم حكاية المؤامرة التى سعى المفتش الى عقد سرورتها ، وقال : « وقد أمرت بالقاء القبض عليه ، وبحاكته أمام المجلس الخصوصي » .

فلم يجب القناصل شيئا ؛ لأنهم لم يدروا ماذا يمحون ؛ واذا كان كلام الخديو يؤذن بمثل رواية مضحكة ، أم ينذر بقرب وقوع مأساة دامية .

وفى الساعة الحادية عشرة انعقد المجلس الخصوصي فى جلسة وجيزة ساكنة ؛ فعرضت عليه التهمة ؛ وأطلع على المهد الأعضاء ، واحدا فواحدا ، على الورقة الموقعة من وفد العلماء فأصدر المجلس حكمه فى الحال و باجماع الأصوات ، ما عدا صوت أقل الوزراء المصريين ثروة ، بنى المفتش الى دقلا وبجته فيها تحت الاحتياط الشديد .

وكان الخديو قد سبق وأنبأ الأستانة بالأمر ، وطلب التصريح للمجلس الخصوصي بحاكمة المتهم . فلما ورد الرد كان المفتش قد صار الى حيث لم تعد محاكمة أية محكمة أرضية تسه ، بعد نزع خيف ، وآلام موت أدبية ومادية ترعد لها الفرائص .

فانه حينما دقت ساعة الظهر ، بدأ يشعر أنه قد يضطر الى تناول طعام . فذهب نحو المساندة التى كانت الصينية عليها ، واخذ زجاجة من الشامبانيا الموضوعة تحت تصرفه ، وشرع ينظر اليها ويذنها ، كأنه يريد أن يشف الزجاج عن سرها .

فقال أحد الجاوشية لزميله حمسا : « ها قد أتى » .

فأجابه الآخر : « أجل ! فقد جاء بغيره خيرا منه الى موقفه هنا » .

فسمع المفتش همس والاجابة . فاضطرب ، وقال ملتفتا الى الجاوش الثاني :
« من أنت ؟ » فقال الجاوش : « لا تؤاخذنى ياسعادة الباشا ، فقد افكرت بأحمد بك
الخانزندار ؛ ولست تنكر أنه كان خيرا منك ؛ ومع ذلك فسادتك قد قتله » .

فارتعدت فرائص المفتش وقال بلهفة : « أنا لم أقتله . هذا كذب . هو الذى
قتل نفسه . هو الذى جلب المصيبة لشخصه ، بسبب علاقته بحريم أفندينا » .

فهز المسكرى رأسه هزة غير المصلى وقال : « أنا أعرف الحكاية كلها .
فالكانزندار قص على كل شئ ، فى هذه القاعة عينها . وأأسفاه ! أحمد بك ، الرجل
الطيب القدير ، كان قد أنقذ حياتى ، وكان فضله على عمى ، ومع ذلك ، فانا المسكين
التمس الحظ لم أقدر أعمل شيئا له فى ساعة ضيقة وخطرة . واويلاه ! » .

فصمت المفتش ولم يجب ؛ وأحس بأن ذكر الكانزندار ، فى موقفه ، والظروف
المحيطة به ، نذروا باللامحالة ؛ لأنه يذكره ، رغم أنفه ، بعمل شرير من أعمال حياته .
فزاد ارتعاد فرائصه ، ومرت أمام مخيلته الحادثة كما وقعت :

فأحمد بك الكانزندار كان رجلا من الأخصاء ، حائرا لثقة الخديو ومقبولا اليه .
ولما كان المفتش يأبى أن يقترب غيره من قلب مولاه ، ويشاركه فى التعلقات
الودية الخديوية ، فارتب الحسد اتقد فى قلبه وجعله يؤد لو استطاع هدم مركز
مزارحه بأية وسيلة تكون . فنجم بينه وبين الكانزندار نزاع عنيف لم تحف آثاره
على أحد .

ولما كانت الساعة الثالثة بعد الظهر، أتى إلى المفتش مصطفى فهمى باشا، محافظ العاصمة في ذلك العهد— وهو الذى آلت إليه، فيما بعد، رئاسة الوزارة، مرتين، وأقام عليها، المرة الثانية، في عهد (عباس الثانى) ولورد كرومر، ثلاث عشرة سنة— وأبلغ اسماعيل صديق منطوق حكم المجلس الخصوصى .

فاحتج المفتش احتجاجا عنيفا : (أولا) على صدور الحكم غيابيا، مع أنه كان من الممكن دعوته للدفاع عن نفسه ؛ و (ثانيا) على تعرض المجلس للنظر في قضية ليست من اختصاصاته، لكون المتهم مشيرا عثمانيا، والمحكمة الوحيدة المختصة بالنظر في أمره محكمة الدولة المتبوعة العليا . وأنذر مصطفى باشا بإبلاغ احتجاجه إلى الخديو رسميا، وإلا كان خاشئا نحو الباب العالى .

ومع أن مصطفى باشا كان متأثرا جدا، ومتكدرا غاية الكدر من أن وظيفته تتهم عليه عمل ما يعمل، إلا أنه لم يستطع إجابة طلب المفتش وقال له : « ما الفائدة من ذلك، يا باشا ؟ أنت تعلم جيدا أن البابايشاه بعيد، وأن الخديو قريب : فأنى ليد جلالتة أن يحكمك من يد سموه ؟ » .

فقال المفتش : « لا بأس ؛ بحرب، يا صديق، حرب . فانى لست أداخ عن حياتى قط ؛ بل عن حياتك أيضا، وعن حياة ذات الذين حكموا على اليوم بدون سماعى . فاقدر وقع لى قد يقع لكم . من ذا الذى يوقف الخديو فى الطريق الذى أقدم على السير فيه إذا تركتموه يتهاون، فى شخصى، حرمة الضمانات الممنوحة لمركونا، ويدوس على قداسة الحق الذى لنا بأن لا نحاكم إلا أمام الأستانة ؟ فان يكن اليوم دورى، فقد يكون غدا دوركم . لا تقل : (كلا) بهزة رأسك هذه، فأنت غلطان . نعم، أنا أقرأ فى عينيك الخاطر المتجول فى فكرك . أنت تقول : (نحن نكون أكبر

منك فطنة وحرصا . نحن لن نفعل ما فعلت . لن ننأمر على سلطة الخديو (ألا ، يا باشا ، هل أنت معتقد صحة هذه المؤامرة ؟ أنا ؟ أنا أقامر عليه ؟ أنا أخامر عليه ؟ كلام فارغ ! مخبراتي مع العلماء ورجال الدين كانت باذنه وتصريحه ، والله ! والله ! وثروتي وأملاكى ، بالرغم من كل الظواهر ، لم أفتنها بسرقة أموال الحكومة ؛ وإنما اكتسبتها بمضاربات خصوصية . أنا أقسم لك على ذلك ، يا مصطفى ! إذا كان يوجد اختلاس في الأموال العمومية ، كما يقولون ، فلست أنا اللص ؛ والخديو يعرف ذلك ! » .

وكان صوته ، بتأثير الانفعالات الشديدة المتسلطة عليه ، قد حلا أكثر مما كان يوافق مصطفى باشا الحريص . فقال له : « هس ، يا صديقي ! لا نتكلم هكذا ، لا سيما بمثل هذا الصوت العالي . فربما كانت معرفة الخديو نصيب ما تقوله من الصحة هي السبب في أنك صرت الى الحال التي أنت فيها . تشجع ! كل شيء لم يفقد بعد . ليس السفر الى دنقلا موتا ! فقد رأينا من أتى من أبعد من ذلك ، وعوضت عليه خسارته المؤقتة أضعاف أضعافها » .

فشخص المفتش الى مصطفى باشا ، كأنه يوجه حل محاولة الضحك عليه مثلهما لو كان ولدا صغيرا ، وصل تعليله إياه بأمانى ليس لها في نفسه أثر . فلم يستطع مصطفى باشا احتمال اللوم المنبعث عن تلك النظرة ، وحول رأسه عن المفتش .

ولما كانت الساعة الخامسة ، وصلت الباخرة التي أعدت للسفر باسماعيل صديقي الى دنقلا ، وأخطر أحد الجاويشية المحافظ بذلك .

وما هي إلا لحظة ، حتى دخل الحق بك ، هو وأجناده — وكانوا قد خرجوا لدى قدوم مصطفى فهمي باشا — وقال للمفتش : « هيا بنا يا باشا ! » وأومأ الى الجاويشية

الأربعة والعشرين . فأحاطوا بصديق وقادوه الى ظهر البانخة صاغرا ، وأزروه حالا الى حجرته ، وأوصدوا نوافذها ، وتبعه مصطفى فهمى باشا الى البانخة ، بحكم وظيفته .

وبعد أن أقام المفتش فى حجرته لحظة ، دنا منه جاويش الخازندار ، وقال له همسا : « إنى متأكد ، يا سماعة الباشا ، انها هى هى بذاتها ! » .
فقال المفتش : « ما هى ؟ » .

قال الجاويش : « البانخة التى حملت الخازندار الى حيث تعلم . ليس هناك شك . فقد وضع فى هذه الحجر عينا التى أنت فيها ؛ وجلس حيث أنت جالس ، الآن ، بالضبط . فكأنى أراه حينما ضاقت به أخلاقه فعزم على الشرب على حصّة أفندينا ! » .
وكان المفتش ، حالما وضع رجله على ظهر البانخة ، أدرك أن أجله حم ، وأنه لم يعد فى سعته اجتناب كأسه المقدورة . فلم يعد مهتما إلا بالخلاص ، حالا ، من الآلام المعنوية التى كانت تعذب روحه .

فلما سمع كلام ذلك الجندى ، أبدى حركة من انتهى به التفكير الى توطين العزم على حل نهائى وقال : « أجل ! لنفعل ، إذا ، مثله ؛ ولننتهين ! فقد مللت التراجع ، ولم يعد لى طاقة على احتمال ما أنا محتمل ! سأعمل مثلبا عمل أحمد بك ، يا جاويش ، وأشرب أنا أيضا على حصّة أفندينا ! » .

ثم دما اصحق بك وقال له : « قتم لى ما تريد ! » .

فامر اصحق بك : فأتى بالصينية ، وعليها الطعام والمشروب . فلأ المفتش كوبا شبنانيا — وكان المشروب المفضل لديه — وتجزعه دفعة واحدة .

فلما مرت ساعة ، بدأ يشعر بالألم ، وأحس كأن تاراً أخذت تترى أحشائه . ولكنه كان خبيراً بالمفعول ودرجته . يقال لمصطفى فهمى باشا ، ضاحكا : « يا عزيزى مصطفى باشا ، ماذا قلت لى ، منذ لحظة ، عن الرجوع من دنقلا ؟ أراى لن أرجع منها إلا يوم الحشر ! » .

فأراد مصطفى باشا أن يقاوم فكرته ، ولكن المفتش قال له : « صه ! صه ! يا مصطفى ! أنت تعلم ، كما أعلم أنا ، أن إحدى قدمى قد دخلت القبر ، أريد أقول "الجنة" ، منذ أن تجزعت هذا الكوب . خير أن هؤلاء البهائم قد غلطوا فى الكية التى أصرروا بوضعها فى الزجاجية ، وما جاء منها فى الكوب التى تجزعتها منذ ساعة قد يبقى حيا حتى غذا . وهذا ما لا أريده . فسأشرب ، إنا ، كوبا ثانية على صحة الذين سيبعدون قريبا فى هذا السفر الميمون ! على صحتك ، يا مصطفى ! » .
وشرب كأسا أخرى .

ولكن بنيته كانت قوية ومتينة ، على ضالة جسمه . فزادت الكوب الثانية آلامه . ولكنهم لم تصعقه ، كما كان ينتظر ، ودقت الساعة السابعة وهو لا يزال على قيد الحياة . ولكنه كان قد شرع يتزعزع على أرض الحجرة وشبه شيقا متقطعا . وأما ملك الموت فكان لا يزال واقفا بعيدا ، ينظر اليه بتهمك ، ولا يدنو منه إلا خطوة خطوة . وكانت مصطفى فهمى باشا واسحق بك واقفين فى الحجرة يشاهدان ذلك المنظر المفجع . أما الأول فإن اصفرار الموت كان قد علا وجهه كما علا وجه المفتش ، وتصيب العرق من جبينه وجسمه كله ، ولم يسمع ، وشقيق المفتش يترأى حتى بلغ درجة من الشدة مزعجة للغاية ، سوى أن يهيم أذنيه ، ليكلا يسمعه .

وأما اصحق بك فكان متضجرا لا ينفى قلة صبره على طول ذلك الترع الخفيف !

فلما دقت الساعة الثامنة ، أسرع ملك الموت نحو الرجل المحتضر . فظهر كأن كل شيء قد انتهى ، لأن كل حركة نعلت في المفتش ، وتمشج جسمه .

فاقترب اصحق بك منه ، لظنه أنه مات ، وشرع يتزع السلسلة التي فيها خاتمه .

وكان المفتش كان ينتظر هذه الحركة لكي يفارق هذا العالم الى الأبد . فأدار رأسه بتشجيع فظيع ، وفتح فيه وعرض ، بكيفية اقتراسية ، يد الجسور الذي أقدم على سلبه ، قبل أن يبيت جثة هامدة .

فصرخ اصحق بك صرخة عظيمة من شدة الوجع الهائل ، وإذا بأسنان المفتش المائتة قد قطعت إبهامه قطعاً باتاً .

بفنّ الرجل ، وأمر الإلخاويشبة فطوقوا عنق المفتش بحبل ، وشدوه . نغثوه . ثم وضعوا جثته — وهي سخنة بعد — في الزكية المملوءة حديداً ، المعلقة لذلك الفرض ، وبعد أن اجتازت السفينة بهم سراى الوالدة ، جهة القصر العالى ، وتجاوزت جزيرة الروضة ، طرحوها في النيل .

فلما توارت في الحجة ، نظر جاويش الخازندار حوله ، ثم هتف بتعجب حاد :
”بالضبط ! في المحل عينه الذى طرحته فيه جثة أحد بك ! الله أكبر !“ .

ثم رست السفينة ، جهة مصر العتيقة ، بميد قصر الشمع ، ونزل منها مصطفى فهى باشا واصحق بك والأربعة والمشرون جاويشا ، وعادوا كلهم الى مصر : فان مهتهم كانت قد انتهت .

أما الباهرة فاستقرت في سيرها بنوتيتها الى دقلا كأن الأسير فيها ؛ وأخذت ، بين حين وحين ، ترسل برقية تنشرها الجريدة الرسمية ، بلا نجل ، فخواها هو هو دائما :
 "أن المشير اسماعيل صديق باشا مكب على البكاء والسكر معا ، بلا انقطاع" .

وربما استمر ذلك أشهراً وأشهر . ولكن الباب العالي طلب بعد ثلاثة أسابيع إرسال المفتش اليه ليحاكمه ، دون غيره .

ففي الغد نشرت الجريدة الرسمية المذكورة خبر موته ؛ وأن ذلك الموت وقع بدقلا في ٤ ديسمبر سنة ١٨٧٦ » .

وما يدل على أن هذه الرواية التي سردناها إنما هي بنت الخيلة أكثر منها بنت الحقيقة ، وأن خيلة صاحبها إنما جادت بها لإشباع رغبته في النيل من (اسماعيل) برمح حاد من وراء ستار ، هو ما أخذ الرأي العام يقول به من أقاويل ، ورويه من حكايات في أمر زوال نعمة المفتش ومصيره . وأهم مالِك من تلك الحكايات هو أن المفتش إنما مات في الحقيقة يوم ١٠ نوفمبر ؛ وأنه مات مقتولا في الليل على ظهر الباهرة التي أعدت لنقله الى دقلا ؛ وأن الذي خنقه خصبان أرسلوا اليه من سراي الجزيرة ؛ وأنهما طرعا جثته في النهر ، بعد فراغهما من مأمورتهما الموتية ؛ وأن الباهرة التي اجتازت النيل صعدا الى دقلا ، بنوافذ موصدة ومسمرة ، كأنها نيش محمول على سطح المياه ، والتي قال نوتيتها للذين قابلوهم — ومن ضمنهم جوردون — أنها تحمل المفتش ، الى منفاه ، لم تكن ، في الحقيقة ، تحمل الوزيرا حيا ولا ميتا^(١) .

على أن المثل القائل "ليس من دخان بلا نار" ينطبق هنا أيضا كلياً .

(١) انظر : "مصر في عهد اسماعيل" لماك فون ص ١٩٩ و ٢٠٠ .

نعم ان الحكومة كذبت الاشاعات والأقاويل تكذبا رسميا صريحا نشرته في "الوقائع المصرية"، وقالت : «إن الحقيقة هي أن المفتش وصل الى دقلا حيا، ولكنه مات هناك من شدة إفراطه في السكر» . وأذاعت، إثباتا لذلك، صورة شهادة طبية بموته حرّرها بدقلا عنها طبيب ايطالى، وأطلعت قناصل الدول عليها .

نعم انه أشيع في كل مكان وكل ناد أن إحدى نساء المفتش، في اليوم ذاته الذى هوى فيه قهقهه، تمكنت من المنول بين يدي الخديو، وتوسلت اليه بدموع مخفية أن يبقى على حياة زوجها، فوعدها أفندينا وعد شرف بأن المفتش سيحكم محاكمة عادلة أمام المجلس الخصوصى؛ وأنه، مهما يكن الحكم الذى سيقضى به ذلك المجلس، فان زوجها لن يعاقب بالاعدام، مطلقا؛ وأنه أرسل، في الوقت عينه، رسولا الى ابن الرجل ليحمّله على الاطمئنان ومداومة الثقة به .^(١١)

ولكن علاوة على أنا نستبعد صحة هذه الاشاعات، فانا نعلم من جهة أخرى، علما يقينا، أن (اسماعيل) كان يقول، فيما بعد، للخلصين من محادثيه الغربيين، لا سيما لوبرلى بل : «ان موت المفتش كان أصبح أمرا لازما لا بد منه» .^(١٢)

فلنستخرج من ذلك أن قصد المجلس الخصوصى من حكم النفى والسجن الدقيق الذى أصدره ضده إنما كان في الحقيقة الاعدام .

ونبقى نقدر هذا — وهو ما لا شك فيه لدينا — فانه يصبح بيان عندنا أين وكيف نفذ ذلك الحكم .

(١١) أنظر : "مصر في عهد اسماعيل" لمالك كرون ص ١٩٩

(١٢) أنظر : "خديويون وباشوات" لوبرلى بل ص ٢٢

وزناً أميل الى الاعتقاد بأن مصلحة الدولة — كما فهمها القابضون على زمام الأمور — قضت بنفاذه في أقرب وقت ؛ ولو أنها قضت ، من جهة أخرى ، بتدبير "فرسة" الباحرة التي تظاهرت بنقل صديقي إلى دنقلة ، وقابلها جوردون بالقرب من كورسكو ، ولما علم من تحمل ، وإلى أين ، ولماذا ، وتذكر أنه حينما أفلح الى السودان كان اسماعيل صديقي باشا ، الوزير القدير ، صاحب التحكم المطلق في الشؤون المصرية ، أغرق في التفكير في أن مجد هذا العالم باطل وأنه سريع الزوال .

تأمر صديقي
عل (اسماعيل)

والذي يزيل كل شك من اعتقادنا في أن قصد المجلس الخاص صدى من حكمة إنما كان الاعدام هو أولاً ما نعلمه من أن المفتش ، ان لم يتأمر على الخديوي في مسألة الدين المطلوب للأجانب ، فقد خامر حقيقة على قلبه . نأخذ ذلك بما رواه الأمير محمد توفيق نفسه لستر بتلر ، أستاذ ولديه الأميرين عباس ومحمد علي . قال : « ماقتي والذي يسمى الفطن بي ويسىء معاملي إلى درجة أن أحد وزرائه — ولم يكن أرفعهم شأنًا — تناول على ذات يوم إلى حد استهائي وتهديدي بأن والذي قديمت بي الى السودان ان لم يجد منى زيادة إقبال على مساعدته في مشروعاته الرامية إلى توسيع نطاق المدينة الغربية في القطر . فأجبتني : « ان الخديوي أبي وولي نعمتي . فان شاء فله أن يبعث بي حيثما يريد ، ولو الى أقصى السودان ؛ بل له أن يأمر بطرحي في النيل ؛ وما أنا إلا بممثل لأوامره بكل خضوع ! » . غير أن بعض أهل البلاط كانوا يعتقدون أن تلك المعاملة قد أقرحت قلبي . وجعلتني أتمنى ، في حميمي ، أن تسرع الأيام نحوى بالعرش . فعرض عليّ وزير آخر من وزراء أبي — ولعله كان أقربهم إلى قلبي — بكابات ، مرتين ، أن يعمل على تفريقه في ميناء الاسكندرية ، لدى عودته اليها من الأستانة ، فيما لو وافقت على ذلك . فأبيت بأشترأز . وقد أطلعت

والدى فيما بعد على تلك الكتابات، فعانقنى طويلا والدموع ملء عينيه، وقال لى:
«لقد كنت مغشوشا فبك، يا بى، وأعتقد أنك تخامر على فاصفح عما مضى! » .
فأى وزير من وزراء (اسماعيل) — غير المفتش — كان يستطيع أن يعرض على
الأمير محمد توفيق أو تكالب مثل تلك الخيانة؟ فى خلد أى منهم — إلا خلد المفتش —
كان يمكن أن يقع فكر الإقدام على ذلك التكر بتلك الجسارة؟ فأخلق شريف
ونوبار أعلامن أن تسمح بتطرق الرب إليهما؛ صلاوة على أن أولهما كان أبعد الناس
عن كل ما يتنافى الصراحة والاخلاص، وأن ثانيهما كان لا ينفك متنبها عن القطر
فى مهماته الخارجية. وأما رياض فلم تات الأيام به الى هذا المستوى إلا فى سنوات
(اسماعيل) الأخيرة. فبعدد عن الظن أنه يجسر، وهو يطعم فى التقتم، على مرادة
(توفيق) على عمل من شأنه خسف الأرض به خسفا، فيما لو أبى (توفيق) —
كما كان المتظر من شاب تقى مثله — موافقته عليه. بعكس المفتش: فانه — إن
أفشى (توفيق) سره — كان له من قربته الى قلب (اسماعيل) قربا شديدا، ومن مركزه
السنى فى دولته، ألف مكذب لمزاعم ولئى العهد.

ولئن لم يعان (اسماعيل) مخامرة المفتش على حياته، وينشر كتب ذلك الوزير الى
ولئى العهد، فلائنه لم يكن يوافق مطلقا — والأفكار حوله مضطربة، وجمال الدين
الأفغانى ينشر تعاليمه النارية بين طلبة الأزهر، والبابية تقيم البطاح والجبال وتقمعها،
والثورة فى الأستانة قد ذهبت بعرض عبد العزيز وحياته، وبعرض مراد خليفة
وحريته — لم يكن يوافق مطلقا أن يقف الملاء المصرى على تلك المخامرة، وأن تفتح
الأذهان الى أن أقرب الناس الى الخديو وأحب وزرائه لديه تأمر هو نفسه على قتله!

(١) أنظر: "حياة البلاط بمصر" لبيتر، ص ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨.

والأمر الثاني الذي يحملنا على الاعتقاد الثابت بأن قصد المجلس الخصوصي من حكمه بالنفي والسجن على المفتش إنما كان إعدامه — بالرغم من أن الحكومة ألفت القبض على كل من كان في مكانه ، من خدم اسماعيل صديق وحشمه ، أن يروى روايات ويذيع إشاعات عنه ؛ وبلغ عدد المقبوض عليهم مائة شخص تقريباً ؛ وأنها نفثهم نفياً إدارياً إلى مصروع ، عياناً وجهاراً ؛ (ولا نعلم أوصلوا إليها أم لم يصلوا : لأن أخبارهم انقطعت ، منذ أن بارحوا القاهرة ؛ وألستهم عقلت إلى الأبد^(١)) — هو أنه تلا تنفيذ الحكم عليه تعيين مندوبية لتقوم عقارات المفتش ومجوهراته ومثولاته وأسهمه وأوراقه المالية وجواريه ، ليعمها بالمزاد .

مصادرة أملاك
المفتش

أما العقارات فكانت نيفاً وثلاثين ألف فدان من أخصب الأقطان العشورية ؛ وثلاثة قصور نفخة في القاهرة ؛ عدا قصر بديع على ضفاف الحمودية . وكلها مؤنثة ومفروشة بأنظر الأثاث والرياش .

وأما المجوهرات فكانت قيمتها تزيد على ستمائة وخمسين ألف جنيه المجليزي .
وأما الأسهم والأوراق المالية فكان ثمنها يربو على نصف مليون من الجنيئات .
وأما الجواهر فكانت يزدن على سبعمائة ما بين حورية شركسية بيضاء ، ذات ثمن يفوق كل تقدير ؛ ونحرة مسكرة ؛ وسمراء غانجة ؛ وحشية شعرية ، ذات أعين بقرية ؛ وبرنزة موشومة ، ذات نهود سفرجلية ؛ وسودانية فخاء ، متقدة الدم المالح .
ولكن المندوبية قدرت تلك الثروة كلها تقديراً إجمالياً ، بولغ في الميل به إلى جهة البخس ، بمبلغ يقرب من ثلاثة ملايين من الجنيئات ، مقابل دين يقرب من مائتي ألف جنيه .

(١) أنظر : "مصر في عهد اسماعيل" لمالك كرون ص ٢٠٠

أما الجوارى فاختير أجملهن خلقاً، وأخفهن دماً، وأمهرهن صناعة؛ وأدخلن ضمن الحريم الخديوى، أو أهدين إلى كبار ضباط الجيش، وكبار رجال الدولة : إما لى تقع قطعة من دم صديقى على كل منهم؛ وإما، وهو الأقرب إلى المعقول، لىكلا يفوت البغاث شئ من فضلات الدسر. والباقيات بيعت إلى من شاء مشتراهن من الأفراد والتخاسين .

ثم أقيم مزاد فى سراى المفتش بالإسماعيلية لبيع الرباش والمجوهرات : فكانما أعيدت فى القاهرة حينها أيام الأسبوع الذى تلا موت العاضد لدين الله الفاطمى إذ تفرق سلاح الدين الأيوى ، بين كبار رجال جنديته ودولته الجديدة ، متاع الخلافة الفاطمية، وجوارى الخليفة المتوفى .

والفارق الوحيد بين الأسبوعين هو أن البائع، هناك، كان الوزير الفائز؛ والمبيعة أمتعتة ونساءه العاهل المنلول—وهو ما خولفت فيه المنظمات الاجتماعية العادية، ومجارى الأمور السياسية اليومية — وأما هنا، فإن البائع كان الملك القاهر؛ والمبيعة أمتعتة ونساءه الوزير المقهور—وهو الجارى، عادة، بين بنى الإنسان .

وكان المسترادون دى ليون، قنصل الولايات المتحدة العام، الحديث التعيين لدى حكومة سمى الخديو، قد وصل إلى العاصمة بعيد نكبة المفتش . فأراد أن يقتنم فرصة البيع السائر، ويزور سرايات ذلك الوزير المشهور، عقب اعلان بيع منقولاته وممتلكاته، سدادا للديون المطلوبة لدائنيه؛ وذلك لى يتأكد بعينه صدق ما كان يروى عن ثروة المفتش الفائقة حد التصور واسرافه .

وهالك ترجمة ما ديجيه يراعه الفصيح فى هذا الموضوع :

«إن ولى، صاحب قصر هيتن كورت، الذى اعتبره الملك (هال) السمين أكبر مما يصح لأحد وعيائه امتلاكه^(١) يكاد يكون شيئاً لا يذكر إذا ما قورن بهذا اللص، الذى سرق ما لم يسرقه ملوك؛ والذى، مع أنه نبت من عشة وحل حقيرة على ضفاف النيل، بلغ فى أقل من عشر سنوات ما امتلك بمقتضاه قصوراً ومجوهرات ونساء وجواري أكثر مما كان يستطيع سليمان، فى كل مجده، أن يفتخر بامتلاكه من هذا جميعه .

فسراياته الثلاث فى حق الاسماعيلية عبارة عن مجموعات مباني منفصل بعضها عن بعض، يحيط بها كلها سور شاهق . وتغطى الساتين والحدائق التابعة لها مساحة من الأرض قد لا تقل عن مساحة الأرض التى عليها الأهرام الثلاثة . وهى كلها مبنية ومنقوشة على الطراز الفرنسى الحديث، بدون ميلالة بما قد تبلغ التكاليف . وإذا أراد الانسان أن يتفزع عليها كلها، وهو مستمر على المشى بدون انقطاع، فلا يكفيه صباح برقته .

ولاشك فى أن الأبسطة والساتر والرياش والنقوش كلفت مبالغ ثمة بالصورة؛ لأن الذى يظهر للتفزع هو أن صاحبها أطلق اليد للتجدين فى الصرف كما يشاءون؛ ويقال ان ألوف الحجر فى تلك السرايات تحوى كلها رياشا فائراً سنياً، ومن طراز واحد نفخ؛ وإن الذهب واللا لآله يسطمان على ذلك جميعه، فيبهزان الأعين .

(١) أمالك هال السمين هو هنرى الثامن، ملك إنجلترا، المشهور فى التاريخ بتقارب غرامه، وتسميه بانفصال الملكة الانجليزية عن الكرسى الجارى الرومانى - ولى (أو كما يقول بعضهم ولى) - هو الكروينال الذى كان وزيره الأكبر وخادمه الأمين، وتغل الملك، مع ذلك، عنه لأنه أبى موافقته على طلاق زوجته الملكة كاترينا أوف اراجين .

كل ستائر الشبابيك من القطيفة الفاخرة جدًا ، وتختلف ألوانها بكيفية محسوسة من الشوكولاته الى الأصفر والسنجاني ، والكراشي والأرائك في كل حجره مكسوة بالقطيفة ذاتها ومن لونها ، على الطريقة الفرنسية .

على أن عدد الأرائك كان قليلا ، ولم يكن يوجد منها إلا في بعض الحجر المصنعة لاستقبال أصدقاء الوزير من أولاد البلد .

أما الميزة الجليلة فهي أن لون كل حجره كان يتنظّل بلون الحجره التالية من الأسود الى الفاتح ، وبالجمع ما بين عموم ألوان قوس قزح . وكان التفنن في ذلك عجيبا ، حتى أن ألوان ذات السدول على الأبواب ، والستائر الثقيلة على الشبابيك كانت مندمجة في بعضها بالكيفية حينها .

ففي هذا الوسط الفخم كان يترج ذلك الفلاح العديم التربية ، الذي لم يكن يفقه شيئا سوى السرقة والنهب ، وتحيط به أزواجه ونسأؤه .

أما الأزواج ، فإما بين شرميات وسراري ، فكنّ ستا وثلاثين ؛ وكان لكل واحدة منهنّ ست جوار بيض وجم غفير من الجوارى السود مخصصات لخدمتها ، بحيث كان عدد الساكنات داخل تلك القصور الثلاثة ، المجموعات هناك ، لتزاح الى التمتع بهنّ كبرياء ذلك الفلاح الحقير وشهواته الحيوانية ، يوازي عدد سكان قرية صغيرة .

وما أكثر القصص التي أخذت الألسنة تروياها ، بعد سقوطه ، عن قسوته وفساد أخلاقه وتباريح شهواته — وهي قصص لم يكن ليهمس بها قبل نكته إلا الجسورون — وكان الكل متفقاً على أنه استحق ، عن جدارة ، المصائب الخفيف الذي حل به ، بما جنت يده من آثام وجرائم ؛ ولو أنه لم يصدق أحد أنه نكب

بسبب المؤامرة التي أنفذتها البووائر الرسمية ، ورأى الكل أنه إنما نكب لضرورة دولية قاسية كضيق القبر .

فلما دخلنا السراى الأولى ، كان البيع بالمزاد مائثا بفشاط وهمة ، في وسط بابل من الاختباط والاختلاط ، في قاعة الاستقبال العظمى المكتظة بأناس من جميع الأجناس والألوان ، وفي وسط هذا الجمهور المنتقع الأشكال ، كان يتجول نفر من الأرقاء ، من بيض وسود ، بصوانى ملأى بمجوهرات ، وعلب كبيرة تشتمل على حلّ نسائية من كل صنف ووصف ، من الأخرمة الذهبية المرصعة بالماس ، البالغ ثمن الواحد منها سبعة آلاف جنيه ، إلى المصوغات الرخيصة الأكثر تداولاً بين يدي الاستعمال . وكانوا يقدّمونها ، ويدبحون التفتيح عليها للجمهور ، فيتداولونها من يد إلى يد ، بدوّب أقل اعتناء ، بينما كان حاملوها يتنادون بأهل أصواتهم الأثمان المعطاة للأشياء السابق عرضها . فإذا شاء أحد المزايدة ، فإن كاتباً كان يقيد ، في الحال ، اسمه وعطاءه ، وعند الفراغ من المزاد ، في آخر النهار ، كان يقيد جميع المزايدات ، ثم تسلم الأشياء إلى من رسا مزايدها عليه ، إذا وافق الثمن المعطى من الشخص المنوط به أمر التصفية .

وقد قيل لى أن المبيعات كانت تأتى بأثمان غالية : إما لأن الشرقيين يميلون إلى وضع قودهم في مثل هذه الجواهرات ، وإما لأنهم كانوا يخصصون ٥٠٪ من الثمن لدائى المقتنض ولأن معظم هؤلاء الدائىين كانوا ممن يرون أن نصف رخيص خير من لا رخيص مطلقاً .

ولا شك في أن المبدأ الشرقى القديم الذى يحيط الحرم بحجاب من القداسة لا يجوز تجاوزه قد انتهك في هذه الظروف ، لأنه من البدهى أن تلك الجواهرات

كانت جزءا من المملوك من زوجات هذا السردا نال المصري ونسائه . فليت شعري ! ما الذى حل بصاحباتها البيضاء والسمرات ؟ المظنون أنهم مزجن فى هيات أخرى من نوع التى كن فىها . ولكن هل كان ذلك بطريق البيع أم بطريق الهبة ؟ ليس من يعلم ، وليس من يهجم على ذلك !
فيا لحفة وزن التقدير البشرى !

ولئن بلغ من ذوق المقتش فى اختيار الحوريات ما بلغ منه فى انتخاب المهورات فانه كان ، إذا ، حائزا لجوقة ملائكة فى خدمته ، مؤلفة من جميع الأجناس !
ومع انه لم يكن فى شخصه سوى ابن فلاح من الطبقة الحقة ، وقدر البزة على ما كان يصفه طرفوه ، فان التباين بينه وبين المظاهر المحيطة به كان لامشاحة آخذا بالأبواب !
ثم مررنا من القاعة التى كانت تباع المهورات فيها الى مخادع أخرى ، أو بالحرى الى سلسلة مخادع (بلوكات) . فرأينا خوانات مغطاة بالآنية الذهبية والفضية ، من شغل الشرق ومن شغل الغرب : فان ذلك الفلاح الرغد عيشه لم يعد يوافقه أن يخدم إلا بالأواني المصنوعة من هذين المعدنين الثمينين ! وذات الأباريق والطسوت المستعملة لغسيل يديه وأيدى ضيوفه كانت من الفضة الخالصة ! ولا نبالغ اذا قلنا ان قيمة عملة آلاف من الجنيهات كانت مطروحة على خوانات احدى تلك المنجرقط !
وكانت السراى الأولى ملأى أرائك . وليست أشك فى أنها كانت ممتدة لنساء المقتش أو ضيوفه : لأن مظهر الرجل ، فى النهار ، على قول معارفه ، كان مظهر رجل نام فى الليل على أريكة بملاسه .

(١) سردا نال آخر ملوك نينوى ، بالقرب من الموصل ، اشتهر فى التاريخ بكثرة إغراهه فى اللذات الهيبة والترف ! ومات محرقة !

أما البسائين المتعنتة أمام السرايات الثلاث فواسعة وجميلة للغاية ، ولا مشاحة في أن نمن كل هذه العقارات رفيع جدًا . ولكنهم ماذا عساهم يصنعون بهذه المباني الضخمة المكتظة بالرياش والستور ، والتي لا قيمة لها بدونها ؟

يقول بعضهم انهم قد يحولونها الى مصالح عمومية . ولكنهم لو حوّلوها إلى مستشفيات لكان ذلك أحسن ، على ما أظن : لأنها في منتهى الموافقة لهذا الغرض ، لولا أن قروشها وزيتها زائفة عما يلزم .

أما الآن ، فهذه المباني هي الأثر الوحيد الباقي للرجل الذي حكم مصر ثمان سنوات بصبي من حديد ، ثم مات ، في النهاية ، موت كلب مسعور !

ورأينا ابن المفتش جالسا يهدو في إحدى الغرف كأنه يلاحظ سير المزداء ، ويقدم القهوة لأصدقائه ، كأنه لا يزال مسيد البيت ، لا إحدى ضحايا الكارثة التي ذهبت بأبيه وأصابته كل ما كان مرتبطا به : إما من جهة الدم ، أو من جهة المصلحة ! مع أنه لم يصب في ثروته ، فقط ، وفي جميع أمنيائه في المستقبل ، بل أنقرضت زوجته منه أيضا ، لأنه أجبر على طلاقها حالا بعد سقوط أبيه . وبالرغم من ذلك فانه كان جالسا ، هناك ، والابتهاج وعدم الاهتمام منتشران في الظاهر على وجهه ، كأن دجاء أسرته إنما هي فصل تمثيل ساكت من التمثيلات المعتاد إقامتها في بلاد الغرب في عيد ميلاد المسيح ، وكأنه ، هو ، أحد المتفرجين على ذلك التمثيل ، لا اللاعبين فيه . ولست أشك في أن الأوروبيين قد يستطيعون وعظ الغير على التلبس بفلسفة عملية كهذه ؛ ولكنهم لا يستطيعون التلبس بها ، هم أنفسهم ^(١) !

ومع أنه لا سبيل إلى الشك في أن المفتش إنما استحق ، استحقاقا تاما ، الجزاء الذي حل به ، إلا أنه قد وجد من المؤرخين من أخذ (اسماعيل) على أخذه ذلك

(١) انظر : "مصر الحديثة" لادمون دي لويون من ص ١٩١ إلى ١٩٨

الوزير أخذ عزيز مقتدر، وعد انقاذه القطر المصري من قبضته الفظيعة، حاملاً
اتضح له حقيقة تصرفاته ونياته، جرماً ارتكبه هذا الخديو .

وقد وجد من الغربيين القاطنين مصر، في ذلك العهد، من أول عمل الخديو تاويلا
مفاده أن (اسماعيل)، حيناً رأى جوشن وجويير معضدين من وزارتي خارجيتهما،
وأنه لا طاقة له على مقاومتها، ظن أنه بتضحيته (صدقاً) لها، يرضيهما ويحوز
تقتهما . فأقدم على تضحيته، لا سيما أنه باعدهما إياه إنما أعدم عاملاً كانت مجموعة
معارفه تجعله خطراً للغاية؛ وبات نفوذه عليه ثقيلًا على نفسه .

على أن هذا لم يكن رأى السيرفيين، القنصل البريطاني العام، في تلك الأيام،
بمصر . فانه أبلغ النبا إلى الوزارة البريطانية هكذا :

رأى السير فيلين
في صديق ربما
جرى له

«حدثت البارحة بمصر حادثة فاجعة من الحوادث الخاصة بالحياة والتاريخ الشرقيين .
فقد وافاني وزير الخارجية نبأ مؤداه أن وزير المالية قد ألقى القبض عليه وبجبن
بتهمة إثارة فتنة في الرأي العام، وتدمير مؤامرة ضد الخديو، وتصويره أمام الملا
في صورة الرجل المستول، وحده، دون غيره، عن المصائب والبلايا الحقيقة بمصر،
والسارق ثروة البلاد، بالاتفاق مع الأوروبيين .

على أنه قد لا يعرف، أبداً، إلى أي حد أساء الوزير المعزول استعمال الثقة الموضوعة
فيه؛ وكَم خائن فيما أؤتمن عليه من الأمور الهامة؛ وما مقدار ما تأملت به مصر من قلة
ذمته، وسوء إدارته وتصرفه !

وبما أنه كان أكبر حجر عثرة في سبيل كل إصلاح مالي أو إداري فلا مشاحة في أن
سقوطه، كيفما وقع، لا يمكن أن يعتبر إلا مصلحة عامة كبرى، وخيراً عمياً ا .

الجزء السادس

التنازع على البقاء

الفصل الأول^(١)

تعقد حلقات الضيق

عباش إنك للثيم وانى * مذصرت موضع مطلبى للثيم
« حيب »

ومن المؤكد أن سقوط المفتش كان بدء عصر جديد لمصر، ولكنه كان، في الوقت نفسه، فاتحة ويلات على الخديو، ومدخلا إلى صعوبات قوية، جعلت أيام خديوته التالية تنازعا عنيفا على البقاء .

فأكد النيل يجمع مياهه على جثة الوزير المقاة فيه إلا وصدر مرسوم خديوى في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ أشعر الملأ بفوز جوشن وجوير، وانصياح (اسماعيل) الى آرائهما، وإلى رغائب وزارتى الخارجيتين الانجليزية والفرنساوية، المعصدين طلبات أصحاب الديون .

مرسوم ١٨ نوفمبر
سنة ١٨٧٦

ذلك المرسوم نص على ما يأتى :

ان الأقرض المعقودة سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٦٧ لما لم يكن مركز الخديو المالى مضطربا، اضطرابه الخطير التالى، والبالغ قدرها ٤٢٩٣٠٠٠ جنيه، تستبعد من الدين الموحد الذى أدخلها فيه مرسوم ٧ مايو الماضى، وتجعل موضوع اتفاق خاص بها .

وتستبعد كذلك من الدين الموحد أقرض الدائرة السنوية وديونها البالغ قدرها ٨ ملايين و٨١٥ ألف جنيه — وكان مرسوم ٧ مايو أدخلها فيه أيضا — وتجعل،
(١) أهم مصادر هذا الفصل: "مصر فى عهد اسماعيل" لمالك كون، و"مصر الحديثة" لورد كرومر .

بالمثل، موضوع اتفاق جديد خاص بها . وما بقي من الدين المصرى يقسم الى قسمين : الدين الممتاز، وقدره ١٧ مليوناً، من الجنيئات، نتقاضى عليه فوائد سعرها ٥ ٪ سنوياً، والدين الموحد، وقدره ٥٩ مليوناً، نتقاضى عليه فوائد سعرها الاجمالى ٧ ٪ سنوياً . وكان الخديو، وكل الواقفين على حقيقة ثروة البلاد ، يودّون جعل الفوائد كلها بسعر ٥ ٪ ، ودافعوا لينالوا ذلك، دفاً قويا، ولكن الدوائر الرسمية بالإنجلترا وفرنسا، بواسطة القنصلين البريطانى والفرنساوى بالعاصمة المصرية ، أثبت إلا أن تجعل سعر الفوائد على الدين الموحد ٧ ٪ سنوياً، إرضاء لأطاع حملة الأسهم . فضجت بذلك الفلاح المصرى ، ولم تفد أصحاب الديون فائدة حقيقية؛ لأنها خالفت المثل العامى القائل "خشكار دائم ولا علامة مقطوعة" .

وقضى ذلك المرسوم أيضا :

(أولا) بتعيين مراقبين عامين للمالية المصرية، أحدهما بريطانى والآخر فرنساوى؛ الأولى لمراقبة عامة الإيرادات، وملاحظة دفعها الى الجهات المعينة لها؛ والثانى لمراقبة عامة المصروفات، ومنع اتفاق أى شئ منها ، من أية جهة أو مصلحة تكون، بدون توقيعه . هذان المراقبان يكونان ، مع وزير المالية، لجنة مالية عليا ترأب جميع الاتفاقات التى توجب إنفاقا يزيد على واحد من اثنى عشر جزءا من الميزانية السنوية . أو يستلزم صرفا فى أكثر من سنة واحدة .

(ثانيا) بتعيين مندوبية للدين العام ، مؤلفة من أجنبى تعرض حكوماتهم أسماهم على الحكومة المصرية، وتختصر مهمتهم فى استلام إيرادات الجهات المرهونة ضمانا لسداد أقساط الدين السنوية من يدي مراقب الإيرادات العام ، وتسليمها لبنكي إنجلترا وفرنسا، واتخاذ الاحتياطات والإجراءات اللازمة لاستهلاك ذلك الدين .

(ثالثا) بتعيين مندوبية أخرى لإدارة مصلحة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية، مؤلفة من مصريين وفرنساويين وإنجليزيين، تحت رئاسة أحد العضوين الإنجليزيين، وتختص مهمتها، علاوة على الأشغال الإدارية، في تسليم إرذاهات المصلحين إلى مندوبي الدين العام.

تعيينات

فتملا بهذه النصوص عينت فرنسا البارون دي مالاريه مراقبا عاما لفرنساويا، والمسيو دي بلينيير مندوبا لفرنساويا لصندوق الدين، وأبقت فرنسا وإيطاليا مندوبيهما السابقين تعيينهما، وهما: المرفون كريم والسنيور بارقل، وأما الحكومة الإنجليزية فأبقت تعيين المراقب العام، والمندوب البريطاني لصندوق الدين بنفسها. فطلب الخديو من المستر جوشن إرشاده إلى من يصلح تعيينه، فأرشدته إلى المستر دي رومين للرقابة، والميجر بيرنج لندوبية، فعينهما، وعين الجنرال مريوت الإنجليزي مديرا للسكك الحديدية وميناء الاسكندرية، فكان هو المندوبية كلها، لأنه لم يعين معه أحد خلافة.

فلما تمت هذه التعيينات، أخطرت الحكومة البريطانية الخديو بأنها لا تقبل أية مسئولية تقع عنها، ولا تعترض على أى تعيين منها.

فاستلم الموظفون الأوروبيون المعينون هكذا مهام الوظائف التي عهد بها إليهم، ولكي يتمكن المستر رومين، المراقب البريطاني، من ضبط أعماله، اصططحب معه المستر جريد فتر جريد، أحد موظفي حكومة الهند، لترأس إدارة الحسابات المصرية؛ لأنها كانت في حالة من القوضى يصعب تصورها، ويستحيل معها إتمام أى إصلاح مالي أو إداري.

يتضح مما تقدم أن فوز المستر جوشن والمسيو جوير تكيف بشكليين مختلفين : أحدهما مالي بحت، والآخر إداري بحت.

فالسؤال البحث لم يكن يختلف كثيراً عن المشروع الفرنسي الذي قامت له الدوائر المالية بلندرا وقعدت ؛ وليس لتقديره حق قدره خير من وضع جدول هنا تفصيل فيه المبالغ التي استلمتها الحكومة المصرية حقيقة من دائئها ، ازاء المبالغ التي وضع مشروع جوشن وجوير قيدها الثقيل على عواهن البلاد ، بالرغم مما كان قد سدد منها الى ذلك اليوم .

ومجرد الاطلاع عليه يكفي ليقنع من كانت عينه مجردة من القذى أن الرجلين لم يعضا نصب مينها ، في مشروعهما ، سوى ضمانه كل الأرباح الجائرة للرايين الغربيين ، الذين اتدبوهما ، دون مبالاة بأبسط مبادئ الانصاف ، ودون التفات الى أن الفلاح المصري ، المقدم دمه لإرواء عطش أولئك المرايين ، لم يتفع إلا بالجزء اليسير من تلك الأموال التي اقترضها حكامه . وها هو ذلك الجدول :

تاريخ القرض	المعقود باسمه القرض	الاسمى	المدفوع حقيقة
سنة ١٨٦٢	فروهلنج وجوشن	٣ ٢٩٣ ٠٠٠ جنيه	٢ ٦٤٠ ٠٠٠ جنيه
» ١٨٦٤	فروهلنج وجوشن	٥ ٧٠٤ ٠٠٠	٤ ٨٦٤ ٠٠٠
» ١٨٦٥	الانجلوا جهشن بنك	٣ ٣٨٧ ٠٠٠	٢ ٧٥٠ ٠٠٠
» ١٨٦٦	فروهلنج وجوشن	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٦٤٠ ٠٠٠
» ١٨٦٧	البنك السلطانى العثمانى	٢ ٠٨٠ ٠٠٠	١ ٧٠٠ ٠٠٠
» ١٨٦٨	أوينهايم وشركائه	١١ ٨٩٠ ٠٠٠	٧ ١٩٣ ٠٠٠
» ١٨٧٠	بشوفشيم	٧ ١٤٣ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠
» ١٨٧٣	أوينهايم وشركائه	٣٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١٧ ٠٠٠ ٠٠٠
	الجملة	٦٨ ٤٩٧ ٠٠٠	٤٣ ٧٨٧ ٠٠٠

ويتضح من البيانات المقدمة من وزارة المالية المصرية الى المستركيتم والقي تحقق هذا المندوب من صحتها، بمراجعتها على المستندات المرفقة بها، أن الحكومة المصرية كانت، لغاية سنة ١٨٧٥، قد دفعت على هذا المبلغ فوائد فقط قدرها مبلغ ٢٩٥٧٠٩٩٤ جنيناً .

ومع ذلك لمشروع جوشن وجوير أضاف الى تلك الديون الاسمية الدين السائر برئته، ودين الدائرة السلية السائر أيضاً، وربط بذلك، على عواتق فلاحي مصر، سداد مبلغ إجمالي قدره خمسة وعشرون مليوناً من الجنيهات !

وأما شكل هذا المشروع الإداري فانه وضع بجانب الحكومة المصرية زمرة رجال غربيين، قلدوا سلطة واسعة لم يسبق لغربيين غيرهم تقلد مثلها بمصر، وكانوا على أخلاق وكفاءة لم يمهدها أحد في الغربيين الآخرين الذين بليت البلاد بهم لغاية ذلك الحين، وجلبوا على أوروبا، بسوء تصرفاتهم وفساد سيرتهم، سمط المصريين العام واحتقارهم .

ولو استطاعت الحكومة المصرية تقدير كفائاتهم ونياتهم حق قدرها، وأقدمت على العمل معهم، بنا بيد، بذكاء وإخلاص، فلا شك في أن كثيراً من الشر التالى كان قد منع، وأن تدرج البلاد في معارج الرقي والحضارة كان اتخذ شكلاً طبيعياً هيناً، وتم بكيفية مرضية .

ولكن سوابق الغربيين الفاسدى الأخلاق والعدوى الكفاءة، الذين تقلدوا وظائف الحكومة المصرية قبلهم، حالت، بما أوجبته من احتقار وضياح ثقة، دون تقدير أولى الأمر الفرصة الجديدة التى جادت بها الأيام طليهم، فتركوها تمزق، ولم يقتنموها .

سوء تفاهم فنجم عن ذلك أن أولئك الموظفين أنفسهم ، لما تبين لهم أن الحكومة المحلية إنما تحتلهم على غير صبر ، مجرد احتمال ؛ وأنها لولا خشية الارتباك كانت الخارجية لا تطرحهم جانباً ؛ وأنها تعتبر قيامهم بواجبات وظائفهم ، قياماً حسناً ، افتياناً على حقوقها ، لا تستطيع عليه صبراً ؛ وأنها بالتالى تعمل فى الخفاء على معاكستهم ، وتخيب الإجراءات التى يتخذونها ، لم يروا بداً من مقاومتها ، والانصراف بوجوههم ضماً الى مجرد مراعاة مصالح ذاتيها .

فأدى ذلك الى شدّ حبل الأمور ، من جهة ومن أخرى ، واضطرابه ، واختلاله اختلالاً عميقاً ، فالى أزمت توالى وتعاقبت بشدة متناهية ، فالى نزاع عنيف بين الدول الأوروبية المدافعة عن حقوق المراكين ، وسمو الخديو المدافع عن حقوقه الموروثة ، فالى قلب تلك الدول عليه ، لا بقوة المحبة التى تدرّعت بها فقط ، بل بقوة هيبتها وتقوتها .

ومن جهة أخرى ، فإن الظروف غير العادية ، التى أدت الى تعيين أولئك الموظفين ، كان من شأنها أن تخلف ، حتماً ، بينهم وبين الحكومة سوء التفاهم والمناسفة ، حتى لو رغب كل من الطرفين رغبة صادقة فى حسن التفاهم والمحاسنة ، كما أنه كان من شأنها ، حتماً ، أن تحوّل عن أولئك الموظفين قلوب المصريين ، وتملأها سطوا عليهم .

وذلك لأن القصد من تعيين أولئك الموظفين لم يكن مجرد مصلحة الحكومة بتنظيم إدارتها ومالياتها ، ولا مجرد مصلحة الرعية بوضع أزمة أمورها بين يدي حكومة منظمة ساهرة على مصالحها ، بل قصد من تعيينهم مجرد مصلحة الدائنين المراكين الأجانب .

فكانت الحكومة مضطرة، بطبيعة الحال، الى اعتبار الخلل خير نظام لها، لأنه يمكنها من أن تحول الى جيها النقود التي كان أولئك المرايون يشتون إناشاب مغالبهم في صررها .

وكان الموظفون الغربيون مضطرين بطبيعة الحال أيضا الى ارهاق الفلاح المصري لكي يتمكنوا من جمع المبالغ اللازمة لسداد استحقاقات الفوائد المطلوبة لأولئك المرايين .

فكان لا بد إذا للفلاحين من أن يتبرعهم خلفاء المفتش، ويحولوا كراحتهم لذلك الوزير الهم، مزكاة بأن هؤلاء الخلفاء ليسوا أجنب فقط، بل وغير مسلمين !
وظهر كل هذا جليا مذ شرع في تنفيذ ما قضت به نصوص المرسوم الصادر في ١٨ نوفمبر، البادى ذكره .

فالحكومة، من جهة، رأت أن معظم إيرادات البلاد قد تحول الى صندوق الدين لسداد المرايين، ودفع فوائد أسهم شركة السويس للحكومة البريطانية، ودفع الجزية السنوية للحكومة العثمانية ؛ وأنه لم يعد بين يديها للصرف على إدارة البلاد سوى ما لا يزيد من مليون جنيه، إلا قليلا، من مجموع قدره نيف وتسعة ملايين ونصف من الجنيهات ؛ وانها أصبحت لا تستطيع ، والحالة هذه، القيام بالشؤون العمومية إلا إذا احتالت على ذلك احتيالا .

ولم تكن تستطيع الاحتيال إلا بكيفيتين : (الأولى) بعدم دفع مرتبات موظفيها ومستخدميها ؛ و(الثانية) بالعمل على تحويل ما يمكنها تحويله من الإيرادات العامة الى صندوقها الخاص . ولما لم يكن لها بد من ركوب أى مركب خشن تضعه الظروف تحت تصرفها، أقدمت عليهما، بدون مبالاة، بالرغم من الأخطار المخيفة المحدقة بها .

عبد يوسف أيام
(سيد الأخيرة)

فقد يؤس أيام (سيد) الأخيرة، من جهة، إلى التخليع على مصالح الحكومة؛ وأخذت الشهور تلى الشهور وكل من في الخدمة الأميرية لا يتعاطى مرتبا، فيتضور ضيقا وجوعا، أو ينصب على عيشته نصبا، ويكدس على رأسه الديون تكديسا.

موقف الموظفين
الوطنيين

ووقع الموظفون والمستخدمون، من جهة أخرى، بين نارين: إن هم أدوا واجباتهم بأمانة وصدقة، فدفخوا إلى إدارة صندوق الدين إيرادات مصالحهم، عملا بنصوص المرسوم الخديوي والتعليمات والأوامر الرسمية، أثاروا غضب الحكومة عليهم، وألقوا بأنفسهم في محذور، إن لم يكن إلى تهلكة.

وأقرب مثال على حقيقة ذلك ما رواه اللورد كرومر عن معرفة شخصية في كتابه "مصر الحديثة". ومفاده: أنه بعد تعيين مندوبية صندوق الدين بقليل، لوحظ أن مديرا جديدا عين لإدارة حرك السويس مكان المدير القديم؛ وأن إيرادات هذا الحرك، الواجب توريدها إلى الصندوق، لكي تدخل فيما يدفع سدادا للدين، نقصت عقب تعيينه، وقلت دفعة واحدة، بدون سبب معقول، وبالرغم من أن وصلوات التوريد، لكي تكون صحيحة، كان يجب أن يمضيا أحد المندوبين. فأثار العجز الغريب الظنون في قلوب أعضاء المندوبية وبعثوا يستفهمون من الحكومة عن السبب الذي أوجب تغيير المدير. فأجيبوا أجوبة لا طائل تحتها. فلتأوا، وطلبوا بشدة إحضار المدير السابق، أمامهم، حيا كان أو ميتا، فأذى ذلك إلى مكاتبات مرة اللهجة تبودلت بينهم وبين الحكومة، كانت نتيجة أن المدير القديم، بعد مرور عدة شهور، حضر إلى مكتب مندوبى الدين، وأخبر، أجابة على أسئلة وجهت إليه، أنه، لما كان مديرا، تلقى أمرا من الحكومة مؤذاه دفع إيرادات حرك السويس رأسا إلى الخزينة الخديوية، بدلا من دفعها إلى صندوق الدين،

فأجاب أنه إذا فعل ذلك، بعد صدور المرسوم الخديوى المؤرخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦، يكون مخالفا للأوامر الخديوية السامية، ومتجاوزا حدود وظيفته. فكان من الحكومة إلا أنها ألقت القبض عليه وأرسلته مكبلا بالحديد الى أحد الأصقاع السودانية القصبية، وأنه لولا تدخل المندوبين فى أمره، والحاجهم الشديد، لما عاد من مقامه السحيق، العمر كله^(١).

وان لم يؤدّ أولئك الموظفون واجباتهم بأمانة وصدقة، ولم يدفعوا الى صندوق الدين ما حتم عليهم دفعه اليه، عرضوا أنفسهم الى التأنيب والتهريب، فالى العزل والطرده على أيدي المندوبين الغربيين المؤتمنين على إيرادات ذلك الصندوق.

موقف الموظفين
الأجانب

والموظفون الغربيون، من جهة أخرى، رأوا أن الحكومة لن تنفك محاولة الاستيلاء على ما أقره المرسوم الخديوى للدائنين، ولن تنفك ناجحة فى محاولاتها، مادامت موارد الإيراد غير معروفة بالتام، وما دامت مواضع الاتفاق غير محددة تحديدا بينا. وأنه يصلح، والحالة هذه، أن تدخل تعديلات جديدة على النظام الذى أقره مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦، بناء على إرشادات المستر جوشن والمسيو جوير.

غير أنهم، بدلا من جعل مصلحة الحكومة، ورفع الضيم عن الفلاح، الفرض الذى يرى اليه من اقرار تلك التعديلات، بدلا من أن يحاولوا بما فى وسعهم أن يعملوا المرايين القساء، الغلاظ الأكباد، الناهشين لحم مصرنشأ، على القبول بتقيض أسعار الفوائد التى يتفاوضونها — فكان يكون مسعاهم مبرورا، وعملهم احسانا — بدلا من اجتهادهم فى تفهم أصحاب الديون أن مصالحهم الحقيقية تهضى عليهم بأن

(١) أنظر: "مصر الحديثة"، الرود كرومر، ج ١ ص ٣١ الحاشية.

لا يقتلوا البقرة الحلوب، بالاغراق في حلبها، على جفاف دزها تدريجياً؛ وأن لا يمتنوا الدجاجة ذات البيض الذهبي، بقهرها بأشد الوسائل على بيض أكثر مما تستطيع بيضه، اضطروا، بحكم وظيفتهم، وبالنسبة للظروف التي قضت بتعيينهم، إلى الأخذ بأقوال الدائنين الفرنسيين المؤكدين أن الخديو لن يجهله دفع ما عليه من ديون، إذا شاء دفعها حقيقة؛ وأن الضيق المعرى المزعوم إنما هو حجة كاذبة؛ وأن الأدلة المتخذة من متربة البلاد لأكلة مصطنعة، والقرض منها إثارة عواطف الانسانية والشفقة، حيث لا يلزم اظهارها، وتوجيهها إلى من هو غير جدير بها؛ وأن الخديو مدخر كنوزا يمكنه السحب منها لو افتر أن السحب يجديه نفعاً؛ كما أنهم اضطروا أيضاً إلى الأخذ بما كتبه اللورد فيثين، القنصل البريطاني العام، إلى حكومته في ٨ ديسمبر سنة ١٨٧٦، وموثقاً: «انه لمن المتعذر بيان كيف وأين صرفت المبالغ الجسيمة التي وصلت إلى يد الحكومة المصرية في العام الماضي. فان الأربعة الملايين من الجنيهات ثمن أسهم شركة السويس، والخمسة الملايين كذلك قيمة المسلف من الفرنسيين، وعموم إيراد العام — كل ذلك قد اختفى، بالرغم من تأجيل دفع قطعية (كوبون) الدين الموحد، وعدم صرف مرتبات مستخدمى الحكومة، وبقاء جملة ديون ثقيلة بدون سداد».

واضطروا، على الأخص، إلى الأخذ بمرض الحال المرسل من الجالية الفرنسية بالاسكندرية إلى المسيو وادنجتن وزير خارجية فرنسا الوارد فيه ما يأتي: «ما هو مآل النقود التي دخلت القطر، بتدقيق، منذ عدة سنوات؟ فان الاحصائيات الجمركية تدل على أن جانباً عظيماً منها لم يخرج من البلاد، فكيف يصح، والحالة هذه، الكلام على متربة البلد وعلى تعذر دفع ديونه عليه؟ لتوضع لنا الحكومة إلى مآل

كل هذا الذهب؟ ولكنها لن تفعل . فن الدين ، إذا ، أنه لا عذر لها في عدم قيامها بالتعهدات التي أخذتها على نفسها ، علنا ، أمام وجه أوروبا بأسرها ، وإن مسئولية الخراب الذي تكومه على الأرض المصرية ، والمتالم منه ، على الأخص ، مجموع الجالية الأوروبية ، تقع بكل ثقلها عليها وحدها^(١) .

ترك أولئك الموظفون الغربيون كل باب كان في وسعهم ولوجه لإنهاء إرادات البلاد ، بدون إخراج احساس الخلدو ، وكبرياته ، وبدون جلب ويلات جديدة على الفلاح ، وأقبلوا يفكرون في إجراء تحقيق عام في حال البلد المسالية ، للتمكن من وضع قيود جديدة ، أشد من الأولى ، على أيدي الحكومة المصرية .

والفلاحون المصريون من جهة ثالثة ، مع أنه لم يكن بين عقلاهم من ينكر أن وضع تلك القيود يكون مقبدا جثا ، لو كانت المقاصد من وضعها مراعاة المصالح العامة ، وتخفيف ويلاتهم الباهظة ، وبزهم الفاحش ، اضطروا إلى الاعتقاد بأن الغرض الوحيد من وضعها إنما هو مراعاة فوائد الدائنين ، دون سواهم ، وذلك لأن المندوبين أمهلوا ، بتاتا ، المطالبة بإبطال تجاوزات جديدة ، كان الاستمرار عليها مفيدا للفريج وضارا بالبلاد ، ولم يقوموا لمنع أى إجراء ينفذ بقوة المعاهدات ، وانصيحا للفرمانات ، بالرغم من عدم صوابية إجرائه في تلك الظروف الحرجة ، ولم يهتموا مطلقا بتظلمات الأهالي والموظفين ، مع إقبالهم من جهة أخرى على خفض مطالبات الغربيين أيا كانت ، باعتناء تام ، وتمضيده معظمها قبل الحكومة ، بالرغم من اليأس الذي باتت فيه ، وتشديدهم في تحصيل الأموال لسداد أقساط الديون .

وقوف الفلاحين
المصريين

(١) أنظر : "مصر الحديثة" لفردي كرم ، ج ١ ص ٣٦ ، وانظر : العرضال حبه برمه في دار الكتب

التجاوزات التي
كان يصح إبطالها

فن التجاوزات مثلا التي كان يصح في عرف المصريين اهتمام الموظفين الغربيين بإبطالها ، اهتماما قويا مستمرا ، رفض الجاليات الغربية دفع أية ضريبة من الضرائب المربوطة على البلاد ، حتى الضرائب العقارية ذاتها ، وإقدامهم على التهريب ، بالاسكندرية وعلى طول الساحل المجاور .

ومع أن كلا التجاوزين كانا فضاحين للكيفية التي كان الأجانب يستهون بموجبها التمسك بحرفية امتيازاتهم ، ويتوسعون في استغلال حقوق مزرعومة ، استنتجوها ، بموجب التعمت ، من تلك الحرفية حينها ، ومع أن الضجة في الدوائر الرسمية المصرية ضد كلا التجاوزين كانت قد بلغت عتات السماء ، وأن كليهما كانا يسببان للسالية المصرية خسارة سنوية لا تقبل عن نصف مليون من الجنيهات ، فإن الأجانب ، من جهة ، ما فتئوا يأبون دفع أى شئ للسالية المصرية سوى العوائد الجمركية المربوطة على الواردات الأجنبية ، وقناصلهم ، من جهة أخرى ، ما فتئوا يحولون دون إقدام الحكومة المصرية على تفتيش السفن والمراكب الأجنبية الراسية خارج النغر الاسكندري أو الداخلة فيه ، وما فتئوا يكتنون رعايا دولهم من تنزيل البضائع المهربة ، الى البرسرا ، وتخزينها في أى بيت من بيوت تلك الرعايا ، ثم يتنكرون الحكومة المصرية بالويل والثبور اذا تجاسرت على مسها ، هناك : فيقيم القطر كله بتلك البضائع المهربة ، ويبيعها مهزوها بين لمس الحكومة المحلية ونظرها ، وهى عاجزة لا تستطيع أن تبدى حراكا ، ومع ذلك فالمندوبون الغربيون لا يبالون بوضع حد لهذين التجاوزين الضارين ، بل لا يفتكرون فيهما مطلقا ، ولا يرون أن هناك أصلا ، غير قهر الخديو على أمره ، وتنظيم دفع فوائد الديون الى المرايين !

ولما اضطروا (إسماعيل) — بعد أن بلغت روحه الترقوة من تمادى الغريبين في وضع أيديهم بقوة على القذى الذي في عينه، بالرغم من أنه سيد البلاد المطلق، على حسب معقول قطره وتربيته وأيامه، مع اغفالهم أمر القذى الذي في أعينهم، بالرغم من أنهم دخلاء، ليس لهم من الحقوق عليه وعلى بلاده أكثر مما للدائن على المدين، وليس لهم سوى طلب اقلاسه، في حال تأخره عن دفع ما عليه، وبعد أن أخرجهم من جهة أخرى، الضيق والسر المالان اللذان أصبح فيهما — الى الاحتجاج بشدة على ذنك التجاوزين، ومطالبة الدول الغربية بوضع حدّ لها، والالحاح على قناصلهم بمصر بمساعدة حكومته على اجتثاث جذورهما، ولما عضد السيرفيقيين، فنصل إنجلترا البخرال، مطالب سموه، وكتب عن ذلك الى اللورد دربي، وزير الخارجية البريطانية، فلما كان رد هذا الوزير؟ إنه، أولا، لم يرد عليه إلا بعد سبعة شهور، على أن جوابه لم يظهر اهتمامه بإبطال التجاوزين بقدر ما أظهر اهتمامه "بتنظيم المالية المصرية" — وهي عبارة تلطيفية لقولهم "مصالح الدائنين" — فقد ورد في رده ما نصه: «أن حكومة جلالة الملك لا يسمعها أن "تحمّل بالمرّة" مطالبة انجليزي، لا سيما في ظروف المالية المصرية المضطربة الحالية، ويحسن بالانجليزي أن يتأكد من رغبتها في مساعدته على إبطال كل تجاوز تقدم عليه الجالية الغربية، على شرط أن يسد من سموه ما يدل دلالة واضحة على رغبته الأكيدة في اصلاح ادارته». فهل بعد هذه مراوغة؟

والذي زاد في ثقل وقع هذا الرد على نفوس المفكرين من المصريين في ذلك العهد هو أن وزارة الخارجية البريطانية، إزاء اظهارها عدم الاهتمام، بالمرّة، بمصائب الفلاح المصري ويؤسه، كانت تبدى غيرة انسانية في منتهى الحماسة على مطلب منع

الاسترقاق . وما زالت تؤثر على الخديو حتى حملته على توقيع معاهدة ؛ أغسطس سنة ١٨٧٧

حقق للصريين ، لا سيما بعد اطلاعهم على البند الخامس من تلك المعاهدة ، والتأثر به التأثر الذي لم يكن عنه بد ، أن يهتفوا بملء أصواتهم : « ألا حقا قد أصبح الأرقاء أحرارا ، وأصبح الأحرار أرقاء ! » .

ومن الاجراءات ، مثلا ، التي لم تكن تنفذ إلا عملا بالمعاهدات ، وانصياعا لمنطوق الفرمانات ، بالرغم من مدم صوايتها في تلك الظروف ، والتي كان يصح قيام ^{٢٢} المصلحين السالين " للطالبة بعدم تنفيذها ، رحمة بالمالية المصرية ، وتخفيفا لأعباء الفلاح المصري ، اضطرار مصر الى ارسال حملة عسكرية على نفقتها لمساعدة الدولة العثمانية في حربها مع الروس — وهي التي سبق لنا الكلام عنها .

فكان يحذر بالموظفين الغربيين ، وهم أدرى الناس بفقر الخزينة المصرية وعجزها ، أن يعارضوا ، ولو من وراء ستار ، السياسة الدولية في ارسال تلك الحملة ، ويعضدوا الخديو في رفضه ، ويحولوا في الواقع دون ارسالها . ولو فعلوا ، لمنعوا ربط الضريبة الجديدة ، ولاقتصدوا للحكومة المصرية مبلغا وافرا .

هذا ما كان يراه الفلاح المصري المنكر . ولا سبيل الى لومه ، والتماس العذر لأولئك الموظفين من باب أنهم خافوا وتحاشوا التداخل في أمر له مساس بالعواطف الدينية المصرية ، الناجمة عن ارتباط المصريين مع تركيا بوتناقات دين واحد . فانه كان لهم من معارضة الخديو نفسه خير مبرر لمعارضتهم ، فيما لو أبدوها . وخير حجاب يستترون وراءه من انتقادات المتهوسين في الشعور الديني . وعلاوة على ذلك ، فان

الرأى العام المصرى، فى ذلك الوقت، كان — لأمية معظم المصريين، من جهة، ولاشتداد البؤس على أغليتهم، من جهة أخرى — لفظا لا معنى له، وليس من السهل اثارته، ولا من الممكن جمعه على استحسان أمر أو استقباحه، لا سيما متى كان الخديو لا يريد اثارته ولا جمعه .

ثم اتنا، فى الحرب التى نشبت بين تركيا واليونان فى سنة ١٨٩٧، قد رأينا اللورد كرومر، بالرغم من أن البلاد كانت فى رخاء، والخزينة المصرية فى نظام تام ومثانة كلية، وبالرغم من أن انتشار التعليم فى البلاد، ونمو قوة الصحافة فيها نموًا هائلًا، بالنسبة للحرية التى منحت لها، كانا قد أوجدا فى القطر المصرى رأيا عاما يسهل جمعه وتسهيل اثارته، رفض بتاتا، بصفته المؤتمن على الأموال المصرية وعلى راحة الفلاح المصرى، الانصياع الى ملزمات الفرمانات، وإرسال قوة عسكرية لمساعدة تركيا، مع أن خديو البلاد، وقادة الرأى العام كانوا ضده، وكانوا يستطيعون إيقاف فتنة عليه .

ومع أنهم لم تعوزهم الإرادة فى ذلك، وأن التفخ على نار العواطف الدينية زاد فى تلك الأيام، عند الجاحلين التفخ عليها الوسيلة الوحيدة لتعشيمهم، وأن قوائم الاكتتاب بالأموال لمساعدة الدولة العثمانية دارت فى القطر كله تحمل فى طياتها موقظات متتوعة للفتنة النائمة، ووقودا لها، لم يقم فى البلاد اضطراب، ولا اختل فيها أمن، لشعور العقلاء بأن تركيا ليست فى حاجة ماسة الى مساعدة مصر العسكرية، وأن مصر فى غنى عنها . فكان ذلك حجة ناصعة، ودليلا ساطعا على أن المصريين على العموم يدركون ماهي مصالحهم الحقة، وأنهم، على حجبهم للانتقاد، ولالانتقاد

المتحمس المترعنه ؟ يعرفون كيف يغلبون العقل ، عند اللزوم ، على انفعالات القلب ، ويرجمون كفة فوائدهم على كفة حواطفهم .

فما كان أحرامهم بهذا في تلك الأيام العصبية ، اذ كانت الكلام التي فضحتها في قلوبهم الحرب مع الحبشة لاتزال دامية ، وكانت بطونهم لاتعرف الشج ، ولا تعرف جيوبهم سوى الخوى ، وكان المرابون يستصفون المتبقي من دمائهم ، وكانت الخزينة المصرية لا تدرى من أين تصرف على الإدارة العامة ؟ !



ومن تظلمات الأهالي ، والمستخدمين الوطنيين ، مثلاً ، التي كان يصح لأولئك الموظفين الغربيين الاهتمام بها ، مسألة اضطراب الحكومة المصرية الى الامتناع عن صرف مرتبات مستخدميها ، سواء في ذلك الملكيين والجهاديين .

فانه بينما كان يصرف لكبار الموظفين الأجانب مرتباتهم على التمام ، لغاية آخر قرش ، بالرغم من أنها كانت سميكة وجسيمة جدّاً ، وبينما الجمهور من المستخدمين الوطنيين يترج بدون أجر ، ليدخل محله أثمار من الغربيين تربطهم بكبار النواب عن مصالح الدائنين روابط قرابة ومحسوبة ، فتعين لهم المرتبات الضخمة ، ويتقاضونها باكملها — كان الموظف المصري محروماً من قبض ماهيته ، منذ عدة أشهر ، وكان ، هو وعائلته ، قد صاروا الى منتهى البؤس .

فلا غرابة اذا تسائل الأهالي وقالوا : «هل من العدل والانصاف إرهاب الأمة التي انما هؤلاء الموظفون والمستخدمون المصريون أولادها ، واغتصاب آخر قرش منها ، وآخر قرش قد يكون لديها في السنوات التالية ، منها ، بدون أن ينال أولادها

هؤلاء من أموالها شيئاً، مع أن اليسير المرتب لهم إنما هو حق عرقهم؟ هل من العدل والانصاف أن يضجروا لمجرد التمكن من دفع القوائد الباهظة للدائنين الأجانب ، مع أن القوائد التي تقاضاها هؤلاء الدائشون ، لغاية هذا اليوم ، أصبحت توازي قيمة ما أقرضوه كله ؟ » .

وهالك ما كتبه السير فيقين في هذا الموضوع : « أن الخزينة خالية خاوية ؛ وإلجئيش والمستخدمين محرومون من مرتباتهم منذ عدة شهور ؛ وحال هؤلاء قد صارت إلى أشد البؤس والفقر ، والشعب المصري يتذمر من أن يدفع لأصحاب الديون كل ما لهم ، بينما المستخدمون ، وعليهم المدار في تسيير سفينة الحكومة ، لا يتقاضون شيئاً » .

الفصل الثاني^(١)

الكتابة على الحائط

ستبدى لك الأيام ما كنت جاهلا * ويأتيك بالأخبار من لم تزود
«طرفة»

على أن الذى جعل على الأخص الفلاحين المصريين يسئون الظن في الموظفين
الغربيين، ويكرهونهم كراهة لا حد لها، ويزدادون تمسكا بالخدو وولاء له، هو ما قلناه
عن اضطراب أولئك الموظفين إلى إرهابهم إرهابا فاحشا، ومضاغفة الضرائب
الشخصية عليهم، لتحصيل الأموال اللازمة لسداد قطيعات (كوبونات) الديون.
فانه ما مضى على تنفيذ مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ شهران حتى استحققت
القطعية الأولى وقدرها ٣٣.١٠٠٠ جنيه إنجليزي. فدفعت. ولكن كتابة السير
فيلين عن كيفية تمكن المندوبين الغربيين من دفعها أدل برهان على ما استعمله هؤلاء
من وسائل غليظة. فقد قال القنصل المذكور في تقريره المرسل منه إلى خارجية
دولته مانصه: «أن الضرائب تجمع في بعض المراكز، قبل أوانها بستة أشهر وبسطة
متناهية، لأجل التمكن من دفع القطعية الأولى! »

على أنه لم يمض على دفع هذه القطعية ستة أشهر إلا واستحققت القطعية الثانية،
قطعية شهر يولييه، وقدرها ٢٠٧٤٩٧٥ جنيه إنجليزي. فدفعت أيضا. ولكن

(١) أهم مصادر هذا الفصل: "مصر الحديثة" لورد كرومر، و"تاريخ مصر في عهد اسماعيل" لمالك كون.

السريفيين عينه كتب الى وزير الخارجية البريطانية في ١٢ يولييه مانصه : « ان النقود المطلوبة دفعت كلها بالأمس . ولكنني أخشى أن الوصول الى هذه النتيجة انما أمكن بحصيل الفلاحة المصرية خسائر وضحايا لا طاقة لها بها . فقد أجبر الفلاحون على بيع محصولاتهم قبل نضوجها وجنيها ، وجمعت منهم الضرائب تسعة شهور ، وفي بعض المراكز ، اثني عشر شهرا ، مقلما . لست أشك أن هذا جميعه خطأ في خطأ ، لا سيما في قطر أرهقته ، بل صحقته الضرائب . وأخاف في الإثناء أن تكون الادارة الأوروبية سائرة ، على غير شعور منها ، الى القضاء على الفلاحين الذين هم عماد هذه البلاد وقاعدتها ، القضاء المبرم . وأرى أن الانجليز ، بشتم أزد مثل هذه المظالم ، يهللون أنفسهم مسفولة خطيرة ا » .

وفي سبتمبر التالى ذكر الخديو السريفيين عينه ، أثناء محادثة دارت بينهما « أن القطعتين اللتين دفعتا ، عملا بمشروع المسترجوشن ، انما دفعتا بحصيل الضرائب مقلما ، وأن دفع قطعة شهرين تالي ستلتهم ، طبعا ، كسابقتها ، معظم ضرائب سنة ١٨٧٨ » . فلم يستطع السريفيين إلا الموافقة على ذلك ، وكتب الى اللورد دى : « أنهم يحصلون الآن الضرائب ، مقلما ، هنا ، وأن القطعيات انما تدفع بكل نوع من الصعوبة ، والاحتيايل ، والضحايا . ويلغى من عدة مصادر أن الفلاحين يرهقون ويسحقون ضرائب ومكوسا ا » .

فما كان من وزارة الخارجية ، حينما نقل اليها الفصل العام للمحادثة التى دارت بين الخديو وبينه ، إلا أنها كتبت له « أن يفهم الخديو أن تغيير أى شئ فى التمهيدات التى اتفق عليها منذ مدة يسيرة مع المسترجوشن والمسير جوير ، أو تعديل أى جزء منها ، قد يلحق أخطارا بخيفة جدا » .

تهديد ضئ

ومع أنه لو اقتصر الأمر على دفع قطيعات الديون المسجلة لكان كافيا لتخريب القطر تخريبا تاما، إلا أنه كانت هناك ديون أخرى غير مسجلة لم تزال الدول الأجنبية بدا من مضايقة الحكومة المصرية بخصوصها والإلحاح عليها بدفعها ، بالرغم من أن دفعها يستنفد جانبا عظيما من المليون الحقيق من الجنيئات الباقى لهذه الحكومة من إيرادات البلد العاقمة ، بعد دفع كل أقساط الديون المسجلة السنوية .

تلك الديون كانت مطلوبة لمتقاعدين وخلافهم عن بضائع وزدوها للحكومة المصرية . فمع أن أصحاب المحال الأجنبية المتجرة بمصر أصدروا أوامرهم الى وكلائهم بالامتناع عن تقديم أى شئ للحكومة إلا فى مقابل دفع ثمنه نقدا لدى استلامه ، فإن السيرفيشين أئذرت الحكومة المصرية فى أغسطس سنة ١٨٧٧ بأن الدائنين سيضطرون ، حتما ، الى مقاضاتها أمام المحاكم المختلطة ، عملا بما لهم من حق ، لانتزاع فيه ، وإنما ستجد نفسها ، بالتالى ، أمام عدد غفير من أحكام صادرة ضدها ، فلا يعود لها مناص من الاذعان والدفع فورا ، دفعا تاما ، وإلا استلفتت ، حتما ، انتباه الدول التى كان لها يد فى انشاء المحاكم المختلطة ، وأثارت تهديداتها لها .

وكان هذا الانذار كان عرضا لأصحاب الديون التى نحن بصدددها ، فانهم هبوا كلهم مرة واحدة ، وصبوا على رأس الحكومة المصرية وابلا حقيقيا من اعلانات دماو ، وطلبات حضور ، واستصعدوا فى الواقع ضيقها أحكاما مختلفة وعديدة من المحاكم المختلطة . ولكن الحكومة امتنعت عن تنفيذها ، لأنها لم تكن تستطيع تنفيذها إلا بمضاعفة الضيق على نفسها وطى رعاياها .

فأذى ذلك فضلا الى تناخل الدول التى أنشئت تلك المحاكم بالاتفاق معها . تناخل ألمانيا ونهضت الحكومة الألمانية ، على الأخص ، وقالت على رؤوس الأشهاد أنها تعتبر

عمل الخديو بإقلامه على رفض دفع ما تحكم به المحاكم عملا لا يصح السكوت عليه ويجب منعه ، وأقبل السفير الألماني في لندن وقال للورد دربي : « إن البرنس بزرك يرغب في أن تتخذ الدول كلها لتعمل معا في الموضوع ، إن لم يكن لشيء فلاجتنب إمكان إقدام أحدها على العمل بمفردها ! » . ذلك كان الطامة الكبرى !

فاذا أضفنا الى كل هذه الشدائد أن فيضان النيل في سنة ١٨٧٧ كان شديداً ، وأنه نجح عن ذلك مجاعة فتكت بفلاحى مصر ، لا سيما فلاحى الوجه القبلى ، فتكا ذريعا ، وأن تحصيل الضرائب ، مقدما ، استمر — بالرغم من ذلك ، ومن أن البلاد باتت لا تملك نفسا — أخذنا مجراه القهرى المهلك ، وتحققنا أنه كان من شأن ظروف الوقت المعقدة إثماء سوء التفاهم بين العنصر الغربى والخديو والأهالى إثماء مطردا ، أدركا بسهولة أن حرج المركز للجميع كان لا بد صائرا الى نتيجة فى منتهى الخطورة ، وأنه كان لا بد من الانتهاء الى أن إحدى القوتين تسمى الأخرى .

غير أن البلوغ الى هذا الحد لم يكن ظاهرا بجلاء فى أفق السياسة ، وكانت الحكومات الغربية ثابتة الاعتقاد بنجوع الدواء الذى جادت به قريحتا جوشن وجوير . ولكنها بعد ما تحققت أن مواسم المحصولات المصرية لا تتفق مع تاريخى استحقاق قطيعى الديون السنويتين ، وافقت على تغييرهما وإبدلها بتاريخين يكونان أكثر ملاءمة لمصالح الفلاحين البؤساء .

فصدر ، بناء على ذلك ، مرسوم سام فى ١٥ ديسمبر سنة ١٨٧٧ جعل موعدى استحقاقى القبطيين المذكورتين أول مايو وأول نوفمبر من كل عام ، بدلا منهما فى ١٥ يناير و١٥ يوليه ، وعين يوم ٣١ ديسمبر لدفع الفرق الناتج عن الإبدال .

مرسوم
١٥ ديسمبر
سنة ١٨٧٧

بيد أن تهادى الأيام، وتفاقم الشرور الناجمة، حتيا، عن استعمال الدواء الجوشنى
الجوىرى، وازدياد الصعوبات تعقيدا حول المندوبين الأوروبيين، وكل من كان
له احتكاك بالازمة المصرية، سواء أكان رسميا أم عرفيا - كل ذلك أدى في النهاية
الى تغيير فكر الدول في نجوع الدواء المذكور، والى البحث عن تعديله، وإلا فابذله
بدواء غيره .

ولما كان مندوبا صندوق الدين الإنجليزي والفرنساوى أول من اقترح بضرورة
ادخال تعديلات على المشروع الجوشنى، وارتأيا، قبل الإقدام عليها، لزوم إجراء
تحقيق عام عن موارد إيرادات الحكومة وأوجه مصروفاتها، لكن يكون التعديل الذى
يتفق عليه فيما بعد مبنيا على حقائق، لا على أوهام، فانهما ما فتئا يلحان على الدوائر
الرسمية الأجنبية فى القطر حتى حملوها على الانضمام اليهما فى رأيهما، ومطالبة (اسماعيل)
باصدار مرسوم يعين أعضاء "مندوبية التحقيق" المطلوب انشاؤها .

غير أنه كان يلزم، أولا، الحصول على رضا الدائنين أنفسهم، بصفتهم أصحاب
شأن فى الموضوع، لأن نتيجة التحقيق قد تؤدى الى مطالبتهم بخفض سعر الفوائد
التي يتقاضونها .

فلما فوجئ فى الأمر عقلاؤهم قبلوا على شرط أن يصطبغ التحقيق بصبغة عدم
التحيز، ويتناول الدائرة المالية بجميع جزئياتها، بحيث لا يترك شيئا غير محص
وراء، فى شكل دين مطلوب أو ما شابهه يكون فيما بعد قاعدة للطالبة بتعديل جديد .
فاذا اتضح حينئذ وجوب تنازلم عن جانب بن مصالحهم، فانهم يقبلون تضحية ذلك
الجانب عن طيب خاطر .

تخاطب السير قيثيين، الخديو، بمد وثوقه منهم، واقترح عليه تعيين مندوبية تحقيق جديدة، بناء على طلب اللاتين، يطلق لها الحرية التامة لاجراء بحث تفتيشى تام يتناول المصروفات والارادات ويحول لها حق ايجاد وسائل جديدة للبلوغ الى مراقبة فى الاكالم على كيفية جبي الضرائب ودفعها، أقوى من الحالية. وقوه له، فى الوقت عينه، ولكن بطريق غير رسمية، انه فى حال عدم نجاح تلك المندوبية فى اكتشاف موارد ايرادات غير المعروفة، فقد يطالب سموه بالتنازل عن كل الباقي له من أملاكه الشخصية للمراقبة الدولية.

ولما كان هذا الاقتراح ثقيل الوقع على نفس أى انسان — فما بالك بثقل وقعه على نفس (اسماعيل) الأبية — فان الخديو رفضه بتاتا، وأبى الإصغاء اليه، وطالب القنصل بمعل اللاتين على تخفيض سعر الفوائد التى يتقاضونها اذا شاعوا أن تستمر البلاد قادرة على دفعها، بدون تداخلهم فى طرق إنفاق الحكومة النقود الباقية لما لأن ذلك ليس من شؤونهم.

ولكن مندوبى صندوق الدين هبوا لتجدة القنصل، وأرسلوا فى ٩ يناير سنة ١٨٧٨ كتابا الى وزير المالية أفاضوه كلاما عن خطورة الحال وأشاروا باجراء تحقيق.

فأجاب الخديو، بعد طول التردد، أنه يرفض كل تحقيق عام فى الحال المالية، ولكنه لا يمارض فى تعيين مندوبية تكون مهمتها الوحيدة التأكد من حقيقة مبلغ الارادات المصرية. وطلب من مندوبى صندوق الدين أن يكونوا هم أنفسهم أعضاء فى تلك المندوبية. فأورا. وكتبوا كتابا آخر الى الحكومة المصرية قالوا فيه انهم يعتبرون كل تحقيق جزئى أضر من لا تحقيق على الإطلاق، وأنهم لا يوافقون إلا على تحقيق تام.

فلم يبال الخديو برأيهم هذا ، وأصدر مرسوماً عالياً في ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ عين مرسوم ٢٧ يناير
سنة ١٨٧٨
بمقتضاه مندوبية لتحقيق الإيرادات فقط .

وما انتشر ذلك المرسوم إلا وتبجح له الرأي العام الأوروبي بالقطر المصري ، تهيباً
ذكر بمثيله ، منذ ستين ، حينما أعلن التوقف عن الدفع .

فمقد بالاسكندرية اجتماع تهو فيه المتطوفون من المعضدين لطلبات الدائنين
الأجانب ، تهوراً شديداً ، وبالغوا في لوم أى إجراء تحقيق يراد عمله ، لأنه في غير عمله ،
ولأن الحكومة المصرية تستطيع القيام بجميع تعهداتها . وأقدموا ، في غليان مراجل
مخيمتهم ، على تحرير طلب الى معتمدى الدول بمصر ، شقوا فيه الحكومة المصرية
شتماً في منتهى الوقاحة والإقباحة ، وأرسلوه لهم . فأبى السيرثيفين الالتفات اليه ،
ورماه بامتئان^(١) — ولكنه ، في الوقت عينه ، كتب الى وزارة الخارجية البريطانية
يلتمس منها تصريحاً لاستعمال تأثير رسمى على الخديو .

على أن ذلك جميعه لم ينجح في حمل (اسماعيل) على التخل عن فكر إجراء تحقيق
جزئى ، ولكنه ، لعلمه أن الصعوبة الحائلة دون تنفيذ فكره إنما هى وجود الرجل
الكفء لتلك المهمة ، أخذ يقلب طرفه في عموم إدارات ومصالح بلاده عساه يجد
في إحداها الشخص المطلوب .

وكان الكرنيل جردن (غوردون) قد عاد من السودان إلى مصر ، في تلك الأشياء ،
فوقع نظر الخديو عليه ، ووقع ، حالا ، في خله أن «هذا هو الرجل !» فان أخلاقه
الرفيعة ، ونفوذ سمعته الى صميم تقدير الأوساط البريطانية بأسرها ، وعطفه ، المعروف

(١) أنظر : "مصر الخديوية" للورد كرومر ، ص ٤٣ ج ١

لدى الجميع ، على شقاء الشعب المصرى وآلامه — كل ذلك يجعله الآكلة المفيد
استعمالها فائدة فائقة . فاقترح (اسماعيل) على السيرثيقين تعيينه .

ولكن القنصل ألقت انتباهه الى أن الكرنيل جردن ، بالرغم من جميع صفاته
وكفاءاته السامية ، عديم الخبرة فى الأمور المالية ! فلم يزد (اسماعيل) إلا تشبثا بفكره ؛
فاستدعى الكرنيل جردن ، وطلب اليه القيام بالتحقيق المالى المطلوب .
فقال جردن ، فى البدء ، الى قبول المهمة .

ثم خاطب (اسماعيل) فردينند دى لسبس فى أمر انضمامه الى ذلك الاسكتلندى
الزريه للقيام معه بالتحقيق . فأجاب دى لسبس بالقبول — ولم يكن فى استطاعة
الخديو أو أى أحد غيره فى العالم اختيار رجلين خيرا من هذين للقيام بأى عمل يستدعى
القيام به خلقا شريفا ، وفكرا ساميا .

ولكن المؤثرات من وراء الستار ما زالت تعمل فى قلب جردن ، وما زال هونفسه
يزن بدون تحيز كفاءته المالية للعمل ، واستعداداه لاكتساب كفاءة مستقبله له ،
حتى أدى به الأمر الى ابداء رغبته للخديو بالتكريم عليه باعفائه من تلك المأمورية ،
والى مغادرته القطر المصرى ، مؤقتا .

فى الأثناء ، ورد الى السيرثيقين التصريح الذى طلبه من الوزارة البريطانية . فقام
ذلك القنصل من ساعته ، وطلب مقابلة الخديو وأبلغه « أن حكومة جلالة الملكة
امتنت لغاية ذلك الحين عن مضايقة سموه ، ولكنها الآن ترى نفسها مضطرة الى
تعزيد طلبات حققة ؛ لأن للصبر وسعة الصدر حدودا ؛ ولذا فانها ترى من الضروري
جدا أن تفحص المندوبية مصروفات الحكومة^(١) ! » .

(١) أنظر : "مصر فى عهد اسماعيل" لما لك كون ص ٢٢٧

فقال له الخديو : « انا كان لابد من ذلك ، فلنكن المندوبية التي تعين مؤلفة من أربعة أوروبيين غير أعضاء صندوق الدين ، لأن هؤلاء ، بصفتهم ممثل أصحاب الديون ، أميل الى مراعاة هؤلاء الدائنين ، في تحقيقاتهم ، منهم الى مراعاة حال الحكومة » .

فأبى السير فيثين عليه ذلك ، ولح بأنّه اذا لم يجب طلبه فقد ينضم اليه زملاؤه ، وكلاء بقية الدول ، فيقدم الجميع لسموه الطلب عينه باسم الدول مجتمعة ! حتى اذا أصر على رفضه ، عدّ مقاومة لمن جميعا ، لا لواحدة منهم على انفراد . فأصر الخديو على الرفض ، إلا اذا شكلت المندوبية حسب رغبته .

احتياج
محكمة الاستئناف
المختلطة

وإذا بالحاح ورد عليه من جهة لم يكن يتوقع وروده منها . فأدهشته وقاحتها للغاية . وذلك أن المستشارين الأوروبيين بمحكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية ، تحت تأثير مؤثرات أجنبية ، وبالرغم من خروج الأمر عن دائرة اختصاصهم بالمرّة ، أرسلوا اليه احتجاجا قويا على تأخير تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم ضد الحكومة المصرية لمصلحة الأجانب .

حكم محكمة
مصر المختلطة
على الأمير حسين
بصفته وزيرا المالية

وكان هذه الوقاحة لم تكف ؛ فان إحدى المحاكم الابتدائية المختلطة أصدرت قرارا ضد الأمير حسين ، وزير المالية ، أمرته بمقتضاه بالحضور أمامها بدفاتر حسابات الحكومة ، وهو بعينه ما كان النزاع قائما عليه بين الخديو والقنصل البريطاني .

وبينا (اسماعيل) يجهّد في تهدئة العاصفة التي أثارها في نفسه هذه التعديّات الوقحة على حقوقه الملكية ، جاءه قناصل ألمانيا والنمسا وإيطاليا ، معضدين طلب القنصل الانجليزي . ثم انضم اليهم القنصل الفرنسي أيضا ، بعد تردد كبير ، سببه

علم الحكومة الفرنسية أن نتيجة التحقيق المراد إجراؤه مؤذية، حتماً، إلى تخفيض
مصر القوائد التي يتقاضاها الدائنون الفرنسيون !

فاضطر (إسماعيل)، وقد اشتكت حوله المضايقة من كل جانب، إلى قبول مطالب
الدول ووقع في ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ مرسوماً سامياً، نشر في ٤ أبريل التالي، عين
بمقتضاه مندوبية تحت رئاسة المسيو دى لسبس لفحص الحالة المالية المصرية،
فحصاً دقيقاً تاماً، وفوض لها السلطة المطلقة لإجراء كل تحقيق تراه موصلاً إلى الغرض
الذي أُنشئت من أجله .

مرسوم ٣٠ مارس
سنة ١٨٧٨
القاضي بشين
مندوبية للتحقيق

فتشكلت هذه المندوبية تحت رئاسة الفرنسي الكبير من مندوبي صندوق
الدين الأربعة؛ ومن مصطفى رياض باشا، والسير ريفرس ولسن، بصفتهم وكيل
الرئيس؛ ومن المسيو ليرون ديرويل — وكان فرنسوا ماها — بصفته كاتب السرم.
وكان الفرنسيون قد عارضوا في تعيين أى عضو مصرى بالمندوبية، زعماً
منهم أن لا مصرى يستطيع إظهار استقلال في الرأي في شئ لا يستحسنه الخديو.
ولكن الواقع أظهر أن مخاوفهم كانت في غير محلها؛ لأن مصطفى رياض باشا أبدى
من الشجاعة الأدبية ما اكتسب به ثقة زملائه واحترامهم؛ وأبدى من الخبرة
في الشؤون المصرية ما جعل عضويته بالمندوبية ثمينة للغاية .

غير أن المسيو دى لسبس لم يمكث على رئاسة المندوبية سوى بضعة أيام،
لرغبته عن أشغال من نوع أشغالها، وميله إلى المكث في قصره بالإسماعيلية على
ضفاف بحيرة التمساح، حيث كان كل شئ يذكره بالاحتفالات البهيجة، فخل
عن تلك الرئاسة إلى السير ريفرس ولسن — وكان من كبار موظفي المالية

الانجليزية، وصرحت له الحكومة البريطانية بأجازه لكي يؤدي الخدمة المطلوبة منه بمصر — وقال بعض مترجمي حياة الفرنسي الكير انه انما فعل ذلك لأن نفسه أبت، وهو صديق (اسماعيل) الحليم، أن يتجول في المديرات والأقاليم ليستجوب المديرين ومأموري المراكز، ونظار الأقسام، ومشايخ البلاد، ويعلمهم على شهادات تذهب بهيبة صديقه ومركزه، بين أن السير ريفرس ولسن — ولا ندرى بأى حامل — وزملاءه الغربيين أظهروا استعدادهم لعمل هذا العمل بحب، واستيعاب تام كل الغمام.

بيد أنهم ما شرعوا في أداء مهمتهم إلا وصادقهم عقبة لم تكن في الحسبان. وهى أنهم، عملا بمنطوق المرسوم الخديوى المخول لهم حق استجواب كل موظفى الحكومة المصرية من أكبرهم الى أصغرهم، استدعوا شريف باشا، وزير الحقانية والناظرية اذ ذاك، للحضور أمامهم للاجابة على بعض أسئلة يريدون توجيهها اليه.

وكان شريف باشا، بعد الخديو، أول ذات في البلاد. فاستكبر الدعوة، وعز على نفسه الأبهة أن يقع مجزؤ فكرها في خلد المنوبية، فأرسل يقول إنه مهتمة للاجابة كتابة على كل. ما يطلب منه.

رفض شريف باشا
الحضور أمام
مندرية التحقيق

ومع أنه لم يكن يخاصر أحدا ريب في طهارة ذيله وتقواه يديه، وخلوته من كل مسئولية في أمر الخلل المصرى السالى، وكان يصح أن تراعى المنوبية كرامته، وتحترم عزه نفسه، تمتنت رجالها في إلزامه بالحضور شخصيا، خشية أن يذهب فيه من الموظفين الى الاقتداء به، فتعطل أعمال المنوبية لدى أقل خطوة تحطوها. وعضدهم في ذلك السير فيشين، القنصل البريطانى، فلم يعد في استطاعة شريف باشا سوى الازدمان أو الاستقالة من كلتا وزارتيه، بالرغم من إرادة مولاه،

الذى عدت رجال المندوبية في طلبهم ، وتعزيد الحكومة الانجليزية لهم فيه ،
شبه إهانة شخصية له .

بيد أنه ما لبث قليلا حتى استصغر هذه الإهانة بجانب إهانة أخرى نيلت بها
كرامته ، وكان في وسع المندوبية منعها عن شخصه . وتفصيلها أن أحد محضري
المحاكم المختلطة ، تنفيذا لحكم صادر منها ، وبناء على طلب أحد الدائنين الغربيين
المحكوم له بدين طالب به ، ذهب الى سراى الجزيرة وأراد إلقاء حجز على المنقولات
والرياش التي فيها ، فأبدى ناظر السراى معارضة يئنه على أن تلك المنقولات والرياش
بيعت الى بعض أمراء الأسرة الخديوية ؛ ولم تعد ملك الخديو . ولكن المحكمة
المختلطة رفضت المعارضة ، وقضت باستمرار السير في التنفيذ . فعاد المحضري الجبزي
ولولا أن حراس السراى قاوموه بالقوة لتمكن من أداء مأموريته .

وليمة بلطش

ان التاريخ المقدس يروى أن بلطشسر آخر ملوك بابل ، بينما كان الفرس تحت قيادة
كيخسرو (كورش) ملكهم يحاصرون عاصمته حصارا شديدا ، أغرق ذات ليلة —
في وليمة فائحة أقامها بمناسبة عيد ميلاده ، واستهزاء بمجهودات أعدائه — في السكر والعريضة
والخبون . وأنه ، تماديا في غيه ، أمر بإحضار الآنية المقدسة التي نهبها أبوه نابو كودور
السور (بختنصر) الكبير من هيكل أورشليم ، حين استولى عليها ، ودمر مملكتها
وقاد اليهود وملكهم وأمراءهم أسرى الى بابل — وكانت آنية محرم لمسها إلا للحبر
الاعظم على شرط أن يكون مطهرا ، وأن يكون قائم بمخدمة قدس الأقداس —
وأمر كبير سقائه بثلثها وإدارتها على المدعوقين . فشرب جميعهم وفتقوا طربا .

وإذا بيد هائلة ظهرت بفتة على أحد حيطان قاعة الوليمة ، وكتبت عليه بالفحم
الأسود ، وبخط كبير هذه الكلمات الثلاث : « ماني ، تيسل ، فارس » .

وكانت عينا بلطشمر شاخصين اذ ذاك الى الحائط، فنظرتا اليه والكتابة .
فهب الملك مذعورا صائحا، ووقعت الكأس من يده، ودب الرعب الى قلوب
جميع المتكئين . فاستدعى الملك، في الحال، جميع علماء مملكته، وخيريهما، وطلب
اليهم قراءة تلك الكتابة الخفية وتفسير معناها . فلم يستطيعوا . فذكر بعضهم له أن
في عصره يهوديا يقال له دانيال — وهو (النبي دانيال) — كان والده يعبده من كبار
العارفين، وأنه قد يدرى ما لم يقدر على معرفته علماء الكلدانيين .

فاستدعاه الملك، فحضر وقرأ الكلمات، ثم قال لبلطشمر: ان معناها أيها الملك هو
«أنك وزنت، فوجدت ناقصا، فأخذ ملكك منك وقسم بين الفرس والماديين» .
ويقول الكتاب المقدس : « وفي تلك الليلة تمكن الفرس من الدخول الى بابل
بجيلة، وهي أنهم حوّلوا مجرى نهر الفرات — وكان يبتاز العاصمة — وساروا الى قلبها من
مجرأه . فأخذوا حاميتها على غرة — وكانت احتفالا بالعيد، قد ترنعت سكرًا — وأعملوا
فيها سيوفهم . ثم هاجموا قصر بلطشمر، وقتلوه فيه مع جميع أعوانه ومدعو به وأهله^(١) . »

أفلم يحق للستر ملك كون أن يحتم روايته لتلك الاهانة الشخصية التي ألحقها بها
المختلطة (باسماعيل)، مؤسسا، بقوله : «ألا، من المؤكد أن الكتابة كانت قد باتت
مغلوبة على الحائط، حينما أصبح في الامكان اقتراف مثل هذا العيب ضد "أفندينا"
العظيم الذي كانت كلمته، قبل أقل من ثلاث سنوات قصيرة، القانون الأعلى من
الاسكندرية الى الخرطوم ؟ » ألا أف لتقلبات الدهر وصرور الأيام^(٢) !

(١) أنظر : في الفصل السادس والفصل السابع من الجزء الثالث من "تاريخ شعب اسرائيل" لرينان
تصحيح أسطورة الكتاب المقدس هذه .

(٢) أنظر : "مصر في عهد اسماعيل" لملك كون ص ٢٣٠

الفصل الثالث^(١)

بين يدى المندوبية

كنت من كرتى أفر اليهم * وهم كرتى فأين الفوار ؟

وبينا الشعب المصرى يكاد لا يصدق نظره وسمعه ، ويبدى اندهالا ليس بعده انذال من أن يتجاسر الفرنج على الخديو الى ذلك الحد ولا يخسف الخديو بهم الأرض أو يقلبهم كلهم فى البحر ، كانت مندوبية التحقيق توالى جلساتها ومباحثها فى طرق ادارة القطر العامة ، لا سيما فى نظامه المالى .

فاتضح لها أن ما كان يشاع عن التجاوزات التى ارتكبها المفتش فى مدة إدارته إنما هو دون الحقيقة ، وأن الشرور التى أئتمى فى أرض مصر غراسها المتص تنفس البلاد لا تزال باثة سمومها ، بالرغم من كل المجهودات التالية التى بذلت للقضاء عليها .

ظهور ضنائح
للفتش

من ذلك ، ان جملة قوانين ولوائح سنها الخديو فى مصلحة الأهالى بقيت مجرد حبر على ورق لعدم اهتمام أحد من الموظفين بنفاذها ، لا بل بمعرفة وجودها ، وأن جملة ضرائب جديدة ربطت ، وجملة ضرائب قديمة ضوعفت بدون صدور تصريح رسمى بها ، وبدون أن يفكر الأهالى المحببة منهم فى الاحتجاج عليها ، لاعتيادهم هذا النوع من المظالم على أيدي حكامهم الأصاغر والأكابر منذ أجيال وقرون ، وأن ضرائب وضعها الخديو على أبواب الحرف والصنائع والمهن ، بقصد تخفيف الوطأة

(١) أهم مصادر هذا الفصل : "مصر الحديثة" لورد كرومر ، و"مصر فى عهد اسماعيل" لمالك كيون .

عن الفلاح وعن الأرض، قلبت الى ضرائب على الروس، وأجبر على دفعها الفلاحون أنفسهم، فوق ما يدفعونه من خراج أطيانهم أو عشورها، بل أجبر على دفعها نفس من لا حرفة ولا صنعة ولا مهنة لهم . ولما سئل أحد كبار الموظفين المصريين عما اذا كان لا يستصعب جباية مثل هذه الضريبة الحرفية، ممن لا حرفة لهم، أجاب باندهاش : « وهل الذنب ذنبنا اذا امتنع أحد الأفراد عن الاحتراف بحرفة مع تمتعه بحرية الاحتراف بأية حرفة يشاء ؟ فاذا فضل البطالة، فما هذا بموجب لعدم مطالبته بالضريبة، وإلا ظلم أصحاب الحرف أنفسهم ! »، وأن السخرة التي أعلن الخديو عزمه على إبطالها، منذ أن ارتقى العرش، لم يفكر في الامتناع عنها أحد من حكام البلاد وكبار سراتها ووجوهها، وأن المديرين والمأمورين ونظار الأقسام، بل مشايخ البلاد أنفسهم، لم ينفكوا يتكلمون بالفلاحين المساكين عن زراعة أطيانهم القليلة، الى الشغل قهرا وعلى مصاريقهم في أطيان أولئك الحكام والكبراء، وأن المديرين والمكلفين بأمر الخدمة العسكرية، بدلا من العمل بنصوص اللوائح المستونة لذلك، كانوا يجهرون بتجديدات وكيفيات وحشية، لا سيما في الصعيد، وبالجهات الأخرى القصية، البعيدة عن عين ولي الأمر، وأنهم كثيرا ما كانوا يأخذون من المطلوبين للخدمة العسكرية قهود البدلية، على طيها ما أمكنهم الحصول عليه، ثم يحنطونهم، بالرغم من ذلك، بدون أن يردوا اليهم البدلية المدفوعة، على الأقل، وأن المنوط بهم أمر توزيع مياه الري كثيرا ما كانوا يضحون مصالح الصباغين من الفلاحين تضحية تامة : إما ارضاء لأغراض الأقوياء، وإما مراعاة لمصالحهم .

ووجدت المندوبية أن الاسراف في قهود الخزينة بلغ أرقاما تحيف التصور . فمن ذلك أن رئيس ديوان المدفعية كان، اذا سمع بمبلغ جديد مخترع، يبعث ويأمر

بارسال دستين أو ثلاثا منه ، على سبيل التجربة ، بدلا من طلب مدفع واحد ؛
 وجمته في ذلك أنه لا يصح أن تكون مصر متأخرة عن باقي الأمم في الأمور العسكرية ؛
 وأن مبالغ سنوية جسيمة كانت تدفع من المالية المصرية الى جملة جرائد أوروبية
 لكي تحرق البخور في أعمدتها ، جزافا ، للحكومة المصرية ، وتزين للناس الاشتراك
 في إقتراضاتها ؛ وأنه دفع ١٥٠ ألف جنيه انجليزي عن إحدى الأميرات الى خياطة
 فرنسوية ؛ وأن مبالغ تفوق الحصر دفعت الى دوائر الأستانة في أوجه غير مشروعة ؛
 وأنه صرف على الأعمال المفيدة ذاتها أضعاف ما كان يجب . أن يكون ثمنها
 الحقيقي ؛ وأن مبالغ كبيرة جدّا وضعت على طاق الخزينة ، بدون أن تكون ثمنًا لشيء ما
 أخذته الحكومة في مقابلها ؛ وأن أموالا طائلة — أرقامها تمحير — دفعت في عمليات
 تدوير بيع الغلال ، وهى العمليات التى كان يلجأ المقدش اليها سنويا . وكيفيتها أنه
 كان يبيع الى بعض التجار ، نقدا ، غلالا يهدم بتسليمها اليهم في موسم جمعها ؛ فلما
 يأتى هذا الموسم ، يساهم جانبها منها (وهو ما كان يحصله من الفلاحين ، بصفة
 ضرائب غلالية ، بدلا منها قهدية) ويشتري منهم الباقي ، ولكن بثمن يزيد ٢٥ ٪ .
 على ثمن مشتراه تلك الغلال منه ؛ غير أنه بدلا من دفع ثمنها هذا ، الزائد عليه الربح ،
 نقدا ، كان يدفعه لهم افادات ذات فوائد من ١٨ الى ٢٠ ٪ سنويا ، فكانت مجموعة
 القوائد والأرباح التى تنتهى الحكومة المصرية الى دفعها ، بهذه الكيفية ، مجموعة
 تخيف في الحقيقة .

ووجدت المندوبية أن يد المالية المصرية مدت الى أموال الأوقاف ويدت
 المال ذاتها ، وصحبت منهما النقود ، كما يسحب المصرف المياه من الأطيان ، غير
 مهالية بأنها أموال جهات الخير والأرامل واليتامى .

وانتهى بها الطواف على جميع يتابع المطبوعات المسالية التي للأفراد على الحكومة المصرية الى الاقرار بأن مبلغ الدين السائر الجديد المتكون منها ومن عجز الميزانية سنة ١٨٧٨ وسنة ١٨٧٩ التالية يبلغ ١٠ ملايين من الجنيهات تقريباً^(١).

وعلى وجود هذا الدين الهائل، كان من الواجب التدبر في دفع استحقاق أول مايو سنة ١٨٧٨ وقدره مليونان من الجنيهات، قيمة فوائد الدين الموحد، بين أنه لم يكن موجود بين يدي مندوبي صندوق الدين لغاية ٣١ مارس سوى نصف مليون فقط. فارتأوا عدم الدفع، والتعرض للافلاس، خيراً من اجبار الفلاحين، مرة ثالثة، على دفع الضرائب مقدماً.

الضبط على
الفلاحين

ولكن الحكومة الفرنسية لم تشاطرهم رأيهم، وانضمت اليها الحكومة البريطانية لرضيتها في التعضد بفرنسا في مؤتمر برلين المزعج انعقاده قريباً؛ فاضطر المندوبون الى الاذعان، وكلفت الحكومة برسالة اثنين من الباشوات المعروفين بشدة بهم، ونقل أيديهم الى الأرياف والأقاليم لتحصيل المال المطلوب. فسار في وقتهم جمع غفير من مسلمي النقود، لمشتري محمولات الفلاحين مقدماً، في مقابل إقراضهم النقود المطلوبة منهم للرى. فنتج عن ذلك أن الفلاحين البائسين اضطروا الى بيع إردب الفلة بسعر نحسين قرشا صاغا، مع أنه بالنسبة لقلعة الفيضان، وقلعة المحصول، كان يجب أن يكون الثمن، على الأقل، مائة وعشرين قرشا صاغا—وهو ما بيع به، بعد مضي شهر فقط، ولكن في مصلحة مقرضى النقود، ولكتابة المزارع "الغبان" —

فتمكن مندوبو صندوق الدين، بذلك، من دفع الاستحقاق المطلوب؛ على أن وصول النقود الى أيديهم، في آخر لحظة فقط، وكون جانب عظيم من العملة المدفوعة

(١) أنظر، "مصر الحديثة" هورد كرومر، ص ٥٠ الى ٥٤ ج ١

لهم انما وصلهم قطعا منبوطة معا على شكل قلائد وحل من الأنواع التي تربن فلاحاتنا
المصريات بها أجيادهن ، دلا دلالة مؤلمة على مقدار الضغط والشدة اللذين استعملوا
في تحصيل الضرائب وجبايتها^(١).

فهذا ذلك بمنذورية التحقيق الى الاسراع في لخص الحال المالية العامة ، وابداء
الأدوية التي يرونها مفيدة لملاجها ، ولكن العمل كان شاقا ، وكان لابد للوصول
الى إتمامه من استغراق زمن مديد .

فرأى المندوبون في الأول أن يدلوأ ، إجماليا ، محض دلالة ، الى الاصلاحات
العامة الواجب إدخالها ريثما يتم عملهم ، فيفصلون تلك الاصلاحات تفصلا بلا
فأشاروا بوجوب عدم ربط ضرائب إلا بموجب قانون يعلن إعلانا رسميا ، ووجوب
جبي الضرائب المربوطة تحت مراقبة وزير المالية الفعلية ، لا الاسمية فقط ،
ووجوب إصلاح ادارة الحسابات واستعمال طريقة الميزانيات السنوية ، ووجوب
ترتيب احتياطي ، للصرف منه على ما تقتضى به الطوارئ ، كلما زاد النيل أو نقص
عن المعتاد ، ووجوب الامتناع عن جباية الضرائب مقدما ، ووجوب إنشاء نظام
قضائى يحمى الشعب من كل تعديات أصحاب السلطة ، ووجوب إبطال عدة مكوس
وضرائب قانونية نكاثية ، وضرورة روك البلاد روكا جديدا ، ووجوب إصلاح طرق
جباية مكوس الملح والتبغ ، ووجوب وضع نظمات حسنة لتوزيع المياه والمناوبات ،
وإجراء الأشغال العمومية ، وضرورة إبطال السخرة إلا فيما يختص بالأعمال المنفذة
للصلحة العامة التي لا يختلف عليها اثنان ، ووجوب تعيين مدد للخدمة العسكرية
وتحديدها مع اتخاذ طرق ملائمة للتجنيد .

(١) أنظر : "مصر الحديثة" لورد كرومر ، ج ١ ص ٣٨

على أنه لم يكن في دائرة المستطاع تنفيذ هذه الارشادات إلا مع الزمن ، بالاستعانة على إخراجها الى حيز العمل بموظفين من ذوى الكفاءة والذكاء ، وبإدخال تغيير تام على عقلية الشعب حتى يقلع عن اعتقادين لا يمكن لأية إدارة أن لا تختل بدونهما ، ألا وهما : أن ذوى الشأن لا يناقشون فيما يفعلون لأنهم أصحاب السلطة ، وكل سلطة من الله ؛ وأن موظفى الحكومة مستخدميا ليسوا مكلفين بأداء الواجب الذى تقضى عليهم وظائهم به إلا اذا استجلبت رغبتهم الى أدائه بواسطة نقود أو هدايا .

ثم أنه لم يكن في دائرة المستطاع تنفيذ تلك الارشادات ، مع البقاء على نظام الحكومة الفردية المطلقة ؛ لأنه انضج من التحقيقات أن عين الخديو ، مهما كانت حادة النظر ، لا تستطيع رؤية كل شئ ؛ وأن ارادته ، مهما كانت نيرة ومماسكة وحاضرة ، لا تستطيع القيام فى كل مكان مقام الارادات المحلية ، وحمل الكل على اتباع جادة الاستقامة والزاهة ؛ ولأن الاختيار التاريخى دل على أن أعظم عظماء الرجال ، كقيصر و نابوليون ، لم يتمكنوا ، بالرغم من سعة مواهبهم السامية ، ومن انجباهم على العمل أكثر من ثمان عشرة ساعة فى اليوم ، من الحلول من الآلة الادارية محل الروح من الجسد فى جميع أجزائها على السواء ؛ فكيف يمكن ذلك للخديو ، وهو ، علاوة على كونه " الدولة كلها " والارادة الوحيدة فيها ، أكبر ملاكها المقارين ، وأكبر تجارها ، وصاحب معامل السكر الوحيدة فيها . فيجب ، والحالة هذه ، تقرير مبدأ " المسئولية الوزارية " .

وأىضا ، لم يكن فى دائرة المستطاع تنفيذ تلك الارشادات ، مادامت عموم إيرادات القطر تحت تصرف صاحب السلطة الفردية المطلقة ، وما دام فى استطاعته تحويل الأموال التى تخصص فى الميزانيات العامة ، لأغراض ما ، الى غير هذه الأغراض ؛

ما دام يمكنه أن يستعمل نقود العموم في تحسين أملاكه الخاصة، واقتناء غيرها؛ وما دام في إمكانه رهن المستقبل : إما لإشباع هوى وقى، وإما لمداواة غلطات الماضي، أو لتهديئة عواصف الحاضر . فيجب ، والحالة هذه، تقرر مبدأ فصل أملاك الحاكم الخاصة عن أملاك الحكومة ؛ وتعيين مرتب سنوى له ، مع مراعاة جملة ضما ، لئى يمكن صاحبه من الاحتفاظ بمظاهر الأبهة والعظمة التى اعتادها الملوك الشرقيون، والتى يجب أن يروهم رعاياهم متطللين بها .

واعتبرت المنوبية أن النتيجة الطبيعية لمبدأ فصل أملاك الحاكم عن أملاك الحكومة، فى حال (اسماعيل) ، إنما هى تجريد من الأملاك التى آلت إليه فى مدة سنى حكمه، لزعمها أنه إنما اقتناها بأموال العموم، ولا اعتبارها تلك الأملاك مادة جيدة للتمسك، باستغلالها أو بيعها، من سداد مطالب الدائنين الملحين .

وكان الخديو وعائلته الخصوصية ما يقرب من مليون فدان من الأقطان الخصبة بمصر؛ منها ٤٨٥ ألف فدان كان سبق رهنها لدائى الدائرة . فعرض (اسماعيل) ، من تقاع نفسه ، التنازل للحكومة عن ٢٨٩ ألف فدان من ال ٣١١ ألف الباقية له وعائلته، علاوة على تنازله الكلى عن أقطان دائريته السنية والخاصة المرهونة للدائنين .

فقدرت المنوبية إيراد الأقطان المتنازل من سموه عنها، فوجدهت ١٦٧ ألف جنيه سنوياً، وقدرت إيراد المائة والأثنين وأربعين ألف فدان التى أبقاها لنفسه وعائلته، فوجدهت ٢٢٤ ألف جنيه سنوياً؛ فاستنتجت من ذلك أن الخديو إنما تنازل عن أقل أقطانه جودة، وأبدت عدم رضاها عن الفرض ؛ وألحت بوجوب تنازل سموه عن كل ممتلكاته وممتلكات عائلته الخاصة فى الريف وفى المدن ، البالغ إيرادها السنوى ٤٢٣ ألف جنيه .

فعرز الإلحاح على نفس (اسماعيل)، وثقلت عليه المطالبة؛ فأبى الإجابة .

ولكن نوبار باشا ، وكان قد عاد من إنجلترا ، حوالى ذلك الوقت ، ودرس الموضوع درساً تاماً ، وسبر غور قلوب الرجال الذين أخذوا على عاتقهم أمر تكييف البلاد وحكومتها تكييفاً جديداً ، وعرف نياتهم ، أشار على الخديو أن يصير الضرورة فضيلة ، ويدعن لطلبات المندوبية . فاقترح (اسماعيل) أحد أمرين : إما تحكيم الباب العالي في المسألة ، وإما أن يكون تنازله وتنازل عائلته عن ممتلكاتهم في نظير مرتب سنوى ضخم للغاية .

فأبى السير ريفرس ولسن ، رئيس المندوبية ، موافقته على كليهما ، وأصرّ على وجوب إعادة صوم الأملاك الخديوية الى الحكومة .

ف رأى (اسماعيل) أن غرض رئيس المندوبية الانتقام الشخصى منه — فأنه عذو اللدود — أكثر منه مصلحة الدائنين أو مصلحة البلاد ، وأنه إنما يرى الى تحقيره وانقاره ، ولئن وجد في كبر صدره مقسماً لقبول سلب سلطته الشخصية منه ، فإنه بصفته أبا عائلة عنيدة ، لم يكن يمكنه التخلّى عن كل ثروته الشخصية ، بسهولة ، وبلون أن يقوم نزاع حثيف في قلبه بين حبه لبلده وحبه لذويه .

غير أن ذويه ما علموا بمما القترح عليه عمله إلا وهبوا يقدمون له خير دليل على تفانيهم في حب ذاته المقدسة ، وعلى استعدادهم لتضحية أعز مصالحهم في سبيل تهوين مصاعبه عليه : فان الأميرة السنية والدته ، والأمير محمد توفيق أكبر أولاده وولى عهده ، والأميرة بنته ، أرملة طوسون باشا ، تطوّعوا وتقدّموا الى رئيس أمرتهم عارضين التنازل ، حالاً ، عن كل ممتلكاتهم .

تنازل (اسماعيل)
وأولاده من
أملاتهم

فقدوى مثلهم الكريم (اسماعيل) ، فاتبع نصيحة نوبار باشا ، وأرسل الى السير ريفرس ولسن ينهته أنه قابل كل مقترحات المندوبية ، ثم أيد ذلك في خطاب وجهه اليه في ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ قال فيه : « أما فيما يختص بالتأجيل التي وصلت اليها المندوبية ، فلا غرو اذا قبلتها كلها : لأنى انما أردت ، أنا نفسى ، العمل الذى باشرته لخير بلادى ، فلم يعد على الآن سوى تطبيق تلك النتائج ، وهو ما أنا عازم على عمله ، عزما أكيدا . ثنى بذلك ثقة تامة ، فبلدى لم يعد من افريقيا ، وأصبح من أوروبا ، فمن الطبيعى ، اذا ، أن ترك مركب الشطط القديم لنقرنظاما جديدا ملائما لحالنا ، وأظن أنكم سترون ، فى مستقبل قريب ، تغييرات جمة هامة ، نتم بسهولة أكبر مما يتخطر . فى المسألة ، فى ذاتها ، سوى مسألة احترام للقانون والمشروعية ، والواجب فيها عدم الاكتفاء بالكلام . أما أنا فقد وطنت ارادتى على أن لا أبحث إلا على حقيقة الأشياء . ولكنى أبدأ بذلك خير بدء وأدل على مقدار عزمى ، فانى قد كلمت نوبار باشا بتشكيل وزارة بدلا من أن أعين أنا بنفسى أعضاءها كما كنت أفعل فى السابق . ربما يخال للبعض ان هذا ليس بالأمر الهام ، ولكنى أرى ان الاستقلال الوزارى ، وما هو بالثنى القليل ، ينجم حتما عن هذه الخطوة الجديدة ، فانها مبدأ تغيير طريقة ، وهى فى عرفت خير تأكيد فى وسعى تقديمه لصدق نياتى وعزمى على تطبيق مقترحاتكم » .

كتاب الخديوي الى
نوبار باشا المؤرخ
٢٨ أغسطس
سنة ١٨٧٨

وابتداء خطابه هذا ، أرسل فى ٢٨ أغسطس كتابا الى نوبار باشا ، كلفه فيه بتشكيل وزارة ، جاء ضمن عباراته ما يأتى : « تأييدا لمبدأ المسئولية الوزارية ، انى أريد ، منذ الآن ، أن أقوم بشؤون الحكم مع مجلس وزارى ، وبالاتفاق معهم ،

فكل أعضاء الوزارة يجب أن يكونوا متضامنين معا ، وأن يتوا فى الأمور بأغلبية الأصوات بينهم » .

وقرأ رأى على أن يكون تعيين جميع الموظفين بموجب أوامر خديوية ، بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء .

فشكل نوبار باشا أول وزارة مصرية مسئولة كالاتى :

نوبار باشا ، رئاسة الوزراء ووزير الخارجية والحقانية .

شريف باشا ، وزارة الحربية .

رياض باشا ، وزارة الداخلية .

السير ريفرس ويلسن ، وزارة المالية .

المسيودى بليبير ، وزارة الأشغال العمومية .

فاقترن ببدعة عهد تشكيلها الى رئيسها بدعة المهدي بوزارتين الى رجلين أجنبيين مسيحيين ، وبدعة عهد الرئاسة الى رجل لم يكن مسيحيا فحسب ولكنه لم يكن بالمصري الصميم . أما البدعة الأولى فترت على أنظار المصريين ومسامعهم بدون أن توقف انتباههم وبدون أن يفقهوا لها معنى . وأما البدعة الثانية والبدعة الثالثة ، فقد أوقفنا انتباههم بصورة مؤلمة ، بل لم ترق فى أعين العقلاء منهم — أية كانت نزعتهم — كما دلت على ذلك الحوادث التالية .

الفصل الرابع^(١)

الوزارة المسئولة

وليس رجونا أن يدب عذاره * فما دب حتى صار بالهجر شائبا

فلما تشكلت الوزارة بالكيفية المذكورة ، لم يعد هناك فائدة لوجود المواقين الماليين ؛ لأن الوزيرين الغربيين حالا محلهم . ففتح لكل منهما راتب سنة برمتها ، بصفة تمويض — مع أن مدة خدمتهما لم يتجاوز العشرين شهرا — وصرفا . على أن الوزارة الجديدة لم تستلم مهام الأعمال إلا حوالى آخر نوفمبر سنة ١٨٧٨ ؛ لأن الوزيرين الأجنيين كانا قد سافرا الى أوروبا ، بعد شهر أغسطس ، لعقد قرض جديد فيها ، الغرض منه سداد الدين السائر .

والذى فتح بابا لوقوع فكر هذا القرض الجديد فى خلد الماليين الغربيين الذين حلوا على زمام مالية البلاد محل المفتش ، هو قبول الخديو وعائلته التنازل عن أملاكهم ، عملا برغائب أولئك الماليين ، وعدم اعتناء هؤلاء الى طريقة أخرى لرفع حمل ذلك الدين السائر الثقيل عن عاتق الحكومة .

فأرسل الوزيران الى أوروبا ليتفاوضا مع محل ورونتشيلد الانجليزى على إصدار القرض المرغوب فيه ، ولما علم أنهما نجحا فى مأموريتهما صدر فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٧٨ مرسوم خديوى أناع نيا تنازل العائلة الاسماعيلية عن أملاكها للحكومة

قرض رونتشيلد
فى ٢٩ أكتوبر
سنة ١٨٧٨

(١) أهم مصادر هذا الفصل : " مصر الحديثة " للورد كرومر ، و " تاريخ مصر فى عهد اسماعيل " لمالك كوتن .

المصرية، وأذن بإجراء قرض قدره ثمانية ملايين ونصف من الجنيهات تكون تلك الأموال ضماناً لسداده، وقدر إنشاء مندوبية خاصة لإدارتها، مؤلفة من مصري يمينه الخديو والمجلىزى وفرنساوى تيمينهما حكومتاهما .

وبعد يومين من صدور ذلك المرسوم، أى فى ٣١ أكتوبر، وقع السير ويلسن الاتفاق على القرض؛ ولكن العواصف التى ما فتئت منذ سنتين تتضارب فى سماء المالية المصرية وحولها كانت قد عكرت سمعتها الى حد أنه بالرغم من الآمال التى أحيأها فى صدور المالين الغربيين الانقلاب المصرى الأخير، وصيرورة الأمور الى وزارة مسئولة؛ وبالرغم من أن مصدر القرض بيت روثشيلد القوى المؤسسة سمعته المالية على محضرة ثقة نفس الحكومة البريطانية به، فانه لم يكن تصديره إلا بسعر ٧٣ وبقوافد قدرها ٧٠٪ . فنجم عن ذلك أن مبلغ الثمانية ملايين ونصف الاسمى نقص حتى صار ستة ملايين ومائتين وستة وسبعين ألف جنيه فقط . على أن هذا المبلغ عينه لم يدفع برمته الى الحكومة المصرية، لأنه لم يجمع، وأصبح تسليمه اليها ممكناً، أبى مصدر القرض التدخل عنه حتى تسوى، أولاً، الديون المسجلة على الأبطال المرهونة، السابق صدور أحكام بها . فدفع منه فى الاثناء مبلغ مليون و ٢٢٥ ألف جنيه قيمة قطعة شهر نوفمبر و ٥٠٠ ألف جنيه على حساب الجزية السنوية للباب العالى، و ٢١٢ ألف جنيه قيمة العمولة للصدين، ولم يسلم، فى النهاية، الى الخزينة المصرية سوى مبلغ ٤ ملايين و ٣٦٠ ألف جنيه، دفع منه أيضاً المطلوب لسداد الديون ذات الأسبقية .

فلو أمكن لروح اسماعيل صديق المفتش مخاطبة خلفائه الطاعنين على "عملياته المالية" والتجاوزات القطعية التى فيها، أما كان يحق لها أن تقهقه فى وجوههم

بمصرية ، وتقول لهم باستهزاء : « هل عمليكم هذه خير منها ؟ فما قد أنقلمت أجود أطيان مصر بدين قدره ٨ ١/٢ ملايين من الجنيهات مع أنه لم يدخل الخزينة منه أكثر من ثلثه ؟ فهل هذا مقدار حذقكم ومبلغ تفننكم ؟ » .

على أن صمويلة التخلص من الدين السائر لم تكن الوحيدة القائمة في وجه الوزارة الجديدة ؛ فإن الصعوبات كانت شتى ، ولم يكن يمكن مطلقا التغلب عليها ، بالرغم من تعضيد حكومتى إنجلترا وفرنسا للوزارة النوبارية ، إلا اذا عضدها الخديو أيضا تعضيدا قليلا .

فع أن البلاد كانت في أقصى الحاجة الى استجاء كل قواها للتخلص من الدين المنيع بكل كلفة على قلبها ، فإن نقص الفيضان في ذلك العام كان قد قضى على معظم تلك القوى ؛ وعدم سير نظام الري حسب أصول عملياته جعل نتائج هذا النقص في منتهى الوخامة ؛ أضف الى ذلك أن الهجامة الناجمة عن قلة مياه النيل كانت ضاربة أطنابها في البلاد ، وأب قوى الفلاح كانت قد أرهقت كلها بالطرق التي استعملت معه في الربع السابق ، لتحصيل المطلوب لسداد فوائد الدين ؛ ومع ذلك فإن استحقاقات القطعيات أخذت تثقل في كفة ميزان الأيام منذ أوائل قيام تلك الوزارة ، بل قبل استلامها زمام الأمور استلاما رسميا . ففي ١٥ أكتوبر سنة ١٨٧٨ استحق قسط الفوائد وقدره ٤٣٠٠٠ جنيه على الدين الممتاز ، وفي أول نوفمبر التالي استحق قسط الفوائد وقدره مليون جنيه على الدين الموحد ولم يكن بين يدي مندوبي صندوق الدين لدفع هذه المبالغ سوى ٤٤٢ ألف جنيه في آخر شهر أغسطس .

واتضح من المقارنة التي عملت في آخر هذا الشهر أن إيرادات الأشهر الثمانية الأولى

من سنة ١٨٧٨ نقصت مليونا و١٤٣ ألفا عن مثيلاتها في سنة ١٨٧٧ !

وما تمكنت الحكومة من سداد قسط الفوائد المستحقة على الدين الموحد ،
بتخصيصها لسداده جانباً من القرض الروتشيلى ، كما قلنا سابقاً ، إلا وحل محله
في الميزان هم دفع المطلوبات المستحقة في الربيع التالى وكان هما ثقيلاً جداً : لأنه
بالرغم من أن أكثر المبالغ الايرادية الأميرية تجبى في شهرى نوفمبر وديسمبر من كل
عام ، وأن القسط المستحق في أول مايو سنة ١٨٧٩ كان مليونى جنيه ، وفسط
١٥ ابريل ٤٤٣ ألف جنيه ، فانه لم يكن بين يدى مندوبى صندوق الدين في آتم.
هذه السنة سوى ٣٠٢٠٠٠ جنيه لدفع قسط مايو و١١٧ ألف جنيه لدفع استحقاق
ابريل ! فالحاضر ، اذا ، كان غماً ، والمستقبل ، هما .

نزاع بين الوزارة
والخديو

ومع ذلك ، فبدلاً من أن الوزارة تبذل جهدها لتخفف على نفس الخديو وطأة
سحب السلطة والثروة منه ، بدلاً من أنها تعمل ما في وسعها لكي تحوز رضاه ، وتبال
تعظيمه ، فانها سلكت سلوكاً جعل الدوائر المصرية وغيرها في القاهرة والاسكندرية
تصفها بتهكم قائلة : « الظاهر أن هذه الوزارة المسئولة غير مسئولة للخديو ، ومسئولة
أمام نفسها فقط ! » .

فنوبار باشا ، رئيسها ، اعتاداً على كفاءته المعروفة ، وارتكازاً على أن مبدأ مسئولية
الوزارة يقضى بإبعاد الخديو كلية عن مداولات مجلس الوزراء ، وبسبب أن حضور
(اسماعيل) هذه المداولات يكتم حرية الاراء ويعرقل سير المباحث ، من جهة ، وأنه ،
من جهة أخرى ، يبقى في نفوس الأمة الاعتقاد بأن الخديو لا يزال الكل في الكل —
وهو اعتقاد ضار ، في عرفه — أظهر ، منذ يوم تعيينه ، حزمه على اعتبار (اسماعيل)
صرفاً على الشمال ، وعلى إقامة قواعد الحكم بدونه ، بل وعلى عكس رغائبه وآرائه ،

لاعتقاده أن هذه الرذائب والآراء لا تستوى مع مصالح البلاد . وتمادى في هذا العزم وفي طعنه أمام زميليه الغربيين على سوء الإدارة الماضية الى حد أن أخصاءه وأقرب الناس الى معرفة سره أخذوا يمتقدون أنه يعمل في الحقيقة على قلب مولاة ليحل محله .

ولما كانت كفاءة نوبار باشا ساطعة، لا يستطيع أن يختلف عليها اثنان ، وكان الرجل قد اكتسب صداقة زميليه المذكورين واحترامهما ، وأوجب اعتقادهما في تفوق معارفه المحلية على معارفهما ، فإن السير ريفرس ولسن والمسيو دى بليينير لم يربا بتدا من الانضمام اليه، وتوحيد عزيمتهما مع عزيمه .

وإذ رأيا أن نوبار باشا هذا — الذى بالرغم مما كان معروفا عن حدة طباعه وشدة لهجة لسانه ، كان في المهد السابق يحكم نفسه الى درجة عدم الخروج مطلقا ، مع الخديو مولاة ، عن حد الاحترام الذى كان (اسماعيل) يوجبه لنفسه من جهة كبار رجال دولته ، وجوبا لا يقل في دقته واطلاقه عما كان يقصر عموم الروس ، في ذلك المهد ، يطالب به كبار رجال مملكته — يطلق لأخلاقه كل العنان مذاعتقد أنه أصبح مستقلا تمام الاستقلال في منصبه الرئيسى ، وتحت حماية الدول ، ويؤكد شخصيته وفائتيه ، بدون أن يبالي بحرج إحساس مولاة ، ولا بأن يتقل على قلبه ثقلا فوق طاقة الاحتمال ، اذ رأيا ذلك ، أخذ السير ريفرس ولسن يعامل (اسماعيل) كما كان نائب الملكة في الهند يعامل أحد مهرجات الدرجة الثالثة ، وشرع المسيو دى بليينير يصوغ ، هو أيضا ، معاملته للخديو في قالب معاملة زميليه له ^(١) .

(١) أنظر : "مصر في عهد اسماعيل" لما يكون ص ٢٦٢ و ٢٦٣

ولم يكن (اسماعيل) بالرجل الذي يحتمل ذلك أو يصبر عليه، لا سيما من نوبار، خادمه الخاضع الخانع بالأمس، ومن ريقرس ولسن، الذي ظهر، مذ عرفه، بمظهر العدو الراغب في الأخذ بثأر باث .

فأقبل على معاكسة الوزارة معاكسة خفية، والعمل على إسقاطها؛ وعرفت رغبته في ذلك في الدوائر الرسمية المصرية؛ فلم يسعها إلا العمل بما يوجهه عليها يمين الولاء لشخصه .

وأول معاكسة أقدم عليها، مزاحمة مندوبي صندوق الدين والسير ريقرس ولسن على أموال البلاد؛ فأرسل عمالا من قبله إلى الأقاليم ليجمعوا، بواسطة المديرين ومأمورهم ونظار الأقسام، كل ما يمكن جمعه من النقود وتحويله إلى إحدى سراياته .

فلما علم ذلك لندوين والوزير الانجليزي، كلفوا مفتشهم في الأرياف بالتشدد في المراقبة، وحجز كل مبلغ يمدونه مع أولئك العمال . واتفق حوالي آخر شهر سبتمبر أن أولئك المفتشين ضبطوا مبلغ سبعة آلاف جنيه جمع من الريف المحيط ببني سويف وأرسل مع بعض خدمة الدائرة إلى سراي دولة الوالدة بالقصر العالي؛ ولكن عمال الخديو كانوا قد اتخذوا كل احتياط، فرفعوا دعوى استرداد أمام محكمة مصر المختلطة فكسبوها، وألزموا أولئك المفتشين بإعادة المبلغ إلى الجهة المرسل إليها .

فخذا ذلك بالمندوبين والسير ريقرس ولسن إلى التشدد في التدابير: فوفقوا إلى حجز مبلغين كبيرين: (أحدهما) مقداره ١٨ ألف جنيه حصل من مديرية الجيزة؛ و(الثاني) قدره ٥٠ ألف جنيه حصل من مديرية البحيرة، بواسطة مديري هذين

(١) أنظر: "مصر في عهد اسماعيل" لـ مالك كوت ص ٢٣٨

الأقليمين وأرسلا إلى عابدين ، ولما وبخوا عمال الخديو على عملهم أجابهم أولئك العمال بكل جسارة ، وبدون مبالاة : « نحن لا نعرف في القطر سيدا غير أفندينا ! ولن نطيع غيره ! »^(١)

ثم لم يمض أسبوعان إلا وعلم للغربيين أن عمالا آخرين جبوا مبلغا جسيما من مديرية الشرقية ، وانهم آتون به إلى مصر . فإرسلوا مفتشين قبضوا عليهم في محطة خارج القاهرة ، ولكن أحد ضباط الحرس الخديوي تدخل في الأمر وأقنهم ، ثم خفهم طنا إلى سراى عابدين .^(٢)

وكانت مندوبية التحقيق قد أشارت بزيادة الضرائب على الأطنان العشورية — وهو أمر كان الخديو نفسه راغبا فيه قبل تنازله عن سلطته الشخصية — فلما أرادت الوزارة تنفيذ ذلك ، أبى (إسماعيل) إلا أن يؤخذ ، أولا ، رأى مجلس شورى النواب ، عملا بالمبادئ الدستورية حينها .

ومن البديهي أن هذه المعاكسات لم تكن تروق في عين السيريرفوس ويلسن ، أو «المفتش الانجليزى» كما أخذ يدعو الرأى المصرى العام ، فتذمر منها تذمرا مرثا للقنصل البريطانى وللخارجية البريطانية . وازدادت معاملته (لإسماعيل) خروجا عن حدود اللياقة .

فبعث اللورد سلسبرى — وكاتب قد أخلف اللورد دربى على وزارة داوونج ستريت — إلى السير فيثين بمصر يكلفه بأن يبلغ الخديو : « أن حكومة جلالة الملكة ترى أن على سموه مسئولية خطيرة جدا فيما يتعلق بنجاح النظام الجديد أو خيبته ، لا سيما

كتاب اللورد
سلسبرى

(١) أنظر : «مصر في عهد إسماعيل» لما يكون من ٢٣٨

(٢) أنظر الكتاب ص ٢٣٩

فما يختص بتحصيل الضرائب . فقد بلغ حكومة جلالة الملكة إشاعات ، اذا كانت
 على جانب من الصحة ، فانها قد تحمل رجالها على التخوف من أن بعض الدوائر العليا
 بمصر ، بحجة تداخل الحكومات الأجنبية في الأمور هناك ، تحاول اطراح كل مسئولية
 وهو ما يذاع في البلد ، ويعرف ، فلا تمجد عقباه . لحكومة جلالة الملكة تشق ثقة
 تامة بمقدرة البلاد على القيام بتمهدياتها ولا تشك مطلقا في نتائج النظام الجديد ، على
 شرط أن لا يعاكس في سيره ، ولكنه اذا عوَّكس من قبل القابضين على السلطة ،
 أو اطهر هؤلاء سببه رغبة في انتقاصه ، فإن الصعوبات المحيطة بنو ارباشا ومستشاريه
 ستزيد زيادة هائلة ، ومسئولية خيبتهم ستعجز مسببها الى هاوية المواقب الوخيمة
 التي قد تتجهم عنها » .

فلما بلغت هذه الرسالة الى (اسماعيل) ، تضجر ، وتمايل بكيفية ظاهرة ، ولكنه
 لم يندفع مع تيار غضبه ، وقال ، وهو متجل بكرامته : « إن هذا البلاغ لمن ألم وأخطر
 البلاغات التي أرسلت اليه من قبل حكومة جلالة الملكة ؛ وأنه يأسف أسفا شديدا
 على أنها اربأت ضرورة استعمال طجة معه براها ، هو ، جائرة ، ولا يرى نفسه أن
 يستحقها ، وأن نصائح الحكومة البريطانية أبدت لغاية تلك اللحظة في قالب العطف
 الظاهر عليه وعلى أسرته ، ولكنه يخال له الآن أنهم متحيزون ضده تحيزا يئنا ، وعلاوة
 على ذلك ، فإن المسئولية التي يرضون في إلقائها عليه فيما يتعلق بخراج النظام الجديد
 وجباية الضرائب ليست منطقية ولا عادلة ؛ فانه تمخلى عن أملاكه الخاصة وعن سلطته
 الشخصية ، وقبل برغبته مركز حاكم دستوري ، فأنشئت وزارة مسئولة لتقوم بشؤون
 الحكم ، فانما كان ما يفهمه من مبادئ الحكم الدستوري في عمله ، فإن المسئولية لمفاعة
 على طاق الوزارة لا على كنفى ملك البلاد ، وأما فيما يتعلق بجبي الضرائب فلا حول

ولا طول له في الأمر، ولذا فلا سبيل الى الفاء أية مسئولية عليه من هذه الوجهة ،
وأما فيما يختص بربط ضرائب جديدة فانه لا يزال يعتقد أن ذلك لا يجوز بدون مصادقة
مجلس شورى النواب ، ويرى وجوب جمعه لهذا الغرض ، ولا استشارته في كل
الاقتراحات المالية الأخرى التي أبدتها مندوبية التحقيق ! » .

ومع أن السير فيفين كان يعلم جيدا أن معظم أعضاء مجلس شورى النواب من
أصحاب الأطيان المشورية ، وأنهم لن يوافقوا مطلقاً على زيادة ضريبة لا تمس
سواهم ، وأنهم سيتخذونها سلاحاً للظلم على الوزارة ، وإيقاظ السخط ضدها ، لا سيما
بعد أن صدر قرار منها ، لجمع قود ، لم يفتق له ذهن المفتش نفسه ، ألا وهو إجبار
جميع الذكور البالغين الخامسة عشرة من العمر على العمل في أشغال السفرة ، إلا من
اقتدى نفسه بمال ، لم يصر جواباً . وانصرف وهو يتوقع شراً للنظام الجديد .

ولم يكن توقعه في غير محله : فان الوزارة ، من جهة ، بالرغم من مضى الأيام بكثرة
على تشكيلها ، لم توفق الى عمل واحد يصح أن يكون دليلاً للصيرين على أنها تمثل
جانب الرق والمدنية ، أو أن نياتها ترمى الى رفع الضيم عنهم ، ما أمكن ، وجلب الخير
اليهم ، ما استطاعت اليه سبيلاً : فان طرق الجور والاستبداد والظلم السابق استعمالها
في تحصيل الضرائب ، استمرت على ما كانت عليه ، وبالرغم من مباحث مندوبية
التحقيق وتدابيرها ، كان دفع مرتبات الجيش والمستخدمين لا يزال متأخراً ، وكانت
مطالبة دائي الحكومة من الأهالي مضروبا بها عرض الحائط . وزارت الوزارة
الجديدة على ذلك أن أول عمل عملته ، حينما استلمت مهام الحكم ، كان طرد الموظفين
من الأهالي ، مئات ، مئات ، عملاً بما دعاه القنصل البريطاني "اجتثاث أعشاب
الخبثة القديمة ، بحمة الموظفين الوطنيين العديدين الفائدة والكثيرة الارتشاء"

واستبدلهم بغيرهم من الأوروبيين، معظمهم من قليل الكفاءة، بالرغم من المرتبات الضخمة المبهولة لهم والتي أخذوا، هم، يتقاضونها بالكلية.

ولم تظهر هذه الوزارة فضلا — إذا كان ثمت فضل في ذلك — إلا في وضعها ميزانية لسنة ١٨٧٩ توخت فيها الصلح في الأرقام، وبجهرت بحجز يبلغ قدره مليونين من الجنيهات. ومع ذلك، فإن مجاهرتها هذه أثارت أفضالات الفيض في صدور أصحاب الديون، لاعتقادهم وتصريحهم أن هذا المبلغ المعجز في الميزانية قد حصل بالتأكيد من الخويلين، فأين إذا ذهب؟ هذا ما قسأله مكاتب لاحدى برائد لندن الكبرى كان مقيا بالاسكندرية وأجاب: «أين ذهب؟ هذا أحد أسرار خزينة الخديو المخصوصية، وما قامت مندوبية التحقيق والوزارة الجديدة لا تبلغان الى معرفة تلك الأسرار والدخول في صميم تلك الخزينة، فتأكدوا أنه لم يغير بمصر إلا ما هو تألفه».

و(اسماعيل)، من جهة ثانية — وكان تفيظه من مسلك الوزارة الولوج معه قد بلغ أشده، وكيده بات لا يطاق من نتائج المظاهرات المدائية ضده بشكل يزداد قبحا، يوما من يوم، من قبل الجاليات الأجنبية في بلاده (وهي الجاليات التي كانت تنمى منه ابتساما في سنى حكمه الأولى وتعرق أمامه بجزور المدح والثناء بل والصمودية، أيام كانت تتوقع إثارة من الفئات المتساقط من مائته الملكية) — (اسماعيل) العالم أنه بالرغم من تنازله عن سلطته الشخصية لا يزال مهيبا ومطاما من رعاياه، كما كان، وانهم لا يزالون يمتدحونه "على النعم" وصاحب التصرف المطلق في أمولهم وأعمارهم، العالم، أيضا، أن كلمة واحدة منه تكفى لتوقد حريق أحقاد وضحايا ضده أولئك

(١) أنظر: "مناويع مصر في عهد اسماعيل" لملك كون ص ٢٣٦

(٢) أنظر: الكتاب ص ٢٤٣

الأجانب، وضدّ الوزيرين الأوروبين، اللذين ياملانه كأنه كمية مهملّة، وضدّ نوبار، الذي لم يكن مسيحياً ومرتبلاً مع مسيحيين لحسب بل كان أرمنياً، أى من أمة ضرب العثمانيون ضمتها المثل السائر على أفواههم، وهو: "أرمنى وزر، دولت وشر"، (اسماعيل) الذي كان قد صمم تصميماً صادقاً على عدم الخروج من الدائرة الدستورية التي خطها لنفسه، لم يعد يستطيع البقاء على ذلك التصميم بمسك كل الغلطات التي ارتكبتها الوزارة، وبعد ما توالى عليه ونزات الأبر، بدون انقطاع، من الوزارة، والولايات الغربية في بلاده، ومحافظتين في القطر وفي أوروبا بالرغم من مركزه بالنسبة لهنّ، ومركزهن بالنسبة له، ومن قناصل الدول، وحكوماتهن، بالرغم من تصريحاته المتتالية، الخالصة، المنبئة بنتيجة الصداقة على تعصيد النظام الجديد والعمل بأحكامه في مصلحة الدائنين والقطر معاً.

على أنه، رغم إقدامه على معاكسة الوزارة، المعاكسة التي ذكرناها، لم يظهر حتى ذلك الحين رغبته في العود إلى استلام زمام الأمور بنفسه، وأخذ يتسلّى عن مباشرة الحكم وابتعاده عن جلسات مجلس الوزراء كل الابتعاد، بملاحظة مبادئه وعماراته في جهتي هابدين والجزيرة، وكانت جارية على قدم وساق، مستنفدة جانباً عظيماً من النقود، كأن صاحبها إنما يريد أن يتحدى الرأي العام الأوروبي في بلاده، ويظهر له مقدار احتقاره لمطاعنه، وقلة مبالاته بانتقاداته على مصروفاته.

آخر عيد جلوس

ولما وافى يوم ١٨ يناير سنة ١٨٧٩، وهو تذكار عيد جلوسه السنوى، اتخذ من المعدادات والاستعدادات للاحتفال به ما لم يكن يخطر له على بال مثيله في السنوات السابقة، وألبسه من الأبهة والبهجة لباساً جعله فريد أعياد الجلوس كلها، كأنه أحسن أنه آخر عيد جلوس له في الديار المصرية، أو كأنه أراد أن تنسبه نظامته وأفراحه

الهموم المشتتة على نفسه ، والتي أخذت تنقش أناملها على جبهته العريضة وتحق ظهره القدير .

فبينما العاصمتان ، مصر والاسكندرية ، ومعظم مدن الساحلية ظهرت متجلية بمعالم زينة ازدرت بكل ما شوهد من نوعها في الماضي ، فإن الولاية السنوية والمرقص التالى لها ، المعتاد إقامتهما بسرأي عابدين ، فاقا ، في صرف نفس متعديهما ، كل الولايات والمراقص التي وأتها قاعات تلك السراي المترفة ، بذخا ونعيا ، وذلك بالرغم من أن حريقا حديثا كان قد دمر منذ بضعة أسابيع جناح الحرمك بعابدين ، غير مبق إلا على القاعات الفسيحة المعدة لتلك الاحتفالات .

وفاق عدد المدعوين الى أفراح تلك الليلة كل عدد معتاد ؛ كأنما (اسماعيل) أراد أن يشهد على بهجة توارى شمسها ما استطاع جمعه حول مقبها من الذنوات ، لكي يبق ذكرها في قهوسهم الى الأبد ، بعد رفعه من بينهم ^(١) .

ومن يدرى ماذا خاضره من الأفكار ، اذ كان نظره يتجول بين أولئك المدعوين المبهمين حوله ، ثم يقع على الآنية الفرنسية الفاتحة الغالية الثمن جتدا ، الخارجة من معامل (سيفر) ، والآنية الذهبية الساطعة ، المتلاثلة بالماس والحجارة الكريمة ، الموضوعة أمام أولئك المدعوين ، لتقر بها أعينهم ، أو اذ كانت يمر على القاعات المتداخلة بعضها ببعض ، المزدهية بفرشها الفاخر ، وأنوارها السنية ، والداوية بضجة العيد ، وسرور المتكئين أو الراقصين ؛ من يدرى اذ أرى ، حينذاك ، على وجهى القنصل البريطانى و" المفتش الانجليزى " خيال المقارنة التي لا بد أقامها ذان الرجلان بين وليته تلك ، وولاية بلطشمر ، الملك البالى الذى سبق لنا الكلام عنه ؟

(١) انظر : تاريخ مصر في عهد اسماعيل " لملك كون ص ٢٤٧ و ٢٤٨ .

وذوات البلاد ، من جهة ثالثة — وكانوا بحكم مؤثرات التربية والمصلحة مجبولين على الولاء والاخلاص لخديوهم ، وعلى اعتباره "ولى" نعمتهم ورب ارادتهم "كما أنهم كانوا مجبولين على النظر الى الدخلاء من الفرنج وغيرهم ، شذرا ، واحتقارا ، حتى تعطل العشرة مجارى التأثير الأقل — ما رأوا خديوهم متضجرا ومتحملا ، وأن تضجروه وتململه مسيبان له من أولئك الفرنج ، ومن نوبار باشا المدين لسموه وآله بكل ثروته ، ومركره السامى ، حتى التفوا حوله بعامل الولاء والفيظ ، بارادات متحدة وقلوب متحمسة . ولما علموا بعد ذلك أن الوزارة تريد زيادة الضرائب على أطيانهم العشورية إرضاء لأصحاب الديون الأجانب ، وأن سمو الخديو هو الذى يعارضها في ارادتها ، وأنها ألغت الاعفاء من السخرة الذى كان المشتغلون في أطيانهم العشورية يتمتعين به ، اذا افتدوا أنفسهم ، أى اذا دفعوا — هم ، أصحاب تلك الأطيان — المال المطلوب لاعفائهم ، بلغ غيظهم من الفرنج والوزارة أقصاه ، وللاذم وإخلاصهم لتقديرو أعلى درجاتهما .

والأهالى ، من جهة رابعة ، كانوا هم أيضا ، بمؤثرات ستين قرنا ، مجبولين على الشعور بأن ملك البلاد صاحب التصرف المطلق في أموالهم وأعمارهم ؛ وأنه ، ما عدا عرضهم ودينهم ، محق في أخذ أى شئ يرومه منهم ؛ كما أنهم كانوا بعامل تأثير الأجيال العديدة الماضية ، والجهل المطبق ، مجبولين على كره « النصارى الملاعين » — و « النصارى » في عرفهم الفرنج ، اللابسون برانيط ، حتى لو كانوا يهودا — ومستعدين لأن يكونوا وقودا لأية نيران عاطفية يروق لذى مصلحة إيقادها في صدورهم ؛ الأهالى الناظرون الى الدوات المتسلطين عليهم نظر التعظيم والتبجيل ، والمستمدون لارضائهم بكل ما فى وشعهم ، حتى بنسيان مظالمهم السابقة ، انتهاء لمظالمهم

المستقبل، كانوا طوع أمر أفندينا والباشوات والبيكات، بل ومشايخ البلاد ذاتهم، ومستعدين لقول وعمل أى شئ يريدونه .

والمستخدمون، من جهة خامسة، (سواء، فى ذلك، الباقون فى الخدمة والمرفوتون لا بدالهم بموظفين غربيين)، العارفون حق المعرفة أن مرتباتهم المتناخرة والمستحقة أولا فأولا لا تدفع لهم، لا لأن قلة إيرادات البلاد تحول دون دفعها، ولكن لأنه، بالرغم من يحق مواطنهم تحت ثقل الضرائب والمكوس، تكاد عزائن الحكومة كلها لا تكنى لإشباع مطامع البائسين الأجانب؛ المستخدمين الزاهون أن الحكومة الجديدة لا تكيّل لموظفيها ومستخدميها الأجانب ولا ترن لهم بالكيل الذى تكيل به والوزن الذى ترن به لهم، وأنها تدفع لمؤلاء كل مرتباتهم، بالرغم من جسامتها وأن معظم المنصرفة لهم هذه المرتبات يكادون لا يعملون بها شيئا؛ المستخدمين الزاهون نساءهم وأولادهم يتضورون جوعا، ولا يدرون كيف يكون المصير، كانوا كذلك مادة سهلة الالتهاب، سريته بين يدي من كان ذا مصلحة فى إلقاء شرارة عليها !

ففى الأسبوع الأول من شهر يناير سنة ١٨٧٩ أتى الى مصر وفود من وجوه الأقاليم يحملون تظلمات الأهالى من الشدة والصرامة المستعملتين من عمال الحكومة فى تحصيل الضرائب؛ وينذرون بمصير الأمور الى مالا محمد عقباه، اذا استمرت الحال سائرة على ما هي عليه .

فقلق السيرفيشين، وأرسل ينهى بالجارى وزارة الخارجية البريطانية فى ١١ يناير، بما نصه : «ان البلاد أخذت تقلى بعض الغليان كما يدل على ذلك مجيء عدة وفود كبيرة من مشايخ الأقاليم للاحتجاج على استعمال الضغط الجارى الآن فى تحصيل الضرائب؛ ويقولون لى إنه من المحتمل أن تقوم معارضة فى مجلس شورى النواب

ضد الاقتراح المزمع تقديمه من الحكومة بخصوص زيادة الضرائب على الأتبان العشورية - وهي زيادة واقعة، على الأخص، على طبقات الأهالي ذات اليسار - ولو كان هذا الغليان طبيعيا لما كان مظهرا غير مرضي، ولكنى أراى على بينة فى اعتقادى أنه مفتعل، بواسطة عمال حركوا المياه فى الخفاء، وربما استخدموا لهذا الغرض من الخديو نفسه؛ وقد سمعت من مصدر موثوق به أن قادة الرأى فى مجلس شورى النواب استدعوا سرا، وعرفوا بأن الخديو لن يكون متذكرا إذا رآهم يقاومون إجراءات إدارة أجبر على قبولها، بالرغم من أن جميعها فى أيدى الأوروبيين، وهكذا فإن الوزارة الحديدية، علاوة على الصعوبات المالية الخطيرة المحيطة بها، وعلى أن مهمتها فى إنشاء النظام والترتيب من الفوضى والعدم مهمة تكفى وحدها لاستنفاد القوى البشرية، مضطرة الى التنازع مع أعداء مكشوفى اللثام، ليس فقط، بل مع خنل خلخل فى منتهى الخطورة سائر الى غايته التى يرى اليها، بالرغم من توالى الانذارات المخيفة عليه ! فلا سبيل للحكومة الى الفلاح فى هذه الظروف إلا اذا كانت متكافئة متضامنة، يشد بعضها أزر بعضها الآخر، وتنزل الى الميدان، وجهتها متعددة، وإذا سلكت سلوكا فى غاية الشجاعة والعزم، متجنبه كل التعاليات والتلونات، وعضدتها الحكومتان الإنجليزية والفرنساوية تعضيدا محسوسا .

ولكن هل كانت الوزارة متضامنة، متكافئة، فى وسط الشدائد المحيطة بها ؟ كلا . فإن التحاسد والتراحم على النفوذ الناشئين من المنافسة الدولية، واللذين ماتتا عاملين على إيجاد شقاق مستمر بين القنصل العام الفرنساوى والقنصل العام الانجليزى، تسريا الى الوزارة النوبارية، وقاما بين السير ريفرس ويلسن والمسيو دى بلينير . ومع أن مظهر نوبار وشهرة حبه لاجلثرا كان من شأنهما أن يجعلاهما فى صف الوزير

الانجليزى ، إلا أن أخلاق ويلسن وأطبائه جعلته ينجاز دائماً الى الوزير الفرنساوى وبعضده . ولحق يقال إن السبب فى ذلك أيضا هو أن السيدى بليير ، بالرغم من أن الغرض من تعيينه فى الوزارة كان الدفاع عن مصالح الدائنين الفرنسيين ، كان يميل جداً الى مراعاة الفلاح المصرى وتخفيف وطأة الشدة عنه — وهو مالا خلاف فى أن نوبار باشا كان يريدّه أيضا من صميم قواذه — بينما السيد ويلسن كان ، فى شدة كرهه للخديو ، يرى وجوب استعمال الشدة المتناهية مع الفلاحين ، كأنه يريد أن ينتقم فى أشخاصهم من (اسماعيل) ، أو كأن ولاهم للخديو وإخلاصهم له ، على كونه ، فى اعتقاد السيد ويلسن ، السبب الوحيد فى ذلهم وبؤسهم وفى الأتقال الباهظة الملقاة على حواشيهم ، قذى فى عينيه لا يطيق احتماله ، ويرى وجوب عقاب أولئك المساكين عليه ؛ فلم يكن يحفل عليهم بالكراخ والسوط ، كلما أحب أن يجهي منهم مالا . وكان ضيقنا على تنسيبهم أيام ” صديق باشا ، المفتش “ سلقه فى دست وزارته .

فمع وجود هذا النزاع بين أعضاء الوزارة ، وانجبايه ، حتما ، خلفا فى الآراء والمداولات ، على شدة شعورهم جميعا بأن سلامتهم وسلامة النظام الجليد المتمثل فى أشخاصهم — إزاء ميول المليك والنواب والأهالى والمستخدمين — إنما هى فى تكاتفهم وتضاضهم ، هل كان من المنتظر أن يتسلحوا بفضلة تصونهم عن الوقوع فى الخطأ ، وتمنهم عن ارتكاب الشطط فى غير دائرتى الخطأ والشطط المتادين ؟

هذا ما كان يشك فيه خصومهم ، وما كانوا واقفين لهم بالمرصاد من أجله .

وفى الواقع فإن الوزارة النوبارية ، رغم كل المنذرات النائرة حولها ، ورغم كل العظات المقدمة لها من الظروف ، شدت على عينيها عصابات الغشاوة ، وتعمت

الى حد ارتكاب الغلطة الوحيدة التي كان يجب عليها أن تتحاشاها ، قبل غيرها ، بل دون غيرها .

وذلك انه لما اتضح لها أن دفع قطعية ربيع سنة ١٨٧٩ ، والاتفاق على شؤون الادارة ، يتعذران معا ، مهما بولغ في استعمال الشقة مع الفلاحين لتحصيل إيرادات العام ، مقدما ، قرواها في أوائل فبراير على الاقتصاد في مصاريف الجيش المصري . لحول السير ويسن ألفين وخمسمائة ضابط على الاستيداع دون أن يصرف لهم شيئا من رواتبهم المتأخرة ، وصيرهم هكذا مع عائلاتهم الى أقصى حدود الفقر المدقع .

ولا أدل على ما وصلت اليه حالة أولئك الضباط مما وقع لاثنتين منهما ، نرويه نقلا عن كتاب الليفتننت كرنل داي الأمريكاني ، المنون "مصر الاسلامية والحبيشة المسيحية" قال :

« تأخر أحد الضباط المصريين عن دفع أجرة بيته لصاحبه . فلما ضاق رب البيت به فدعا ، اشتكاك لوزارة الحربية . فأنزلته الوزارة درجة ، بعد تأنيبها لإياه تأنيبا مؤلما على عدم دفع الأجرة ؛ غير ناظرة الى أن تأخر الضابط عن دفعها إنما هو نتيجة تأخر الحكومة عن صرف مرتبه له الأشهر الطوال .

فلما أنتشر بين الضباط خبر ما أصاب زميلهم ، احتاروا في أمرهم ، ولم يدروا ما التدبر .

وما لبث أن أقبل صاحب البيت الذي كان أحدهم ساكنا فيه يطالبه بالأجرة المتأخرة طيه . يخاف الضابط أن يصيبه ما أصاب زميله . فاعمل فكره لحظة ، ثم نرج من الباب واستدعى أول حمار قابله . فأتاه بحماره . فركب الضابط الحمار ،

وقال للخمار : « امكث هنا حتى أعود اليك » . وأقده أجرته مقدما . ثم امتطى الخمار وذهب به الى السوق . فباعه هناك وعاد بمنته . فأعطى صاحب بئته مبلغ الأجرة المطلوب له ، وسلم باقى الثمن للخمار ، وصرفه دون أن يبالى بنديه وعوبله . وكان يوجد في ذلك الوقت بالعاصمة أمثال هذين الضباطين نمسائة ، فقط ، ولكن شريف باشا ، وزير الحربية ، تنفيذا لقرار آخر أصدرته الوزارة بصرف جزء من المرتبات المتأخرة للضباط ، استدعى الى العاصمة الألفين الباقين ، لكي يأخذوا ما تقرر صرفه لهم ، ويودعوا سلاحهم تحت تصرف الحكومة . فجمع هكذا بمصر جمهورا متقلبا على جرم مؤلفا من ٢٥٠٠ ضابط ، بين أن حامية مصر كلها لم تكن تزيد على ألفين وستمائة جنسدى ، معظمهم من الشاعرين مع الضباط المائلين على الاستبداد . ويقال ان شاهين باشا أبلغ الخديو تذرهم المثر ، وأن الخديو أجابه : « ولم هم ساكتون ؟ » فنجم عن ذلك جميعه ما كان يجب أن ينجم عنه حتما .

فانه في اليوم الثامن عشر من شهر فبراير ، بينما كان السير ويلسن ولسن ، بعد انصرفه من لندن الحاضرة الخديوية عقب تشرفه بمقابقتها ، ذاهبا في عربته الى سراى المسالية ، لم يكدهما يوازي طابدين قليلا إلا ورأى ، على بعد بضعة أمتار أمامه ، جمهرة حادة . فأمر حوزيه أن يسرع السوق لكي يقف على معنى الصياح البالغ أذنيه ، فساق الحوزى ، وسرعان ما رأى السير ويلسن رئيسه نوبار باشا في عربته ، محاطا بجمهور من الضباط المائلين على الاستبداد ، تتساقط له أبدا جماعة منهم ، كانوا قد وثبوا به في مركبته ، بينما كان غيرهم قد قبض على رموس الجياد وأوقفها . فنظر إليه ، وإذا به قد قطع رباط رقبته ، وطرح طويوشه أرضا ، وديس في الوحل ،

وتوالت على وجهه الصفعات كأنما الجائدون عليه بها يقولون : «خذ، هذه تنفعك، وهذه تضرك !» .

ولما وقعت عين نوبار على ويلسن صرخ اليه أن « سرالى المالية بسومة ، فالتوم إنما يطالبون بمرتباتهم المتأخرة ! » .

ولكن الضباط كانوا قد انحسروا السير ريفرس ويلسن — وكرههم له كان يفوق كرههم لنوبار، عدة أضعاف — فهب بعضهم وأوقف جياد عربته، أيضا، ووثب ستة منهم داخل المركبة، وقبضوا على لحيته، ونبضوها، وأشبعوه ضربا ولججا، أكثر بكثير مما نال نوبار على أيدي زملائهم .

وما زالوا بالوزيرين، بهدلة وإهانة، حتى أوصلوهما الى باب المالية . فسحبوهما ، هناك ، من عربتهما ، وأدخلوهما تحت صيب من الصفع والرفس الى الوزارة ، وساقوهما الى غرفة السير ويلسن، حيث أفهموهما أنهم، اذا لم تصرف لهم مرتباتهم، كالوا لها مما ذاقا أضعافه، فان المتأخر للجميع كان لا يقل عن مرتبات خمسة عشر شهرا، بينما المتأخر لبعضهم كان يزيد على العشرين شهرا .

فذكر نوبار ما كان من سحر محادثته لابراهيم الهمام أثناء عودته معه من الأستانة الى الاسكندرية .

وأقبل يواحد ويراوغ أولئك الضباط السائرين ، حتى بلغ أذنه وقع حوافر جياد عربية وارتضاع أصوات تحيات ، وتهايل في الخارج . فأدرك أن الفوت قد أتى . وفي الواقع لم تمض دقيقة إلا وشوهد الخديو يترجل على باب المالية ، ويسرع الى نجدة وزيريه التمسين . ولندع الكلام هنا للسير ثقيين، قال :

« حالاً أبلغت ما كان جارياً في المالية ، أسرعت إلى طابدين ، وأنابت به الخديو ، فقتل سموه وأركنى في عرشته ، ونهبتنا معاً إلى وزارة المالية ؛ فوجدنا جميعاً غنياً يحيط بها ، ولكنهم فتحوا في الحال أزدحامهم أمام عربة الخديو ، وجوه وهالوا له . فدخلنا ، ووجدنا في إحدى غرف الدور الأعلى نوبار باشا والسير ريفرس ويلسن ، ورياض باشا في وسط المتמודين من الضباط ؛ على أن لم نجد أحداً منهم مجروحاً وإن كانت علامات الإهانة بادية على الاثنين الأولين . فلما تأكد الخديو من سلامتهما ، التفت إلى المتמודين ، وبعد أن عدلهم بإجابة طلباتهم العادلة ، أمرهم بمخادعة السراي ، قائلاً : « إذا كنتم ضباطاً ، فيمكنكم تلمسكم بطاقتي ؛ فإن رفضتم ، كنسبتكم كنساء » . فاطاعوه على غير رغبة ، وتذمر بعضهم وتم طالباً تركهم وشأنهم في تسوية حساباتهم كما يشاؤون ؛ وسمع غيرهم يصيح " ليتم الكلاب النصاري " . فأنزلهم الخديو السلام وأخرجهم إلى الرحبة حيث اجتمعوا يزعمهم المحاصرين الأبواب . فاطل الخديو من نافذة ، وأمرهم بالفرق كلهم والذهاب إلى بيوتهم ، فرفضوا .

الخديو يفتدحها

فاستدعى الجيش . فاطلق بعض الضباط مسدساتهم في الهواء ؛ ولكن بعض المصارح خرج بالرغم من ذلك . فاعمل الجند رموس حراهم وأصابوا بعض المتמודين بجراح ، وخرج أيضاً تشرفات الخديو بضربة سيف ، وهو بجانب مولاه ، وتعرض الخديو عينه إلى خطر كبير . على أن الأمر كله لم يدم أكثر من نصف ساعة ؛ وبعد أن تولى الخديو إرسال الوزراء مخفورين بحرس كاف إلى منازلهم عاد إلى سراي طابدين ! » .

غير أن هذه الحادثة جعلته يصمم تصدياً أكيداً على استعادة زمام الحكم إلى نفسه ، خشية حدوث ما لا يحمد عقباه . فبعث في عصر ذلك اليوم عينه وأستدعى فئاضل الدول وأنباهم أنه إذا لم يعدل مركزه وتعاد إليه السلطة التي هي من حقوقه ، فإنه لن يكون مسئولاً عن الأمن العام في البلاد .

ففي اليوم التالي ، انعقد في منزل القنصل البريطاني مجلس حضره هو والمسيو جود والقنصل الفرنسي سواي العام ونوبار باشا والسير ريفرس ويلسن والمسيو دي بلنير والميجر بارنج ، مندوب صندوق الدين الإنجليزي ، وتداول فيما فاه الخديو به البارحة . فقرر أنهم حل أن يسألوه كيف يريد أن يعدل مركزه ، ثم ساروا إلى طابدين ، وصعد القنصلان إلى مقابلة (اسماعيل) ، بينما الباقون أقاموا في انتظار الرد في إحدى حجر النور الأرضي .

ولم يطلو الرد كثيراً . فان القنصلين علدا إليهم به بعد قليل وإذا مفاده : « أن الخديو لن يكون مسئولاً عن السكينة العامة إلا إذا أعيد إليه نصيبه الشرعي من حكم البلاد وصرح له إما بترؤس مجلس الوزراء ، أو بانتخاب رئيس للوزارة يثق به ويرتاح إليه . وأنه يشترط اشتراطاً لا يقبل مع رفضه اتفاقاً ، أن نوبار باشا الذي ثبت لديه أنه عامل على اجتناب سلطته ونفسها ، ينسحب حالاً من الوزارة ! » .

استقالة نوبار

فسأل القنصلان نوبار باشا : « هل في استطاعتك ، إذا ألحينا على بقائك من منصبك ، أن تضمن الأمن العام ؟ » فأجاب : « كلا . ولست أرى طريقاً مفتوحاً أمامي ، والظروف كما هي ، سوى أن أرجوكم أن تبلغوا سموه استقالتي ، وترجوا أن يصرح لي أن أعيش كفرد ، لاصبغة رسمية لي ، في القصر ، آمناً ومطمئناً علي نفسي ! » .

فبلغ القنصلان الاستقالة والرحاء الى الهندو . فأجاب أنه يقبل الأولى ويحود
بإجابة الثاني، على شرط أن لا يتداخل نوبار باشا في السياسة ، ولا يمين أو يخاتل
أو يدس .

فلما اتفق على ذلك ، ذهب الأمير حسن باشا ، بصفته قائد عام الجيش المصري ،
الى السير ريفرس ويلسن ، واعتذر اليه عما لحقه من إهانة على أيدي الضباط . ثم
أقترض مبلغ ٤٠٠ ألف جنيه من بيت رومشيلد ، ودفعته متأخرات الهندية منه ،
دون أن يعاقب أحد من الثائرين . فعرفت الهندية بذلك قوتها . فلم تمد تناسها .
ورجى تفرخت الثورة العربية كلها من بيضة تلك الفتنة .

الفصل الخامس^(١)

بين الكابيتول والصخرة التريثية

نحن بنات طارق * نمشى على النصارى

غير أن فوز (اسماعيل) لم يكن كاملا ، ولو أنه تخلص من وزير كرهه لديه رغم تعاضيد الحكومتين البريطانية والفرنساوية له . وذلك لأن اللورد سلسبرى كتب الى القنصل البريطانى ، وكلفه بأن يحظر الخديو أن الحكومتين عازمتان على العمل معا فى كل ماله صلاحة بالشؤون المصرية ، وأنهما لا تقبلان إدخال أى تعديل على مبدأ الاتفاقات السياسية والمالية التى وقعها سموه منذ عهد قريب . فان استعفاء نوبار باشا ليس له فى حينها سوى أهمية شخصيته ولكنه لا يعنى تغييرا فى النظام المقرر .

فأجاب الخديو أنه يتعهد بالمحافظة على الموائيق الصادرة منه فى شهر أغسطس الماضى ، وأنه يرغب ، من صميم فؤاده ، المحافظة أيضا على اتفاقاته المالية ، ولكنه لا يمكنه أن يكيف ، منذ الآن ، قرارات مجلس الوزراء فى هذا الموضوع .

ثم دارت المفاوضات على تشكيل الوزارة الجديدة . فالح السير ريفرس ويلسن والمسبوق دى يلينير يوجب اطاعة نوبار باشا اليها ، وكتبوا الى حكومتهم بمحضاتهما على تعضيد مطلبهما .

(١) أهم مصادر هذا الفصل ، "مصر الحديثة" لورد كرومر ، و"مصر فى عهد اسماعيل" لماك كوكون .

فانحازت الحكومة البريطانية الى رأى السير ريفرس ويلسن ، وكتب اللورد سلسبرى الى السير فيفيلين بأن مركز السير ريفرس ويلسن قد يصبح في منتهى الحرج ، بل قد يتمرد ابتلاؤه اذا لم يعد نوبار الى الوزارة .

فلم يوافق السير فيفيلين على ذلك ، وأبدى مخاوفه من أن يؤول التشنث بنوبار ، مع وجود (اسماعيل) على العرش المصرى ، الى شذائد وإرتباكات لا يسمع الحكومة البريطانية إلا تجنبها .

أما الحكومة الفرنسية فلم تمحز الى رأى المسيدوى بليبير وذهبت الى أنه لم يعد من الموافق التمسك بنوبار مذ أظهر الخديو عدم رضاه عنه . فوافقتها على ذلك الحكومة الانجليزية ، ولكنها رأت في الوقت عينه أن تلفت نظر (اسماعيل) الى أنها تعتبره مسئولاً عن الصعوبات الحديثة التي مجت بمصر ، وأنه في حال قيام غيرها من نوعها ، فإن العواقب قد تكون وخيمة عليه !

ولما فرغ من أمر نوبار ، أبدى الخديو بعض اقتراحات . فقابلها الوزيران الأوروبيان بعكسها ، وما زالت المفاوضات جارية بين عابدين والقنصلين ووزارتى خارجية الدولتين الفرنيتين — وإدارة البلاد متعطلة في الإثناء — حتى قرأ رأى اللورد سلسبرى والمسبو وادنجتن أخيراً على أن الخديو لا يحضر ، في أى حال من الأحوال ، جلسات مجلس الوزراء ؛ وأن الأمير محمد توفيق ، ولي العهد ، المقترح تعيينه من أبيه ذاته ، يعين رئيساً لمجلس الوزراء ؛ وأن الوزيرين الأجنيين يكون لهما حق منع كل إجراء يريانه .

ولما عرضت هذه الأمور على (اسماعيل) أبدى ارتياحه اليها . وشكر الدولتين موافقتهما على رغبته في منع نوبار باشا عن دخول الوزارة وقال : « إنه سيبدل جهده

لمساعدة وزرائه ، اذا وجد منهم الرغبة فيها في ضم مجهوداتهم الى مجهوداته ، وأنه يشعر تمام الشعور بالمسئولية الملقاة عليه فيما يختص بنجاح الأعمال على المحور الجديد الموضوع لها » .

وزارة الأمير
محمد توفيق

وفي ١٠ مارس صدر الأمر القاضي بتعيين الأمير محمد توفيق رئيساً للوزارة الجديدة . فلما أقدم على تشكيلها ، أبدى الخديو رغبته في أن يعهد الى رياض باشا بوزارتي الخارجية والحقانية ، بدل وزارة الداخلية ، التي كانت معهوده اليه في الوزارة السابقة . فعارض في ذلك الوزيران ، بحجة أن رياض باشا الرجل الوحيد الذي يمكنه أن يمنع كل تداخل غير دستوري في إدارة الأقاليم الداخلية .

ولكن القنصلين عضدا رأى الخديو بحجة أن إجباره على تعيين وزرائه على غير رغبته لا يتفق مع المسئولية الشخصية التي طوّل بها . تخالفتهما حكومتاهما ، وانضمتا الى معارضة الوزيرين الغربيين . فأبى (اسماعيل) في الأول إلا عدم إبقاء رياض باشا على رأس وزارة الداخلية ، ولكنه رضى في النهاية . فعهدت الى الرجل وزارتا الداخلية والحقانية ، وتمكنت الوزارة من التشكل في ٢٢ مارس ، أى بعد استعفاء نوبار بنبف وشهر .

على أنه ، قبل استلامها مهام أعمالها ، وقع خلاف شديد بين السير فيفيلين ، القنصل البريطاني ، والسير ريفرس ويلسن ، وزير المالية المصرية . منشأ أن القنصل كان يميل الى إشراك (اسماعيل) في الحكم ، بالرغم من عدم حضوره جلسات مجلس الوزراء ، لاعتقاده تعذر الحكم بدون مساعدته ، ووجوب إرشاده الى الطريق القويم ، بالتى هي أحسن ، بدلا من استهال العنف لتسييره فيه . وأن السير ريفرس ويلسن كان

يرى السلامة كلها في إيجاده من كل عداخل في شؤون الإدارة، ووضعه تحت مراقبة شديدة تصيره صفراً على الشمال .

فانقسم عالم الرسميات قسمين : أحدهما تحزب لمبدأ السيريفيين، والآخر لمبدأ السير وياسن . وأخذت التقارير ترسل، متناقضة، إلى الحكومة الانجليزية . فوُقت في تحبط لا تحير أحراً .

ولما كان السير ريفرس ويلسن من كبار رجالها، وكان وجوده بمصر على رأس وزارة المالية المصرية مجزئ انتداب بإجازة؛ وأن وقوع الخلاف بهذا الشكل بينه وبين القنصل البريطاني لا ينتج سوى تمكين الراغب في الصيد في الماء المكر من نيل مرامه، استدعت الحكومة البريطانية السيريفيين إلى لندن في ١٥ مارس، وأرسلت عوضاً عنه السير فرنك لاسل، وزوّدت بتعليمات مفادها «وجوب مساعدته السير ريفرس ويلسن في معاملته للحدود مساعدة فعلية فعالة» .

ونحن ندرى كيف كانت معاملة السير ريفرس (لاسماعيل) . فلا غرابة إذا السع انخرق بينه وبين المعصر الغربي، وإذا وجد نفسه غير قادر على التشرب بمبادئ النظام الجديد . فبدأ تصديره إلى لا شيء في سياسة البلاد استمر معمولاً به، بالرغم من تخلصه من نوبار باشا؛ والشروط التي أجبر على قبولها كانت من الثقل والمذلة بحيث لم يكن يستطيع احتمالها، بالرغم من حسن نياته وقوة عزمه .

وعليه فإنه لم يمض أسبوع على تشكيل الوزارة إلا وشرع النزاع بين الخديو ووزير ماليته يبدو للعيان . فالفوائد السارية على قرض سنة ١٨٦٤ كانت تستحق في أول أبريل سنة ١٨٧٩، وقدرها ٢٤٠ ألف جنيه . ولم يكن في ٢٨ مارس بين يدي مندوبي صندوق الدين سوى ١٨٠ ألف جنيه .

ولما كانت فوائد ذلك الغرض مضمنة، من جهة، عملاً بالمشروع الجوشنى، بضرية "المقابلة"؛ وكانت مندوبية التحقيق، من جهة أخرى، عاملة في ذلك الحين على تجهيز مشروع تصفية نهائية للحال المالية، أرتأت فيه إلغاء قانون "المقابلة"، قرأى مجلس الوزراء، بالاتفاق مع أعضاء المندوبية، على تأجيل دفع استحقاق أول أبريل هذا، إلى أول مايو التالى . وجهاز السير يقرس ويلسن نص المرسوم السامى الواجب لذلك الغرض، وعرضه على الخديو ليوقعه .

فأبى (إسماعيل) توقيعه قائلاً : « إن هذا المرسوم إنما هو ، في الحقيقة ، إشهار إفلاس، مع أنه لا يرى البلاد مفلسة، ويستند إمكان القيام بجميع تمهيدات الحكومة المالية، ولا يستطيع توقيع مرسوم كهذا في مواجهة التمهيدات السياسية والمالية التى أجبرته عليها حكومتا بريطانيا العظمى وفرنسا » .

فأدى رفضه إلى إدخال بعض تعديلات لفظية على نص المرسوم ، أمكن منها حل الخديو على توقيعه .

حركة الأعيان

غير أن رأى مندوبية التحقيق في وجوب إلغاء قانون "المقابلة" كان في الأثناء قد انتشر في الأوساط والمتدنيات المصرية . ولما كان إلغاء ذلك القانون في غير مصلحة الطبقات الفنية وفئة النوات ، لأنهم الوحيدون الذين استفادوا ، وكانوا لا يزالون يستفيدون منه ، أخذت اجتماعاتهم تتوالى ومدادولاتهم تطول وتعقد ، وصرها مقاومة فكرة الإلغاء بكل مافي الحول والطول .

ففى أول أبريل كتب السير فرتك لاسل إلى اللورد ساسبرى ما يأتى : « يوجد الآن هنا حركة أفكار عنيفة واسعة . والظاهر أن الشيخ البكرى، قيب الأشراف،

وشيوخ مشايخ الطرق ، يدعو في بيته الوجهاء والعلماء الى اجتماعات متوالية ، غرضها إثارة كره ديني ضدّ الوزيرين الأوروبيين ، وأن الخطباء في المساجد جاهرُوا باعتبارهم رياض باشا صديقا للسيحيين وعاملا على الاضرار بالمسلمين ، وهو ما قد يدعو الى استقالته من منصبه ، لأن حياته باتت معرضة للخطر ، وأشار عليه رئيس البوليس ، مرارا ، بضرورة التوقي .

وفي ٤ ابريل كتب السير فرنك لاسمل نفسه : « يظهر أنه ليس هناك شك في حدوث الاجتماعات التي قلت عنها ، وفي أن المخبرات متصلة بين الخديو وأهم الأشخاص الذين حضروها . ولكن الفرض الذي يرمون اليه هو الحصول على تمعبد لمشروع مالي يجهزه الخديو ، معارضة لمشروع السير ريفرس ويلسن ، وأيضا حل القوم على تحرير عرض لسموّه ياتمسون بها أن يتخذ في مصر الدستور العثماني الذي أعلنه سنة ١٨٧٧ وما قُيْ منذ ذلك الحين كتابة ميتة . وقد قيل لي إن الأسباب التي تبذل لحل السراة على توقيع تلك العرائض هي أنه في حال نجاح مشروع السير ريفرس ويلسن تزداد الضرائب على الأتليان العشورية زيادة كبيرة ، وتضيق المزاي التي منحها قانون "المقابلة" ، وأن العلماء حملوا على الاعتقاد بأن نية الوزيرين الأوروبيين إنما هي تسليم القطر للفرنسيين قبليا تاما ، إضرارا بالدين الاسلامي . ولكنني لست أشك في أن الحامل الأكبر على توقيع تلك العرائض إنما هو معرفة موقعها أنهم بتوقيعها إنما يأتون عملا مرضيا لخديو ، وقد قال لي رياض باشا إنه طلب الى بعض مستخدمي وزارة الداخلية توقيعها ، فلم يتهاسروا على الرفض . »

فرأى الوزيران الفرنسيان أنه لا يمكنهما السكوت على هذه الاجراءات . وفي ٦ ابريل سلمها الخديو ، يدا بيد ، احتجاجا صريحا على السلوك الذي رأى اتباعه ، والذي زعموا

احتجاج الوزيرين
الفرنسيين على
سلوك الخديو

أنه مناقض لوعوده وعهوده . فلم يرحل الخديو احتجاجهما اهتماما ، لأن ترتيباته كانت قد بلغت النضوج ، ولأنه بات متأكدا من إصابة الضربة التي عزم على ضربها إستردادا لسلطته المفتتحة منه في عقرداره .

فى ٧ أبريل أذيع فى العاصمة أن الأمير محمد توفيق رئيس الوزارة قدم استقالته بانبا سبها على أن الوزيرين الغربيين ، منذ أن عهدت اليه الرئاسة ، أهملوا بالكلية ، ولم يستشيروا فى شئ مطلقا . وفى يوم ٨ أبريل رفعت الى الخديو المرائض تترى من مجلس شورى النواب ، وبطريك الأقباط ، وحاخام باشى اليهود ، وشيخ الاسلام ، ونيف وستين باشا وستين بيكا ، ومن ضباط الجهادية والبحرية ، وكلها تطعن على النظام الجديد وطرقه ، وتطلب العود الى النظام القديم . وفى اليوم التاسع من أبريل ، استدعى الخديو رجال الهيئة القنصلية بالقطر ، وألقى عليهم خطابا أمام عدد كبير من وجوه البلاد المصريين المجموعين خصيصا لذلك الغرض ، وقال لهم فيه : « ان الاستياء فى القطر بلغ حدا أصبح معه يرى نفسه مضطرا الى اتخاذ اجراءات قطعية ، وأن مشروط ماليا معبرا عن حقيقة رغائب البلاد قد عرض عليه موقعا من جميع طبقات الأمة ، وأن الأهالى فى هذا المشروع ، الذى ستمضى علة نسيخ منه لمثل الدول ، يحتجون بشدة على ما يريد السير ويلسن بإعلانه من أن البلد مفلس ، ويطلبون تشكيل وزارة مصرية محضة ، تكون مسئولة أمام مجلس شورى النواب ، وأنه يرى ، لإجابة لطلباتهم ، أن يكلف شريف باشا بتشكيلها ، على أن تكون أعمالها سائرة على مبدأ المسئولية ، الذى أتوه فى كتابه المحرور فى ٢٨ أغسطس الى السير ريفرس ويلسن ، ووفقا لمرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، المهيمن على مشروع جوشن وجوير » .

استقالة
وزارة الأمير
محمد توفيق باشا

اجتماع الهيئة
القنصلية

ثم تلا الخديو ، شريف باشا وقال : « إن الأمة تعتقد أن سلوك الوزارة كان مهينا لتوابها ، وأن إعلان تغليبها يلبسها عارا لن تمحوه الأيام ، وأنها مستعدة لتضحية كل ما يلزم لاجتناب ذلك العار . وأن الرغبة في إلغاء قانون "المقابلة" قد أثار استياء عاما . وأنه أصبح يستحيل على الخديو مقاومة إرادة الأمة الظاهرة بهذه الكيفية الصريحة » .

فقابل قناصل الدول هذه الأقوال والبيانات بسكوت تام ، ماعدا قنصل النمسا والمجر فانه سأل : « هل الأشخاص الذين وقعوا المشروع مستعدون لرهن أملاكهم ضمانا لنفاده ؟ » .

فاجاب الخديو : « ليس في الاستطاعة تقديم ضمان أقوى من عزم عموم القطر ، من رئيس الحكومة الى أحقر الأفراد ، على تضحية كل عزيز وغال ، ولا التلبس بعار الافلاس ! » .

وعلى ذلك أرفض المجلس ، وعقب ارفضاضه أرسل ثلاثة تحريات الى القناصل . أما التحرير الأول فكان العريضة المقدمة من أعضاء مجلس شورى النواب ، شكوا فيها من أن الوزارة مذ شكلت ما فتئت تعتبرهم كأنهم غير موجودين ، بل وتعاملهم بامتهان ، وقرروا أن إشهار الافلاس وإلغاء قانون "المقابلة" ضايران جدا بمصالحهم ومخالفان لحقوقهم ، وأنهم لن يسمحوا بنفاذهما مطلقا . ورجوا الخديو بالتفات الى هذه الحال لتجنب المشاكل التي قد نضم في المستقبل فيا لو استمرت حقوقهم وحقوق الأمة مجهولة الى مثل ذلك الحد ، لما قد يتولد عنها من أخطار مخيفة .

والتحرير الثاني كان العريضة المقدمة من الوجوه والعلماء وكبار الموظفين والضباط ، وفيها : أن مقدميها اطلعوا على المشروع المسالى الذى جهزه السير ريثرس ويلسن

ويعتبرونه ضارًا بمصالح البلد؛ وأنهم، بالتالى، وضعوا مشروطا من عندياتهم يسألون التصريح لهم بعرضه على مجلس شورى النواب؛ ويرجون الخديو منع هذا المجلس السلطة المتمتعة بها مجالس النواب الأوروبية فيما يخص بالأحوال الداخلية والمالية؛ وأن يكون مجلس الوزراء مستقلا عن رئيس القوة التنفيذية ومسئولا للمجلس .
والحرير الثالث كان المشروع الموضوع لحل المشكلة المالية .

فأرسلها القناصل الى دولهم . وكانت أعضاء مندوبية التحقيق قد حروا بما وصلت اليه أعمالهم تقريرا واستعدوا لارساله بالبريد . ولكن الخديو أمر بتأجيله ، مؤملا أن ينال موافقة الدول على المشروع المقدم له من وجهاء الأمة المصرية، قبل اطلاقها على تقرير رجال المندوبية .

وفى اليوم عينه بعث الخديو كتابين الى السير ريفرس ويلسن والمسيو دى بلينيير يخبرهما أنه عملا برغائب الأمة الصريحة قد كلف شريف باشا بتشكيل وزارة جديدة مؤلفة من مصريين دون غيرهم .

ولما كان قد تقرر الرجوع الى العمل وفقا لمنطوق مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ حرر شريف باشا خطابين أحدهما الى المسيو بييج دى بوجاس الذى كان قد تعين مندوبا فرنساويا فى صندوق الدين بدل المسيو دى بلينيير عند ارتقاء هذا الى منصب الوزارة، والآخر الى السير لاثلين بارنج المندوب البريطانى فى الصندوق عينه، وطلب اليهما قبول منصبي مراقبين عامين للايراد والمصرف .

فرفضا بحجة أنهما لا يستطيعان الاشتراك فى نفاذ تصميم مشروع مالى يرآنه غير عمل بالمرة ، وفى تغيير سياسى يعتبرانه مخالفا للتعهدات التى ارتبط بها الخديو منذ عهد قريب مع دولتيهما .

فأخطر حينذاك شريف باشا، السيو فونك لاسيل أنه يعتبر أن رفضهما يطلق يد الحكومة المصرية، ويخليها من كل مسئولية فيما يختص بإعادة المراقبة فوراً . على أنه أرسل ، في الوقت عينه ، يسأل الحكومتين الفرنسية والانجليزية تعيين مراقبين غيوهما .

وتلا ذلك تقديم السير جولد فريجيرلد وبلوم باشا، سكرتير الادارة المالية ، والسير اوكلند كلفين ، رئيس عموم المساحة ، استقالاتهم من خدمة الحكومة المصرية . أما الوزيران الأوروبيان فأبيا الإذعان لرقتهما حتى يطلعا على ما تقرره حكوماتهما في الأمر .

وفي الاثناء كان الخديو، صلاباً قاله للقناصل العامة في خطاب ٩ ابريل ، أصدر أمراً سامياً عين شريف باشا بمقتضاه رئيساً للوزارة المصرية ، وكلفه بتعيين أعضائها ، على شرط أن يكونوا كلهم مصريين ، وبين له فيه الخطة الواجب عليه اتباعها ، إرضاء للرأى العام المصرى ، وموافقة لمصالح البلد الحيوية ، وقال له ، فيما يخص بالاصلاحات النيابية ، انه ينبغي بوزارته تحضير القوانين واللوائح الانتخابية على مثال القوانين واللوائح المعمول بها في أوروبا ، مع مراعاة عوائد الأهالى واحتياجاتهم بحيث تؤدي الى تكوين مجلس نيابى جامع للشروط التى تستلزمها الحال الداخلية وتقتضى بها رغائب الأمة .

فقام شريف باشا من وقته بالمهمة التى عهدت اليه ، واختص بالرياسة ووزارة الخارجية ؛ وعرض على سمو الخديو أسماء الوزراء الذين اتفقهم ليشكل وزارته منهم وهم :

وزارة شريف
باشا

راغب باشا السالية ؛ زكى باشا للأشغال ؛ ذو الفقار باشا للحقانية ؛ شاهين باشا
للمربية والبحرية ؛ ثابت باشا للعارف ؛ وعمر لطفى باشا للتفتيش العام مع حق حضور
اجتماعات الوزراء .

فوافق الخديو على تعيينهم ، لعلمه أنهم جميعا - لا سيما چاهين وعمر لطفى - من
المخلصين الولاء لشخصه ، الذين لا يخافون في خدمته الخدمة كلها لوم لائم ، لا اعتقادهم
أن إرادته هى القانون ، ولا قانون سواها ، عملا بما له من الحقوق الموروثة .



وكانت مندوبية التحقيق ، فى جميع المدة التى سبقت هذه الحوادث ، مكبة على
إتمام مأموريتها ؛ وهالك ما كانت قد بلغت إليه أعمالها :

فراغ مندوبية
التحقيق من عملها

(أولا) إن الحكومة المصرية فى حال إفلاس منذ ٢ أبريل سنة ١٨٧٦ أى منذ
أن توقفت عن دفع إفادات مالىتها المستحقة . ولئن دفعت بعد ذلك مبالغ جسيمة
على حساب القوائد ، وسدّدت ما يقرب من خمسة ملايين جنيه من أصل الدين ،
فإن عجز مالىتها فى سلقى ١٨٧٧ و ١٨٧٨ قارب خمسة ملايين جنيه ، أيضا ؛ ومقدار
دينها السائر ازداد نيفا وملينى جنيه . فدفع القوائد ، فى هذه الظروف ، إنما كان
قطعا فى اللطم الحى . والواجب يقضى إذنا باتخاذ طرق غير الطرق الوهمية التى لجئ
إليها حتى ذلك الحين . وتقليل الصرف الى درجة حفظه فى حدود الإيراد الدقيقة ،
أما الدائنون فما طليهم سوى الرضوخ للضرورة .

(ثانيا) إنه فى عدم استطاعة الحكومة القيام بتعهداتها لكل هؤلاء الدائنين ،
فغاية ما فى وضعها أن تساوى بينهم كلهم فى الظلم .

(ثالثا) إنه لأجل الوصول الى هذا، يجب أن لا يعدل عن ثلاثة مبادئ: «الأول» أن لا يطالب الدائنون بتضحية أى شئ إلا إذا ضحى المدينون، أولا، كل ما يمكن مطالبته بتضحيته، مما لا يخرج عن المسلم بإمكان المطالبة به عقلا. وبما أن المدينين هم المصريون — وإن سلم بأنه لم يكن لهم دخل في الديون التي ركبها حكومتهم على أكتافهم — فالمصريون أول من يجب مطالبتهم بالتضحيات اللازمة، على شرط أن لا تكون هذه التضحيات فوق طاقتهم، و«المبدأ الثاني» أن يعامل الدائنون بموجب الاجراءات القانونية المسنونة في القانون المختلط لدائى أى تفليسة، أى أن من كان مطلوبه أسبق ومدعما بأثباتات قانونية، حق له أن يستد قبل غيره؛ ومن كان مطلوبه غير مسجل، وعومل بمبدأ الفرنك قرشا؛ و«المبدأ الثالث» أن يسن قانون يهبر كل الدائنين على قبول التسوية العامة؛ ويلزم المحاكم المختلطة بالأخذ به لتلا تخيب أقلية نافذة نفاذ المشروع كله.

(رابعاً) إن الخديو على قاعدة المبدأ الأول، وإن كان قد تنازل عن جانب عظيم من ممتلكاته، لا يحسن به مطالبة دائنيه بتضحيات جديدة، إلا إذا ضحى هو أيضاً شيئاً من منافعه، وقبل أن يكون مرتبه السنوى ٣٠٠ ألف جنيه بدلا من ٦٠٠ ألف جنيه.

(خامسا) إنه في معاملة المدينين المصريين على قاعدة المبدأ عينه، يجب اعتبار ثلاثة أمور: «الأول» كيف يجب أن تكون زيادة الضرائب على الأطنان العشورية؛ «الثاني» كيف يجب أن يعتبر قرض الروزنامة؛ «الثالث» كيف يجب أن يعامل قانون «المقابلة».

فاثقت المندوبية فيما يختص بالأمر الأول على ضرورة روك الأتليان المصرية كلها وإزالة التمييز العشورية والحرابية منها عند ربط الضرائب الجديدة عليها . ولكنها قررت مبدئيا أن يزداد على الضرائب المربوطة على العشورية منها مبلغ قدره ١٥٠ ألف جنيه يوزع عليها أفراديا وذلك الى أن يفرغ من عملية الروك .

ولما كانت كل الأتليان العشورية ملكا للكبراء وذوى اليسار، وكانت الضرائب عليها خفيفة حتى ذلك الحين ، فما كان ثمت سبيل الى اعتبار تلك الزيادة غير إنصافية ، ومعقولة .

واتفقت فيما يختص بالأمر الثانى على مجازاة الحكومة المصرية فى اعتبار المال المأخوذ من الروزنامة ضريبة لا قرضا ، واستبعاد ما جمع منه من مجموع الديون المصرية فى مقابل تخفيف بعض الأثقال على الممولين المصريين .

وانما استنتجت المندوبية أن هذا كان اعتبار الحكومة لذلك المال من مواقة مجلس شورى النواب فى سنة ١٨٧٧ على إبطال دفع الفوائد عليه ، ومن قرارها التاضى بوجوب تحصيل الملايين الخمسة الباقية منه بعد الفراغ من تحصيل أموال المقابلة .

ولكن ما حدا ، على الأخص ، بالمندوبية الى اعتبار ذلك المال ضريبة لا قرضا إنما هو أنه لم يكن فى الاستطاعة اعتبار أحد دائئا للحكومة إلا اذا كان المطلوب له مؤيدا بدليل — لئلا ينبت المطالبون من كل جهة — وأنه لم يكن فى أيدي معظم دافعى مال الروزنامة أى كلاب أو وصل يؤيدون به صحة مزاعم دفعهم .

واتفقت المندوبية ، فيما يختص بقانون "المقابلة" ، على الامتناع عن المطالبة بما لم يدفع منها لغاية ذلك الحين ، وعلى إلغاء الامتيازات التى منحت بموجب ذلك

القانون، مقابل دفع تعويض، لم تبن مقداره، للزارعين الذين دفعوا "المقابلة" — وقد جعل قانون التصفية المسنون في سنة ١٨٨٠ ذلك التعويض ١٥٠ ألف جنيه سنويا لمدة خمسين سنة .

وبنت اتفاقها هذا على أن جانباً عظيماً من "المقابلة" لم يدفع هذا، بل «رقعا»، أى أن وزارة المالية كانت تسلم لمحاسيبها رقعة تعترف لم فيها بدین وهمى على الحكومة، فيدفع أولئك المحاسيب تلك الرقع للجهة بدلا من المال المطلوب "للمقابلة" .

وإن جانباً آخر من المقابلة لم يدفع إلا وهما، بالرمز من دفعه نقداً : وذلك لاحتساب وزارة المالية، لمحاسيب آخرين، مال الضريبة من مال "المقابلة"، وإبقاء مال الضريبة تحت المطالبة .

ولكى تموض المندوبية من مساو بضر من اعتبار قرض الروزنامة ضريبة، ومن إلغاء قانون "المقابلة"، تعويضا وقتيا، ارتأت : « أولا » إسقاط كل متأخرات الضرائب — وكانت، لغاية أول يناير سنة ١٨٧٦، ٣٠ ألف جنيه؛ « ثانيا » إعفاء جميع المزارعين من الضريبة المهنية أو الحرفية — ومجموعها السنوى، منهم فقط، كان يبلغ ٨٠ ألف جنيه؛ « ثالثا » إلغاء الضريبة التى على الرعوس — ومجموعها السنوى مائتا ألف وخمسة آلاف جنيه؛ « رابعا » إلغاء عوائد الدخوليات — ومجموعها ٢١ ألف جنيه سنويا؛ « خامسا » إلغاء عوائد الطرق فى الأرياف — ومجموعها ٨ آلاف جنيه سنويا؛ « سادسا » إلغاء عوائد الأسواق — ومجموعها ١٠ آلاف جنيه سنويا؛ « سابعا » إلغاء رسوم الوزن فى الأرياف — ومجموعها ١٧ ألف جنيه سنويا؛ « ثامنا » إلغاء عوائد ختم الحصر والأنسجة — ومجموعها ٢٣ ألف جنيه سنويا؛

«تاسعا» إلغاء رسوم بيع المواتى — وقدرها ألف ونعممائة جنيه سنويا ، «عاشرا» إلغاء رسوم ومكوس أخرى ترفع قيمة المسقوط كله الى ٤٠٠ ألف جنيه سنويا .

(سادسا) إنه فى معاملة الدائنين المسجلة ديونهم على قاعدة المبدأ الثانى يجب أن لا يغير مركز أحد منهم ، وأن تحترم الضمانات التى فى يد كل منهم ، وأن ينخفض سعر القوائد المدفوعة من ٧ و ٦ ٪ الى ٥ ٪ للجميع .

وأما الدائسون غير المسجلة ديونهم ، فبما أن هذه الديون تبلغ ٨٢١٠٠٠٠ جنيه وأنه يوجد مبلغ ٦٣٠١٠٠٠ جنيه تحت تصرف صندوق الدين ، فيمكن تصفية حسابهم ، دفعة واحدة ، بدفع ٥٢ ٪ لكل منهم ، من أصل دينه ، مقابل تنازله عن الباقي .

فوضعت المندوبية تقريرا مفصلا أفاضت فيه الشرح عن الأعمال التى انتهت إليها ، ووقعتها فى ٨ ابريل سنة ١٨٧٩ ، ثم باتت تنتظر من وراء العمل بإرشاداتها تغيير الأحوال المصرية وبه تطورها نحو مآل صالح .

ولكن الخديو أسقط وزارته فى اليوم التالى ، ففزع ، بذلك ، الموقف والمركز . فلم ير أعضاء المندوبية بدا من تقديم استقالاتهم ، هم أيضا ، فقبلت وأصبحت أيامهم فى خبركان .

وفى ٢٢ ابريل عينه نُشر — مقاومة لمشروعهم ومشروع السير ريفوس ويلسن — المشروع الذى وضعه الخديو ، بمساعدة رجاله ، لحل المشكلة المالية . وقد سبق لنا القول عنه إنه أنكر أن مصر مفلسة ، وأنها لا تستطيع القيام بتعهداتها ، فزيد الآن أنه قدر مجموع إيرادات القطر فى سنة ١٨٧٩ بمبلغ ٩٨٧٣٠٠٠ جنيه — وهو ما اعتبره

رجال مندوبية التحقيق زائداً مبلغ ٨٠٠٠٠٠ جنيه عن الحقيقة — وأنه طالب بتفويض الفوائد الى ٥٪ مع تعشيم الدائنين بإمكان الرجوع فيها بعد الى ٦٪؛ وأنه لم يشتمل على أى ذكر لمرتب سنوى للخديو وأسرته؛ وأن المنصر الغربى، بعد اطلاعه عليه، حكم بأن مرماه إنما هو عود السلطة المطلقة الى الخديو، وبقاء طبقات سرة الأمة وذواتها متمتعة بامتيازاتها .

ويقول اللورد كرومر في كتابه "مصر الحديثة" : « إن نتيجة التغيير في النظام الذى أقدم عليه الخديو ما لبثت أن ظهرت للعيان : فان السير فرك لاسيل كتب في ١٩ ابريل الى الوزارة البريطانية مانصه : (إن شاهين باشا ، وزير الحربية ، ذهب الى البحيرة ، وربما كان ذلك لأجل جمع نقود : لأن مركزه السابق ، اذ كان مفتش الوجه البحرى العام ، قد أكسبه شهرة بأنه "أقضى وأنجح جماع للضرائب عرف بمصر" ، وهى شهرة لا يحسده أحد عليها) .

وكتب نائب القنصل البريطانى فى الزقازيق الى رئيسه بمصر ما يأتى : (تسألنى كيف يسير النظام الجديد؟ أسوأ مما كان قديماً . فان ثلاثة أرباع الضرائب ، ونصف "المقابلة" يحصل بطرق الظلم والعسف العادية . وبما أنه ليس لدى الفلاح محصول قطن أو غلال يبيعه ، يدفع ، فانك تراه مضطراً للالتجاء الى المزاين ، والاقراض منهم بواقع ٥ و ٥ ٪ شهرياً ، إذا أراد التخلص من الكراباج . أما الذوات ، فبما أنهم لا يدفعون إلا المسال ، ويدفعونه على راحتهم ، فانهم يرون الأيام سعيدة ، والحياة جنة ورد . وقد أمانا ، منذ عهد قريب ، عمر لطفى باشا ، مفتش الوجه البحرى العام ، وأصدر أوامر مشددة بجمع النقود بكل الطرق الممكنة^(١)) . »

(١) أنظر : "مصر الحديثة" لورد كرومر ، ج ١ ص ١٢٦

على أن مندوبى صندوق الدين لم يستقبلوا من وظائفهم ، وأخذوا يتداولون فيما يجب عليهم عمله ، إزاء انهيار البناء الذى أقامه الائتلاف الدولى بمصر من كل جانب حولهم . فقرر رأيهم على رفع قضية على الحكومة المصرية الجديدة أمام المحاكم المختلطة ؛ وحققا رفعوها .



خطرات أفكار ولكن هل كان (اسماعيل) مخطئا فيما أقدم عليه إزاء شعبه وإزاء أوروبا ، وإزاء نفسه ؟ لا بد للمحك فى ذلك من الرجوع الى طبيعة مركزه ، وإلى أحكام الائتلافات الدولية التى آل ذلك المركز اليه بموجبها .

فبطبيعة مركزه كان محقا فى اعتقاده أنه سيد القطر المطلق ، ورب كل ثروة فيه ، بصفته رب كل حياة نامية على سطحه . كان محقا فى اعتقاده أن لا قانون سوى إرادته ؛ ولا شرع ، فيما حدا الأمور الدينية ، سوى شرعه . فهو خليفة الفراعنة والبطالسة ؛ خليفة الولاة العرب ؛ خليفة الطولونيين والأخشيديين ؛ خليفة الفاطميين والأيوبيين ؛ خليفة السلاطين المماليك والأمراء المماليك ، وخليفة الولاة أسلافه من بيت العسلى : وكل من سبقوه كانوا يتمتعين بالسلطة المطلقة ؛ كانوا أسياد القطر برمته ، وملاكه ؛ لا يعيش سكانه إلا باستئذانهم نفّسا من نفّسهم ونفخة من روحهم ، وكانوا أرباب الأموال والأعمار ، بل والأعراض ذاتها ؛ بل كان بعضهم يدعى السيادة عينها فى نفس المعتقد والدين ! ومع ذلك ، فإن المصريين ، فى كل عصور حياتهم ، وبالرغم من كل تطوراتها وتقلباتها وثوراتها لم يفكروا ، يوما ما ، فى أن الحق ، الذى يدعيه عواهلهم لأنفسهم ، من السيادة المطلقة عليهم والتصرف بلا قيد بالكلية — إلا القيد الذى تنقيدون به من تلقاء أنفسهم — فى أموالهم وأعمارهم

وأعراضهم، قد يكون مبنيًا على غير أساس، بل قد لا يكون له وجود بالمرّة، إذا هم رفضوا التسليم به؛ بل لم يفكروا في جواز عدم صحة ذلك الحق؛ بل ساموا به تسليما تاما؛ واستكانوا اليه وأقروه؛ بل عتوه جزما كبيرا من فضلهم وكلامهم؛ بل نافعوا عنه دفاع المستعيت ضد كل من حاول أن يحرمهم من قيده، أو يغير فكرهم فيه. وحاش لله، ألف مرة، أن يكون قصدا من قولنا هذا الطعن على مواطنينا أو الخط من كرامتهم أو تنسفيه أحلامهم. فإن أمما سواهم، وليست من أقل الأمم وقيا ومدينة، في العصور الغابرة، وفي العصر الحالي، أقرت ذلك الحق عينه، واستسلمت بكلياتها وجزئياتها إلى حكمائها وملوكها. وما نحن نرى أن الشعب الألماني في أيامنا هذه — على ما بلغ من التقدم في ميداني العلوم والحضارة المادية والعقلية — يقر ذلك الحق لامبراطوره، بتعديل خفيف، ويستسلم إلى إرادته استسلاما أعمى؛ فكيف نستطيع أن نؤاخذ الشعب المصري، الذي كان عائشا في أيام (اسماعيل)، على عقليته وشعوره؛ على إنكاره ذاته ومصلحته؛ وعلى استكانته إلى رغائب مولاة ووليّ نعمته؟

على أن المثل السائر يقول: "المال المتروك يعلم الناس السرقة". ويروي في القصص أن رجلا ادعى النبوة في أيام الرشيد أو المأمون؛ فاتبه خلق كبير وآمنوا به، وصدقوا بمعجزاته. فمضى خبره إلى الخليفة. فأمر باحضاره. فجاءه بثلاثة آلاف من أتباعه، وأوقفهم خارج القصر، وعلمهم عملا يعملونه، إذا أمرهم به. فاجابوا بالسمع والطاعة! ثم مثل بين يدي أمير المؤمنين، وحده. فسأله الخليفة باسمه، (وأظنه المأمون، لأنني لا أعلم ممسحته في أحد غيره من بني العباس): «أأنت نبى؟»

قال : « نعم » . قال : « وما معجزاتك ؟ » . قال : « لى معجزات كثيرة . وإذا شئت ، أتيت بواحدة منها أمامك ، لساعتي ! » . قال : « هات ! » . قال : « هلم الى هذه الشرفة وانظر : أترى هؤلاء الرجال الواقفين فى الميدان تحت هذا القصر ؟ » . قال : « وما لهم ؟ » . قال : « لى أصبرهم قطعا ، بكلمة ، ثم أصبرهم ، بكلمة أخرى ، كلابا » . قال : « دونك » . فاطل الرجل على قومه ، وقال بصوت عال : « أيها الناس ، كونوا قطعا ! » . فاقبلوا يمشون ويمشون كقطط ، ثم قال لهم : « كونوا الآن كلابا ! » . فاقبلوا ينبهون ويثبون ويشبون ككلاب . فأغرق الخليفة فى الضحك حتى استلقى على ظهره فوق أريكته وهو يقول : « قاتلك وقاتلهم الله ! » . فقال الرجل : « يامولاي ، أدهشك أن من يستسلم اليه أناس كهؤلاء ، يدعى النبوة ؟ وهو ، لو ادعى الربوبية ، لما كان ادعائه غريبا ! » .

(فاسماعيل) كان محقا ، إذًا ، فى اعتقاده أنه الكل فى الكل بمصر ، وأن الشعب المصرى إنما خلق ليخدم ذاته السامية فى رغائبها وآمالها وأمانيها وملاذها ، أضاف الى مركزه الطبيعى أن تربته والوسط الذى نما فيه ، والبيئة المحيطة به منذ نعومة أظفاره الى أن ارتقى عرش جده وأبيه ، كل هذا كان من شأنه أن يوطد فيه ذلك الاعتقاد ، توطيدا ثابتا لن يتزعزع ، بل لن يتحرك . فنتله فيه جميعه مثل لويس الخامس عشر الفرنساوى ، الذى كان مربيه يجعله يطل من شرفات قصر التويلرى فى باريس على الشعب المزدهم فى شوارع العاصمة ، ويقول له : « أترى ، يامولاي ، هؤلاء الناس كلهم ؟ انهم مخلوقون ، جميعا ، ليكونوا عبيدا لك . فكلهم ملكك وشيئك ! » .

(فاسماعيل)، إزاء شعبه، لم يكن مخطئا في إقدامه على استرداد السلطة المطلقة لنفسه وهو، في التزام القائم بينه وبين المائتين الغربيين ودولهم المعضطة لهم، على أموال فلاحي مصر وموئليها، لم يكن في الحقيقة مقاتلا إلا على ما كان يعتقد أنه له بحق .

وأما إزاء الدول الغربية، فإنه بموجب معاهدات سنة ١٨٤١ وبموجب الفرمانات الصادرة بجلده وله، ما بين سنة ١٨٤١ وسنة ١٨٧٣، والمصتق عليها من تلك الدول كان محقا في اعتقاده أن كل تدخل تتدخله تلك الدول في شؤون إدارته الداخلية، لا سيما متى كان القصد منه مجرد مزاحمته على أموال رعاياه، أي على أمواله، لمحض اقتنيات منها لا يبرره سوى حجة القوى أمام الضعيف

والذي وطد في نفسه هذا الاعتقاد توطيدا هو أنه لولا ضعف مركزه، لما تجاسرت تلك الدول على الاقدام على مزاحمته ومضايقته، وتكبيل يديه، وتقييد سلطته . فبينما هي لا تبدى حراكا في مسألة مدائن تركيا، مثلا — وديونها ضعفا ديون مصر — ولا تمنع في اشتهار الباب العالي إفلاسه، وبينما يضيع على المقرضين البريطانيين، فقط — فما بالك بغيرهم؟ — ما يقرب من ٤٠٠ مليون جنيه، بدون أن تقوم حكومتهم بمعضنة لمطالبهم قبل الدول المديونة، فإن هذه الدول الغربية، لمعرفتها جانب الضعف فيه، لا تفتقر مهتدة، مقطبة، تتدخل، بالزعم من نصوص الفرمانات التي صدقت عليها، هي نفسها، في شؤون داخلية، فازدقة على رأسه مفتشها ومراقبيها، ومحاولة اغتصاب حقوقه لتلبس رداها وزيرين غربيين .

فكم من مرة ومرة باغت نفسه وهو يعض على شفتيه، أسفا على عدم وجود جيش قوى لديه ومدفعية ضخمة، وبحرية مهية، مثلما كان عند جده (محمد علي)! وكَم من مرة ومرة صرَّ على أسنانه تغيطا من أن مركزه، من الوجهة الدبلوماسية، غير

موطن الأركان كركر الخليفة؛ وأنه قد يكفى اتفاق بين تلك الدول المعادية، والمراجع العثمانية - وما أسهل حدوثه : إيمان طريق التهيب، وإيمان طريق الإرشاء ! - ليقبله عن حرشه، ويقذف به الى المنفى !

فازاء الفرمانات والمعاهدات الدولية الموجبة، بصراحة، عدم تداخل الدول الغربية في شؤون مصر الداخلية إلا في الأمور المتفق عليها بالمعاهدات الخاصة المعقودة بينها وبين الباب العالي؛ إزاء نص الفرمانات، لاسيما فرمان سنة ١٨٧٣، والمعاهدات الدولية القاضية للخديو بحق الاستقلال التام في أمور القطر الداخلية، استقلالاً لا يقل عن المتمتع به سلطان تركيا عينه أو قيصر الروس، هل كان يستطيع (إسماعيل) صبرا على عمل الحكومتين الانجليزية والفرنساوية، الذي قهرتاه بموجبه على قبول الانخفاض المعينين منهما، وتسليمهم كل سلطة له على عموم أفرع الإدارة الداخلية؟ وكيف لا نعترف أنه إنما استعمل حقه في الضرب على يد تجاوزها هذا، وإعادة الأمور الى مجراها الشرعى؟

فانه لم يكن ليعنيه أن تكون تركيا قد تعدت، في الفرمانات الممنوحة منها اليه وإلى جلد، الحقوق التي للشعوب قبل ملوكهم، وأن تكون أوروبا قد أخطأت في اعتماد تلك الحقوق، وإطلاق يد حاكم مصر إطلاقا تاما في أمور رعاياه المصريين، بدون استشارة هؤلاء، أولا، والوقوف منهم على رغبتهم في أن يعاملوا معاملة المواشي أم لا: فانه كان مليكا وجد واقفا، ويعلم أن الواقع الناشئ الى الوجود برضا متعاقدين، لا يصح تغييره ولا تسديله إلا برغبة ورضا المتعاقدين جميعهم؛ ولا يصح لأحدهم التفرد في ذلك، إلا إذا أهمل جانب الحق واعتمد قوة السلاح! فكان حقيقا، إذا، بالمحافظة على ذلك الواقع، ومقاومة كل من شاء التفرد في تعديله أو تغييره.

وأما إزاء نفسه ، فلا شك أن (اسماعيل) أخطأ خطأ كبيرا ! فإنه أقدم على عمل خطير لم تكن لديه القوة على الثبات في تيار عواقبه ، فيما لو تحرك ذلك التيار . واستعمل ، للبلوغ الى مراميه ، قوى كان هو أخرى للناس بالتكتب عنها ، عملا بحكمة المثل الفرنسي القائل : " لا توقف قطا نائما " .

فانه بصرفه الوزيرين الغربيين عن دفة الأحكام ، واجباره جمهور الموظفين الغربيين ، الذين أقامتهم اتفاقاته مع فرنسا وأنجلترا حفاظا لمصالح الدائنين ، على الاستقالة ، وبضربه بتقرير مندوبية التحقيق عرض الحائط ، وأطراحه وإهماله مجموع الإصلاحات المالية والإدارية المتكون منها ما سمّوه بالنظام الجديد ، لم يكن يحفل أنه يميل عن صداقة حكومتى إنجلترا وفرنسا ، ويقف أمامهما موقف انخساع المغاند المصعدي .

ولا شك في أن أول فكر وقع في خلد ، بعد فراغه من الضربة السياسية التي ضربها ، إنما هو فكر المقاومة الى النهاية ، مهما كانت العواقب : فإنه حمل ، في الحال ، عموم كبار ضباط الجيش على حلف بين ، مؤداها الإخلاص والولاء في خدمته ، ومقاومة جميع أعداء البلاد وأعدائه ، وأعداء عائلته ؛ كما أنه حمل مائة وخمسين ذاتا من وجوه البلاد وكبار العلماء على إبداء فرح الأمة ، بصراحة ، من جراء صرف الأوربيين عن الإدارة .

ومع ذلك ، فإنه لم يكن في استطاعته مقاومة تينك الحكومتين ؛ وأصبح مصيره ، حتما ، فيما لو أصرنا على عدم الرضا عما تم ، الى أحد أمرين : إما الرجوع بخزي وطار الى الخنوع لأرادتهما ؛ وإما الفشل في مقاومتها فشلا يتلوه قهر عزز على نفسه .

و بتكينة روح التمسك من النشوء في الجندية، وجعلها تحس بقوتها على نيل أغراضها، عند توحد كلمتها، و بتحريره في قلوب الأمة وعقولها أفكارا دستورية، وآمال حكم نيايى — ولو أن تحركها في البدء كان كتشرك أشباح في وسط ليل بهم — بإباحتها المناقشات العديدة في التغييرات السياسية الأساسية، لرجال لم يكونوا حائرين للصفات اللازمة لذلك، ويجعله، بالتالى، أقصى مايداوى به نظام البلاد غذاء البلاد اليومى — وهو الحاكم المطلق، القائمة سلطته الفردية على طاعة الجند له، بل على خنوعهم لارادته، والقائم تصرفه في ارادات الأهالى وأموالهم وحريةهم على اعتقادهم المستين بأن ارادته هى وحدها الدستور، ورضيته هى وحدها القانون، وأمره هو المقرر في كتاب الاقدار، فلا مفز من نفاذه — بعمله ذلك جميعه، انما أقدم في الواقع على ذلك قواعد سلطته — حتى فيما لو فاز على دولتى الغرب في نزاعه معهما — وعلى وضع ألغام تحت مركزه — كما آل اليه من أسلافه — كان لابد لها من نسف ذلك المركز عاجلا أم آجلا، إن لم يكن في أيامه، ففى أيام خلفه : فان النار اذا أوقدت، التهمت، والسيل اذا كسرت حواجزه، جرف. ثم صعبت في كلتا الحالتين الوقاية.

وما وقع في القريب العاجل، (لاسماعيل) عينه، ثم ما وقع بعد ذلك بقليل، لآبئه وخلفه الخديو (محمد توفيق)، خير دليل على أن (اسماعيل)، فيما أقدم عليه، أخطأ إزاء نفسه، خطأ كبيرا.

الجزء السابع

الغروب

الفصل الأول^(١)

حيرة وارثك

كان الظلام حين أضحى سدوله • بيت على ليل بليل موصل
« امرؤ القيس »

فما تشكلت الوزارة الشريفة، وأقبلت تدير مهام الأمور، إلا وماود قناصل الدول
الكوة، وأقبلوا يلحون بوجوب إعادة السير ريفرس ويلسن والمسيودي بليير إلى
منصبيهما، إرضاء لدولتيهما وتهدئة لطواطر الدائنين.

مصمم القناصل
على إعادة ريفرس
ويلسن ودي بليير

لورد (إسماعيل) عليهم بأنه، إزاء هياج الرأي العام، لم يكن في الامكان إجابة
طلبهم، وأنه يقبل أية مراقبة، مهما كانت دقيقة، ولكنه لم يعد يستطيع قبول
عضوية أجناب في الوزارة المصرية.

وقال لهم شريف باشا، تأكيداً لكلام مولاه : « ان الوزارة مصممة على منع
سموه من قبول ذلك حتى فيما لو كان سموه ميالاً الى قبوله، ولئن فعل وخالف رأيهم،
فانهم مصممون على الاستقالة وتركه وشأنه : لأن مبادئهم لا تمكنهم من التسليم
بإعادة نظام بات مسخوطاً عليه من الأمة بأسرها^(٢) ».

فلما تحققت الدول أن الانقلاب الذي تم بمصر أصبح أمراً صم على عدم الرجوع
فيه، وقعت في حيرة كبرى. لأنه، على أهمية مصاعب الموقف وخطورتها، لم يكن

(١) أهم مصادر هذا الفصل : « مصر الحديثة » لورد كرور، و « مصر في عهد إسماعيل » لماك كون.

(٢) انظر : « مصر في عهد إسماعيل » لماك كون ص ٢٦٠.

من السهل الإقدام على أى عمل لحل المشكل بدون تسيير المصالح الدولية المختلفة الى التصادم معا تصادما مخيفا .

مرفت تركيا
فلسطين تركيا أصبح يحنى أن يؤول عمل الخديو الى إنشاء أخطار حول ما له من حقوق السيادة على مصر ، وأخذ يفكر فيما يجب فعله : أيسبق الدول الى العمل ، فيقبل (اسماعيل) من تلقاء نفسه ، ويفتتم الفرصة لتحقيق ما طالما جال في خاطره أسلافه الفخام ، ورجال السياسة العثمانية ، ماذا اكتسب سيف (محمد علي) العظيم شبه استقلال للقطر المصري ، فيرسل عدة أوط عثمانية الى وادي النيل بصحبة والي عينه مكان الخديو المقاتل ، ويعيد مصر ولاية عثمانية بسيطة كما كانت قبل أن يؤول زمامها الى ذلك المكشوف الجسور ؟

ولكن ! ألا يعد هذا العمل ، الآن ، والدول الغربية قائمة قاعدة لما بدا من (اسماعيل) ، عملا يتم خوفا منها ، ويقع بسبب مداخلتها وتأثيرها ؟ وإذا عند كذلك — وهو الواقع — ألن يؤخذ هذا العمل عينه قاعدة لبناء مبدأ تنتفش منه الأخطار كما ينتفش الشوك من جسم القنطرة ، مبدأ وجوب إقالة كل حاكم لا تستحسن تلك الدول حكمه ؟ وهل من مصلحة تركيا أن يقام بناء مثل هذا المبدأ ، وأن يعترض بمركزها ، برضاها ، الى مؤثرات الرأي العام الأوروبي ؟ أليس الأوفق ، من هذه الزوجهة ، تحييد عمل الخديو ، وشدة ازدهار فيما تحدى به الدول الغربية ، وفي تصميمه على رفض إشراك أى أجنبي في حكم بلاده ؟

ولكن ، من جهة أخرى ، ماذا يكون مركز تركيا في العالم ، وإلام تؤول حقوق سيادتها على مصر ، لو أقدمت الدولتان الغربيتان على إقالة (اسماعيل) من تلقاء نفسيهما ، وبدون استشارة الباب العالي أو يجوز استشارته استشارة صورية فقط ؟

فالأوفى، والظروف هذه، الانتظار والترقب، ريثما يظهر بصيص نور للسير بهداه، مع التيقظ التام، لمجريات الأمور.

موقف بريطانيا
العظمى

ولم يكن موقف بريطانيا العظمى مخفوا بصعوبات أسهل حلا من الصعوبات القائمة في وجه سلطان تركيا. فالمصالح السياسية والمالية البريطانية بمصر كانت من الأهمية والخطورة بحيث لا تستطيع الحكومة الوقوف معها إزاء المشاكل المصرية، موقف المتفرج، القليل الاهتمام، فكان لا بد لها من التداخل فيها. على أن هذا التداخل كان من شأنه أن يعجزها إلى عواقب، كانت، اذا تبصرت فيها، وقفت مترددة: أتتساق إليها أم تحجم عنها؟

فمصر بموقعها الجغرافى، وبصفتها مفتاح الهند، ما فتئت موضوع اهتمام بريطانيا العظمى وداعية إلى تيقظها التيقظ كله، خشية أن تقوم على ضفاف النيل دولة قوية تحول بينها وبين مستعمراتها الهندية، أو تهددها فيها. فلما أنشأ الملازم واجهرن، فى عهد الباشا العظيم، الطريق البري بين أوروبا والهند، المعروف باسم "الأوفر لنديوت"، زاد اهتمام بريطانيا العظمى بمصر وشؤونها أضعاف أضعاف ما كان، حتى خيل لبعضهم أنه أصبح لابد لتلك الدولة البحرية الضخمة من الاستيلاء عليها، وإلا فادخالها ضمن دائرة نفوذها.

وعبر كاتب الإنجليزي يقال له كنجليك فى سنة ١٨٤٩ عما أخذ حينذاك يحول فى الخواطر بقوله فى كتاب دعاه "إيوت": « أن الإنجليزي المشرب برقبته، اشتربا بعبدا ليقبض على هذه المحبوبة، سوف يفرس قدمه بثبات على ضفاف النيل و يترجم فى مقاعد المؤمنين ! » غير أن الحكومة البريطانية فى ذلك العهد لم تكن تفكر مطلقا فى الاستيلاء على مصر، وإن همها جدا أن لا يستولى عليها أحد غيرها. ولا أدل

على ذلك مما يرويه المسؤول اليقيي ، رئيس الوزارة الفرنسية التي أشهرت الحرب على ألمانيا سنة ١٨٧٠ ، في كتابه المسمى "الإمبراطورية المتساعمة" ، فإنه يقول - وقوله نعت - « إن الإمبراطور نابوليون الثالث فاتح في سنة ١٨٥٧ الحكومة البريطانية في أمر اقتسام إفريقيا الشمالية ؛ واقترح عليها اختصاص فرنسا بمراكش ، ومملكة مردينيا (وأصبحت فيما بعد مملكة إيطاليا) بتونس ، والمجترات بمصر » .

فلما عرض الأمر على اللورد بالمستون ، كبير وزراء الانجليز في ذلك الحين ، أنجاب : « قد يمكن أن المجترات وفرنسا ومردينيا تحكم أجزاء عديدة من العالم خيرا مما يحكمها الآن حكامها ، ولكنني لست أرى أن هذا داع إلى إقامة حكم هذه الدول على تلك الجهات . فنحن ، من خصوصنا ، لا نريد مصر . والذي نبتغيه من مصر هو أن تستمر مرتبطة بالسلطنة التركية ؛ لأن هذا ضمان ضد وقوعها تحت سلطة أية دولة أوروبية . نحن نريد أن نجتمع مصر ، ونريد أن نجتاح مصر في أسفارنا ؛ ولكنا لا نريد أن نتقل أكتافنا بأعباء الحكم عليها . فيلزمنا أن نحسن حال هاتيك الأنقطار بمؤثرات تجارتنا العامة ؛ ولكن علينا أن نمتنع الامتناع كله عن صليبية فتح قد تحقق علينا معها كلمة باقى الأمم المتمدنة » .^(١)

وكتب الى صديقه اللورد كولي يقول : « نحن لا نريد مصر أو نبغها لأنفسنا أكثر مما يبنى رجل عاقل ذو ملك في شمال إنجلترا ، وصاحب مقام في جنوبها ، أن يمتلك عموم الفنادق والمنازل القائمة في طريقه الى ملكة في الشمال ؛ وغاية ما يتمناه هو أن تكون تلك الفنادق والمنازل معنى بها ، ومحفوظة في حال جيدة ، وأن لا يوقه عائق عن الدخول إليها ، وأن يجد فيها حيناً يردحها ، سواء بحروف وخيل يريدها » .^(٢)

(١) أنظر : "الإمبراطورية المتساعمة" لإميل ألييه ج ٣ ص ٤١٨

(٢) أنظر : "مصر الحديثة" للورد كرومر ، ج ١ ص ٩٢ الحاشية .

وكانت حجته الكبرى في مقاومته عمل انشاء ترعة السويس هي أن تلك التركة ،
لوقمت - وهو أمر غير محتمل - لاضطرت إنجلترا الى احتلال مصر وامتلاكها ،
وهو أمر لا تريده ^(١) .

ولكن بعد أن تم فتح تلك التركة ، وعلى الأخص بعد أن اشترت الحكومة
البريطانية أسهم الحكومة المصرية فيها ، أخذت رغبة إنجلترا في امتلاك القطر المصري
تنمو شيئا فشيئا في صدور رجال سياستها ، لا سيما المحافظين منهم ؛ وأخذت تشكل
وتجسّم. رويدا رويدا ، حتى باتت راحة ثابتة في نفس اللورد بيكنسفيلد رئيس وزارة
المحافظين في أيام (اسماعيل) الأخيرة . ولا أدل على ذلك من تلون هذا الوزير اليهودي
الأصل في معاملته الحكومة المصرية ، وفي احتياله على خلق الصعوبات المالية لها ،
ومن مكاتبات اللورد سلسبرى لفصل إنجلترا بمصر ، البادية عليها صبغة التهديد المستمر
(لإسماعيل) ، مع وقوف السياسة البريطانية تمام الوقوف على طبع هذا الخديو وقلة
صبره على ما يمس كرامته وينقص مكانته .

على أن استيلاء إنجلترا على مصر لم يكن بالشئ الهين : (أولا) لأن المعاهدات الدولية
كانت عقبة كؤودا في السبيل ؛ (ثانيا) لأن الدول الأوروبية ، لا سيما فرنسا ، لم تكن
تستطيع عليه صبرا ؛ (ثالثا) لأن كثيرين من عقلاء الانجليز أنفسهم كانوا لا يريدونه
مطلقا ، ويعتبرونه مصيبة على دولتهم ؛ (رابعا) لأنه في وزارة المحافظين ذاتها ، كان
يوجد من لا يستحسنه مطلقا ، ويذلل وسعه في مقاومة نفاذه .

ومع ذلك لمصير الأمور كان - حتى لأقصر الناس تبصرا وبصرا - متوجها وجهة
إجبار بريطانيا على الجيء الى مصر ، ان لم يكن للاستيلاء عليها وضمها الى أملاكها ،
فتفسير ادارتها وفقا للصالح الانجليزية ، ولمنع دولة أوروبية غيرها من احتلالها .

(١) أنظر : "نويرايشا" لبرتان ص ٢٦

أما فرنسا ، فالذى كان يهجمها فوق كل شيء هو أن لا يفرس الانجليزى قلميه على ضفاف النيل لا بثبات ، ولا بكيفية وقتية مقلقة ؛ ولكنها لم تكن فى الوقت نفسه تنظر بعين الارتياح الى احتلال قوة تركية هذا الوادى الحصبى ، وكانت تعتبر أن مثل هذا الاحتلال داء أنفطع بكثير من الداء المتألمة مصر به ، لا دواء له . وبما أنها كانت متيقنة ، من جهة أخرى ، من أن اتحادها مع انجلترا ، لاحتلال القطر معا ، انما يكون مصدرا فى المستقبل لمشاكل وصعوبات لا نهاية لها بين الدولتين قد يؤدى بهما الى الاشتباك فى حرب معا ، لا سيما بعد أن قال البرنس بزمرك «ان مصر ستكون للدولتين الغربيتين ماكانه الشارفيج هلاستين الدانمركى لبروسيا والنمسا» فان سياستها كانت تقضى عليها ، وكانت ، فى الواقع ، موجهة الى إبقاء الحال بمصر على ماهى عليه ، بدون أقل تعديل .

ولكنها ، من جهة ثالثة ، كانت مضطرة الى حماية مصالح رعاياها المالية هناك والأوساط المالية فى باريس كانت لا تشك تحمضها على صيانة تلك الحقوق . على أن حمايتها وصيانتها ، بما سوى المداخلة الفعلية فى الشؤون المصرية الداخلية ، كانت تظهر لها متعذرة إلا اذا اتقاد الخديو الى رغائبها وسلم زمام بلاده الى رقابتها — وهو ما لم يكن يمكن انتظامه من (اسماعيل) مطلقا — ف العمل ؟

وإيطاليا على حداتها ، ولى ما لسيا من مسائل داخلية تجعل اهتمامها بها وعنايتها فى حلها أيد لها بكثير من الطموح الى التوسع فى النفوذ الخارجى ؛ لإيطاليا ، لعلمها أن لظهور فى العالم أهمية كبرى ، وأن مركز الدول من بعضها على قدر كبير المطالب ، والتشدد فى التمسك بحقوق ، ولو مرعومة ، فقط ، وغير مسلم بها ، كانت ترى أنه لا بد من اشراكها مع الدولتين الغربيتين فى إدارة شؤون البلاد المالية ، لا سيما وأن

موقف فرنسا

موقف إيطاليا

جاليته في القطر أكثر عددا، ومجموع أفرادها المقيمين من سمو أمير البلاد أشد نفوذا عليه من جاليتي الدولتين الغربيتين ومن مجموع أفرادهما المسالكين أذن الخديو، أو المقيمين إلى قلبه .

أما روسيا، فمع أن مصالحها في القطر كانت عندما، إلا أنه كان يحذر بها في نظرها شد أثر تركيا، وتعريض إجراءاتها، وذلك لسببين : (الأول) لأن الحكومة الروسية كانت تعتبر نفسها الورثة للدولة التركية — فكل ما يتقصص دولة بنى عثمان يقلل من تركتها المنتظرة؛ و(الثاني) لتوقعها مكسبا أدبيا من وراء وقوفها بجانب تركيا، معضدة مؤثرة، عملا بقول أحد سياستها، وهو : «قد سلخنا جلد هؤلاء الأتراك المساكين، في الشمال، إلى حد يحسن بنا معه التظاهر بمجاوبتهم، ولو قليلا، في الجنوب !» .

وألمانيا والنمسا، وإن لم تتدخلوا لغاية ذلك اليوم إلا قليلا في الشؤون المصرية، إلا أنهما لم تكنا تنتظرا بين الارتياح إلى استقلال إنجلترا وفرنسا بعمل متفق عليه بينهما وحدهما بمصر .

وعلاوة على ذلك فأن عددا لا يستهان به من الألمان والنمساويين الدائمين للحكومة المصرية دينا غير مسجل كانوا قد استصدروا ضدها أحكاما لمصالحهم من المحاكم المختلطة . فهل كان يسع دولتهم عدم المطالبة بتنفيذ تلك الأحكام ؟ كلا ؛ وقد رأينا ألبرتس برمر كيمتج احتجاجا عتيقا على عدم تنفيذها ؛ واحتجاج من كان في مركزه لا يصح أن يكون مجرد حبر على ورق كاحتجاجات الضملاء من الدول والناس .

الفصل الثاني^(١)

البروق تشق السحاب

والصبح في كبد السماء كأنه • أعمى تحير ما لديه قائد
«الباس بن الأحف»

ولكن، على حيرة هذه الدول، كان لابد من عمل يقدم عليه . وبما أن فرنسا
والجبلتراكانتا أكثرهن مصالح بمصر، كان لا مندوحة لهما عن التمرض، قبل غيرهما،
الى اتخاذ مسعولية الإقدام على ذلك العمل .

لما تفاوضتا معا في الموضوع ، إلا واتضح لهما أن إقدام (اسماعيل) على صرف
وزيره الغربيين لم يكن خارجا عن دائرة حقوقه ، ولا تحرقا لحرمة أى تعهد من
تعهداته السابقة — وإن عتد في صرفهما عملا غير حكيم، وملحقا مصالحهما المصرية
بأخطار جمة — وأنه يحسن بهما ، والحالة هذه، استعمال طرق الاقتناع معه، قبل
كل شئ، ومحاولة تفهيمه أن مصلحته مرتبطة بمصالحهما، وأنه بتنبكه عن جادة
ارشادتهما، إنما يسلك مملكا قد يكون وبلا عليه . فانفقتا على خطة سير تبعانها
وكلف اللورد سلسبرى بارسال المكتبة الآتية الى السير فرنك لاسيل، وكلف المسيو
وادنجتن المسيو جودو بالانضمام الى زميله في تبليغ مضمونها الى الخديو .

أما المكتبة فهى : « يعلم الخديو أن الاعتبارات التى تلزم حكومة جلالة الملكة
بالاهتمام بشؤون مصر قادتها الى عدم اتباع خطة خلاف خطة أسماء مصادرثوة

(١) أهم مصادر هذا الفصل : «مصر الحديثة» للورد كرومر، و «مصر في عهد اسماعيل» لمالك كركن .

البلاد وضمانه حسن حكمها . وهي ، لغاية الآن ، قد اعتبرت أن استقلال الخديو وبقاء أسرته على العرش من اللزومات للوصول الى ذينك الفرضين . وهذه كانت أيضا احساسات الحكومة الفرنسية . ولذا فان الحكومتين تبيان الى اعتبار القرار الذي تسرع سموه بتنفيذه قرارا غير نهائي ، سواء أكان فيما يختص بمستقبل سير الإصلاح أم بالموقف الذي عزم على وقوفه إزاءهما . ونحن نفضل انتظار أعماله المستقبلية لكي نعبر عن سيره الأخير، تميرا يكون في مصلحته . ولكنه اذا استمر على جهل الواجبات المترتبة عليه من قبل أعماله وتصريحاته وتأكيداته الماضية، واستمر مصرا على رفض مساعدة الوزراء الأوروبيين الذين قد تضعهم الحكومتان تحت تصرفه فانا سنضطر الى استنتاج أن إهمال التعهدات الذي امتاز به عمله الأخير كان نتيجة خطة مصمم عليها ، وأن سموه يرفض صداقتها بتمام رغبته، وهو على بينة كلية من عمله . وفي هذه الحال ، فانه لا يعود يمكن للحكومتين سوى أن تحفظا نفسيهما حرية التقدير والعمل المطلقة في الدفاع عن مصالحهما بمصر ، وحرية التدبير فيما تراهانه خير الوسائل لضمانة حسن حكم البلاد ونجاحها » .

هذه المكتوبة بلغت بمخاطبتها الى (اسماعيل) في ٢٥ ابريل ، غير أن الحكومتين ، قبل ذلك بأسبوع ، كانتا قد خاطبتا الباب العالي في أمر خلعه ، وأجابهما السلطان أنه مستعده لابتداله بحليم باشا ، اذا شاءتا وأنى شاءتا .

انجلترا وفرنسا
تخطبان الباب
العالي بحليم
(اسماعيل)

وكان (اسماعيل) قد زاد عدد الجيش وقوته زيادة محسوسة ، لمقاومة الطوائف . ولكنه لحظ ، بعد بضعة أيام ، انه لا يستطيع الوقوف من إخلاص جنده وأمانته . وأطلع على ذلك أيضا السير فرنك لاسيل . فكتب في ٢٦ ابريل الى الخارجية البريطانية رسالة وصف فيها بتطويل البؤس والاستياء الناجمين للبلاد عن تصرفات

الوزراء الجديدة الجائرة؛ وقال : « ويؤكد لي أن هذا الاستياء عينه من الحال الحاضرة منتشر انتشارا كبيرا في الجيش ذاته ؛ وأنه ولد شعور عدا للثديو، ليس فقط بين أفراد العسكرية المنتسبين الى طبقات الأمة المرهقة، بل بين الضباط أنفسهم؛ ويؤكد لي أنه هؤلاء، وإن كرهوا كل الكراهة أى تداخل أوروبى، يعتبرون الخديو مسئولاً عن المصائب التى أصابت البلاد » .

فيينا الدولتان ، لوقفهما على حقيقة القوة التى يمكن (لاسماعيل) أن يقاومهما بها، لاتباليان بمحاطبته بلهجة المميز القدير، وجد هو نفسه مضطرا للسبب عينه الى مدهنتهما ومراوضتهما، مع اصراره على معاكستهما . فأجاب على بلاغهما بالتنصل من كل نية سيئة نحوهما ، وفكر ضار بمصرالحهما؛ وباستعداده لارضائهما فى كل ما تريدان ، ما سوى إرجاع الوزيرين الغربيين الى منصبيهما، لأن ذلك بات فوق طاقته، ولن تسمح الأمة به مطلقا .

ولما لم تكن الدولتان تريدان منه غير ذلك، بات من المؤكد لهما أنهما لن تتالامنه وطرا، ورمخ فى عزيمتهما العمل على إقالاته من منصبه، لاعتبارهما استحالة وجود حل للمشكلة المصرية ما دام زمام الأمور بيده .

على أن عمال (اسماعيل) فى الأستانة وقفوا حالا على اللغم الذى أخذت الدولتان تدسانه تحت مركزه هناك، وسرعان ما أحاطوه به علما .

فبغت (اسماعيل) فى أواسط ابريل طلعت باشا الى الأستانة ، مزودا بالذهب اللازم لمعاكسة ذلك اللغم . وحمله ، على ما يقال ، مبلغا جسيما للسلطان نفسه، وبمبالغ أخرى كبيرة، وإن كانت دون الأول، للصبر الأعظم وموظفى المسايين والديوان . فقبل السلطان ووزرائه الرشوة والهدايا المرسله اليهم؛ ولكنهم : إما لأنه كان يعوز

طلعت باشا كهيما من سياسة نو بار ، وإما لأنه كان ينتظر من (حليم) ما يريو حل
المقدم من (اسماعيل) ، وإما ، أيضا ، لأنهم أحسوا بأقول نجم (اسماعيل) ، لم يرتبطوا
مع مندوبه بوعد صريح . وبالرغم من بقاءه بين جدرانهم أكثر من شهر ، يبذل
وبعد ، عاد الى مصر يحمل ، فوق خفي حنين ، الأمل بأن الخطر قد يبتد .

انحدار الصاعقة

ولكنه لم يكد يستقر بمصر إلا وتفجر الصيب ، وانحدرت الصاعقة ، لا من لندن
ولا من باريس ، ولا من الأستانة ؛ بل من برلين ! فان الكونت دى ملستر سفير
ألمانيا لدى الحكومة البريطانية قابل يوم ١١ مايو اللورد سلسبرى وأخبره بأن
حكومته أصدرت تعليمات الى قنصلها الجنرال بمصر مفادها إخطار الخديو « بأن
الحكومة الامبراطورية تعتبر المرسوم الصادر في ٢٢ ابريل الماضي الذي نظمته
الحكومة المصرية بتمتصاه ، على هواها ، شؤون الدين » ، فألفت به حقوقا قائمة
ومعترفا بها ، مخالفة صريحة لرأسية للتعهدات الدولية المقودة عند الاتفاق على انشاء
الاصلاح القضائي ؛ وتعتبره ، بالتالى ، خاليا من كل ملزم قانوني فيما يتعلق باختصاص
المحاكم المختصة وحقوق رعايا الامبراطورية ؛ وتعهد الخديو مسئولاً عن كل نتائج
أعماله غير الشرعية ! » .

فبلغ القنصل الألماني هذا الإخطار الى الخديو في ١٨ مايو ، وما كان من باقى
الدول الأوروبية الكبرى إلا أنها اقتدت بعمل ألمانيا . فقدم القنصل النمساوى
الاحتجاج عينه الى (اسماعيل) في اليوم التالى ؛ وقدمه له السير فونك لاسل في ٨ يونيه
والمسيو تريكو (وكان نائباً عن المسيو جودو والقنصل النمساوى) في ١٢ منه ؛
والقنصل الروسي في ١٤ منه ؛ والقنصل الإيطالى في ١٥ منه .

فالنهاية كانت ، اذا ، قد دنت ، ولم يعد منها مفز ، وأشارت الدولتان في اليوم التالي على (اسماعيل) ، عرفيا ، بالاستقالة من كرسيه ، فابى .

فلما كان اليوم التاسع عشر من شهر يونيه طلب قنصلا فرنسا والمجترا ، بناء على التعليمات الواردة لهما من دولتيهما ، مقابلة الخديو ، وبلغاه ما أتى : « ان الحكومتين الفرنسية والانجليزية منفقتان على الاشارة على سموك ، رسميا ، بالاستقالة ، ومغادرة القطر المصري ، فاذا اتبع سموك هذه النصيحة فان الحكومتين ستمعلان معا على منحك مرتبا سنويا موافقا كافيا ، وعلى حفظ نظام الوراثة الذى يقتضاه سيخلف الأمير محمد توفيق سموك على العرش المصري ، ولكنهما لا تخفيان سموك أنك اذا رفضت التنازل ، وأجبرتكما على مخاطبة السلطان رأسا ، فانك لن تستطيع الاحتاد على تعيين راتب سنوى لك ولا على حفظ حق الوراثة للأمير محمد توفيق . »

وأرسل اللورد ساسبرى في الوقت عينه رسالة الى السير فرنك لاسل أوضح فيها الأسباب التى حملت الحكومة البريطانية على اتخاذ هذه الخطوة ، فقال : « انه لا يمكن الرجوع ، بالنظر الى الحوادث التى انتهت بصرف الوزيرين الأوروبيين ، بدون البلوغ الى الاعتقاد بأن الخديو لم يقبل أبدا باخلاص تحديد سلطته ، التصديد الذى اقترحه المندوبية ، وانه كان مصما تصميا أكيدا على استعادة كل حقوق تاجه ، حالما تحقق الأفراس الوقتية التى رعى اليها بالقبول الظاهرى الذى أبداه . »

ان الحكومتين منحتا سموه وقتا كافيا ليقبل كل عثرة سابقة ، وليعود ، فيما لو اراد ، الى محجة الإصلاح الميمنة من المتدبوية الدولية ، فرض الانتفاع بذلك ، واستخدم المهلة الممنوحة له لتجديد الاغتصابات والقسوة ، التى كانت خزيتته تملأ بموجبها

في الماضي ؛ فلم يعد أمام الحكومتين ، والحالة هذه ، طبقا للانذار انذى بلفتاه الى سمّوه ، في ٢٥ ابريل ، سوى اعتبار الخطة اللازمة للدفاع عن مصالحهما في مصر ، ولضمانه حسن الحكم للبلد .

لكن الواضح أن الأدوية لشفاء سوء الحكم المقترحة لغاية الآن قد جربت ولم تنجح ؛ ولم يعد من شأن أى محاولة مستقبلية من جهة الدول ، لمساعدة الخديو على اجتثاث عواقب إدارته الرديئة ، سوى اشراك هذه الدول في المسؤولية الناجمة عن تلك الإدارة . فان الحوادث دلت دلالة كافية على قدرته على تخيير كل مشاريع الإصلاح ، وتصميمه على استئصال هذه القدرة .

فلو كانت مصر قطرا لم تشترك الدول في تاريخه الماضي ، أو كان في استطاعتها أن لا تهتم لتصفيه في المستقبل ، فان خير خطة لمن كانت تكون التنازل ، في هذا الموقف ، عن كل اهتمام بالعلاقات الكائنة بين الحاكم المصري ورعاياه .

ولكن هذا غير ممكن ، على الأقل لانجلترا ، فان موقع مصر الجغرافي وكون عمل الحكومة الانجليزية في الماضي يجعلها مسئولة عن الأحوال الحاضرة التي مصر بموجبها دولة ، يحولان دون تركها وشأنها .

فنحن ملزمون ، واجبا ومصلحة ، ببذل ما في وسعنا لوضع حد لسوء الحكم ، قبلما يؤدي الى انحراب المآذى والقوضى المديمة الدواء ، التي دل مثل دولة شرقية أخرى انها المصير المؤدى اليه ، حتما ، كل حكم سيئ .

فالشر ، فيما يختص بمصر ، لم يبلغ بعد حدا لا يمكن إيقافه إلا بإجراء تغييرات صغيرة المدى وسريعة الوقع ؛ فان العقبة الوحيدة القائمة دون الإصلاح توجد ، على

ما يظهر، في أخلاق حاكمها، فضيقه المالى يكاد يؤدى حتما الى ظلم، وسوء نيته وعدم اخلاصه في وعوده يخيبان كل مجهودات صديقتيه لمداواة الشر، فلم يعد هناك شك، على ما يخال لنا، في أن تغيير السياسة الداخلية في القطر المصرى ليس في الاستطاعة إلا بتغيير الحاكم.

فقد يكون من واجبات الدولتين الغربيتين طرح هذه الاعتبارات أمام نظر السلطان الذى يدين الخديو لسلطته للفرمان الصادر اليه منه. ولكنهما، قبل خطو خطوة هذه خطورتها، قد ينجم عنها نكبة هائلة، ليس فقط للخديو، بل ولأمرته، ترسان من العدل، أولا، إبلاغ الخديو النتيجة التى وصلت اليها، لتمكينه من الانسحاب، بشروط شريفة وموافقة، من مركز أصبح خلفه ماضيه يحملانه غير كفء له.

فلم يكن بلاغ القنصلين مباحة (لإسماعيل)، لأن عميله في الأستانة كان قد أنباه بأن سفارقي الدولتين تهيأ المسألة مع الباب العالي، وأن الدولة التركية بعد قبول الهدايا المرسلة مع طلعت باشا لم تتأخر لحظة عن تضيحية مولاه المصرى تحت أقدام أعدائه.

ولكنه، اكتسابا للوقت، التمس مهلة يومين ليفكر في الأمور مع مستشاريه قبل الإجابة في موضوع خطير كهذا.

فلما مرّ اليومان أمّاه القنصلان مستفهمين، مرة أخرى، فأجاب أنه عرض الأمر كله على السلطان وأصبح ينتظر جوابا منه.

وكان المسيو تريكو من أشد أعداء (إسماعيل) وطأة عليه، وعمل ما لا يعمل لتبليغ الدولتين الى قرارهما بوزله، وقال لأحد أصحابه أنه لا يهدأ له سر ولا ضمير إلا متى رأى ذلك العاهل مقالا من عرشه.

فلما سمع جواب (اسماعيل)، ضج وعج وقال بتهمك : « ومنذ متى وقت بين سيرك ورضايب السلطان ؟ فقد تصرفت أكثر من عشرين مرة ضدّ رضايبه ! » .

ولم يكن (اسماعيل) يجهل عداه السيو تريكو له ؛ فالتفت اليه مقاطعا وقال :
« ألا إني أتحداك يا هذا ؛ أذكر مرة واحدة اذا استطعت ! » .

فصعق تريكو ، ولم يجر جوابا . فهب السير فونك لاسل ، وكان رجلا طيب السرية ، ومتأثرا شديد التأثر للنكبة التي حلت بذلك الرجل التابعة ، وقال له بلطف :
« يحسن بسموك يا مولاي أن تظهر استقلالا عن الأستانة ؛ حيث أن الباب العالي قد يحدك في نهاية الأمر » .

وكان (اسماعيل) يقدر شعور السير لاسل حق قدره ؛ فالتفت اليه بلطف وقال :
« حيث أنك ياسيدي العزيز تصحني بأن يكون أول استعالي للاستقلال ، الاستقالة من الخديوية ، فاني لا أرى ما فائدتي من استعالي هذا الاستقلال ^(١) ! » .

ولم يكن قول الخديو لها أنه طرح المسألة أمام السلطان ، مجزء مراوغة ؛ فانه عرضها في الحقيقة على الأستانة في أمل الحصول على تضديد منها ؛ وحمل من تكلم ، هناك ، في مصلحته ، وبذرى قلب السلطان الخوف من أن تفتت الدولتان الغريبتان على حقوقه ؛ وكان الأمل بدأ يبرغ ، في الواقع ، وأخذ السلطان يرتد في هل يجب طلب الدولتين أم لا .

ولكن الدول الأوروبية أظهرت اتحادا واجما في الرأي . فانضمت ألمانيا والروسيا والنمسا وإيطاليا عنها في آخر الأمر — وكان ملكها فكتور عمانوئيل الثاني

(١) أنظر : "خديون وهاشات" لموبل بل ص ١٦

صديق (اسماعيل) الحميم ومدينه بمبالغ هائلة قد مات ، لسوء الحظ ، منذ سنة — الى الدولتين الغربيتين في مطالبة الخديو بالاستقالة ؛ وأقبل سفراؤها في الأستانة على استعمال طجة الشدة لمنع السلطان من تعضيد الخديو .

فلما تيقن (عبد الحميد) أن الأمر حتما نافذ ، فضل أن يصدر العزل عنه بدلا من أن يكون نتيجة عمل تقدم عليه فانك الدولتان .

ففي ليلة ٢٤ يونيه ، وصل للسيو تريكو خبر من الأستانة ، مؤذاه أن الباب العالي قرر عزل الخديو وتعيين (حليم باشا) مكانه . فمع أن الساعة كانت تجاوزت نصف الليل ، هب المسيو تريكو والسير فرنك لاسل والبارون سورما ، القنصل الألماني العام ، وتوجهوا الى سراى طابدين ، وطلبوا مقابلة الخديو في الحال .

فلما عرف في دار الحريم أن الأوروبيين يطلبون مقابلة الخديو في تلك الساعة من الليل ، وقع الصوت وقامت القيامة ، وعجت الدار بمن فيها عجا لا يوصف ؛ وخافت سمو الوالدة أن يكون هناك مكيدة ضد حياة ابنها ؛ فرجته بعدم الخروج ؛ ولكنها لما علمت أن الأوروبيين انما هم قناصل ألمانيا وفرنسا وإنجلترا ، وأن شريف باشا مصحبهم ، أدركت أنه لم يكن ثمة من خطر ، ورضيت أن يقابل (اسماعيل) زائريه ^(١) .

وكان سموه منفعا جدا ؛ وظهر للسير لاسل كأنه لا يدري ما النبأ . فلما ألح عليه القناصل بوجوب الاستقالة ، أظهر تكبرا من أنهم أقلقوه في ذلك الوقت غير المناسب ، وأصر على الرفض .

(١) أنظر : " مصر الحديثة " لورد كرومر ، ج ١ ص ١٣٩

فكر المقاومة

ولما كان اليوم التالي، يوم ٢٥ يونيه، رأى الخديو أن يقابل القوة بالقوة، إن لم ينجح بالتمسك بحقوقه تمسكا أدبيا، فأمر، فأعد مشروع مرسوم يرفع عدد الجيش المصرى الى مائة وخمسين ألف رجل، ويتوقش في حضرته في أمر تفريق الأراضى المحيطة بالاسكندرية لمنع الأعداء من التقدم الى داخلية البلاد؛ ثم أرسل، فاستدعى اليه كبار ضباطه، واستوثق من إخلاصهم وولائهم؛ ولكنه وجد منهم فتورا، وقرأ التردد على وجوه معظمهم، وعزم التخل عنه على وجوه البعض؛ وأكد له أحد المخلصين اليه أنه لا ينتظر أن يقوم الجند المصرى بنصرته، اذا كان العزل بارادة سلطانية.

الرضوخ

فأدرك أن اللعبة ضاغت، وأن الأمر قد قضى، وأقبل يستعد للرحيل.

الفصل الثالث^(١)

قضى الأمر

سدتلك ممن حوته القبور * وإن كنت ألقاك في الناس حيا

فاختار من نساء حريمه أقربهن إلى قلبه، وجمع من الكل حلين ومصاعهن — وكان
منها شيئا كثيرا — واستدعى عدة من صائفي الأقباط وأقامهم بما يدين يشتغلون ليلا
ونهارا في نزع الجواهر والفصوص الكريمة ليسهل نقلها والتصرف فيها، وجرى السرارى
من كل رياضها الثمينة التي كانت ملكة الشخصى، لا ملك الحكومة، ومن آتيتها
الذهب الخالص والمرصعة — وقدر ثمنها بثمانمائة ألف جنيه — ومن كل طنائسها
القديمة وأثاثها الفاخر، ولوحاتها ونجفاتها الفضية، ولم يبق لحلفه من الأربعة والعشرين
طاقم سفرة الفخمة الموجودة فيها سوى طاقمين، وكانا أقلها قيمة — وأرسل جميع
ذلك، ما عدا نسائه، إلى الاسكندرية في صناديق مقفلة، ذهب بها حالا إلى ظهر
يخته "المهروسة"، تحت حفظ حفظة مؤتمنين^(٢).

وقال لسان القيمة — الذى لم يترك عملا من أعمال حياته إلا وثقت عليه سموه —
في إحدى جرائد الاسكندرية، أنه بذل مجهودا أخيرا لجمع أموال من الأثاليين، وأنه
وضع يده على كل النقود التي كانت موجودة في خزانة المالية، وقدرها ما بين ٢٠٠
و ٣٠٠ ألف جنيه، وغنمها لنفسه. وفات ذلك الأثاك أن (اسماعيل) كان أدرى

(١) أم مصادر هذا الفصل: "مصر الحديثة" للورد كرمر، و"مصر في عهد اسماعيل" لمالك كون.

(٢) أنظر: "مصر في عهد اسماعيل" لمالك كون ص ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٤.

الناس بأنه لو فعل ذلك لمرض نفسه الى حجز الدول والحكومة المصرية ذلك المبلغ من مرتبه السنوى ، فلا يكون قد جنى ، إذا ، من عمله سوى العار اللاصق به والسخط العام !

وفى تلك الأثناء كانت الدوائر الرسمية الأوروبية فى الأستانة قد نجحت فى ضغطها على الأستانة وأجبرت السلطان على تنفيذ عزمها ، وتعيين الأمير محمد توفيق ، لا الأمير عبد الحليم باشا ، خديو على مصر . وفى صباح اليوم السادس والعشرين من شهر يونيه أبقى السير لايرد سفير إنجلترا بالأستانة الى وزارة الخارجية البريطانية منبثا بصدد الارادة السلطانية الفاضية بمنزل (اسماعيل) وتعيين (توفيق) مكانه .

وفى نحرى اليوم عينه ، جاء ببرقية حمرة باللغة التركية ومعنونة هكذا : «الى اسماعيل باشا ، خديو مصر سابقا» الى حجرة زكى باشا السركشريفاتى خديو ، بالدور الأرضى من سراى عابدين ، حيث تصادف وجود خيرى باشا المهتمدار وحافظ الإختام السلية وعدة من كبار الموظفين ، فأسقط كلهم فى أيديهم وعلا الاصفرار والاضطراب جباههم جميعا .

ولما كان أى انهبان فى الشرق يأنف من أن يكون أول حامل لنبا مكدر ، فان زكى باشا رفض النحاب بالبرقية الى سمو الخديو فى الدور الأول ، وأصر على أنه فى مثل هذا الأمر الخطير لا يليق أن يقوم بتلك المأمورية سوى المهتمدار ، ولكن خيرى باشا أبى وقال بالحاح انه من الظاهر أن هذا شأن أحد الوزراء ، لا شأنه . وبينما الموظفان يتنازعا فى ذلك ، قدم شريف باشا ، فسلمت البرقية اليه ، فتردد هو أيضا ، ولكنه كان وزير مصر الأكبر ، وواجهه يقضى عليه بالتبليغ ، ولم يكن بالحرج الذى يصح أمام صوت الواجب ، مهما كان العمل شاقا على نفسه . فحمل الإشارة البرقية ،

وذهب بها الى (اسماعيل) . ففضها وإذا بها من الصدارة العظمى بالأستانة وقهاها :
«ان الصعوبات التي نجت أخيراً ، في أحوال مصر الداخلية والخارجية ، بلغت مرزقا
عسيرا ، وقد ينتج عن استمرارها كما هي خطر لمصر وللدولة العثمانية . ومن أهم
واجبات الحكومة السلطانية إيجاد الوسائل لتقرير الطمأنينة والأمن والرفاهية بين
الأهالي ، وانما صدرت القرارات لهذه الغاية عينها . فيما أنه قد ثبت أن بقاءكم
في منصب الخديوية لن ينجم عنه سوى مضاعفة الصعوبات الحالية وزيادتها خطورة
بجلالة مولانا السلطان ، بناء على تداول مجلس وزرائه ، قرر تعيين صاحب السعادة
محمد توفيق باشا في منصب الخديوية ، وأصدر إرادته الهايونية بذلك ، وقد أبلغ هذا
القرار السامي الى سعاده بأشارة برقية على حدة . وعليه فاني أدعوك الى الصلح عن
شؤون الحكم طبقا لأوامر جلالة السلطان » .

تقرأ (اسماعيل) ذلك المتطوق الذي قضى بموته سياسيا ، بثبات وهدهو جديرين
بالإعجاب ، كأنما هو يقرأ أقل تفرقات روتر أو هافاس أهمية . ثم التفت بسكون
الى شريف باشا وقال : «أدع سمع توفيق باشا حالا» .

نفرج شريف باشا من حضرته ليقوم بنفسه بالبشرى كما قام بنبا العزل . على أن
أسلاك التفرقات كانت قد أعقبت بأسرع ما أمكنها البرقية المرسلة الى (اسماعيل)
برقية أخرى أرسلها الباب العالي عينه الى (توفيق) ؛ فسلمت اليه في قصره
بالاسماعيلية ، ففضها ، وإذا بها من الصدر الأعظم أيضا ، وقهاها : «ان جلالة مولانا
السلطان قد أصدر إرادته الهايونية بتعيينك خديو مصر ؛ وسوف يرسل لك القرار
الشاهاني بالكيفية الرسمية المعتادة ، وقد كلف (اسماعيل باشا) بتلغراف آخر بالانسحاب
من شؤون الحكومة . فيلزمك بناء على ذلك ، حالم تصل هذه البرقية اليك ؛ أن

تستدعى جميع العلماء والموظفين ووجهاء البلاد وأعيانها ومستخدمى الحكومة، وتبلغهم مضمون الارادة الشاهانية الخاصة بتعيينك، وتباشر شؤون الحكم حالا. فان هذا التعيين السامى العادل مكافأة لكفاءتك. وسيكون ارتقاك السلطنة الخديوية بده عهد نظام ورقى يسود على القطر الملقاة زمام شؤونه الى حكمتك».

والبرقيتان كانتا مؤرختين ٦ رجب سنة ١٢٩٦ و ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩

فوجد شريف باشا الأمير محمد توفيق وهو على وشك الركوب فى مركبته. فتغلب شريف باشا عن العربة التى أتى فيها، وركب محبة الخديو الجديد، وعاد معه الى عابدين.

فى الطريق سلمه (توفيق) بسكوت البرقية الواردة اليه. فقرأها شريف وقال إن المناداة به خديويا على مصر المنصوص عنها فى تلك الاشارة التلغرافية يجب أن تتم بعد ظهر ذلك اليوم عينه، فى قلعة الجبل.

ولما وصلا عابدين، بقى شريف فى الدور الأرضى، وصعد (توفيق) الى حيث كان أبوه فى انتظاره. وحالما دخل الغرفة التى كان (اسماعيل) جالسا فيها بصحبة أفكاره وشعونه مذ تركه شريف، ووقعت عين والده عليه، نهض (اسماعيل) وتقدم للقيام، وأخذ يده وثمها قائلا: «انى أسلم على أفتدنيا!» ثم قبله على وجنتيه، وتمنى له أن يكون أوفر حظا وأكبر سعادة من أبيه. وبعد ذلك انحنى أمامه ودخل دائرة حريمه، تاركا لابنه المتأثر تأثرا عميقا منصبه وقاعة عرشه^(١).

ولما كانت المناداة السريعة بالخديو الجديد شيئا مرغوبا فيه، اتقاء لكل طارئ، استدعى جمهور من أوصت اشارة الصدر الأعظم البرقية باستدعائهم الى القلعة،

(١) أنظر: «تاريخ مصر فى عهد اسماعيل» لماك كون ص ٢٧٢ و ٢٧٣

وقررت عليهم الارادة السلطانية . فدوت المدافع كالرعد معلنة لمصر والقطر كله أن
(محمدًا توفيقًا) أصبح دون غيره ، خديو مصر !

فاستقبل الخديو الجديد بسعد ذلك وفود المهتمين ، من قناصل وكبار موظفين
وأعيان ، ووجوه وعلماء ورموس أديان ، في القاعة عينها التي كان أبوه قابلهم فيها ، منذ
نيف وست عشرة سنة ، ووعدهم بأنه سيبدل جهده لجعل البلاد سعيدة .
فلما كان المساء أخطر (اسماعيل) ابنه بأنه يرغب في مغادرة القطر يوم ٣٠ يونيه
فأنبا السير لاسل بذلك وزارة الخارجية البريطانية ؛ ولكنه لم يمين وجهة السفر .
فقد كان يرغب في أن يقيم في الأستانة ، وإلا ففي أزميز ، لكن يكون في بلاد
ملائمة لطريقة معيشته الشرقية . واستأذن السلطان في ذلك .

ولكن (عبد الحميد) — ولم تكن قدماه قد ثبتت بعد على عرش أجداده — خاف
جبرته ، وأبى أن يقدم له الضيافة في بلاده ؛ وربما خاف أيضا ونحرات ضميره : لأنه
بعد خلع (اسماعيل) أخذ يفكر في إلغاء جميع الامتيازات التي كانت مصحت له ، كأنما
النقود التي اشترت بها لم يكن لها حساب ، وكأنه يصح بقاؤها في خزانة الدولة العلية
مع استرداد هذه البضاعة التي باعها في نظيرها !

فعلم ملك إيطاليا رفض (عبد الحميد) ؛ فأسرع ووضع تحت تصرف صديق المرحوم
أبيه قصرا من قصوره في ضواحي نابولي .

فقبل (اسماعيل) ضيافة الملك أمبرتو . وفي اليوم الثلاثين من شهر يونيه — بعد
أن سافر أئقاله في قطار سابق ، وودع حريمه الباقي الوداع الأخير ، ويقال أن حزن
السيدات اللواتي تحلى عنهن بلغ مبلغا يفوق التصور ، وأنهن في غضبهن على صدم

اصطحاب سيدهن لمن كسرن عدة أوان ثمينة ومراعات بما بلغ قيمته ٨ آلاف جنيه — قام من مرأى عابدين في ساعات بعد الظهر الأولى الى المحطة ، مصحبة المختارات من نسائه وجواريه ، وولديه حسين وحسن — أما ابراهيم فكان في المنجقرا ، وأما فؤاد — ملكا المحبوب — فكان لا يزال صبيا لا يتجاوز الحادية عشرة — وحاشيته قليلة ، وكان قد أظهر رغبته في أن لا يتخذ سفره شكلا رسميا ، فلم يكن ، إذا ، على المحطة في انتظاره أحد من الدوائر الرسمية الأجنبية ، ولكن جمهورا كثيفا من الأهالى كان قد ازدحم حولها ليستجلى وجه أميره المسافر ، مرة أخيرة ، ووقفت ، في الخارج أيضا ، عربات تقل سيدات الحريم المتخل عنهن ، وكانت داوية بولوتن ونهبن . فلما بلغ (اسماعيل) المحطة ، ودنت ساعة السفر ، طاق ابنه (توفيقا) عناقا أخيرا ، وقال له ، وهو مجهمش للبكاء : « كنت أود ، يا أعز البنين ، لو استطعت أن أزيل بعض المصاعب التي أخاف أن توجب لك ارتباكاً ، على انى واثق بمجزمك وعزمك . فتوص باخوتك وسائر الآل برا ، واتبع رأى ذوى شوراك ، وكن يا بنى أسعد حالا من أهلك ! » .

ثم التفت الى جمهور الحاضرين ، وقال : « انى ، وأنا تارك مصر ، أعهد بالخدويو ، ابنى ، الى ولائكم واخلاصكم » . فتقلتم (محمد توفيق) حينذاك ، وقبل يد والده ، واستودعه ، واستودع اخوته المسافرين معه ، الله !

فكان المنظر مؤثرا للغاية ، ولم يستطع ، إلا القليل من الحضور منع بكائهم .

ثم قام القطار ، وإذا بجمجمة زغاريد ماجت في الآفاق ، مودعة له تبهمهم ، فاستوقفت البحث والاستفهام ، فلم بأنها صادرة من نساء المفتش اسماعيل صديقى ، وانهن أردن بها الشهادة بالخدويو المخلوع والانتقام منه !

مغادرة (اسماعيل)
القاهرة

ولكن المسالمين حملوها على أنها إنما كانت ابتهاجا بتيوه الخديو الجسديد عرش
أجداده، نهائيا .

وليت شعري : من يدرينى ماذا كانت الأفكار المتجولة في رأس (اسماعيل) ،
بينما كان القطار يقطع المسافة بين العاصمتين المصريتين ، وتتوارى عن أعين المسافرين
مفدتنا جامع القلعة المناطحتان السحاب ، وقباب مصر التاريخية ، وجبال الأهرام
الرائضة ، وبينما كانت تتفرد أمامها سهول الدلتا الخصيبة ! هل اصطحبت تلك
الأفكار بأمل ؟ أم لم يحسر الأمل عينه على الوقوف إزاء اعتقاد (اسماعيل) ان تلك
إنما هي آخر مرة يرى أرض مصر المحبوبة ، ويحول بناظره في آفاقها ؟

ولما بلغ القطار محطة الاسكندرية ، ركب (اسماعيل) ومن معه عربات مقفولة ،
وساروا الى الترسانة ، ومنها في زوارق الى ظهر "المحروسة" ، وكانت في انتظارهم ،
وكان ظهرها مكتظا بنبؤى المقامات الرفيعة ، وكبار الجاليات الغربية ، الآتين لتوديع
الخديو الأول ، وداعا أخيرا ، اعترافا منهم بما كان (اسماعيل) من المتلة في القلوب ،
بالرغم من كل المطاحن التي وجهها اليه أعداؤه .

فقابلهم (اسماعيل) جميعا بلطفه المهود ، وأظهروا ، هم ، له من الاحترام والتبجيل
ما ذهب مباشرة الى فؤاده ، وأهاج العواطف فيه ؛ ولكنه تجلد . وبالرغم من ظهور
آثار الانفعالات النفسانية على وجهه ، قاوم عواطفه ، فقال لكل من مودعيه كلمة
لطيفة ، وعبرة شكر جميلة ، مصحوبتين بابتسامة صافية ؛ وصالح بصداقة كل من
كان قريبا منه .

غير أن موجة العواطف ما زالت تدفع بنفسها في قلبه حتى خاف تفجرها علنا ؛
فاستأذن الحاضرين ودخل مخدعا فسيحا ، ليخفي مساورتها له ، فقارقه المودعون ؛

ولم تمض بعد ذلك نصف ساعة، إلا ورفعت "المحروسة" مراسيها، وأقبلت تمخر مبتعدة عن الشاطئ .

السير الى المنى فأطلقت طابينة نابوليون (كوم الناضوره) ، والسفينة الانجليزية "ريو پرت" الراسية في الميناء مدافعهما بحية المسافرين، واجلالا له : فكان ذلك آخر اكرام قدم له في مصر .

وما زالت "المحروسة" تتعد بين أزرق البحر والسماء المنكسر عليهما ذهب الغروب المقرب حتى توارت عن الأنظار، ومع تواريتها، غابت الشمس !
هكذا انتهى حكم (اسماعيل) على مصر .

فهل قصد أن يتحد غروبه مع مغيب الشمس ، أم هي الأقدار الغريبة التي دبرت ذلك ؟



والآن، وقد فرغنا من سرد ترجمة هذا الرجل الفريد، الى أن غادر القطر المصري مغادرة لم يعد بعدها اليه إلا محمولا على أكف ملائكة الموت، ربما حسن بنا أن تلقى نظرة على حياته التالية، لتكون كلماتنا عنها ختاماً لهذا الجزء من مؤلفنا . فنقول :
لما وصلت به "المحروسة" الى نابولي ، بقي مقيماً على ظهرها خمسة عشر يوماً ، كأنه ، وهو يستبرأ جزءاً من مصر ، وقطعة منها ، يمز عليه أن يفارقها ، ويود أن يطيل إقامته عليها ، ما استطاع الى ذلك سبيلاً .

نبذة في تاريخ بقية
حياة (اسماعيل)

ولهذا الغرض عينه ، وقع في خلده أن يمدّها جزءاً من أملاكه الشخصية ، ومتاعه الخاص ، ويبقيها في حوزته ، ليثم فيها أبداً رائحة الوطن البعيد . فبعث يطلبها

من الحكومة الخديوية؛ فأبته عليه؛ وأذنته، إن لم يملها، أوقعت حمزا على مرتبه السنوى . فاضطر (اسماعيل) الى التخل عنها، وقلبه يتفطر مرارة .

فنزّل الى البر، وأقام في نزل بضعة أيام، ريثما يجهز له قصر الفاغوريتا بيورتيتشى، بضواحي نابولى، الذى وضعه الملك أمبرتو تحت تصرفه؛ ثم انتقل اليه بأزواجه وأولاده ونسائه وحاشيته .

ومع أن البلد من أجل بقاع الأرض، والسما الصافية تشبه سماء مصر اللازوردية، والخليج الزمردى المحيطة به الربى من أبدع المناظر البحرية، والبحيرة ربوع زاهرة ومناظر شائقة، ويتبرج عليها كلها جبل الفيزوف الملقود على قمته تاج نار أبدى؛ ومع أن السكون، لا سيما في كل مساء، يخيم بجلال على الطبيعة المحيطة بأسرها، فإن (اسماعيل)، في حنينه الى الوطن المحبوب، لم يستمرئ شهنا من حلاوة الإقامة؛ وما فقه متقلبين روما وباريس ولندن وڤينا، عاملا على نيل أمنية الرجوع الى العرش المصرى الذى خلت منه رجله، لا سيما بعد أن أخذت الصعوبات تشتد حول شباب (توفيق) ابنه، واتضح له أن البلاد في حاجة الى يد قوية تقود زمامها، وإلا نهبت ضخمة الدسائس وغريسة المطامع .

على أنه، بالرغم من بعض تعضيد وجده في روما وباريس، في بعض الدوائر التى كانت لا تزال تذكر حلاوة الأيام التى رأت نوبار ساعيا لنيل أرب لمولاه، لم يجد تسجيحا من الدوائر الرسمية : إما لأن النجم اذا أفل، مهية، بات من المتعذر رجوعه الى سمته مجده الأول؛ وإما لأن أعداءه كانوا كثيرين وأقوياء، ولا يزال نفوذهم متفوقا عند أصحاب الأمر في تلك العواصم .

وكانت أشد الدول صما إنجلترا، ولو أن (اسماعيل) ألقى من بعض أعضاء برلمانها وبعض رجال صحافتها ترحيبا وتعظيما وشدة أزر.

فلما سقط عرابي، واستولى الجيش البريطاني على قلعة صلاح الدين، أقبلت الدوائر الرسمية لتفاوض فيما يجب عمله، أي وضع القطر تحت حماية إنجلترا، ويبقى (توفيق) على عرشه في ظل سيوف البريطانيين — وهذا ما لم يكن ليرضى أوروبا، ولا الأحرار من الإنجليز ولو أن إرسال الجيش البريطاني إلى مصر، عقب ضرب الأسطول البريطاني الإسكندرية، كان من عمل الأحرار لا المحافظين — أم يعاد اسماعيل إلى عرشه، تحت رقابة أوروبا الشديدة عليه !

فلولا أن الدائنين قاموا بيدون مخطهم على هذا الحل الأخير، ويمانون فيه، وينزرون بالويل والتبور إذا أخذ به، لكانت أوروبا، في الغالب، وافقت عليه، وأطاعت (اسماعيل) إلى وطنه وعرشه، لا سيما أنه أبدى وعدا صادقة، وطاهد جهودا أكيدة بأنه يسير كما تريد الدول أن تسيره، ويقبل بأي شرط يعن لها أن تسترطه عليه^(١).

والرغم من أنه قضى، بعد ذلك، سنين صديدة، وهو يجتهد اجتهدا عنيقا في تحويل تيار السخط عنه، أو تحويل تعضيد الحكومات عن مدائنه، فإنه لم يفلح، وما نال سوى نفور ابنه الخديو (توفيق) منه، وتشكبه عن مساعدته أكثر من ذي قبل.

على أن كبار القوم، في البلاد الأوروبية، ما انفكوا مقبلين عليه، موالين له الصداقة القديمة طوال ما رأوا بصيص أمل في تحقيق مساهمته. فلما تأكدوا أن لا أمل،

(١) انظر "مصر في عهد اسماعيل" لما يكون ص ٢٩٣ و ٢٩٤

وأن خيبة مساميه باتت لا دواء لها ، أداروا له ظهورهم ، ونسوا أنه هو الذي كان ، اذا ما تزلوا عليه ضيوفا بمصر ، وضع أرض مصر ونبيلها وسماءها تحت خدمتهم ، ولم يشذ في معاملة جمهور كهراء الغرب له إلا القليلون .

فلما زار لندن آخر مرة أناخ رحله في نزل وضيع بأرلنجن ستريت — يا لتقلب الحدائن ! وبالفرد الأيام ! — وكذلك وقع له لما ذهب الى باريس وثينا ، اللتين كانتا تريجان طربا ، في الماضي ، حينما تطلأ قدماء أرضهما .

ألا ما أصدق ما قاله بيكن ، الفيلسوف الانجليزي ، حيث هتف : « من يقدر أن يرى أياما أسوأ من الأيام التي يراها امرؤ يتبع ، وهو حي ، جنازة شهرته ومجده ؟ » .

ففض (اسماعيل) خبار قدميه في وجه تلك العواصم المجدودة ، وعاد الى قصر القاقريتا ، وليس له مقصد سوى تحسين معاشه مع الحكومة المصرية ، والذهاب بعد ذلك للاستراحة ، من عناء هذا العالم ، على ضفاف البسفور ، اذا ما صرح له السلطان بذلك .

فكلف ، وهو في لندن المرة الأخيرة ، المستر مريوت المحامي العمومي ، بمقاضاة الحكومة المصرية ومطالبتها ببعض أملاك له ، أو ما يوازي قيمتها .

فأتى مريوت الى مصر ، ولما لم يجد من الخديو (محمد توفيق) معاكسة ما ، نجح بسهولة في مهمته ، ونال ما أصبح (اسماعيل) معه مستقلا عن الأمير ابنه وحكومته المصرية ، الاستقلال كله .

فكانا محاميه كما كان معتادا أن يكافئ من يخدمه بإخلاص ، أى مكافأة ملك ، وأعطاه ٣٥ ألف جنيه أتابا له .

ثم أقبل يتمس من السلطان التصريح له بالذهاب الى قصره بأمركون ،
والاقامة فيه . فرأى (عبد الحميد) أن يجيب طلبه ، لا ليوليه فضلا ولكن ليضعه
تحت يده .

ولم ينتبه (اسماعيل) الى عواقب الخطوة التي صمم عليها .
فما صرح السلطان له بالاقامة على ضفاف البسفور حتى أسرع الى سرايه بأمركون
سنة ١٨٨٨ قبالة سراى عمه عبد الحليم ، وظن أنه نال أكبر أمنيات قلبه .
ولكنه نسي ، أو ربما لم يكن يعلم ، أن (عبد الحميد) مولى تسوده الظنون .
وتملك الريب في الناس زمام أمره ، لأنه ، والحق يقال ، ما كان اختلط به ، ولا زار
الأستانة منذ أن اغتمضت حيناً (عبد العزيز) .

لما حلت ركابه بقصره الفخم ، إلا وأحاط به الجواسيس ، ولم يعودوا يفارقون
حركاته وسكناته ، وإنا ، وأيم الحق ، لا ندرى لماذا ولا ماذا كان السلطان يخافه
من ضيفه الوحيد !

فشعر (اسماعيل) انه انما ورد في الحقيقة حبسا مذهباً ، ولولا ان الحياة في ديار
الاسلام كانت تحلوه ، ولو بضيق ، أكثر من الحياة في بلاد الغرب ، ولو بحرية
مطلقة ، لما تعزى على تركه نابولي وجمالها ودلالها ، وإبدالها بالبسفور ، حيث الليل
مملوء جرائم ، والنهار مملوء دسائس !

ولكنه أتى عليه يوم احتاج ، لعلاج صحته ، أن يذهب الى الاستحمام بمياه إمس .
فطلب من السلطان أن يأذن له بذلك ، فذكره (عبد الحميد) بأنه يوجد في الأناضول ،
على مسيرة بضع ساعات من الأستانة ، بلد يقال له "بروصا" ، شهر بمياه المعدنية ،

وأنه هو ، (اسماعيل) عينه ، سبق له الذهاب اليه ، أيام أن كان خديو مصر ، والاستحمام في مياهه ، وأنه فضلها في ذلك العهد على حمامات أوروبا بأسرها !
لما وسع (اسماعيل) إلا المدول عن الذهاب الى إمس .

على أن كل المضايقة التي أحاطه بها (عبد الحميد) لم تمنعه من رغبة الخيرات في
لما قفى في جانب مصلحتها ، حاملا على ما فيه خيرها ، مظهرا ميله اليها وعطفه عليها ،
الى آخر لحظة من حياته ؛ كأنه ، بعد أن ضاقت منه مصر ، وعز عليه الرجوع اليها ،
اتخذ أرض العثمانيين وطنًا ثانيًا له ، وتمثل بقول الشاعر :

بلادي وإن جارت على عزيزة * وأهل وإن ضنوا على كرام

على أن حياته السياسية كانت قد انتهت ، وبات لا يعيش إلا مع ذكر الماضي
وذكره .

وقد قابله في قصره هناك حفيده (عباس الثاني) ، في زيارته الأولى للأستانة ،
فسر (اسماعيل) به كثيرا ، ويقال إنه اتبس منه الاستئذان له بالعود الى مصر ، لأن
حبيته اليها بات لا يحتمل .

ولكن (عباس الثاني) لم يفعل : إما لعدم رغبة منه مبنية على تخوف من جدّه ،
وإما لسوء مبنى على عدم محبة له .

فاستمر (اسماعيل) في منفاه حتى أوائل مارس سنة ١٨٩٥ ، إذ وافاه المنون بالأستانة (وفاة اسماعيل)
في اليوم الثاني منه ، وله من العمر خمس وستون سنة .

فقتل رفاته الى مصر ، واحتفل بدفنه في مسجد الرفاعي احتفالا مهيبا ، سار فيه
الخديو حفيده ، والأمراء أولاده ، وعموم كبار دولته .

وهناك هوراً قد تحت أجنحة رحمة الله ، بجانب الأميرة نفيدة هانم كبيرة أولاده ،
 زوجة منصور باشا يكن ، والأميرات زوجاته ، في تربة نفيسة ، يظلمها من على قبر
 (محمد علي) ، جلته العظيم ، المشرف عليه من علياء القلعة ، كأنه يقول له : « الأثم
 نوما هينئا ، مراتحا ، بعد كل العناية الذي ذقته في أيامك الأخيرة . ثم ، يا بني ،
 في أرض مصر التي انما هي مدينة لك أكثر مما هي مدينة لي بأنها أصبحت في مقدمة
 أقطار الاسلام تمذنا وحضارة ! » .

قد كان شوقى الى مصر يؤرقنى • فالآن عدت وعادت مصر الى دارا
 « أهر الفتح كتابم »

فصل أخير^(١)

وصف (اسماعيل)

أما وقد سبق لنا وصف (اسماعيل)، حينما ارتقى عرش أبيه، فلنتظر ماذا فعلت به الأيام، ولتركيّف كان حينما تخلى عن ذلك العرش .

أمست قائمته، التي كانت دون الرصة، تظهر أقصر مما كانت بسبب السمن الذي تراكم عليها . فجعل مشية صاحبها كأنها متدرجة . وأعرض صدره وثقل ؛ وانفذت كتفاه وسماهر قويا ؛ ولكن عبء الهموم أحناهما قليلا . وما فتئت لحيته المقصودة قصبا قصيرا تستدير حول وجهه المستدير ؛ ولكن الفضبة وخطت فيها الذهب، والذهب جينه جعل يميل الى البروز فيها وفي الشارب أيضا . وأنتم ما قى ثابتا والشهوة عليه مقيمة . وتقاطيع الوجه ما فتئت منتظمة ؛ بالرغم من الأساور التي خطتها يد السنين بقلم الشجون . ولكن اللون اقم . والسكون كما مجموع تلك التقاطيع بلل الحركة السابقة . أما عيناه فافتتحتا على عادتتهما القديمة من نصف غلق، تارة، ومن فتح إحداهما وإغماض الأخرى طورا ؛ وما انفكت العين المفتوحة تسطع سطوتا لا يطاق ، حينما يريد صاحبها استجلاء غوامض الصدور ، وتعني كبرق وامض .

(١) أهم مصادر هذا الفصل : "مصر تحت حكم اسماعيل" لمالك كون ، و"الخدريون وداشارات"

على أن عموم وجهه بات كصفحة مخطوطة بالمداد الحساس ، لا يظهر ، فلا يقرأ شيء عليها ، إلا إذا أبرزت الانفعالات الكتابة . مثل نابوليون الثالث تماما . لتشابه الرجلين في الصفات القوية والضعيفة المتحاربة معا فيهما ، ولو أن حزم (اسماعيل) وسرعة حزمه لم يكن لهما أثر عند نابوليون الثالث ، رجل التردد المستمر .

وأما الصوت ، فأسمى صفحا مملوما ، يرك في السمع كأنه وقع الآلة المعروفة بالباريتون ؛ ويخرج الى المحادين معاني مكسوة بتعاير جميلة ، حتى متى كانت المعاني بسيطة وطادية . وما فنى الابتسام الساحر المتجل على الشفتين بين حين وحين يزيد في لطف تلك التعبيرات .

غير أن من نظرت بمن حقيقى الى وجه المتكلم ، وتأمل انحطوط المخطوطة على جبينه المريض وفه القوى ، الدالة على أهواء شديدة ، يضبط عليها بشدة متناهية ، حالما يثبث المتكلم الى ديبب هموم الحكم في وسط الأفكار الخفيفة ، المعبر عنها بخفة كذلك ، كان لا يسمع إلا أن يحكم بأن الرجل غير سعيد .

ولكنه لم يكن يسمع أيضا إلا الإعجاب بلطف الأخلاق ورقة الشئام التي كان متحلي بها ، دوما ، بالرغم من قلة هنائه الداخلي ، والتي شهد بها كل من خدمه أو خالطه . وظهرت جليا في قلة الأحكام القاسية الصادرة في عهده .

فعلوة على أنه لم يكن ليسمح أبدا لقمه أن يخرج قولاً بذيثا ، أو كلمة سافلة ، أو لفظا قبيحا ، فانه كان ظريف المعشر ، ميالا الى المزاح ، مكثرا منه ، في بعض الأحيان ؛ على أن مزاحه كان في منتهى الخفة واللفظ ، لا يثقل على النفوس مطلقا .

من ذلك ان بعض قناصل الدول ألح عليه، أيا ما متابعة، بأن يتفضل ويجود على أحد رجال تبعيته بمهنة يستطيع الرجل أن يستخرج منها مكسبا — وكان المتداول على الألسنة ان امرأة ذلك الرجل جميلة، وانها لا ترفض أن تكون شفيخته لدى أصحاب الأمر — فأجاب الخديو القنصل الى طلبه، وعهد الى الرجل بتوريد ألفي زوج ثيران بلخيشه، قائلا للقنصل «لست أشك في أن صاحبك ذو خبرة في الحيوانات ذات القرون !» .

ومن ذلك انه كان قد وقع نفور بينه وبين أحد قناصل الدول، واختصما . وكانت امرأة ذلك القنصل مغرمة بالمكاروني، نهمة في أكله، مقبلة عليه في الموائد بكيفية توجب الاشتماز . فتداخل بين الخديو والقنصل صديق، وما زال بهما حتى أصلح بينهما . فبعث (اسماعيل) لزوجة ذلك القنصل سوارا بديعا ، ثمينا للغاية ، للدلالة على رجوع المياه بينه وبين زوجها الى مجاريها . فاستغرب الصديق عمله ، وسأله : «لم هذه الهدية الثمينة ؟» فأجاب (اسماعيل) : «ماذا تريد ؟ فانه كان لا بد منها، وإلا فويلية أولها لها، ويكون المكاروني من ضمن أصنافها ، لئلا يقال اننا لم نراع ذوق مدام القنصلية ، على أنى ياهرزى ، أفضل الحرب على رؤية تلك المرأة وهي تأكل المكاروني !» .

ومن ذلك انه كان يكره المقابلات الرسمية في الأعياد ، لأن المحادثة فيها لم تكن تدور إلا على الطقس واختلافه بين مصر والاسكندرية . وكانت نفسه قد مجتها كثيرا . فاتفق في السنة الأخيرة من ملكه ، وأيام ان كانت اضطرابات الداخلية في أشدها، أن تنصلا أياه زائرا، وبعد التحية المعتادة، شرع يتكلم في مسألة الطقس :

(١) أنظر : "خديويون وباشاوات" لمؤيد بل ص ١٢ و ١٤

وكان سياق الحديث العادى فى هذا الموضوع أن الاسكندرية رطبة ، وأما مصر جافة . قاطع الخديو عليه كلامه ، وقال له : « انى أدري تماما ، يا جناب القنصل ، ماذا تريد أن تقول لى . فأرجوك أن تقيد فى مذكرتك انى من الآن فصاعداً أعتبر مصر رطبة ، والاسكندرية جافة » . فوقف القنصل مندهلاً ؛ ولم يخرج من حضرته ، قال لزملائه : « أظن أن سموه أضاع ذاكرته ^(١) » .

على أن ذاكرة (اسماعيل) كانت حديدية ، لا يمسح من لوحها شئ رسم عليه مرة . ولا أدل على ذلك من أن بعضهم ، فى سنة ١٨٧٥ ، حادثه ، يوماً ، فى شؤون ترعة السويس ؛ وذكر أموراً تتعلق بالمخبرات القنالية ، خالفه (اسماعيل) فيها ؛ ولكن يثبت له أن قوله حق ومزاعم محادثته فى غير محلها ، ذكر له عشرين سطراً من مستند غير مهم كان قد قرأه منذ سنوات عديدة . فنقل الرجل الأسطر ، ولم عاد الى منزله راجعها ، فإذا بها كما قالها (اسماعيل) حرفاً بحرف ^(٢) .

ومن لطيف معاشرته أنه كان يعمل محادثته ، سريعاً ، على التمتع براحته كلها ، وعلى إزالة كل تهيب من نفسه . وكان يبذل جهده ليجلّ يحس مخاطبه أنه ثقل عليه فى الكلام ، أو أنه لم يفهمه غرضه .

فمن ذلك أنه دعى ذات يوم شاباً انجليزياً من عائلة رفيعة ، ولم يكن يحسن التكلم بالفرنساوية ، الى تناول طعام الغداء عنده . فأجهد الخديو نفسه إجهاداً كبيراً ليتتبع حديثه ويفقه معانيه — لأن الشاب كان يتكلم بالانجليزية — وأخذ

(١) أنظر : "خديرون وإشارات" لموبد بل ص ١٤ و ١٥

(٢) أنظر : الكتاب عيه ص ١٨

يساعده على التعبير عن أفكاره . فدار الحديث على رجل معروف لدى الخديو؛ فأراد الشاب أن يقول : « ان الرجل اعتاد كذا وكذا، وهذا يعبر عنه بالانجليزية بقولهم : « Il a contracté l' habit » فقال : « He has contracted the habit » أى « ضيق ثوبه » فقطب الخديو جبينه ، وأجهد فهمه ليدرك معنى تلك الجملة ، فلم يستطع . فقال : « نعم إنه كان يلبس دائماً ثوبا ضيقا ! » وغير موضوع حديثه . وذلك ليكلا يخرج مركز ضيقه ^(١) .

وكان في عاداته يسحر بلطفه كل من وجد معه . وإذا شاء صير أكبر أعدائه أصدقاء له ما داموا في حضرته . ولم يكن يجد صعوبة ما في حملك على التنازل عن آرائك والانحياز الى آرائه ، ما دمت تكلبه . ولو أنك يمتد الخروج من حضرته تعود الى صوابك وترى أنه مخطئ وأنت على حق .

فيروى ، من ذلك ، أن أحد القناصل كان اذا قابله أظهر اتفاقه معه على كل شيء؛ فاذا ما خلا الى نفسه وكتب الى دولته ، كتب ضده . وكان اذا ما تابه (اسماعيل) على ذلك ، اعترف بخطأه ، ووعده أن يصححه في رسالته التالية . ولكنه ، في رسالته التالية ، كان بدلا من التصحيح ، يبالغ في الطعن . فحمل عمله هذا (اسماعيل) على القول لأحد أصدقائه « اني رأيت الحق لمندهش من تصرف حضرة القنصل ، ولكنى لست أرى له دواء ، فاني لا أستطيع أن أجلس معه ، وهو يكتب رسائله » . قال ذلك وتبسم ، وكسر على عينه .

وكان يتدارك ، حالا ، أى خطأ يصدر منه في المحادثة ، ويمتدله الى مصالحة . فمن ذلك أنه قدم ، ذات يوم ، الى أحد كبار الكتاب ، هدية نقدية نفيسة ليحمله

(١) أنظر : « خديويون وإشادات » لمحمد بل ص ١٧

على الكتابة في فائدته . ولكنه ما كاد يفوه بالمقصود من تلك الهدية إلا وأدرك أن الرجل ليس ممن يشترون بالمال ، فابتسم ، وختم العرض بقوله : « واني إنما أقول هذا لك لكي استمرئى ، ولو مرة واحدة في حياتي ، لذة الرقص ^(١) » .

ومن مميزاته أنه كان يدرك حالا أخلاق الناس ، ويعامل كل واحد المعاملة التي هي أحسن وقعا لديه . من ذلك أنه لما أراد إنشاء معامل سكر في مزارعه في الصعيد ، خاطب في الأمر بيوتا انجليزية وبيوتا فرنساوية . فأتاه وفد بريطاني ووفد فرنساوي ، فقابل كلا منهما على انفراد . أما الفرنسي ، فاستمر الكلام معه أياما ، وأشرح رجاله من سعة اطلاع (اسماعيل) وإحاطته بكل دقائق الأمور ، وأدهشهم منه اعتناؤه ببعض ذات دقائق اقتراحاتهم ، اعتناء تاما . وأما الوفد الانجليزي ، وكان من منشستر ، فانه تم الشغل معه ببضع ساعات . فقال رجاله : « هذا رجل أقطع للشغل يوجد على غير شاطئ » (الإيرول) . فلما بلغ قولهم الى (اسماعيل) ، قال ، مفسرا : « ان بعض الناس يركب حصانا ، وبعضهم حمارا ، وآخر جملا ، ولكل منهم حركات خاصة به . على أن أحسن راكب من يركب كل هذه ركوبا جيذا ^(٢) » .

وكان كثير الشغل ، صبوراً عليه ، مهما كان شاقا ، ويحذ فيه لذة عظيمة ، ولو أنه أشر في النهاية على صحته .

ولم يكن يميل للالهة والمعظمة إلا حينما كانت شؤون الملك تستدعيها . فكان يخرج عادة الى التزهة لابسا اسطمبولية بسيطة وطربوشا أحمر ، وليس أمامه سوى خمسة خيالة بلباس لونه لون الشوكولاتة .

(١) أنظر : "خديويون وباشاوات" لمحمد بل ص ٩

(٢) أنظر : الكتاب ح ١٠ و ١١

وكان معظم حديثه بالفرنساوية . لأن معظم جلسائه كانوا أوروبيين . ولأنه ، لسوء حفظه وحفظ بلاده ، ما قفى يميل إليهم ، ويضع يافته فيهم ، بالرغم من أن الجديدين بها منهم كانوا أقل من أصابع اليد ، وأن معظمهم تسببوا له بأضرار بليغة ، كما سبق لنا القول .

ولو حسن جلسائه ، وأنعمت عليه الأقدار بوسط غير الوسط الذي شب فيه ، وأمناء خیر من الذين اتهمتم ، لصار في رجولته مصير خير الرجال ، كما أنه أصبح من أعظمهم ؛ لأنه كان أرضاً جيدة ، لا تحتاج إلا إلى فلاحة حكيمة ، وبذر طيب . ولكنه تعلم ، في مبادئه ، كما قلنا في غير هذا المكان ، أن القانون أرادته ، ولا يحتملها إلا عقله . فأصبح لا يميز تماماً أين ينتهى الخير ، وأين يبدأ الشر . فالرأى الذى يوافق ، يقبله ؛ والرجل الذى يفيد ، يشغله . فإذا أحس بأنه أصبح خطراً عليه داسه كما تداس عقرب . وإذا صادق انساناً ، أخلص له الصداقة بقدر ما يخلصها ملك ؛ ولكنه إذا اضطرت مصلحته إلى التدخل عن ذلك الصديق ، تخلى عنه وهو آسف ، كما يتخلى المرء عن كلب عزيز لديه أصبح مضايقاً له في حياته .

وكان ذا مقدرة واسعة ، جعلته يغير وجه القطر تغييراً كلياً . وما مرت أهوام حكمه الستة عشر ، على وادى النيل ، إلا وقد قطع هذا الوادى شوطاً في مضمار المدنية والرقى لم يقطع مثيله في أربعة قرون سابقة . وتطورت مصر على عهده في حياتها المادية والأدبية تطوراً أصبح معه لا يعرفها من كان قد أتاه زائراً في أيام سعيد . وقد بينا ذلك بياناً كافياً في محله .

فلا غرابة ، والحالة هذه ، أن تكون منزلة ملكه في تاريخنا بالقرن التاسع عشر ، منزلة الشمس في سميت السماء ؛ وأن يبقى ذكره خالداً في القلوب . ولا عجب

إذا استموت كنيته عند المصريين أبا السباع بالرغم من كل المعائن التي وجهت إليه ،
وبالرغم من الشدائد الحقيقية التي قاسوها في عهده . فالشدائد تزول كلما مرت عليها
الأيام . وأما أشجار الخير ، فإذا غمرست بنورها ، مرة ، فإن مرور الأيام إنما يزيد لها
خصوبة وقوة وانتشارا . فتصبح ، بعد حين ، وإذا بظلمها الوارف قد انسدل على
نفس ذكرى تلك الشدائد ، وأخفاها .

انطامنة

فانخير ، مهما قيل بالعكس ، أقوى من الشر ، والحياة ، ولئن كثرت الوفيات ،
وتعددت ، واشتدت أسباب الهلاك ، أقوى من الموت . ألا ترى أنها تغذى مكانها
من الفساد ذاته الذي يوجد الموت ، وتخرج من الظلمات النور .

تم المجلد الثاني

ملحق

مقتطفات من المراسلات العديدة
التي دارت بين الخديو (اسماعيل) ونوبار باشا
في أمر إنشاء المحاكم المختلطة

ملحق

كنت، أسوة بمعظم الملأ من المؤرخين، أعتقد أن معظم الفضل في إنشاء المحاكم المختلطة يجب أن ينسب إلى الوزير الكبير نوبار باشا، وإلى حسن مساعيه .

ولكن صاحب الجلالة الملك (نواد الأول) — حفظه الله — تفضل وأكد لي أن نوبار باشا لم يعمل في ذلك إلا بإشارة (اسماعيل) وأرشاده، وأنه، حتى في دقائق عمله، لم يتكبد قيد شعرة عن السبيل الذي كانت ترسمه له تعليمات الخديو الفخيم .

ولكى أكون على بينة من أن هذا التأييد قائم على أساس الاطلاع أكثر منه على رغبة جلالة في تعظيم ذكر أبيه — وهي رغبة ممدوحة ثم يبرجلاته بذكر والده — تفضل مولاي الملك وكلفني بمطالمة المكاتبات التي دارت بين (اسماعيل) ونوبار في شأن إنشاء المحاكم المختلطة — وهي مكاتبات لا تزال محفوظة في دفترخانه السراى الملكية — ، وقال لى : « انك لن تجد من كتب (اسماعيل) إلى نوبار إلا صورا للبعض منها ، لأن تلك الكتب حفظها نوبار لديه . ولكك تجد جميع المكاتبات المرسلة من نوبار إلى والدى . فيمكك أن تفهم منها ما كان في الحقيقة عمل (اسماعيل) وما كان عمل نوبار . فاذا اقتنمت بصحة ما أقول، أمكك أن تضيف إلى كتابك ملحقا ثبت فيه ما يصل إليه اقتناعك ! » .

فصعدت بأمر جلالة — وأنا مبتهيج ابتهاج النفس بميدان يفتح أمامها لتصل منه إلى حقيقة تبقيها — وأقبلت أقرأ تلك المكاتبات ، وأدرمها درسا دقيقا ، بالرغم من كثرة عددها — فانها تناول مدة ما بين سنة ١٨٦٨ وسنة ١٨٧٣ وتكون

أربع ربط ضخمة مجلدة - وبالرغم من قلة وقت الفراغ لدى ، لاشتغالي - فوق قيامي بمهام وظيفتي - بترجمة الكتاب الى اللغة الفرنسية، وتقرير مصادره صفحة صفحة ، عملا ، أيضا ، بإشارة مولاي صاحب الجلالة ، الذي تفضل وقال لي إنه بدون ذلك لا يكتسب المؤلف قيمة علمية .

وأخذت أهمل من تلك المكتبات كل ما أراه شاهدا على صحة تأكيد مولاي ، حتى اذا فرغت منها ، قدمتها للقراءة بصفتها المصحح المطلوب . وأنا واثق من أنهم ، بعد اطلاعهم عليها ، سيشاركوني في اقتناعي بأن معظم الفضل في انشاء المحاكم المختلطة يجب في الحقيقة أن ينسب الى (اسماعيل) ، وأن الخديو الفخيم لجدير بأن توضع صورته فوق صورة نوبار في القاعة الكبرى لمداوالات محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية ، وأن يوضع تمثاله في مدخل كل من هذه الدور التي أنشأها للعدالة في بلاده .



كتب نوبار بتاريخ ٨ يناير سنة ١٨٩٨ الى ابرام بك ، سكرتير (اسماعيل) الخالص : « اني احتفظ تماما بجميع حقوق سمو الخديو . فلسموه متسع من الوقت دائما ، لكي يشرفني بما يرى من الأوامر فيما بعد . وقد كان من أهم أركان ما بنيت عليه دحضى لما لا يحسن الموافقة عليه في تقرير المندوبية ما ورد في كتاب سموه ، وأعني به (اني لا أستطيع ادخال القاضى الأوروبى في محاكم البلاد ، اذا كان في غير استطاعتي أن أقدم لشعبى ابطال التجاوزات التي يتألم منها ، يجرّد ادخال ذلك القاضى الأوروبى !) وأيضا : (اني لا أستطيع اخضاع شعبي لمحكمة مشكلة من أوروبيين ، طالما يرفض الأوروبيون الخضوع لهذه المحكمة) .

«ان جميع هذه المناقشات التي أقوم بها والتي سأعرض لها في المستقبل ، هنا ، الغرض منها تحديد مسائل المبادئ ، بحيث ان عمل المندوبية المطلوب انعقادها في الاسكندرية يخصص في البرنامج الذي يرغب فيه سموه : أى في التقنين والاجراءات القضائية (المرافعات) انى أطلب أوامر سموه تلفزيونيا في شأن تشكيل المحكمة . هل يوافق سموه على التشكيل الذي اقترحه المندوبية ! أم يلزمنى أن أعمل على تعديله ؟ أرجو سموه أن يبت في الأمر ويلغى أوامره » .

فكتب (اسماعيل) الى نوبار بتاريخ ٩ يناير سنة ١٨٦٨ ، عقب اطلاعه على التقرير الذى وضعته مندوبية باريس الأولى لما عرض عليها مشروع انشاء المحاكم المختلطة : « يمكننا ، بدون ضرر علينا ، أن قبل تشكيل المحكمة بالكيفية التي تقترحها المندوبية . وأراى أطلع بكل انتباه التقرير الذى أرسل الى البريد الانجليزي . وسأكتب لك لأبدي لك رأيي في أهم النقاط الدائر عليها البحث » .

وكتب نوبار بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٨٦٨ : « سيرى سموه انى لم أحتف عن المذكرة المؤرخة ٣ ديسمبر سنة ١٨٦٧ التي حازت تصديقه . وقد أجلت تبليغ الحكومة الانجليزية بناء على برقية سموه التي قال لي فيها إنه ، مع موافقته على تشكيل المحكمة حسب اقتراح المندوبية ، سيلغى رأيه فيما يتعلق بباقي المشروع » .

وكتب (اسماعيل) الى نوبار بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٨٦٨ : « لى لما فضلت أن أبدي لك رأيي بعد اطلاعى على إجابتك على تقرير المندوبية ، قد اضطرت أن أجل ردى الى بريد ٢٩ الجارى . فالإيضاحات التي أبديتها في إجابتك صحيحة ، ولو أنها لا تخول من شئ من الشدة . فاذا أضفت اليها بعض الاعتبارات التي أُنبتني

بأن شارل دى لسبس عامل على تجهيزها ، فإن إجابتك ستكون تامة . وبما أنك تقول لى فى كتابك إن قرار المنسوبة سيبحث الى الدول الأجنبية ، فهل تجد من مانع فى أن أمر بإعطاء نسخ منه الى القناصل العامة قبل أن تصلهم عن طريق آخر ؟ لا سيما وأنهم طلبوا منى ذلك » .

وكتب نوبار فى تاريخ ٣ فبراير سنة ١٨٦٨ ضمن كتاب ما يأتى : « أرجو سموه أن يبلغنى تعليقاته واعتراضاته وأوامره بالتلغراف » .

وفى ٥ فبراير سنة ١٨٦٨ أرسل الخديو التلغراف الآتى الى نوبار باشا : « زارنى الكولونيل ستاتن اليوم ، فأسرنى بأن الحكومة الروسية قبلت أن توفد عنها نائبا فى المنسوبة الدولية حيثما ترغب مصر فى انعقادها . وعليه فإن لدينا الآن قبولين : قبول انجلترا وقبول روسيا . وستكون النمسا كذلك ، لأنها تعلم أنها لم تكن تنتظر سوى قرار روسيا لتسير معها يدا بيد . وأما روسيا فقد أكد لى المسيو دى لكس (قنصلها) رسميا أن حكومته صيته مندوبها فى حال اجتماع المنسوبة فى القطر المصرى . ومن جهتى ، حيث أنى أرى أن من مصلحةنا إنعقاد المنسوبة فى بلدنا ، فقد أصبحنا جميعا متفقين على هذا الأمر الهام » .

وكتب إيزابيل الى نوبار باشا بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٦٨ : « إن سمو الخديو ، قبل قيامه الى مصر العليا ، كلفنى بأن أرسل لسماذتك المذكرة المرفقة طيه المحزنة بقلم المسيو شريتر عن ترتيب محاكمتنا . وقد أخبر سموه المسيو شريتر بأن هذه المذكرة ستسئل اليكم فاعلا بأنكم أقرب الى تقدير ما فيها . فأرجوكم بعد الاطلاع على آراء المسيو شريتر وأفكاره أن تكتبوا عنها ما ترونه لسموه . وصلنى اليوم كتابكم المؤرخ ٢٨ يناير ، وبما

أننا اليوم في ٦ فبراير والخليديو يقوم غدا صباحا الى المنيا، فلست أظن أن سموه يتمكن من إيجاد الوقت الكافي للردّ عليكم . فأخبركم بذلك لكي تكونوا على بينة من سبب تأخير أوامر سموه في شأن المسائل المختلفة التي تعرضونها عليه .

وفي ٨ فبراير سنة ١٨٦٨ نقل نوبار في كتابه الى إبرام بك ما قاله للسيو أوتريه وهو : « ان سمو الخديو ، لدى أول مطالبة تقدمها له القنصلية الفرنسية ، كان مصمما على أن يجيب أنه اقترح إنشاء محاكم للبت في أمثال هذه المطالبات وان فرنسا لم تقبل . فبأنه ، من وجهة العدالة ، ليس بتابع لأحد ، فلا يستطيع ، والحالة هذه ، أن يعبر أى مطالبة تقدم له شيئا من الاعتبار . فاذا لم يرق هذا في نظر المطالب ، فبالله إلا أن يرفع أمره الى مجلس الأحكام » . وزاد على ذلك ما يأتي : « قلت للسيو أوتريه : انظر ، يامولاي ، الى المركز الذي تضعوننا فيه ، والذي نصبح حتما فيه نحن وفرنسا : فان سمو الخديو مصمم على رأيه ، والبلاد كلها تمضيه فيه » « أرجوك ، ياسيدى البك ، أن تبلغنى أوامر سموه تلغرافيا . فاذا لم أنجح في مساعى ، فأى سريزمنى اتباعه ؟ ما هى أوامر سموه ؟ » .

وطاد في كتاب مؤرخ ١٠ فبراير سنة ١٨٦٨ وكتب أيضا : « انى أطلب بالحاح أوامر سموه ، فيما يلزمى عمله في حال عدم اذعان المسيودى موسنيه الى طلباتى » .

وكان نوبار قد أعلم (اسماعيل) في كتاب نال ان الحكومة الفرنسية قد تقبل المشروع اذا نالت بعض امتيازات توهت بها . فارسل (اسماعيل) برقية الى وزيره جاء فيها ما يأتى : « لا يلزم أن يتخذ قبول فرنسا بالمشروع شكل المساومة ، بل يلزم أن يتخذ القبول شكل اعتراف فرنسا بحق لنا لا يقبل أن يختلف عليه اثنان . واما

ان فرنسا تقبل بطلباتنا لهذا السبب أو ذاك، فهذا أمر لا يهني : لأن المهم في الأمر أن ندرك غرضنا . وأما الباقي فلست أعلق عليه أهمية ما ، على شرط أن يبقى مكتوما بيننا وسرياً . وهذا التكتّم ، ولو أنه في مصلحتنا إلا أنه مرغوب فيه لمصلحة فرنسا أيضا : فان المسألة مسألة شرف لها ويهم شرفها أن لا ترى أنها ساومت على التسليم بحق عدل ومساواة . ومن المفهوم أنه يلزمك أنت تعمل بحيث يكون الاتفاق مع ديسلرس بشأن فاذ بيوع الأطنان محزراً بمنتهى الفطنة : فتحفظ فيه جميع حقوق حكومتى حتى لا تقيم لنا في المستقبل مصاعب وإشكالات جديدة . فإوصيك بهذا الموضوع : فانه في منتهى الأهمية » .

وكتب نوبار باشا الى ايرام بك بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٨٦٨ : « انى سأسلم الى اللورد ليونز (سفير بريطانيا العظمى في باريس) مذكرة تدين مطالب سمو الخديو نقطة، نقطة، بكل تفصيل وقد استلمت في الوقت ذاته خطاب سموه الخاص بالسلوك الذى على أن أسلكه فيما اذا لم أستطع نيل اختصاص المحكمة الالزامى ! » .

وكتب فى ٣ مارس سنة ١٨٦٨ : « اذا تشبث اللورد ستانلى (وزير الخارجية البريطانية) بمعنى خطابه الأول ، وأبى أن يوضح عن رأيه قبل التثام مندوبية التحقيق بالاسكندرية ، فما الذى يلزم عمله ؟ ما هى أوامر سموه وقراراته ؟ وعلى فرض أن اللورد ستانلى يتشبث بعدم البت فى الأمر قبل التثام المندوبية التى أبدى رغبته فى أنها تثم بالاسكندرية ، فهل يلزم لحل موسّيته على الرضا بالتثام هذه المندوبية فى مصر ، هل يلزم قبول ما يشير به تقرير مندوبية باريس ؟ انى أرجو لك يا سيدي البك أن تبغنى أوامر سمو الخديو فى هذا الشأن »

انى أرجو سموه التفضل بتبليغى أوامره فى شأن الطوارئ الاحتمالية التى تشرفت وعرضت بيانها عليه ! » .

وكتب فى ٨ مارس سنة ١٨٦٨ الى ايرام بك : « تشرفت بكتابك المؤرخ ٢٧ فبراير الذى تبليغنى به أوامر سمو الخديو فيما يتعلق بالسير الذى يتعين على اتباعه فيما لو أبى المسيو دى موستيه جعل المحكمة إلزامية : فان سمو الخديو يرى أنه يلزمنا أن نطلب تفويض البت فى ذلك للندوبية فى الاسكندرية » .

وكتب (سماعيل) الى نوبار بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٨٦٨ : « اطلعت على بريدك الرقم ٣ مارس . فيلزم العمل بحيث تقبل الحكومة الفرنساوية التنازل المندوبية فى مصر بذات الشروط التى أقرتها روسيا وانجلترا . لأنه اذا لم تخول المندوبية حرية مطلقة فى العمل ، واذا حتمت الحكومة الفرنساوية بقاءه داخل الدائرة التى رسمها تقرير مندوبية باريس بعمل الحكومة الفرنساوية حينها ، فانا لن ندرك غرضنا وما ينالنا سوى العناء . ولكنه يخيل الى أن انجلترا وروسيا قابتان اجتماع المندوبية بالاسكندرية بدون ما أن يكون لها برنامج وضع سابقا ، ولست أرى أن لفرنسا حقا فى تختم شروط كهذه . وقد جرت معاهدة بينى وبين المسيو شرايبر (مقتصل الاتحاد الألمانى الشمال بالاسكندرية) فقال لى ما حملنى على الفهم بأن المذكرة التى وضعها فى تشكيل المحاكم وترتيبها لم تكن بنت أفكاره وآرائه الشخصية فقط ، بل إن حكومته تشاركه فيها » .

وكتب اليه فى ٢٩ مارس سنة ١٨٦٨ : « عزيزى نوبار : انى أرى بمزيد الأسف يا عزيزى نوبار أنه لم يعد لك ، إزاء عزم المسيو دى موستيه التنازل ، سوى انتظار رد اللورد ستانلى لتتخذ عزمنا نهائيا . على أنه اذا طال الأمد على ورود هذا الرد ،

فلا يحسن بك أن تطيل مدة إقامتك في باريس . وعليه فاني آذنت لك منذ الآن بالعمل بما تراه موائقا للناسبات والظروف . ولكن أليس من مصلحة حكومتنا أن تجهز حالا العناصر اللازمة لتكوين محكمتنا ، لا سيما وأنا مقتنعون تقريبا أن معظم الدول الغربية لا تكتفى بعدم المعارضة في ذلك فحسب ، بل تكون مسرورة بأحالة النظر في قضايا رعاياها الى محاكمنا . وعليه ، فانا نرحب بالذين يرغبون في الخضوع لقضاء محاكمنا . وأنا اذا وجد من القناصل من لا يرغب في التسليم بهذا الترتيب القضائي الجديد ، فانا سنخول له الحق في الرجوع الى محاكم الأستانة كما هو المتبع حتى اليوم . وليس في ذلك من خروج عن دائرة حقوقنا انى أعطيك هذه التفصيلات بسرعة لتكون على بينة منها . فاذا وجدت أن آرائى تتفق مع مصلحة حكومتى فأقدم على تعيين الأشخاص اللازمين لتشكيل محاكمنا تشكيلا لا تقا بها . ويمكنك أن تختار القضاة في پروسيا والبلجيكا وسويسرا وفي البلاد الأوروبية الأخرى . ولكن اذا وجدت أن مشروعى لا يمكن ، لأى سبب من الأسباب ، تحقيقه فأفدنى في الحال وبين لى ما هى الموانع » .

وكتب نوبار بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٨٦٨ الى ايرام بك : « استلمت الآن البرقية المؤرخة ١٦ مارس التى تفضل سمو الخديو بإرسالها الى . على أنى لم أنتظر ورودها لأقوم بالمساعى التى يأمرنى الخديو بها فى تلك البرقية . وبناء على الأوامر التى سبق لك إبلاغها الى منذ زمن قريب والتى رسمت لى الخطة الواجب اتباعها ، ذهبت الى المسيدى موسى » .

وكتب (اسماعيل) الى نوبار فى ١٠ ابريل سنة ١٨٦٨ : « وصلنى بريدك القيم ٢٧ مارس . وقرأت بامعان كتابك المرسل الى اللورد ستانلى . فالمرجو أن يرّد عليك

الوزير الانجليزي بسرمة ردًا مرضيا . على أنه لو فرضنا وكان رد اللورد ستانلي في غير مصلحتنا، فيلزمك، بالرغم من ذلك، البقاء في باريس لتطلب من الحكومة الانجليزية التنازل المندوبية الدولية بالاسكندرية... .. نحن لا نخمّر شيئاً في إلحاحنا بوجوب التنازل المندوبية : لأنه من المؤكد أن المندوبية ستقرر نظاماً قضائياً ما . وهذا النظام لا يمكن إلا أن يكون أفضل من قضائنا الحالي، ففي حال إقدام اللورد ستانلي على تغيير قراره الأقول، وفيما لو أبقى أن يرسل المندوب الانجليزي إلا بالشروط ذاتها التي تحتّمها فرنسا، فإنه يتعين قبول ذلك بدون اعتراض . أما شروط فرنسا فنحن نعرفها، وستحتم على مندوبها أن لا يخرج البتة من الدائرة التي رسمها تقرير مندوبية باريس . على أننا بقرولنا — ولو مرغمين — على هذا القرار النهائي الذي قد يجمع عليه موسميّه وستانلي، فانا قد نرى في ذلك فائدة لنا : لأن المندوبية الدولية باجتماعها في الاسكندرية قد تقرر حتماً نظاماً قضائياً على قواعد متينة، ولا يمكن لقطرنا إلا أن يستفيد من ذلك فائدة كبيرة... .. على أني مع إبدائي لك رأيي في هذا الموضوع الهام ومع إعطائي لك تعليقاتي، أُرغب أن أقف منك على ما اذا كانت وجهة نظرك في الموضوع مخالفة لرأي فيه . فاذا كانت كذلك، فأرسل الى ملحوظاتك تفرافيا .»

وكتب نو باري ١٧ ابريل سنة ١٨٦٨ الى إبرام بك: « انك تدرك جيداً، ياسيدى اليك، انه اذا ما استتبت محاكمنا واشتغلت مدة أربع أو خمس سنوات، فإنها تصبح دائماً وقد قال لي الجنرال فليرى أن الامبراطور معتقد الآن أني لا أعمل شيئاً سوى تنفيذ أوامر مولاي وتحقيق أفكاره . وأضاف الى ذلك قوله : انه، هو، لا يستطيع أن ينتظر مني أن أشير أبداً على مولاي بقبول شرط أراه في عرقي أنكرا ما يستنكر من الأمور ، وأعني به الشرط الذي ترغب فرنسا بمقتضاه

أن المصري في مصر يكون كل شيء سوى مصرى وقد قال لى
فلورى : (وأيم الحق : انى أرى انك لا تعمل شيئا بخفة رأى وأن هناك فى سياسة
الخديو وأفكاره خطة سير مخطوطة بحزم وتدبر تام)
ان الخديو لم يفتأ منذ خمس سنوات يقاتل قتالا شديدا لتسوية التركة السياسية
المنكوبة التى أخلفها له سلفاه . ولكنه قاتل ويقاتل بدون قاعدة يستطيع ال كون
اليها . فهو كهولان تحته أرض غير ثابتة ومضطرب فى الوقت عينه الى المهاجمة والدفاع
عن نفسه . أما الباب العالى فليس فى مركز كهذا . نعم إنه ضعيف ، ولكن القاعدة
التي يرتكن عليها ثابتة ؛ لأن تركيا حكومة معترف بها . نحن ننضم الى تركيا للطالبة
بحقوقنا التي هى حقوق الباب العالى أيضا ، وسنخاطب السفارات ؛ وهى قد تعترف
بحقوقنا وقد تنكرها علينا . حل أنهم سواء أاخترأوا الاعتراف أو الإنكار ، فانهم
مضطرون الى إجابة الباب العالى إجابة رسمية . فاذا كانت إجابتهم إيجابية فقد
كسبنا قضيتنا واسترد الخديو حقوقه . واذا كانت الاجابة سلبية فانا نقبل إذ ذاك
النتائج التي أقرتها المندوبية الباريسية . ولكنه يتقرر حينذاك أن مصر غير مقيدة
بالمعاهدات المبرمة مع الباب العالى .. وسيقرر ذلك بصفة الأمر الزامن ، رسميا .
وعليه فان الخديو باستناده ، من جهة ، على قناة السويس ، ومن الأخرى ، على مالهته
التي سيفرغ عن قريب من تنظيمها ، سيغتنم هذا التقرير الرسمى وسيعمل ، لدى
سنوح أول فرصة موافقة ، على قطع المسافات البعيدة . وانى أعرف سموه معرفة
كافية لأكون متأكدا من أنه موطن عزيمه على السير الى أقصى ما يمكن من المخاطرات
قبل أن يرضى بفقدان حق ، مافتي* يسعى الى اكتسابه منذ زمن مديد

وإني أرجوكم أن تقبل عني يدي سيدنا الجليل لأجل الفكرة البديعة التي جادت بها
قريحته « .

وكتب في ٢٨ أبريل سنة ١٨٦٨ من باريس الى ابرام بك : « لم يعد يحتمل
أ الانجليزهم المعارضون أم الفرنسيون ؟ مذ تكرم سمو الخديوي وب في المسألة نهائيا
بالفكرة السعيدة التي جادت بها قريحته » .

وكتب (اسماعيل) الى نوبار بتاريخ ٧ مايو سنة ١٨٦٩ من الجزيرة في شأن عدم
الموافقة على أن تكون مباحث اللجنة الدولية بالاسكندرية على قاعدة تقرير المندوبية
الباريسية : « تفضل ، بدون أن تطلب مقابلة خصيصة لهذا الغرض ، وقدم
هذه الملاحظات الى المسيودي لا قاليت (وزير خارجية فرنسا الذي أخلف المسيو
دي مونتيه) من جهتي ، وقل له اني أثناء رحلي لن أتنازعن المطالبة بإلحاح أن
تخول المندوبية الدولية حق البت في الأمور وحق بحث المسألة بحثا جديدا ، بدون
أن تقبل أى عمل سابق إلا بصفة مستند يحسن درسه فقط . هذا كان أبدا رأى
الحكومة البريطانية ؟ وقد ذكره لي مرارا الكولونيل ستاتن : وهذا هو أيضا رأينا
الذي اجتهدنا في تغليبه على ما سواه » .

وكتب نوبار الى ابرام بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٨٦٩ من باريس : « إن هذا
الفكر الذي أبداه الوزير وهذا التعبير الذي بدا منه موافقان تمام الموافقة لما قاله سموه
في كتابه الرقم ٢١ أغسطس سنة ١٨٦٨ ، أى أنه يتعين على المندوبية الدولية أن
ترى ما هو صالح وناجم عن روح الماهدات فتقرره على أنى أؤكد أن سموه
بتجابه المؤرخ ٢١ أغسطس المرسل من الأستانة، قد أبلغ وحده المفاوضة الى
النجاح » .

وأرسل (اسماعيل) الى نوبار بتاريخ ١٢ يولييه سنة ١٨٦٩ البرقية الآتية : « أننا في مسألة المحاكم المختلطة ، لم ندخل للآن — كما تعلم جيدا — في مفاوضات مع أمريكا . على أنه يحسن أن نتلافى هذا . فاكذب لي عما اذا كنت توافق أن نتفاهم مباشرة ، في هذا الشأن ، مع سفير أمريكا في باريس ، لتعبرله عن رغبتنا في أن نرى الولايات المتحدة مشتركة في أشغال المندوبية البولية التي ستلتئم في الاسكندرية » .

وكتب نوبار الى ايرام بتاريخ ٢٨ يولييه سنة ١٨٦٩ : « انى رددت على مسامع لاثور دوفرنى — وقد كان أخلف المسيدى لا قالت على الخارجية الفرنسية بعد دخول نابليون الثالث في الطور السيامى الذى عرف باسم "الامبراطورية الحرة" — الكلمات بنصها التى قالها لى الخديو ، وأنى : (أرجو أن تبث فرنسا الى المندوبية ، ليمثلها فيها ، رجلا تكون لديه غيرة على حسن سمعة فرنسا وعلى شرفها) » .

ثم مرت السنوات التى توقفت المفاوضات الحثيثة فيها بسبب الحرب السبعينية وما تلاها من تقلبات دولية ، وأتى عام ١٨٧٢ الذى أعيدت فيه تلك المفاوضات وأرسل الخديو (اسماعيل) نوبار باشا الى الأستانة للقيام بشؤونها .

فكتب نوبار باشا الى ايرام بك بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٨٧٢ أنه قال لأحد السفراء في الأستانة : « أما أنا فانى أصرح بأنى مقيد بأوامر صاحب السمو الخديو » .

وكتب الى دى لسبس بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٢ : « تأكد ، يا عزيزى دى لسبس ، انى في المسألة الجزائية لا أعمل سوى اتباع أوامر الخديو . أما أنا فانى ، مبدئيا ، قد كنت أرضى بما خولت المحاكم من الاختصاص بالنظر في الجنىح

المرتكبة ضدّ القضاة وضدّ الضباط القضائيين، وهم قائمون بشؤون وظائفهم . ولكنني اضطررت الى التنازل عن رأيي أمام ارادة الخديو ، وهي ارادة أراني مضطرا الى القول انها قائمة على قاعدة متينة من التعقل الثام » .

وكتب في ٣ سبتمبر سنة ١٨٧٢ من الأستانة الى ايرام بك : « اني أرجو سمو الخديو أن يتفضل ويلفني بأمره وتعليماته بالدقة في هذا الموضوع الخطير » (موضوع اختصاص المحاكم الجديدة بالنظر في المواد الجزائية بعد مضي ١٨ شهرا على تأسيسها) .

وكتب في ٣ سبتمبر سنة ١٨٧٢ : « أرجو أن الفكرة التي حولها سموه الى اقتراح استدلال جميع الصعاب . فاني أعتقد أنها توفيق بين جميع المطالب وترضى جميع المصالح » .

وكتب في ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٢ الى ايرام بك : « أن سمو الخديو قد عمل بحكمة عمل سياسي حقيقى بأن حول إلى اقتراح ما لم يكن في فكرى سوى اعاز الى دى لسبس . فجميع الفضل سيكون له ، وجميع الفائدة ستكون لحكومته . وأرجو أننا بموجب هذا الاقتراح سنكسب قضية الإصلاح ، وستزيد اعتبارا في نظر الحكومات . واعتبار الحكومات لنا قاعدة كل مستقبل سياسى ففى اليوم الذى أفقد فيه الأمل في النجاح ، سأفقد بذلك سموه لكن يرى رأيه ويشرفنى بأمره وبما أنى اعتسنت أن أعلم سموه بكل ما يحدث ، تلغرافيا ، فاني أرسل لك صورا جميع البرقيات التي بعثت بها ، لكي يتمكن سموه بالاطلاع عليها من معرفة جميع دقائق الحال التي نحن فيها » .

وكتب (اسماعيل) الى نوبار باشا بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٨٧٢ : « انى أوصيك بأن لا تبدى رأيك لأحد في الحل الذى عرفك به دى لسبس وأنت لا ترد على دى لسبس قبل أن تعرض على تلغرافيا ذلك الحل مرفقا بملاحظاتك » .

وكتب نوبار الى ابرام بك بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٨٧٢ : « انى سارسل بالتلغراف الى سموه كتاب دى لسيس والتعليمات المعطاة الى السفير الفرنساوى .
وسموه يبلغنى أوامره . على انى لن أبدى بتا فى شئ قبل أن تبلغنى هذه الأوامر » .

وكتب اليه بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٨٧٢ : « اذا جالفت اقتراحات السفير الفرنساوى اقتراحات سموه فانى سأخطر سموه بذلك حالا بالتلغراف ليتفضل على أوامره ، وليرفنى ما هو عزيمه ، وماذا يريد أن يقرر » .

وكتب اليه بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٧٢ : « قد استلمت وفهمت برقى سمو الخديو الخاصتين بالسير الذى يلزمى اتباعه اذا رفضت الدول انى لا أرى هناك سوى طريقة واحدة يصح الأخذ بها وهى : أن يطالب القوم باللسان الذى أقره مولانا ، وأعنى به أن يقال للقتاصل إن عموم الدعاوى بلا استثناء المقامة على الحكومة سترسل الى الأستانة بدون أن تدخل الحكومة المصرية فى المناقشة فى موضوعها . وأن تحتفظ بمحققنا فى أن تقاضى شركة السويس أمام محاكمنا ولا نفتأ مقررين بأن أول قضية ترفع على الشركة سيصدر فيها الحكم ولو غايبا من المحكمة المصرية ، وستقوم الادارة بتنفيذه فى الحال » .

وأرسل الخديو الى نوبار البرقية الآتية فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٧٢ : « انى أعريت ، مرة أخرى ، للكونليل ستاتن عن عزيمى على مدم تقرير المحاكم المدنية إلا اذا سلم مبدئيا بالاحتصاص الجزائى ، واذا خولت تلك المحاكم اختصاصا تاما كاملا بالنظر فى جميع الجنائيات والجناح التى تقترب فى حق القضاة والضباط القضائيين وهم فى أثناء تأديتهم وظائفهم » . وبعث اليه فى اليوم التالى بالكتاب الآتى : « وصلنى الآن

كتاب من دى لسبس جعلنى أشعر بارتياح الى حل قريب ممكن . ففرنسا ، بحسب نص هذا الكتاب ، تسلم بمبدأ الاختصاص القضائى الجزائى . وعليه فان أهم نقطة فى الموضوع باتت مكسوبة لنا . وليس هناك سوى تصديلين لمشروعنا : (الأول) ان فرنسا تطلب أن لا يطبق المبدأ إلا اذا نجح اختبار القضاء المدنى مدة خمس سنوات . فيمكننا القبول بأن تطبيق المبدأ سيعمل فى برهة من الزمن لا تزيد على خمس سنين : وبذلك نتمكن من تطبيقه حالما تظهر الضرورة لذلك ، ولو قبل انقضاء الخمس السنوات . هذا لا يغير مركزنا : لأن الدول يمكنها دائما ، حتى لو حدد المشروع مهلة الثمانية عشر شهرا ، أن تأتى فى بحر المدة وتقول ان الاختبار لم يكن كافيا وتطالب بمدة الأجل لأى سبب من الأسباب ؛ (الثانى) ان المحاكم المدنية يمكنها فى الأثناء أن تقوم بتنفيذ أحكامها . ولها ، بهذه المناسبة ، أن تحكم فى الجحج المرتكبة ضدّ القضاة ، على أن تكون مرتكبة واجلسات معقودة . فتحسن لا نستطيع قبول هذا القصر : لأننا لا نستطيع أن نأخذ على أنفسنا مسئولية تنفيذ الأحكام ، ان لم نكن قابضين فى أيدينا على حق المحاكمة فى جميع الجحج والجنائيات التى قد ترتكب خارج الجلسة ضدّ القضاة بسبب حكم يصدرونه ، أو ضدّ الضباط القضائيين المكلفين بتنفيذ الأحكام . ومع ذلك فجميع السفراء قد سلموا لك بهذا المبدأ واعتقد أنه فى استطاعتك اقناع السفير الفرنساوى بضرورة جعل اختصاص محاكمة شاملا لهذا الموضوع ، وحمله على قبول تحرير نص لا يترك مجالا للشك والريب فى حقوقنا . وانى سأتكلم فى هذا المعنى مع القناصل الانجليزى والفرنساوى والايطالى لكى يكتبوا لحكوماتهم ؛ وسأقنعهم فوق ذلك بأنه سيتعذر علينا بدون هذا تنفيذ الأحكام واقامة صروح عدالة محترمة كما هى الحال فى باقى البلاد . وبما أن هذا الموضوع هو الجزء

الحوى فى أمر انشاء المحاكم، وإن كل جدال مخالف إن هو إلا مفسطة ارادة سيئة، فاقى مقتنع ان الحكومات تستحسن عملنا . وسأرسل برقية مفصلة الى دى لىبس أقيم فيها الأدلة على جميع النقط المطلوبة، لكن يؤثر من جهته على حكومته .»

وكتب نوبار فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٧٢ الى إيرام بك ضمن كتاب طويل مايقى : « وقد أيلت براهينى بقراءة الكتاب المرسل من الخديو وبتهديد أبديته بقفل محكمة التجارة وكان وقع هذا التهديد كبيرا جدًا على السفير الانجليزى . ولكنه لم يرق به لحكومته لأنه لا يعتقد أن سموا الخديو يلجأ الى هذا الاجراء، لأن الوسيلة خطيرة؛ ولكن لأن الحال التى قد تنشأ عن ذلك لاتفق مع عظمة الأفكار التى يتفدى بها سموه فى مصلحة بلاده ! »

وأرسل (اسماعيل) الى نوبار فى أول أكتوبر سنة ١٨٧٢ الكتابة الآتية : « انى قد أحطت متولى أعمال القنصلية الفرنسية العامة علما بعزمى على قفل محكمة التجارة، وهو سيكتب عن ذلك لحكومته . ولكنى لم أستطع إبلاغ هذا العزم عنه الى قنصل إنجلترا العام : لأنه كان قد سافرا أتت رسالتك . ولكنى سأراه بعد ثلاثة أيام أو أربعة . فأكلمه فى هذا الشأن .

قد تكلمت مع المسيو روسان عن التضييقات التى ترغب الحكومة الفرنسية فى ادخلها على أمر اختصاص محاكنا فيما يتعلق بالجنح والجنايات المرتكبة ضد الفضاة والضباط القضائيين، وصرحت له بأنى لا أستطيع قبولها ولا التسليم بها، وقد وافقنى على فكرى بأننا لا يمكننا أن نحتم على أنفسنا مهلة خمس سنوات بصفة مدة اختبارية؛ وهو يرى مثلى أن الأوفق عدم تحديد مهلة، والاكتفاء بالقول فقط بأن المحاكم الجديدة

ستخول حق النظر في الأمور الجزائية في مجرمة لا تزيد على خمس سنوات: وهو ما قلته لك في إحدى رسائل السابقة . فان ذلك قد يمكن من تحويلها الحق المذكور حالما تظهر المضار الناجمة عن عدم تحويلها إياه ضرورة المبادرة الى جعل اختصاصها شاملا المواد الجزائية أيضا . وحالا يجعل حسن سير محاكمة الضمانات المعطاة منا أكيدة، والمسئور روستان سيكتب الى حكومته في هذا المعنى على هذين الموضوعين ... وصلى التقرير الايطالى على مجمل المسألة وقد أمرت بترجمته . ولكن بما أنه عمل طويل فاني لا أقدر أن أرسله لك مع هذا البريد . على أنك ستستلمه بالبريد القادم على الباخرة "مصر" المسافرة الى الأستانة » .

وكتب نوبار في أول أكتوبر من الأستانة الى إيرام بك : « ان المفاوضات بين يدي سمو الخديو، وهي ليست هنا ، فهناك طور أول وهو طور البيان اذا أمكنني استعمال هذا التمييز . فسموه هو الذي بين المسألة للسفراء وفي الاجتماعات . وأما أنا فاني إنما كنت بتحرير وتقديم أفكار سمو كتابة قد كان أماما عمل تحضيرى لدى الدول . وهذا العمل قد قام به سمو الخديو مباشرة لدى الحكومة الإيطالية بمكاتباته المرسلة الى ملك إيطاليا ، وبتأثيره على القناصل وقام به بواسطة بتأثيره على السفراء ومن المؤكد أن الفضل في رضا إيطاليا بالمشروع للخديو وحده ، ولعمله الحكيم وفي هذه الأثناء وردت برقية مولانا الأولى فقطعت جبهة قول كل خطيب . أى أن البت الذي أبداه سموه وضع حدا ونهاية لكل نوع من أنواع التخصصات والتخمينات فيما عسى يكون السلوك في المستقبل وقد أطلعت السير هنرى أليث (سفير بريطانيا العظمى في الأستانة) على جميع مضمون برقية سموه بحيث أن البرقية والكتاب لم يقما على خبزي كربة فحسب ،

بل كرمي أيضا وكرمي من أغفر الأنواع وقتلت لإليت إنه ليس
في استطاعى البتة أن أعدل لإرادة سموه وقد أطلعت على "زادى" أى
برقية الخديو وكابه ، باقى السفراء . فىرى سموه من ذلك إنى ألبأ فى كل حين وبسمة
الى البراهين التى تفضل بوضعها تحت تصرفى . حتى لقد حفظت كتابه وبرقيته على
ظهر قلبى وأستطيع تلاوتهما كما يتلو تلاميذ مجتهد أمثولة غيا » .

وبعث نوبار الى ايرام من الأستانة فى ١٦ أكتوبر سنة ١٨٧٢ البرقية الآتية :
« قد أطلعت حيثئذ يربولانى (سفير إيطاليا لدى الباب العالى) على نص برقية
سمو الخديو الرقيقة و الجارى التى تمهد كل صعوبة و قلت له إنى سأعرض الأمر
على سموه وعملت ، من جديد ، وأ كدت للكونت دى فوجييه
(السفير الفرنساوى) مضمون برقية الخديو » .

وكتب فى ١١ أكتوبر سنة ١٨٧٢ الى ايرام بك ، ضمن خطاب ، العبارات الآتية :
« إن هناك بعض تفاصيل قليلة الأهمية يمكننى بدون ضرر أن أخذ على نفسى البت فيها .
ولكنه قد تقم مسائل لا يقدر إلا سمو الخديو على تقديرها كما يجب وعلى الحكم فيها » .
وكتب له فى ١١ أكتوبر سنة ١٨٧٢ : « الشئ الوحيد الخطير كان أمر المحلفين .
فقلت لبربولانى : أنى لا أستطيع الفصل فيه مطلقا ، وأنه يتحتم على البتة الرجوع
الى الخديو لاستمذأ أو امره . أما فيما يتعلق بالمواد الأخرى فانى مضطر أيضا الى
عرضها على سموه . على أنى أحرف مقننا ما هو رأيه فيها » .

وأرسل الخديو فى ١٤ أكتوبر سنة ١٨٧٢ الرسالة الآتية الى نوبار : « انى موافق
تمام الموافقة على رفقك على السفير الفرنساوى . فلست أستطيع أن أتعذى الاقتراح

الأخير الذى أبديته . وقد أصبت تمام الإصابات لما قلت إن طريقة التراضى الوحيدة هى الامتناع عن تعيين قضاة وضباط قضائيين من الفرنسيين . فانت بقولك هذا للسفير قد سبقت اليه فكرى . أنا أبديت الاقتراح الأخير للدلالة على رغبتي فى الوصول الى تسهيل نتيجة يقبل بها الانصاف . ففرنسا برفضها إياه تظهر لى ان المصاحب التى تختلقها إن هى إلا وسائل خفية لمنع إنشاء المحاكم الجديدة . فلا سبيل لها الى التشكى إذا من أن معاملتنا لها تختلف عما نعامل به باقى الدول ، التى بدلا من أن تبدى لنا تمنا فى منعتنا عن تقديم القطر فى معارج الرق والنجاح ، تبدولنا ، بالعكس ، راغبة فى مساعدتنا فى هذا الطريق . لأنها تعترف بأننا انما نعمل فى مصلحة الأوروبيين بقدر ما نعمل فى مصلحة الأملين » .

وكتب نوبار الى إيرام فى ١٣ أكتوبر من الأسبانية : « قد وجدت كلام الخديو من الصواب والثبات والحزم والاعتدال ما جعلنى أطلع السير إلبت على كخب سموه برئته . والسير إلبت موافق جدا عليه ومعجب به » .

وأرسل الخديو فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٧٢ الى نوبار البرقية الآتية : « ردا على رسالتك لا أستطيع سوى تأكيد ما سبق أن قلته لك أى إنه لا يمكننى مطلقا أن أبدى قل تسامح جديد . لأن طلباتى ضرورية ضرورة قصوى لحسن سير المحاكم وانتظامها ولضمانه نفاذ الأحكام . إنى أفضل الرجوع الى تنفيذ المعاهدات تنفيذا دقيقا والغاء محكمة التجارة ولا القبول بإنشاء المحاكم على حال لا تضمن لها الحيوية ، وتجعلنا مسئولين عن نفاذ الأحكام بدون ما أن يكون لدينا وسائل تنفيذها . فكل تسامح جديد محال بالمره . وإنى أصرح لك أن تطلع على ريفتي هذه سفير الرومسيا . لأنها تعبر عن عزمى الذى لن يتحول » .

وكتب نوبار الى ايرام في ٢٣ أكتوبر ضمن كتاب أرسله له من الأستانة العبارة الآتية : « وبالاختصار فإن سمو الخديو يقدر أن يرى أن الأوامر التي يصدرها الى تنفيذ بكل دقة » .

وكتب اليه في اليوم التالي : « وصلني برقيات الخديو المتعددة ، فتقديراته فيما يتعلق بالتفصيلات وبالمبادئ في منتهى الصواب . واني لسعيد أني اشتغلت في معناها ! » .

وكتب نوبار في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٧٢ الى المسيو لودلف (سفير النمسا لدى الباب العالي) : « وصلني منذ ثلاثة أيام برقية من لندن سمو الخديو ردًا على بعض ملحوظات أبدأها لي الجنرال اجناثيف من قبل حكومته . وأمرني سموه بأن أطلع الجنرال على تلك البرقية . فتركت له صورة منها . على أنك ، يا صاحب السعادة ، لا تستطيع أن تعتقد مقدار الشعور المؤلم الذي يشعر به سموه ، إذ يرى حكومتك لاتضحى ، لاعتبارات لاحق له في تقديرها ، تقدم مصر التجاري وريقها ، فقط ، بل مصالح النمسا التجارية ذاتها التي تربطها ببلادنا . فسموه يرجوك بنوع خاص ، ومن باب الصداقة ، التفضل باعتبار الحال التي لا تطاق الناجمة لمصر عن عدم وجود عدالة منظمة فيها » .

وفي تاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٨٧٢ أرسل الخديو الى نوبار الرسالة الآتية : « قد أعدت البارحة مطالعة مذكرة الحكومة الألمانية وقابلت اليوم المسيو جاسمند (قنصل ألمانيا العام في مصر) . فهذه المذكرة وكلام قنصل ألمانيا يتفقان بسهولة ، على ما ينبغي الى ، مع نصوص الاقتراح الذي بدا لي الفكر في برقيتي المرسلة لك أول من أمس أن أجعلك تقدمه الى المؤتمر المزمع انعقاده فقابل السفير الألماني

وقل له انا نعمل لرأى حكومته أكبر حساب ، ولكنه يلزمه أن يفهم بسهولة بأننا لا نتقدم البتة بتسليما بطلباتها : لأن كل دولة اذ ذلك نتقدم اليها ، الواحدة بعد الأخرى ، مطالبة بتساعات جديدة . بين أنه لو استطاع الوصول الى اتفاق مع باقى الدول على رأى الحكومة الألمانية ، فان هذا الاقتراح سيصبح حلا نكون سعداء جدًا بقبوله .

وفى أول نوفمبر سنة ١٨٧٢ أجاب نوبار على برقية أرسلها له الخديو بتاريخ ٢٩ أكتوبر بما يأتى : « قد استلمت برقية الخديو المؤرخة ٢٩ أكتوبر وفهمت مضمونها . فسموه مع الحق تماما فيما يتعلق بضرورة البت هنا فى مسائل المبادئ الخاصة بالجنح المرتكبة ضد القضاة والضباط القضائيين وضد تنفيذ الأحكام » .

وأرسل (اسماعيل) فى ٦ نوفمبر سنة ١٨٧٢ البرقية الآتية الى نوبار : «انى أرى الاقتراح الألمانى متفقا مع آرائى تمام الاتفاق . فليزنا إذا العمل على الاتفاق مع ألمانيا ، فنفوز بذلك بموافقة ايطاليا وألمانيا . وتؤكد أن النمسا ستبج ألمانيا وتوافق هى أيضا . إلا نعتقد أن موافقة هذه الدول لا تجلب موافقة غيرها ؟ على أى الأحوال - لو فرضنا أنه لن يكون لدينا إلا هذه الدول فانا سننتفق معها على طريقة سيرة خاصة . وهى تمثل فى الحقيقة أكثر من نصف الجالية التابعة للقنصليات » .

وبمطالعة رسائل نوبار باشا و برقياتة الى أيرام بك فى بحر شهر نوفمبر سنة ١٨٧٢ نرى أنه يطلع الخديو يوميا على سير مفاوضاته مع السفراء وعلى ما تقبل اليه هذه المفاوضات من نتائج . فسا من كبيرة ولا من صغيرة إلا ويطلب فيها رأى الخديو وأوامره .

فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٧٢ كتب الى ايرام بك ما يأتى ضمن رسالة طويلة حررها ،
عقب مفاوضات عملة مع السفراء : « أراى مضطرا أن أصارحك ، يا صديقى ،
بأنى متعب ، منهوك ، والشعور الوحيد الذى يقوىنى هو شعور الغضب والانفعال
من فقدان الكفاءة فى الرجال ، ومن سوء نية فرنسا الظاهر ، ومن عبادة بعض
الحكومات الأخرى وضيق فكرها ، انى ، على قدر ما استطعت ، كسوت البيان المرسل
منى الى سمو الخديو عن الاجتماع الذى حصل ، كساء يمكن الخديو من تفهم الحلال
فيحكم فيما يجب أن يزودنى به من أوامر وتعليقات » .

وكتب له فى اليوم التالى : « ومع ذلك فان سموه بفكره الصائب المعروف سيقدر
ما أتشرف برضه على سموه تقديرا حقا انى ألتجاسر على تهينة سموه
لأن بنتا عند نهاية متاعبتا . ولسموه ، لما يفرغ منها ، أن يتمثل بقول التوراة : (لقد
أقننت مصر وشعى من دار العبودية !) » .

وكتب له فى اليوم عينه : « إن سموه سيرى وسيحكم وسيبرق لى أوامره ، فامتثل
لها تمام الامتثال . وكها أنا فى انتظارها » .

وكتب له فى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٧٢ : « انى أكون سعيدا يا سيدى البيك
العزيز فى معرفة ما هى آراء سمو الخديو فى جميع هذه الأمور » .

وفى اليوم التالى كتب له أيضا : « انى أرجو فقط سمو الخديو أن يبرق لى أوامره
وآراءه فى مسألة تشكيل هيئة المحلفين ، لأسير بمقتضاها » .

وبتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٢ ، ذكر ما يأتى فى كتاب الى ايرام بك : « أما فيما
يتعلق بإبالت فانه موافق تمام الموافقة على كلام سمو مولانا . وانى ، من جهتى أقدم

لسموه أخلص عبارات تنهى على هذا الكلام الذى جمع بين أكبر صفات الحزم
وأ أكبر صفات الاعتدال» .

وفى اليوم عينه كتب له ما يأتى : « وفوق ذلك فإن هذا الكتاب الوارد من سموه
يشمل آراء هذا مبلغها من الصواب، وأفكارا سياسية واعتبارات هذا مبلغها من
السمو انى وضعته فى جيبى بصفة زاد لتريحى . وكلما يدور الحديث على مواضع
عامة مع السفراء ، أخرجه وأقرأ منه تارة شذرة وطورا أخرى . فيتبى الأمر انى
أطلعهم على مضمونه بدون قصد سابق أو تعمد خاص . ويمكننى التاكيد بأن آراء
سموه الادارية وحكمه مقدرة التقدير الذى هى جديرة به . فترانى سعيدا لذلك
ومستبها تمام السعادة والاختباط ، ومفائرا بسموه . وانى أرجوك ياسيدى البك أن
تبرعن احساساتى هذه لسمو مولانا الجليل » .

وكتب نوبار الى ايرام بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٨٧٣ بخصوص الكتاب المرسل
من النجاشى (يوحنا قاصبة) الى ملوك أوروبا يشكو لهم فيه من تعديت أمير مصر
المسلم عليه ، هو المسيحى ، ما يأتى : « ان الجواب الذى أشار أجناتيف على حكومته
بارساله الى قاصبة على ذلك المنشور لمطرب بروحه الملحة وصوابه الفائق : فالحكومة
الروسية اذا سألتها باقى الحكومات عن رأيها فى الموضوع ستجيب « انها تفضل
أميرا مسلما يقيم للعدالة صرحا شاهقا فى بلاده على أمير مسيحى يشمل بالأجسام
ويقطع الرؤوس كلما بدا له هوى ! » .

وفى ٢٨ يناير سنة ١٨٧٣ أيضا كتب نوبار الى ايرام : « إذا كل ماتع جنائية
أو جنحة ضد قاض أو ضابط قضائى أو ضد نفاذ حكم ، يقوم النائب العمومى عن

الجناب الخديوى بالتحقيق، ثم يطلع القنصل على ملف الأوراق، طبقا لما أمرنى به سمو الخديو وهو فى الأستانة » .

وكتب نوبار باشا بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٣ الى المسيو سيمس (سفير اليونان لدى الباب العالي) والى جميع سفراء الدول بالأستانة محريرا جاء فيه ما يأتى : « ان سماعتك ترى ان جميع مندوبى السفارات فى الاجتماعات التى تمت وصلوا الى نتائج واحدة . وأنا، عملا بأوامر سمو الخديو، أسرعت الى قبولها » .

وفى ٢٦ فبراير سنة ١٨٧٣ كتب الى ايرام بك : « ان الغرض الذى يرمى اليه فوجييه وبربولانى وغيرهما هو أن يتعهد الخديو للدول فى مسألة تعيين القضاة تعهدا يؤخذ عليه حجة . فاجبتهم بأن الخديو يتعهد لبلاده وللتقاضين : لأن ذلك حقه ولأنه يحسن لديه أن يبدى هذا التعهد . ولكنه لن يتعهد بشئ ما مطلقا للدول » .

وكتب فى اليوم عينه رسالة جاء فيها : « انى أجبت السفير الفرنساوى بأنى أقول كل شئ أسف أسفا لاصريده عليه لرؤيتى الحكومة الفرنسية يمثلها رجال الوزارة بكيفية مخيفة الى هذا الحد . (وكان هؤلاء الرجال قد أبدوا مخاوفهم من أن تنفذ الأحكام قد يصطدم بحزمة دور الحريم فلا يستطيع المحضر القيام بمهمته » .

وفى ٢٨ فبراير كتب الى ايرام ما يأتى : « انى فهمت تمام الفهم أفكار سمو الخديو . وساقوم بنفاذها بكل دقة » .

وأرسل الخديو فى ٣ مارس سنة ١٨٧٣ الى نوبار بريقة يقول له : « وصلتنى برقيتك . فلا تبد أى تسامح فى شأن تدخل الدول فى أمر اختيار القضاة — فان هذا التدخل لو سلمنا به، ينشئ لنا حالا أسوأ من الأولى » .

وأرسل إليه في ٥ مارس سنة ١٨٧٣ البرقية الآتية : « وصلني برقيتك المشتملة على ملخص كتاب سفير فرنسا : فنيا يتعلق بالموضوع الأول فان طلب الحكومة الفرنسية لا محل له لإزاء الضمانات المقتضية منا . وفيما يخص الموضوع الثاني ، فلا تمنح شيئا غير ما أتى في الكتاب الذي حررته لتعرف مقاصدي » .

وأرسل إليه في ١٠ مارس سنة ١٨٧٣ الرسالة الآتية : « وصلني برقيتك المشتملة على أهم ما جاء في كتاب الجنرال اجناثيف . اني أجد هذا الكتاب ميكافليا ^(١) جدا . ولكني مع ذلك أرى أننا نستطيع الاستفادة منه بأن ترد عليه بكتاب في معنى ما يأتي أدناه . وأترك أمر التوسع فيه اليك تماما . (اني أشكرك على الكتاب الذي أرسلته الي والذي تعرفني فيه بأنك عرضت على حكومتك مجموع مشروع الإصلاح للتصديق عليه . اني سعيد بأن أرى أنك توافق على هذا المشروع الذي لا اعتراض لك عليه . ولست أشك في أنك ستحمل حكومة جلالة الامبراطور على مشاطرتك رأيك فيه . فأرجئني في اجتناب كل سوء تفاهم ، أكون ممنونا لجنابك اذا تفضلت وأعلمتني ما اذا كنت فهمت جيدا معنى كتابك حتى أتمكن من أن أبرق لسمو الخديو موافقتك على المشروع بعد تأييد من حكومتك . واني متأكد أن المخاوف التي لمحت عن الاقتراحات المعربة مستلاشي حالا . وأشكرك على التمنيات التي تبديها في أن مدة الاختيار تبدي بجلاء مزاياد الإصلاح وفوائده للجميع !) . « هذا الكتاب يجب أن يحوز بحيث أنه

(١) نسبة لميكافيل الكاتب الايطالي الشهير مؤلف كتاب " الأمير " الذي يزن فيه كيف يجب أن يكون دحا . من مل الحكم . فاشغقت الآداب الفريسة من اسمه نطا لوصف . كل ما ينطوي على دهاء كبير .

يوجب ردًا . لأنه يستعذر على الجنرال أن يجيب اجابة سلبية ففى أجاب بالإيجاب
حصلنا على موافقة ممثل إيطاليا وألمانيا وروسيا .

وفى ١٥ مارس سنة ١٨٧٣ كتب نوبار باشا الى ايرام بك : « اذا وافق سمو
الخدديو على ردّى على كتاب فوجيهه ، فانى أرجوه أن يعرفنى ذلك على لسان البرق ،
واذا لم يوافق فانى أرجوه أن يمتنى بأوامره » .

وعاد الخديو فأرسل فى ١٦ مارس سنة ١٨٧٣ البرقية الآتية الى نوبار : « استلمت
برقيتك الرقيقة ١٥ الجارى . ان شريف باشا بكاتبه المرسل الى قنصل إيطاليا يقول
له ان الحكومة الإيطالية كانت ، منذ سنتين ، أبدت ارتياحها الى الكتاب المحتر منك
الى المسبوق دى مرتينو بخصوص اختيار القضاة . وان سمو الخديو لا يفهم الإلحاحات
الجديدة التى توجه اليه اليوم ، ولا يقدر أن يقبل كتاب السفير الإيطالى لدى الباب
العالى لأنه كتاب لا يتفق مع كرامة سموه واستقلال حكومته » .

وعاد فى ١٩ مارس سنة ١٨٧٣ وأرسل برقية يقول له فيها : « انى أشاطرك تماما
رأيك فى ضرورة عدم اجتماع السفراء إلا اذا كان لجميع ممثلى الدول السلطة اللازمة
للبت فى المسائل معك والاتفاق ، اذا اقتضت الحال ، على الاختلافات فى تفاصيلها .
فاذا حُوزوا هذه السلطة كان للاجتماع معنى . وإلا فانه لن ينجم عنه إلا مضار وبما
كان أهمها الرجوع فى حلول قوتها مندوبية الوكلاء . انا اليوم لدينا قاعدة مكتسبة
لنا الحق بالارتكاز عليها فى أن نطلب ردًا صريحًا إيجابيا أو سلبيا . بين أنه فى اجتماع
لا يكون الفرض منه محددًا تمام التحديد قد تنجم مسائل جديدة تؤجل الحل النهاى
بدلا من تقديمه . وقد يمكن أن يستغنى ذلك الاجتماع لابطال كل عمل مندوبية

الوكلاء . هذا هو رأي . ولكلك ، لكونك في محل المداولات ، أقرب منى الى صحة الحكم في المسألة » .

وكتب نوبار الى ايرام بك بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٨٧٣ ما يأتى : « انى أرجو سمو الخديو أن يرقى لى ما اذا كان يوافق أم لا على طريقة الكتابة والعمل هذه ... وأنوسل اليه أن يمدنى بأوامره » .

وكتب فى ٢٣ مارس سنة ١٨٧٣ : « قد قابلت السيدى فوجيه ، فكلمنى عن الرد الذى يلزمنى أن أرسله اليه والذى يعلم أنى أنتظر أوامر الخديو بخصوصه » . وأرسل (اسماعيل) الى نوبار فى ٨ ابريل سنة ١٨٧٣ البرقية الآتية : « إنه يتمرد على قبول جواب سفير ايطاليا كما أرسلته لى ؛ لأنه لن يبق لنا ، بعد ذلك ، لا الموضوع ولا الشكل ، وتكون الدول قد انتهت الى انشاء محاكم دولية بدلا منها مصرية ! » .

وفى ١٥ ابريل سنة ١٨٧٣ كتب نوبار الى ايرام بك : « ليس لدى جديد أبديه فى شأن الاصلاح القضائى . فالبرقيات التى أرفق صورها طى هذا قد اطلعت سمو الخديو ، يوما فيوما ، على ما اطلعت أنا عليه » .

وفى ١٨ ابريل سنة ١٨٧٣ كتب له قائلا : « ان سمو الخديو سبرى أن هذا التعديل لا يعدل فى الحقيقة شيئا من طبيعة نياته فى شأن تشكيل محكمة الاستئناف . فأرجو تعريفى عما اذا كان سموه يوافق على هذه الطريقة فى العمل » .

وفى ٢٦ ابريل سنة ١٨٧٣ كتب له بخصوص فرمان الذى أرادت الحكومة البريطانية أن يصدره السلطان بانشاء المحاكم المختلطة : « ولتعد الى البرقية الانجليزية

المرسلة الى إليث بشأن الفرمان لقرار الاصلاح، هلا يرى سمو الخديو من الضروري
 اخطار الصدر الأعظم لكي يجيب إليث شفوياً بأن التصريح قد سبق اعطاؤه، فلا
 داعي لفرمان. فان إليث قد قال لي إن جواباً كهذا يمكنه من رفض فكرة حكومته
 بشأن الفرمان رفضاً باتاً. فانه اذا عرضت المسألة على الصدر الأعظم، فأجاب بأن
 التصريح سبق منحه، فانا ستجنب مضايقة وأتأبأ بجمه؛ ونجعل الباب العالي يتجنبها
 أيضاً وكذلك الدول الراغبة في الاصلاح رغبة حقيقية. فاذا رأى سمو الخديو أن هذا
 ضروري فاني أنا أو أيرام بك يمكن أن نكلم الوزير في هذا الشأن فاني
 أعتقد أنه يلزم قطع أوصال هذه الفكرة الانجليزية في الحال قبل أن نأخذ من الاتساع
 والقوة ما يصبح متعذراً معه قطعها.»

وكتب في ٣٠ أبريل سنة ١٨٧٣ الى أيرام بك : « ليهذا سمو الخديو بالا :
 فان أوامره قد اتبعت بدقة . فاذا جاء للإليث رد فاني سأطلع سموه عليه في الحال
 دون أن أبدي أى ملحوظة للسفير البريطاني . ومع ذلك فاني متأكد من أنه لن
 يأتي للإليث رد قبل مجيء سمو الخديو الى الأستانة . وبناء على ذلك فان سموه يمكنه
 أن يكون مرتاح البال .

ان كتابي الى فوجييه يتكلم عن تشكيل المحاكم بالمعنى الذي طلبه سموه . وعليه
 فان أوامره سموه قد نفذت بكل دقة واحتناء .

فيؤخذ من جميع هذا أن (اسماعيل)، في مسألة انشاء المحاكم المختلطة، كان الرأس
 المفكر والعقل المدبر والرأي المسير؛ وأما نوبار فانه لم يكن سوى الوسيط لتنفيذ تدبيراته .
 علي أن هذا لا يمنع من فضل نوبار شيئاً، ولا يقلل من الاعجاب بمجهوده البتة .



والآن ، وقد انتهت من عمل ، فانه لا يسعني أن أختمه إلا بشكر الله على ما تفضل به ، سبحانه ، من إحاطته بفيوضات عنايته ؛ وأرجو ، وقد تحررت الحقائق فيه جهد استطاعتي ، أن يصل من قارئيه محل الاستحسان والقبول ؛ وأسأله ، جل جلاله ، أن يتولى عني شكر حضرة صاحب الجلالة ملك مصر المعظم ، الملك (فؤاد الأول) : فقد شملني بفضله ، وعمني بإحسانه ، وغمرني ببجلى أياديه .

مد الله عمره ، وأحياه حياة طيبة مباركة ، ومنع الأمة المصرية بجليل تديره ، وبجميل إخلاصه ، وطيب نواياه ، وأقر عينه ، وشرح صدره ، بولى عهد ثلك مصر ، ثمرة فؤاده ، صاحب السمو الملكي (الأمير فاروق) . أدام الله بهجته ، وحفظ مهجته ، وأنجه للوطن المميز نباتا حسنا .

هذه السلسلة تضم :

- ١ - فتح العرب لمصر
- ٢ - تاريخ مصر إلى الفتح العثماني
- ٣ - الجيش المصري البري والبحري في عهد محمد علي
- ٤ - تاريخ مصر من أقدم العصور إلى الفتح الفارسي
- ٥ - تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل
- ٦ - تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبل الوقت الحاضر
- ٧ - ذكرى البطل القائد إبراهيم باشا
- ٨ - تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا (مجلد أول)
- ٩ - تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا (مجلد ثاني)

- ١٠ - فتوح مصر وأخبارها
- ١١ - تاريخ مصر الحديث مع فزلة في تاريخ مصر القديم
- ١٢ - قوانين الدواوين
- ١٣ - تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث
- ١٤ - الحكم المصري في الشام
- ١٥ - تاريخ الخديوي محمد باشا توفيق
- ١٦ - آثار الزعيم سعد زغلول
- ١٧ - مذكراتي
- ١٨ - الجيش المصري في الحرب الروسية المعروفة بحرب القرم
- ١٩ - وادي النطرون ورجلانه وأدبرته ومختصر البطاقة
- ٢٠ - الجمعية الأثرية المصرية في صحراء العرب والأديرة الشرقية

- ٢١ - الرحلة الأولى للبحث عن منابع البحر الأبيض (النيل الأبيض)
- ٢٢ - السلطان قلاوون (تاريخه - أحوال مصر في عهده - منشآت المعمارية)
- ٢٣ - صفوة العصر
- ٢٤ - المماليك في مصر
- ٢٥ - تاريخ دولة المماليك في مصر
- ٢٦ - سلاطين بني عثمان

Bibliotheca Alexandrina



0354357



BOULI BOOKSHOP

مكتبة مذبول

٦ ميدان طلعت حرب القاهرة ت ٥٧٥٦٤٤٦ 6 Talat Harb SQ. Tel: 5756421